

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

القارة المنسية

المعركة من أجل روح أمريكا اللاتينية

مايكل ريد

القارة المنسية

المعركة من أجل روح أمريكا اللاتينية

Authorized translation from the English language edition,
FORGOTTEN CONTINENT
THE BATTLE FOR LATIN AMERICA'S SOUL
First published in 2007 by YALE UNIVERSITY PRESS, USA

الطبعة الأولى 2011

ISBN 978-9948-14-415-1 النسخــة الفاخــرة
ISBN 978-9948-14-416-8 النسخة الإلكترونية

توجه جميع المراسلات إلى العنوان الآتي:
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567

أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044541-9712+
فاكس: 4044542-9712+
E-mail: pubdis@ecssr.ae
Website: http://www.ecssr.ae



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

دراسات مترجمة 45

القارة المنسية

المعركة من أجل روح أمريكا اللاتينية

تأليف: مايكل ريد

محرر قسم قضايا الأمريكتين في مجلة الإكونوميست. أقام في البرازيل والمكسيك والبيرو، وتجول عبر أصقاع أمريكا اللاتينية، وكان قد عمل مراسلاً لكل من الـ بي بي سي والجارديان

ترجمة: أحمد التيجاني إدريس

تحرير: محمد سالم الأمين

تدقيق لغوي: أشرف مصطفى رضوان

تنفيذ فني: جهاد شريف نعيرات

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، بهدف إعداد البحوث والدراسات الأكاديمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. ويسعى المركز لتوفير الوسط الملائم لتبادل الآراء العلمية حول هذه الموضوعات؛ من خلال قيامه بنشر الكتب والبحوث وعقد المؤتمرات والندوات. كما يأمل مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية أن يسهم بشكل فعّال في دفع العملية التنموية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يعمل المركز في إطار ثلاثة مجالات هي مجال البحوث والدراسات، ومجال إعداد الكوادر البحثية وتدريبها، ومجال خدمة المجتمع؛ وذلك من أجل تحقيق أهدافه المتمثلة في تشجيع البحث العلمي النابع من تطلعات المجتمع واحتياجاته، وتنظيم الملتقيات الفكرية، ومتابعة التطورات العلمية ودراسة انعكاساتها، وإعداد الدراسات المستقبلية، وتبني البرامج التي تدعم تطوير الكوادر البحثية المواطنة، والاهتمام بجمع البيانات والمعلومات وتوثيقها وتخزينها وتحليلها بالطرق العلمية الحديثة، والتعاون مع أجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة في مجالات الدراسات والبحوث العلمية.

«علينا أولاً أن نعالج أنفسنا من سمّ الأيديولوجيات التبسيطية والمبسِّطة»

أوكتافيو باز*

«إن الإرادة الديمقراطية مبتذلة، وقوانينها ناقصة. أعترف بذلك كلّه. لكن إذا صحَّ أنه لن يكون هناك في القريب العاجل حل وسط بين إمبراطورية الديمقراطية ونير الرجل الواحد، أليس حرياً بنا أن نجرب الخيار الأول بدلاً من أن نستسلم طواعية للخيار الثاني؟»

آلكسيس دي توكفيل**

«ليس من قبيل الصدفة أن يكون الإصلاح بهذه الصعوبة»

فرناندو هنريكي كاردوسو***

---

* أوكتافيو باز لوزانو (1914-1998)؛ كاتب وشاعر ودبلوماسي مكسيكي، حاصل على جائزة نوبل للأدب لعام 1990.

** مفكر سياسي ومؤرخ فرنسي (1805-1859)؛ اشتهر بكتابيه «الديمقراطية في أمريكا» (ظهر في جزءين عامي 1835 و1840)؛ و«النظام القديم والثورة» (1856).

*** عالم اجتماع وأستاذ جامعي وسياسي؛ الرئيس الرابع والثلاثون للجمهورية الاتحادية البرازيلية، من 1995 إلى 2002 (ولد عام 1931).

المحتويات

أمريكا اللاتينية



المكسيك وأمريكا الوسطى والكاريبي



تقديم المؤلف للنسخة العربية

منذ أن انتقلت النسخة الإنجليزية من هذا الكتاب إلى الناشر، شهد العالم المتقدم أعتى أزماته المالية منذ مدى خمسة وسبعين عاماً. وبينما لاتزال الآثار الكاملة للأزمة لم تتكشف بعد، فإن من الممكن الخلوص إلى بعض الاستنتاجات الأولية بقدر تعلّق الأمر بأمريكا اللاتينية. والغرض من السطور التالية هو عرض تقييم مختصر لوضع المنطقة في المرحلة الراهنة، مع الإشارة بصورة خاصة إلى ما أسميته "المعركة من أجل روح أمريكا اللاتينية" ما بين الإصلاحيين الديمقراطيين (على اختلاف مشاربهم) والمستبدين الشعبويين.

كان أول ما ضربته الفوضى الظاهرة أسواق الائتمانات في آب/ أغسطس 2007، وكان ذلك من خلال القلق بشأن الرهون العقارية المورّقة securitized، التي نشأت في الولايات المتحدة. وخلال مدة زادت قليلاً على العام، ألمّ ذلك القلق بالنظام المالي على ضفتي شمال الأطلسي مما تسبب في كساد حاد. وأدى انهيار [شركة الخدمات المالية العالمية] ليمان براذرز Lehman Brothers في أيلول/ سبتمبر 2008 إلى أن يصبح الجزء الأكبر من العالم على شفا انهيار مالي، واستدعى ذلك تدخلاً حكومياً على نطاق غير مسبوق منذ الحرب العالمية الثانية. وكان التعافي اللاحق في كل من الولايات المتحدة وأوربا بطيئاً، حيث ظلت معدلات البطالة في كثير من الدول مرتفعة، وكافحت الأسر من أجل دفع ديون تراكمت عليها خلال فترة الانتعاش السابقة. لكن أداء الكثير من الدول النامية كان أفضل بكثير. فالنمو الاقتصادي الذي حققته الصين والهند لم يشهد تباطؤاً يذكر. وبينما لم تتمكن أمريكا اللاتينية من الإفلات من الكساد، فإن المرونة التي أصبحت المنطقة تتحلى بها كان لها الفضل في أن يكون ذلك الكساد قصير الأجل، وخفيفاً من حيث حدته، وأعقبه انتعاش قوي. ولأول مرة، كانت أمريكا اللاتينية مجرد متفرج بريء على أزمة مالية

بدلاً من أن تكـون طرفـاً أساسـاً فيهـا، إلى درجـة أن عـدداً مـن الـدول أصبـح في أعـين المستثمرين "ملاذاً آمناً".

وأنهى الكساد خمس سنوات ذهبية، من منتصف عام 2003 إلى منتـصف عـام 2008، كان خلالها الأداء الاقتصادي الشامل لأمريكا اللاتينية هو الأفضل منـذ سـتينيات القـرن العشرين، حيث بلغ متوسط النمو السنوي 5.5٪ وظـل التـضخم يقـاس عمومـاً بأرقـام فردية منخفضة. وارتفعت معدلات الاسـتثمار والمـدخرات. وفي تركيبـة جديـدة، تـلازم النمو في كثير من الدول مع فوائض في الحسابات الجاريـة وانخفـاض في الـديون الخاصـة والحكومية. لكن، في أواخر عام 2008 امتدت أخيراً العاصفة المالية التي يموج بهـا العـالم الخارجي إلى أمريكا اللاتينية محدثة اضطرابات مالية واقتصادية. وتراجعـت لمـدة قـصيرة العملات وأسواق الأسهم وأسعار السندات، وكذلك الحال بالنسبة للتدفقات الرأسمالية. وعلاوة على ذلك، شهدت المنطقة تراجعاً حاداً لكنـه قـصير في تبادلاتهـا التجاريـة. فقـد تراجعت الصادرات والواردات على السواء بواقع الثلث تقريباً في النصف الأول من عـام 2009 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2008. كما تراجعت كذلك تحويلات المغتربين وأعداد السياح. وأدى كـل ذلـك إلى انكـماش اقتـصاد المنطقـة بنسبة 2٪ في عـام 2009. بيـد أن الأسواق المالية في أمريكا اللاتينية سرعان ما استعادت استقرارها، وخلال النصف الأول من عام 2009 بدأ الانتعاش يعرف طريقـه إلى المنطقـة. وفي عـام 2010 [كـان] يتوقـع أن يتراوح النمو من 5٪ إلى 6٪. لكن، كما هي الحال دائماً، فإن متوسط النمـو يخفـي في طياتـه تباينات حادة. فأولاً، كانت المكسيك وأمريكا الوسـطى والكـاريبي هـي المنـاطق الأكثـر تضرراً، مقارنة بكثير من أجزاء أمريكا الجنوبية الأخرى، وهو مـا يعـزى إلى روابـط تلـك المناطق الوثيقة بالاقتصاد المريض في الولايـات المتحـدة. وأدى الهبـوط الحـاد في الإنتـاج الصناعي وفي تحويلات المغتربين إلى أن ينكمش اقتصاد المكسيك بنسبة 6٪ في عـام 2009، وإن عاد هو أيضاً إلى الانتعاش بقوة في العام التالي. وثانياً، برز وضع فنزويلا لأنهـا كانـت الدولة الوحيدة من بين دول أمريكا الجنوبية الأكبر حجـماً، والتـي ظـل اقتـصادها يعـاني

الكساد على مدى الجزء الأكبر من عام 2010 بعد أن أخذت «الثورة البوليفارية» تعاني آثار التوسع المتهور في الإنفاق الحكومي وسوء الإدارة.

ومن منظور شامل، فإن أمريكا اللاتينية خرجت من الكساد بعافية تضاهي تلك التي اتسمت بها دول جنوب شرق آسيا، وفي وضع أفضل بكثير مما كانت عليه أوربا الشرقية.[1] كيف أمكن لمنطقة كاد اسمها يكون مرادفاً للأزمات المالية أن تبلي بلاءً أفضل بكثير هذه المرة؟ هناك ثلاثة أسباب رئيسة: الأول، هو صلاتها المتغيرة مع العالم الخارجي. فبالنسبة لكثير من دول أمريكا الجنوبية، على وجه الخصوص، أصبحت الصادرات السلعية إلى الصين محركاً حاسماً للنمو الاقتصادي. وبينما كانت الولايات المتحدة تتعثر، واصلت الصين نموها. وتراجعت أسعار السلع تراجعاً حاداً في أواخر عام 2008 لكنها تعافت بسرعة نتيجة لذلك [أي لتواصل النمو في الصين]. وثانياً، جنت أمريكا اللاتينية أخيراً ثمار العمل الشاق الذي قامت به على صعيد تحسين السياسات الاقتصادية وتقوية المؤسسات. وكما أشار البنك الدولي، في الماضي، أدى التضخم والعجوزات المالية وعجوزات الحساب الجاري المزمنة والديون الحكومية المرتفعة والأنظمة المالية الضحلة، إلى ضعف العملات الوطنية وضعف الأنظمة المصرفية والوهن المالي، وهي عوامل ساعدت معاً على تعاظم تأثير الصدمات القادمة من الخارج. أما هذه المرة فقد بقيت الأنظمة المصرفية في أمريكا اللاتينية صامدة؛ فنتيجة للدروس المستفادة بمشقة في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين أصبحت الدول في معظمها تفرض رقابة مشددة على مصارفها وتطالبها بأن تستند إلى قاعدة رأسمالية أكثر صلابة أسوة بأمثالها في العالم الغني.

ومن الأمور المساعدة أيضاً أن الأنظمة المالية في المنطقة ظلت – برغم نموها – صغيرة الحجم نسبياً. ويضاف إلى ذلك أن الحكومات كانت قادرة على الاستجابة للتباطؤ باعتماد تدابير تحفيزية؛ لأنها أدارت أمورها على نحو أكثر حكمة بكثير مما كانت عليه في الماضي. وفي تناقض حاد مع ما كانت عليه الحال في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، تمكنت

المصارف المركزية من خفض أسعار الفائدة المعيارية لديها (بسبع نقاط مئوية في حالة كل من شيلي وكولومبيا) من دون أن يتسبب ذلك في حدوث تهافت على العملة. وقامت كل من شيلي والمكسيك والبرازيل وبيرو بزيادة الإنفاق الحكومي، حتى مع تراجع العائدات الضريبية. إن إطار السياسات الذي اعتمد قبل ذلك بعقد، والقائم على تطبيق أسعار صرف مرنة واستهداف التضخم وزيادة الانضباط المالي، أثبت صموده جيداً عندما وضع تحت الاختبار. وكما يقول سانتياجو ليفي Santiago Levy، وهو كبير الاقتصاديين في مصرف التنمية للدول الأمريكية، فإن الكساد «ربما كان الاختبار النهائي وحفل التخرج» بعد المشوار التعليمي الطويل الذي أمضته أمريكا اللاتينية في تصحيح سياساتها الاقتصادية الكلية.[2] ومما زاد ترسيخ ذلك الإطار القوي للسياسات، ذلك الدعم السريع الذي منحته المؤسسة المالية المتعددة الأطراف؛ فبحلول عام 2010 كان لدى صندوق النقد الدولي برامج إقراضية في 16 دولة من دول الأمريكتين، بعد أن كانت أربع دول فقط في عام 2008، وإن شملت بعض تلك البرامج في أمريكا اللاتينية (خلافاً للكاريبي) عرضاً تحوطياً يقوم على خط ائتماني مرن لم يستخدم في الواقع، وقد ضاعف كل من البنك الدولي ومصرف التنمية للدول الأمريكية حجم قروضه إلى المنطقة.

وبالرغم من أن المرونة التي أصبحت المنطقة تتميز بها كانت محل إعجاب، فإنها لم تخل كذلك من هواجس عدة. وأحد تلك الهواجس الاعتماد المتزايد على الصادرات السلعية والتجارة مع الصين. ويذكر بصفة خاصة أن انتعاش التجارة السلعية، وتوافر الأموال الرخيصة، مع إبقاء المصارف المركزية في الدول الغنية على أسعار فائدتها منخفضة على نحو غير طبيعي- كلها أمور أدت إلى تعافٍ جديد لكثير من عملات أمريكا اللاتينية. وبينما كان في ذلك الارتفاع في قيمة العملة تجسيد صحي لتنامي ثروة المنطقة، فإنه زاد الصعوبات التي كان منتجو السلع المصنّعة يواجهونها، حيث ساهم في الضغوط من أجل تعزيز السياسة الصناعية بما في ذلك الائتمانات الحكومية الرخيصة، كطريق مختصر للسعي في منافسة الواردات الصينية، سواء في الداخل أو في الأسواق الخارجية.

إن تحسن الأداء الاقتصادي صاحبه استمرار التقدم الاجتماعي؛ فبين عامي 2002 و2008 خرج ما بين 40 إلى 60 مليوناً من مواطني أمريكا اللاتينية من دائرة الفقر بحسب التعريف.[3] ومع قدوم الكساد شعر الاقتصاديون بالقلق من زوال الجزء الأكبر من التقدم الذي تم إحرازه. وفي الواقع، فإنه حسب أحد تقديرات البنك الدولي، لم يزد عدد من هبطوا إلى ما دون خط الفقر على 2.1 مليون نسمة فقط؛ أي بزيادة مقدارها 0.4 نقطة مئوية (وإن ارتفع عدد من يعانون الفقر المدقع بواقع 2.5 مليون نسمة).[4] ويعتقد البنك أنه عندما يحل وقت حساب الإحصائيات لعام 2010، فإن عدد الفقراء سيكون أقل مما كان عليه قبل بدء الكساد؛ وفي ذلك إشارة إلى أن شبكة الأمان الاجتماعي في أمريكا اللاتينية أصبحت أكثر فعالية. وفي المقابل، خلال الكساد الذي ساد فترة العامين 1995-1996، شهد الفقر زيادة قدرها 3.3 نقاط مئوية، ولكن بعد التباطؤ الذي شهده عام 2000، مرت ثلاث سنوات قبل أن يبدأ الفقر في التراجع من جديد. وهذه المرة، لم ترتفع معدلات البطالة سوى بنسب متواضعة، ولأن التضخم بقي منخفضاً عموماً، فإن الأجور الحقيقية لم تشهد هبوطاً كبيراً خلافاً لفترات الكساد السابقة.

وخلال السنوات الذهبية الخمس اتسم توزيع الدخل بقدر أقل من عدم المساواة. ففي 14 دولة من أصل 17 دولة تتوافر بشأنها بيانات قابلة للمقارنة، تراجع معامِل جيني، ما بين عامي 2000 و2006، بمتوسط سنوي يقترب من نصف نقطة مئوية.[5] وتشير الأدلة إلى أن الكساد لم يؤدِّ في معظم الأماكن إلى زيادة انعدام المساواة. ويعزى التراجع في انعدام المساواة، في جزء منه، إلى تحسن السياسة الاجتماعية: فقد عززت برامج التحويلات النقدية المشروطة (انظر الفصل العاشر) من دخل الكثير من الفقراء. لكن يعود ذلك أيضاً فيما يبدو إلى التوسع المنتظم في تقديم الخدمات التعليمية والزيادة في عدد السنوات الدراسية في صفوف الفئات الأصغر سناً بين مواطني أمريكا اللاتينية. وأصبحت قوة العمل الأفضل تعليماً قادرة على أن تطلب أجوراً أعلى. ووفقاً لدراسة أعدها لويس لوبيز كالفا Luis López Calva ونورا لوستيج Nora Lustig، فإن التفاوت في الدخل

تراجعت نسبته في ظل حكومات اليسار واليمين على السواء. لكنهما وجدا أن الحكومات الاجتماعية الديمقراطية، مثل حكومة لولا في البرازيل وتحالف أحزاب الاتفاق من أجل الديمقراطية في شيلي، كانت أكثر ميلاً إلى إعادة التوزيع من حكومات اليمين الوسط أو حكومات الشعبويين أمثال هوجو شافيز في فنزويلا.[6] وأسهمت تلك الاتجاهات في تكوّن أدبيات ضخمة تعلن، أو على الأقل تحلل، صعود "طبقة وسطى جديدة" في أمريكا اللاتينية.[7] وفي الحقيقة، وكما يشار إليه في الفصل التاسع، إنها طبقة وسطى دنيا جديدة من أناس خرجوا من دائرة الفقر لكن تقدمهم المادي لايزال هشًّا، وكثيراً ما يكون مستواهم التعليمي أدنى من مثيله لدى منتسبي الطبقة الوسطى التقليدية. وهؤلاء يطلق عليهم المسوِّقون "الطبقة الاجتماعية ج"، وهي طبقة انتشرت على نطاق واسع في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية. ويعزى انتشارها بدرجة كبيرة إلى تسارع النمو الاقتصادي، وتحسن السياسات الاجتماعية، والاستقرار الاقتصادي وما تبعه من توسع في الائتمانات. وقد كان تكريس التقدم باتجاه خلق مجتمعات من طبقات وسطى مستقرة في أمريكا اللاتينية يتطلب، قبل كل شيء، بذل مجهود كبير على صعيد تحسين نوعية التعليم العام. وفي عدة دول، أصبحت هذه القضية على الأقل في صلب الجدل السياسي. وكانت هناك بعض إشارات، وخصوصاً في أجزاء من البرازيل، على حدوث بعض التحسن.

وتزداد الصورة قتامة عندما يتعلق الأمر بمشكلة أخرى من مشكلات أمريكا اللاتينية الرئيسية، وهي جرائم العنف وانعدام الأمن بين المواطنين. فقد حلت المكسيك وأمريكا الوسطى محل كولومبيا، باعتبارها البؤرة الرئيسية في "الحرب" على المخدرات. وأمر فيليبي كالدرون، رئيس المكسيك، لدى توليه مهام منصبه، بشن حملة لقمع عصابات المخدرات. ونظراً لفساد قوات الشرطة في المكسيك وعجزها، فقد لجأ إلى الجيش حيث نشر الآلاف من الجنود في الشوارع. وخلال السنوات الأربع الأولى على الحملة، لقي ما يزيد على 28 ألف شخص مصرعهم. وكان معظم القتلى من أفراد العصابات الذين خاضوا حروباً شرسة على النفوذ في ظل تضييق الخناق على تجارتهم، لكن بعض القتلى

أيضاً كانوا من الأبرياء الذين قتلوا بنيران الجيش. وفي كثير من المدن في شمال المكسيك، كاد العنف يكون هو المشهد المهيمن. وفي عام 2010 ظهرت بعض الدلائل على أن الحكومة أصبح لها اليد العليا عندما أمكن قتل أو اعتقال مجموعة من زعماء العصابات. لكن سيظل الغموض يكتنف هذا التقدم مادام الطلب على المخدرات مستمراً عبر الحدود في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تتزود العصابات بسلاحها وتخزِّن أرباحها. وقد عملت الحكومة على إنشاء شرطة اتحادية أكثر قوة وفاعلية، كما حاولت إصلاح قوات الشرطة على مستوى الولايات والمستوى المحلي، وإن كان التقدم المحرز بطيئاً. كما كانت هناك أيضاً علامات باعثة على القلق ولكنها قابلة للتنبؤ، بشأن كون هجوم المكسيك على العصابات لم يؤدِّ سوى إلى دفع بعضها باتجاه أمريكا الوسطى؛ جواتيمالا، وهندوراس، والسلفادور على وجه الخصوص. ففي تلك الدول الثلاث، وفي فنزويلا أيضاً، تجاوز معدل القتل مثيله لدى كولومبيا بحلول عام 2006.[8] وفي كولومبيا ذاتها وجهت الحكومة سلسلة من الضربات الموجعة إلى ثوار القوات المسلحة الثورية في كولومبيا FARC، توجت بغارة بالقنابل في أيلول/ سبتمبر 2010 أسفرت عن مقتل خورخي بريسينيو Jorge Briceño، الملقَّب بـ إل مونو جوجوي El Mono Jojoy، وهو القائد العسكري الأول للجماعة. ومع أن هذا التنظيم لم ينته أمره بعد، إلا أنه لم يعد يمثل تهديداً استراتيجياً على بقاء كولومبيا كدولة مستقلة. ومع ذلك، فإن استمرار جرائم العنف على يد الجماعات شبه العسكرية وجماعات تهريب المخدرات لايزال يمثل مشكلة.

وإذا استبعدنا الجريمة، فهناك الكثير من الأدلة على أن الإصلاحات تؤتي أكلها في أمريكا اللاتينية. ومن بين أبرز المستفيدين من ذلك الاتجاه لولا والحزب الذي ينتسب إليه، وهو حزب العمال في البرازيل. فقد شهدت شعبية لولا زيادة كبيرة في الفترة الرئاسية الثانية بعد أن تخلص من آثار فضيحة المينسالانو mensalão. واعتبر كثير من البرازيليين أن الفضل يعود إليه في ارتفاع مستوى معيشتهم؛ ذلك أنه خلال الفترة 2003–2010 خرج نحو 20 مليون برازيلي من دائرة الفقر، وشهدت البلاد طفرة استهلاكية مستدامة.

وأرجع خصومه الكثير من ذلك إلى الحظ؛ فقد كان لولا محظوظاً لكونه في السلطة أثناء الطفرة السلعية، ولإشرافه على عدد من الاكتشافات النفطية الكبيرة في أعماق المحيط الأطلسي. إن الانتعاش الاقتصادي القوي في أعقاب الكساد، والذي حفزته الزيادة الكبيرة في الائتمانات الرخيصة عن طريق مصرف التنمية الوطني، ولّد شعوراً بالارتياح لدى الحكومة قبل انتخابات عام 2010. وكانت المسألة الأبرز في أثناء الانتخابات هي إن كان بمقدور لولا إحالة شعبيته المهولة (أظهرت استطلاعات الرأي أن شعبيته بلغت 80 في المئة في عام 2010) إلى المرشحة التي اختارها، وهي ديلما روسف Dilma Rousseff، أم لا. وقد بدا ذلك الاحتمال بعيداً، حيث كانت روسف مديرة مكتب لولا، وكانت من قبل وزيرة الطاقة في حكومته، لكنها لم تكن معروفة للبرازيليين بما فيه الكفاية، باعتبار أنها لم تتولَّ منصباً بالانتخاب من قبل. ومع ذلك، فقد كان للرئيس لولا ما أراد. وبعد أن حرمت روسف من انتصار تام، فيما يرجع أساساً إلى فضيحة فساد أسفرت عن تنحيتها من منصب مديرة مكتب الرئيس، فازت بسهولة في انتخابات جولة الإعادة في مواجهة خوسيه سيرا Jose Serra، مرشح الحزب الاجتماعي الديمقراطي البرازيلي، بنسبة 56٪ مقابل 44٪. ويعود الفضل في انتصار روسف بالكامل إلى معلِّمها وإلى رغبة البرازيليين في الاستمرار. لكن الاستمرار في ماذا؟ هل في السياسات الاقتصادية الحصيفة التي اتسمت بها فترة لولا الأولى، أم في السياسات الأكثر توسعية التي اتسمت بها الفترة الثانية حيث اضطلعت الدولة تدريجياً بدور أكبر في الاقتصاد؟ وفي ظل استمرار الغموض الذي يشوب الاقتصاد العالمي، فإن الكثير من الاقتصاديين يرى أن مهمة روسف الأولى تتمثل في كبح الزيادات الكبيرة في الإنفاق الحكومي التي اتسمت بها فترة لولا الثانية لمنع سقوط البرازيل مرة أخرى في الدورة القديمة من التقدم المتقطع. لكن بعض مستشاريها يعتقدون أن الأزمة المالية أثبتت صحة الشك الذي كان ينتابهم تجاه "الليبرالية الجديدة"، وكذلك صحة إيمانهم بالسياسات الصناعية التي تقودها الدولة.

وفي أنحاء أخرى، انتهى أخيراً في شيلي عقدان من حكم تحالف أحزاب الاتفاق من أجل الديمقراطية المنتمي إلى يسار الوسط، من خلال الانتصار الانتخابي الذي حققه في

كانون الثاني/ يناير 2010 سباستيان بينيرا Sebastian Piñera، وهو رجل أعمال ناجح رفض الانصياع لتحالفه المحسوب على يمين الوسط؛ لأنه كان يعارض استمرار نظام بينوشي الدكتاتوري. ووعد بينيرا بمواصلة الكثير من السياسات الاجتماعية لتحالف الأحزاب، لكنه تعهد بتشكيل حكومة أكثر كفاءة تعيد النمو الاقتصادي إلى المعدل السنوي الذي كان سجله في تسعينيات القرن العشرين، وهو 6٪. ويعود الفضل في انتصاره جزئياً إلى الخطأ الذي ارتكبه تحالف الأحزاب بعدم إجراء انتخابات أولية؛ وكانت النتيجة أن المرشح الرسمي للتحالف، وهو إدواردو فراي Eduardo Frei، خاض الانتخابات أمام ماركو إنريكيز-أونيماني Marco Enríquez-Onimani، وهو نائب اشتراكي شاب ترشح كمستقل. وفي دورة الإعادة أخفق فراي، وهو شخص غير حيوي اتسمت بالرتابة فترة حكمه بين عامي 1994-2000، في إقناع الشيليين بأنه يمثل المستقبل. ووُوجه بينيرا على الفور بمهمة إعادة البناء بعد أن ضرب زلزال قوي جنوب وسط البلاد قبل أيام من تقلده منصبه. وكانت استجابته فعالة، كما كانت كذلك في الحادث الذي أدى إلى أن يَعلق 33 من عمال المناجم تحت سطح الأرض، وهي واقعة مثيرة انتهت بعد عشرة أسابيع بعملية إنقاذ تابعها بالصورة الحية مئات الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم، في تشرين الأول/ أكتوبر 2010.

وبينما أصبحت السياسة الديمقراطية من الأمور المعتادة على نحو متزايد في كثير من مناطق أمريكا اللاتينية، فإن ذلك لا ينطبق على جميع الدول. فقد مني النظام الديمقراطي بضربة غير متوقعة في هندوراس في حزيران/ يونيو 2009 عندما قامت قوات باعتقال الرئيس مانويل زيلايا Manuel Zelaya ونفيه في طائرة إلى خارج الدلة. وبارك الكونجرس هذا الانقلاب السلمي، وقام بتنصيب رئيسه روبرتو ميشيليتي Roberto Micheletti رئيساً فعلياً للدولة. وكان زيلايا رجل أعمال ليبرالياً، تحالف في أثناء رئاسته مع شافيز مقابل الحصول على مساعدات. وأصر مؤيدو ميشيليتي على أن زيلايا اعتقل لتحديه المحاكم، ومضيه قدماً في إجراء استفتاء غير رسمي بشأن إنشاء جمعية تأسيسية،

وهو شيء لم يتضمن الدستور حكماً بشأنه. وزعموا أن غرضه كان إزالة الحدود الخاصة بالفترة الرئاسية على غرار شافيز. بيد أن زعم ميشيليتي أنه جاء للسلطة نتيجة لصراع بين السلطات وليس نتيجة انقلاب، قوبل برفض واسع النطاق في أمريكا اللاتينية. واجتمعت الأصوات في المنطقة على الدعوة إلى عودة زيلايا بلا شروط. لكن لم يكن في الإمكان زحزحة ميشيليتي عن موقفه. وبعد أشهر من الجمود، تخللها بعض الإثارة عندما تسلل زيلايا إلى داخل الدولة، ولجأ إلى السفارة البرازيلية، أجريت انتخابات رئاسية خطّط لها سابقاً. وكان الفوز من نصيب بورفيريو لوبو Porfirio Lobo المنتمي إلى الحزب الوطني المحافظ، وهي نتيجة كانت شبه مؤكدة لو لم يطَح زيلايا. فبالرغم من أن معظم حكومات أمريكا الوسطى اعترفت بالنتيجة، فإن البرازيل قادت مجموعة كبيرة من الدول التي رفضت الاعتراف بحكومة لوبو حتى يتقرر العفو عن زيلايا. وكان رأيها أن الأحداث التي شهدتها هندوراس تمثل سابقة خطيرة. وانتاب القلق صانعي السياسات في البرازيل بشأن باراجواي بصفة خاصة، حيث أنهى فرناندو لوجو Fernando Lugo، وهو أسقف يساري سابق وأحد المؤمنين بلاهوت التحرير، ما يزيد على نصف القرن من حكم حزب الكولورادو عندما فاز بالانتخابات الرئاسية التي أجريت في عام 2008. وكان لوجو يفتقر إلى الأغلبية في الكونجرس ويواجه شائعات من وقت إلى آخر بتهديدات انقلابية. واعتبر منتقدو سياسة البرازيل الخارجية أن تشددها في الدفاع عن الديمقراطية بحذافيرها في هندوراس فيه شيء من عدم الاتساق، نظراً لدعمها - على سبيل المثال - نظام آل كاسترو الشمولي في كوبا.

وقد واجه شافيز، الذي خسر حليفاً له في هندوراس، صعاباً متزايدة في جهوده كي يجعل من نفسه رئيساً لفنزويلا مدى الحياة. وجاءت الانتكاسة الأولى عندما خسر في استفتاء أجري في كانون الأول/ ديسمبر 2007 من أجل تغيير الدستور ليتسق مع متطلبات الأنظمة شبه الشمولية. ثم استعاد عافيته ليحرز نصراً في استفتاء أضيق نطاقاً أجري في عام 2009 تزال بمقتضاه الحدود الزمنية للولاية الرئاسية، بما يفسح المجال أمامه

كي يترشح لولاية جديدة في الانتخابات الرئاسية المزمع عقدها في كانون الأول/ ديسمبر 2012. لكن شافيز لم يعد يحظى بدعم الأغلبية الكبيرة من الفنزويليين. ففي الانتخابات المحلية التي أجريت في عام 2008 خسر مؤيدوه في معظم المدن الكبيرة، بما فيها كاراكاس وبيتاري، وهي أكبر المناطق العشوائية في العاصمة.

وبعد ذلك بعامين، تفوقت المعارضة (بما فيها الشافيزيون المعتدلون المنشقون) تفوقاً طفيفاً على الحزب الاشتراكي الموحد لفنزويلا في انتخابات تشريعية. وكان التلاعب بالدوائر الانتخابية هو السبيل الوحيد لضمان أن يحتفظ الحزب بالأغلبية في الجمعية الوطنية، وإن لم تكن أغلبية الثلثين المطلوبة لترشيح قضاة المحكمة العليا على سبيل المثال. ومع ذلك، كان من اللافت أن يحتفظ شافيز بدعم نحو نصف سكان البلاد. فالأزمة المالية أدت إلى دخول فنزويلا فترة من الكساد التضخمي دامت عامين. وساعد سوء الإدارة والفساد الحكوميان على تفاقم مشكلة نقص في الكهرباء، وقد زادها الجفاف مما تسبب في حدوث انقطاعات منتظمة في الكهرباء في جميع أنحاء البلاد. وبرهن الارتفاع الكبير في معدل الجريمة على انعدام كفاءة قوات الأمن، التي يمثّل مدى الولاء للنظام المعيار الأساس للتقدّم الوظيفي لأفرادها، وتعثّر الكثير من «المهام». وجاءت استجابة شافيز للعداوة تجاهه عن طريق الانحراف بثورته نحو الراديكالية. ففي عامي 2007 و2008 قام بتأميم الشركتين الرئيسيتين في مجال الاتصالات والكهرباء وصناعة الأسمنت، وسيدور Sidor، وهو مجمّع للحديد والصلب جرت خصخصته في تسعينيات القرن الماضي. وفي عام 2010 جرى تأميم نحو 200 منشأة تجارية، بدءاً بشركات الأغذية وانتهاءً بالمقاولين العقاريين. وفي معظم الحالات كانت المحصلة هي تراجع الإنتاج. لكن عملية الاستحواذ زادت من سيطرة شافيز على الاقتصاد وعلى شريحة متزايدة من قوة العمل. والسؤالان المهمان يدوران حول ما إذا كانت المعارضة ستتمكن من الخروج بمرشح رئاسي مقنع أم لا، وما إذا كان شافيز سيوافق على التخلي عن السلطة إذا هُزم عام 2012 أم لا.

أما بالنسبة لبعض حلفاء شافيز فقد كان الوضع أفضل؛ ففي بوليفيا تفوَّق إيفو موراليس على حركة معارضة عنيدة تتركز في السهول الشرقية من البلاد، وذلك من خلال إدراج مطلبها الأساسي المتمثل في الحكم الذاتي الإقليمي ضمن بنود دستور جديد. وفي انتخابات رئاسية أجريت عام 2009 فاز موراليس بسهولة بولاية ثانية، وبها نسبته 64٪ من الأصوات. واعتمد حكمه بقوة على إعادة توزيع عوائد الغاز الطبيعي عن طريق البرامج الاجتماعية والائتمانات الرخيصة للفلاحين وأصحاب المهن في المدن. وشكا معارضوه من تهديدات لحرية وسائل الإعلام واستقلال القضاء، وإن على نطاق أضيق مما هو حاصل في فنزويلا.

وفي الأرجنتين تخلى نِستور كيرشنر عن الترشح لولاية ثانية، ودَعَمَ بدلاً من ذلك زوجته كريستينا فِرنانديز التي انتخبت بجدارة عام 2007، لكنها سرعان ما واجهت بعض الصعاب عندما خاضت معركة خاسرة هدفت إلى زيادة الضرائب على الصادرات الزراعية؛ مما أدى إلى تزايد تعاطف الطبقة الوسطى في المدن وتضامنهم مع المزارعين الغاضبين. وعندما بدأ الكساد وتراجعت العوائد الضريبية كانت الأرجنتين في وضع سيىء مقارنةً بدول أخرى كانت فيها السياسات المالية أكثر حصافة. ومع ذلك، فإن الزوجين كيرشنر (اللذين اشتركا في الحكم) كانا عازمين على المضي في زيادة الإنفاق الحكومي؛ ولذلك شرعا في تأميم نظام التقاعد الخاص، ثم انقضّا على الاحتياطي الموجود لدى المصرف المركزي من أجل الوفاء بمدفوعات الديون. وقد تعافى الاقتصاد الأرجنتيني بقوة في عام 2010 بفضل عوامل؛ منها تحسن معدل التبادل التجاري، وارتفاع أسعار السلع الزراعية بصورة خاصة، وزيادة الصادرات إلى البرازيل التي كانت تشهد انتعاشاً اقتصادياً. لكن التشوهات كانت آخذة في الاستفحال، وكان التضخم الظاهرة الأكثر جلاءً. وبينما كانت الحكومة تتلاعب بالإحصائيات الرسمية، فإن الدراسات المستقلة كانت تشير إلى معدلات تضخم تتراوح بين 15٪ و30٪ سنوياً اعتباراً من عام 2007. وتجلى التراجع في شعبية الحكومة في أثناء انتخابات نيابية أجريت في عام 2009، حيث خسرت الحكومة الأغلبية التشريعية التي كانت تتمتع بها. ومع ذلك، فإن انقسام المعارضة كان يعني أن الفرصة لاتزال سانحة أمام فِرنانديز للفوز بولاية ثالثة في الانتخابات الرئاسية التي تحل عام 2011. لكن في تشرين الأول/ أكتوبر 2010 توفي نِستور كيرشنر على أثر

نوبة قلبية، واستدعى ذلك على الفور موجة من التعاطف مع الرئيسة الأرملة. لكن من المحتمل أن تفلت السلطة من جديد وتعود إلى اليمين البيروني.

أما في كوبا فقد تحرَّك راؤول كاسترو بحذر نحو إصلاح اقتصاد محتضر؛ ففي عام 2010 أعلن أن ما لا يقل عن 500 ألف عامل (يصل العدد في نهاية المطاف إلى المليون عامل) سيتم تسريحهم من الوظائف الحكومية، ليصبحوا مطالبين بإيجاد سبل عيشهم في قطاع خاص جديد يقوم على المنشآت الصغيرة. وللمرة الأولى منذ منتصف الستينيات، سيتاح للكوبيين، قانونياً، تشغيل غيرهم من الكوبيين. ويتم في الوقت ذاته التخلي تدريجياً عن نظام الحصص التموينية التي تدعمها الحكومة بكثافة. وسيفسح المجال أمام الشركات الحكومية للاضطلاع بدور اقتصادي أكثر استقلالاً، وسيصبح الخاسر منها عرضة للتصفية. وترتكز الفكرة الرسمية على ربط الأجور بالإنتاجية. ويصر المسؤولون على أن الأمر لا ينطوي على إصلاحات على الطريقة الصينية. والمقصود فيما يبدو هو التغلب على مشكلة السيولة المزمنة بوسائل منها شرعنة الاقتصاد غير القانوني الكبير القائم على المنشآت الصغيرة في كوبا وإخضاعه للضرائب. ومع ذلك، فإن العواقب المحتملة كبيرة. فعلى الرغم من القواعد المصمَّمة لتضييق نطاق الاغتناء الشخصي، فإن الحكومة قد تواجه صعوبة في منع نمو المنشآت الخاصة. ومن المنتظر من مؤتمر عام طال تأجيله للحزب الشيوعي أن يبارك التغييرات الاقتصادية.

وسارعت البرازيل إلى مد يد العون لمساعدة الحكومة الكوبية في عملية انتقال العمال إلى المنشآت الصغيرة. وكان في ذلك، إلى جانب الموقف الداعم فيما يتعلق بهندوراس، إشارة أخرى إلى النفوذ المتزايد الذي أصبحت البرازيل تتمتع به سواء في أمريكا اللاتينية أو خارجها. كما باتت البرازيل تحظى بالاعتراف على نطاق واسع كقوة صاعدة، حتى وإن بدا أحياناً أنها غير واثقة بشأن ما تطمح إليه من وراء مركزها الجديد. فقد بدا أن لولا يتجاوز قدراته عندما توجَّه إلى طهران في عام 2010 برفقة رجب طيب أردوغان رئيس وزراء تركيا، وأعلن منتصراً عن التوصل إلى اتفاق تعاد بمقتضاه معالجة بعض ما لدى إيران من وقود نووي خارج البلاد. لكن سرعان ما أعلنت إيران عزمها مواصلة تخصيب اليورانيوم،

وأصدر مجلس الأمن الدولي، بعد ذلك بأيام، قراراً بفرض المزيد من العقوبات عليها. وعلى الرغم من مثل تلك الانتكاسات الدبلوماسية، فإن النمو الاقتصادي المتسارع في البرازيل، مدعوماً بحجمها واستقرارها السياسي، جذب نحوها المزيد من الاهتمام. وبرهن على ذلك قرار إقامة دورة الألعاب الأوليمبية لعام 2016 في ريو دي جينيرو، والتي ستعقب بفترة وجيزة بطولة كأس العالم لكرة القدم لعام 2014 التي ستقام في البرازيل أيضاً. وتهافت المستثمرون والشركات المتعددة الجنسيات للحصول على موطئ قدم في اقتصاد يشير كثير من التوقعات إلى أنه سيصبح خامس أكبر اقتصاد في العالم بعد عام 2015.

وبدأت أنظار بعض رجال المصارف والأعمال تتجاوز البرازيل إلى بقية دول في أمريكا اللاتينية؛ فعلى السواحل المطلة على المحيط الهادي من أمريكا الجنوبية، أنشأت شيلي وكولومبيا وبيرو تكتلاً غير رسمي من اقتصادات سريعة النمو وذات أسواق حرة، يتزايد ارتباطها بالصين وآسيا من خلال صادرات المنتجات التعدينية والهيدركربونية. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 2010 اندمجت أسواق الأسهم في الدول الثلاث في بورصة واحدة. وفي عام 2010، وفي وقت احتفل فيه كثير من دول أمريكا اللاتينية بالذكرى المئوية الثانية لانطلاق كفاحها من أجل الاستقلال، فإن الجو العام في أماكن كثيرة يغلب عليه التفاؤل مقارنة بسنوات قليلة خلت. ودار حديث بين المعنيين بالتسويق عن بداية "عقد أمريكا اللاتينية". وما من شك في أن هناك مسوغات عديدة للتفاؤل؛ فالدورة المتجددة من السياسات الأفضل، والمؤسسات الأقوى، والنمو الأسرع، تؤتي أكلها على صعيد التقدم الاجتماعي والاقتصادي. أما المهمة التي تقع على عاتق الزعماء السياسيين في المنطقة فتكمن في السعي إلى إدامة هذه المسيرة دون الانجراف وراء الثقة المفرطة بالنفس أو الاستسلام للإغراءات المستمرة باتباع الطرق المختصرة.

مايكل ريد

صيف 2010

تمهيد نسخة 2009

في الأشهر التي مضت منذ أن انتقل الكتاب إلى الناشر في منتصف عام 2007، شهد النظام المالي الدولي اضطرابات على نطاق غير مسبوق منذ الخمسة والسبعين عاماً التي خلت. وكان للصلابة التي أصبحت اقتصادات أمريكا اللاتينية تتميز بها الفضل في أن المنطقة وجدت نفسها على مدى عام كامل بعد أن طفت المشكلات الائتمانية على السطح في الولايات المتحدة، في موقف نادر ومبهج في آن معاً؛ وهو موقف من يتفرج على أزمة مالية من دون أن يكون طرفاً فيها. بيد أن تلك الصورة تغيرت في الأسابيع التي تلت انهيار [شركة الخدمات المالية العالمية] ليمان برادرز Lehman Brothers في منتصف أيلول/ سبتمبر 2008، عندما تبين أن الضائقة الائتمانية مسألة عالمية، وأن الاقتصادين الأمريكي والأوربي دخلا مرحلة الكساد، وهو ما أدى بدوره إلى هبوط أسعار الكثير من السلع. وتراجعت بشكل مفاجئ أسواق الأسهم والعملات والسندات في أمريكا اللاتينية، وتكبدت بعض الشركات في المنطقة خسائر موجعة في عقود المشتقات، بينما لاقى الكثير منها صعوبة متزايدة في الحصول على الائتمانات. وأنهت تلك الأحداث خمس سنوات من النمو الاقتصادي المستقر في المنطقة بلغ متوسطه السنوي 5٪ وبدأت تنذر بحلول أوقات أصعب. أما مدى الصعوبة فقد بقي بطبيعة الحال غير واضح. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2008 توقع صندوق النقد الدولي أن أمريكا اللاتينية ستتمكن مع ذلك من تسجيل نمو اقتصادي بنسبة 3.2٪ في عام 2009، لكن بدا أن في ذلك التوقع كثيراً من التفاؤل. وبات الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الذي هو إنجاز المنطقة العظيم خلال السنوات القليلة الماضية، على المحك.

ما تأثيرات تلك الأحداث على السياسة في المنطقة، وتحديداً على "المعركة من أجل روح أمريكا اللاتينية"؟ كما أبيّن في الفصل الثالث، فإن الانهيار الذي شهده وول ستريت في عام 1929، و"الكساد الكبير" الذي شهدته ثلاثينيات القرن العشرين كانا علامة على

حدوث انشقاق سياسي حاد في أمريكا اللاتينية، إيذاناً بانتهاء نظام ليبرالي استمر عقوداً. والاستجابة النمطية هي أن الاضطراب الذي يعيشه العالم اليوم من خلال غياب الرقابة على التمويل الرأسمالي سيدعم حجة من يرون في المنطقة أن الإصلاحات التحريرية التي جاء بها "توافق آراء واشنطن" كانت غلطة كبيرة، وسيدعم كذلك من ينادون بعودة الحمائية التي تقودها الدولة، والتي كانت سمة الماضي.

لست متأكداً تماماً. ما من شك في أن الدولة ستضطلع بدور أنشط في كل مكان على صعيد تنظيم الرقابة على الأسواق المالية. ومن الممكن أن نرى عودة محدودة لاستخدام الضوابط الرامية إلى إبطاء تدفق الاستثمار المالي المباشر "الأموال الساخنة" إلى أمريكا اللاتينية. وعلى العموم، فإن الكثير ممن ساندوا إصلاحات ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين كانوا متشككين إزاء التحرير المالي المفاجئ (كما ألاحظ في الفصل السادس)؛ لكنني أعتقد، مع ذلك، أن من غير المحتمل أن نشهد انجرافاً عاماً بعيداً عن السوق في أمريكا اللاتينية. ويعزى ذلك جزئياً إلى وجود أسباب للاعتقاد (وللأمل بحرارة) بأن الكساد القادم لن يكون، سواء من حيث نطاقه أو مدته، شبيهاً بالكساد الذي شهدته الثلاثينيات؛ كما يعزى إلى أن الدول التي اتبعت سياسات تتميز بالحكمة ضمن أمريكا اللاتينية في وضع أفضل للتكيف مع العاصفة الاقتصادية، مقارنة بالدول التي لم تعتمد تلك السياسات من قبيل فنزويلا والأرجنتين.

ففي فنزويلا والأرجنتين بدأت مستويات المعيشية في التدهور، كما بدأ الفقر في التزايد لأول مرة في عام 2007 مع إخفاق حكومتيهما في منع تصاعد معدلات التضخم بصورة حادة. وعلاوة على ذلك، فقد كانت الدولتان، بوجه خاص، عرضة للهبوط اللاحق في أسعار السلع بعد أن أخفقتا في استعمال تدفقات عائداتهما السلعية بحكمة. وكانت فنزويلا سريعة التأثر بصورة خاصة؛ فقد كانت "اشتراكية القرن الحادي والعشرين" التي ينادي بها شافيز تدين بالفضل كله لارتفاع أسعار النفط الذي استغل لتمويل زيادة هائلة في الإنفاق العام والواردات. وبترويع القطاع الخاص من خلال التأميم والضوابط وجعل

الواردات تبدو رخيصة بتثبيت سعر الصرف والإفراط في رفع قيمته، أصبحت فنزويلا في عهد شافيز أكثر اعتماداً على النفط مما كانت عليه قبل ذلك بعقد. ومع هبوط أسعار النفط، بدا أن فنزويلا دخلت في منحدر من خفض قيمة العملة وارتفاع التضخم وتزايد الفقر. وقد يستطيع شافيز تأجيل الحساب؛ فهو سينفق بلا شك احتياطيات المصرف المركزي التي تبلغ 40 مليار دولار، كما أنه وفر مبلغاً غير محدد في صندوق التنمية الوطنية، لكن من الواضح أنه في موقف دفاعي.

واتضح ذلك في كانون الأول/ ديسمبر 2007 عندما هزمت خطته لتغيير الدستور من خلال استفتاء، وهي أول هزيمة انتخابية مهمة يمنى بها. ولو كان الإجراء قد حظي بالموافقة لكانت فنزويلا اتجهت نحو نظام سياسي شبه شمولي، يصبح شافيز بمقتضاه رئيساً مدى الحياة. وقد منيت خطته بالهزيمة لأن ثلاثة ملايين ممن صوتوا لصالحه في الانتخابات الرئاسية قبل ذلك بعام لزموا منازلهم. وبدا أن مظاهر عدم المبالاة تلك تجسّد في جزء منها الحقيقة التي مفادها أنه بينما قد يوافق الكثير من مؤيدي شافيز على البرامج الاجتماعية لرئيسهم، فإنهم لم يكونوا راغبين في أن يقام نظام اشتراكي على الطراز الكوبي في فنزويلا. وبالفعل، فقد أحدث الاستفتاء شرخاً عميقاً في صفوف أنصار شافيز مع انتقال بوديموس Podemos، وهو حزب اجتماعي ديمقراطي، إلى صفوف المعارضة. وانتقل إلى المعارضة أيضاً الجنرال راؤول بادويل Raúl Baduel، قائد لواء المظلات الذي تدخل لإعادة شافيز إلى القصر الرئاسي بعد انقلاب المعارضة في نيسان/ إبريل 2002، ورقّي لاحقاً إلى منصب قائد الجيش ووزير الدفاع. لكن الجزء الأكبر من اللامبالاة كان يجسد فيما يبدو خيبة أمل الجماهير إزاء إخفاقات الثورة البوليفارية، والتي شملت التضخم وسوء الإدارة الاقتصادية، مما ولّد نقصاً في السلع الأساسية. وقد كان الفساد من أسباب الغضب الظاهرة، فيما تبيّن عجز الحكومة عن وقف التصاعد الحاد في جرائم العنف. وبالتنقل بين المناطق الأكثر فقراً في فنزويلا اتضح أن كثيراً من "المهام" الاجتماعية يتعثر. أما المعارضة فقد استجمعت قواها بظهور حركة طلابية جديدة ونشطة تلتزم الدفاع عن

الحريات السياسية. لكن مع تفاقم الصعوبات التي يواجهها الرئيس الفنزويلي بدأت تظهر عليه علامات الراديكالية المتزايدة. فقد سرّع وتيرة التأميم في صناعتي الصلب والأسمنت وبعض الصناعات الغذائية. وكانت هناك مخاوف من أن يمضي باتجاه تقليص الحريات السياسية، غير أن الهزيمة التي مني بها في الاستفتاء وهبوط أسعار النفط فرضا فيما يبدو قيوداً واضحة على الثورة البوليفارية، سواء من حيث عمرها أو نطاقها.

وفي مناطق أخرى بدا اثنان من حلفاء شافيز في وضع أفضل؛ ففي بوليفيا أحرز إيفو موراليس فيما يبدو نصراً حاسماً على معارضيه في شرق البلاد الأكثر ازدهاراً، بفوزه في انتخابات الإعادة على رئاسته في آب/ أغسطس 2008 بواقع نحو ثلثي الأصوات. وفي الشهر التالي، في إكوادور، فاز رافائيل كوريا في استفتاء على دستور جديد بهامش مماثل. وفي الأرجنتين كانت كريستينا فيرنانديز دي كيرشنر (التي حلت محل زوجها نستور في انتخابات رئاسية في عام 2007) تواجه صعوبات أكثر جسامة؛ فقد منيت حكومتها بخسارة في الكونجرس عندما حاولت رفع الضرائب على الصادرات، وهو مقترح لقي معارضة شديدة في صفوف المزارعين. وأثار هبوط الأسعار العالمية للسلع الزراعية وآثارها المحتملة على الإيرادات الضريبية، شكوكاً في مدى قدرة الحكومة على دفع ديونها. وردت فيرنانديز على ذلك بخطة لتأميم نظام التقاعد الخاص، وهو مقترح دمر ما بقي لدى المستثمرين من ثقة ضعيفة بالحكومة. وللمرة الثانية خلال عقد، كانت الأرجنتين على شفا فوضى سياسية وانعدام الاستقرار الاقتصادي.

وهناك سبب ثالث يدعو إلى الاعتقاد بأن المشكلات الاقتصادية لن تترجَم تلقائياً إلى تحول باتجاه اليسار في أمريكا اللاتينية؛ وهو أن اليسار – على اختلاف مشاربه – كان موجوداً في السلطة في كثير من دول المنطقة على مدى السنوات القليلة الماضية. وقد أدى الأداء الاقتصادي القوي الذي سجلته المنطقة مؤخراً إلى أن تزداد شعبية الرؤساء الحاليين على نحو لافت للانتباه. ويحتمل أن يتغير ذلك مع تبدّل المزاج العام بسبب تباطؤ النمو أو الكساد أو انعدام الاستقرار الاقتصادي. وبذلك ستصبح الفرصة سانحة في الانتخابات

القادمة للسّاسة من اليمين الوسط، بشرط أن يطرحوا سياسات ذات مصداقية لمكافحة الفقر. وفي المقابل، قد تواجه حكومات اليمين الوسط في كل من المكسيك وبيرو صعوبات متفاقمة.

إن السنوات القليلة القادمة ستكون صعبة بالنسبة إلى المنطقة. وفي الكثير من الدول، أمام الحكومات مجال للتخفيف من الأثر الاجتماعي للتباطؤ الاقتصادي عن طريق تعزيز شبكات الأمان، وتوسيع رقعة الاستثمار في البنية الأساسية بوسائل من شأنها خلق الوظائف، والعمل مع المؤسسات المالية الدولية للحفاظ على التدفقات الائتمانية إلى المنشآت التجارية الصغيرة والمتوسطة. وفي حال اتخاذ القرارات الصحيحة، فإنني على قناعة تكاد تكون راسخة بأن جزءاً كبيراً من التقدم الذي دار حوله هذا الكتاب يمكن المحافظة عليه. وفي حين أن المعركة السياسية بين المستبدّين الشعبويين والديمقراطيين الإصلاحيين ما زالت رحاها تدور في أمريكا اللاتينية، فإنه ليس من ضروب الخيال الاعتقاد بأن زمام المبادرة في يد الإصلاحيين.

مايكل ريد

لندن، تشرين الأول/ أكتوبر 2008

توطئة

بدأت التفكير في كتابة هذا الكتاب في عام 1999، أي بعد فترة وجيزة من اضطرار حكومة البرازيل إلى الإعلان عن خفض في قيمة عملتها، حاولَت منعه بتكلفة مالية فادحة. وأثار قرار خفض قيمة العملة كثيراً من التعليقات في الخارج التي مفادها أن البرازيل عادت إلى سابق عهدها، وأنها محكوم عليها بالوهن وسوء الحكم. كنت أقطن مدينة ساو باولو على مدار السنوات الثلاث السابقة كمدير لمكتب مجلة **إكونوميست** *The Economist*، وكان لي رأي آخر. كنت مقتنعاً بأن البرازيل تمر بعملية إصلاح اقتصادي وتحول نحو الديمقراطية وتغير اجتماعي تقدمي أكثر عمقاً، وبأنها ستتجاوز، رغم جميع النواقص والصعوبات، خفض قيمة العملة. وبعد ذلك بفترة وجيزة، عدت إلى لندن لتسلّم وظيفتي كمحرر للقسم الخاص بالأمريكتين في **إكونوميست** *The Economist*. واضطرني ضغط الأحداث في أمريكا اللاتينية إلى طرح الكتاب جانباً لعدة سنوات. وقد أثارت تلك الأحداث، وخصوصاً انهيار اقتصاد إكوادور عامي 1999 و2000، واقتصاد الأرجنتين عامي 2001 و2002، تعليقات على نطاق أوسع، مفادها أن الإصلاحات الاقتصادية المعروفة باسم توافق آراء واشنطن Washington Consensus خيبت آمال أمريكا اللاتينية. وقد طالت تلك التداعيات الأنظمة الديمقراطية في المنطقة، حيث كانت هناك آراء متنوعة في كونها واقعة تحت تهديد واسع النطاق، وكونها أكاذيب فاسدة ونخبوية لا تستحق أن يطلق عليها ديمقراطية. كانت الانتكاسات في إكوادور والأرجنتين حقيقية وقاسية بحق، وانطوت على أخطاء في السياسات المتبعة. لكنني لم أقتنع بأنها تسوغ تعميم الحكم بإخفاق الإصلاح الاقتصادي والديمقراطية، أو بأن أمريكا اللاتينية تشهد عصياناً عمومياً كما كان يقال على نطاق واسع. كانت رغبتي في "إعادة تبرئة" (حتى أكون قد استخدمت مصطلحاً إسبانياً-إنجليزياً Spanglish استخداماً جيداً) فكرة التقدم الديمقراطي الأساسي في أمريكا اللاتينية هي الدافع وراء شروعي في تأليف هذا الكتاب

في عام 2004. ومن ذلك التاريخ تحسنت بطبيعة الحال صورة الديمقراطية والتنمية تحسناً كبيراً في كثير من هذه الدول، وإن لم تكن قد تحسنت في دول أخرى.

وينبني هذا السرد التالي على ملاحظاتي وتجربتي الشخصية في أمريكا اللاتينية. فقد زرت المنطقة لأول مرة عام 1980، ثم عدت للعيش في ليما [عاصمة بيرو] ما بين عامي 1982 و1990 حيث عملت لحساب جريدة الجارديان *Guardian* وهيئة الإذاعة البريطانية بي بي سيBBC. وفي أيام وصولي، كان "النموذج القديم" القائم على التنمية الحمائية بقيادة الدولة لايزال موجوداً بحيث يمكن التأمل فيه، حتى وإن كان يعيش أيامه الأخيرة. ثم بدأ رحيل الأنظمة الدكتاتورية، وإن ظلت شيلي لعدة سنوات أخرى في قبضة بينوشي[أ] Pinochet المحكَمة. عايشت فترة التضخم الجامح والتمرد الإرهابي الذي قاده حزب سينديرو لومينوسو[ب] *Sendero Luminoso* في بيرو؛ وقمت بزيارات متكررة إلى بوليفيا في وقت كانت تسعى فيه لإصلاح اقتصادها؛ وإلى كولومبيا عندما كان نظامها السياسي آخذاً في الانفتاح، رغم ما كانت تعانيه من هجمات دموية من كل من تجار المخدرات والثوار والمجموعات شبه العسكرية. وفي عام 1990 انتقلت إلى العاصمة المكسيكية مكسيكو سيتي، حيث أصبحت مراسل إكونوميست *The Economist*. وأمضيت الثلاث السنوات والنصف التالية أتابع: الجهود التي بذلها كارلوس ساليناس Carlos Salinas،[ت] المشوبة بالعيوب في المحصلة، من أجل تحديث المكسيك ونظامها السياسي السلطوي؛ وخبو نيران الحروب في أمريكا الوسطى؛ وأثر انهيار الاتحاد السوفيتي على كوبا؛ وتأثير انخفاض أسعار النفط على فنزويلا. وبعد مدة استراحة في لندن، أتاحت لي فترة السنوات الثلاث التي أمضيتها في تغطية أحداث البرازيل والمخروط الجنوبي فهم جملة أشياء؛ منها: التعقيدات

(أ) أوجوستو بينوشي (1915-2006): جنرال استولى على السلطة في شيلي عن طريق انقلاب مدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية في أيلول/ سبتمبر 1973.

(ب) الحزب الشيوعي في بيرو المعروف أكثر باسم «الطريق الساطع»، وهو منظمة تتبنى أسلوب حرب العصابات والأفكار الماوية.

(ت) سياسي وخبير اقتصادي مكسيكي، ولد عام 1948، وشغل منصب رئيس المكسيك في الفترة 1988- 1994.

المرتبطة بالإصلاح الاقتصادي في النظام الديمقراطي، وبريق الأرجنتين الخادع في ظل كارلوس منعم Menem؛[أ] والإمكانات (غير المتحققة بعد) لتكتّل ميركوسور[ب] Mercosur التجاري؛ ومحاولات شيلي التخلص من ظل بينوشي. وعلى امتداد كل تلك السنوات استمتعت بالميزة العظيمة التي تتاح للصحافي والمتمثلة في القدرة على مشاهدة التاريخ عن كثب وهو في طور التكون وطرح الأسئلة على الكثير من صانعيه. واستفدت من وقت وآراء وحِكَم المئات من مواطني أمريكا اللاتينية، بمن فيهم رؤساء وفلاحون ومراقبون متخصصون في المنطقة. وبعد أن صرت زوجاً لامرأة من بيرو وأباً لابنة من بيرو أصبحت مطلعاً باستمرار، سواء في البيت أو من خلال الأصدقاء، على الحياة من منظور مواطني أمريكا اللاتينية.

وأردت أن أضفي معنى على ما تعلمته بشكل يكون أكثر منهجية. وما تحمله الأسطر القادمة مبني على تلك الحوارات والتقارير التي كنت أعدها، وخصوصاً لصالح **إكونوميست** *The Economist*، على مدى الأعوام السبعة عشر أو أكثر الماضية (وأحياناً على تقارير زملاء لي في المجلة). ولكن هذا الكتاب ليس مجموعة مقالات. في الواقع، إنه ليس كأي كتاب يصدر عادة عن صحافي. ففي محاولتي تفسير الواقع في أمريكا اللاتينية، كنت اقتحم أحياناً حقولاً أكاديمية جديدة. وكما هي الحال لدى جميع المتجاوزين، فعلت ذلك بروح من تحدي الممنوع، وتوقعاً لعتب المتخصصين. وفي المقابل، آمل أن تكون خطواتي تلك بالخفة التي لا تثير الملل لدى قراء آخرين.

كانت نيتي الأصلية أن تبدأ أحداث الكتاب عام 1980. لكن سرعان ما اتضح لي أن علي أن أبدأ قبل ذلك بكثير. وكان هذا القرار نابعاً مما تمليه علي روح الحوارات التي كنت أخوضها في كل مرة أدخل دولة جديدة في أمريكا اللاتينية. فعلى سبيل المثال، كان السؤال

(أ) كارلوس منعم: ولد عام 1930، سياسي أرجنتيني، والرئيس الخمسون للأرجنتين (1989–1999).

(ب) السوق المشتركة الجنوبية، وهو اتفاق تجاري إقليمي يضم كلاً من الأرجنتين والبرازيل وباراجواي وأوروجواي بعضوية كاملة؛ وبوليفيا وفنزويلا وبعض دول أمريكا اللاتينية بعضوية غير كاملة.

الذي يبدو بسيطاً بشأن أحد مظاهر السياسة المعاصرة يقود، خلال دقائق معدودة، إلى كشف لدقائق تاريخ تلك الدولة في القرن التاسع عشر. وأدركت سريعاً أن ذلك ليس سوى إشارة إلى نقاش مدهش كثيراً ما كان يدوم لساعات. وبما أن الساسة في أمريكا اللاتينية يحرصون يومياً على استحضار التاريخ والشخصيات التاريخية، فإنني لا أرى مانعاً من بدء القصة في حدود عام 1810، عندما بدأت معظم دول أمريكا اللاتينية كفاحها من أجل الاستقلال.

يسبق الفصول التاريخية الثلاثة فصلان تمهيديان يوضحان ما هو كائن على المحك في المنطقة، ويناقشان التفسيرات السائدة للصعوبة النسبية التي تواجهها المنطقة في إقامة أنظمة ديمقراطية مزدهرة. وتبدأ الفصول اللاحقة بإجراء تقييم لسجل الإصلاحات الاقتصادية في المنطقة منذ عام 1982. ثم يتناول الفصلان التاليان بالتفصيل ما ظهر في أمريكا اللاتينية المعاصرة باعتباره النقاش المركزي بين ما أطلقت عليه الأوتوقراطية[أ] الشعبوية، ممثلة بهوجو شافيز[ب] وآخرين؛ وبين الإصلاحية الديمقراطية، التي تمثلها هنا بطرق متناقضة كل من شيلي والبرازيل والمكسيك. ويقوم هذا الجدل، حسب اعتقادي، على رؤيتين مختلفتين لتاريخ المنطقة، وكذلك على خيارات سياسية واقتصادية مختلفة اختلافاً حاداً، بحيث يصبح بهذا المعنى "معركة لنيل روح أمريكا اللاتينية".[1] وتسلط الفصول اللاحقة المزيد من الضوء على خلفية هذا الجدل؛ إذ تتناول التغير الاجتماعي والمهام غير المكتملة لإصلاح الدولة في المنطقة، مع تقييم السجل الشامل للديمقراطية. ويتناول الفصل الأخير مكان أمريكا اللاتينية في العالم، ويجمل الآراء التي يخرج بها الكتاب، في أن معظم "القارة المنسية"، التي أغفلها العالم الخارجي إلى حد كبير، تتقدم في طريق الإصلاح الديمقراطي، حتى وإن كان ذلك محل تشكيك في بعض الأماكن.

(أ) الأوتوقراطية autocracy: هي شكل من أشكال الحكم تكون فيه السلطة السياسية بيد شخص واحد بالتعيين لا بالانتخاب، ويقال أيضاً: الاستبداد أو الديكتاتورية.

(ب) رئيس فنزويلا، ولد عام 1954.

ويصاحب هذا النوع من الكتب عدد من العثرات الواضحة؛ منها أن أي تعميم بشأن منطقة بهذا الحجم والتنوع، كما هي الحال في أمريكا اللاتينية، سوف يستدعي دحضاً آنياً من خلال الاستشهاد بدولة أو أكثر لا ينطبق عليها التعميم المذكور. بيد أن الكتاب كان سيتجاوز الحجم المعقول وسيصبح مضنياً على نحو لا يطاق، إذا لم يسعَ إلى إجراء نوع من التركيب والتجميع. وبناء على ذلك، سعيت إلى مراعاة التنوع من دون التفريط في القوة التفسيرية التي يتميز بها التعميم. وتكمن مشكلة أخرى في الانتقاء؛ فقد تعمدت التركيز على الدول الأكبر حجماً. وعذري الوحيد في إغفال الدول الأصغر حجماً هو أن النص أصبح طويلاً بما فيه الكفاية لامتحان صبر القارئ العادي. وقد كان ذلك هو السبب نفسه الذي دعاني إلى إسقاط بعض الفصول التي خططت لها في البداية عن البيئة والموارد الطبيعية والأعمال التجارية والتمويل، على أني سعيت لإدماج بعض تلك النقاط في مواضع أخرى. وهناك الكثير من الموضوعات الأخرى التي كانت تستدعي أن يفرد لها أقسام أو فصول لم أتناولها سوى عرضاً؛ كالحروب في أمريكا الوسطى، أو العدالة الانتقالية (أي قضية مساءلة الأنظمة الدكتاتورية السابقة عما اقترفته من جرائم). وتبريري لذلك هو أن هناك كثيراً مما كتب عن ذلك في أعمال أخرى. أما ما حظي باهتمامي لأغراض هذا الكتاب فكان التركيز على تاريخ الديمقراطية والإصلاح الاقتصادي والتنمية في أمريكا اللاتينية، وما يرتبط بذلك من تجارب ومشكلات وإمكانيات. وأخيراً، يعلمنا التاريخ أن كل من لديه الجرأة على التعبير عن تفاؤل حذر بشأن الآفاق التي تنتظر أمريكا اللاتينية إنما يجازف بأن تكشف الأحداث مدى سذاجته؛ فليكن.

لقد أشرت من قبل إلى الفضل الذي أدين به لكثير من مواطني أمريكا اللاتينية وغيرهم من المراقبين المهتمين بالمنطقة. ومما يؤسف له أن عدداً قليلاً من هؤلاء مذكور في النص. ولئن كان من غير الإنصاف تصرفي بحق كثيرين آخرين، إلا أنني أجد لزاماً علي أن أخص بالذكر ماريتسا آلفا التي غمرتني بصداقتها وتقاسمت معي على مدى سنين طويلة، معارفها المذهلة بشأن سان خوان دي لوريجانشو[أ] San Juan de Lurigancho وسكانها.

(أ) اسم مقاطعة بمحافظة ليما في بيرو.

وممن يستحقون الشكر كذلك، كلٌّ من جيمز دانكرلي وتشارلي فورمان وبروك آنجر، حيث أبدوا ملاحظات قيمة بشأن العمل بأكمله من زوايا مختلفة، والتقطوا الأخطاء بدقة عالية. أما مالكوم ديز فقد وقاني الوقوع في كثير من الأخطاء بشأن تاريخ القرن التاسع عشر. كما قدم كلٌّ من جينو كوستا وجو فوريكر وفيل جانصن ومايكل شيفتر وبيتر وِست ملاحظات مفيدة على الفصول، كلّ على حدة، وإخلاء الطرف المعتاد ينطبق هنا أيضاً.

كما أدين بالفضل لزملائي في **إكونوميست** *The Economist* الذين وفروا لي بيئة عمل فريدة ومحفزة أساسها التحضر وروح الزمالة. وأخص بالذكر كلاً من بيتر ديفيد وبيل إموت وجون ميكلثويت لتعميق شغفي بأمريكا اللاتينية وتشجيعي على كتابة هذا الكتاب مع تمكيني، في الوقت ذاته، من مواصلة عملي اليومي. ومما يزيد من امتناني لهم أن الآراء التالية في الكتاب تعود إلي وليس إلى **إكونوميست**، وبعضها ربما لا يشاطرني فيه بالضرورة بعض زملائي أو حتى كثير منهم. والشكر موصول أيضاً لجميع مراسلي **إكونوميست** في أمريكا اللاتينية على مدى السنوات الأخيرة، الذين حالفني الحظ بأن أتقاسم معهم معرفتهم وفهمهم، وكذلك الشكر لصوفي برادفورد وسيلينا دانلوب على مساعدتهما المستمرة في إيجاد الصور، وكارول هاوارد لمساعدتي في إعداد الأشكال، وفيل كِني لرسمه الخرائط. وأدين بالشكر كذلك إلى بيل إموت لمساعدتي في الاتصال بآرثر جودهارت، وهو وكيلي الذي آمن بإمكانية خروج الكتاب في الوقت الذي ربما لم يكن يشاطره آخرون قناعته، وقد رعى الكتاب بمهارة وتفانٍ يفوقان بالتأكيد مجرد الواجب، إلى أن رأى الكتاب النور. وأتقدم بالشكر أيضاً إلى روبرت بولدوك لدعمه النشط للمشروع، وإلى هانا جودفري وسائر أعضاء الفريق في جامعة ييل Yale لإخراج العمل على نحو كفء.

وأخيراً، أكنّ كل العرفان لثلاث سيدات؛ فقد تحمَّلَت باتريشا ريد بصبر عظيم الفترات الطويلة التي بقي فيها أصغر أبنائها في الجانب الآخر من العالم، ومن دواعي

الحزن الشديد أنها لم تعش طويلاً لتشهد صدور هذا الكتاب الذي كانت شـديدة الحماس له. وأبدت ابنتي روكساني القـدر نفسه مـن الـتفهم في أثنـاء سـنوات الكتابـة. وأخـيراً، تقاسمت معي زوجتي إما على مدى سنوات عديدة فهمها العميق لكل ما يتصل بأمريكـا اللاتينية، وقد قرأت كل صفحة بعين ناقدة وأحياناً باعتراض مـضطرم. وفي الواقـع، فـإن الكتاب كتابها هي أيضاً.

مايكل ريـد

لندن، حزيران/ يونيو 2007

الفصل الأول

القارة المنسية

نادراً ما يمر شهر من دون أن يحث أحد القادة السياسيين أو نجم من نجوم الـروك[أ] المخضرمين مواطني الدول الأغنى في العالم على فعل شيء لمساعدة أفريقيا. وبالتواتر نفسه، وبينما تخرج من آسيا إحصاءات جديدة بحدوث تقدم اقتصادي، فإننا نصبح على ثقة بأن مستقبل العالم يكمن في كل من الصين والهند. ومع الهجمات الإرهابية في 11 أيلول/ سبتمبر 2001، وتلك التي أعقبتها في مدريد ولندن وأماكن أخرى، أصبح للشرق الأوسط والعالم الإسلامي الأوسع أهمية استراتيجية طاغية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وأوربا.

لكن ماذا عن أمريكا اللاتينية؛ أي تلك المنطقة العظيمة الأخرى من العالم النامي؟ كما قال ريتشارد نيكسون[ب] لدونالد رامسفيلد في عام 1971، ذلك الشاب الذي سيصير في المستقبل وزير الدفاع الأمريكي، ناصحاً إياه بشأن الجزء من العالم الذي يتعين عليه تجنبه إذا ما أراد تحقيق مشوار وظيفي باهر: «أمريكا اللاتينية غير مهمة... ليس هناك من يعير أمريكا اللاتينية أدنى أهمية الآن».[1] وباستثناء الحروب التي شهدتها أمريكا الوسطى في ثمانينيات القرن العشرين، فإن رأي نيكسون يصح عموماً. وما من شك في أن الانهيار المزري لاقتصاد الأرجنتين عامي 2001 و2002 قد فتح الأعين توجساً، وزرع الخوف في قلوب بعض المستثمرين الأجانب مبعداً إياهم عن أمريكا اللاتينية بالمرة. وفي بعض الأحيان، كانت أخبار أمراء المخدرات، والعنف الذي يقوم به

(أ) نوع من أنواع الموسيقى الشعبية التي لاقت رواجاً في خمسينيات القرن العشرين.

(ب) الرئيس السابع والثلاثون للولايات المتحدة (1913-1994)، تولى منصب الرئاسة ما بين عامي 1969- 1974.

المتمردون في كولومبيا، تتصدر العناوين. وبقي فيدل كاسترو[أ] محط الاهتمام، وقد تقدم به العمر مرابطاً بعناد في جزيرته الشيوعية بعد أن عاصر تسعة رؤساء أمريكيين. وفجأة، أزيح ستار النسيان الذي أسدلته على أمريكا اللاتينية كثير من وسائل الإعلام في أوربا والولايات المتحدة. فقد أثارت الانتخابات الرئاسية التي أجريت في أكثر من عشر دول خلال ثلاثة عشر شهراً، بدءاً من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2005، موجة من الاهتمام الخارجي. وتركز الاهتمام على فكرة مفادها أن أمريكا اللاتينية ماضية بلا عودة نحو اليسار، وأنها خرجت عن سيطرة الولايات المتحدة التي كان يعتقد أنها ستظل مهيمنة على القارة للأبد. وكان هوجو شافيز، رئيس فنزويلا السليط والشعبوي، هو الذي حفز الجزء الأكبر من هذا الاهتمام، بمحاولاته إيجاد أتباع له في المنطقة. فقد أثار مخاوف في أوساط كثيرة (وآمالاً في أخرى) من أن يصير كاسترو آخر، لكنه كاسترو مسلحاً بالنفط. ويسير على دربه فيما يبدو إيفو موراليس Evo Morales، وهو اشتراكي وأحد قادة مزارعي الكاكاو، بقَصّة شعره على طريقة pudding basin[ب] ويرتدي جامبر jumper مخططاً؛ وهو أول بوليفي من أصل أنديزي [نسبة إلى سلسلة جبال الأنديز] هندي ينتخب رئيساً لبلده. وفي شيلي، أصبحت ميشيل باشليه Bachelet Michelle، السجينة السياسية السابقة، [المولودة في عام 1951]، والتي مات أبوها تحت التعذيب على يد الشرطة السرية التابعة للجنرال «بينوشي»، أول امرأة تنتخب رئيسة لإحدى دول أمريكا اللاتينية؛ وهي لا تدين بهذا التميز لكونها زوجة أحد المشاهير (كانت مطلقة وأمًّا لثلاثة أطفال). وفي البرازيل انتخب لويز إيناتشيو لولا دا سيلفا Luiz Inácio Lula da Silva [1945-]، وهو زعيم ملتحٍ سابق لإحدى النقابات العمالية نشأ في عائلة فقيرة، في عام 2002؛ وقام بكشف فضيحة فساد اشترك فيها حزبه (حزب العمال)، مما أكسبه

(أ) رئيس كوبا وقائد ثورتها الشيوعية التي قامت في عام 1959، ولد عام 1926.

(ب) قَصّة تتميز بالشعر القصير في الجانبين والخلف، وتبدو كأن أحدهم وضع وعاءً على رأس المعني وقام بقص كل الشعر الظاهر عدا ذلك المغطى بالوعاء.

فترة رئاسية ثانية. وانتخب في نيكاراجوا دانييل أورتيجا[أ] Daniel Ortega، وهو قائد ثورة ساندينيستا[ب] Sandinista في عام 1979، وغريم قديم للولايات المتحدة. وفي إكوادور، انتخب رافائيل كورّيا Rafael Correa [ولد عام 1963]، الذي وصف نفسه باعتباره اليسار المسيحي. وفي أماكن أخرى، هزمت بهامش طفيف شخصيتان أخريان تحسبان على اليسار، وهما أولانتا هومالا[ت] Ollanta Humala، وهو ضابط قومي سابق في جيش بيرو؛ وآندريس مانويل لوبيز أوبرادور Andrés Manuel López Obrador [1952-]، وهو عمدة كاريزمي سابق لمدينة مكسيكو سيتي.

لقد بدا أن شيئاً ما يتحرك في أمريكا اللاتينية. بيد أن تلك الموجة من الاهتمام لم تؤدِّ إلا إلى التأكيد على وضع المنطقة باعتبارها قارة منسية إلى حد بعيد. فهي ليست فقيرة بالقدر الذي يستدعي الشفقة والمساعدة، ولا خطرة بالدرجة التي تستحثّ الحسابات الاستراتيجية، ولا سريعة النمو اقتصادياً، حتى فترة قريبة، بحيث يرتفع بسببها ضغط الدم في قاعات مجالس الإدارة. الثقافة هي الجانب الوحيد الذي به تسمِع أمريكا اللاتينية صوتها للعالم. فقد تغلغل إنتاجها على صعيد الموسيقى والرقص والأفلام والروايات والرسم ليصبح جزءاً من الاتجاه الثقافي السائد في كل من الولايات المتحدة وأوربا. وتتمتع الإسبانية بمكانة راسخة باعتبارها اللغة الدولية الثانية في العالم الغربي. وحسب تقرير أعد بطلب من المعهد البريطاني، فإنه بالنظر إلى وضع الإسبانية كلغة أولى وثانية، هناك 417 مليون شخص يتكلمون الإسبانية بما يجعلها رابع أكبر لغة مستخدمة بعد المندرينية [لغة الصين] والإنجليزية والهندية.

(أ) اسمه خوسيه دانييل أورتيجا سافيدرا، ولد عام 1945، وهو الرئيس الثالث والثمانون لنيكاراجوا منذ 10 كانون الثاني/ يناير 2007. وكان أيضاً رئيسها التاسع والسبعين (1985-1990). أمضى معظم حياته قائداً لحركة الساندينيستا.

(ب) الجبهة الساندينية للتحرير الوطني، وهي حزب سياسي اشتراكي في نيكاراجوا يستقي اسمه من أوجوستو سيزار ساندينو، الذي قاد مقاومة نيكاراجوا ضد الاحتلال الأمريكي لها في ثلاثينيات القرن العشرين.

(ت) أولانتا مويزيس هومالا تاسو Ollanta Moisés Humala Tasso (ولد عام 1963). سياسي يساري من بيرو، رشح نفسه لمنصب الرئاسة في عام 2006 لكنه خسر أمام «آلان جارسيا» Alan García (ولد عام 1949).

وتأتي البرتغالية في المرتبة السابعة؛ إذ يتحدث بها 191 مليون شخص، بعد الروسية والبنغالية ولكن قبل الألمانية والفرنسية.[2] وتتمتع البرازيل بشعبية متنامية تفوق بكثير ملاعب كرة القدم. وكما كتبت صحيفة **الأوبزرفر** *Observer* اللندنية في عام 2003: «الكل يريد البرازيلي»، وأيدتها [مجلة] **نيوزويك** *Newsweek* في العام التالي قائلة: «الكل يحب البرازيل» في إشارة إلى التأثير العالمي لعارضات الأزياء وملابس البكيني والكابويرا[أ] والموسيقى البرازيلية. وتلقى التانجو، وهي الرقصة الأرجنتينية ذات الحركات الميلودرامية، رواجاً عالمياً. وكذلك الأمر بالنسبة إلى موسيقى قاعات الرقص التي تعود إلى كوبا ما قبل الثورة، والتي جرى إحياؤها في نادي بوينا فيستا الاجتماعي.[ب] واستقطبت المعارض التي أقيمت للتعريف بكنوز المكسيك الثقافية، من الأزتك[ت] Aztec إلى فريدا كالو[ث] Frida Kahlo، جموعاً غفيرة إلى المتاحف في جميع أرجاء أوربا. ويحظى الفن المعاصر المزدهر في كل من البرازيل والمكسيك باهتمام دولي. وشكّلت الرحلات التي قام بها في أمريكا اللاتينية خبير العلوم الطبيعية والكاتب المرموق ألكسندر فون همبولدت Alexander Von Humboldt [1769-1859] منذ أكثر من قرنين موضوع أكثر الروايات مبيعاً في ألمانيا على مدار العقدين الفائتين، والتي صدرت في عام 2005. وكما قال مؤلفها الشاب الذي لم يكن معروفاً من قبل دانيال كالمان Daniel Kahlmann [1975-]: «أردت أن أكتب رواية أمريكية لاتينية. كتبت رواية أمريكية لاتينية عن الألمان والكلاسيكية الألمانية».[3]

(أ) فن من الفنون القتالية البرازيلية.

(ب) اسم ناد اجتماعي في هافانا، بكوبا، كان يقيم رقصات ونشاطات موسيقية وأصبح مكاناً ذا شعبية يلتقي فيه الموسيقيون في أربعينيات القرن العشرين. وكان مصدر إلهام لتسجيلٍ حديث بنفس الاسم، نال شهرة عالمية، وأحيا الاهتمام الدولي بالموسيقى التقليدية الكوبية.

(ت) نسبة إلى سكان المكسيك الأصليين والذين حكمت دولتهم معظم المكسيك الحالية في الفترة من عام 1428 إلى حوالي عام 1521.

(ث) رسّامة مكسيكية (1907-1954) استخدمت في رسوماتها ألواناً تنبض بالحياة، بأسلوب يتأثر بثقافات السكان الأصليين.

وعلى الطرف الآخر من الطيف الثقافي، فإن المسلسلات المنتجة في أمريكا اللاتينية والمعروفة باسم *telenovelas* [بمعنى الروايات الرومانسية المتلفزة] تنافس المسلسلات الأمريكية[أ] على الهيمنة على معظم الشاشات التلفزيونية في العالم؛ إذ يصل عدد مشاهديها إلى نحو المليار مشاهد. وقد أسرت الأعمال الرومانسية الميلودرامية المنتجة في المكسيك وفنزويلا والدراميات الاجتماعية الأكثر بطولية المنتجة في البرازيل المشاهدين من روسيا حتى إندونيسيا، مروراً بالشرق الأوسط.[4]

وهناك بعض الأمريكيين اللاتينيين الذين ادعوا لفترة طويلة تفوقهم في الإنتاج الثقافي على جيرانهم الشماليين الأكثر نجاحاً من الناحية المادية. لكن، ومن باب المفارقة، فإن الشهرة الثقافية التي تتمتع بها المنطقة تنبع جزئياً من الحضور اللافت والنشط الذي ما برح يتزايد للمواطنين اللاتينيين *Latinos* الموجودين في الولايات المتحدة، وعددهم 41 مليون شخص. كما أنها تجسد العولمة وإحدى نتائجها، أي تزايد السياحة في أمريكا اللاتينية. فقد أدى ذلك إلى تزايد أعداد من يتعرفون على المنطقة بجغرافيتها المتنوعة والباعثة على الرهبة وما تزخر به من أعمال فنية رائعة تركتها الحضارات القديمة من قبيل الأزتك والمايا[ب] Maya والإنكا[ت] Inqa؛ وينشدون الدفء الشخصي والتوجه المسترخي للحياة اللذين يتميز بهما المواطن العادي في أمريكا اللاتينية.

وفي الواقع، هناك أسباب أخرى غير الثقافة واللغة تجعل بقية العالم تهتم بأمريكا اللاتينية، تلك المنطقة البالغ عدد سكانها 550 مليون نسمة؛ فهي لا تقتصر على كونها مصدراً للمهاجرين والمخدرات غير المشروعة - وإن كانت كذلك فعلاً - بل تمتلك أيضاً بعض البيئات الطبيعية الأكثر أهمية من الناحية البيئية، والأكثر تنوعاً من الناحية

(أ) المصطلح المستخدم هو soaps اختصاراً لـ soap opera وهو الاسم الذي يطلق على المسلسلات الدرامية المرئية أو المسموعة، وسميت كذلك لأن رعاة الأعمال الأولى كانوا من صانعي الصابون.

(ب) حضارة تنتمي إلى أمريكا الوسطى، اشتهرت بكونها الحضارة الوحيدة من حضارات أمريكا ما قبل الفترة الكولومبية التي كان لديها لغة كاملة التطور (2000 ق. م- 250 م).

(ت) اسم امبراطورية قديمة بنتها شعوب من الهنود الحمر في منطقة أمريكا الجنوبية.

البيولوجية، والأكثر عرضة للتهديد في العالم؛ من غابة الأمازون المطيرة، إلى المثالج glaciers الأنديزية، وجزر جالاباجوس.(أ) ولدى البرازيل "رأس مال بيئي" أكثر من أي دولة في العالم؛ إذ لديها أغلب مظاهر التنوع البيولوجي، وتضم أنظمتها النهرية مياهاً عذبة تفوق ما هو موجود لدى أي دولة أخرى (أكثر مما لدى الولايات المتحدة بنحو ثلاث مرات)،[5] ولدى أمريكا اللاتينية أكبر احتياطيات عالمية من الأراضي الصالحة للزراعة، وهي مستودع للعديد من السلع المهمة، بدءاً بالنفط إلى المعادن والمواد الغذائية. وإذا أرادت الدول الغنية في أي وقت بذل جهد جاد لتفكيك الحمائية الزراعية، فإن أمريكا اللاتينية بإمكانها إمداد العالم بقدر كبير مما يحتاجه من الغذاء والمواد الخام الصناعية. وفي عام 2004 كان لدى المنطقة ما نسبته 8.5٪ من الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط. وتدَّعي حكومة فنزويلا أنه في حالة إدراج النفط الشديد الثقل من رمال القار في أورينوكو Orinoco،(ب) فإن احتياطيها سيصل مجموعه إلى 235 مليار برميل؛ أي سيماثل الموجود لدى المملكة العربية السعودية.[6] وفي عام 2004 كانت أمريكا اللاتينية تمثل نحو ثلث واردات الولايات المتحدة من النفط، وتتوقع وزارة الطاقة الأمريكية ارتفاع تلك النسبة على مدى العقدين القادمين.

وساعد الطلب على سلع أمريكا اللاتينية، من الصين على وجه الخصوص، على حفز تجدّد النمو الاقتصادي في المنطقة. وما بين عامي 2004 و2006 سجلت اقتصادات المنطقة كمجموعة واحدة نمواً بلغ في المتوسط نحو 5٪ سنوياً. وكان ذلك هو أفضل أداء على مدى أكثر من عقدين، وإن بقي أدنى مما سجله كثير من الدول النامية. وظل النمو مخيباً للآمال نسبياً لدى كل من البرازيل والمكسيك، وهما الاقتصادان الأكبر في المنطقة، بيد أن الإمكانات كما هي دائماً مبهرة. وفي عام 2003 أصدر جولدمان ساكس، وهو بنك استثماري [مقره في الولايات المتحدة]، تقريراً يسلط فيه الضوء على النمو المتزايد في

(أ) أرخبيل من الجزر البركانية موزع حول خط الاستواء في المحيط الهادي.

(ب) المنطقة الواقعة شمال نهر أورينوكو في فنزويلا.

الاقتصاد العالمي لمجموعة تعرف اختصاراً باسم البريكس the BRICs تأخذ فيها البرازيل مكانها بجانب روسيا والهند والصين [مأخوذة من الحروف الإنجليزية الأولى لأسماء هذه الدول]. والبرازيل هي خامس أكبر دولة في العالم من حيث المساحة وعدد السكان، ورابع أكبر نظام ديمقراطي. واحتل اقتصادها مكاناً مرموقاً، إذ كان ترتيبه الحادي عشر بين الأسواق الأكبر حجماً عندما قيس بأسعار صرف السوق في عام 2005، أو التاسع حسب تعادل القوة الشرائية. لكن تقرير جولدمان ساكس كان يرى أن اقتصاد البرازيل يمكنه بحلول عام 2031 أن يتجاوز اقتصاد فرنسا.[7] وينظر على نحو متزايد إلى البرازيل كدولة ذات أهمية عالمية من جوانب أخرى، على سبيل المثال في إطار مفاوضات التجارة العالمية. كما أن لها طموحات لأن تصبح أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي.

ويمكن القول إن الإهمال النسبي لأمريكا اللاتينية من جانب العالم الخارجي يعد أمراً حميداً في جزء منه. فعلى العموم، غياب الأخبار هو في حد ذاته خبر جيد. كما أن معظم دول أمريكا اللاتينية لم يعد موطناً للأنظمة الدكتاتورية أو فرق القتل؛ وهي، باستثناء الأرجنتين وعدد محدود من الدول الأخرى، تسدد ديونها. بيد أن ما هو مهدَّد في أمريكا اللاتينية في هذا العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ذو أهمية أكبر بكثير. فإلى جانب أوربا وأمريكا الشمالية يمكن لأمريكا اللاتينية أن تدعي أنها تشكل ثالث أكبر مجموعة من الأنظمة الديمقراطية في العالم (باستثناء وحيد وهو كوبا). لكن أمريكا اللاتينية لديها خاصة أخرى أقل جاذبية، من حيث كونها المنطقة ذات الاختلال الأكبر في توزيع الدخل بالعالم. ففي بداية القرن الجديد، كانت نسبة الـ10٪ الأغنى تستحوذ على ما بين 34-47٪ من الكعكة بحسب الدولة، بينما نسبة الـ20٪ الأفقر لم تكن تحصل إلا على من 2- 5٪. وفي المقابل، في الولايات المتحدة تحصل فئة الـ10٪ الأغنى على 31٪ بينما تحصل الـ20٪ الأفقر على 5٪، بينما تبلغ هاتان النسبتان في إيطاليا 27٪ و6٪ على التوالي.[8] ولهذا السبب بينما تصنَّف معظم دول أمريكا اللاتينية رسمياً ضمن الدول «المتوسطة الدخل»، فإن خمسيْ مواطني أمريكا اللاتينية تقريباً، أو نحو 205 ملايين نسمة يعيشون على أقل من خط الفقر الوطني في دولهم.[9] من هنا، فإن محاولات أمريكا اللاتينية إنجاح الديمقراطية

وتوظيفها من أجل خلق مجتمعات تتميز بالمزيد من العدل والازدهار، تكتسي أهمية أكبر. فقد أصبحت المنطقة أحد أهم المختبرات العالمية للوقوف على قدرة الرأسمالية الديمقراطية على الاستمرار كمشروع عالمي.

وهذا الكتاب إنما هو تقرير مرحلي مستقى من مختبر الديمقراطية المذكور بشأن سعي أمريكا اللاتينية لبلوغ الهدف المزدوج المتمثل في إقامة أنظمة سياسية فعالة ومنصفة من جهة، وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامين من جهة أخرى. ثم إنه، أولاً وقبل كل شيء، يعدّ مهمة لتبليغ شيء عن المنطقة، مستنداً في ذلك إلى ربع قرن من الملاحظة. وهو أيضاً، محاولة لإيصال الوقائع المعقدة التي كثيراً ما تغفلها التعميمات المتساهلة وأشكال سوء التفسير السطحي التي هي كل ما تحظى به أمريكا اللاتينية في الكثير من وسائل الإعلام في أوربا والولايات المتحدة. فقد عمد اليسار واليمين على السواء إلى معاملة المنطقة بأقصى درجات التعالي. فاليساريون في العالم الغني، وبينما هم ينعمون بالحريات والازدهار في ظل الديمقراطية الرأسمالية، يعجبون عن بعد بتحدّي كاسترو للولايات المتحدة، الذي يقلده شافيز على نحو متزايد، ويتصورون أن الرجال الأقوياء اليساريين والبارّين هم حل ناجع لما يعتبرونه فساد الرأسمالية وفقرها في بقية أنحاء أمريكا اللاتينية. وهناك الكثير من المنظمات غير الحكومية التي كانت دائماً على استعداد -بحسن نية غالباً، وتدعي أنها تتحدث باسم نظيراتها في أمريكا اللاتينية التي تعتمد عليها من أجل التمويل- لتقديم المواعظ بشأن مكافحة الرأسمالية في الوقت الذي لا تشير فيه إلى مسار بديل معقول نحو التنمية لصالح من هم في أمسّ الحاجة إليها. (تفرط الأوساط الأكاديمية في الانحياز، إلى درجة أنه بينما تجرى دراسات وافية حول نشاطات الشركات المتعددة الجنسيات، لا تخضع تدخلات المنظمات غير الحكومية التابعة للعالم الغني في أمريكا اللاتينية للتحليل إلا نادراً) ومن ناحية أخرى، افترض بعض الليبراليين الجدد[أ] أن الأسواق الحرة والتجارة

(أ) الليبرالية الجديدة هي فكر أيديولوجي مبني على الليبرالية الاقتصادية التي هي المكوّن الاقتصادي لليبرالية الكلاسيكية والذي يمثل تأييد الرأسمالية المطلقة وعدم تدخل الدولة في الاقتصاد.

الحرة هما في حد ذاتها كل ما هو مطلوب لبلوغ أرض موعودة. وكثيراً ما يميل المحافظون إلى الاعتقاد بأن مواطني أمريكا اللاتينية قوم فقراء، وغير منظمين، ومتهورون، وغير ناضجين بعد لاستقبال الديمقراطية، وأنهم لايزالون في حاجة إلى صفعة الحكم الصارم من رجل رأسمالي قوي. وتشير جميع الأدلة إلى أن معظم الأمريكيين اللاتينيين، من ناحيتهم، يتوقون ما يتوق إليه الناس في أي مكان آخر: الحرية والأمن وحكومة نظيفة وفعالة وخدمات اجتماعية ورأسمالية نشطة تخلق الوظائف والفرص والازدهار. والغرض من هذا الكتاب هو توضيح الأسباب التي أدت إلى تعذر بلوغ هذه التركيبة الخادعة - على بساطتها - في المنطقة؛ وأيضاً الأسباب التي تجعل بلوغها في الكثير من دول أمريكا اللاتينية أسهل مما كان عليه الأمر في أي وقت آخر من تاريخها.

من الأمل إلى خيبة الأمل

في عام 1994 دعا بيل كلينتون[أ] Bill Clinton، عقب انتخابه رئيساً للولايات المتحدة بفترة وجيزة، ثلاثة وثلاثين رئيس حكومة آخر من الأمريكتين (جميعهم ما عدا كاسترو) لحضور مؤتمر قمة في ميامي. والجدير بالذكر أن الاجتماع، الذي اتسم بجانب احتفالي، كان الأول من نوعه على الإطلاق. ففي سنوات أفول الحرب الباردة، كانت أمريكا اللاتينية تمر بتحولات تاريخية، مع ما بدا أنه تكريس نهائي للحكم الديمقراطي. ففي عام 1978 لم تكن خارج الكاريبي سوى ثلاث دول تحكمها أنظمة ديمقراطية. وبحلول عام 1994 أصبحت جميع الدول، ما عدا كوبا والمكسيك، دولاً ديمقراطية (مع العلم بأن المكسيك كانت قد قطعت شوطاً طويلاً على هذا الطريق).[10] وأزاحت هذه الموجة الديمقراطية بعض الأنظمة الدكتاتورية الأكثر دموية وانحطاطاً التي عرفتها أمريكا اللاتينية على امتداد تاريخ حكمها السلطوي الطويل، مع الإشارة إلى أن ذلك التاريخ لم يكن قط متواصلاً أو معمماً. وسار ذلك بالتوازي مع تزايد الإصلاحات الاقتصادية

(أ) الرئيس الثاني والأربعون للولايات المتحدة (ولد عام 1946). تولى منصب الرئاسة ما بين عامي 1993-2001.

القائمة على الأسواق الحرة بعد نصف قرن من الحمائية الدولانية [أو الدولتية، أي القائمة على الدولة أساساً لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية]. ودعا ذلك إلى الكثير من التفاؤل بشأن كون أمريكا اللاتينية قد سلكت أخيراً طريق النمو والتنمية المستدامة. وبدا في ميامي أيضاً أن نصفي القارة الأمريكية اللذين ظلت التوترات والخلافات بسبب سوء الفهم تحكم علاقاتهما لمدة طويلة قد تبنيا التقارب الدبلوماسي، والسياسي والاقتصادي كذلك. وكان اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA، الذي يربط المكسيك بالولايات المتحدة وكندا، قد دخل حيز التنفيذ في كانون الثاني/ يناير 1994. وبطلب خاص من الأمريكيين اللاتينيين، تعهد القادة المجتمعون على العمل من أجل إقامة منطقة للتجارة الحرة للأمريكتين تشمل نصف الكرة بالكامل.

ومع بلوغ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تبين أن بعض تلك التوقعات المتلهفة كانت تنطوي على تفاؤل مفرط. وبالفعل؛ فخلال أشهر من انقضاء قمة ميامي، شهدت المكسيك انخفاضاً كارثياً في قيمة عملتها، مما بدد الافتراض السابق لدى الكثير من المستثمرين بأن المنطقة ستقطع رحلة سريعة ومتواصلة نحو التنمية. وبعد مضي نحو عقد على قمة ميامي، بدت أمريكا اللاتينية، كما كانت في الماضي، معلقة على نحو مجهول بين التقدم وخيبة الأمل. وقد صمدت الديمقراطية إلى حد ما، لكنها وقعت في بعض الدول تحت ضغط. ففي حزيران/ يونيو 2005 أصبح كارلوس ميسا Carlos Mesa [1953–] ثامن رئيس من رؤساء أمريكا اللاتينية منذ عام 1999 يرغَم على ترك منصبه قبل نهاية ولايته.[11] وهناك ثلاث دول فقط صغيرة نسبياً، هي كوستاريكا وأوروجواي وبدرجة أقل شيلي، يمكنها الادعاء بأنها تتمتع بأنظمة ديمقراطية متماسكة وفق أشد المعايير المفاهيمية صرامة في علم السياسة.[12] أما في المناطق الأخرى فلم تكن الانتخابات المنتظمة والنظيفة عموماً كافية لضمان التطبيق الشامل لسيادة القانون أو الحكم الجيد. كما أن العدالة في أحيان كثيرة شديدة البطء أو مرتشية أو عشوائية أو ببساطة غائبة. وفي ظل تلك الظروف تصبح المساواة أمام القانون مطلباً بعيداً؛ فالقوي يمكنه دائماً أن يجد السبل التي يحمي بها نفسه، بينما يعجز الفقير عن ذلك غالباً. وفي دول كثيرة، ينظر باحتقار إلى

المؤسسات المركزية للديمقراطية كالكونجرس [المجلس النيابي] والأحزاب السياسية والمحاكم، ويسخر من الساسة باعتبارهم فاسدين يسعون وراء مصالحهم الشخصية، وهم كذلك فعلاً في حالات كثيرة. ومع تراجع الأحزاب التقليدية، تفككت السياسة، وأصبحت القاعدة المألوفة في المنطقة افتقار الرؤساء إلى أغلبية يعتمد عليها في الكونجرس، مما أثار المخاوف بشأن "قابلية الحكم".

وصاحب انتشار الديمقراطية في أرجاء أمريكا اللاتينية تبني إصلاحات السوق الحرة على نطاق واسع برعاية "توافق آراء واشنطن"، أو بمصطلح آخر: الليبرالية الجديدة.[13] بيد أن الثمار الأولى للإصلاح كانت مخيبة للآمال؛ فقد تم كبح جماح التضخم الذي طالما كان مصدر إزعاج في أمريكا اللاتينية. وسجل النمو صعوداً في البداية، لكنه توقف بل تراجع في العديد من الدول، بعد أن اتضح ضمن سلسلة من الأزمات المالية المؤلمة أن رأس المال يمكن أن يغادر بالسرعة نفسها التي أتى بها. وما بين عامي 1998 و2002، عانت المنطقة ما أطلقت عليه لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعروفة أكثر بالرمز CEPAL نقلاً عن الحروف الأولى لكلماتها بالإسبانية، "نصف عقد مفقود" من الركود الاقتصادي.[14] وكانت النتيجة أنه في العقدين اللذين تليا عام 1982، اتسعت الفجوة في متوسط الدخل بين أمريكا اللاتينية والدول الغنية، بينما ضاقت في أجزاء كثيرة من آسيا. وأدى ذلك السجل المخيب للآمال إلى اتساع نطاق سوء السمعة الذي ارتبط بإصلاحات السوق الحرة، وإن كان على نحو ظالم في كثير من الأحيان. ونظر إلى الخصخصة بصورة خاصة باحتقار، وهو ما يعود في جزء منه إلى ارتباطها بحالات محدودة من الفساد أو استبدال الاحتكارات العامة بأخرى خاصة. وعلاوة على ذلك، ألقي باللائمة بشكل واسع – وإن بغير حق – على سياسات "توافق آراء واشنطن" في الانهيار الاقتصادي والمالي الذي ألمّ بالأرجنتين. وبالرغم من عودة النمو، فإنه لم يؤدِّ في دول كثيرة إلى انخفاض سريع في معدلات الفقر. ولا يستثنى من ذلك سوى شيلي التي تعد قصة نجاح اقتصادي واضح. وعند إضافة نواقص الديمقراطية، فإن

غياب النمو الاقتصادي والإخفاق في خلق القدر الكافي من الوظائف خلقا شعوراً واضحاً بخيبة الأمل في المنطقة. وخلص تقرير متشائم وذو تأثير واسع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي صدر في عام 2004 إلى أن أمريكا اللاتينية أخفقت في تطوير "ديمقراطية مواطنين".[15]

وفي العام نفسه، أعرب ماريو فارجاس لوسا Mario Vargas Llosa [1936-]، وهو روائي من بيرو وأحد أبرز المفكرين الليبراليين في المنطقة، عن هواجسه من أن "عدم الرضا" عن الديمقراطية «قد يتحول في أي لحظة إلى عداء للنظام الذي يعتبره الناس بصورة متزايدة عاجزاً عن تلبية حاجاتهم الملحة؛ أي: العمل والأمن والتعليم وفرص التقدم». ومضى يقول إنه في جميع تلك المسائل، وباستثناء شيلي، «كل دول أمريكا اللاتينية في وضع أسوأ مما كانت عليه قبل ربع قرن مضى».[16]

ولعل أوضح مؤشر على الإخفاق النسبي للمنطقة هو أن بعض أذكى مواطني أمريكا اللاتينية كانوا يصوّتون بأقدامهم. فقبل قرن، كان الملايين من المهاجرين من أوربا يؤسسون حياة جديدة لهم في أمريكا اللاتينية، وخصوصاً في دول منطقة نهر بليت Plate والبرازيل. أما الآن، فيعتقد أن أكثر من 25 مليوناً من مواطني أمريكا اللاتينية يعيشون خارج دولهم. وأصبح تدفق المهاجرين غير الشرعيين عبر الحدود الجنوبية للولايات المتحدة مجدداً من القضايا السياسية الساخنة.

وأضحى الناس سلعة تصديرية مهمة بالنسبة لبعض دول أمريكا اللاتينية؛ فقد بلغ مجموع تحويلاتهم نحو 62 مليار دولار في عام 2006 وفق أحد تقديرات بنك التنمية للدول الأمريكية. ويزيد هذا الرقم بواقع الثلث على مستواه في عام 2004 ويفوق، على مدى أربع سنوات على التوالي، مجموع تدفقات الاستثمار المباشر والمساعدات الإنمائية الرسمية إلى المنطقة.[17] ويجسد هذا الإحصاء قبل كل شيء إخفاق مجتمعات أمريكا اللاتينية في توفير الوظائف والفرص والأمن لمواطنيها.

ما بين التقدم والإغراء الشعبوي

مع أنه لا مناص من إنكار تلك الإحباطات والمشكلات، فإنها لا تروي سوى نصف القصة. ففي العقود القليلة الماضية، يمكن لمعظم دول أمريكا اللاتينية أن تشير إلى تقدم منتظم على صعيد التنمية البشرية (انظر الشكل 1). وقد كان ذلك بالرغم من ثلاث مجموعات من التغيرات المؤلمة في المنطقة، وربما بسببها:

الأولى، هي الديمقراطية في حد ذاتها، المستندة إلى ماض طويل، وإن كان متقطعاً، من تقاليد الدستورية constitutionalism، لكن كان عليها أن تتصارع مع عادات وممارسات غير ديمقراطية تم زرعها، كما أنها أدخلت جانباً جديداً من عدم اليقين على السياسة الاقتصادية، حتى وإن أضفت المزيد من القدرة على التنبؤ والمشروعية على صنع القرار في المدى الطويل.

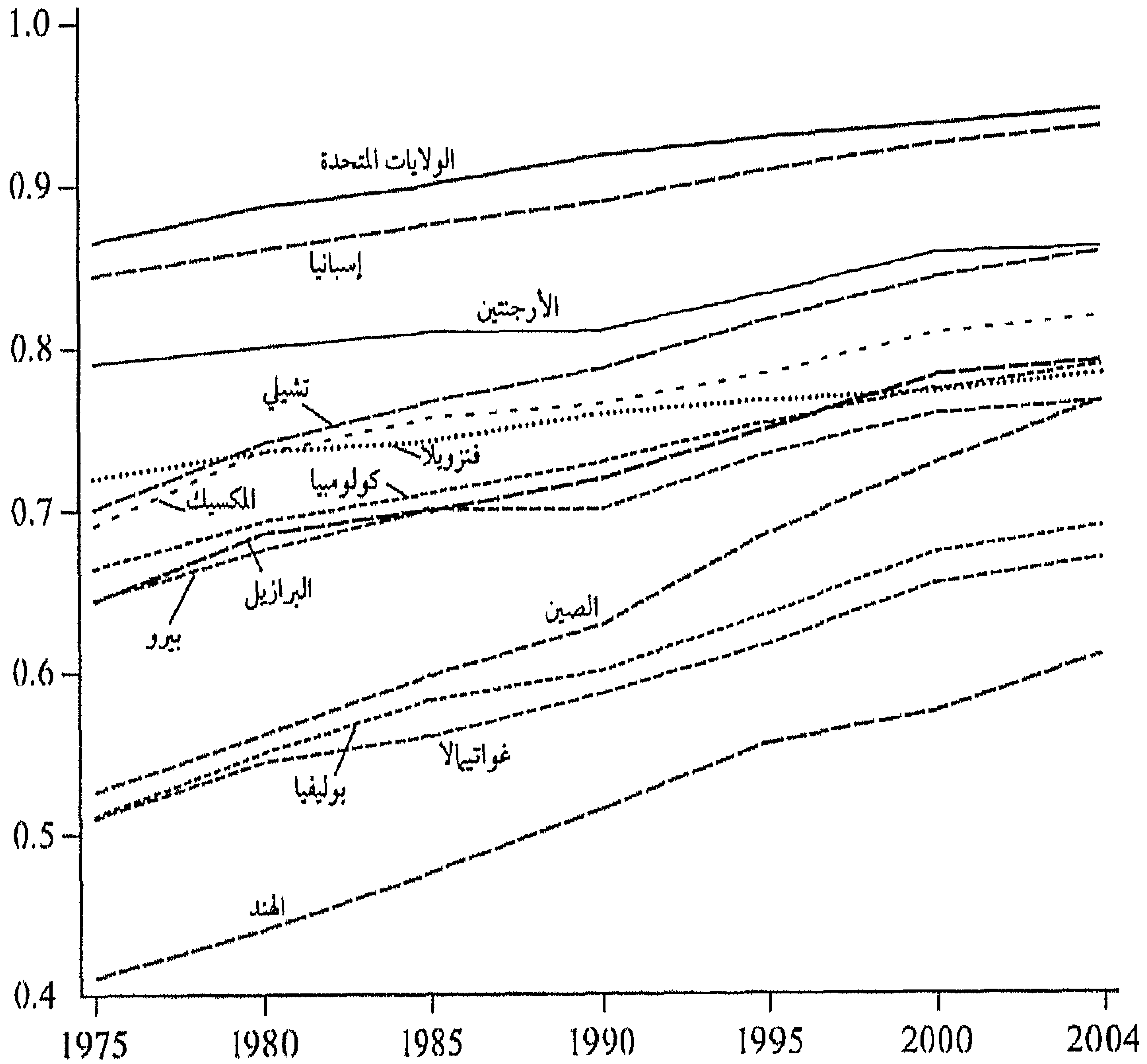
والثانية، أن المنطقة شهدت خلال نصف قرن، منذ عام 1950، تحولاً من كونها منطقة ريفية أساساً إلى منطقة حضرية في معظمها، وهو تحول كان أكثر تدريجية بكثير منه في أوربا. وتلازم هذا الخروج العفوي مع تقدم في الصحة العامة سرع وتيرة النمو السكاني؛ فارتفع العمر المتوقع في المنطقة من 55 عاماً في خمسينيات القرن العشرين إلى 71 عاماً في التسعينيات، بينما ارتفعت معدلات الخصوبة في البداية (حيث بدأت في الهبوط على نحو حاد اعتباراً من الستينيات فصاعداً).[18]

ونتيجة هذين الاتجاهين حدث نمو هائل في المدن، حيث قفز عدد سكان ساو باولو الكبرى من 69 ألف نسمة في عام 1890 إلى 12 مليون نسمة في عام 1976، وإلى نحو 19 مليون نسمة اليوم. وبصورة مماثلة، سجَّل عدد سكان ليما نمواً بواقع ثمانية أضعاف تقريباً خلال العقود الأربعة حتى عام 1981.[19] وكما هو متوقع، كان النمو الحضري بهذه الوتيرة المتسارعة أكبر بكثير مما كان يمكن أن تتصدى له الحكومات، لذا فقد تخلّفت الخدمات العامة. وتجسد مدن أمريكا اللاتينية عادة، بمبانيها المعدة من الخرسانة والأخرى المبنية من

الورق المقوّى، مظالم المجتمع الأوسع، عاكسة بذلك جيوباً كبيرة من الفقر هنا وغنى وبذخاً هناك. فالكثير من سكان الحضر يقطنون مساكن بنوها بأنفسهم، ليست لها ملكية قانونية واضحة. وفي بيرو - على سبيل المثال - ينطبق ذلك على أكثر من نصف السكان، بينما في هايتي ترتفع النسبة إلى 68٪.[20] لكن مع مرور الوقت، حازت معظم تلك المستوطنات الكثير من نِعم حياة الحضر، من قبيل الكهرباء والماء والصرف الصحي والطرق المعبدة والمتنزهات.

الشكل (1)

اتجاهات التنمية البشرية، دول مختارة



المصدر: Human Development Report 2007, UNDP.

الثالثة، أن اقتصادات أمريكا اللاتينية، على مدى العقدين الفائتين، دخلت شرنقة كثيفة من الحماية والتنظيم المعتمد على الدولة، مما خلق تشوهات كبيرة الحجم وعظيمة التكلفة. ولعل المظهر الأكثر جلاء في هذا الصدد هو التضخم، وهو شأن تعتبر المنطقة رائدة فيه على المستوى العالمي منذ زمن طويل. فقد انطوى التضخم على انتقال الدخل من الفقراء إلى الأغنياء وإلى الدولة؛ مما دفع العائلات البرازيلية، مثلاً، إلى الاستثمار في ثلاجات ضخمة حتى تتمكن من شراء ما يكيفها لمدة شهر قبل أن تفقد أجورها قيمتها. ويعني ذلك أن ربحية المنشآت التجارية لم تكن تعتمد على نوعية وكفاءة ما تقدمه من منتجات أو خدمات، وإنما على براعة مديريها الماليين. بيد أن كبح التضخم ينطوي عادةً على تكاليف قبل أن يؤتي ثماره، فضلاً عما يتبعه من تحديات جديدة. وقد تزامن اعتماد "توافق آراء واشنطن" مع دخول فترة جديدة من العولمة، وقد يكون بسببها من بعض الوجوه. لكن مازالت هناك دول في أمريكا اللاتينية تسعى لتكريس الدولة القومية، وهي مهمة كانت تضطلع بها حكومات أوربا وأمريكا الشمالية الناطقة بالإنجليزية في القرن التاسع عشر. وفجأة كان لزاماً على دول أمريكا اللاتينية أن تجمع بين هذه المهمة وتلك المصاحبة للقرن الحادي والعشرين، والمتمثلة في التنافس ضمن عالم معولم. وقد ارتكبت أخطاء باهظة التكاليف، وخصوصاً فيما يتعلق بالرفع المفاجئ للقيود على حركة رأس المال، وما صاحبها من عدم كفاية الإشراف على المصارف. وكثيراً ما تركت الإصلاحات ناقصة. ولم يعطَ الاهتمام الكافي للنهوض بالمنافسة، وضمان عدم حلول الاحتكارات الخاصة محل الاحتكارات العامة. إلا أن كثيراً من العيوب كالفقر وعدم المساواة وانعدام الأمن الوظيفي – التي تعزى عادة إلى "توافق آراء واشنطن" في أمريكا اللاتينية – يعود ماضيها إلى فترة تسبق هذا المفهوم بكثير. ويحاجج هذا الكتاب بأن موطن الإخفاق الرئيس لم يكن في الإصلاحات الاقتصادية في حد ذاتها، وإنما فيما ترك من دون إصلاح أساساً؛ أي الدولة والمؤسسات العامة. فزيادة فاعلية الدول وتحسين السياسات العامة هما الأساس للحد من عدم المساواة، وتمكين مواطني أمريكا اللاتينية من التنافس في العالم على نحو أكثر فاعلية.

والرأي الرئيس الذي يستند إليه الكتاب أنه، ولأول مرة في تاريخ أمريكا اللاتينية، ظهرت في أجزاء كبيرة من المنطقة أنظمة ديمقراطية حقيقية وقابلة للبقاء وتستند إلى قاعدة شعبية. والعملية جديدة بكل معنى الكلمة، ولها نتائج بعيدة المدى. فالوضع في بعض الدول يتسم بالاضطراب والفوضوية، وتظل الديمقراطية فيها هشة. لكن، في كثير من الدول الأخرى أصبحت الديمقراطية - في اعتقادي - أكثر رسوخاً. ومع ذلك، فستظل الديمقراطية في أمريكا اللاتينية لها بعض خصائصها الفريدة، تماماً كما هي الحال بالنسبة للديمقراطية الفرنسية أو الإيطالية من حيث اختلافها عن الديمقراطية في كل من بريطانيا والولايات المتحدة، لكنها ستكون ديمقراطية على أية حال. وهذه الحقيقة السياسية الجديدة تعني أنه من غير المرجح أن يدير معظم دول أمريكا اللاتينية ظهره من جديد إلى التكامل مع الاقتصاد العالمي، كما فعل في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. ومهما شعر مواطنو أمريكا اللاتينية بالإحباط إزاء إصلاحات بعينها، فإنهم عموماً راغبون في نيل مزايا العولمة. و"توافق آراء واشنطن" هو بالفعل "علامة تجارية متضررة" نهائياً، كما يلاحظ مويسيس نعيم Moises Naím [1952-]، وهو وزير تجارة سابق في فنزويلا. لكن في الوقت الذي يواظب فيه الرؤساء المنتخبون حديثاً على إدانة توافق الآراء، فإن مزاياه الرئيسية المتمثلة في استقرار الاقتصاد الكلي واقتصادات السوق المفتوحة أصبحت جزءاً ثابتاً من المشهد لدى كثير من دول المنطقة. أما السبب في عدم انتشار ذلك التصور على نطاق أوسع فيعود إلى التأثير الضار لمصطلح يخلو من المعنى؛ أعني "الليبرالية الجديدة". وإن أشار ذلك إلى شيء، فإنما يشير إلى سياسات المدرسة النقدية والدولة الأصغر التي كان ينادي بها رونالد ريجان(أ) ومارجريت تاتشر(ب) والتي ينطبق عليها أكثر ما ينطبق وصف "المدرسة المحافظة الجديدة"، هذا إذا لم يكن ذلك المصطلح الأخير نفسه قد اكتسب معنى مختلفاً على صعيد السياسة الخارجية الأمريكية في السنوات الأخيرة. وفي أمريكا اللاتينية،

(أ) الرئيس الأربعون للولايات المتحدة الأمريكية (1911-2004) عن الحزب الجمهوري في السنوات 1981-1989.

(ب) رئيسة وزراء المملكة المتحدة عن حزب المحافظين في الفترة 1979-1990 (ولدت عام 1925).

لم يعتمد تلك السياسات سوى فتية شيكاغو[أ] الذين أداروا اقتصاد شيلي في السنوات الأولى من نظام بينوشي الدكتاتوري في سبعينيات القرن العشرين، وإن تكررت أصداؤها في سياق مختلف بالأرجنتين بقيادة كارلوس منعم في التسعينيات. بيد أن الليبرالية الجديدة يستخدمها منتقدوها على نطاق واسع إما - ببساطة - لوصف أي اقتصاد رأسمالي مفتوح، أو كمصطلح للإهانة.

وفي الواقع، كانت عملية الإصلاح أكثر تنوعاً وبراجماتية مما يدعي كثير من منتقديها.[21] وقد أصبح هذا الطابع البراجماتي أكثر وضوحاً منذ الأزمات المالية في الفترة 1998-2002؛ فقد خرجت المنطقة من تلك الأزمات بتوافق جديد - وإن كان ضمنياً - فيما يتعلق بالسياسات. ويرتبط ذلك على صعيد إدارة الاقتصاد الكلي باعتماد أسعار صرف عائمة مع اتباع سياسات مالية مسؤولة نوعاً ما، ووضع أهداف للتضخم تشرف على الوصول إليها مصارف مركزية مسؤولة إلى حد ما. (هناك دولتان، هما إكوادور والسلفادور، اعتمدا الدولار الأمريكي عملة رسمية). ويولي توافق الآراء الجديد أهمية أكبر بكثير - على الأقل من الناحية البلاغية - لدور الدولة والسياسات الاجتماعية في معالجة الفقر وعدم المساواة. وهناك كثير من رؤساء الجناح اليساري الذين انتخبوا خلال الأشهر الأخيرة يشتركون في هذا التوافق. وبهذا المعنى، فإن ما حدث هو "تحول نحو الوسط"، كما وصفه أوسكار أرياس Oscar Arias [1940-]، زعيم الاشتراكيين الديمقراطيين بعد فوزه بالانتخابات الرئاسية في بلاده [كوستاريكا] لعام 2006:

> إن حكومات معظم دول أمريكا الجنوبية وجميع دول أمريكا الوسطى حكومات معتدلة بدرجة لافتة للانتباه، وهو تحول جذري من الاستقطاب الأيديولوجي الذي واجهْته عندما انتخبت رئيساً لأول مرة منذ 20 عاماً. قد نؤمن بمسؤولية الدولة في تخفيف الفقر الطاحن الذي يعانيه 40٪ من سكان أمريكا اللاتينية، لكن معظمنا يؤكد أيضاً أنه ما من علاج أفضل للفقر سوى اقتصاد أقوى وأكثر تكاملاً على الصعيد العالمي.[22]

(أ) مجموعة مكونة من نحو 25 من شباب الاقتصاديين في شيلي تلقّوا تدريبهم في جامعة شيكاغو.

وليونيل فرنانديز Leonel Fernández [1953-]، الذي انتخب رئيساً لجمهورية الدومينيكان لفترة ثانية في عام 2004، هو أيضاً رجل من رجال يسار الوسط الذين يعبِّرون عن آرائهم بكلمات شبيهة على نحو يثير الدهشة:

... إن ما لا ينبغي عمله هو أدلجة السياسة الاقتصادية. والمهم هو ما ينجح وما لا ينجح. إن العجز المالي مسألة لا ترتبط لا باليمين ولا باليسار. إنها مشكلة إدارة. أولاً، عليك أن تختار نظاماً يخلق دولة ديمقراطية ملتزمة بالقانون وأهلاً للثقة. في الجانب الاقتصادي، عليك أن تسعى لضمان تحقيق نمو يزيد على 6٪، وأن تفهم أن النمو ليس غاية في حد ذاته. عليك الاستثمار في التعليم والصحة من أجل معالجة الفقر وانعدام العدالة الاجتماعية.[23]

والرجلان يكرران ما قاله ريكاردو لاجوس Ricardo Lagos [1938-]، رئيس شيلي خلال الفترة 2000-2006، حيث كان يدافع بإصرار عن الجمع بين استقرار الاقتصاد الكلي، واقتصاد منفتح ومشجع للاستثمار، وسياسة اجتماعية قوية:

لا يكفي أن تتحلى السياسات الاقتصادية الكلية بالسلوك السليم إذا لم تكن لديك سياسة اجتماعية تسير في الطريق الصحيح ... والأوربيون يناقشون الشبكة الاجتماعية التي يمكنهم الاحتفاظ بها للإبقاء على تنافسيتهم. ونحن نناقش الشبكة الاجتماعية التي يمكننا بناؤها بحيث نحافظ على تنافسيتنا، ونحافظ كذلك على تماسكنا الاجتماعي.[24]

وتحوّل لولا، قبل انتخابه بأشهر قليلة رئيساً للبرازيل في عام 2002، إلى أحد المؤمنين بهذا التوافق، وإن مع بعض التأرجح. ففي لقاء مع **إكونوميست** ***The Economist*** في آذار/ مارس 2006 قال: «إننا نتقدم على مسارين في آن واحد: سياسة مالية صلبة، وسياسة اجتماعية صلبة». وأضاف أن برازيل المستقبل «ستكون مبنية على استثمار قوي في التعليم والتدريب، وعلى الإعفاء الضريبي لتشجيع الاستثمار الجديد [الخاص]، وستحتضن استثمارات كبيرة في العلم والتقنية؛ وستكون نتيجة كل ذلك بالتأكيد النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل».[25]

وباستثناء كوبا، فإن أبرز معارضي هذا التوافق هم هوجو شـافيز في فنـزويلا، وإيفـو مـوراليس في بوليفيـا و(بدرجـة أقـل بكثـير) نِـستور كيرشـنر[أ] Néstor Kirchner في الأرجنتين. (وبدا أن كورّيا في إكوادور يحتمل أن ينضم إلـيهم) وادّعـى شـافيز أنـه يطبـق "اشتراكية القرن الحادي والعشرين"، واسـتند تشخيـصه إلى أن عـلى أمريكـا اللاتينيـة أن تخلّص نفسها مما اعتبره الإمبريالية الأمريكية والرأسمالية المتوحشة. ولتحقيق ذلـك، فهـو ينادي بالعودة لكثير من سياسات الماضي؛ دور قوي للدولـة في الاقتـصاد، وإقامـة تكتـل إقليمي مناهض لأمريكا على أساس التجارة المرتَّبة حكومياً. وكان شـافيز يحظـى بـشعبية تعود أساساً إلى العائدات الإضافية التي حـصلت فنـزويلا عليهـا بـسبب ارتفـاع أسـعار النفط، فقد تمكَّن من الفوز بولاية جديدة لمدة ستة أعوام في انتخابـات أجريـت في كـانون الأول/ ديسمبر 2006، كما تمكن من نشر رؤيته في المنطقة. ولأول مرة منـذ انتهـاء الحـرب الباردة، كانت الديمقراطية الليبرالية تواجه بذلك بديلاً بدا قوياً في أمريكا اللاتينية، وهـو بديل استحثّ دعم بعض من هم في يسار الطيف السياسي في كـل مـن أوربـا والولايـات المتحدة؛ فقد دعـا كـن ليفينجـستن Ken Livingstone، عمـدة لنـدن، شـافيز إلى زيـارة بريطانيا في عام 2006 واصفاً إياه بأنه «أفضل نبأ يَـرِد مـن أمريكـا اللاتينيـة منـذ سـنوات عديدة... لقد كانت فنزويلا مثل كثير من دول أمريكا اللاتينية المعروفة – نخبة صغيرة من عائلات ثرية ثراءً فاحشاً قامت بسرقة الموارد القومية أساساً. أما هـو، فقـد أرسـى نظامـاً اقتصادياً جديداً؛ فاليوم هناك رعاية صحية للفقراء، وتم محو الأمية».[26]

جميع هذه المقولات تقريباً إما غير صحيحة أو مـضللة أو محـل شـك.[27] وبعيـداً عـن الكلمات الرنانة، فإن شافيز يبـدو صـورة نمطيـة مـن كـاوديليو[ب] *caudillo* عـسكري،

(أ) رئيس الأرجنتين من 25 مايو/ أيار 2003 إلى 10 كانون الأول / ديسمبر 2007؛ (1950– 2010).

(ب) كلمة إسبانية تعني في الأصل أمير حرب إقليمي، وتطلق عموماً على الرجل القوي سياسياً، الذي عادة ما يكـون ذا خلفيـة عسكرية.

ومشروعه هو نسخة محدّثة من الشعبوية populism، وهي ظاهرة سياسية ذات تاريخ طويل في أمريكا اللاتينية. وكما هي الحال بالنسبة لليبرالية الجديدة، أصبحت "الشعبوية" مصطلحاً منحازاً ومعيارياً normative وليس تحليلياً.[28]

وإليكم أحد التعريفات، أقصد بـ "الشعبوية" أمرين اثنين: الأول، ضرب من ضروب السياسة يدّعي فيه زعيم كاريزمي قوي أنه منقذ، مع طمس الفوارق بين الزعيم والحكومة والحزب والدولة، وإغفال الحاجة إلى كبح السلطة التنفيذية من خلال مبدأ الفصل بين السلطات. والثاني، لطالما ارتبطت الشعبوية بإعادة توزيع الدخل أو الثروة أو كليهما على نحو غير مستدام. ويخطئ بعض المعلقين باعتبار الشعبوية مرادفاً لليسار، والحقيقة غير ذلك. فلو كان رجال المال في وول ستريت أصابوا في تصنيف لولا، رئيس البرازيل، بوصفه اشتراكياً-ديمقراطياً وليس شعبوياً، لما انتابهم الفزع إزاء فكرة انتخابه في عام 2002. ومن بين الزعماء الشعبويين الكلاسيكيين خوان بيرون[أ] Juan Péron في الأرجنتين، وزوجته الثانية إيفا دوارتي[ب] Eva Duarte، وجيتوليو فارجاس[ت] GetúlioVargas في البرازيل، وخوسيه ماريا فيلاسكو[ث] José Maria Velasco في إكوادور. وقد كانت شعبوية أمريكا اللاتينية، في جزء من مظاهرها، استجابة سياسية خلاقة لانعدام المساواة وهيمنة مجموعات محافظة قوية. وفي حالات أخرى، كانت مطية للسلطوية. وفي حالات كثيرة، أدّت إلى أن تصبح الدول في وضع اقتصادي أسوأ، وخصوصاً الفقراء، مع أنها تدّعي نصرتهم.

(أ) جنرال وسياسي أرجنتيني (1895–1974)، انتخب رئيساً للأرجنتين ثلاث مرات.

(ب) تعرف أكثر باسم إيفا بيرون (1919–1952). تقلّدت مناصب عليا في وزارتي العمل والصحة، وأصبحت جزءاً من الثقافة الشعبية الدولية.

(ت) رئيس البرازيل من عام 1930 إلى عام 1945 ومن عام 1951 حتى انتحاره في عام 1954 (1882–1954)، اتسم حكمه بالدكتاتورية، وعرف بلقب "أبو الفقراء" بسبب سياسته العمّالية.

(ث) رئيس إكوادور لعدة فترات متقطعة، انتهى معظمها بانقلابات عسكرية (1893–1979).

لماذا تظل الشعبوية مع ذلك جذابة في أعين الناخبين في أمريكا اللاتينية؟ السبب في ذلك، كما يوضِّح عالم السياسة المكسيكي لويس روبيو Luis Rubio: «أن الناس يتذكرون سنوات النمو الاقتصادي، لا سنوات دفع الفواتير».[29] وبصورة مماثلة، وحسبما يذكر ويليام كوك William Cooke، أحد قادة اليسار البيروني في ستينيات القرن العشرين، أصبح الرئيس الأرجنتيني خوان بيرون رمز الفترة الوحيدة التي شعر فيها العامل بالسعادة.[30] وتعزى عودة الشعبوية، بعد أن بدا أنها تضمحل في الستينيات، في جزء كبير منها إلى: أولاً، استمرار الأشكال المفرطة من انعدام المساواة في توزيع الدخل والثروة في أمريكا اللاتينية. ويؤدي ذلك إلى الحد من جاذبية الإصلاح التدريجي وزيادة جاذبية القادة المنقذين messianic الذين يَعِدون بعالم جديد. وثانياً، غنى أمريكا اللاتينية بالموارد الطبيعية بدءاً بالذهب وانتهاءً بالنفط. ويدرس كثير من الطلاب في مدارس أمريكا اللاتينية أن بلادهم غنية، مع أنها في الواقع ليست كذلك؛ لأنه لو كانت الموارد الطبيعية، لا العمل الشاق والمؤسسات الفعالة، هي ما تجعل الدول غنية، لكانت سنغافورة وسويسرا في حالة يرثى لها من الفقر والحرمان. ويلقي الشعبويون بلائمة الفقر على أكباش فداء مناسبة؛ منها: الفساد، أو الأوليجاركية oligarchy [أي حكم القلة]، أو الإمبريالية الأمريكية، أو شركات النفط والتعدين المتعددة الجنسيات. أما الدافع الثالث فمع خفوت سياسة الطبقات، جرى استبدالها جزئياً بسياسة جديدة تتعلق بالهوية. وفي الواقع، ليس جميع الشعبويين من الهنود الأمريكيين أو المستيزو *mestizo* (أي ذوي الأصول المختلطة الأوربية والهندية الأمريكية). وفي المقابل، كان أليخاندرو توليدو Alejandro Toledo [1946-]، رئيس بيرو في الفترة 2001 - 2006، من أصل آندي هندي، لكنه لم يكن شعبوياً، وكذلك الأمر بالنسبة لبعض قادة حركة السكان الأصليين في إكوادور. ومع ذلك، فإن شعبية أمثال شافيز وموراليس لا تعود في جزء منها إلى انتمائهم العرقي، أي الشعور لدى مواطني أمريكا اللاتينية الأفقر والأغمق لوناً بأن هؤلاء "هم جزء منّا".

الإصلاح، لا الثورة

هذا التحدي الشعبوي للديمقراطية الليبرالية هو إذن جزء من السعر المرتفع الذي لاتزال أمريكا اللاتينية تدفعه لقاء فشلها، خلال مرحلة مبكرة من تاريخها بعد الاستقلال، في إزالة السببين البنيويين الرئيسيين والوثيقيْ الارتباط ببعضهما لما تعانيه من انعدام مساواة على المستويين الاجتماعي والاقتصادي. فمن جهة، هناك الإرث الاستعماري المتمثل في التوزيع غير العادل للأرض (والذي لايزال متواصلاً)؛ ومن جهة أخرى، هناك الرقّ (الذي لم يزَلْ نهائياً سوى في عام 1886 في كوبا، وفي عام 1888 في البرازيل)، فضلاً عن التمييز ضد السكان الأصليين من الهنود الأمريكيين. وفي أمريكا اللاتينية، على عكس الولايات المتحدة أو جنوب أفريقيا حيث سياسة الفصل العنصري، ظلَّ الاختلاط العرقي هو القاعدة الطبيعية. فقد كان الفاتحون من الذكور أساساً، وكذلك كان المستعمرون الذين تبعوهم، على الأقل حتى الاستقلال. ومعظم مواطني أمريكا اللاتينية الآن هم من الـ*mestizo* أو الـ*mulato* (وهم المولودون من أبوين أحدهما أوربي والآخر أسود). لكن يظل الفقراء أميل إلى السّمرة من الأغنياء. إن خلق مجتمع ديمقراطي تكون فيه المساواة في الفرص والمساواة أمام القانون هما القاعدة السائدة، مهمة بدأت لتوها في الكثير من الدول. لكن تظل المجتمعات في أمريكا اللاتينية تتسم بانعدام العدالة على نحو جلي.

ومع ذلك، تبقى الفرص مواتية لأن تصمد الديمقراطية الليبرالية أمام التحدي الشعبوي في كثير من الدول. فمن جهة، ينطلق الشعبويون من تشخيص خطأ للأسباب الكامنة وراء الإخفاق النسبي لأمريكا اللاتينية. وفي عدد محدود من الدول الأخرى، يتصرف الزعماء الشعبويون القائمون في فيض المداخيل السهلة، كتلك التي تتيحها لشافيز صناعة النفط المملوكة للدولة في فنزويلا. ومن ناحية أخرى، هناك الكثير من الإشارات على أن الديمقراطية والاستقرار المالي والإصلاح الاقتصادي قد بدأت أخيراً تؤتي أكلها. وهذا أحد الأسباب التي مكّنت أمريكا اللاتينية من العودة إلى تسجيل نمو اقتصادي في القرن الحادي والعشرين. وهو أيضاً جزء من تفسير أسباب إخفاق الشعبويين في تحقيق

فوز ساحق في انتخابات عام 2006؛ ففي المكسيك (بهامش ضيق) وفي كولومبيا كافأ الناخبون المرشحين المحافظين، وفي بيرو أعاد آلان جارسيا -وهو شعبوي فاشل على نحو سيئ الصيت- خلال فترة الرئاسة الأولى 1985- 1990 تكوين نفسه كمرشح ينادي بالتغيير المعتدل. وقد استفاد أيضاً من رعاية شافيز المتخاذلة لمنافسه المهزوم أولانتا هومالا.

إن النتائج التي توصل إليها لاتينو بارومترو Latinobarómetro، وهو استطلاع للرأي يجرى منذ عام 1995 وأصبح الآن يغطي 18 دولة، تدعم إلى حد ما التفاؤل تجاه الديمقراطية في أمريكا اللاتينية. ففي الاستطلاع الذي أجري عام 2006 وافق ما نسبته 58٪ من المجيبين على أن الديمقراطية هي النظام الأفضل للحكم، مسجلين بذلك ارتفاعاً بخمس نقاط مئوية عن مستواهم في العام السابق. ويظل ذلك أدنى بخمس نقاط من الذروة المسجلة في عام 1997، لكنه يخْلف أعواماً ثلاثة راوح الرقم فيها مكانه بعناد. ولم يشِر أكثر من خمس المستجيبين إلى أن النظام السلطوي قد يكون مفضلاً في ظل بعض الظروف سوى في جواتيمالا (35٪)، وباراجواي (30٪)، وجمهورية الدومينيكان وإكوادور (21٪ لكل منهما)، وبيرو (20٪). ولم يبْدِ سوى 38٪ من المستجيبين رضاهم عن الأسلوب الذي يعمل به نظامهم الديمقراطي، وإن كان ذلك ارتفاعاً بسبع نقاط مقارنة باستطلاع عام 2005. [31] وجسدت تلك النتائج ثلاث سنوات من النمو الاقتصادي المعقول، وكذلك مظاهر الإثارة السياسية التي تصاحب سباق الانتخابات. وهي تؤكد أن خلق أنظمة ديمقراطية فعالة في أمريكا اللاتينية يعد عملاً مازال في طور الإنجاز.

والمهمة التي تواجه الساسة الديمقراطيين في المنطقة تتمثل في تكريس المزيد من المساواة السياسية والاجتماعية والاقتصادية من دون تهديد الاستثمار الخاص المربح، ومن ثم النمو الاقتصادي المستدام. ولحسن الحظ، هناك أسباب للاعتقاد بأن الاختيار بين النمو والمساواة اختيار كاذب. فهناك الكثير من السياسات التي يمكنها دعم الاثنين معاً. وهناك

حاجة إلى جهد جبار لتحسين نطاق التعليم ونوعيته (بصورة خاصة) في أمريكا اللاتينية. ذلك أن قوة العمل الأكثر تعليماً أمر أساسي لجعل المنشآت التجارية في أمريكا اللاتينية أكثر تنافسية. كما أن التعليم على نطاق أوسع وأفضل هو الأداة الأكثر أهمية في خلق الفرص المتساوية. وبصورة مماثلة، وكما يرى البنك الدولي في تقرير أصدره عام 2006،[32] فإن برامج مكافحة الفقر الفعالة والواضحة الأهداف أصبحت اليوم في أمريكا اللاتينية شرطاً أساسياً من أجل البقاء السياسي. لكن، من خلال توسيع نطاق الاستهلاك يمكن لتلك البرامج أن تساعد على النمو. لكن جميع الإصلاحات، التي لاتزال مطلوبة، لا تحظى بشعبية سياسية. وبينما حققت أمريكا اللاتينية استقرار الاقتصاد الكلي إلى حد بعيد، فإن الإصلاحات على المستوى الجزئي تخلفت عن الركب. وتحتل اقتصادات المنطقة مراكز متأخرة في جداول التصنيف العالمي من حيث القدرة التنافسية والابتكار وتشجيع الاستثمار. وبالإضافة إلى انخفاض المستوى التعليمي لقوة العمل، فإن اللائمة تقع بالتساوي على كلٍّ من البنى الأساسية المهترئة أو المعدومة، والكم الهائل من الإجراءات البيروقراطية العقيمة، والإفراط في تنظيم أسواق العمل، والتمادي في حماية الاحتكارات العامة منها والخاصة. ولا يرتبط النجاح على صعيد السياسات الاقتصادية والاجتماعية بمجرد الانخراط في التوافق الوسطي الجديد، إذ توجد حاجة كذلك إلى تطبيق مبادئه على أرض الواقع.

ويشير ذلك إلى الحاجة إلى نوع من السياسة يكون جديداً وأكثر عملية. إن الديمقراطية تعني أن التكنوقراط [أي النخب المثقفة الأكثر علماً وتخصصاً، وهم غالباً لا ينتمون إلى أحزاب]، مهما كانوا متنورين فلن يتمتعوا على الأرجح بالحرية التي تتيح لهم فرض السياسات الاقتصادية التحديثية من قبيل تلك التي تمتعوا بها في ظل حكم بورفيريو دياز[أ] Porfirio Díaz، وهو الدكتاتور الذي حكم المكسيك قبل قرن، أو مجدداً في دول

(أ) جنرال مرموق ورئيس مكسيكي (1830–1915). اتسمت سنوات حكمه بالاستقرار الداخلي والتحديث والنمو الاقتصادي، ولكن أيضاً بالكبت والاستمرارية السياسية.

كثيرة (بما فيها المكسيك) على مدى الجزء الأكبر من ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين. إن الإصلاحات لا بد من التفاوض حولها، ولابد من بناء الائتلافات بتفانٍ من أجل دعم تلك الإصلاحات. ومرة أخرى، هذه العملية جديدة تماماً على المنطقة. فأمريكا اللاتينية شهدت كثيراً من "الثورات"، معظمها نسخ ممسوخة، لكن ما لا يكفي من الإصلاح. وثمار الإصلاح الناجح والقائم على توافق الآراء يمكن أن تكون عظيمة. وكما يقول ريتشارد ويب Richard Webb، وهو محافظ سابق للمصرف المركزي في كوبا ومؤرخ اقتصادي: إن المفتاح لتفسير فترات ارتفاع النمو في أمريكا اللاتينية يرتبط بالترتيبات السياسية التي حققت الأمن للمستثمرين المحليين. وفي الماضي كان ذلك يتطلب عادة صفقات مريحة بين الحكومات السلطوية والمنشآت التجارية الكبرى، مع نصيب تناله الشركات الصغرى.[33] والمهمة الآن تتمثل في استبدال الصفقات المريحة بتوافقات سياسية واسعة النطاق على المبادئ الشاملة للسياسة الاقتصادية والضريبية، تقي قطاع الأعمال المفاجآت غير السارة، وتتيح الاستثمار الآمن على المدى الطويل. وهذا النوع من التوافق يوجد في شيلي؛ وقد كان ذلك هو السبب في أن شيلي كانت الدولة الوحيدة في المنطقة التي مثّلت فيها الاستثمارات باستمرار نسبة 24٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهي النسبة المطلوبة للحفاظ على نمو يفوق 6٪ حسب عملية حسابية أجرتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.[34]

وبالقدر المتاح للغرباء لتكوين تصور عن أمريكا اللاتينية، فهو تصور يتأثر تأثراً كبيراً بما تعانيه المنطقة من أشكال عدم المساواة والظلم، ومن صراعات يغلب عليها الطابع الرومانسي ضد تلك الأشكال. وتتألف هذه الصورة الذهنية من ثوار وثورات غامضة ودون كيشوتية [بمعنى مفرطة في المثالية]، وقادة عسكريين، ورجولة سياسية؛[أ] في مقابل خلفية متنوعة الألوان تتألف من جغرافيا مبهرة، وأزياء غريبة، وأجانب جشعين، وفقر

(أ) الكلمة المستخدمة هي مكيزمو أو متشيزمو machismo وهي توحي في ثقافة أمريكا اللاتينية بالمبالغة في مظاهر الرجولة والاعتزاز بها والاستشاد والثبات على الرأي.

مدقع. وكما هي الحال بالنسبة إلى كل القوالب، فإن في هذه الصورة شيئاً من الحقيقة، لكنها صورة عفا عليها الزمن. ذلك أن الحقائق في كثير من دول أمريكا اللاتينية، وليس كلها، تغيرت تغيراً جوهرياً. ففي هذه الأيام يعيش المواطن الأمريكي اللاتيني النمطي، إذا كان هناك مثل ذلك المواطن، في مدينة، ويحصل على الخدمات الأساسية، وعلى كمٍّ أكبر بكثير من المعلومات عن العالم مقارنة بأبويه. ورغم كثير من النواقص والمشكلات، فإن بإمكانه أن يطمح لتحقيق تقدم مادي، ويستطيع التصويت بحرية، ويمكنه، من خلال انخراطه في مجموعة من مؤسسات المجتمع المدني، أن يؤثر في السياسة العامة.

لكن لايزال الوضع هشاً؛ فتاريخ أمريكا اللاتينية منذ الاستقلال هو عبارة عن تداول بين الأمل واليأس، والتقدم والرجعية، والاستقرار والفوضى. وعندما أعلن ستيفان زوايج Stefan Zweig، وهو كاتب نمساوي مغترب فر من النازية إلى البرازيل، منتشياً أن وطنه الجديد هو "بلد المستقبل"، لم يمر وقت كثير قبل أن تضيف النكتة الشعبية التعليق الساخر "وسيظل كذلك دائماً".[35] وحتى لدى أكثر الناس تفاؤلاً، فإن من المرجح أن تبقى دول عدة محصورة في دائرة فاسدة من النمو المتدني والشعبوية وانعدام الاستقرار. ومن المعالم المميزة لتاريخ أمريكا اللاتينية حدوث انفجارات قصيرة ولكنها متزامنة على نحو مدهش بين مختلف دول المنطقة، تتخللها فترات تتسم بالمزيد من التنوع. ويمثل انتشار الديمقراطية والإصلاح الاقتصادي في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين إحدى فترات التغير المتزامن المذكورة. ومن المرجح أن تشهد السنوات المقبلة مزيداً من التنوع، حيث يسلك مختلف الدول اتجاهات مختلفة.

أمريكا اللاتينية: واحدة وأكثر في آن

قبل مواصلة الحديث من المناسب تقديم تعريف آخر؛ ما الذي يعنيه المرء عندما يتحدث عن "أمريكا اللاتينية"؟ المصطلح في حد ذاته حديث نسبياً، وهو يغص بالصعوبات. ويعود الفضل في شعبيته إلى خوزيه ماريا توريس كايسيدو José Maria

Torres Caicedo [1830-1889]، الكاتب الكولومبي، الذي أشاعه في عام 1856.[36] وسرعان ما تبناه المروجون الفرنسيون المدركون دائماً للقوة الأنجلو-ساكسونية والحريصون على تكريس مطلب أن يكون لبلدهم نفوذ في "أمريكا الأخرى"، (وهو المطلب الذي تجاوز لويس نابليون[أ] Louis Napoleon من أجله حدود العقل في محاولة مأساوية لتنصيب ماكسيميليان Maximilian [1832-1867]، وهو أحد أمراء هابسبرج[ب] Habsburg، إمبراطوراً على المكسيك). ومما يؤسف له أنها [أي أمريكا اللاتينية] غامضة من الناحية الجغرافية. ومع احترامي لاستخدامي الخطأ للمصطلح في عنوان هذا الكتاب، فإن أمريكا اللاتينية ليست في حد ذاتها قارة. فمن الواضح أنها تشمل كذلك أمريكا الجنوبية والوسطى. بيد أن معظم المكسيك يقع في أمريكا الشمالية (عادة ما يحدد الجغرافيون التقسيم القاري الفرعي عند برزخ تهوانتبك[ت] Tehuantepec). وماذا عن [منطقة بحر] الكاريبي؟ من الواضح أن كوبا وجمهورية الدومينيكان وهايتي مؤهلة للانضمام. بيد أن بورتو ريكو ظلت جزءاً من الولايات المتحدة منذ الحرب الإسبانية-الأمريكية في عام 1898. ومع أن منطقة الكاريبي الناطقة بالإنجليزية (ومعها بليز Belize [هندوراس البريطانية سابقاً] وغيانا Guyana)، مشمولة مع أمريكا اللاتينية في كثير من الهيئات الدولية وتشترك معها في بعض مشكلاتها (تجارة المخدرات على سبيل المثال)، فإنها تمثل إقليماً فرعياً متميزاً. وفي البر الرئيسي، فإن كايين[ث] Cayenne هي أحد أقسام فرنسا؛ وسورينام، وهي مستعمرة هولندية سابقة، مستقلة ولكن يفصلها عامل اللغة عن الجمهوريات الأخرى. واللغة ليست معياراً مميزاً أساساً. فبينما الإسبانية هي اللغة الرسمية لدى 18 جمهورية منتشرة عبر أمريكا الوسطى والشمالية والكاريبي، فإن البرازيل تتحدث

(أ) رئيس الجمهورية الفرنسية الثانية وحاكم الإمبراطورية الفرنسية الثانية (1808-1873).

(ب) إحدى أهم الأسر الأوروبية الحاكمة.

(ت) برزخ في المكسيك يمثل المسافة الأقصر بين خليج المكسيك والمحيط الهادي.

(ث) عاصمة غيانا الفرنسية.

البرتغالية. وكما هي الحال في هايتي وكايين وجوادلوب[أ] Guadeloupe ومارتينيك[ب] Martinique، فإن الفرنسية يتحدث بها في كيبيك[ت] Quebec ونيو برونزويك[ث] New Brunswick في كندا. ويبقى عدد من لغات السكان الأصليين مهماً، حيث يتحدث بضعة ملايين بكل واحدة منها. ومن تلك اللغات، لغة الـ كيتشوا Quechua في دول إمبراطورية إنكا Inca السابقة (بيرو، وبوليفيا، وإكوادور، حيث يطلق عليها Quichua). ويتحدث بالأيمارية Aymara أيضاً على نطاق واسع في بوليفيا وما حول الساحل المطل على بيرو من بحيرة تيتيكاكا[ج] Titicaca. وهناك الجوارانية[ح] Guaraní، وهي لغة التعامل بين مواطني باراجواي، إذ يتم التحدث بها في المنازل وحتى بين أعضاء النخبة في البلاد. وتستخدم عشرات من لغات المايا Maya في جواتيمالا وأجزاء من جنوب المكسيك. وفي المجمل، لدى المكسيك ما يزيد على خمسين لغة هندية متداولة، بما فيها الناواتلية Nahuatl، وهي لسان الأزتك.

ولأغراض هذا الكتاب سأستخدم المصطلح "أمريكا اللاتينية" للإشارة إلى الدول الناطقة بالإسبانية والبرازيل (وإلى هايتي أحياناً فقط). لكن حتى في هذا المجال الأكثر تقييداً، فإن هناك فروقاً واضحة. فمشكلات هايتي أقرب إلى مشكلات أفريقيا التي اقتيد منها معظم سكانها، مقارنة بمشكلات شيلي، وهي دولة تغلب عليها الصبغة الأوربية ويزيد فيها نصيب الفرد من الدخل بواقع ست مرات. والبرازيل دولة من العيار القاري، والسلفادور تعادل في الحجم ويلز Wales أو ماساتشوستس.

(أ) جزر توجد ضمن مجموعة جزر الأنتيل الصغرى، تتبع فرنسا.

(ب) جزيرة تقع شرقي البحر الكاريبي.

(ت) كبرى المقاطعات الكندية من حيث المساحة.

(ث) إحدى المقاطعات الساحلية الثلاث في كندا.

(ج) بحيرة تقع على الحدود بين بيرو وبوليفيا.

(ح) لغة محلية يتكلم بها على نطاق واسع في باراجواي وأجزاء من بوليفيا والبرازيل.

وبيرو والمكسيك هما مهد حضارات قديمة معقدة. والبرازيل والأرجنتين دولتان "جديدتان".

ومما لا مفر منه أن كتاباً يسعى لتفسير منطقة من العالم بهذه الضخامة سينطوي على التعميم والتركيب. وتوخياً للعدالة تجاه التنويع الذي تتسم به أمريكا اللاتينية، لنبدأ بجولة توضيحية سريعة، أي المعادل المعكوس للرحلات الجماعية الأوربية التي يأمل مواطنو الطبقة الوسطى في أمريكا اللاتينية القيام بها على الأقل مرة واحدة في العمر. والغرض من الجولة هو إجراء استعراض مختصر لبعض الفروق بين دول المنطقة، من حيث الثقافة والتاريخ والآفاق.

ولنبدأ بالبرازيل، إذ لديها شعور قوي بكونها منفصلة ليس لحجمها الهائل ولغتها المختلفة فحسب، بل أيضاً لتاريخها وجغرافيتها. فقد كان الاستعمار البرتغالي أخفّ وطأة من نظيره الإسباني. وبينما سعى الإسبان وراء الكنوز والهيمنة على أراضٍ جديدة، كان البرتغاليون من التجار أساساً. وكحالة فريدة في أمريكا اللاتينية، كانت البرازيل مملكة دستورية على مدى العقود السبعة الأولى بعد الاستقلال. وحتى فترة وجيزة، كان البرازيليون يشعرون بالاحتواء الذاتي بسبب اتساع أراضيهم، وبالانفصال عن جيرانهم بفعل غابات الأمازون المطيرة، ومستنقعات الباناتال[أ] Panatal، ونهر بارانا[ب] Paraná الهادر. وكانت القبائل الهندية في البرازيل رحالة أساساً، ولم تؤسس حضارات عظيمة أثناء فتوحاتها. بيد أن استقدام العبيد الأفارقة كان له تأثير أعمق بكثير على البرازيل مقارنة بأي مكان آخر في المنطقة، باستثناء كوبا وجزيرة هيسبانيولا[ت] Hispaniola. ومن بين الأفارقة الذين بقوا على قيد الحياة بعد رحلة العبور إلى الأمريكتين، وعددهم نحو 8

(أ) منطقة مدارية رطبة هي الأكبر في العالم.

(ب) نهر يقع في جنوب وسط أمريكا الجنوبية ويمر عبر البرازيل وباراجواي والأرجنتين.

(ت) جزيرة كبيرة في البحر الكاريبي تضم دولتي هايتي وجمهورية الدومينيكان.

ملايين، شحِنَ ما لا يقل عن 3.65 ملايين منهم، وربما أكثر، إلى البرازيل خلال القرون الأربعة حتى عام 1850 - أي أكثر بكثير من العدد الذي أخذ إلى الولايات المتحدة.[37] وبالإضافة إلى كوبا، كانت البرازيل آخر دولة أمريكية تلغي الرقّ في عام 1888 (وهو قرار أطاح بالملكية). وبالرغم من التأثير الهائل للرق، فقد لاحظ سيرجيو بواركيه دي هولندا Sérgio Buarque de Holanda [1902–1982]، أحد أبرز كتّاب المقال في البرازيل، «الغياب الكامل عملياً (بين البرتغاليين) لأي شكل من أشكال الاعتزاز العرقي» نتيجة، على حد قوله، لاختلاطهم السابق بسكان شمال أفريقيا.[38] وينظر الآن على نطاق واسع إلى ادعاء البرازيل لزمن طويل بأنها "ديمقراطية عرقية" على أنه أمر مبالغ فيه. لكن بينما العرقية ليست غائبة عن البرازيل المعاصرة، فإنها أكثر استتاراً بكثير مقارنة بدول أخرى كثيرة. ويكفي أن تمشي في متنزه بارك إيبيرابويرا Parque Ibirapuera، وهو ما يعادل في ساو باولو حديقة هايد بارك في لندن، لترى برازيليين من جميع الألوان يلعبون كرة القدم أو الكرة الطائرة معاً. وفي البرازيل، خلافاً الولايات المتحدة أو جنوب أفريقيا، لم توحِ العرقية في أي وقت بالفصل العنصري.

وخلافاً للمكسيك، لطالما شعرت البرازيل بالثقة بشأن استيعاب التأثيرات الثقافية من أوربا والولايات المتحدة وصهرها ضمن شيء برازيلي بامتياز. وقد أطلق أوزولد دي أندرادي Oswald de Andrade [1890–1954]، وهو كاتب وناقد حداثي برازيلي، على ذلك اسم *antropofagia* أو أكل لحم البشر الثقافي. وخلال فترة خصبة في منتصف القرن العشرين، كوَّنت البرازيل لنفسها صورة ذاتية كأمة حديثة تتمتع بوعي ذاتي. وبدأت تلك الفترة بأسبوع الفن الحديث، الذي أقيم في ساو باولو في عام 1917، وكان له تأثير على العمارة في البلاد بشكل خاص، حيث أتى بأفكار لو كوربوزييه[أ] Le Corbusier إلى

(أ) شارل إدوار جونيريه جري Charles-Édouard Jeanneret-Gris (1887–1965). مهندس معماري ومصمم فرنسي، يعد أحد رواد ما يسمى العمارة الحديثة أو الأسلوب الدولي.

أمريكا الجنوبية. وبلغ الأمر ذروته مع موسيقى الكول جاز[أ] cool jazz الخافتة المسماة البوسا نوفا[ب] bossa nova؛ وبناء [مدينة] برازيليا Brasília، العاصمة الجديدة، حيث أضفت القصور الحداثية لـ أوسكار نياميار[ت] Oscar Niemeyer رشاقة إلى ما كان سيصبح خلاف ذلك مشروعاً أوروبلياً.[ث] وكما يبين نياميار في مثال على "أكل لحم البشر" المعماري: «حرص "لو كوربوزييه" على تطبيق الزاوية القائمة بينما كنت معنياً بخلق المنحنيات». وذلك لأن المنحنيات موجودة في «جبال بلادي، وفي تعرجات أنهارها، وعلى جسم المحبوبة».[39] ومثل الأستراليين، يعيش البرازيليون ثقافتهم في الهواء الطلق: في الشوارع، وعلى الشواطئ، وفي المهرجانات، وكرة القدم، وفي الـ شوراسكو *churrasco* أو حفل الشواء الأسبوعي، حيث يجتمع الأهل والأصدقاء.

ويكره المسؤولون البرازيليون فكرة اعتبار بلادهم جزءاً من أمريكا اللاتينية. وتحديداً منذ توقيع المكسيك اتفاقية النافتا [اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية] موحدةً بذلك أقدارها مع الولايات المتحدة، حيث تفضل البرازيل الحديث عن وحدة أمريكا الجنوبية كوزن مقابل. وفي عام 2000 دعا الرئيس فرناندو هنريكي كاردوسو إلى انعقاد أول مؤتمر من مؤتمرات القمة لدول أمريكا الجنوبية التي أصبحت حدثاً منتظماً بعد ذلك. وبدأت تلك المؤتمرات بالنهوض بطرق النقل عبر أرجاء القارة. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 2004، وفي اجتماع في كوسكو Cusco، العاصمة السابقة [لحضارة] الإنكا في بيرو، تقدمت الرؤية البرازيلية لوحدة أمريكا الجنوبية خطوة إضافية إلى الأمام عندما أعلنت دول أمريكا

(أ) نوع من موسيقى الجاز الهادئة التي ظهرت خلال الحرب العالمية الثانية نتيجة تأثر موسيقيي الجاز (البيض أساساً) بموسيقيي البيبوب bebop (الأكثر سرعة وحيوية وارتجالية) وأغلبهم من السود.

(ب) نمط من الموسيقى الشعبية البرازيلية التي ظهرت في الفترة 1958-1963 بمدينة ريو دي جينيرو، وكان في البداية عبارة عن وسيلة جديدة لأداء السامبا على نحو أكثر تعقيداً من الناحية اللحنية وأقل إيقاعاً.

(ت) مهندس معماري برازيلي تخصص في العمارة الدولية الحديثة (ولد عام 1907).

(ث) نسبة إلى إريك آرثر بلير، المعروف بجورج أورويل George Orwell (1903-1950)، في إشارة إلى المواقف والأفكار والأحوال المجتمعية التي اعتبرها كفيلة بتدمير رفاهية المجتمع الحر؛ ونبذه للاستبداد وتمجيده للحرية.

الجنوبية الإحدى عشر (بما فيها غيانا وسورينام) عن قيام جماعة دول أمريكا الجنوبية، التي يتمثل هدفها النهائي في إصدار جواز السفر الموحد والعملة الموحدة. وكما هي الحال دائماً مع مثل تلك المخططات في أمريكا اللاتينية، فإن الإعلان والبلاغة يصدران بصورة طبيعية أكثر من العمل الشاق الذي يتطلبه التكامل.[40]

وفي البرازيل نفسها مال التغيير إلى الهدوء والمرحلية. فالدولة لا تعرف تقاليد العنف السياسي الذي عاشه بعض جيرانه الناطقون بالإسبانية. فبعد فترة انتقال صعبة من الحكم العسكري في ثمانينيات القرن العشرين، بدت الديمقراطية مؤخراً أكثر صلابة مع توالي إصلاحيَّيْن متناقضَين على شغل منصب الرئاسة، هما كاردوسو وهو عالم اجتماع لطيف، ولولا وهو مشغّل مخرطة وزعيم نقابي سابق. لكن البرازيل ظلت تعاني بطء النمو الاقتصادي، وتضخم الأجهزة الحكومية، وانعدام العدالة الاجتماعية، وانتشار جرائم العنف والفساد السياسي.

أما المكسيك، وهي عملاق المنطقة الثاني، فتعتبر على النقيض تماماً من نواحٍ عدة. فهي تشعر باعتزاز شديد بكونها مجتمعاً قديماً، ومهد العديد من الحضارات الهندية التي يعود تاريخها إلى آلاف السنين. وقد ظلت، على امتداد معظم الفترة الاستعمارية، وبعد انهيار منجم الفضة في بوتوسي Potosí فيما يعرف اليوم ببوليفيا، مستملكة إسبانيا الأكثر ثراءً واكتظاظاً بالسكان. وفي المقابل، تبدو الولايات المتحدة "محدثة نعمة" ومتعجرفة. إن الأساس المحافظ للمجتمع المكسيكي هو الوسط والجنوب المكتظّان بالهنود، حيث كان للمشاعية والكنيسة الكاثوليكية تأثيرهما القوي. وازدادت الاحتمالات بأن يجيء التغيير من الشمال المتحرر، وهو مجتمع حدودي من فلاحين ومزارعين أكثر تفرّداً. واستحدثت ثورة المكسيك في الفترة 1910–1917 (يرى البعض أنها استمرت حتى عام 1940) نظاماً سياسياً متميزاً ظل بموجبه الحزب الثوري المؤسسي PRI الرسمي في الحكم حتى عام 2000. كما أنه أدى إلى ظهور ثقافة رسمية، هي ثقافة ما يعرف بـ

الإنديجنيسمو[أ] *indigenismo*، التي تهدف إلى الترويج لتكامل البلاد العرقي (أو على الأقل إلى إعلان ذلك). ويرى واحد من أوائل منظّري فترة ما بعد الثورة، وهو خوسيه باسكونثيلوس José Vasconcelos،[ب] وزير التعليم في عشرينيات القرن العشرين، أن أمريكا اللاتينية هي في الأساس من الـ مستيزو ("عرق كوني"،[ت] كما يسميه، مشيراً إلى روحانيته المدّعاة). فبعد أن خسرت المكسيك نصف أراضيها لصالح الولايات المتحدة في حرب ما بين عامَيْ 1846–1848 واضطرارها العيش جنباً إلى جنب مع القوة العظمى في القرن العشرين، طورت قومية دفاعية تكاد تكون زينوفوبية [xenophobia أو رهاب الأجانب]. وكما جاء في المقولة الشهيرة لـ بورفيريو دياز Porfirio Díaz بشأن بلده «مسكينة هي المكسيك، بعيدة كل هذا البعد عن الله، وقريبة كل هذا القرب من الولايات المتحدة». ونتيجة لذلك، شعرت المكسيك الرسمية أنها لا تستطيع أن تبقى متساهلة تساهل البرازيل بشأن ثقافتها. وبينما يعيش البرازيليون في الشوارع، يعيش المكسيكيون، أو على الأقل الأثرياء منهم، خلف الجدران العالية لبيوت مصممة بغموض على نسق "العزبة" [أو الحيازة أو الضّيعة] *hacienda* الكولونيالية. ولهذه الجدران الدفاعية دلالة مجازية أيضاً؛ فكما يذكر أوكتافيو باز Octavio Paz [1914–1998]، الشاعر وكاتب المقال المكسيكي الحائز على جائزة نوبل «إن المكسيكي يبني حائطاً من اللامبالاة والبعد ما بين الحقيقة وذاته».[41] وتظل ثقافة المكسيك السياسية معتمة نسبياً. فقد كان انتقالها إلى الديمقراطية بطيئاً ومتأخراً، وبلغ نهايته مع الهزيمة الشهيرة التي

(أ) حركة ظهرت في أمريكا اللاتينية تنادي بمنح دور اجتماعي وسياسي مهيمن للهنود أو السكان الأصليين في الدول التي يشكلون فيها الأغلبية.

(ب) كاتب وفيلسوف وسياسي مكسيكي (1882–1959).

(ت) La Raza Cósmica هو عنوان المقال الذي كتبه ويعبِّر فيه عن أيديولوجية تقوم على "عرق خامس" مستقبلي في الأمريكتين، عبارة عن مجموعة من كل أعراق العالم بلا اعتبار للّون أو العدد من أجل إرساء حضارة جديدة. ثم تتوجه جيوش من الناس حول العالم لنشر معارفهم (انطلاقاً من المناطق الأيبيرية نظراً للعوامل الإقليمية والعرقية والروحية التي يتمتعون بها وتؤهلهم لاستهلال "الحقبة الشاملة للبشرية").

ألحقها فيسنتي فوكس[أ] Vicente Fox بالحزب الثوري المؤسسي في عام 2000. وحتى ذلك التاريخ، لم يحدث في تاريخ المكسيك أن انتقلت السلطة سلمياً إلى حزب معارض نتيجة لانتخابات ديمقراطية. وكما يبين المؤرخ إنريكي كراوزه Enrique Krauze، كانت القاعدة السائدة في المكسيك هي تركّز السلطة في يد شخص واحد: الـ تلاتواني[ب] *tlatoani* الأزتك (بمعنى "من يتكلم")، ونائب الملك الاستعماري، والكاوديليو في القرن التاسع عشر، والزعماء الثوريون، والرؤساء الأقوياء التابعون للحزب الثوري المؤسسي.[42] وتميزت المكسيك لفترة طويلة عن أمريكا الجنوبية من حيث غياب حتى التقليد الديمقراطي المتقطع. وأدى ذلك إلى أن يصبح الفارق الضيق الذي فاز به فيليبي كالدرون Felipe Calderón [1962–]، وهو محافظ من حزب فوكس، بولايته في الانتخابات الرئاسية لعام 2006، مشكلة محتملة.

والأرجنتين وأوروجواي وشيلي – المخروط الجنوبي لأمريكا الجنوبية– مشكلة أخرى. فقد كانت تلك الدول، بسكانها المتفرقين خلال الفترة الاستعمارية، قصص النجاح العظيمة للفترة الأولى من فترات النمو الاقتصادي المستدام في أمريكا اللاتينية، من عام 1870 حتى الحرب العالمية الأولى. وكانت تنعم بالأراضي الخصبة، وهو ما ينطبق على نحو غير عادي على مناطق البامبا[ت] Pampas بسهولها الخضراء المستوية والفسيحة والمناخ المعتدل في معظمه. واستقطبت الأرجنتين وأوروجواي (ومعهما جنوب البرازيل) أعداداً كبيرة من المهاجرين الأوربيين.

وتعرض الأرجنتين، حسب رواية حديثة العهد،[43] واحدة من «أكثر القصص إثارة للحيرة في سجلات التاريخ الاقتصادي الحديث». فمنذ قرن أصبحت الأرجنتين أول

(أ) سياسي مكسيكي ورئيس المكسيك في الفترة 2000–2006 (ولد عام 1942).

(ب) الحاكم، بالنواتل Nahuatl (مجموعة لغات متقاربة يتكلمها السكان الأصليون في المكسيك).

(ت) كلمة إسبانية تعني السهل، وتستخدم عادة للإشارة إلى سهول أمريكا الجنوبية بمساحاتها الواسعة الخصبة.

دولة "متقدمة" في أمريكا اللاتينية. وفي عام 1913، كان دخل الفرد في الأرجنتين أعلى بنسبة طفيفة من مثيله في فرنسا وألمانيا، وأعلى بكثير من مثيله في إيطاليا أو إسبانيا. ولم تتخلف سوى عن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وثلاث مستعمرات بريطانية كانت الأرجنتين تشبهها في بعض الجوانب؛ وهي أستراليا وكندا ونيوزيلندا. وجاء ذلك بعد ثلاثة عقود من النمو الذي بلغ في المتوسط 5٪ سنوياً، مدفوعاً بالصادرات من سهول البامبا، والاستثمار الأجنبي (البريطاني أساساً)، خصوصاً في مجال السكك الحديدية، والهجرة (من إسبانيا وإيطاليا أساساً).[44]

ثم تباطأ النمو، لكن عشية الحرب العالمية الثانية كانت الأرجنتين لاتزال دولة غنية نسبياً، وإن ظلت على العموم في تراجع منذ ذلك الحين. من هنا، فإن الأرجنتين ليست "دولة نامية"، فقد أفلتت التنمية من قبضتها على نحو فريد من نوعه. وذلك من دواعي الأرق المتكرر؛ وهذا قد يفسر أسباب تلك الشعبية التي يحظى بها التحليل النفسي والتانجو[(أ)] المليء بالحنين في الأرجنتين؛ كما يتجسد في محاكاة ساخرة في "الحقبة الجميلة"[(ب)] *belle époque* لـ بوينس آيرس التي بدأ رونقها يخبو. ففي عام 1913، كان نصيب الفرد من وصلات المجاري في عاصمة الأرجنتين يفوق مثيله في باريس، وكانت ثاني أكبر مدينة في الأمريكتين، وثاني مدينة بها سكك حديدية تحت الأرض، والمدينة الوحيدة – بعد لندن – التي بها فرع من [متاجر] هارودز[(ت)] (أغلق في عام 1995 وظل المبنى خالياً في عام 2006). وبلغ تراجع الأرجنتين الطويل أدنى مستوياته في الانهيار المالي والاقتصادي في عامي 2001 و2002.

(أ) نوع من الموسيقى والرقص نشأ في الأرجنتين.

(ب) إحدى فترات التاريخ الاجتماعي الأوربي بدأت في أواخر القرن التاسع عشر ودامت حتى الحرب العالمية الأولى؛ وتميزت بحلول السلام بين القوى الكبرى في أوربا، واكتشاف تقنيات جديدة ساعدت على تحسين حياة الطبقات العليا في المجتمع.

(ت) أحد أشهر المحلات الضخمة والفخمة في لندن.

وصاحب ذلك هجرة عشرات الآلاف من الشباب الأرجنتيني إلى إسبانيا وإيطاليا بحثاً عن عمل، فيما يعد تكراراً عكسياً للرحلة التي قام بها أجدادهم. وعلى الرغم من الانتعاش الاقتصادي القوي الذي تلا ذلك، فإن الجرح الناشئ عن الانهيار لم يندمل تماماً. ففي الضواحي الصناعية المتهالكة، نشأ جيل من الشباب وسط بطالة واسعة النطاق. ولم تعد الأرجنتين أحد فروع أوربا في الأمريكتين، وإنما إحدى دول أمريكا اللاتينية.

وفي الجهة المقابلة من مصب نهر بليت الواسع بطميه البني، تقع أوروجواي، وهي دولة صغيرة ومضغوطة يسودها مناخ معتدل. وقد ازدهرت البلاد من خلال تصدير لحوم الأبقار والصوف إلى بريطانيا من ميناء مونتيفيديو Montevideo. وأصبحت منطقة حضرية في مرحلة مبكرة مع قيام المهاجرين الأوربيين بتأسيس صناعات تحويلية هناك. وتعد أوروجواي الدولة الوحيدة في أمريكا اللاتينية التي تنشئ دولة رفاهية على الطراز الأوربي قبل معظم أوربا. وهيمن حزبان مرنان هما الكولوراديون Colorados ("الحمر" أو الليبراليون)، و"البلانكو" Blancos ("البيض" أو المحافظون، ويعرفون أيضاً بالحزب الوطني) على السياسة في القرن التاسع عشر، وهو نظام تطور إلى الديمقراطية في السنوات الأولى من القرن العشرين. وأرادت أوروجواي، بمجتمعها القائم على الطبقة الوسطى واستقرارها الاقتصادي واستخدامها الاستفتاءات [الشعبية]، أن تعتبر نفسها "سويسرا أمريكا الجنوبية"؛ فقد اعتاد الأرجنتينيون والبرازيليون الاصطياف على شواطئها وإيداع أموالهم في مصارفها. وتضررت هذه السمعة لأول مرة بسبب الركود الاقتصادي وفترة من الدكتاتورية (1973-1984) شهدت توجه كثير من الشباب في أوروجواي إلى الخارج طلباً للعمل. وفي فترة أحدث عهداً عانت أوروجواي بشكل غير مباشر بسبب الانهيار الاقتصادي الذي حل بالأرجنتين. ولكن استجابتها كانت مختلفة على نحو ملحوظ؛ فعلى عكس جارتها لم تتخلف أوروجواي عن سداد ديونها، وسعت بنشاط للحصول على الاستثمار الأجنبي. واستمرت تلك السياسات عندما استلمت الحكم في عام 2005 جبهة

فرينتي آمبليو[أ] Frente Amplio (الجبهة الواسعة) اليسارية، وحققوا انتعاشاً اقتصادياً لا يقل سرعة عن الانتعاش الذي حققته الأرجنتين.

ولا تكاد باراجواي تختلف عن أوروجواي. وتغطي نصف مساحتها [منطقة] جران شاكو Gran Chaco [أرض الصيد]، وهي أرض منخفضة جافة وحارة وشبه قاحلة. وتعد باراجواي فقيرة وهندية وذات تقليد سلطوي قوي. ومما رسم قدَرها كونها غير ساحلية (حبيسة) بحيث تبقى تجارتها على امتداد نهر باراجواي رهينة محتملة لتدخل الأرجنتين. وقد دعا ذلك دكتاتورها الأول، المنيع جاسبار رودرجيز دي فرانسيا Gaspar Rodríguez de Francia (1816–1840) [1766–1840]، والمعروف بين رعاياه باسم إل سوبريمو *el supremo* (الأعلى) إلى عزل باراجواي عن العالم والسعي للاكتفاء الذاتي. ولتحييد المنافسين المحتملين، صادر أملاك كثير من ملاك الأراضي، وحوّل فلاحي جواراني[ب] Guaraní إلى مستأجرين لدى الدولة. وحظي أسلوبه القائم على المساواة السلطوية بإعجاب كتّاب يساريين بعد ذلك بأكثر من قرن. بيد أن تلك الدكتاتورية المصحوبة بالبارانويا [جنون الارتياب] تمخضت عن نزعة عسكرية أدت إلى كارثة. فقد أنشأ خلَف فرانسيا، كارلوس سولانو لوبيز Carlos Solano Lopez، جيشاً دائم الضخامة وحسن التجهيز، قوامه 50 ألف رجل. من هنا بدت باراجواي في نظر جيرانها المذعورين بروسيا[ت] أمريكية جنوبية. وفي عام 1865 وقع فرانسيسكو Francisco، ابن سولانو في فخ حرب نصبه له الائتلاف الثلاثي المكون من الأرجنتين والبرازيل وأوروجواي. وبعد خمس سنوات من القتال، ضد الجيوش البرازيلية خاصة، دمّر جيش باراجواي. وقيل إن سكانها الذين كان عددهم يناهز 1.2 مليون نسمة قبل الحرب تقلص إلى 300 ألف، يشكل الذكور نسبة قليلة جداً منهم (يشير دارسون أحدث عهداً إلى أن

(أ) ائتلاف تكوّن في عام 1971 من أحزاب وحركات سياسية يسارية في أوروجواي.

(ب) مجموعة من الشعوب الأصلية المترابطة ثقافياً في أمريكا الجنوبية، والتي تتميز باستخدام اللغة الجوارانية.

(ت) إشارة إلى المملكة الألمانية التي هيمنت على نحو ثلثي أراضي الإمبراطورية الألمانية ما بين عامي 1701–1918.

أرقام الضحايا تلك مبالغ فيها). وفي ثلاثينيات القرن العشرين، خاضت باراجواي حرباً أخرى لكن بنجاح هذه المرة، حيث انتزعت جزءاً من شاكو Chaco من بوليفيا. وظلت باراجواي لفترة طويلة جيباً للدكتاتورية والتهريب، لكنها انتهت بالحكم الفاسد لـ ألفريدو ستروسنر[أ] Alfredo Stroessner (1954-1989). لكن لعل الفريق الوطني لكرة القدم، بدفاعه العنيد على نحو لا يكاد يهزم، هو ما يعبر عن روح الهوية الباراجوية.

وتمثل شيلي نقيضاً حاداً للأرجنتين، جارتها إلى الشرق عبر [سلسلة جبال] الأنديز. ذلك أن جغرافيتها المضغوطة، أو على الأقل في ثلثها الأوسط المكتظ بالسكان، وانسجامها العرقي النسبي ساعداها على أن تصبح دولة قومية متماسكة، أكبر من دول أخرى في المنطقة بكثير. وقد رصد سيمون بوليفار[ب] Simón Bolívar، بطل استقلال أمريكا الجنوبية، إمكانيات شيلي في مرحلة مبكرة عندما كتب في عام 1815 «إذا كان لجمهورية أمريكية أن تبقى، أميل إلى الاعتقاد بأنها سوف تكون شيلي... فأرضها محدودة؛ ستكون دائماً بمنأى عن العدوى من الشعوب الأخرى؛ ولن تغير قوانينها أو عاداتها أو أعرافها؛ وسوف تحافظ على اتساق أفكارها السياسية والدينية؛ وباختصار، شيلي يمكن أن تكون حرة».[45] وقد حققت شيلي الاستقرار السياسي بحلول عقد الثلاثينيات من القرن التاسع عشر. لكنها عانت صدمة قومية في مطلع سبعينيات القرن العشرين، حيث حاول أولاً سلفادور ألِندي[ت] Salvador Allende استغلال فوز انتخابي بفارق بسيط لفرض الاشتراكية على بلد يتميز بدرجة عميقة من الاستقطاب. ثم أنهى الجنرال أوجوستو بينوشي ما يزيد على قرن من الحكم المدني المتصل؛ إذ أسَّس نظاماً دكتاتورياً لجأ إلى القسوة في قمع مؤيدي ألِندي. وعلى الرغم من تلك الصدمة -وربما يرى البعض أنها كانت

(أ) ألفريدو ستروسنر ماتيوادا (1912-2006). دكتاتور عسكري حكم باراجواي من 1954 إلى 1989.

(ب) زعيم سياسي فنزويلي (1783-1830). كان له هو وخوزيه دي سان مارتين دور كبير في كفاح أمريكا اللاتينية الناجح من أجل نيل الاستقلال من إسبانيا.

(ت) طبيب، وأول رئيس ماركسي ينتخب ديمقراطياً في بلد يقع في الأمريكتين (1908-1973).

السبب– مثَّلت شيلي بعد ذلك قصة النجاح الكبرى في أمريكا اللاتينية المعاصرة. فمنذ عام 1990، حكم البلاد ائتلاف مستقر من وسط اليسار وحافظ على السياسات الاقتصادية القائمة على السوق الحرة التي فرضها النظام الدكتاتوري. وسار النمو الاقتصادي جنباً إلى جنب مع نظام ديمقراطي مافتئ يزداد صلابة. وينتاب الشيليين القلق من أنهم – بتعبير وكلاء العقارات، وكما يقول أحد المسؤولين الرفيعي المستوى – «بيت جيد في جوار سيئ».[46]

وإلى الشمال، فإن ما يشار إليه عادة بالدول الأنديزية هي دول كثيرة الاختلاف ثقافياً عن المخروط الجنوبي. فبينما بوليفيا وإكوادور لديهما شعبان هنديان كبيران، فإن كولومبيا هي من المستيزو؛ وبيرو تقف في مكان ما بين الكفتين. وفنزويلا، كالبرازيل وكوبا، لديها عدد كبير من السكان السود والمولاتو[أ] *mulato*. وجميع الدول الأنديزية تتسم بجغرافيا صعبة. وفي حالة بوليفيا ازداد الأمر سوءاً بسبب حرب المحيط الهادي التي دارت في الفترة 1879–1883 وأدت إلى قيام شيلي بإلحاق شريطها الساحلي الغني بالمعادن، بما جعل البلاد غير ساحلية ومعزولة عن معظم جيرانها بفعل سلسلة جبال الأنديز وغابات الأمازون المطيرة والمساحات الشاسعة من السفانا[ب] المدارية. وقد ظهر هذه الأيام تقسيم اجتماعي واقتصادي بين [هضبة] ألتيبلانو Altiplano [السهل المرتفع] الهندية الفقيرة، وهو السهل الأسود الواقع بين الجبال بارتفاع 4 آلاف متر والمنخفضات المدارية الشرقية، أي مركز الزراعة التجارية وصناعة النفط والغاز. كما يوجد انقسام جغرافي حاد بين بيرو وإكوادور؛ فالمنخفضات الساحلية هي مركز الزراعة التجارية؛ وتهيمن زراعة الكفاف التي تقوم بها المجتمعات الأصلية في أودية وسفوح سلسلة الجبال الأنديز، بينما تقع غابات الأمازون في الشرق حيث اصطدمت القبائل الأصلية بشركات النفط. وفي العقود الأخيرة، أعاقت تجارة الكوكايين، الذي يتركز إنتاجه في كولومبيا وبيرو وبوليفيا، العملية الديمقراطية،

(أ) تقال على المخلّطين بحيث يكون أحد الأبوين أبيض والآخر أسود.

(ب) نوع من أنواع الغابات تتسم بعشبها الأصفر وأشجارها القليلة.

ووفرت تلك التجارة مصدر تمويل للجيوش غير المشروعة. وليس من قبيل الصدفة أن مجموعات حرب العصابات الوحيدة في أمريكا اللاتينية التي عاشت مدة أطول من الأنظمة الدكتاتورية وبعد انتهاء الحرب الباردة، توجد في كولومبيا وبيرو.

وقد كانت بيرو مقر الحضارة الأكثر تعقيداً من بين حضارات دول ما قبل الفترة الكولومبية،[أ] وهي حضارة الإنكا (التي امتدت حتى جنوبي كولومبيا وشمال الأرجنتين)، والمركز الإداري لأمريكا الجنوبية الإسبانية. وكجمهورية، تعاملت بيرو مع التحدي الجغرافي الذي يواجهها بالإفراط في مركزة القوة الاقتصادية والسياسية في ليما، بما نتج عن ذلك من حركات تمرد إقليمية. وفيما يعد تجاوزاً للعرف السائد في أمريكا اللاتينية، كان الجيش قوة مؤثرة في تاريخ بيرو السياسي. وكان على النظام الدكتاتوري العسكري لـ خوان فيلاسكو Juan Velasco (1968–1974)، وهو قومي ذو ميول يسارية يكنّ له هوجو شافيز إعجاباً شديداً، إنهاء نظام حكم القلة من ملاك الأراضي، وهو أمر حققته من قبل دول أخرى كثيرة بالثورات أو بالسياسة المدنية. بيد أن فيلاسكو ترك فراغاً اجتماعياً وسياسياً، وخصوصاً في منطقة الأنديز من بيرو، استغله سنديرو لومينوسو *Sendero Luminoso* (الطريق المشرق)، وهي حركة أصولية ماوية.[ب] وبعد تجاوز صدمات التضخم الجامح والتمرد الدموي الذي قامت به حركة سنديرو والقسوة المفرطة التي اتسمت بها ممارساتها القمعية، مما خلف 70 ألف قتيل ما بين عام 1980 ومنتصف التسعينيات؛ وبعد حكم ألبرتو فوجيموري[ت] Alberto Fujimori بما اتسم به من فساد وسلطوية متزايدين، تسعى بيرو إلى إعادة بناء الديمقراطية وسط نمو اقتصادي واعد، واستمرار الهشاشة الاجتماعية والسياسية. ويتجسد غنى بيرو الثقافي في الموسيقى والأدب، والمصنوعات اليدوية كالمنسوجات والخزف. وتضم سواحل بيرو، بفضل مناخها المحلي

(أ) نسبة إلى الرحالة الإيطالي الشهير «كريستوفر كولومبوس» (1451–1506) الذي ينسب إليه اكتشاف العالم الجديد (أمريكا).

(ب) نسبة إلى ماو تسي تونج. قائد ثوري، ومنظّر سياسي، وزعيم شيوعي صيني. قاد جمهورية الصين الشعبية منذ تأسيسها في عام 1949 حتى وفاته (1893–1976).

(ت) رئيس بيرو بين عامي 1990–2000 (ولد عام 1938)، وكان شخصية مثيرة للجدل.

المتنوع ومصائدها الغنية بالأسماك في تيار همبولدت[أ] Humboldt البارد، المطبخ الأكثر ثراء في أمريكا الجنوبية، والمؤلف من عناصر أنديزية وإفريقية وإسبانية وإيطالية ويابانية.

وبوليفيا وإكوادور هما التكوينان السياسيان الأكثر هشاشة في المنطقة الأنديزية. وبوليفيا (أو بيرو العليا كما كانت تعرف في ذلك الوقت)، وهي الجمهورية الأفقر في أمريكا اللاتينية، كانت على مدى عقود عدة أثمن مستعمرات إسبانيا بفضل جبل الفضة الرائع في [ولاية] بوتوسي Potosí. وكان سيرو ريكو Cerro Rico (حرفياً: التلّ [أو الجبل] العالي) يمثِّل مصدر الكنز الرئيسي لـ [تمويل] حروب إسبانيا الأوربية على مدى أكثر من قرن. وقضى عشرات الآلاف من الهنود، الذين أرغموا على العمل في ممرات المناجم العميقة والضيقة، نحبهم أثناء استخراج الفضة. وكانت بوتوسي أكبر مدينة في الأمريكتين، وكانت عبارة عن منطقة شديدة البرودة، ترتفع 4070 متراً (13380 قدماً) فوق سطح البحر وتقع في [هضبة] ألتيبلانو. وكان عدد سكانها، البالغ 160 ألف نسمة، يعادل عدد سكان لندن في ذلك الوقت. ثم ذهبت المدينة والدولة أدراج النسيان. وبوتوسي اليوم مكان هادئ يمتلئ بالكنائس الكولونيالية، يلتقط فيه عدة آلاف من عمال المناجم، يعملون على نحو غير رسمي وفي ظروف خطرة، مخلفات الخام المعدني. وما بين عامي 1825-1980، عانت بوليفيا نحو 200 انقلاب. لكن الثورة القومية التي قامت في عام 1952 بدأت في وضع الأساس لدولة حديثة، وشرعت في معالجة عزلة الأغلبية الهندية الأنديزية عن السلطة السياسية والاقتصادية. وعلى مدى عقدين وحتى عام 2003، مثَّلت بوليفيا قصة نجاح غير متوقعة على صعيد الديمقراطية والإصلاح الاقتصادي. ثم أطيح برئيسين خلال العدد نفسه من السنوات بسبب مظاهرات حاشدة قادها يساريون راديكاليون. واجتمعت عوامل؛ مثل الركود الاقتصادي، وفقدان الثقة بالأحزاب السياسية التقليدية، والشعور بالازدراء تجاه "الحرب على المخدرات" المدعومة من

(أ) تيار بارد منخفض الملوحة يتدفق باتجاه الشمال الغربي على امتداد الساحل الغربي لأمريكا الجنوبية، من حافة شيلي الجنوبية إلى شمال بيرو.

الولايات المتحدة، والمطالب بالمزيد من المشاركة السياسية للبوليفيين الأصليين، والتوترات الإقليمية – لتؤدي إلى جمود سياسي ظاهر. ولم يكن واضحاً إن كان انتخاب إيفو موراليس Evo Morales [1959-]، وهو اشتراكي من أصول محلية تعهّد بـ"إعادة تأسيس الأمة"، في كانون الأول/ ديسمبر 2005، سيؤدي إلى فك هذا الجمود أم لا.

وأخفقت إكوادور في تسوية التناقض الجغرافي بين الساحل والهضاب الوسطى [الحزام الأوسط الذي يشمل جبال الأنديز والمعروف باسم sierra] والذي هيمن على تاريخها، وأدى إلى تجزئة سياسية وحالة مفرطة من انعدام الاستقرار: فمنذ أن أصبحت إكوادور جمهورية مستقلة في عام 1830 لم يزد متوسط عمر الدستور في إكوادور على عشر سنوات. ومنذ ثلاثينيات القرن العشرين لم تتجاوز المدة المتوسطة لولاية أي رئيس السنتين. وخلال الفترة 1997-2005 تعاقب على إكوادور ستة رؤساء مختلفون، فيما لم تتجاوز مدة ثلاثة ممن انتخبوا خلال تلك الفترة 27 شهراً. ومن سبعينيات القرن العشرين أتاح النفط غنيمة يتنافس عليها الساسة، وقلل الحوافز من أجل الإصلاح الاقتصادي. وفي السنوات الأخيرة، شهدت إكوادور ظهور أقوى حركة أصلية [أو محلية] في أمريكا اللاتينية.

وفي سبعينيات القرن العشرين، قاومت كل من كولومبيا وفنزويلا الدكتاتورية، لكنهما نالتا أكثر مما تستحقان من المشكلات منذ ذلك الحين. فكولومبيا موبوءة بجغرافية تعد وفق أحد الآراء ثالث أكبر جغرافية مناوئة للتنمية الاقتصادية على مستوى العالم.[47] وتنقسم «الأنديز» إلى ثلاث سلاسل، تفصلها وديان سحيقة؛ والجزء الأكبر من الشريطين الساحلين اللذين تتمتع بهما البلاد محاط بالأدغال أو المستنقعات، أو شبه قاحل. وسكان كولومبيا هم أيضاً الأكثر تشتتاً؛ مع العلم أنهم يأتون في المرتبة الثالثة على مستوى أمريكا اللاتينية، بعدد يناهز 44 مليون نسمة. وقد اجتمعت جميع تلك العوامل لتجعل كولومبيا منغلقة على ذاتها، فضلاً عن كونها صعبة الحكم

والضبط أمنياً، وهذا بدوره ما أعاق الحكم السلطوي. وباستثناء فترة انقطاع قصيرة، تولى حزبان فقط - الليبراليون والمحافظون - حكم كولومبيا منذ منتصف القرن التاسع عشر. وتميز الولاء للحزب بكونه شديداً، حيث كان ينتقل ضمن القرى والعائلات. وولد هذا الترتيب حروباً أهلية دورية، ولكنه حافظ كذلك على درجة من الاستقرار؛ فقد كانت كولومبيا دولة غير اعتيادية في المنطقة من حيث تفادي الشعبوية. وعلى مدى نصف قرن حتى عام 1995 نما اقتصادها بمتوسط سنوي بلغ نحو 5٪، متفادية الكساد والتخلف عن سداد الديون. ولطالما شعر الكولومبيون بالاعتزاز بقدرات دولتهم الثقافية؛ فمدنها تعج بمحال بيع الكتب والمكتبات العامة، وتعدّ البلاد المصدّر الأكبر للكتب في أمريكا اللاتينية. وتفخر كولومبيا بأنها الدولة التي ينتمي إليه أشهر روائي على قيد الحياة وهو جابرييل جارسيا ماركيز Gabriel García Márquez [حاز جائزة نوبل للآداب في عام 1982]؛ وأشهر رسام على قيد الحياة وهو فرناندو بوتيروFernando Botero.

وكانت العقود الثلاثة الماضية صعبة بالنسبة لكولومبيا، حيث أدى ضعف الحكومة إلى رواج تجارة المخدرات، التي ساعدت مداخيلها على دعم صعود ثلاثة جيوش غير مشروعة؛ هي القوات المسلحة الثورية اليسارية في كولومبيا FARC، وجيش التحرير الوطني ELN، وأعداؤهما المنضوون تحت المجموعات شبه العسكرية المعروفة باسم القوات الموحدة للدفاع عن النفس في كولومبيا AUC. وتسببت الصراعات العنيفة التي شهدتها كولومبيا في جعلها الدولة صاحب السجل الأسوأ في مجال حقوق الإنسان في نصف الكرة خلال تسعينيات القرن العشرين. وأدى الصراع في ذروته إلى سقوط نحو 7000 قتيل سنوياً، واختطاف نحو 3500 آخرين، فضلاً عن مجموعات "المشردين داخلياً" الذين يقدرون بمليوني مشرد، وهم لاجئون اضطروا إلى الفرار من بيوتهم في الأرياف، تحت تهديد السلاح في أحيان كثيرة. واستجابة لهذا الوضع، أنشأت الحكومات الكولومبية تحالفاً استراتيجياً مع الولايات المتحدة

الأمريكية. وكانت "الخطة كولومبيا"(أ) مثيرة للجدل، لكنها كانت فعالة في بعض جوانبها. وبينما لم يكن من شأنها القضاء على تجارة المخدرات غير المشروعة (التشريعات في الدول المستهلكة وحدها من شأنها تحقيق ذلك)، لكنها أتاحت للقوات المسلحة الكولومبية ما يلزم من قدرة على الحركة لاستعادة المبادرة الاستراتيجية في مواجهة الجماعات المسلحة. وأدرك الكولومبيون أنفسهم أن دولتهم لا يمكن أن تزدهر من دون المزيد من الأمن، وأيدوا بقوة الرئيس ألفارو أوريبيÁlvaro Uribe المعروف بتوجهه المحافظ وتشدده، وقد حكم البلاد منذ عام 2002 حتى آب/ أغسطس 2010، ومنذ أواخر تسعينيات القرن العشرين تراجع العنف بانتظام، وعاد النمو الاقتصادي.

وكما هي الحال بالنسبة للأرجنتين، عاشت فنزويلا الازدهار لفترة وجيزة؛ ففي سبعينيات القرن العشرين كانت هي الدولة الأغنى في أمريكا اللاتينية بفضل النفط. فقد أحدثت أموال النفط تحولاً في الدولة التي كانت بلداً زراعياً خاملاً. كما ساعدت في جعل فنزويلا الدولة "متأمركة" أكثر من غيرها في أمريكا الجنوبية، والدولة الوحيدة في المنطقة التي تفوق فيها شعبية البيسبول(ب) شعبية كرة القدم. وكان التقليد السياسي لفنزويلا في تناقض واضح مع مثيله لدى كولومبيا. فقد كانت الأنظمة الدكتاتورية والقادة الأقوياء هم العرف السائد حتى عام 1958 عندما أنشئ نظام ديمقراطي بدا قائماً على حزبين قويين. وكان النفط مصدر التمويل لدولة الرفاهية لكن أيضاً لتمويل نظام قائم على الغنائم وكثير من الفساد. وبحلول تسعينيات القرن العشرين، ومع تنامي عدد السكان وتباطؤ أسعار النفط، شهد نصيب الفرد من عائدات النفط تراجعاً حاداً عن الذروة التي

(أ) مصطلح يشار به عادة إلى تشريع أمريكي بهدف كبح تهريب المخدرات ومكافحة تمرد يساري عن طريق دعم نشاطات مختلفة في كولومبيا. وهو قد يشير كذلك إلى مبادرة أوسع نطاقاً اقترحها الرئيس الكولومبي أندريس بسترانا أرانجو Andrés Pastrana Arango، كان من بين عناصرها دعم عسكري أمريكي ومساعدات في مجال مكافحة المخدرات.

(ب) رياضة بالمضرب والكرة بين فريقين يتكون كل منهما من تسعة لاعبين، واعتبرت على نطاق واسع الرياضة الوطنية للولايات المتحدة في أواخر القرن التاسع عشر.

بلغها قبل ذلك بعقدين. بيد أن المحاولات التي بذلت لإصلاح دولة متضخمة لاقت مقاومة شعبية شرسة، وخصوصاً أن الفساد كان يحرم كثيراً من الساسة الفنزويليين من السلطة الأخلاقية اللازمة لفرض إجراءات التقشف. وتحول الفنزويليون اليائسون إلى هوجو شافيز الذي سجن بسبب قيادته محاولة انقلاب فاشلة ضد حكومة ديمقراطية، ثم عفي عنه. ونال شافيز، وهو مستيزو كاريزمي، إعجاباً يصل إلى حد التبعية الدينية بين الفنزويليين الأفقر والأغمق لوناً. لكن ثورته البوليفارية[أ] هي، من جوانب عدة، نسخة مكررة للسياسات غير المستدامة القائمة على إعادة توزيع العائدات النفطية التي اتبعها أسلافه، لكن هذه المرة في وجود حزب واحد في الحكم بدلاً من الحزبين المتناوبين السابقين. وأصبح حكم شافيز يتسم بمزيد من السلطوية، وتحولت ثورته نحو الاشتراكية العسكرية، وهو ما يعزى جزئياً إلى ردة الفعل إزاء انقلاب لم يدم طويلاً في عام 2002، ومحاولة المعارضة إطاحته عن طريق استفتاء آب/ أغسطس 2004. والديمقراطية مهددة في فنزويلا أكثر مما هي مهددة في أي مكان آخر بين الدول الكبيرة في أمريكا اللاتينية. ومن المرجح أن يبقى شافيز في الحكم مادامت أسعار النفط مرتفعة، لكن عند هبوطها ستدفع فنزويلا الثمن.

وقد ظلت الدول الصغيرة في برزخ أمريكا الوسطى، على امتداد معظم تاريخها منذ الاستقلال، منطقة منعزلة ومغمورة. لكن في أعقاب ثورة الساندينيستا في نيكاراجوا عام 1979، دفع بتلك الدول إلى دائرة الأضواء باعتبارها مسرحاً للحرب الباردة. وإضافة إلى نيكاراجوا، شهدت جواتيمالا والسلفادور حروباً أهلية عندما خاض الثوار اليساريون، بدعم من الزعيم الكوبي كاسترو، معارك ضد الأنظمة الدكتاتورية التي تدعمها الولايات المتحدة بدرجات متفاوتة من الحماس. وعقب سقوط جدار برلين قررت إدارة جورج

(أ) إشارة إلى الحركة الاجتماعية اليسارية والعملية السياسية التي يقودها الرئيس الفنزويلي هوجو شافيز، مؤسس حركة الجمهورية الخامسة. والاسم مستقى من سيمون بوليفار، القائد الثوري الفنزويلي في أوائل القرن التاسع عشر.

بوش [الأب][أ] بحكمة أن الديمقراطية هي الحل الوحيد للصراعات في أمريكا الوسطى. وعادت أمريكا الوسطى مرة أخرى منطقة مغمورة. وهي ترتبط بالولايات المتحدة بأواصر وثقى تعزى جزئياً إلى الهجرة. كما أن عصابات الشباب على الطريقة الأمريكية هي من بين واردات الشمال التي تحظى برغبة أقل. وتسعى جميع دول البرزخ بلا نجاح يذكر لمعالجة المشكلة المزدوجة المتمثلة في الجريمة وبطالة الشباب. لكن حتى ضمن دول أمريكا الوسطى هناك فروق؛ فكوستاريكا مثلاً يفصلها عن بقية دول أمريكا الوسطى درجة نسبية من المساواة في ملكية الأراضي، والهجرة الأوربية، والتقليد الديمقراطي الراسخ. وتعاني جواتيمالا - بسكانها الهنود الكثيري العدد - نخبة سياسية عرقية ومتخلفة، وجيشاً مفرطاً في القوة، لكنها لا تبدي سوى إشارات ضعيفة بشأن التقدم الديمقراطي. وفي السلفادور يحتكر اليمين السلطة منذ إرساء النظام الديمقراطي في أوائل تسعينيات القرن العشرين. وكان ذلك منطبقاً على نيكاراجوا إلى أن استفاد دانييل أورتيجا من انشقاق في الحزب الليبرالي ليفوز بانتخابات عام 2006. أما هندوراس فهي فقيرة، لكنها مستقرة سياسياً.

وكما هي الحال في أمريكا الوسطى، شهدت جمهورية الدومينيكان تدخلات كثيرة من جانب الولايات المتحدة. ويعرِّف الدومينيكيون (أو على الأقل الميسورون منهم) أنفسهم من الناحية الثقافية على أسس عرقية، باعتبارهم من الـ مولاتـو أو الـ مستيزو، ولكنهم ليسوا من السود، ومن ثم فإنهم ليسوا مثل مواطني جارتهم هايتي البؤساء الناطقين بالفرنسية. وقد نعمت جمهورية الدومينيكان بقيادة ليونيل فرنانديز Leonel Fernández، وهو براجماتي اشتراكي ديمقراطي تولى رئاسة البلاد في الفترة 1996-2000، ثم أصبح رئيساً من جديد في عام 2004، بموجات من النمو الاقتصادي المستند أساساً إلى السياحة، ومصانع تجميع الصادرات المعروفة باسم *maquiladoras*.

(أ) جورج هربرت ووكر بوش (ولد عام 1924). الرئيس الحادي والأربعون للولايات المتحدة (1989-1993).

وكوبا هي أكبر جزيرة في الكاريبي. وأسوة بهايتي، اشتهرت كوبا عبر تاريخها كمستعمرة للسكر. وفي كلا المكانين استقدم العبيد الأفارقة بأعداد كبيرة للعمل في المزارع. وبينما نالت دول البر الرئيسي استقلالها في عشرينيات القرن التاسع عشر، فإن وضع كوبا كجزيرة مكَّن إسبانيا من البقاء فيها حتى الحرب الإسبانية-الأمريكية في عام 1898 (والتي خسرت فيها إسبانيا كذلك كلاً من بورتوريكو والفلبين). واختارت الولايات المتحدة الاحتفاظ ببورتوريكو لما لها من موقع استراتيجي بالقرب من مدخل الكاريبي. واضطرت كوبا إلى مبادلة الوضع الاستعماري بوضع مستعمرة أمريكية جديدة؛ فبمقتضى "تعديل بلات"[أ] Platt Amendment السيئ الذكر، احتفظت الولايات المتحدة بحق التدخل في حكم الجزيرة وفق مشيئتها. لكن في عام 1933 قامت حكومة كوبية بإلغاء ذلك من طرف واحد. لكن الأمريكيين سيطروا على جزء كبير من اقتصاد الجزيرة. وكانت الثورة التي قادها فيديل كاسترو قومية في المقام الأول؛ فمن خلال اعتماد الشيوعية، ووضع كوبا تحت حماية الاتحاد السوفيتي، كوَّن كاسترو التحالف الوحيد الذي من شأنه دفع خطر الولايات المتحدة، وضمان ممارسته سلطات شاملة لفترة غير محددة. وكما كان وضع كوبا كجزيرة سبباً في تأخر نيلها الاستقلال، كان أيضاً سبباً في تأخر سقوط الشيوعية لفترة كانت تكفي لأن يجد كاسترو راعياً خارجياً جديداً متمثلاً في هوجو شافيز، رئيس فنزويلا. ومع تتابع موجات الأثرياء الكوبيين الفارين إلى فلوريدا [بالولايات المتحدة]، صار ذوو البشرة الغامقة أكثر سكان جزيرة كاسترو، وإن لم ينطبق ذلك على قيادة الحكومة الشيوعية.

وفي آب/ أغسطس 2006 خضع كاسترو عشية عيد ميلاده الثمانين لعملية جراحية خطيرة في الأمعاء، ونقل سلطاته إلى أخيه راؤول Raúl، وزير دفاعه وخليفته المعيَّن، والبالغ من العمر حينئذ 75 عاماً. وكان يفتقد إلى ما يتمتع به فيديل من كاريزما وهالة

(أ) ملحق أضيف إلى قانون اعتمادات الجيش لعام 1901 المقدم إلى مجلس الشيوخ الأمريكي ويضمن، من جملة أمور أخرى، التدخل الأمريكي في الشؤون الكوبية على الصعيدين الداخلي والخارجي.

أسطورية. وعلى المدى القريب من المرجح أن تحكم كوبا قيادة جماعية تلعب فيها القوات المسلحة دوراً مركزياً. أما على المدى الأبعد، فقد بدا أن التحول إلى الرأسمالية فالديمقراطية (وربما بهذا الترتيب) أمر لا مفر منه. أما ما ليس واضحاً فهو المدة التي سيستغرقها ذلك، وما إذا كان ذلك سيتحقق سلمياً أم لا، وما الدور الذي ستؤديه كل من الولايات المتحدة وفنزويلا في ذلك كله؛ وهل ستتوصل الكوبتان -الأكثر غنى والأفتح لوناً في فلوريدا، والأكثر فقراً والأغمق لوناً في الجزيرة- إلى مصالحة، أم ستتقاتلان على الملكية والسلطة؟

وأخيراً، هناك الآن أمريكا لاتينية أخرى في الولايات المتحدة، حيث يعيش فيها نحو 41 مليوناً من اللاتينو *Latinos*؛ منهم 26 مليوناً من أصل مكسيكي، ومليونان من بورتوريكو، و1.6 مليون من كوبا، و1.3 مليون من السلفادور، و1.2 مليون من جمهورية الدومينيكان.[48] ولا يعد اللاتينو الآن أكبر أقلية في الولايات المتحدة فحسب، بتمثيلهم ما نسبته 14٪ من إجمالي سكان الولايات المتحدة، بل أيضاً لأنهم المجموعة الديمغرافية الأسرع نمواً.[49] ويتسم السكان اللاتينو بالتنوع الشديد؛ فالثلثان ولدوا في الولايات المتحدة، ويطلق عليهم "الأمريكيون-اللاتينيون". وهناك فروق بين المهاجرين وأولئك المولودين في الولايات المتحدة من حيث البلد الأصلي لكل منهم، وحسب الجيل الذي ينتمي إليه كلٌّ منهم. وعلى مستوى الفئة الأولى، أي المهاجرين، هناك فروق بين المقيمين بصفة قانونية والمقيمين غير الشرعيين. أما الأمر الذي لا جدال حوله فهو أن اللاتينو لهم تأثير على الولايات المتحدة وعلى سياستها، وكذلك على اقتصادها وثقافتها. وعلى الرغم من أن نسبة اللاتينو الذين أدلوا بأصواتهم في الانتخابات الرئاسية لعام 2004 لم تتعد 47٪، مقارنة بنسبة 60٪ للسود، فإن أصواتهم تنقسم على نحو أكثر توازناً بين الحزبين، مما يزيد الطلب عليهم. وبالرغم من أن معظمهم عالقون بلا حيلة في وظائف منخفضة الأجر، فإن تحويلاتهم ذات تأثير متشابه من حيث الأهمية على أمريكا اللاتينية نفسها. أما ما هو أقل وضوحاً فهو إن كان حضورهم سيحدث تغييرات مهمة أم لا في العلاقات بين

الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية. فما من شك في أن الاهتمام الخطابي الذي كان قد أبداه جورج دبليو بوش(أ) بأمريكا اللاتينية يعزى في جزء كبير منه إلى حضور اللاتينو. وفي الوقت ذاته، فإن الجدل الذي ما فتئت حدته تزداد بشأن مراقبة الهجرة في الولايات المتحدة مرشح لتعقيد العلاقات مع المكسيك وأمريكا الوسطى.

مواد مشتركة

يدحض هذا التنوع بعض التعميمات العرَضية. إن أمريكا اللاتينية ليست حجراً ضخماً واحداً لكنها مصنوعة من مواد مشتركة كثيرة؛ فالمستعمرات الإسبانية والبرتغالية السابقة في أمريكا اللاتينية تتقاسم ما هو أكثر من الركن المشترك من العالم. فلديها تجربة مشتركة من الكولونيالية الأيبيرية،(ب) والكاثوليكية، واللغات المتشابهة، والهويات العرقية المتشابهة، فضلاً عن الكثير من التباينات. وكما سبق الإشارة إليه، فإن هذا الإرث استتبع خاصية أخرى مشتركة: وهي درجة كبيرة من انعدام المساواة في توزيع الدخل والثروة والنفوذ السياسي (حتى عهد قريب على الأقل). وكثير من الدول الأكبر حجماً -وليس جميعها- يعاني ظروفاً جغرافية صعبة. وفي الواقع، فإن أحد أبرز الفروق في أمريكا اللاتينية هو الفرق بين شعوب الساحل والجبال بصرف النظر عن الدولة. وكما هي الحال في أماكن أخرى من العالم، يميل الساحل إلى المزيد من الانفتاح على الخارج، والتحلي بالعقلية التجارية، والاختلاط العرقي (المولاتو)؛ في حين تزداد بين شعوب الجبال نسبة المحافظين والهنود. وقد دفع هذا التشابه سيرجيو راميريز Sergio Ramírez، وهو كاتب وسياسي نيكاراجوي، إلى وصف البرازيل بأنها "دولة كاريبية" بالرغم من سواحلها الأطلسية الصرفة.[50]

(أ) الرئيس الثالث والأربعون للولايات المتحدة (ولد عام 1946)، تولى منصب الرئاسة ما بين عامي 2001-2009.

(ب) نسبة إلى شبه الجزيرة الأيبيرية وهي تقع في أقصى الجنوب الغربي من أوربا؛ وتشمل البرتغال وإسبانيا وأندورا ومنطقة جبل طارق البريطانية وجزءاً من فرنسا.

لكن جميع مواطني أمريكا اللاتينية يشتركون، بدرجة تزيد أو تنقص، في بعض المواقف الاجتماعية، ولديهم ثقافة مشتركة. ومعظم أصحاب الوظائف يعملون من أجل العيش ولا يعيشون من أجل العمل. والكثير من ملاحظات أوكتافيو باز بشأن الأهمية المركزية للمهرجانات في الحياة المكسيكية ينطبق على المنطقة ككل، ومع المهرجانات تأتي أهمية الموسيقى والرقص.[51] وبالرغم من تفوق أمريكا اللاتينية في كرة القدم، وهي رياضة جماعية، فإن مواطنيها ممزقون بين البواعث الاجتماعية والفوضوية. وتؤدي الأسرة عبر المنطقة وظيفة الحامي القوي للاستقرار الاجتماعي، وكذلك الشبكة الاقتصادية. وحتى عهد قريب، كان هناك غياب لافت في المنطقة للمجموعات المدنية الطوعية من النوع الذي أعجب به أليكسيس دي توكفيل Alexis de Tocqueville أشد الإعجاب في الولايات المتحدة.

وتحظى موسيقى البوب[أ] البرازيلية والرانشيرا[ب] *ranchera* المكسيكية، إلى جانب مسلسلات الـ*telenovelas* من كلتا الدولتين، بشعبية في جميع أرجاء المنطقة. وكذلك الحال بالنسبة لروايات جابرييل جارسيا ماركيز (وهو كولومبي يعيش أساساً في المكسيك وكوبا)، وماريو فارجاس لوسا[ت] Mario Vargas Llosa (وهو من بيرو ويعيش أساساً في أوربا). وظلت أجيال عدة من المراهقين عبر أمريكا اللاتينية تردد قصائد الحب للشاعر بابلو نيرودا[ث] Pablo Neruda من شيلي. هذا فضلاً عن وجود طرائق أخرى مشتركة للتفكير.

(أ) نوع من الموسيقى الشبابية، يعتبر شكلاً أهدأ من موسيقى الروك. والكلمة اختصار لكلمة "شعبية" popular بالإنجليزية.

(ب) نوع من الموسيقى التقليدية المكسيكية، كانت تغنّى في الأصل بواسطة شخص واحد وقيثارة في زمن الثورة المكسيكية.

(ت) كاتب وسياسي وصحفي من بيرو (ولد في عام 1936)، ويعدّ من أبرز كتّاب الرواية والمقال في أمريكا اللاتينية. نال جائزة نوبل للآداب في عام 2010.

(ث) كاتب وسياسي من شيلي (1904–1973)، ويعتبر من أعظم شعراء القرن العشرين وأكثرهم تأثيراً.

ومن اليسوعيين[أ] والمدرسية[ب] [أو السكولائية] scholasticism إلى الليبرالية والوضعية[ت] [أو الإيجابية] positivism، والنقابوية[ث] corporatism والماركسية – والليبرالية من جديد– استقت دول أمريكا اللاتينية من الفلسفات السياسية الأوربية ذاتها، وكثيراً ما طوّعتها لظروف العالم الجديد بسبل متشابهة.[52] ومن منظور عام، فإن التاريخ الاقتصادي والسياسي لتلك الدول منذ الاستقلال كان متشابهاً. وليس من قبيل الصدفة أن تتزامن الأحداث أحياناً على هذا النحو اللافت عبر المنطقة. وهكذا، فإنه باستثناء كوبا وجمهورية الدومينيكيان، نالت دول أمريكا اللاتينية استقلالها بين عامي 1810–1830. وبمجرد الاستقلال، حاكت جمهوريات أمريكا اللاتينية بعضها بعضاً. ومن ثمّ، وكما يوضح بوشنل Bushnell وماكولي Macaulay، استكملت ستٌّ من جمهوريات أمريكا اللاتينية إلغاء الرقّ بين عامي 1851–1854، بينما طردت خمس جمهوريات اليسوعيين بين عامي 1848–1859.[53] كما كانت هناك موجات عدة باتجاه السلطوية وبعيداً عنها. وفي أعقاب الانهيار الذي حل بوول ستريت في عام 1929، والكساد الاقتصادي العالمي الذي نتج عنه، شهدت 16 دولة على الأقل انقلابات عسكرية أو قدوم أنظمة سلطوية من أنواع أخرى. وعليه، لم يكن قط من باب الصدفة أن يأخذ التحول نحو الديمقراطية والإصلاح الاقتصادي الليبرالي في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين شكل موجة عمّت أرجاء المنطقة بأسرها.

وبالفعل، عبَّر بعض الكتّاب عن الرأي الذي مفاده أن مدى وجوه الشبه بين دول أمريكا اللاتينية، ومدى وجوه الاختلاف بينها وبين أجزاء العالم الأخرى يجعلان من

(أ) نسبة إلى جماعة يسوع وهي جماعة دينية كاثوليكية أسسها القديس إيجناشيوس دي ليولا عام 1540.

(ب) أسلوب تعلّم درَّسه الأكاديميون في جامعات العصور الوسطى (1100–1500)؛ وهو محاولة من قِبل مسيحيي العصور الوسطى للتوفيق بين الفلسفة الكلاسيكية القديمة والمسيحية في العصور الوسطى.

(ت) منظور معرفي وفلسفة علمية تقول إن المعرفة الحقيقية هي فقط تلك التي تستند إلى الخبرة الحسية والتحقق الإيجابي.

(ث) ويقال الإدماجية والتشاركية. أحد أنظمة التنظيم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، يعتبر المجتمع جسماً واحداً استناداً إلى التضامن الاجتماعي العضوي والتمايز بين الأفراد وأدوارهم على المستوى الوظيفي.

المنطقة حضارة قائمة بذاتها. ويعد صمويل هنتنجتون[أ] Samuel Huntington، وهو أحد علماء السياسة الأمريكيين المحافظين، أبرز المدافعين عن هذا الرأي. وكما يقول: «إن أمريكا اللاتينية لديها هوية مستقلة تميزها عن الغرب... لديها ثقافة نقابوية سلطوية».[54] ومع ذلك، فإن معظم مواطني أمريكا اللاتينية يعتبرون أنفسهم جزءاً من "العالم الغربي". وثقافتهم مزيج فريد من عناصر أوربية وأصلية وإفريقية. بيد أنه ما من شيء في السجل التاريخي يوحي بأن أمريكا اللاتينية غير قادرة بطبيعتها على السير على نهج أوربا والولايات المتحدة باتجاه الديمقراطية والرأسمالية، حتى وإن كانتا ديمقراطية ورأسمالية من نوع تتفرد به أمريكا اللاتينية. ويقترب ألان روكييه Alain Rouquié، وهو أستاذ فرنسي في العلوم السياسية ودبلوماسي سابق، من الحقيقة حين يصف أمريكا اللاتينية بأنها "الغرب الأقصى"؛[55] أي حدود الغرب التي تنطوي على التحدي الأكبر من حيث الديمقراطية والتنمية.

(أ) أستاذ في العلوم السياسية (1927–2008). نال شهرة كبيرة بسبب كتابه صدام الحضارات Clash of Civilizations.

الفصل الثاني

معضلة أمريكا اللاتينية

كان الجزء الجنوبي من الأمريكتين، على الأقل حتى منتصف القرن الثامن عشر، أكثر تقدماً بكثير في معظم النواحي من مستعمرات الشمال الناطقة بالإنجليزية.[1] فبحلول عام 1551، كانت هناك جامعات قد تأسست في بيرو وجمهورية الدومينيكان والمكسيك؛ أي قبل قرن تقريباً على تأسيس هارفارد Harvard. ومع أن الاقتصاد في المستعمرات الإسبانية كانت تهيمن عليه الزراعة القائمة على المزارع(أ) وزراعة الكفاف والتعدين، فقد كانت هناك كذلك وِرَش المصنوعات اليدوية. وقد تطورت بعض تلك الورش، وخصوصاً في مجال المنسوجات، لتصبح بدايات مصانع. لكن ما قد أصبح خلال فترة وجيزة يعرف بالولايات المتحدة، شهد في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، بدايات تصنيع ونمواً اقتصادياً سريعاً. ويرى بعض العلماء أنه بحلول عام 1800 كان دخل الفرد في الولايات المتحدة يعادل ضعف مثيله في أمريكا اللاتينية، بينما يرى آخرون أنه كان مماثلاً عموماً، وإن كان الدخل والثروة موزعين على نحو أكثر اختلالاً بكثير في أمريكا الأيبيرية التي كانت تخلو من المساواة المثالية الموجودة في نيو إنجلند(ب) New England. ومهما يكن من أمر، فإن ثمة توافقاً في الآراء على أن أمريكا اللاتينية كانت في تلك المرحلة المنطقة الأغنى ضمن ما يعرف الآن باسم "العالم النامي".[2] وقد حافظت إلى حد ما على ذلك المركز حتى عهد قريب. وفي أوقات مختلفة، كانت آفاقها الاقتصادية سبباً في الحماسة المرتبطة الآن بالصين ودول آسيوية أخرى. ومن الملاحظات النمطية، من حيث نبرتها واهتمامها

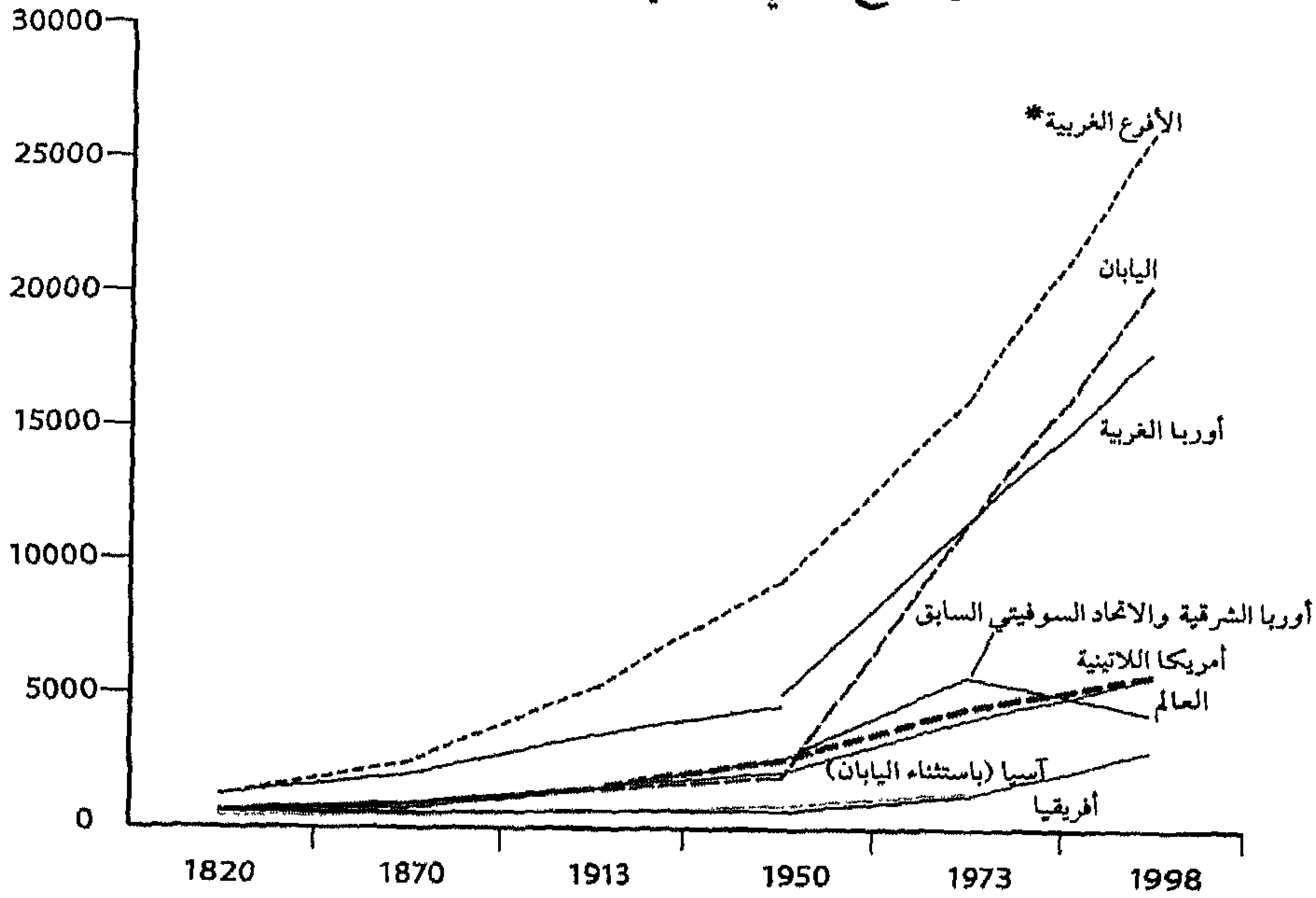
(أ) نظام زراعي تجاري في المناطق الاستوائية موجه للتصدير أساساً.

(ب) منطقة في الركن الشمالي الشرقي من الولايات المتحدة شهدت قدوم أول "الوافدين" الأوروبيين من مملكة إنجلترا في عام 1620.

بالذات، تلك التي أبداها توماس آش[أ] Thomas Ashe، وهو البريطاني الذي اعتبر، في عمل نشره عام 1812، أن أمريكا اللاتينية «تضم أفضل أراضٍ بهذا الحجم في العالم، بسكانها البالغ عددهم 40 مليوناً، وما تزخر به من ثروات، بحيث لا ينقصها إلا مصنوعاتنا حتى تحوز كل أسباب الراحة في الحياة».[3] وعشية الحرب العالمية الأولى، كانت هناك أيضاً حماسة مشابهة على نطاق واسع، وليس بشأن الأرجنتين المزدهرة فحسب. فحتى عهد قريب ليس أقدم من ستينيات القرن العشرين، بدا أن أمريكا اللاتينية "تلحق بركب" العالم المتقدم. لكن اتضح أن التنمية سراب معذِّب. وهو عذاب يفوق حتى السعي وراء الديمقراطية. فقد ولَّد تباين القَدَر بين نصفي الأمريكتين شعوراً عميقاً وباقياً بالفشل.

الشكل (2)

نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد، 1820-1998



* أستراليا، كندا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة.

المصدر: Maddison, Angus et al.، The World Economy: A Millennial Perspective، OECD، 1998.

(أ) جندي وكاتب مذكرات (1770-1835). من مؤلفاته: نظرة تجارية ومخطط جغرافي للبرازيل في أمريكا الجنوبية ولجزيرة ماديرا.

وقد كان ذلك الفشل نسبياً؛ فوفقاً لحسابات أجراها أنجوس ماديسون Angus Maddison، وهو خبير في الاقتصاد القياسي، كان دخل الفرد في أمريكا اللاتينية عام 1820 نصف ما كان عليه تقريباً في الولايات المتحدة وأوربا الغربية، ومماثلاً لما كان عليه في أوربا الشرقية، وأعلى بدرجة طفيفة من متوسطه في آسيا. ووفقاً لتلك الحسابات، فإنه بحلول عام 1998 كانت أوربا الغربية أغنى من أمريكا اللاتينية بثلاث مرات، بينما كانت الولايات المتحدة أغنى بأربع مرات. بيد أن دخل الفرد في أمريكا اللاتينية ظل أعلى من مثيله في أوربا الشرقية وآسيا، إذا استثنينا اليابان[4] (انظر الشكل 2). وحسب معظم المؤشرات الاجتماعية -عدا التعليم- فإن أداء أمريكا اللاتينية يظل أفضل من مثيله لدى أجزاء أخرى من العالم النامي (انظر الجدول 1).

ومما له أهميته أن الأداء الاقتصادي في أمريكا اللاتينية لم يتسم بالضعف على العموم؛ فقد شهد اتجاهات شديدة التباين من فترة إلى أخرى، ومن دولة إلى أخرى. ويرتبط الجزء الأكبر من اتساع الفجوة بين أمريكا اللاتينية والدول الغنية بفترتين كان أداء المنطقة فيهما سيئاً عموماً: الأولى، هي نصف القرن الأول الذي أعقب الاستقلال عندما أدَّت الاضطرابات السياسية والحروب الداخلية إلى فوضى اقتصادية. والثانية، خلال السنوات أزمة الديون بدءاً من عام 1982 (انظر الجدول 2). وقد توصَّل ماديسون إلى أنه ما بين عامي 1820 و1870، لم يسجل الدخل الفردي في أمريكا اللاتينية نمواً سوى بنسبة 0.1٪ سنوياً. وخلال الفترة ذاتها، كانت النسبة المعادلة لدى الولايات المتحدة وكندا وأستراليا -وهي "أفرع" أخرى لأوربا الغربية- هي 1.42٪. وما بين عام 1870 ونهاية الحرب العالمية الثانية، سجلت الاقتصادات الثمانية الأكبر في أمريكا اللاتينية نمواً فاق في سرعته المتوسط لدى الدول الغنية التي تشكلت منها فيما بعد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ومن بعد ذلك، ظل النمو معتبراً حتى عام 1982، لكنه تخلَّف عن مثيله بالعالم الغني، وضعف على نحو مخيب للآمال حتى الفترة 2004-2006. وبعبارة أخرى، تخلَّفت أمريكا اللاتينية في الثلثين الأولين من القرن التاسع عشر، ثم تماسكت، ولكنها فشلت في الاقتراب من الدول التي دخلت مصاف الدول المتقدمة، مع أن النظرية الاقتصادية كانت تفترض ذلك، ثم تراجعت من جديد على امتداد عقدين بعد عام 1982.

الجدول (1)
المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية المقارنة حسب الإقليم

	العمر المتوقع عند الولادة، 2005 (سنوات)	معدل وفيات الأطفال لكل ألف مولود حي، 2005	نسبة من يعيشون على أقل من دولارين في اليوم، 2004 (٪)	نسبة من تتوافر لهم فرص الوصول إلى مصادر مياه محسّنة، 2004 (٪)
شرق آسيا والمحيط الهادي	71	26	36.6	79
أوربا وآسيا الوسطى*	69	27	9.8	92
أمريكا اللاتينية والكاريبي	72	26	22.2	91
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	70	43	19.7	89
جنوب آسيا	63	62	77.7	84
إفريقيا جنوب الصحراء	47	96	72.0	56

* الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل فقط.

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، 2007.

الجدول (2)
نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد حسب الإقليم 1820-1998
المتوسط السنوي (٪)

	1870-1820	1913-1870	1950-1913	1973-1950	1998-1973
أوربا الغربية	0.95	1.32	0.76	4.08	1.78
الأفرع الغربية	1.42	1.81	1.55	2.44	1.94
اليابان	0.19	1.48	0.89	8.05	2.34
آسيا (باستثناء اليابان)	−0.11	0.38	−0.02	2.92	3.54
أمريكا اللاتينية	0.10	1.81	1.42	2.52	0.99
أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق	0.64	1.15	1.50	3.49	−1.10
إفريقيا	0.12	0.64	1.02	2.07	0.01
العالم	0.53	1.30	0.91	2.93	1.33

المصدر: Maddison, Angus *et al.*, *The World Economy: A Millennial Perspective*, OECD, 1998.

ومعظم الروايات بشأن تاريخ أمريكا اللاتينية الاقتصادي من عام 1870 إلى عام 1982 يشير إلى تقسيم الفترة إلى قسمين؛ فالمنطقة حتى عام 1930 كانت تسير على درب النمو الذي تقوده الصادرات. وأدت الثورة الصناعية في أوربا والولايات المتحدة وتطبيقاتها التكنولوجية على وسائل النقل مع تطور الأسواق الرأسمالية إلى تحقيق معدلات نمو غير مسبوقة في التجارة العالمية، وفترة أولى مما أطلق عليه فيما بعد العولمة.[5] ثم حدثت طفرة في الطلب على: معادن أمريكا اللاتينية، من نترات شيلي إلى قصدير بوليفيا وفضة المكسيك وبيرو، وعلى الكثير من منتجاتها الغذائية، من القهوة البرازيلية والكولومبية إلى موز أمريكا الوسطى، وسكر كوبا، ولحوم الأرجنتين وقمحها. وقيل إنه اعتباراً من عام 1930 اعتمد كثير من الدول الأكبر حجماً ما يعرف بـ*desarrollo para adentro* (التنمية المنغلقة على الذات).[أ] وعلى عكس الفترة السابقة، تخلّف نمو دخل الفرد ما بين عامي 1950 و1973 عن المتوسط العالمي. وثانياً، انطوت محاولة إدامة السياسات المنغلقة على الذات على تكاليف وتشوهات هائلة، وخصوصاً التضخم والمديونية الخارجية.

وهناك دول في المنطقة كان أداؤها أسوأ من غيرها في مراحل مختلفة. ويستخدم فيكتور بالمر-توماس Victor Bulmer Thomas، وهو مؤرخ اقتصادي، معالم parameters ذات اختلاف طفيف عن تلك التي يستخدمها ماديسون. فبما أن دخل الفرد في الولايات المتحدة شهد نمواً سنوياً بنسبة 1.5٪ في القرن التاسع عشر، وبما أن الزيادة السنوية للسكان في أمريكا اللاتينية بلغت نسبة 1.5٪، فإن تضييق الفجوة يتطلب أن تنمو اقتصادات المنطقة بنسبة تزيد على 3٪ سنوياً. ووفقاً لحساباته، فإن ذلك يتطلب أن تنمو الصادرات بمعدل سنوي لا يقل عن 4.5٪. وفيما يخص الفترة 1850- 1912، لم تنجح في ذلك سوى الأرجنتين وشيلي (نجحت بيرو والمكسيك لفترات أقصر). وقد تكون أوروجواي قد حققت الهدف بفضل قوة اقتصادها غير التصديري.[6] وفي أثناء الفترة

(أ) السياسات الاقتصادية التي كانت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تدعو إليها بعد الحرب العالمية الثانية.

الثانية، ما بين عامي 1928 و1980، تسارع معدل النمو السنوي لمتوسط دخل الفرد في الولايات المتحدة ليصل إلى 2٪. ووجد بالمر-توماس أنه في هذه الفترة، تمكنت كل من البرازيل وبورتوريكو وبيرو وفنزويلا وكوبا وكوستاريكا والمكسيك من تضييق الفجوة عن طريق تحقيق نمو سنوي في دخل الفرد يزيد على نسبة 2٪ (نسبة 2٪ بالضبط لدى كولومبيا).[7] وكان أداء الدول الناجحة في المرحلة الأولى ضعيفاً. وبعبارة أخرى، نجحت بعض دول أمريكا اللاتينية في تحقيق نمو سريع لكنها لاقت صعوبة في إدامة ذلك فترة تكفي لتقريبها من العالم الغني. أما الأمر المزعج بالنسبة لمواطني أمريكا اللاتينية فهو أن كثيراً من دول آسيا وجنوبي وشرقي أوربا بدأ يتقدم على مدى الجيلين المنصرمين. ففي عام 1966 كانت المكسيك أغنى من البرتغال، وكانت البرازيل أغنى من كوريا الجنوبية. أما في عام 2002 فقد كان دخل الفرد في البرتغال وكوريا الجنوبية نحو ضعف مثيله لدى المكسيك والبرازيل على التوالي. ومن زاوية أعم، فإن متوسط دخل الفرد في أمريكا اللاتينية في عام 1950 كان يمثل نسبة 25٪ من مثيله لدى الولايات المتحدة، بينما لم تكن النسبة المعادلة لدى آسيا تتعدى 10٪. أما في عام 2000 فقد تراجعت تلك النسبة لدى أمريكا اللاتينية إلى 20٪، بينما ارتفعت لدى آسيا إلى 25٪.[8]

وتنطبق صورة الإمكانية المحبطة نفسها على الديمقراطية في أمريكا اللاتينية؛ فعلى عكس آسيا أو أفريقيا، يمتد تاريخ الدستورية الليبرالية في أمريكا اللاتينية لنحو قرنين. وهو تاريخ مليء بالاضطرابات، تجزأت فيه الدستورية كثيراً، أو تحولت إلى مجرد قناع للطغيان، ومع ذلك ينبغي عدم غض النظر عنها باستخفاف. ذلك أنه قبل قرن مضى، كانت معظم دول أمريكا اللاتينية الرئيسية قد بلغ الحكم الدستوري المدني تحت رعاية ديمقراطية محدودة أو أوليجاركية، لنكون قد استخدمنا تعبيراً متناقضاً ولكنه مفيد.[9] كان حق التصويت والمشاركة محدوداً، لكن تلك الأنظمة الديمقراطية الناشئة كانت شبيهة عموماً بكثير من تلك الموجودة في أوربا في تلك الفترة. لكن بعد عام 1930 شهدت جميع دول المنطقة تقريباً تدخلات عسكرية متكررة في السياسة. وتناوبت الأنظمة الدكتاتورية

مع فترات قصيرة من الحكم المدني. وبحلول عقد السبعينيات من القرن العشرين، كان الجنرالات هم أسياد الموقف في كل مكان تقريباً. وفي عهد أقرب، كافحت الأنظمة الديمقراطية العائدة في أمريكا اللاتينية ضد الإخفاقات المؤسسية والفقر وانعدام الاستقرار الاقتصادي. وفي المقابل، تبدو الأنظمة الديمقراطية الأوربية الجديدة، كما في إسبانيا والبرتغال واليونان، أكثر صلابة بكثير من تلك الموجودة في كثير من مثيلاتها في أمريكا اللاتينية. وأدى فشل أمريكا اللاتينية على طريق التنمية، وإن بدرجة نسبية، وما واجهته من صعوبة في ترسيخ الديمقراطية، إلى ظهور أدبيات كبيرة، تكاد تكون موسوسة. وهناك أربع مدارس تفكير رئيسية لتفسير ذلك الوضع، هي: نظرية التبعية، والتفسيرات الثقافية، وأخطاء السياسات، ونقاط الضعف المؤسسية. ولنتناول كل واحدة منها على حدة.

التبعية: نظرية تبحث عن حقائق

تضع مدرسة التبعية- المؤلفة من اليساريين أساساً- اللائمة حول فشل أمريكا اللاتينية في تحقيق التنمية وتاريخها القائم على السلطوية السياسية، على تدخل الولايات المتحدة، ودور أمريكا اللاتينية "التابع" في الاقتصاد العالمي كمصدّر للمواد الخام. وتنبع نظرية التبعية من تزاوج السوسيولوجيا الماركسية مع العقيدة الاقتصادية التي تسمى "البنيوية" المرتبطة في أمريكا اللاتينية باللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي CEPAL. وقد وضع البنيوية، في أواخر أربعينيات القرن العشرين، مجموعة من الاقتصاديين بقيادة الأرجنتيني راؤول بريبيش Raúl Prebisch [1901–1986]، وهو أول أمين عام للّجنة. وتمثل رأي بريبيش الأساسي في أن أمريكا اللاتينية تعاني انهياراً بنيوياً في معدل تبادلها التجاري؛ فقد تراجعت أسعار صادراتها باستمرار بسبب انخفاض الأجور نتيجة لفائض العمالة، بينما ارتفعت أسعار وارداتها من المصنوعات من الدول الغنية؛ لأن مكاسب الربحية كانت تغتنمها شركات صناعية احتكارية على نحو متزايد

بدلاً من أن تنعكس في شكل أسعار أكثر انخفاضاً.[10] واستناداً إلى ذلك، فإن التجارة الحرة لم تكن لتمكن أمريكا اللاتينية من مراكمة فائض رؤوس الأموال المطلوبة للتصنيع. ويجب، بدلاً من ذلك، أن تتدخل الحكومات للقيام بهذه المهمة من خلال تعزيز الصناعة عن طريق التعريفات الحمائية والقروض المدعومة ومجموعة من الحوافز الأخرى، مع قيام الدولة ذاتها بإرساء الصناعات الأساسية التي لا يمكن للمبادرة الخاصة أن تقوم بها، أو لن تقوم بها. وكان ذلك هو تبرير سياسات التنمية المنغلقة على الذات.

وسرعان ما تبنى علماء الاجتماع البنيوية وحولوها إلى نظرية "التنمية التابعة" الأوسع نطاقاً. وقد عبَّر عن رأيهم الأساسي فرناندو هنريكي كاردوسو، وهو برازيلي، وإنزو فاليتو Enzo Falletto، وهو من شيلي، في كتابهما المشترك **التبعية والتنمية** *Dependencia y Desarrollo*، الذي صدر لأول مرة عام 1969. وكما كتبا، فإن بين الاقتصادات المتقدمة (التي سمياها "المركزية" أو "المتروبولية metropolitan")، ونظيراتها المتخلفة "الهامشية" «لا يوجد مجرد فرق في المرحلة (الإنمائية) أو حالة النظام الإنتاجي، بل أيضاً في الوظيفة أو الوضع ضمن البنية الاقتصادية الدولية الواحدة للإنتاج أو التوزيع. ومن ناحية أخرى، يفترض ذلك ضمناً وجود بنية محددة لعلاقات الهيمنة». وبعبارة أخرى، فإن الدول الفقيرة هي كذلك، لا لأنها فشلت في التطور، مهما كان سبب ذلك، ولكن لأن هناك دولاً غنية.[11] ويرى الكاتبان أن الهيمنة تنطبق أيضاً على النظامين الاجتماعي والسياسي؛ ففي اقتصاد تهيمن عليه الاحتكارات الصناعية، ذات الملكية الأجنبية أساساً، منعت الكتل الجماهيرية من التوظّف («التنمية تتحقق عن طريق تكريس الإقصاء الاجتماعي»[12]). والنتيجة كانت "التحضّر من دون تصنيع". وفي الوقت ذاته، طلب الرأسماليون الأجانب من الدولة مقابل الاستثمار أن تتحرك من أجل ضبط مطالب العمال فيما يتعلق بالأجور. وكما قيل، فإن هذا قاد بالضرورة إلى الدكتاتوريات العسكرية.

وتضمن رأي كاردوسو وفاليتو بعض الفروق الدقيقة؛ فقد قبلا بوجود فروق مهمة بين الاستثمار الأجنبي في الصناعة وبين "الجيوب" الأجنبية السابقة في المناجم والمزارع.

ووافقا على أن "الاقتصادات الصناعية المحيطية" يمكنها تحقيق قدر كبير من التنمية والاستقلال مقابل "المركز". وفي مذكرة نشرها في عام 2006 كاردوسو، الذي كان رئيس البرازيل بين عامي 1995 و2002، رأى فيها أن «الرسالة الرئيسية التي تحملها "التبعية والتنمية" هي أن شعب أمريكا اللاتينية يتحكم في قدَره... والمشكلة التي تواجهها أمريكا اللاتينية ذات طبيعة سياسية وليست اقتصادية. وتخلّفنا نابع من خطئنا نحن وليس خطأ الآخرين».[13] ولكن، كما أقر كاردوسو، لم تكن تلك هي الكيفية التي فسِّرت بها الأمور في ذلك الوقت. فعندما كان الأمر بيد آخرين، لم يكن هناك حيز لمثل تلك الفروق الدقيقة في نظرية التبعية. وسرعان ما غدت عقيدة dogma متأثرة تأثراً عميقاً بالتحليل الماركسي للطبقات، وبمقتضاها تصبح الرأسمالية والأجانب وحلفاؤهم المحليون مسؤولين مسؤولية مباشرة عن فقر أمريكا اللاتينية وفشلها.[14]

وكانت نظرية التبعية – ولاتزال – تحظى بتأثير واسع. وبدت في البداية منسجمة مع زمن ظهورها؛ ففي ستينيات القرن العشرين أسس كثير من الشركات المتعددة الجنسيات الأمريكية نشاطات تجارية في دول أمريكا اللاتينية، وهو ما أدى في بعض الأحيان إلى إزاحة الشركات المحلية غير القادرة على المنافسة. واكتظت المدن بالمهاجرين من الأرياف الذين تجمعوا في مناطق عشوائية قذرة عند مداخل الأحياء السكنية الأنيقة التي يسكنها الأثرياء. وخلال الحرب الباردة، كانت الولايات المتحدة تفضل الدكتاتوريات العسكرية الرجعية على الديمقراطيين الإصلاحيين. وأيدت الانقلابات العسكرية بدرجات متفاوتة، من جواتيمالا إلى الأرجنتين. وبدا ظهور دكتاتوريات عسكرية في بعض أكثر دول المنطقة تقدماً متعارضاً مع نظرية التحديث القياسية[15] التي تقول إنه كلما اتجهت الدول إلى التصنيع وازدادت ثراءً ازداد تنوعها الاجتماعي مع ظهور طبقة وسطى تنادي بالتعليم الشامل والتعددية السياسية، مما يهيئ على نحو تدريجي، ولكنه حتمي، الظروف من أجل الديمقراطية.

وتمسك الطلاب والأكاديميون، وهم جزء من طبقة وسطى سريعة النمو، بنظرية التبعية تفسيراً لتخلف أمريكا اللاتينية النسبي وتبريراً للثورة. وكان مبشر هذه الحركة إدواردو جاليانو Eduardo Galeano، وهو صحافي ماركسي من أوروجواي. وكان كتابه الذائع الصيت شعبياً في التاريخ الاقتصادي، كما يتضح من عنوانه **الأوردة المفتوحة لأمريكا اللاتينية: خمسة قرون من نهب قارة**، يتضمن شجباً لاذعاً للاستغلال الأجنبي. وفي عام 2004 صدرت الطبعة الإسبانية السادسة والسبعون من الكتاب، الذي نشرته لأول مرة (في عام 1971) Siglo XXI، وهي دار نشر مكسيكية، إلى جانب تداوله في جميع أنحاء القارة عبر الاستنساخ غير المشروع، وترجمته على نطاق واسع. يبدأ الكتاب بالكلمات التالية «كل منطقة خصصت لها وظيفة دائماً لفائدة المركز الأجنبي في تلك اللحظة».[16] وفكرته الرئيسة التي يكثر تكرارها تقوم على أن «التخلف في أمريكا اللاتينية هو نتيجة التنمية في أماكن أخرى؛ وأننا -مواطني أمريكا اللاتينية- فقراء لأن الأرض التي تدوسها أقدامنا غنية، وأن الأماكن التي تنعم عليها الطبيعة يلعنها التاريخ. وفي عالمنا هذا، وهو عالم من المراكز القوية والمخافر الأمامية المقهورة، ما من ثروة لا تستحق أن ينظر إليها بشيء من الريبة».[17] ويقرن جاليانو بين ما يعتبرها أزواجاً متطابقة من «عوامل النهب»، من قبيل «غزاة السفن الشراعية وتكنوقراط الطائرات النفاثة، وإرنان كورتيس[أ] Hernan Cortés ومشاة البحرية الأمريكية، ووكلاء التاج الإسباني وبعثات صندوق النقد الدولي، وعائدات تجارة الرق وأرباح جنرال موتورز».[18]

وجاليانو كاتب يتميز بالعبقرية والعاطفة القوية. لكن تأريخه تأريخ الدعائيين؛ أي مزيج قوي من الحقائق الانتقائية والمبالغة والكذب والتصوير الكاريكاتوري ونظرية المؤامرة.[19] ورسالته أساساً رسالة مناهضة للرأسمالية وكذلك للإمبريالية. ويبدو أنه يرفض أي إمكانية لحدوث إصلاح، ويرفض الرأسماليين المحليين باعتبارهم مجندين في خدمة أسياد أجانب. ويرى أن أمريكا اللاتينية غنية بفضل ثروتها المعدنية والزراعية، وإذا

(أ) مستكشف إسباني وأحد رواد مستعمري الأمريكتين (1485-1547).

كان معظم شعبها من الفقراء، فإن ذلك يعني أن أحـدهم يـسرق الثـروة. ولاتـزال تلـك الرسائل تلقى صدى في أمريكا اللاتينية حتى اليوم، وخصوصاً على ألسنة قـادة الحركـات الراديكالية والساسة الشعبويين. والفكرة التـي مفادهـا أن فنـزويلا والأرجنتـين دولتـان غنيتان واقعتان ضحية الأجانب والرأسمالية والفساد تكمن في الجاذبيـة القويـة والعجيبـة التي يتمتع بها الساسة الشعبويون في كلتا الدولتين؛ أي بـيرون والبيرونيـة في الأرجنتـين، وهوجو شافيز في فنزويلا. وعلاوة على ذلك، فإن تلك المعتقدات تكمن وراء الجزء الأكبر من المعارضة التي شهدتها الفترة الأخيرة إزاء الاستثمار الأجنبي في التعدين والنفط والغاز في دول مثل بوليفيا وبـيرو. ومـن بـاب المفارقـة، فإنـه بـالنظر إلى ازدراء أنـصار البنيويـة للصادرات السلعية، فقد ساعدت نظرية التبعية في أمريكا اللاتينية على ترسيخ مـا يـسميه الاقتصاديون "أسطورة الموارد الطبيعية"؛ أي الرأي القائل بأن ما يجعل الدول غنية إنما هو ما يكمن في تربتها وليس عمل سكانها وإنتاجيتهم. وهي أسطورة تبناها الفاتحون، ومن ثم فإن تداولها عبر أرجاء أمريكا اللاتينية اليوم ربما ليس بالأمر المفاجئ. وهناك قـول يـوجز تلك الأسـطورة في بـيرو، وينـسب خطـأً إلى أنطونيـو رايمونـدي Antonio Raimondi [1826–1890]، وهو عالم جيولوجيا من القرن التاسع عشر، مفـاده أن الدولـة "متـسول يجلس على مقعد من ذهب". وفي البرازيل بين في إحدى المرات روبرتو كامبوس Roberto Campos، وهو ليبرالي اقتصادي ووزير تخطيط سابق، أن هذه الأوهـام يـشجعها النـشيد الوطني أيضاً. فهو يشيد بالدولة باعتبارها «عملاقاً للطبيعة ذاتها، يستلقي أبدياً عـلى مهـد رائع». وقد عززت نظرية التبعية كذلك صورة التجارة، باعتبارها لعبة صفرية المحـصلة[أ] وليست مصدراً للربح المتبادل. ويشبه ذلك بدرجة لافتة النزعة التجاريـة mercantilism التي سادت القرن الثامن عشر. ومن هنا، فـإن الكثـير مـن البـوليفيين يفـضلون أن تبقـى موارد دولتهم من الغاز الطبيعي في بطن الأرض على أن يستغلها الأجانب أو أن تصدَّر إلى

(أ) Zero-sum game بمعنى أن ربح أحد الطرفين تقابله خسارة معادلة لدى الطرف الآخر.

خصومهم الشيليين. وما تزال محفورة في ذاكرتهم الجماعية الثروة الخيالية التي استخرجها الأجانب من منجم بوتوسي للفضة، ومدى ضآلة ما بقي منها.

والنظرة إلى الاستثمار الأجنبي باعتباره أمراً شريراً يروَّج لها على نطاق واسع في أمريكا اللاتينية. فبالإضافة إلى كتاب جاليانو، هناك كتاب ثانٍ يؤيد ذلك. وكان للكتابين دور أساسي في تكريس الصورة الذهنية لتاريخ المنطقة لدى مواطني أمريكا اللاتينية وغيرهم على السواء. وفي المشهد الذروة من [رواية] **مائة عام من العزلة** *One Hundred Years of Solitude*، يصف جابرييل جارسيا ماركيز مذبحة لعمال مضربين على يد قوات تتحرك بإيعاز من شركة أمريكية للموز، يعتقد أن مزارعها استبدلت "عَدَناً" مزدهرة بزراعة أحادية جائرة. وفي الرواية، تحصد المدافع الرشاشة التابعة للجيش ثلاثة آلاف من العمال والنساء والأطفال، وتحمل جثثهم في قطار ليلقى بها في البحر بينما تعتم الحكومة على الأخبار الفظيعة. وتستند هذه المشاهد جزئياً إلى إضراب بدأ عام 1928 ضد شركة الفواكه المتحدة في إدارة ماجدالينا[أ] Magdalena على الساحل الكاريبي من كولومبيا. لكن الأحداث الحقيقية كانت مختلفة تمام الاختلاف. فالمؤرخون يقدرون أن عدد القتلى لم يتجاوز الخمسة والسبعين (وهو رقم مرعب على أية حال). ولقيت المذبحة إدانة واسعة من قبل ساسة المعارضة عبر الإذاعة، وأسهمت في انتخاب حكومة ليبرالية ضغطت بنجاح على الشركة للاستجابة لكثير من مطالب العمال.[20] وقبل وصول شركة الفواكه المتحدة، كانت ماجدالينا من بين الإدارات الأفقر والأكثر تخلفاً في كولومبيا. وكانت صناعة الموز تدفع أجوراً أعلى من المتوسط وتستقطب آلاف المهاجرين.[21] وبطبيعة الحال، كانت المذبحة شيئاً مقيتاً، كما كان كذلك أيضاً الكثير مما يحفل به سجل شركة الفواكه المتحدة في أماكن أخرى من أمريكا اللاتينية.[22] لكن جارسيا ماركيز شوَّه أهميتها التاريخية من خلال المبالغة في حجمها. وكما يوضح إدواردو بوسادا كاربو Eduardo Posada Carbó، وهو مؤرخ كولومبي، فإن التفاوت بين أعداد الضحايا أمر اعترف به جارسيا

(أ) إحدى الإدارات التي تتألف منها جمهورية كولومبيا، وعددها 32 إدارة.

ماركيز نفسه. وجاء في كلمات الروائي مستذكراً «عندما أدركت أن عدد القتلى كان على الأرجح ضئيلاً، كانت تلك مشكلة كبيرة؛ لأنني عندما اكتشفت أنها ليست مجزرة مروعة في رواية كل ما فيها استثنائي، وحيث كنت أريد أن أملأ قطاراً كاملاً بالجثث، لم يكن بوسعي أن أتقيد بالحقيقة التاريخية».[23] ومنذ صدور الرواية في عام 1967 خرج موضوع القتلى الثلاثة آلاف عن نطاق السيطرة. فقد لاحظ جارسيا ماركيز بارتياح في مذكراته أنه «منذ فترة ليست بالطويلة، وفي أحد الاحتفالات بذكرى المأساة، دعا أحد رؤساء مجلس الشيوخ (في كولومبيا) إلى دقيقة صمت باسم الشهداء المجهولين الثلاثة آلاف الذين ذبحوا على يد قوات الأمن».[24] وعلى عكس جاليانو، فإن جارسيا ماركيز لديه مسوغ جيد نظراً لكونه روائياً. ومع ذلك، هناك كثير من كتّاب مدرسة الواقعية الخيالية الذين أدوا أدواراً مهمة في صقل أسطورة نظرية التبعية.

وتظل نظرية التبعية، وإن على نحو أكثر أكاديمية، هي المنظور المهيمن الذي تدرّس من خلاله الأبحاث الخاصة بأمريكا اللاتينية في الولايات المتحدة. ولنتناول أحد النصوص القياسية كمدخل إلى المنطقة: يقر توماس سكيدمور(أ) Thomas Skidmore وبيتر سميث(ب) Peter Smith بأنهما اقترضا جميع المفاهيم - باستثناء مفهوم واحد - التي تدعم كتابهما من مدرسة التبعية (وإن اعترفا بوجود "حدود لفائدة هذا النهج").[25] وما من شك في أن نظرية التبعية يمكن أن تشير إلى عدد من الحقائق التاريخية الأساسية؛ مثل استغلال الأتباع الهنود والعبيد السود، وعدم تماثل القوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، وبين الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية. وقد كانت الشركات الأجنبية تتصرف في بعض الأحيان على نحو مسيء، وكثيراً ما قامت الولايات المتحدة بالاستئساد على دول أمريكا اللاتينية؛ بدءاً بحرب الضم التي خاضتها في الفترة 1846–1848 ضد المكسيك، ومروراً بتشجيعها الانقلابات، وانتهاءً بحربها المعاصرة ضد المخدرات. وكثيراً ما وجدت اقتصادات أمريكا اللاتينية نفسها عرضة لتغيرات مفاجئة في الاقتصاد العالمي كان مدى تحكمها فيها إما محدوداً أو معدوماً.

(أ) مؤرخ وخبير بارز متخصص في تاريخ البرازيل (ولد عام 1932).

(ب) خبير متخصص في شؤون أمريكا اللاتينية.

بيد أن هناك أسباباً عدة تحول دون تأهل التبعية لأن تصبح نظرية تفسيرية، وخصوصاً كنظرية اقتصادية. فهي أولاً غير قادرة على تفسير ما يعد بلاشك التطور الأكثر أهمية على صعيد الاقتصاد العالمي على مر السنوات الثلاثين الماضية؛ الرحلة نحو التنمية عبر الرأسمالية والتجارة الدولية لكثير من الدول الآسيوية. وهذا الفشل التفسيري أمر متوقع؛ فنظرية التبعية، كما يبين ستيفن هابر Stephen Haber [1957–]، وهو مؤرخ في جامعة ستانفورد [بالولايات المتحدة]، تستند إلى أسس واهية.[26] فهي تعمل منطقاً خاصاً من قبيل الفكرة التي مؤداها أن الاستثمار الأجنبي يجرد أمريكا اللاتينية من الاستثمارات؛ لأن قيمة الأرباح المعاد توطينها قد يتجاوز بمرور الوقت قيمة الاستثمار الأصلي. وفي ذلك خلط بين المخزون stock [القيمة عند تاريخ محدد] والتدفق flow [تغير المخزون على امتداد فترة زمنية]، وإخفاق في مراعاة القيمة التي يتم خلقها في الدولة المضيفة متمثلة في الوظائف، والطلب على المدخلات، ونقل التكنولوجيا (والعائدات الضريبية).

وقد دحضت الأبحاث التجريبية التي أجريت في فترة لاحقة الأسس الرئيسة لنظرية التبعية. فعلى سبيل المثال، وخلافاً لادعاء بريبيش، يشير العمل الذي أنجز مؤخراً في مجال الاقتصاد السياسي إلى أن أسعار السلع ومعدلات التبادل التجاري في أمريكا اللاتينية لم تشهد هبوطاً لزمن طويل، وإنما شهدت تقلبات دورية، ولم تتبع اتجاهاً شاملاً واضحاً. وهناك كثير من الشواهد على أن الرأسماليين المحليين كانوا أقوياء ومستقلين وابتكاريين، وأن الحكومات كثيراً ما نظمت رأس المال الأجنبي بحيث يخدم مصلحة التنمية الوطنية.[27] وأدى هذا البحث إلى أن يصبح مفهوم اقتصاد الجيب [الجغرافي] أمراً زائداً تقريباً، وإلى الاعتقاد بأن الاستثمار الأجنبي في المنتجات التصديرية لم يعد بنفع يذكر على بقية القطاعات الاقتصادية.[28] وبطبيعة الحال، كانت هناك حالات استثنائية، مثل شركة النفط الدولية في بيرو، وهي شركة منتمية إلى ستاندرد أويل[أ] Standard Oil، فخلال السنوات 1916–1934 لم يبقَ في بيرو سوى ما نسبته 16٪ من قيمة مبيعاتها الإجمالية (معظمها كان

(أ) شركة نفطية أمريكية عملاقة تأسست في عام 1870.

من الصادرات) في شكل أجور وضرائب ومدفوعات إلى الموردين المحليين (غير الموجودين على ما يبدو)،[29] بيد أن مثل تلك الحالات يجب ألا ينظر إليها تلقائياً على أنها القاعدة السائدة. فعلى سبيل المثال، هناك إقرار الآن بأن الاستثمار الأجنبي في السكك الحديدية كان ذا أهمية حاسمة في تطوير الإنتاج والأسواق على المستوى المحلي، وليس فقط من أجل الصادرات.

وبصورة مماثلة، نسفت الأبحاث الأخيرة فكرة كون التجارة الحرة أدت إلى تخلف اقتصادات أمريكا اللاتينية. وفي الواقع كانت المنطقة، على امتداد تاريخها، هي المنطقة التي تحظى بأكبر قدر من الحماية من بين مناطق العالم. فحتى عندما كانت الحكومات تتشدق بالتجارة الحرة في القرن التاسع عشر كانت الرسوم الجمركية تطبق على الواردات، نظراً إلى أن التجارة الخارجية كانت مصدر الدخل الأسهل منالاً، وأن الحروب والصراعات الداخلية التي شهدتها الفترة 1810–1870 كانت بحاجة إلى تمويل. وفي دراسة حديثة، فند جون كوتسوورث[(أ)] John Coatsworth وجيفري ويليامسون[(ب)] Jeffrey Williamson الكثير من الآراء السائدة حول هذا الموضوع.[30] فقد وجدا أن في عينة من 11 دولة من دول أمريكا اللاتينية الرئيسية، بلغت العائدات الجمركية في المتوسط ما نسبته 57.8٪ من إجمالي العائدات الحكومية ما بين عامي 1820 و1890. لكن حتى بعد تحقيق السلام الداخلي، ففي السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى، رفعت الحكومات الرسوم المفروضة على الواردات لتتحول من الحمائية المعظّمة للعائدات إلى الحمائية الصناعية الصريحة. وكان ذلك يرمي في جزء منه إلى تعويض المنتجين المحليين عن آثار انخفاض أسعار الشحن على أسعار الواردات. وكان ذلك بشكل جزئي؛ لأن «الأوليجاركية» القائمة على الصادرات الزراعية كان لها تأثير سياسي أقل، أو كانت أقل التزاماً بالتجارة الحرة عما كان يدّعى في أحيان كثيرة. وكان ملّاك الأراضي في أمريكا اللاتينية في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى أقل قوة من الأرستقراطية الأوربية، وكانوا هم أيضاً يستثمرون في الصناعة على أية حال.

(أ) أستاذ في التاريخ والشؤون الدولية والعامة بجامعة كولومبيا (ولد عام 1940).

(ب) أستاذ في التاريخ الاقتصادي (ولد عام 1935).

واكتسب الحرفيون والعمال في المناطق الحضرية تأثيراً سياسياً متزايداً مع نمو المدن. ويخلص كوتسوورث وويليامسون إلى أن أمريكا اللاتينية طبقت تعريفات مرتفعة على مدى قرن قبل ثلاثينيات القرن العشرين. وعلى عكس ادعاءات الحمائيين، سجلت الدول التي طبقت تعريفات أعلى نمواً أبطأ، بينما نمت الدول ذات التعريفات الأكثر انخفاضاً بوتيرة أسرع.

وعموماً، من الإنصاف الاتفاق مع ستيفن هابر[أ] Haber على أنه «بنظرة إلى الوراء، قد ينطبق فكر التبعية بشأن رأس المال الأجنبي والسيادة الوطنية بدرجة كبيرة من الدقة على الدول الصغيرة في أمريكا اللاتينية، مثل هندوراس أو جواتيمالا أو كوبا، لكنه لا يملك سوى قوة تفسيرية محدودة عندما يتعلق الأمر بالدول الأكبر حجماً في المنطقة».[31] والأمر نفسه ينطبق على السياسة؛ فقد شهدت الدول الأصغر حجماً المطلة على البحر الكاريبي تدخلات أمريكية متكررة. ومضت دول أمريكا الجنوبية الأكبر حجماً، إضافة إلى المكسيك، في طريقها الخاص عموماً. ولئن شجعت الولايات المتحدة الانقلابات فعلاً، وخصوصاً خلال الحرب الباردة؛ إلا أنه في جميع الحالات تقريباً، كانت تلك الانقلابات تنبع من الداخل؛ كما أن الدعم الخارجي، على أهميته في بعض الأحيان، لم يكن حاسماً.[32]

وإلى جانب خطأ نظرية التبعية، فقد كان من نتائجها المشؤومة تشجيع الأمريكيين اللاتينيين على إلقاء اللوم في كل محنهم على الأطراف الخارجية بدلاً من التمعن في أنفسهم. (وفي المقابل، هناك الكثير من الأكاديميين وأهل الخبرة الأمريكيين الذين يعانون عقدة ذنب تدفعهم إلى المبالغة في حجم وأثر التدخل الأمريكي في المنطقة ككل). وأما ديفيد لانديس David Landes [1924-]، وهو أستاذ في تاريخ الاقتصاد بجامعة هارفارد، فلا يؤمن إيماناً أعمى بالاقتصاد الكلاسيكي الجديد، إذ يقول «قد يدعي المتشككون أيضاً أن عقائد التبعية هي صادرات أمريكا اللاتينية الأكثر نجاحاً... فهي سيئة التأثير على المجهود والروح المعنوية على السواء. وهي، من خلال إذكاء ميل كئيب نحو إيجاد الخطأ في الجميع عدا النفس، تروّج للعجز الاقتصادي. وحتى وإن كانت صحيحة، يفضّل طرحها جانباً».[33]

(أ) أستاذ في العلوم السياسية والتاريخ والاقتصاد (ولد عام 1957).

ثقافة رجعية – لكن ماذا لو تغيرت؟

وجدت نظرية التبعية انعكاساً لدى بعض المعلقين المحافظين من خلال تفسير بديل لمحن أمريكا اللاتينية، وهو تفسير يختلف كلياً من حيث المحتوى لكنه شبيه، سواء من حيث العجز الذي يؤدي إليه أو من حيث كونه يستند إلى الادعاء أكثر مما يستند إلى الاختبار التجريبي. وترى هذه المدرسة أن قدَر أمريكا اللاتينية محكوم بثقافتها، وخصوصاً بتقليد أيبيري كاثوليكي من التنظيم الاجتماعي والتفكير السياسي يقال إنه معارض للرأسمالية، ومقيد للديمقراطية كذلك. ولعل التعبير الأكثر أناقة، والذي ينم عن قدر واسع من الاطلاع، ذلك الموجود في كتابات كلوديو فيليز، وهو مؤرخ من شيلي. ففي كتابه **العالم الجديد للثعلب القوطي** *The New World of the Gothic Fox*، قام بتحوير استعارة إغريقية سبقه في استخدامها أيزايه برلين Isiah Berlin، وهو فيلسوف ليبرالي إنجليزي-روسي [1909-1997]، للتمييز بين مجموعتين من المفكرين الأوربيين. ففي الاستعارة، يقال إن القنفذ يعلم شيئاً كبيراً واحداً بينما يعلم الثعلب أشياء صغيرة كثيرة. وأطلق برلين اسم "القنافذ" على المفكرين، من أمثال أفلاطون وماركس «الذين يربطون كل شيء برؤية مركزية وحيدة»؛ على عكس "الثعالب"، مثل أرسطو Aristotle أو إرازموس(أ) Erasmus أو شكسبير Shakespeare أو جوته(ب) Goethe، الذين يتسم تفكيرهم بأنه «مبعثر ومنتشر بحيث يسير على مستويات عدة».[34] وبعبارة أخرى، فإن أسلوب تفكير القنفذ يحمل في طياته بذور السلطوية والشمولية، بينما يجسد أسلوب الثعالب التعددية الليبرالية. ويرى فيليز أن ثقافة أمريكا اللاتينية تشبه "القنفذ": فهو يعتبر أنها تتسم برؤية توجيهية أحادية تقوم على المركزية والقانون المدني والكلاسيكية الباروكية(ت) baroque، وعلى

(أ) فيلسوف هولندي، من رواد الحركة الإنسانية في أوربا (1469-1536).

(ب) أديب ألماني عالمي (1749-1832).

(ت) الباروك أسلوب فني ساد الفترة من أواخر القرن السادس عشر إلى أوائل القرن الثامن عشر، وهو يتميز بالحركة الزائدة والتركيز على التفاصيل.

تصور للمجتمع باعتباره كلاًّ عضوياً هرمياً يشغل كل شخص فيه مكانه المحدَّد له. وبالنسبة إلى فيليز، فإن مواطني أمريكا الشمالية، في المقابل، هم من "الثعالب". فقد اتسمت ثقافتهم باللامركزية والقانون العام والرومانسية والقوطية.(أ) ويضيف أن من الخصائص القنفذية الأخرى لدى الشعوب الأيبيرية الأمريكية قدرتها على مقاومة التغيير، وخصوصاً التحولات المرتبطة بالثورة الصناعية في العالم الأنجلو-ساكسوني. أما المكافأة لقاء تلك المحافظة الكاثوليكية العنيدة فتمثلت بحفظ أفضل لقيم الأسرة والمجتمع مقارنة بالعالم الأنجلو-ساكسوني.

وحسبما يرى فيليز، كان معماريو هذا البناء الثقافي الأيبيري هم لاهوتيِّي الإصلاح المضاد،(ب) وهو «الإنجاز الأعظم والأبقى لقوة (إسبانيا) الإمبراطورية المبهرة».[35] وقد استمد روحه الدافعة من تعاليم القديس توماس أكويناس [أو توما الأكويني](ت) St Thomas Aquinas التي ترسَّخت في جامعة سالامانكا(ث) Salamanca. وكان أكويناس يؤمن بأن المجتمع البشري هرم عضوي يحكمه القانون الطبيعي (أي الإلهي). وكانت تلك الرؤية للعالم مناوئة للفردية أو التعددية أو الصدام بين مجموعات المصالح المتنافسة، وكان القيد الوحيد على القوة المطلقة هو الواجب الذي يحتِّمه النّبل *noblesse oblige* وليس الدساتير التي يضعها الإنسان.[36] وولَّد هوس السيطرة المركزية عادة من وسواس التنظيم، بدأ مع فيليب الثاني Philip II [1527-1598]، الملك القاسي في أوج القوة الإسبانية، الذي كان يجلس لساعات طويلة في قصره وديره البغيض المعروف باسم الإسكوريال El Escorial،

(أ) حركة فنية ظهرت في أواخر العصور الوسطى.

(ب) ويقال أيضاً الإصلاح الكاثوليكي أو البعث الكاثوليكي، في إشارة إلى إصلاح الكنيسة الكاثوليكية استجابة للإصلاح البروتستانتي على يد مارتن لوثر.

(ت) فيلسوف ولاهوتي كاثوليكي إيطالي مؤثّر ضمن تقليد الفلسفة المدرسية (1225-1274).

(ث) مدينة في غرب إسبانيا.

على التلال خارج مدريد، حيث يصدر مراسيم تفصيلية لنوابه عبر المحيط، دون أي متعة سوى مجموعته المثيرة للإعجاب لعاريات تيشان[أ] Titian.

ويعتقد أنصار النزعة الثقافية أن هذه الذهنية لاتزال تحكم أمريكا اللاتينية. ومن ثم يقول فيليز عن "الإصلاح المضاد": «إن استقرار تماثلاته الثابتة يهيمن، إلى اليوم أيضاً، على حياة الشعوب الناطقة بالإسبانية على نحو يكاد يشبه، من حيث قوة إقناعه وانتشاره، هيمنة التباينات الديناميكية للثورة الصناعية على العالم الناطق بالإنجليزية».[37] وحوّل مفكرو أمريكا اللاتينية رفض الرأسمالية والتصنيع في بعض الأحيان فعلاً إلى فضيلة صريحة؛ ففي أرييل[ب] *Ariel*، وهو كتاب ذو تأثير هائل صدر عام 1900، يرى خوسيه إنريكي رودو José Enrique Rodó [1872-1917]، وهو صحفي وأديب من أوروجواي، أن على أمريكا اللاتينية أن تسعى، بإلهام من المسيحية الهسبانية[ت] والتراث الكلاسيكي، لبلوغ المثل العليا المتمثلة في الجمال والحقيقة. وقد أعجب بالازدهار القوي في الولايات المتحدة، لكنه رأى أن هذا البلد مصدر لنفعية مبتذلة. وكما هي الحال بالنسبة لبعض منتقدي العولمة اليوم، كان يخشى من أن الولايات المتحدة تريد فرض أفكارها على الجميع. وبينما كان رودو يقر بالديمقراطية بوصفها أمراً حتمياً، فإنه كان يطالب بأن تجري لها نخبة فكرية أرستقراطية عمليةَ "إحياء".[38] وكان رودو يكتب في أعقاب الهزيمة العسكرية الشاملة التي ألحقتها الولايات المتحدة بإسبانيا في الحرب الإسبانية-الأمريكية عام 1898. وأفضى ذلك إلى خسارة كوبا وبورتوريكو (إلى جانب الفلبين) ومن ثم نهاية الإمبراطورية التي بدأها كولومبوس. ومن باب المفارقة، وبعد قرن تجرع خلاله كثير من

(أ) ويقال أيضاً: تيتيان، أحد أبرز الرسامين الإيطاليين في عصر النهضة (1488-1579).

(ب) الاسم مستوحى من مسرحية العاصفة The Tempest للشاعر الإنجليزي ويليام شكسبير، حيث يجسد الجني أرييل في المسرحية أمريكا اللاتينية في كتاب رودو المذكور.

(ت) مصطلح كان يرتبط في البداية بـ هسبانيا Hispania التي تعادل جغرافياً شبه الجزيرة الأيبيرية. أما في العصر الحديث فقد أصبح معناه أضيق، بحيث لا يشير سوى إلى إسبانيا المعاصرة.

قادة أمريكا اللاتينية أسطورة سوداء *leyenda negra* يعزى بمقتضاها جميع محن دولهم إلى القوة الاستعمارية، وروجوا لهذه الأسطورة، أثارت هزيمة إسبانيا في عام 1989 سيلاً من مظاهر التعاطف في أراضيها السابقة. وأدت الأريلية *Arielismo* إلى صعود مزدوج: الأول، نزعة هسبانية Hispanicism محافظة تكاد تكون عرقية؛ والثاني، على جانب اليسار، قومية أمريكية لاتينية جديدة تتضمن عنصراً بارزاً مناوئاً لليانكي.[أ] ولم تكن تلك هي المرة الأخيرة التي يجد فيها اليساريون والمحافظون مصدر إلهام مشتركاً في برنامج مناوئ لليبرالية، يبرِّر كما يبدو تكييف الديمقراطية مع قيم يزعم أنها أسمى.

ويرى الكتّاب الذين يؤكدون على تأثير الثقافة الأيبيرية أنه عندما بدا أن قادة أمريكا اللاتينية بصدد تبني التغيير والديمقراطية، فإن ذلك كان -كما في حالة الأرستقراطي الصقلي في رواية **الفهد**[ب] *The Leopard* لـ لامبيدوسا[ت] Lampedusa- بهدف أن يبقى كل شيء كما هو عليه. وكما يقولون، فإن الديمقراطية في أمريكا اللاتينية كانت على الدوام شكلية وليست حقيقية. وما كان غائباً فهو التقليد الأنجلو-ساكسوني القائم على الديمقراطية الليبرالية المرتبطة أساساً بـ جون لوك[ث] John Locke الذي يؤكد على أهمية حقوق المواطن، وإيجاد ضوابط لقوة الجهاز التنفيذي المفرطة. أما فكرة الديمقراطية التي سادت أمريكا اللاتينية، فيقال إنها كانت بالأحرى مستقاة من الفلسفة السياسية الفرنسية، وخصوصاً فلسفة جان جاك روسّو[ج] Jean Jacques Rousseau، الذي كان يرى أن

(أ) الكلمة الإسبانية المستخدمة هي yanqui تحريفاً من الإنجليزية yankee، وهي ترمز إلى مواطني الولايات المتحدة بالذات.

(ب) رواية تسجل التغيرات التي شهدتها الحياة والمجتمع في صقلية خلال فترة الحركة السياسية والاجتماعية المعروفة باسم "البعث" Risorgimento (أو توحيد إيطاليا) في القرن التاسع عشر. ولعل السطر الأشهر في الرواية هو «إذا أردنا أن تبقى الأشياء على ما هي عليه، فسيتعين أن تتغير الأشياء».

(ت) جيوسيبيه توماسي دي لامبيدوسا (1896–1957)، كاتب من جزيرة صقلية.

(ث) فيلسوف وطبيب إنجليزي (1632–1704)، يعتبر أبرز مفكري عصر التنوير في أوربا الغربية.

(ج) فيلسوف وكاتب وملحن (1712–1778)، كان لكتاباته تأثير عظيم على الثورتين الفرنسية والأمريكية، وعلى التفكير السياسي والاجتماعي والتربوي الحديث عموماً.

الحاكم يكتسب الشرعية بتجسيد "الإرادة العامة".[39] وفي ذلك دفاع عن السيادة الشعبية، وفي الوقت نفسه التماس الأعذار للطاغية باستمرار. وبصورة مماثلة، عندما بدا أن أمريكا اللاتينية تتبنى الرأسمالية والديمقراطية، في أثناء ما سماه فيليز "الوقفة الليبرالية" من عام 1870 إلى عام 1930، فقد فعلت ذلك في كثير من الدول المهمة تحت رعاية الوضعية. ولم تكن تلك مجرد عقيدة فرنسية أخرى، إذ كانت تنطوي أساساً على تبرير للاستبداد المستنير، أو الإصلاحات التي تبدأ من أعلى إلى أسفل، مع فصل الحرية الاقتصادية عن الحرية السياسية. ووفقاً لهذا الرأي، فإن البرجوازية الصناعية في أمريكا اللاتينية، خلاف نظيراتها الأوربية، قد تحالفت مع الدولة الأرستقراطية السلطوية بدلاً من أن تتصدى لها. وأمام هذا المشهد المخزي، فإن أصحاب رأس المال في أمريكا اللاتينية لم يكونوا من أصحاب المشروعات، بل كانوا من الساعين وراء الريع، ملتمسين نِعَم الحماية والإعانات والمزايا من الدولة، بدلاً من خوض غمار التحدي المقوّي للعزائم القائم على المنافسة الحرة. والنتيجة، حسب ذلك الرأي، هي هيمنة ثقافة نقابوية، يعتبر من خلالها مواطنو أمريكا اللاتينية أن النجاح لا ينبع من المزايا الفردية وإنما من الرعاية والاتصالات الشخصية؛ أي مَن تَعرف [الدراية الشخصية] وليس كيف تعرف [الدراية التقنية]. ومن خلف واجهة من الدستورية والديمقراطية، يسود اعتقاد بأن الهيمنة الهرمية ومعاداة الفردية النقابوية سوف تزدهران.

هناك بعض الحقيقة في هذا التفسير، لعدم ازدهار الديمقراطية الرأسمالية في أمريكا اللاتينية. وليس من الصعب، بصورة خاصة، أن ترى في الإرث الأيبيري أصول الهوس من أجل التنظيم والبيروقراطية التي تثقل كاهل دوائر الأعمال في المنطقة. ومن الأمور التي لاشك في صحتها أن النقابوية كان لها تأثيرها في أمريكا اللاتينية، ومعها الاحتكارات المريحة الممنوحة إلى الكثير من المنشآت التجارية أو اتحادات النقابات العمالية. ومن الأمور الصحيحة أيضاً أن السياسة في أمريكا اللاتينية ظلت تتسم لفترة طويلة بالممارسات غير

الديمقراطيــة، مــن قبيــل الميراثيــة patrimonialism والمحــسوبية clientelism. يــشير المصطلح الأول أساساً إلى اختطاف الحكومة، أو أجزاء منها، على يـد أصـحاب المـصالح الخاصة القوية. وأما المصطلح الثاني، فهو يعرّف نمطاً من السياسة تنتزع فيه الشخـصيات البارزة على المستوى المحلي أو الوطني أو الزعماء السياسيون الأصوات والـولاء الـسياسي من المجموعات المؤيدة الأفقر والأضعف، مقابل درجة مـن الحمايـة وسـبل الوصـول إلى موارد الدولة.[40]

لكن في نهاية المطاف، يخفق التفسير الثقـافي في الإقنـاع كنظريـة جامعـة. أولاً، هـو لا يفسر تنوع النتائج ضمن الإقليم. لماذا كانت هناك بعض الدول الأكثر نجاحاً من غيرها في فترات مختلفة؟ ومع افتراض وجود إرث ثقافي مشترك، لماذا تختلف شيلي إلى هذه الدرجـة عن الأرجنتين، أو كولومبيا عن فنزويلا، أو المكسيك عن بيرو؟

وثانيـاً، مـن العبـث الادعـاء بـأن تـأثير الفلـسفة الـسياسية الفرنـسية يـضر بـديهياً بالديمقراطية في حد ذاتها. ولذا، فإن ماريو فارجاس لوسا، وهو ليبرالي ديمقراطي بامتياز من أمريكا اللاتينية، يدعي إعجابه القوي بالثقافة الفرنسية. فكما يقول: تعلمت قبـل كـل شيء «أن أحب الحرية أكثر من أي شيء آخر، وأن أحارب كـل مـا يهـددها أو يناقـضها». وكما قال عند تسلّمه شهادة الدكتوراه الفخرية من جامعة السوربون عـام 2005: إن هـذا «التقليد العاصي والمتحرر والمتمرد، برسالته العالمية» هو «الأخصب ويظل الأنـشط» مـن بين «الروافد المتنوعة لنهر الثقافة الفرنسية العظيم».[41] وثالثاً، خلال القرنين المنصرمين منذ الاستقلال، تشكّلت أمريكا اللاتينية وازدادت ثراء، ليس على يد شعوبها الأصلية والإرث الأيبيري فحسب، بل أيضاً من خلال الهجرة من أجزاء أخرى من أوربا وآسيا وكذلك من إفريقيا. وتقيد بعض هؤلاء المهاجرين بالسلطوية أسوة بـالأيبيريين الـذين أصـبح الكثـير منهم ديمقراطياً.

وكما يتساءل بخبث آلان روكييه Alain Rouquié، وهو باحث مرموق في شأن التسلط العسكري في أمريكا اللاتينية «إلى أي مدى يدين الجنرالات ستروسنر وجايسل[أ] Geisel ومديسي[ب] Medici ولاي[ت] Leigh وبينوشي إلى كاستيل[ث] Castile؟».[42]

وقبل كل شيء، فإن "التفسير الثقافي" لا يمكن أن يفسر التغيير المثير الذي شهدته إسبانيا نفسها مؤخراً. فعلى مدى الجزء الأكبر من القرنين المنصرمين، ارتبط اسم إسبانيا بانعدام الاستقرار السياسي والسلطوية والتخلف الاقتصادي. ومنذ نهاية الغزو النابليوني، شهدت إسبانيا صدور ستة دساتير، وسبعة إعلانات *pronunciamentos* عسكرية،[ج] وأسرتين مالكتين (وأربعة تنازلات عن العرش)، ونظامين دكتاتوريين، وأربع حروب أهلية، ومن ثم النظام الدكتاتوري للجنرال فرانسيسكو فرانكو[ح] Francisco Franco والذي دام 36 عاماً. وكما تذكر دراسة ظهرت مؤخراً، «هكذا، كانت إسبانيا في أوائل سبعينيات القرن العشرين في تناقض حاد مع بقية أوربا الغربية، باستثناء البرتغال المجاورة. فبينما كانت الأنظمة الديمقراطية راسخة منذ عقود في كل مكان آخر تقريباً، كانت إسبانيا تفتقر إلى تقليد من الحكم الديمقراطي المستقر على امتداد تاريخها».[43] لكن بعد مرور ثلاثين عاماً، كانت إسبانيا قد أصبحت ديمقراطية راسخة وتاسع أكبر اقتصاد في العالم بحيث كان نجاحها نظيراً بارزاً للصعوبات التي واجهتها إيطاليا. وإذا كانت الثقافة هي المشكلة، فمن الواضح أن الثقافة قد تغيرت. وإذا كانت قادرة على التغير في إسبانيا، فإن بإمكانها أن تتغير في أمريكا اللاتينية. وكان التحول الإسباني لايزال حاضراً في

(أ) إرنستو بكمان جايسل (1907-1996). عسكري وسياسي برازيلي. الرئيس التاسع والعشرون للبرازيل (1974-1979).

(ب) إميليو جاراستازو مديسي (1905-1985). قائد سياسي وعسكري برازيلي. الرئيس الثامن والعشرون للبرازيل (1969-1974).

(ت) جوستافو لاي (1920-1999). جنرال من شيلي. ممثل القوات الجوية في انقلاب عام 1973.

(ث) اسم إحدى مملكات العصور الوسطى في شبه الجزيرة الأيبيرية، والإشارة مجازية، ربما إلى الاستعماريين الإسباني والبرتغالي.

(ج) أحد أشكال الانقلابات العسكرية الخاصة بإسبانيا، حيث تعلن مجموعة من الجيش على الملأ معارضتها للحكومة الحالية.

(ح) جنرال ودكتاتور إسباني (1892-1975). حاكم إسبانيا الفعلي من عام 1939 حتى وفاته.

الأذهان عندما اكتسحت الموجة الديمقراطية أرجاء أمريكا اللاتينية في ثمانينيات القرن العشرين. ووراء الجزء الأكبر من خيبة الأمل الأخيرة في أمريكا اللاتينية كان يلوح التناقض مع التماسك الديمقراطي الإسباني. ومن الإنصاف أن نذكر أن إسبانيا كانت تتمتع بميزتين كبيرتين عند الخوض في التحول نحو الديمقراطية. أولاً؛ كان دخل الفرد لديها أعلى بكثير من المتوسط السائد في أمريكا اللاتينية عندما سارت هذه الأخيرة على الدرب نفسه. وكانت تلك الثروة الأكبر حجماً نتيجة لما يزيد على 15 عاماً من النمو الاقتصادي السريع، الذي بدأ عندما فتح فرانكو، تحت إلحاح التكنوقراط من المجموعة الكاثوليكية أوبوس داي [عمل الله] Opus Dei، الاقتصاد الإسباني أمام التجارة الخارجية والاستثمار في أواخر خمسينيات القرن العشرين. وثانياً؛ كانت آفاق الدخول إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية (كما كانت تسمى في ذلك الوقت) حافزاً قوياً لاعتماد سيادة القانون. وبينما كان مستوى الفقر وعدم المساواة مرتفعاً في إسبانيا بمعايير أوروبا الغربية، كان بعيداً كل البعد عن مستوياته في أمريكا اللاتينية. وتظل النقطة الأساسية هي أن الثقافة ليست العائق الرئيس، سواء أمام الديمقراطية أم التنمية.

عن السياسات والمؤسسات

ما هو [العائق] إذن؟ لنبدأ بالتنمية الاقتصادية. تقول النظرية الاقتصادية إن النمو يتأتى من تراكم رأس المال المادي والبشري (وبعبارة أخرى، الاستثمار والتعليم)، ومن تطبيق الإبداع التقني، ومن الكفاءة التي يتم بها الجمع بين كل ذلك (أي الإنتاجية). لماذا كان أداء أمريكا اللاتينية ضعيفاً نسبياً في القيام بتلك الأشياء؟ بعض الاقتصاديين يركز على أخطاء السياسات. ولذلك، نظروا إلى النمو السريع الذي حققته بعض اقتصادات شرق آسيا اعتباراً من خمسينيات القرن العشرين، واعتبروا أن مبدأيْ التنمية المنغلقة على نفسها وتدخّل الدولة اللذين اختارتهما أمريكا اللاتينية كانا خطأين كارثيين. فقد اختارت أمريكا اللاتينية أن تغلق اقتصاداتها، وتحد من فرص وصولها إلى التقنية الجديدة، في الوقت

الذي كانت فيه التجارة العالمية تستعد لدخول فترة من النمو غير المسبوق. ومع ذلك بقيت دول مثل البرازيل والمكسيك مفتوحة في تلك الفترة على الاستثمار الأجنبي في التصنيع. وهناك الكثير من الجدل بشأن مجموعة العوامل التي تقف وراء المعجزة الآسيوية: بينما النهوض بالصادرات أمر أساسي (ومفتقَد في أمريكا اللاتينية)، أشار بعض المراقبين كذلك إلى الأداء التعليمي الأرقى، وإصلاح الأراضي السابق في اليابان وكوريا الجنوبية، وإلى حمايتهما للصناعات الناشئة. ومع ذلك، تخيل كتاب المحافظين الجدد أن مجرد إزالة السياسات الخاطئة، القائمة على تدخل الدولة والحمائية سيدفع أمريكا اللاتينية باتجاه مسار إنمائي انسيابي. وكما يعتقد، فإن حرية حركة قوى السوق والانفتاح على التجارة والاستثمار من شأنها رفع معدلات النمو. وسيؤدي ذلك إلى الحد من انتشار الفقر وتوسيع الطبقة الوسطى، مما سيؤدي إلى إرساء أساس سليم للديمقراطية وكذلك للتنمية الاقتصادية. وكان في ذلك الاعتقاد تجسيد لآراء بعض قادة أمريكا اللاتينية في أعقاب الاستقلال مباشرة، والتي مفادها أن حرية التجارة وتشجيع الهجرة الأوربية سيكونان كافيين لتحقيق المستويات الأوربية من التنمية. وبدا أن بعض المتحمسين لـ"توافق آراء واشنطن" لديهم إيمان مماثل بالقوة الخالصة للأسواق الحرة والتجارة الحرة.

لكن سرعان ما بينت انتكاسات شهدتها تسعينيات القرن العشرين أن التنمية في أمريكا اللاتينية لايزال عليها أن تجتاز مجموعة من المعوقات. ويحتد الجدل بشأن ما إذا كان "نصف العقد الضائع" من عام 1998 إلى 2003 سببه الإصلاحات نفسها التي أجريت على السياسات، أو أنها لم تبلغ المدى الكافي. ويقول بعض الاقتصاديين إن رفع الحواجز أمام التجارة وحركة رأس المال على نحو مفاجئ (أي العلاج بالصدمات) جعل أمريكا اللاتينية أكثر عرضة للأزمات المالية النابعة من العالم الخارجي. ويرى آخرون أن المشكلة لا تكمن في عملية الفتح نفسها وإنما في الإخفاق في التعامل مع نتائجها، والتي منها زيادة تدفقات رأس المال الأجنبي القصير الأجل والمبالغة في تقييم العملات. وفي الاقتصادات التي لم تشهد سوى إصلاح جزئي، حفزت تلك التغيرات أزمات مالية بسبب جوانب

الضعف في النظم المصرفية المحلية. أما النقطة الأعم، والتي يتفق بشأنها الكثيرون، فهي أن تصحيح سياسات الاقتصاد الكلي شرط ضروري ولكنه غير كافٍ من أجل زيادة النمو على نحو مستدام. وبحلول منتصف تسعينيات القرن العشرين، أصبح هناك إدراك بين الإصلاحيين أنفسهم بأن للمؤسسات أهميتها Institutions Matter، وهو عنوان تقرير أعده البنك الدولي بشأن أمريكا اللاتينية.[44] ولاحظ معدوه أنه بينما جلبت سياسات "توافق آراء واشنطن" الاستقرار للاقتصاد الكلي ورفعت معدلات النمو (من مستواها الهزيل في ثمانينيات القرن العشرين)، فإنها لم يكن لها الأثر المتوقع على الفقر أو انعدام المساواة أو خلق الوظائف. وتحقيقاً لهذه الأهداف، ومن أجل رفع معدل النمو، يؤكد التقرير أهمية إصلاحات الاقتصاد الجزئي (التي تعرف أحياناً باسم إصلاحات "الجيل الثاني")، أي المؤسسات من قبيل أسواق العمل والنظم المصرفية والنظم والآليات القانونية لإنفاذ العقود وهيئات وأجهزة الدولة البيروقراطية والتنظيمية.

إن الخطوط الفاصلة بين الثقافة والمؤسسات، وبين المؤسسات والسياسات ضبابية. ذلك أن "الثقافة" تشير إلى المجموعة السائدة من العادات والقيم والمعتقدات في أحد المجتمعات. أما المؤسسات فإنها قد تعبر عن تلك العادات والقيم والمعتقدات. لكن ثمة زاوية أخرى يمكن النظر منها إلى المؤسسات، وهي رؤيتها باعتبارها نتيجة للسياسات المختارة «يمكننا اعتبار المؤسسات النتيجةَ التراكمية لإجراءات السياسات في الماضي».[45] وفي العقود الأخيرة، أصبح الكثير من الاقتصاديين يعتبرون المؤسسات من الأمور الأساسية لتفسير كيفية عمل الاقتصادات. فـ"الاقتصاد المؤسسي الجديد"، كما يسمى، لا يرفض الاقتصاد الكلاسيكي الجديد المتعارف عليه، وإنما يسعى إلى أن يكرس فيه افتراضات أكثر واقعية بشأن كيفية عمل الأسواق. والمؤسسات -بمعنى القواعد، وإن كانت شيئاً يعبَّر عنه في المنظمات أو تقوم المنظمات بتطبيقه، من شأنها تقليل الغموض وتكاليف المعاملات في التبادل البشري.[46] والمهم أن تكون القرارات التي تتخذها الدولة قابلة للتنبؤ ؛أي سيادة القانون وليس النزوات الدكتاتورية الاعتباطية أو التلاعب المضلل

بالعدالة وفق المصالح الخاصة. والأمر ذو الأهمية الحاسمة، حتى عندما تكون هناك سياسات سليمة على مستوى الاقتصاد الكلي، هو أن سوء التنظيم وعدم وضوح حقوق الملكية أو إنفاذها على نحو سيئ يمكن أن يؤدي إلى تقييد النشاط الاقتصادي بدلاً من حفزه، بما يشجع السعي وراء الريع بدلاً من زيادة الإنتاجية.

وقد عبر عن هذا الرأي بقوة هيرناندو دي سوتو Hernando de Soto، وهو اقتصادي من بيرو [1941-]، في كتابه **الدرب الآخر** *El Otro Sendero* الذي نشر في عام 1986. ويطبق دي سوتو الاقتصاد المؤسسي الجديد على القطاع "غير الرسمي" العريض من المنشآت التجارية غير المسجلة التي نمت في ليما، وفي عواصم أخرى في أمريكا اللاتينية. ووفق الحسابات التي أجراها معهده، وهو معهد الحرية والديمقراطية the Instituto Libertad y Democrácia، فإن القطاع غير الرسمي يمثل ما نسبته 39٪ من الناتج المحلي الإجمالي في بيرو، ويستخدم نسبة 48٪ من قوة العمل. وفي ليما، يعمل نحو 440 ألف شخص كباعة جائلين أو في التجارة غير الرسمية. وتكاد المنشآت التجارية غير الرسمية تدير أيضاً جميع الحافلات العاملة في المدينة. وتزيد نسبة البيوت العشوائية في ليما على 40٪.[47] ورأى المحافظون التقليديون في العناصر غير الرسمية منافسين غير عادلين ومتهربين من الضرائب، بينما اعتبرهم اليسار - عملاً بمبادئ نظرية التبعية - مهمشين من نظام اقتصادي قائم على "الحضرنة urbanization من دون تصنيع".[48] وفي المقابل، يرى دي سوتو في القطاع غير الرسمي "تمرداً" على المؤسسات القانونية للدولة النقابوية: «الوصول إلى المشروعات الخاصة أمر صعب أو مستحيل بالنسبة للطبقات الشعبية، والقواعد القانونية مغالى فيها وعصية، والبيروقراطية العامة والخاصة هائلة، والائتلافات المعنية بإعادة التوزيع لديها تأثير قوي في صياغة القوانين، وتدخل الدولة قائم على الرعاية في الأنشطة كافة».[49] ويواصل وجهة نظره قائلاً: عدم الرسمية «حوّل عدداً كبيراً من الناس إلى منظمي مشروعات».[50] ووجد معهد الحرية والديمقراطية أن العراقيل أمام إرساء عمل تجاري قانوني هائلة. ولإثبات هذه النقطة، أسس محلاً صغيراً للحياكة، وتطلب تسجيله استحصال 11 إذناً مختلفاً، وهو ما استغرق عشرة أشهر وكلف 194

دولاراً (أو خمسة أضعاف الأجر الأدنى في بيرو في ذلك الحين). ولم تكن عدم الرسمية ميزة غير منصفة بل كانت عائقاً مدمراً؛ فقد وجد المعهد أن المنشآت التجارية غير الرسمية تدفع من 10 إلى 15٪ من إجمالي إيراداتها كرشاوى. وتقتصر مشترياتها ومبيعاتها على أفراد الأسرة والأصدقاء الموثوقين، بحيث لا يمكنها تحقيق وفورات الحجم أو الحصول على القروض المصرفية. وطور دي سوتو، وهو مسوّق بارع للأفكار، بعد ذلك، هذا العمل إلى نظرية أوسع نطاقاً بشأن الأسباب التي جعلت الرأسمالية تعاني في الدول النامية.[51] ويمضي قائلاً إن الفقراء لديهم الكثير من الأصول، لكن نظراً لعدم توثيقها بواسطة النظام القانوني الرسمي، فلا يمكن حشدها كرأس مال. وطور الفقراء، بدلاً من ذلك، ترتيبات خارجة عن الإطار القانوني تستند إلى مزيج من التوافقات الاعتيادية وغير الرسمية. والتحدي الماثل أمام الحكومات يكمن في إدماج هذين النظامين.

وتكمن قيمة حملة دي سوتو في إبراز الكيفية التي يؤكد بها القانون كلاً من حقوق الملكية، والعقود القابلة للإنفاذ التنميةَ الاقتصادية، وفي كون ضعف تلك المؤسسات في العديد من دول أمريكا اللاتينية يرفع تكاليف المعاملات ويمنع النمو، بما يؤثر على المنشآت التجارية الرسمية وغير الرسمية على السواء. وقد ولد هذا النهج الكثير من الجهود الحكومية الناجحة في مجملها لاختزال البيروقراطية. لكنه، على فائدته، لا يؤدي إلى تجميع نظرية متكاملة بشأن التخلف. والمشكلة المرتبطة بحجية دي سوتو تكمن في أن اكتساب الملكية القانونية لا يتيح بالضرورة للفقراء أن يحولوها إلى رأس مال استثماري. وبالنسبة لمعظم الفقراء في أمريكا اللاتينية، فإن البيوت التي ينشئونها بأنفسهم ذات أهمية عظيمة بحيث لا يمكن المجازفة بها من خلال تقديمها كضمان على قروض. ولنأخذ مثال فيليبي كوباجا Felipe Copaja، وهو رجل ممتلئ الجسم يبلغ من العمر خمسة وأربعين عاماً، وينحدر من أصل أيماري،[(أ)] ويملك ورشة صغيرة في شارع جانبي بمدينة إل ألطو El Alto في بوليفيا. فقد أسس منشأته لصنع مضخات وأجزاء تخص

(أ) نسبة إلى الأيمارا Aymara، وهي إحدى المجموعات العرقية في منطقتي الأنديز والألتيبلانو في أمريكا الجنوبية.

الآبار والبيوت الزجاجية. وعلّق على حائط غرفة المعيشة التابعة لبيته البسيط والمريح، المكون من ثلاث غرف والكائن في أحد أركان ساحة الورشة، شهادة ضمن إطار تبين أن منشأته مسجلة قانونياً. لكن وضعه يظل في خطر؛ فهو يعمل مع أخيه وابن أخيه، ولا يستعين بعمال من الخارج إلا عندما تسير الأعمال على ما يرام، ويكون ذلك بشكل مؤقت. وتعني ملكيته القانونية للحقوق أن بإمكانه الحصول على قرض لتوسيع نطاق الأعمال، لكنه لم يقم بذلك. «ستمنح المصارف قرضاً بالدولار مقابل الملكية ولكن بفائدة 18٪. أفضّل عدم المجازفة بخسارة بيتي حتى أتمكن من النوم بسهولة».[52] فالبيت لا يوفر الملجأ فحسب بالنسبة للأسرة، وإنما يمكن كذلك أن يكون مصدراً للدخل، من خلال تأجير غرفة أو غرفتين. وقد توصلت دراسة في بوينس آيرس إلى أن التملّك يدفع الساكنين فعلاً إلى إنفاق المزيد على تحسين بيوتهم، لكنه لا يؤثر بدرجة مهمة على فرص حصولهم على القروض.[53] لكن لعل الدليل الأقوى يأتي من بيرو نفسها، حيث صدر – بتأثير دي سوتو – 1.2 مليون سند ملكية للمنازل الحضرية ما بين عامي 1995–2003. وتوصلت الأبحاث إلى أن فرص الملاك في الحصول على قروض من المصارف التجارية لا تختلف كثيراً عن فرص غير الملاك؛ ربما لخشية المصارف من إحجام المحاكم عن إنفاذ ضمان القرض بالحجز على بيوت الفقراء.[54] بيد أن العائلات التي تسكن المناطق العشوائية الحضرية، والتي تفتقر إلى سندات الملكية، مضطرة إلى تخصيص المزيد من الوقت لحماية بيوتها. فالتملك يؤدي فعلاً إلى أن يخصص البالغون ساعات أطول بكثير للعمل خارج المنزل وإلى انخفاض في عمل الصغار.[55] وبينما يوجد بين البعض من غير الرسميين من هم أصحاب مشروعات، فإن الكثيرين يفضّلون العمل لحساب أنفسهم، لأنهم يفتقرون إلى المهارات اللازمة للحصول على وظيفة كريمة. فالفقر ونقص التعليم وعدم الرعاية الصحية الجيدة من الحواجز الهائلة التي لا يمكن للمؤسسات القانونية المحسّنة وحدها أن تتجاوزها.

ومع ذلك، فلاشك أن المؤسسات القانونية الجيدة تكتسي أهمية حقيقية بالنسبة للنمو الاقتصادي. وهناك دراسة أعدها داني رودريك Dani Rodrik، وهو خبير

اقتصادي في جامعة هارفارد، مع اثنين من زملائه، توصلت إلى أن النوعية المؤسسية، مقيسة بتصورات المستثمرين عن فاعلية إنفاذ العقود وحماية حقوق الملكية، لها تأثير كبير على مستوى الدخل في أي دولة.[56] وتناولت تلك الدراسة أيضاً تأثير الجغرافيا وكثافة التجارة على التنمية. ولم تعثر على أدلة تذكر على أن أياً من هذين العاملين "يؤدي" منفرداً إلى أن تزداد الدول أو الناس ثراءً (وإن مالت التجارة إلى الزيادة لدى الدول الأغنى). لكن يبدو أن الجغرافيا لها فعلاً تأثير غير مباشر على الدخل من خلال التأثير على نوعية المؤسسات، وهو ما سنفصله في الأسطر التالية. وتفسر المؤسسات القانونية المنقوصة جزءاً كبيراً من الشكل الذي توجد عليه المنشآت التجارية في أمريكا اللاتينية، حيث ظلت مجموعات الشركات المتنوعة والمملوكة لعائلات هي المسيطرة لمدة طويلة، وعانت الرأسمالية القائمة على الأسهم بسبب الطريقة الأنجلو-ساكسونية من أجل الانتشار. ويشير بحث أجراه فريق من الاقتصاديين من جامعتي هارفارد وشيكاغو إلى أن تقليد القانون المدني الفرنسي المسمى "قانون نابليون" والذي اعتمدته أمريكا اللاتينية عند الاستقلال يوفر حماية أقل بدرجة ملحوظة للأقلية من حمَلة الأسهم الخارجيين، مقارنة بالقانون الموحد الأنجلو-أمريكي أو نظم القانون المدني المعمول بها في ألمانيا وإسكندينافيا.[57] لكن قد يعترض المتشككون على أساس أن "قانون نابليون" لم يمنع فرنسا من أن تصبح واحدة من أغنى اقتصادات العالم.

ثمن عدم المساواة

من الخطأ البحث عن تفسير وحيد وجامع للفشل النسبي لأمريكا اللاتينية كما يفعل منظِّرو التبعية وأنصار التفسيرات الثقافية ودي سوتو، كلٌّ على طريقته. من المؤكد أن جزءاً كبيراً من الإجابة عن معضلة أمريكا اللاتينية يكمن في التفاعل بين مجموعات عدة من العوامل. فقد اجتمع التاريخ (ظروف استعمار أمريكا اللاتينية، ثم استقلالها، وارتباطها بالاقتصاد العالمي)، والجغرافيا (المناخ، وعوائق النقل، ووجود عدد كبير من السكان الأصليين)، والمؤسسات والبرامج السياسية، لتشكيل قدَر المنطقة. وهناك دراسة حديثة،

أعدتها روزماري ثورب[أ] Rosemary Thorp وآخرون، تبرز هذا التفاعل بين المؤسسات والجغرافيا وهبات الموارد الطبيعية،[58] كما تلاحظ الدراسة أيضاً أن بناء المؤسسات - تطوير الأسواق والدولة الحديثة - كان له أهمية حاسمة في تحديد مدى "القدرة على التغير" لدى اقتصادات أمريكا اللاتينية. وهم يَعنون بذلك القدرة على استيعاب التقنيات الجديدة والابتكار، وكذلك القدرة على الاستجابة للأوضاع الخارجية المتغيرة.

وكما يكشف جدل أكاديمي، ما فتئ يزداد ثراء وحيوية بشأن تاريخ أمريكا اللاتينية الاقتصادي، أن عدم المساواة في الثروة والقوة السياسية بدأ يصبح صلب الموضوع. ويرى خبيران اقتصاديان أمريكيان، هما ستانلي إنجرمان Stanley Engerman وكينيث سوكولوف Kenneth Sokoloff، أن الجغرافيا في شكل "الهبات من عوامل الإنتاج" المختلفة (بمعنى مدى ملاءمة المناخ لمحاصيل معينة، والموارد الطبيعية، والوفرة النسبية للعمالة) كان لها دور أساسي في اختلاف الطريقة التي استندت إليها هيكلة المؤسسات في نصفي القارة الأمريكية، وهو ما كان له تأثيره على النمو.[59] وعليه، في البرازيل ومنطقة البحر الكاريبي، كانت التربة ملائمة للسكر والقطن والبن، وجميعها منتجات عالية القيمة وجاذبة لوفورات الحجم. واستحثت تلك المحاصيل تكوين مزارع وحيازات كبيرة واستجلاب الرقيق لتشغيلها. وفي المكسيك وبيرو جاءت الثروة من استغلال المناجم والعدد الكبير من السكان الأصليين من الهنود الخاملين. ومرة أخرى، كانت الحيازات الكبيرة من الأراضي هي القاعدة. ففي كلتا الحالتين كانت المظاهر الصارخة من انعدام المساواة في الثروة والسلطة هي الوضع السائد. وعملت مؤسسات أمريكا اللاتينية في العهد الاستعماري على حماية مظاهر انعدام المساواة تلك. وفي المقابل، فإن الظروف المناخية في كندا والمستعمرات البريطانية الشمالية (عدا الجنوب في فترة ما قبل الحرب الأهلية والذي كان اقتصاده يشبه، من أوجه عدة، اقتصادات أمريكا اللاتينية) كانت

(أ) باحثة بارزة في الشؤون الاقتصادية بأمريكا اللاتينية.

مواتية للنشاط الزراعي المختلط ما بين زراعة الحبوب وتربية الماشية، من دون وفورات في الحجم. وبذلك، أصبحت المزارع العائلية الصغيرة هي النمط السائد، وكان هناك طلب أقل على الرقيق، وظهر مجتمع أكثر مساواة. وكما يذكر إنجرمان وسوكولوف «لا يرجح أن يكون من باب الصدفة أن تطور المستعمرات ذات السكان الأكثر تجانساً مجموعة من المؤسسات الأكثر توجهاً نحو بلوغ التطلعات الاقتصادية للجزء الأكبر من البالغين من السكان الذكور».[60] وقد مالت تلك الترتيبات إلى الاستمرار نظراً لصعوبة تغيير الهبات من عوامل الإنتاج. وبينما يقر المؤلفان بالتعقيد الذي تتسم به العلاقة القائمة بين المساواة والنمو الاقتصادي، فإنهما يريان أن مجتمع الولايات المتحدة القائم على قدر أكبر من المساواة شجع عملية التصنيع في مرحلة مبكرة من خلال إيجاد السوق وتسهيل الابتكار التقني. وفي المقابل، كانت فرص الحصول على براءات الاختراع في كل من المكسيك والبرازيل مقتصرة عملياً – بسبب التكاليف واللوائح – على الأثرياء والمتنفذين. وعلاوة على ذلك، ربما يكون الارتباط الوثيق بين المركز الاقتصادي والعرق في أمريكا اللاتينية قد ساعد على جعل تجاوز انعدام المساواة أمراً أكثر صعوبة.

وهناك آخرون يرون أن انعدام المساواة قيد النمو، ليس لأنه ولّد مؤسسات ضعيفة، ولكن لأنه ولد صراعات سياسية مكلفة من الناحية الاقتصادية. ويرى "كوتسورث" أن التركيز المفرط على الأرض والثروة والسلطة في أمريكا اللاتينية لا يرجع إلى الفترة الاستعمارية وإنما إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حين بدأت اقتصادات المنطقة في النمو نتيجة لانجرارها إلى الاقتصاد العالمي في فترة أولى من العولمة.[61] لكنه يلاحظ أن انعدام المساواة لم يؤدِّ إلى عرقلة النمو، حيث كانت الحكومات تعقد الصفقات مع المستثمرين المحليين والأجانب في نوع من "رأسمالية المحسوبية".

بيد أن تلك الترتيبات السياسية أوقعت أمريكا اللاتينية في سلسلة من الحلقات المفرغة. ولعل المثل الأكثر أهمية يرتبط بسوق العمل؛ ففي أمريكا اللاتينية – كما في

الولايات المتحدة - كانت الأراضي وفيرة والعمالة نادرة. وكان من المفترض أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع الأجور، وصنع الابتكارات الموفرة للعمالة لما فيه زيادة الإنتاجية. لكن في أمريكا اللاتينية، لم يكن ذلك عموماً ما حدث (كانت الأرجنتين استثناءً جزئياً). ونظراً لشيوع الرق والعمالة الهندية القسرية خلال الفترة الاستعمارية، كان ملاك الأراضي في أمريكا اللاتينية ربما يحجمون عن دفع أجور أعلى مفضلين الاستمرار في القسر. وانتشرت أشكال مختلفة من الاستعباد المرتبط بالحيازات الكبيرة. وربما كانت الرغبة في السيطرة على العمالة، وليس مراكمة الأرض نفسها، هي العامل الرئيس وراء التوسع في الحيازات على حساب الملكيات المجتمعية في القرن التاسع عشر. وقد ثبَّطت تلك الأنماط في أسواق الأراضي والعمل الابتكار والنمو في السوق المحلية، وكانت بذلك عاملاً مهماً في تأخر عملية التصنيع.[62] وفي أوربا والولايات المتحدة انتشرت مزايا النمو الاقتصادي على نطاق واسع في نهاية المطاف؛ فمع زيادة الإنتاجية أمنت النقابات العمالية أجوراً أعلى، وأسست الحكومات الديمقراطية دول الرفاهية. ولم يحدث ذلك بالدرجة نفسها في أمريكا اللاتينية؛ فقد أسهم التصنيع القائم على إحلال الواردات في الحد من المنافسة وفي تعظيم المكاسب والمزايا التي ينالها ذوو الاتصالات السياسية القوية. وبقي مستوى الظلم مرتفعاً، وظل الفقر منتشراً على نطاق واسع. وعرقل المستفيدون من النظام السائد اعتماد الإصلاحات في كل من امتلاك الأراضي والتجارة والضرائب والائتمان والتعليم، والتي كان من شأنها تحقيق المزيد من العدالة. بيد أن إدامة تلك الترتيبات ازدادت صعوبة باستمرار، مما أدى إلى تزايد انعدام الاستقرار السياسي، وبروز المحاولات الشعبوية لتصحيح انعدام المساواة عن طريق مصادرة الأراضي أو المنشآت التجارية (أو التهديد الخطابي بذلك). وهناك من الأدلة ما يثبت أن انعدام الاستقرار السياسي هذا قوض النمو الاقتصادي وأسهم في جعله أكثر تقلباً.[63] وتساعد تلك الصراعات السياسية أيضاً على تفسير الأسباب التي جعلت أمريكا اللاتينية تبدو متحدية لنظرية التحديث طيلة هذه الفترة الزمنية الطويلة.

إن عبء التاريخ عظيم في أمريكا اللاتينية، ولكنه ليس مطلقاً. ذلك أن تنوع التجارب بالمنطقة فيه تحذير ضد فكرة الحتمية. ولنأخذ مثالاً واحداً؛ فقد استندت طفرة القهوة في كولومبيا إلى العائلات المزارعة أساساً. ففي عام 1932 كان ما نسبته 60٪ من إنتاج البلاد من البن يرد من مزارع تقل مساحة كل منها عن 12 هكتاراً.[64] والنقطة الأعم هي أن قدوم أنظمة ديمقراطية جماعية أكثر رسوخاً وأطول عمراً إلى المنطقة يسوغ التفاؤل. وبينما من الصحيح أن الديمقراطية ترتبط بمشكلات خاصة تتعلق بالعمل الجماعي، فإنها تتيح – على الأقل نظرياً – إمكانية حل النزاعات بالطرق السلمية، ودوام الاستقرار السياسي، وحل المشكلات بسرعة، والتقليد السريع للنماذج الناجحة ضمن المنطقة. وهي بذلك تقدم إلى أمريكا اللاتينية فرصة غير مسبوقة للجمع بين النمو الأسرع والمساواة الأوسع نطاقاً. وفي عالم معولم أصبحت فيه الدول الغنية تعيش مرحلة ما بعد الصناعة، هناك كثير من الفرص الجديدة، وكذلك المشكلات. وبدلاً من رؤية تاريخ أمريكا اللاتينية باعتباره محدّداً ثقافياً أو خارجياً، من المفيد أكثر اعتباره صراعاً بين المحدثين والرجعيين، وبين الديمقراطيين والسلطويين، وبين أصحاب المزايا والمستبعَدين. وذلك الصراع هو موضوع الفصول الثلاثة التالية.

الفصل الثالث

بذرة الديمقراطية في أرض الكاوديليو

«الأسلحة منحتكم الاستقلال. القوانين ستمنحكم الحرية». هذا الوعد الذي قطعه على نفسه لمواطنيه فرانسيسكو بولا دي سانتاندر Francisco Paula de Santander [1792-1840]، وهو أحد قادة الاستقلال في كولومبيا، منقوش أعلى مدخل قصر العدالة في بلازا بوليفار Plaza Bolívar، وهو الميدان الرئيسي المعبّد في بوجوتا. والنقش ينطوي على مفارقة غير مقصودة، وهي مفارقة ليس مردها الوحيد إلى كون الحرية وسيادة القانون أمرين طال انتظارهما، سواء في كولومبيا أو في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية. فالنسخة الحالية من القصر، المبني بأحجار فاتحة اللون، لا تعود سوى إلى تسعينيات القرن العشرين. أما المبنى السابق فقد التهمته النيران بعد أن سيطر عليه ثوار من حركة إم-19[أ] القومية في عام 1985 حيث احتجزوا المحكمة العليا رهينة. ثم استعاد الجيش، الذي نشر عربات مدرعة، القصر بعد ساعات من القتال، وأسفرت المواجهة عن مقتل 95 شخصاً، منهم 11 من قضاة المحكمة العليا.[1] وعلى مسافة ليست بعيدة من القصر، توجد شواهد أخرى على العنف الذي التصق بكولومبيا على فترات متقطعة. فبالقرب من مبنى الكونجرس الواقع على شارع كاريرا سبتيما Carrera Septima، شريان المدينة الرئيسي، تشير لوحة تذكارية إلى البقعة التي اغتيل فيها، بعد عقد من التوصل إلى سلام مع الحزب المحافظ، الجنرال رافائيل أوريبي[ب] Rafael Uribe، أحد القادة التحرريين للحرب الأهلية التي دارت بين عامي 1899-1902 والتي يؤرخ جارسيا ماركيز أحداثها في "مئة عام من العزلة" *One Hundred Years of*

(أ) حركة التاسع عشر من إبريل، حركة ثورية في كولومبيا أصبحت فيما بعد حزباً سياسياً تحت اسم التحالف الديمقراطي لحركة التاسع عشر من إبريل.

(ب) رافائيل أوريبي أوريبي (1859-1914)، محامي وصحافي وجنرال في جيش ثوار الحزب الليبرالي في كولومبيا.

Solitude. وعلى بعد مبانٍ معدودة على الشارع نفسه توجد لوحة تذكارية أخرى تخص عملية اغتيال أكثر مثاراً للجدل؛ فقد أطلق سفاح منفرد النار عن قرب على خورخي إليسير جايتان Jorge Eliécer Gaitán [1903–1948]، وهو شخصية شعبوية ليبرالية محبوبة جماهيرياً، كان متأكداً من الفوز في الانتخابات الرئاسية لعام 1950 في كولومبيا، وذلك في أثناء مغادرته مكتب المحاماة الخاص به. وأدى قتله يوم 9 نيسان/ إبريل 1948 إلى اندلاع حرب أهلية أكثر دموية عرفت ببساطة باسم "العنف"[أ] *la violencia* وراح ضحيتها ربما 180 ألف شخص. ولايزال الجدل دائراً في كولومبيا حتى اليوم فيما إن كان القاتل قد تصرف بمفرده أو بتعليمات من المعارضة المحافظة.

وعلى الرغم من أن العنف السياسي الذي شهدته أمريكا اللاتينية يقل عن المعيار المتردي الذي وضعته أجزاء كثيرة أخرى من العالم، وخصوصاً أوربا، فقد أصبح من الأمور المألوفة على مدى القرنين الماضيين. وفي هذا الصدد تحتل كولومبيا مكانة بارزة وإن كان ذلك أمراً غير معتاد لأسباب؛ منها أن الصراع المسلح استمر إلى ما بعد بداية القرن الحادي والعشرين، حتى بعد أن خفت شدته في جميع الأنحاء الأخرى من المنطقة على مدى العقد الماضي. ومن باب المفارقة أن كولومبيا لديها سبب آخر لادعاء الاستثنائية، وهو سبب يمكن أن يعود الجزء الأكبر من الفضل فيه إلى سانتاندر وأتباعه. فالدولة لها تقليد ديمقراطي طويل بشكل غير عادي. فعدا استثناء وحيد قصير، ظلت كولومبيا تنتخب حكومات مدنية من ثلاثينيات القرن التاسع عشر، مع ترتيبات اقتراع تتفوق على كثير مما هو موجود في أوربا. ويلزم هنا إضافة تحفظ أو اثنين؛ فقد اندلعت حروب أهلية دورية بين الليبراليين والمحافظين أساساً، وأدخل مقتل جايتان البلاد دائرة من "العنف"، وفترة قصيرة من الحكم الدكتاتوري العسكري. واستعيد الحكم المدني بمقتضى اتفاق لتقاسم السلطة بين الحزبين الرئيسيين. واستمر ذلك الوضع من عام 1958 إلى عام 1974، وهو وضع جلب الاستقرار، لكنه قيد المنافسة السياسية. ولم تمتد سلطة الحكومة قط على كامل البلاد التي تتميز بأنها أرض شاسعة ومجزأة وذات اتصالات داخلية رديئة. ومع

(أ) حرب أهلية قامت أساساً بين مؤيدي الحزبين الليبرالي والمحافظ في كولومبيا، واستمرت فيما بين عامي 1948–1958.

ذلك، فإن كولومبيا، ومعها كوستاريكا وأوروجواي، تتميز عن بقية أمريكا اللاتينية، ففي الدول الثلاثة، كانت الدكتاتوريات السلطوية قصيرة ونادرة. أما في الجزء الأكبر من بقية أجزاء المنطقة فقد تناوب الحكم المدني مع الدكتاتورية. وفي بعض الدول كان الحكم السلطوي هو القاعدة السائدة، على الأقل حتى ثمانينيات القرن العشرين.

وكما يتضح من كلمات سانتاندر، فإن بعض قادة الاستقلال في أمريكا اللاتينية في عشرينيات القرن التاسع عشر أرادوا وضع أسس الحكم الديمقراطي. ما السبب إذن الذي جعل أداء الديمقراطية بهذا السوء؟ يستكشف هذا الفصل إجابة هذا السؤال من خلال استقصاء تاريخ المنطقة على مدى القرن الأول أو نحو ذلك بعد الاستقلال. إن التاريخ لايزال يمضي ببطء في أمريكا اللاتينية، إنها موضوعات تخص السياسة المعاصرة، من قبيل تلك التي يستحضرها باستمرار هوجو شافيز أو حركة زاباتيستا[أ] Zapatista في المكسيك أو البيرونيون في الأرجنتين، وتبقيها حية في الأذهان أسماء الشوارع والتماثيل. وكما يقول إنريكي كراوزه، وهو مؤرخ مكسيكي، عن دولته «كان وزن الماضي في بعض الأحيان أكثر حضوراً من الحاضر نفسه. وبدا أحياناً أن تكرار الماضي هو المستقبل الوحيد المنظور».[2] وينطبق ذلك بصورة خاصة على المكسيك، لكنه ينطبق أيضاً على كثير من الدول الأخرى في أمريكا اللاتينية. ومن الصعب تحليل آفاق ترسيخ الديمقراطية من دون مراعاة ذلك التاريخ، والعبر التي يستقيها أهل أمريكا اللاتينية منه، والمؤسسات والتقاليد السياسية والممارسات الاقتصادية التي ورثتها المنطقة.

الاستقلال مقابل ثمن

كرست ثورة المستعمرات البريطانية الثلاث عشرة ضد الملك جورج الثالث [1738–1820] الديمقراطية والتوجه الجمهوري التنويري بقوة في نصف الكرة الغربي. وإلى

(أ) جيش زاباتيستا للتحرير الوطني هو حركة ثورية مركزها ولاية تشياباس في أقصى جنوب المكسيك، وهي تقود حرباً ضد الدولة المكسيكية منذ عام 1994. والاسم مستقى من إميليانو زاباتا، وهو أحد أبرز قادة الثورة المكسيكية (1879–1919).

جانب كتابات الفلاسفة الفرنسيين والليبرالية الاقتصادية البريطانية، فإن النموذج السياسي الذي وضعه الآباء المؤسسون للولايات المتحدة كان مصدر جذب فكري قوي بالنسبة لكثير من قادة الاستقلال في أمريكا اللاتينية. ولم تترسخ "معاداة الولايات المتحدة" حتى نهاية القرن التاسع عشر أو عصر الأريلية *Arielism*. لكن هناك أشياء عدة ساهمت في استمرار تخلف دول أمريكا اللاتينية، التي نالت استقلالها حديثاً، وفي إعاقتها عن السير على درب الولايات المتحدة نحو الديمقراطية والتنمية. ويذكر من بين تلك العوامل طبيعة الكفاح نفسه من أجل الاستقلال، والنظام الاجتماعي والاقتصادي الذي ورثته أيبيريا، والعوامل الجغرافية، وما أعقب ذلك من هشاشة اقتصادية.

وبالمقارنة مع حرب الاستقلال الأمريكية التي استمرت ما بين عامي 1776–1782، فإن المعركة من أجل الاستقلال في أمريكا الإسبانية كانت أطول وأكثر دموية وتدميراً. كما اختلفت أيضاً من حيث اندلاعها بسبب أحداث وقعت في الجانب الآخر من الأطلسي. فقد خلق غزو نابليون بونابرت لأيبيريا في الفترة 1807–1808 وإطاحته مملكة بوربون الإسبانية فراغاً في السلطة في قلب الإمبراطورية. وفي عام 1808، ومع وصول الأخبار بتلك التطورات إلى عاصمة فنزويلا كاراكاس أولاً ثم إلى بوينس آيرس وغيرها من المراكز الاستعمارية، تشكّلت مجالس *juntas* لممارسة السلطة. وأعلنت تلك المجالس ولاءها الاسمي إلى فرناندو السابع[أ] Fernando VII الذي كان أسيراً في أحد القصور الفرنسية. بيد أن السخط بين الكريولو *criollo*، وهو الاسم الذي كان البيض المولودون في أمريكا يعرفون به، بدأ يتراكم على مدى جيل على الأقل. ففي بداية القرن التاسع عشر، كان الكريولو يمثلون نحو 3.3 ملايين من مجموع سكان أمريكا الإسبانية البالغين 16.9 مليون نسمة.[3] وقد كانوا أقل عدداً من الهنود البالغ عددهم 7.5 ملايين نسمة، والمستيزو البالغ عددهم 5.3 ملايين نسمة، والسود البالغ عددهم 776 ألف نسمة. وكان كثير من الكريولو جزءاً من طبقة وسطى ناشئة من المديرين والمحامين وغيرهم من المهنيين. وكان

(أ) ملك إسبانيا مرتين؛ الأولى في عام 1808 والثانية في الفترة 1813–1833، (1784–1833).

آخرون منهم جزءاً من الأرستقراطية الاقتصادية من أمريكا الإسبانية، وهم التجار ومالكو الحيازات العظيمة والمناجم. لكنهم جميعاً كانوا مبعدين عن السلطة السياسية.

وبذل الملك كارلوس الثالث [1716-1788]، وهو حفيد فرناندو، ما بين عامي 1759-1788 جهوداً مضنية من أجل وضع حد لاضمحلال بلاده الطويل، وإصلاح نظام حكمها الاستعماري. وكانت تلك "الإصلاحات البوربونية" في جزء منها نتيجة للطرائق الجديدة في التفكير. وكان للعقلانية التي اتسم بها التنوير الفرنسي تأثير مهم على أيبيريا. فقد كان يتحدى – وإن على نحو متواضع في البداية – المحافظة الكاثوليكية التي ظلت مهيمنة على إسبانيا ومستعمراتها منذ الإصلاح المضاد. واشتملت الإصلاحات في أمريكا الإسبانية على المزيد من التجارة المفتوحة (وإن اقتصرت على الموانى ضمن الإمبراطورية، وليس مع البلدان الأخرى)، وعلى تراجع قوة الكنيسة (طرد اليسوعيين على سبيل المثال)، وانفتاح متواضع على الأفكار الجديدة. وأهم ما تضمنته الإصلاحات هو الإدارة الأكثر كفاءة، لكن هذا كان يعني إحكام قبضة مدريد على الشؤون المحلية، وهو ما يمثل "إمبريالية جديدة" على حد قول جون لينش John Lynch، وهو مؤرخ ينتمي إلى حقبة الاستقلال.[4] واستعادت أسرة بوربون بصفة خاصة شبه احتكار السلطة السياسية في الأمريكتين لصالح المولودين بإسبانيا والمعروفين باسم *peninsulares* (الذين لم يكن عددهم يتجاوز الأربعين ألفاً في الإمبراطورية ككل في عام 1800). ولم يكن ذلك يقتصر على نواب الملك وغيرهم من كبار المسؤولين، إذ كان يشمل أيضاً أعضاء الأوديانسيا[أ] *audiencias* أو المحاكم العليا؛ فمثلاً كان هناك 62 عضواً فقط من الكريولو من بين 266 من المعينين في المحاكم العليا ما بين عامي 1751-1808.[5]

وكان لتلك الإصلاحات تأثيران غير مقصودين: الأول، ساعدت الإصلاحات على تقسيم الأغنياء والأقوياء في إسبانيا والمستعمرات على السواء إلى معسكر ليبرالي وآخر

(أ) الجهاز القضائي والإداري الأعلى في مستعمرات إسبانيا الأمريكية.

محافظ، وهو تقسيم استمر في المكانين حتى بداية القرن العشرين على الأقل. وفي إسبانيا نفسها ظهرت معالم الليبرالية لأول مرة عندما أنشأ معارضو نابليون في كاديس[أ] Cádiz في عام 1810 برلماناً أو الكورتيس *Cortes*، وهي مؤسسة ترجع جذورها إلى العصور الوسطى، لكنها ظلت خامدة بسبب قرون من الحكم المطلق. وكانت أغلبية أعضاء الكورتيس من الإصلاحيين الذين أطلقوا على أنفسهم "الليبراليون"، وهي المرة الأولى على الإطلاق التي استخدمت فيها هذه الكلمة كهوية سياسية.[6] وواصلت الكورتيس مسيرتها حيث أعلنت سيادتها، وأصدرت دستوراً ينادي بملكية دستورية وحقوق اقتراع واسعة النطاق للذكور.

أما التأثير الثاني فيكمن في كون الإصلاحات في أمريكا الإسبانية أقنعت الكريولو بأنهم يفتقرون إلى القوة السياسية لحماية مزاياهم الاقتصادية. وأدى ذلك إلى ظهور مظالم فيما يتعلق باحتكار التجارة والضرائب، على سبيل المثال. كما أنه ولد قلقاً؛ إذ بدأ بعض الكريولو يرون في الضعف الإسباني تهديداً كبيراً لمصالحهم كقوة إسبانية، وخشوا أن يؤدي حدوث فراغ في السلطة بالقمة إلى تهديد النظام الاجتماعي والملكية الخاصة.

وكان يتملكهم شبح ثنائي الرأس للتمرد الشعبي؛ ففي عام 1791 وبإلهام من مبادئ الثورة الفرنسية، ثار العبيد السود في جزيرة السكر سان دومينج[ب] Saint Domingue، أغنى مستعمرات فرنسا. وحسب الوصف الذي جاء في إحدى الروايات «كان تجلياً رهيباً للقوة التفجيرية للكراهية الوحشية المكبوتة».[7] وفي الشهرين الأولين، قتل ألفان من البيض (أو نسبة الخمس)، ودمرت 150 مزرعة للسكر و900 مزرعة للبن والنيلة،[ت] ولقي 10 آلاف عبد مصرعهم في القتال أو نتيجة القمع أو الجوع. وبعد ما يزيد على عشر

(أ) مدينة وميناء في جنوب غرب إسبانيا.

(ب) جزء من جزيرة هيسبانيولا في البحر الكاريبي. مستعمرة فرنسية في الفترة 1659 – 1804، ثم أصبحت الدولة المستقلة المعروفة باسم هايتي.

(ت) نوع من النباتات يزرع لاستخراج مادة زرقاء للصباغ من ورقه.

سنوات من العنف والحرب انتصر العبيد السابقون، بعد أن نجحوا في هزيمة الجيوش التي أرسلتها فرنسا الجمهورية وإسبانيا وبريطانيا ونابليون. وفي عام 1804 تحولت سان دومينج إلى هايتي، ثاني بلد ينال استقلاله في نصف الكرة الغربي. لكن الدمار والاقتتال الداخلي بين الوطنيين بلغا درجة أصبح معها الانتصار نتيجة باهظة الثمن.[8]

وقبل عشرة أعوام من ثورة العبيد في هايتي، في الجبال جنوب كوسكو، عاصمة الإنكا السابقة، تمرد أحد الكاسيك[أ] *cacique* (زعيم محلي) من الهنود الأنديين، يدعى خوزيه جابرييل كوندوركانكوي José Gabriel Condorcanqui [1742–1781] ضد نائب الملك في ليما، وأطلق على نفسه اسم توباك أمارو الثاني، نسبة إلى آخر زعماء الإنكا. وكانت مطالبه مزيجاً غامضاً من المعارضة لإصلاحات البوربون وإحياء الإنكا والاستقلال. وبعد ستة أشهر أمسك به وأعدم بقسوة بالغة مع زوجته ميكائيلا باستيد Micaela Bastides في ميدان كوسكو الرئيسي. وكان التمرد الذي قاده قد انتشر على امتداد معظم النصف الجنوبي من مندوبية بيرو، ووصل حتى شمال الأرجنتين. ولقي نحو 100 ألف شخص مصرعهم، وحل دمار كبير بالممتلكات.[9] وعلى الرغم من أن كوندوركانكوي قد أكد شخصياً أن حركته متعددة الأعراق فقد سارع كثير من مناصريه الهنود إلى صب جام غضبهم على البيض.

وكانت ذكريات تلك الأحداث تعني أن الكثير من الكريولو، وخصوصاً في بيرو والمكسيك اللتين يشكّل الهنود نسبة كبيرة من سكانها، لم يفضلوا في البداية قطع الصلة مع إسبانيا. وحتى سيمون بوليفار، المحرر العظيم لشمال أمريكا الجنوبية، شعر بالقلق إزاء الأعداد الهائلة من العبيد والباردو[ب] *pardos* ذوي الدم المختلط في وطنه فنزويلا، حيث قال «هناك بركان عظيم كامن عند أقدامنا. من ذا الذي سيكبح الطبقات المظلومة؟».[10]

(أ) لقب يطلق في اللغتين الإسبانية والبرتغالية على زعماء القبائل المحليين.

(ب) أو المولاتو، وتطلق على الشخص الذي ينحدر من أصول إفريقية وقوقازية مختلطة ويغلب على بشرته اللون البني، وهو معنى الكلمة بالبرتغالية.

ونظر الكثير من المؤرخين بذلك إلى الاستقلال ليس على أنه ثورة تقدمية على غرار تلك التي قادها جورج واشنطن[أ] وتوماس جفرسون،[ب] بل على أنه رجعية محافظة. وقد كان كذلك فعلاً، بل كان أكثر من ذلك أيضاً. فقد تباينت الدوافع والمصالح ضمن أمريكا الإسبانية، لكن الرغبة في إزالة القيود الاستعمارية كانت قوية. وتجسدت أولاً في فنزويلا ومنطقة نهر بليت جزئياً لكونهما أول من سمع بالأخبار المتلاطمة من إسبانيا، ولأنهما بوصفهما مستعمرتين تجاريتين كانتا الأكثر تضرراً من إصلاحات أسرة بوربون. وفي كلا المكانين أطاح الكريولو، مستندين في ذلك إلى تقليد إسباني يقوم على مشاعية ذات جذور راسخة تعود إلى العصور الوسطى ويعرف بـ الكابيلدو *cabildo* (اجتماع المجلس البلدي)، بالسلطات الاستعمارية وأعلنوا قيام مجلس *junta* للحكم. وفي كاراكاس أعلن الاستقلال عام 1811. وفي "المقاطعات المتحدة لنهر بليت"، والتي انبثقت عنها الأرجنتين، جاء الإعلان بعد ذلك بخمس سنوات. وفي المكسيك وحدها، جاءت صيحة الاستقلال من أسفل، من ميجيل هيدالجو Miguel Hidalgo [1753–1811]، وهو كاهن أبرشية في منطقة باجيو[ت] Bajío الوسطى، كان يرعى جماعة من الهنود.

كان الكفاح في كل مكان ممتداً ومتقلباً، وغلبت عليه طبيعة الحرب الأهلية. وكان الوطنيون منقسمين في أحيان كثيرة، بسبب المصالح المحلية طبقاً للاعتبارات الأيديولوجية. وأدت الفوضى الاجتماعية، أو الخوف منها، إلى أن يتردد كثير من الكريولو قبل قطع العلاقات مع إسبانيا. فقد أفضت هزيمة نابليون إلى استعادة فرناندو عرش إسبانيا في عام 1814 بما يمكنه من إرسال تعزيزات إلى أمريكا. ووصلت حملة قوامها 10 آلاف من القوات المتمرسة إلى فنزويلا عام 1815، أي الفترة الأحلك بالنسبة إلى قضية

(أ) الرئيس الأول للولايات المتحدة في الفترة 1789–1797 (1732–1799).

(ب) الرئيس الثالث للولايات المتحدة في الفترة 1801–1809 (1743–1826).

(ت) اسم منطقة منخفضة في وسط المكسيك.

الوطنيين عبر المنطقة. وتم التصدي لتلك القوات جزئياً مع وصول 6 آلاف من المتطوعين البريطانيين والأيرلنديين أساساً الذين قاتلوا كمرتزقة في صفوف جيش بوليفار. وعدا هذه القوة، كانت أمريكا اللاتينية تفتقر إلى الدعم الخارجي من النوع الذي كانت فرنسا تمنحه لواشنطن في الولايات المتحدة.

وهناك عاملان اجتمعا أخيراً لتخليص أمريكا الجنوبية من قبضة إسبانيا. الأول؛ هو تحسين الاستراتيجية والتنظيم في جانب الوطنيين. ففي الجزء الجنوبي من أمريكا الجنوبية، حقّق خوزيه دي سان مارتين José de San Martín [1778-1850] حركة استراتيجية جريئة، وهو أرجنتيني خدم لعقدين كضابط نظامي في الجيش الإسباني قبل أن ينضم إلى قضية الوطنيين. فقد تولى تنظيم قوة من 5 آلاف رجل، وقادهم عبر جبال الأنديز إلى شيلي عبر ممرات يكسوها الجليد ويبلغ ارتفاعها 4 آلاف متر ليفاجئ القوات الإسبانية هناك. وبعد تأمين شيلي استقل سفن توماس كوتشرين Thomas Cochrane [1775-1860]، وهو أميرال بريطاني مقدام خدم قضية الوطنيين كأحد المرتزقة، وهبط بجيشه في بيرو. وحرر (مؤقتاً) ليما التي كانت - حتى إصلاحات البوربون - عاصمة لكامل أمريكا الجنوبية الإسبانية، وظلت حصناً ملكياً. والتحقت قوات سان مارتين بقوات سيمون بوليفار الذي استعاد قوته بعد هزيمة مني بها في وطنه فنزويلا عام 1812. ومن خلال الاتحاد مع اللانيرو *llaneros* (رعاة البقر) في السهول الفنزويلية، وبفضل قيادة لا تلين، بما في ذلك اجتياز الأنديز إلى بوجوتا في مسيرة أشق من تلك التي قطعها سان مارتين، حرر بوليفار الجزء الشمالي من أمريكا الجنوبية. وحوصر آخر معقل لإسبانيا في بيرو، ثم سقط على يد جيش بوليفار المتعدد الجنسيات. وفي عام 1826، استسلمت له آخر قوات متبقية لإسبانيا في بيرو العليا (التي سرعان ما أصبحت بوليفيا).

أما العامل الثاني فكان ما تتسم به السياسة في شبه الجزيرة من تقلبات مع تأرجح الملكية العائدة في إسبانيا ما بين ليبرالية برلمانية ناشئة، ورجعية مستبدة. كما كانت الاستراتيجية الإسبانية خاطئة ومرتبكة. ولم يجنح الليبراليون للحلول الوسط، من قبيل

الحكم الذاتي، إلا في وقت متأخر جداً. وكثيراً ما كان القمع الملكي يجلب الهزيمة على نفسه. فقد كانت القوات الإسبانية تصادر ممتلكات خصومها. وفي كولومبيا، على سبيل المثال، أعدمت عدداً من الوطنيين. ومن جهة أخرى، فإن قدوم حكومة ليبرالية في إسبانيا بعد عام 1820 دفع الكريولو المحافظين في المكسيك إلى اختيار الاستقلال. فقد صالت الجيوش الهندية الفوضوية بقيادة هيدالجو وراهب آخر راديكالي يدعى خوسيه ميجيل موريلوس José Miguel Morelos عبر نصف البلاد مخلفةً كثيراً من الخراب والدمار، مما أصاب الكريولو بالذعر قبل أن يهزم قادتهم ويقتلون. وفي عام 1821 تحالف أوجوستين إيتوربيدي Augustín Iturbide [1783–1824]، وهو جنرال من الكريولو كان قد حارب في صف إسبانيا، مع من بقي من قادة الثوار، وأعلن الاستقلال، وحكم لفترة وجيزة بوصفه إمبراطوراً للمكسيك.

البرازيل وحدها كان جرح الاستقلال فيها أخف ألماً؛ فعندما غزا نابليون أيبيريا، رتبت بريطانيا بحيث تقلّ الملك البرتغالي وحاشيته بحراً عبر الأطلسي إلى ريو دي جينيرو،[أ] وكانت تلك هي المناسبة الوحيدة في تاريخ الإمبراطورية الأوربية التي تصبح فيها إحدى المستعمرات هي المركز الرئيسي. وكانت النتيجة أن منحت الملكية البرتغالية البرازيل «جميع مؤسساتها التأسيسية تقريباً، وهي المهمة التي تضطلع بها عادة حكومة ما بعد الاستعمار: إدارة وبيروقراطية مركزيتان، محاكم عليا، مكتبة عامة، أكاديمية للفنون الجميلة، مدرسة للطب وأخرى للقانون، مطبعة وطنية، مصرف وطني، أكاديمية عسكرية».[11] وبعد انتهاء الأعمال العدائية في أوربا، عاد الملك جواو السادس João VI [1767–1826]، مع بعض التأخير، إلى لشبونة. وعندما حاول المجلس في البرتغال إعادة تكريس الحكم الاستعماري أدرك الابن الأكبر لـ جواو، الذي ترك كوصي على العرش، أن ثمن المحافظة على الملكية في البرازيل يمر عبر الاستقلال؛ فأعلنه عام 1822، وحمل اسم

(أ) ثاني أكبر مدينة في البرازيل، وعاصمتها في الفترة 1763–1815.

دوم بيدرو الأول Dom Pedro I [1798–1834]. تلت ذلك الحرب مع البرتغال، إلا أنها كانت قصيرة وحسمت في البحر بفضل مهارة كوتشرين.[12]

ولم تكن الجيوش المشتركة في الحروب كبيرة الحجم؛ فالجنود الذين قادهم بوليفار إلى المعركة لم يزد عددهم على عشرة آلاف رجل. لكن في بعض الأماكن أدى القتال شبه المستمر على مدى نحو عقدين إلى سقوط أعداد كبيرة من القتلى، وغرقت المناجم، ونهبت المزارع، ودمرت الجسور. وفي عام 1821 لم يزد مجموع ما تم سكّه من العملة في دار السكّ الموجودة في مكسيكو سيتي من مناجم الفضة على 6 ملايين بيزو بعد أن كان 26 مليون بيزو قبل الحروب بعام.[13] واستغرق التعافي عقوداً. ولخص مؤخراً فيليبي فرنانديز-أرميستو Felipe Fernández-Armesto، وهو مؤرخ أنجلو-إسباني [1950-]، التأثير المقارن بأناقة قد لا تخلو من بعض المبالغة:

> كانت حروب الاستقلال، باختصار، وراء صنع الولايات المتحدة وخراب معظم بقية الأمريكتين ... فمن أجل خوض الحروب، اضطرت جميع الدول (الإسبانية-الأمريكية) المتأثرة إلى التضحية بالحريات لصالح الـ كاوديليسمو[أ] *caudillismo* وبالقيم المدنية لصالح النزعة العسكرية ... وكثيراً ما يتحدث الناس في الأمريكتين عن السياسة الفوضوية وعدم النضج الديمقراطي والخمول الاقتصادي في التقليد الأمريكي اللاتيني وكأنها لعنة متأصّلة[ب] أو عيب جيني أو إرث لاتيني. إنها في الواقع، وعلى غرار كل شيء آخر في التاريخ، نواتج للظرف، وللظروف بصفة خاصة، التي تم فيها نيل الاستقلال.[14]

الإرث الاستعماري

إلى جانب الميلاد المكلف لأمريكا اللاتينية الحاصلة على استقلالها حديثاً، فإن العائق الثاني الذي واجهها كان الإرث المتمثل في النظام الاستعماري الأيبيري الذي جعلها غير

(أ) تقليد تعرف به أمريكا اللاتينية عبارة عن مزيج خارج على الدستور من القوة العسكرية والشعبوية الكاريزمية والمؤسسات الديمقراطية الضعيفة، من قبيل قضاء لا يتمتع إلا باستقلالية اسمية.

(ب) ويقال: استردادية وارتدادية وإرجاعية atavistic.

مؤهلة للديمقراطية والتنمية. فقد كانت أمريكا اللاتينية الاستعمارية تختلف اختلافاً جذرياً عن نيو إنجلند أو كندا (وهو اختلاف يقل كلما اتجهنا جنوباً بين مستعمرات بريطانيا في أمريكا). ففي القرن السادس عشر جلب الفاتحون معهم نوعاً من الإقطاعية العسكرية، صقلت خلال "إعادة الفتح"[أ] *reconquista*، وهي القرون السبعة من الحروب المتقطعة التي انتهت بطرد الموريين[ب] من إسبانيا. وفي عام 1492، وفي إحدى المصادفات الأكثر لفتاً للانتباه في التاريخ إلى الآن، حطت أقدام كولومبوس لأول مرة أرض "العالم الجديد" في الوقت نفسه الذي تم فيه اجتياح الإمارة الإسلامية بغرناطة، آخر موطئ قدم موري في أيبيريا، لتكتمل "إعادة الفتح". ونقل الإسبان فلسفتين أخريين من فلسفات القرن السادس عشر عبر الأطلسي. الأولى، كاثوليكية عسكرية متزمتة، تستقى جزئياً من "إعادة الفتح" لكنها معززة بـ"الإصلاح المضاد" بمحاكم تفتيشه وجهازه الرقابي. فقد سعى التاج الإسباني للسيطرة على من يستوطن الأمريكتين – في الواقع بلغ به الأمر درجة استصدار مرسوم بابوي يؤيد صلاحيته للقيام بذلك. وفي تناقض حاد مع أمريكا الشمالية الناطقة بالإنجليزية، لم يكن مسموحاً للمهرطقين أو المعارضين أو أصحاب الفكر الحر بتقديم طلبات. وأما الفلسفة التوجيهية الثانية فكانت الاتجارية [أو المركنتيلية]. وتقوم هذه العقيدة على أن سبائك الذهب والفضة هي المصدر النهائي للثروة وليست مجرد سلعة أخرى، وأن التجارة لعبة صفرية المحصلة. ولذلك، فرضت إسبانيا احتكاراً متشدداً على التجارة مع مستعمراتها، وأعاقت إنتاج المواد التي يمكن أن تكون فيها منافسة لمزارعيها وحرفييها. وتجسد العمود الفقري لاقتصاد المستعمرات في الحيازة ("العزبة" الكبيرة التي يقيم فيها العبيد) والمزرعة والمنجم. وفرض التاج السلطة المركزية سريعاً على الفاتحين. وكانت مؤسسة الحكم الرئيسية هي المجلس *audiencia*، وهو جهاز قضائي لكنه يعمل برئاسة ممثل الملك – نائب الملك أو الحاكم

(أ) ويقال "الاسترداد" في إشارة إلى سقوط الأندلس.

(ب) الكلمة المستخدمة هي Moors، ويقال أيضاً الموريسكيون، وهي إشارة فضفاضة إلى المسلمين [وفي أوقات سابقة غير المسلمين] من البربر والأفارقة السود، والعرب من أصل شمال إفريقي.

العسكري – ويسدي له المشورة أيضاً. وبينما كانت هناك مجالس بلدية *cabildos* أيضاً، فإن مسؤولياتها كانت محدودة. وكان التاج يصدر سيلاً لا ينتهي من المراسيم – زادت على 400 ألف مرسوم في عام 1635 – وإن تم بعد ذلك جمعها ضمن 6400 مرسوم.[15] واعتمد التاج، من البداية تقريباً، على بيع المناصب لجمع الإيرادات. وبهذا، فإن العديد من الخصائص المألوفة للحكم في أمريكا اللاتينية تعود جذورها للحقبة الاستعمارية: المركزية، وضبابية السلطتين التنفيذية والقضائية.[16] وللمرء أن يضيف إلى هذه القائمة الهوس التنظيمي. فالتشريع في أمريكا اللاتينية عادة ما يجسد عالماً مثالياً يستحيل تحقيقه من الناحية العملية. وأدى ذلك إلى استجابة مشهورة بين المسؤولين الاستعماريين: «أطيع لكني لا أمتثل» *obedezco pero no cumplo*. والنتيجة لم تكن سيادة القانون بقدر ما كانت مملكة الصلاحيات التقديرية، مما ولد الفساد والعدالة الخاضعة للنفوذ السياسي.[17]

وعلى عكس "الآباء الحجّاج"[أ] (والبرتغاليين في البرازيل)، فتح الإسبان أراضي تسكنها أعداد كبيرة من الأمريكيين الأصليين؛ ففي السهل الأوسط بالمكسيك وفي جواتيمالا وبيرو شكل هؤلاء مجتمعات متطورة وغنية قائمة على الزراعة المستقرة. وفي زمن الفتح الأوربي لكل تلك المناطق كانت أمريكا اللاتينية يقطنها نحو 20 مليون نسمة، مقابل نحو 3 ملايين نسمة منتشرين في أنحاء المناطق التي أصبحت فيما بعد كندا والولايات المتحدة. ولقي الملايين من الأمريكيين الأصليين حتفهم، بسبب المرض وأيضاً بسبب العمل القسري والغزو نفسه. لكن أحد الفروق التي استمرت بين الأمريكتين يكمن في أن عدداً أكبر بكثير من الهنود بقوا على قيد الحياة في أمريكا اللاتينية. فقد أدرك الإسبان بسرعة حاجتهم إلى العمالة الهندية. وأصبحت أمريكا الإسبانية الاستعمارية مجتمعاً قائماً على الطبقات: مجموعة صغيرة من كبار مالكي الأراضي والمسؤولين ورجال الدين

(أ) إشارة إلى التطهيريين المئة الذين توجهوا إلى «العالم الجديد» في عام 1620 على ظهر السفينة "ماي فلاور". والمصطلح يطلق عموماً على أوائل المستوطنين في مستعمرة "بليموث"، التي أصبحت فيما بعد مدينة بليموث بولاية ماساتشوستس الأمريكية.

تحكم مجتمعاً من الهنود أكبر بكثير. وأقر النظام الإسباني المستبد بعض الحقوق لرعاياه (المعروفة باسم *fueros*[تعادل "الميثاق" في العالم الأنجلو-ساكسوني])، لكنها مورست على مستوى المجموعات لا الأفراد. فقد كان هناك ميثاق مستقل لكل من الكنيسة، والجيش والميليشيا، وبعض المهن، والهنود. وفي الواقع، كان الإسبان يفضلون إدارة السكان الهنود بواسطة الكوراكا *curacas*(أ) أو الكاسيك، وهم الزعماء الهنود المحليون الذين احتفظوا بالكثير من مزاياهم (عرف هذا الترتيب باسم "جمهورية الهنود" *República de Indios*)(ب). وعانى كثير من رعاياهم [أي رعايا الإسبان] من جراء الاستعباد في المناجم والحيازات. وواصل آخرون العيش ضمن مجتمعات تقليدية شملت أراضيها بنوع من الحماية القانونية، لكنهم كانوا يدفعون جزية لسادتهم الجدد.

وكان هذا الترتيب مستقراً في الأساس. فقد كانت المجتمعات الهندية نفسها منظمة تنظيماً هرمياً متشدداً قبل الفترة الاستعمارية. وبهذا، استبدل الهنود السيد المحلي بآخر أوربي، وإن كان الإنكا على وجه الخصوص حكاماً أبويين paternalist أكثر من الإسبان. فقد تخلل الغزو الفرض الوحشي لنظام أيديولوجي وسياسي واقتصادي جديد. وكشفت حفريات أجريت مؤخراً في مكسيكو سيتي عن الكيفية التي بنى بها الإسبان كاتدرائيتهم على أنقاض جزء من أحد معابد الأزتك الرئيسية المعروف باسم *Templo Mayor* [أي المعبد العظيم]. وفي كوسكو Cusco يقف دير دومينيكي(ت) فوق معبد الشمس *Koricancha* وهو أكثر مزارات إمبراطورية الإنكا قدسية. وهكذا أخفقت الآلهة الهندية، وانتصرت آلهة الفاتحين. ومن غير المستغرب أن يعتنق الهنود الدين الكاثوليكي ويحاولوا

(أ) مسؤول في إمبراطورية الإنكا يتولى مهام القاضي ويقل بنحو أربع مراتب عن "الإنكا العظيم" أو الإمبراطور.

(ب) التشريع الذي يحتفظ بمقتضاه الهنود في بيرو وأماكن أخرى بقدر كبير من الحكم الذاتي ضمن وضعهم التابع في أثناء فترة الاستعمار الإسباني.

(ت) نسبة إلى القديس دومينيك (1170-1221). زعيم إسباني أسس نظام القساوسة الدعاة في الوعظ النصراني الذي كان يسمى نظام دومينيكان.

صهره في ممارساتهم ومعتقداتهم وصورهم (من قبيل "عـذراء جوادالـوبي"[أ] Virgin of Guadalupe في المكسيك). ومن غير المستغرب أيضاً أن تظل بعـض الـشعوب الهنديـة في أمريكا اللاتينية تنظر بريبة إلى التغيير والتحديث. فقد كان تاريخها منـذ الفـتح عبـارة عـن خضوع قسري، أعقبه تكيف ناجح نوعاً ما، تخلتله هبّات تمردية، كثيراً مـا تتـسم بـالعنف الشديد. وفي الأماكن التي أبيد فيها السكان الهنود (كوبا وهيسبانيولا) أو التـي كـان فيهـا الهنود قليلي العدد نسبياً أو رحّلاً أو يصعب إخضاعهم، اتجه المـستعمرون إلى الاستعاضـة عنهم بجلب أعداد كبيرة من العبيد الأفارقة.

وكان عدم المساواة من الجوانب الأساسية والمتممة للمجتمعات الاسـتعمارية، سـواء أكانت قائمة على القنانة [عبودية الأرض] أم الرق أم كليهما. وكما يلاحظ ألكـسندر فـون همبولدت، وهو عالم ورحالة ألماني، في مقالته حول إسبانيا الجديـدة (المكـسيك) المنـشورة عام 1811: «أن الطـراز المعـماري للمبـاني العامـة والخاصـة وخزانـات الـسيدات المليئـة بالملابس الأنيقة، وجو المجتمع الراقي- كلها أمـور تـشير إلى درجـة قـصوى مـن التـألق الاجتماعي الذي يتناقض تناقضاً غير عادي مع عري السكان وجهلهم وفظـاظتهم».[18] ولم يكن من بين مبادئ النظرية الاستعمارية الإسبانية فكرة الاندماج العرقي، بـل إنهـا كانـت ترتئي الفصل العرقي لأسباب منها حماية الـسكان الهنـود مـن الكريولـو. وهكـذا عـاش الإسبان والكريولو والهنود تحكمهم قوانين منفصلة. لكن حدث كثير من الامتزاج العرقي مع مرور القرون؛ فقد كان دائماً عدد الرجال يفـوق بكثـير عـدد النـساء بـين المـستعمرين الأيبيريين، وبنسب طاغية في البداية خاصة. وأدى اختلاط الأعراق إلى ظهور عـدد كبـير من المـستيزو والمولاتـو والبـاردو والزامبـو *zambo* [ذوي الأصـول المختلطـة الأفريقيـة والهندية الأمريكية]. وبهذا المعنى، فإن المجتمـع الاسـتعماري الإسـباني كـان أكثـر حركـة مقارنة بأمريكا الشمالية البريطانية (وهي حركة تبرز أكثر في البرازيل البرتغالية). وشهدت الفترة الاستعمارية، على حد قـول خـورخي باسـادري Jorge Basadre [1903–1980]،

(أ) أيقونة مشهورة ومحتفى بها لمريم العذراء. وبحسب الرواية التقليدية، ظهرت الصورة بشكل أعجوبي على ظهر عباءة فلاح بسيط، وتعتبر هذه الأيقونة من أشهر الصور الدينية والثقافية في المكسيك.

وهو أعظم مؤرخ في بيرو، «نشوءاً منقوصاً لمجتمع متنوع من الهسبانيين والسكان الأصليين والمستيزو والكريولو لايزال إلى اليوم في حالة تطور»،[19] وينطبق هذا الأمر بدرجة أكبر على المكسيك.

ومع ذلك، فإن الانقسامات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية سارت عموماً وفق اعتبارات عرقية. وما ولده الاختلاف العرقي من خوف وازدراء وجهل أدى إلى أن تصبح إزالة ذلك الانقسام أمراً أكثر صعوبة. وبقي في صلب تاريخ أمريكا اللاتينية منذ الاستقلال التناقض بين المستفيدين من ذلك الانقسام من جهة، والقوى المتنامية للانصهار [أو الامتزاج] *mestizaje* الاجتماعي والسياسي، من جهة أخرى.

تحدي الجغرافيا

بينما بقيت البرازيل متماسكة، وبحلول عام 1830 تجزّأت أمريكا الإسبانية إلى 150 دولة منفصلة.[20] وكان ذلك حتمياً بالنظر إلى حجمها. فقد كانت الجمهوريات الجديدة تقع على مساحة تمتد من حدود [ولايتي] أوريجون [على الساحل الشمالي الغربي للولايات المتحدة] وأكلاهوما [في المنطقة الوسطى الجنوبية] حتى صحراء باتاجونيا الصخرية [في أقصى جنوب أمريكا الجنوبية]. لكن بينما بدت بعض الدول الجديدة شديدة الصغر، مثل تلك الواقعة في أمريكا الوسطى، بحيث يصعب بقاؤه، كان البعض الآخر شديد الضخامة بحيث يصعب أن يتحول بسرعة إلى دول قومية متماسكة. والمثال الأوضح هو المكسيك. فقد فقدت نصف أراضيها عندما بادرت تكساس بإعلان استقلالها، ثم شنت الولايات المتحدة حرب اجتياح ناجحة (1846–1848) استولت خلالها على شمال المكسيك باسم «القدر الجلي»[أ] manifest destiny فيما يتعلق باحتلال قارة أمريكا الشمالية.[21] ولأسباب

(أ) اعتقاد ساد الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر بأنه من المقدّر لها أن تتوسع في أنحاء قارة أمريكا الشمالية من سواحل المحيط الأطلسي حتى سواحل المحيط الهادي، وهو اعتقاد استغله الديمقراطيون لتبرير الحرب على المكسيك.

عملية كان الاستقلال آخر ما يمكن أن توصف به [ولاية] يوكاتان[أ] Yucatán خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر. ففي عام 1849، طلبت أن تلحق بالولايات المتحدة لكن طلبها قوبل بالرفض. ولم يكن هناك طرق أو خطوط سكك حديدية تربطها بمكسيكو سيتي، حتى فترة متأخرة في خمسينيات القرن العشرين. وفي تلك الأثناء، كانت روابطها مع [ولاية] نيو أورلينز [الأمريكية] و[العاصمة الكوبية] هافانا، عبر خدمات البواخر، أوثق مما هي عليه مع العاصمة المكسيكية.

ووضعت الجغرافيا عوائق هائلة في طريق التنمية؛ فالمسافات شاسعة، حيث تعادل مساحة البرازيل مساحة الولايات المتحدة القارية، بينما تعادل مساحة الأرجنتين (التي يبلغ عدد سكانها اليوم 37 مليون نسمة) تقريباً مساحة الهند (ذات المليار نسمة). وتشكل [جبال] الأنديز حاجزاً منيعاً أمام الاتصال، كما هي الحال بالنسبة لحوض [نهر] الأمازون. ويفتقر معظم المناطق ذات الانتشار السكاني الأوسع في أمريكا اللاتينية إلى أنهار تصلح للملاحة. ولا توجد أي مناطق ذات أهمية تطل على ساحل المحيط الهادي. وفي أمريكا الجنوبية هناك ثلاثة أنظمة نهرية قوية؛ هي الأمازون وبارانا[ب] Paraná وأورينوكو[ت] Orinoco تقطع القارة من المستجمع المائي الأندي إلى الأطلسي. وفي العقد الماضي، تحول البارانا–باراجواي،[ث] ومساحات من الأمازون إلى ممرات مائية يعتمد عليها في نقل البضائع السائبة.[22] كما أن الحياة شاقة على ارتفاعات الأنديز الشاهقة.[23] ويتعين على الفلاحين، من أجل العيش، أن يستغلوا المناخات المحلية عند ارتفاعات مختلفة، ويطاردوا الأمطار المتقطعة؛ وهو ما يتطلب درجة عالية من التنظيم الجماعي؛ أيْ شيئاً مختلفاً كل الاختلاف

(أ) إحدى الولايات المكسيكية الإحدى والثلاثين، تقع شمال شبه جزيرة يوكاتان المطلة على خليج المكسيك والبحر الكاريبي.

(ب) نهر يمر عبر كل من البرازيل وباراجواي والأرجنتين.

(ت) أحد أطول الأنهار في أمريكا الجنوبية، يمر عبر فنزويلا وكولومبيا.

(ث) باراجواي اسم نهر رئيسي في أمريكا الجنوبية يمر عبر كل من البرازيل وبوليفيا وباراجواي والأرجنتين.

عن المزارع الأسرية في ريف نيو إنجلند. كذلك، فإن السهول المدارية تنطوي على مجموعة مختلفة من التحديات، بما فيها الأمراض والفيضانات والأعاصير. وبينما توجد أجزاء في أمريكا اللاتينية محرومة جزئياً أو كلياً من الأمطار، توجد أجزاء أخرى تهطل فيها الأمطار الغزيرة؛ فعلى سبيل المثال يهطل نحو 70٪ من المتوسط السنوي لمجمل الأمطار في المكسيك على ولاية تاباسكو Tabasco. وفوق كل ذلك، تعد الزلازل من الظواهر الشائعة نسبياً على امتداد سلسلة الجبال الغربية من المنطقة، وكذلك الانفجارات البركانية. وتشهد المكسيك وأمريكا الوسطى والكاريبي أعاصير متكررة.

بيد أن أمريكا اللاتينية لديها أيضاً مزايا جغرافية؛ منها الموارد الطبيعية الوفيرة، ومساحات شاسعة من الأراضي الجيدة. فمناطق البامبا في كل من الأرجنتين وأوروجواي وجنوب البرازيل تشكل بعض الأراضي الأكثر خصوبة في العالم، ويساعدها في ذلك المناخ المعتدل. وعلى مدى الجزء الأكبر من القرن التاسع عشر، كانت الأرض أكثر وفرة بالنسبة للسكان (الذين تشير التقديرات إلى كون مجموعهم تراوح من 15 إلى 20 مليوناً فقط عند الاستقلال). لكن صعوبات النقل لم تبدأ في التراجع إلا مع قدوم السكك الحديدية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ومن بعدها النقل الجوي الذي شهد ازدهاراً مبكراً يعود إلى عشرينيات القرن العشرين في البرازيل وكولومبيا. وخلافاً لما تدعيه الأسطورة القومية، فإن السكك الحديدية كان لها دور كبير في تطوير الاقتصاد المحلي وكذلك الصادرات. ففي جنوب البرازيل، على سبيل المثال، أعطت السكك الحديدية دفعة قوية للزراعة التجارية التي تهدف إلى إمداد المدن المتنامية.[24] ومع ذلك، ظلت الاتصالات بين العاصمة والمناطق النائية ضعيفة في الدول الأكبر حجماً حتى منتصف القرن العشرين. وحفز ذلك الحركات السياسية الإقليمية، ورسخ النزعة المحلية، وأعاق التجارة الداخلية. وكما يشكو دومينجو فاوستينو سارميانتو Domingo Faustino Sarmiento [1811–1888]، والذي صار فيما بعد رئيساً للأرجنتين [ما بين

عامي 1868–1874]، في فاكوندو[أ] *Facundo*، وهو العمل الذي كتبه في منتصف القرن التاسع عشر ليهاجم فيه آثام "الكاوديليسمو": «إن الشر الذي تعانيه جمهورية الأرجنتين يكمن في مداها نفسه... الأراضي البور التي تخلو من التجمعات السكنية هي عموماً الحدود التي لا تخطئها العين بين المقاطعات المختلفة».[25]

الكاوديليو والمحدّثون

كما شكا بوليفار بمرارة، فإن احتكار إسبانيا للتجارة والمناصب السياسية العليا خلال الفترة الاستعمارية كان من شأنه أن تفتقر الجمهوريات الجديدة إلى الخبرة في حكم نفسها. واستغرق بلوغ الكثير منها درجة من الاستقرار نحو نصف قرن أو أكثر. وأضافت الصراعات الداخلية المتقطعة إلى الأضرار التي خلفتها حرب الاستقلال. وعندما لم يقتصر الأمر على الصراع من أجل السلطة المحلية أو القومية، كانت تلك المعارك تدور حول الكيفية التي يجب أن تدار بها الجمهوريات الجديدة، وبواسطة من؟ ولمصلحة من؟ وأخفقت الجهود المبكرة لتأسيس درجة من السيادة الشعبية في كل مكان تقريباً. وتراجعت الجمهوريات الجديدة على مدى ثلاثة عقود أو أكثر من حكم الكاوديليو أو رجال أقوياء، معظمهم ضباط في الجيش من فترة حملات الاستقلال. وكان بعضهم متنوراً، لكن أكثرهم لم يكن كذلك.

وركز كثير من الكتّاب حول أمريكا اللاتينية من اليسار واليمين على السواء، لأسباب مختلفة، على مظاهر الاستمرار أكثر من تركيزهم على التغيرات المرتبطة بالاستقلال. وتم المحافظة على الحكم بواسطة نخبة "بيضاء" صغيرة، وعلى المظاهر الأساسية لانعدام المساواة المرتبطة بالمجتمع الاستعماري. وفي بعض الجوانب تزايدت تلك المظاهر؛ فقد أضعف الالتزام الليبرالي بالملكية الخاصة بعض أشكال الحماية القانونية للأراضي المجتمعية

(أ) إشارة إلى القائد الكاريزمي (أو الكاوديليو) الأرجنتيني خوان فاكوندو كويروجا Juan Facundo Quiroga (1788–1835) الذي أيد النظام الاتحادي عندما كانت البلاد لاتزال في طور الإنشاء.

الهندية. وفي دول كثيرة، سمح ذلك بدرجة من انتزاع الأراضي على يد الهاسندادو *hacendado* [أو ملاك الحيازات] على مدى بقية القرن التاسع عشر. فقد كون ملاك الأراضي، ومعهم ملاك المناجم وكبار التجار، نظاماً أوليجاركياً يمسك بزمام السلطتين السياسية والاقتصادية. لكن من المضلل التوقف عند هذه النقطة؛ فقد أدت إزالة الاحتكارات الإسبانية على السلطة السياسية والتجارة والاقتصاد إلى إقامة نظام جديد؛ بيد أن هذا التطور كان تدريجياً ولم يكن قط سلساً. وعلى العموم، «كانت أمريكا اللاتينية مكاناً يتسم بالمساواة بعد الاستقلال أكثر بكثير مما كان يتسم بها قبلها. فقد وصل الهنود والمستيزو إلى مراكز السلطة في جميع أنحاء أمريكا الإسبانية»، على حد قول ديفيد بوشنل ونيل ماكولي، وهما مؤرخان عن القرن التاسع عشر في المنطقة.[26] واعتمدت جميع الدول التي نالت استقلالها حديثاً دساتير تستند عموماً إلى المبادئ الليبرالية. وكان ذلك في حد ذاته أمراً يستحق الاهتمام بالنظر إلى أن معظم أوربا كان لايزال يرزح تحت نير الاستبداد. وكانت الدساتير متأثرة تأثراً كبيراً بدستور الولايات المتحدة، وميثاق حقوقها، وإعلان حقوق الإنسان، والثورة الفرنسية. وبينما كان حق التصويت محدّداً بمؤهلات المِلكية، ويقتصر عادة على نسبة صغيرة من الذكور، فإن الأمر كان كذلك أيضاً في بريطانيا والولايات المتحدة في تلك الفترة.

وفي البرازيل أسس دوم بيدرو الأول مملكة دستورية ليبرالية تضمنت عناصر للحكومة البرلمانية التمثيلية. وشمل ذلك انتخابات غير مباشرة، حيث كان النواب يختارهم الناخبون المحليون، والشيوخ يختارهم الإمبراطور. وكان حق الاقتراع واسع النطاق بالنسبة لتلك الأزمنة، حيث كان يحق ما نسبته نحو 11٪ من مجموع السكان التصويت لاختيار الناخبين المحليين في عام 1872.[27] وحسب دراسة أجراها مؤخراً بوليفار لامونييه Bolívar Lamounier، وهو أحد علماء السياسة البرازيليين، كان إدراج ذلك العنصر التمثيلي ضمن بقايا الاستبداد البرتغالي أمراً أساسياً من أجل إحكام سيطرة الحكومة على بلد بهذه الضخامة، قطّع التمرد المحلي الدموي أوصاله خلال الأعوام

الثلاثين الأولى بعد الاستقلال.[28] وفي ظل ابن الإمبراطور الأول الذي حكم طويلاً والمولود في البرازيل، دوم بيدرو الثاني (1831-1889)، عمل هذا النظام البرلماني الناشئ بشكل جيد لعقود عدة. فقد خلق، في رأي توماس سكيدمور، وهو باحث برازيلي، بيئة سياسية شبيهة بتلك التي كانت موجودة في بريطانيا الفيكتورية[أ] في بلد أكثر فقراً وتخلفاً بكثير.[29] وكان الإمبراطور حاكماً عادلاً ونزيهاً، ورجلاً مهذباً ومثقفاً لم يستنكف من تعلّم الجوارانية، وهي اللغة المحلية الأوسع انتشاراً. لكن العقدين الأخيرين من حكمه، بعد الحرب مع باراجواي التي واصلها بعناد، اتسما بالجمود السياسي. ففي عام 1868، خلع دوم بيدرو إدارة ليبرالية واستبدل بها إدارة أخرى محافظة. ومن بعد ذلك، أصبح الإمبراطور بصورة متزايدة رهينة لمستشاريه العازمين على تأخير التغيير، وخصوصاً إلغاء العبودية، إلى أقصى أجل ممكن. وحكم ذلك بالفناء على تجربة أمريكا اللاتينية الوحيدة مع الملكية. بيد أن المنجزات المشهودة للإمبراطورية البرازيلية تمثلت في المحافظة على البلد الضخم موحداً -كان على الأرجح معرضاً للانشطار أسوة بأمريكا الإسبانية- وفي غرس تقليد تمثيلي.

وفي الجمهوريات الجديدة الناطقة بالإسبانية - كما في البرازيل - كان الانقسام السياسي الأساسي ما بين الليبراليين، مثل سانتاندر الذي كان يريد التحرك سريعاً لإلغاء النظام الاستعماري، والمحافظين، الذين أصبح بوليفار أحدهم، والذين كانوا يشعرون بالقلق إزاء انعدام الاستقرار والفوضى (ما قد يسميه المرء "إمكانية الحكم"). ففي أرجاء المنطقة، أصبح دور الكنيسة ساحة للقتال. حيث كان الليبراليون يعتبرونها معقلاً رجعياً وعائقاً أمام الطرائق الجديدة في التفكير، بينما كان المحافظون يرون فيها قوة مؤثرة من أجل النظام الاجتماعي. وتركّز انقسام آخر حول الاتحادية، إذ كان الليبراليون يميلون إلى اللامركزية، لكن ليس دائماً. وكانت الأرجنتين استثناءً؛ فقد كان ينظر إلى الاتحادية هناك

(أ) نسبة إلى الملكة فكتوريا (1819-1901).

باعتبارها وسيلة لإدراك الفروق الإقليمية، وتحييد القوة الاقتصادية المتعجرفة لبوينس آيرس، وطن الليبرالية والمحتكر الغيور للعائدات الجمركية المربحة. ومن منظور آخر، كان الليبراليون حاملي راية التحديث والتفكير التنويري الفرنسي والبريطاني، بينما كان المحافظون يدافعون عن نظام دفاعي أبوي مستمد من الكنيسة والمستعمرة. وتتعدى تلك الانقسامات الطبقة، حيث كان من المرجح أن يدعم الحرفيون والهنود المحافظين والليبراليين على السواء لأسباب؛ منها أن الليبراليين كانوا يميلون إلى معارضة المِلكية المجتمعية للأرض، وتفضيل خفض التعريفات على الواردات. وهو انقسام لا يتوقف، وهو يتجسد جزئياً في شخصيتين نمطيتين في السياسة الأمريكية اللاتينية: الكاوديليو، وما يمكن أن يسمى التكنوقراطي التحديثي. ولم يكن التحديثيون دائماً من الليبراليين، وإن كانوا كذلك في أحيان كثيرة، بينما كان الكاوديليو بطبيعتهم، ولكن ليس بالضرورة، محافظين، وكان بعضهم أبويين اجتماعيين.

كان الكثير من عناصر هاتين الشخصيتين النمطيتين متحداً على نحو مربك في شخص سيمون بوليفار. فكما يذكر جون لينش في سيرة صدرت أخيراً، كان بوليفار «رجلاً معقداً على نحو غير عادي، ومحرراً يحتقر الليبرالية، وجندياً يزدري العسكرية، وجمهورياً يعجب بالملكية».[30] وكان بوليفار رجلاً مثقفاً، فقد أمضى سنوات عدة في أوربا، واشتهر (ربما على نحو ملفق) بقَسَمه بأن يحرر أمريكا الجنوبية في أثناء زيارته لروما برفقة معلِّمه وصديقه سيمون رودريجيز Simón Rodríguez.[(أ)] وأثناء الحملات كان مساعدوه يجرّون معهم صندوقاً كبيراً من الكتب، حيث كان فولتير Voltaire ومونتيسكيو Motesquieu من كتّابه المفضلين، لكن الصندوق كان يضم كذلك أعمالاً لكل من جون لوك Locke وجيريمي بنتهام Bentham.[31] وكان مراسلاً عظيماً، اتسم قلمه بالوضوح والقوة. وكان معجباً بنظامي الحكم في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا، الأكثر

(أ) فيلسوف ومربٍّ أمريكي (1769–1854).

ديمقراطية في ذلك الحين. وكان يعتبر العبودية شيئاً بغيضاً، ويدافع بحماس عن التعاون فيما بين الجمهوريات الجديدة. ويشار إليه اليوم، عن استحقاق، باعتباره أحد رواد التكامل في أمريكا اللاتينية. وقد حاول أن يحافظ على وحدة فنزويلا وجرينادا الجديدة (كولومبيا الحالية) وإكوادور كدولة موحدة، وهي كولومبيا الكبرى Gran Colombia. بيد أن إرثه السياسي الرئيسي كان الحنين للحكم القوي والسلطوية الأبوية. وكان مصراً على أنه من دون سلطة مركزية قوية ستنهار الجمهوريات الجديدة. وبالرغم من أنه كان يؤمن بنظرية مونتيسكيو بشأن الفصل بين السلطات، فقد كان أكثر ما يعجبه بشأن ذلك الفيلسوف الفرنسي هو إصراره على ضرورة تكييف القوانين والمؤسسات مع جغرافية البلد وثقافته. واستمد من روسو الفكرة التي مفادها أن دور القائد يتمثل في تفسير وتمثيل "الإرادة العامة". وبعبارة أخرى، فإن القيادة القوية والفعالة تمنح الشرعية لذاتها وينبغي، عند الضرورة، أن تتجاوز المؤسسات التي تضمن الحرية الفردية. وبرغم الإعجاب الشديد الذي كان بوليفار يكنه للولايات المتحدة، فإنه قال في إحدى المرات إنه يفضل أن يرى جمهوريات أمريكا اللاتينية وقد اعتنقت القرآن [الإسلام] على أن تعتنق اتحادية الولايات المتحدة "المفرطة في الكمال". وكما كتب عام 1815 في أمريكا الجنوبية، «أظهرت الأحداث أن المؤسسات الكاملة التمثيل غير ملائمة لا لشخصيتنا، ولا لعاداتنا، ولا لمستوى معرفتنا وخبرتنا الحالي».[32]

أما البيان القطعي لفكر بوليفار السياسي فقد جاء بعد ذلك بعقد، عندما طلب إليه كتابة دستور لجمهورية جديدة تحمل اسمه، بوليفيا، واتسمت هذه الوثيقة ببعض معالم الديمقراطية الليبرالية؛ فقد كان هناك - من الناحية الاسمية على الأقل - فصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، على أن تكملها سلطة رابعة "أخلاقية"، وهي "غرفة الرّقباء" ذات الوظيفة الرقابية. لكن بوليفار أدرج كذلك مجلس شيوخ وراثياً ورئيساً مدى الحياة ذا صلاحيات استثنائية واسعة وحق تسمية خليفته. وبغض النظر عن الاسم، فقد كانت تلك ملكية دستورية بكل معنى الكلمة. وسرعان ما تخلت بوليفيا عن

هذه الوثيقة. ففي عام 1828 تولى بوليفار رئاسة النظام الدكتاتوري في كولومبيا الكبرى. وشرع في إزالة بعض الإصلاحات الليبرالية التي أجريت أثناء غيابه في إطار حملته الطويلة في بيرو من طرف نائبه سانتاندر الذي أصبح خصمه. وأعاد بوليفار الجزية الهندية ومزايا الكنيسة، ومَنَع [تداول] أعمال بنتهام. وبرغم آرائه في مسألة العبودية، فإنه لم يسعَ قط لإصدار قرار بمنعها. وبعد انفصال كولومبيا الكبرى إلى ثلاثة أجزاء تأسيسية في عام 1830، انتخب سانتاندر، وهو ليبرالي براجماتي، رئيساً لكولومبيا. وهو مؤسس تقليدها الديمقراطي، بيد أن "المحرِّر الكبير" هو من لايزال تأثيره يدرَك حتى اليوم.

ولم يكن بوليفار نفسه من الكاوديليو، فقد سعى دائماً إلى مأسسة السلطة institutionalise.[33] لكن اسمه كثيراً ما ذكر وأسيء استخدامه من طرف حكام سلطويين يقلون عنه كثيراً من حيث الخصائص النبيلة، ومن حيث الفهم أيضاً؛ فقد رأى حكام فنزويلا الدكتاتوريون، بدءاً من أواخر القرن التاسع عشر، فائدة في تأسيس طائفة رسمية لبوليفار. وأعيد رفاته إلى الوطن عام 1842 ووضع في نعش عملاق يوجد في البانتيون[أ] الوطني، وهي كنيسة قديمة على قمة تل تفصله مبانٍ معدودة عن مكان ميلاده في قلب كاراكاس. وآخر أنصار هذه الطائفة هو هوجو شافيز الذي يدعي أنه ينفذ "الثورة البوليفارية" في فنزويلا. فقد أدرج شافيز بعض العناصر من الدستور البوليفي (من قبيل "السلطة الأخلاقية") ضمن شخصية فنزويلا في عام 2001. وعلى الطريقة البوليفية، فهو لا يلقي بالاً للضوابط على السلطة التنفيذية. وعلى الرغم من أنه لم يتخل عن الانتخابات، فهو يلوح بكثير من الإشارات على رغبته في أن يصبح رئيساً مدى الحياة.[34] لكن ليس ثمة سبب يدعونا للاعتقاد بأن بوليفار، وهو الأرستقراطي النبيل والليبرالي بالفطرة، الذي تحول إلى محافظ براجماتي معجب بالملكية البرلمانية البريطانية، والرجل الذي حاول أن يبيع مناجمه للمستثمرين البريطانيين، كان سيعتبر أن شعبوية شافيز العسكرية تمثِّله. وذلك، كما يلاحظ لينش بأسلوب لاذع، «انحراف حديث للطائفة» يشوه أفكار بوليفار؛ فعلى الأقل،

(أ) كلمة لاتينية وإغريقية بمعنى [معبد] جميع الآلهة.

كان الحكام الدكتاتوريون في الماضي «يحترمون بشكل يكاد يكون كاملاً الفكر الأساسي للمحرّر، حتى عندما كانوا يسيؤون التعبير عن معناه».[35]

وبينما كان بوليفار مفرطاً في مراعاة ما كان يعتبره جوانب الضعف في أمريكا اللاتينية، فإن المحدّثين من التكنوقراط لم يراعوا الحقائق المحلية بالقدر الكافي. فقد أرادوا أن تبدو الجمهوريات الجديدة في صورة أوربا أو الولايات المتحدة. وكان أحد الأوائل الذين سعوا إلى ذلك برناردينو ريفادافيا[أ] Bernardino Rivadavia في مقاطعة بوينس آيرس، وهي الأهم بين المقاطعات (التي كانت حينها لاتزال غير) المتحدة لريو دي لا بلاتا Rio de la Plata، سليفة الأرجنتين. وكان ريفادافيا، وهو تاجر ومحام، من المعجبين بالمدرسة النفعية[ب] لـجيريمي بنتهام. وقد هيمن على السياسة الأرجنتينية لمعظم عقد العشرينيات من القرن التاسع عشر، ككبير الوزراء أولاً، ثم كرئيس لمقاطعة بوينس آيرس. وأسس مع مؤيديه جامعة بوينس آيرس ومؤسسات تعليمية أخرى، وكرس فيها نزعة علمية غائبة عن التقليد التعليمي المدرسي في إسبانيا. وشجع المسرح والمنشآت الثقافية الأخرى. وألغى ريفادافيا المواثيق *fueros* الكنسية والعسكرية، وقيد حيازات الكنيسة، وحول بعض نشاطات الكنيسة الخيرية إلى جهاز ترعاه الحكومة، وكرس حرية العبادة، وقلص حجم الجيش، ووقع اتفاقية تجارية مع بريطانيا العظمى. وفي جدال لاتزال أصداؤه تتردد إلى اليوم، ألقى منتقدوه المعاصرون واللاحقون باللائمة في المشكلات التي يواجهها منتجو المنسوجات والنبيذ في المناطق الداخلية، على التزامه بالتجارة الحرة، في حين أن مشكلات تلك الصناعات المحلية الناشئة كانت ترتبط بانعدام الكفاءة وبعد المسافة عن الأسواق أكثر من ارتباطها بالواردات. وعندما زاد الدكتاتور خوان مانويل دي روزاس[ت] Juan Manuel de Rosas التعريفات عام 1835، كانت استجابة الصناعات

(أ) أول رئيس للأرجنتين (1780–1845).

(ب) النفعية utilitarianism مدرسة أخلاقية تقول إن القيمة الأخلاقية للفعل تتحدد بمقدار إسهامه في النفع العام.

(ت) سياسي أرجنتيني محافظ (1793–1877). حكم مقاطعة بوينس آيرس على فترتين، وكان من بين أوائل مشاهير الكاوديليو في أمريكا الأيبيرية، وتمكّن خلال فترة حكمه من توحيد الأرجنتين وإرساء حكم كفء وتعزيز الاقتصاد.

المحلية «بطيئة وضعيفة».[36] ومن عام 1870 فصاعداً، فإن السياسات المستوحاة من ريفادافيا والهادفة إلى النهوض بالتجارة والاستثمار الأجنبي والترويج للهجرة الأوربية، أدت في نهاية المطاف إلى أن تصبح الأرجنتين من بين أغنى دول العالم. أما الأمر المحزن فهو أن حكومة ريفادافيا نالت قرضاً من بريطانيا، وأنفقته على الحرب ضد البرازيل من أجل أوروجواي، وسرعان ما تأخرت عن الدفع. وكانت ليبراليته تتخللها نخبوية. فقد حاول التحكم في الأجور بدلاً من تركها لعوامل السوق. كما منح أفضل الأراضي في [سهول] البامبا في إطار عقود تأجيرية طويلة الأجل تحولت عملياً إلى مِنَح. وأدى هذا الإجراء، الذي كان يرمي إلى خلق طبقة وسطى من الفلاحين، إلى نتائج عكسية؛ فبحلول عام 1830 حصل ما لا يزيد عددهم على 538 من المستفيدين على ما مجموعه 20 مليون هكتار من بين أفضل الأراضي الزراعية في العالم. ووضع ريفادافيا دستوراً كان من شأنه أن يمنح الأرجنتين حكومة مركزية قوية، وهو ما لم يكن الاتحاديون المحافظون في مقاطعة بوينس آيرس، وما وراءها بصورة خاصة، مستعدين لقبوله. وفي عام 1827 توجه إلى المنفى، حاله في ذلك حال كثير من الإصلاحيين المحتملين من بعده.

المنجزات الليبرالية والإحباطات

يعود فشل أنصار ريفادافيا في جزء منه إلى قلة فهمهم لصعوبات الداخل الأرجنتيني، وفي جزء آخر إلى أنهم كانوا ببساطة سابقين لأوانهم. ذلك أنه عبر كثير من الجمهوريات الناطقة بالإسبانية، لم يشرق فجر الليبراليين من جديد إلى ما بعد ثورة عام 1848 في أوربا، والتي كان تأثيرها العظيم في أمريكا اللاتينية مساوياً لمثيله في القارة العتيقة. وعلى مدى العقود الثلاثة اللاحقة، عاد الليبراليون، الذين أصبحوا يعرّفون أنفسهم بتلك الصفة، إلى السلطة في كثير من الدول واستأنفوا جزءاً كبيراً من أعمال الاستقلال غير المنجزة. فقد وضعوا أركان الجمهوريات على أساس السياسة الديمقراطية المدنية والسيادة الشعبية، وإن ظل القسم الأكبر من السكان مستبعَداً. وفي كثير من الدول أزيلت العبودية وجزية الهنود نهائياً، وأزليت معهما امتيازات الكنيسة والجيش. وبدأ يحل رؤساء منتخبون محل

الكاوديليو، وإن ظل حق التصويت مقصوراً عموماً على البالغين الذكور، ومتوقفاً على مؤهلات تتعلق بالأملاك والمستوى التعليمي.[37]

وعلى العموم، كان ذلك الازدهار الجديد لليبرالية في الربع الثالث من القرن التاسع عشر براجماتياً وإصلاحياً. ومن الأمور التي تزامنت معه وعززته بزوغ أمريكا اللاتينية من السبات الاقتصادي الذي عاشته في فترة ما بعد الاستقلال. وولّدت الابتكارات في النقل والاتصالات عصراً أولياً من العولمة، سجلت المنطقة خلاله نمواً يقوده التصدير عندما عملت كمورِّد للسلع إلى العالم الصناعي. وأحدث البن تحولاً في اقتصاد كل من البرازيل وكولومبيا وفنزويلا وأمريكا الوسطى، وكان للحبوب واللحوم والصوف الأثر نفسه لدى الأرجنتين وأوروجواي، والنفط لدى المكسيك وفنزويلا، والتعدين لدى شيلي وبيرو وبوليفيا والمكسيك، والسكر لدى كوبا والمكسيك وبيرو. ونشأت طبقة وسطى حضرية جديدة من التجار والمحامين والأطباء اكتسبت أهمية اجتماعية رغم قلتها العددية.

وفي المكسيك، حيث كان تأثير الكنيسة والمستعمرة أعمق منه في أي مكان آخر عموماً، كان النصر الليبرالي محل صراعات عنيفة؛ ففي أعقاب الهزيمة العسكرية على يد الولايات المتحدة في الحرب التي دارت في الفترة 1846–1848، سبق بنيتو خواريز[أ] Benito Juárez، وهو أحد هنود الزابوتيك[ب] Zapotec من واهاكا[ت] Oaxaca، بأكثر من مائة وخمسين عاماً البوليفي إيفو موراليس في الحصول على لقب أول رئيس منتخب في أمريكا اللاتينية من أصول محلية. وأنهى أنصار هواريز من الليبراليين مزايا الجيش والكنيسة، وحظروا اقتناء الكنيسة للممتلكات. وارتكب خصومهم المحافظون الخطأ القاتل المتمثل في طلب المساعدة الخارجية؛ فاستجاب [رئيس الجمهورية الفرنسية الثانية] لويس نابليون [1808–1873] بتنصيب ماكسيميليان Maximilian [1832–1867]، وهو أحد أمراء أسرة هابسبرج تربطه

(أ) رئيس مكسيكي من أصل هندي (1806–1872) تولى المنصب خمس فترات.

(ب) نسبة إلى سكان المكسيك الأصليين.

(ت) إحدى ولايات المكسيك.

به قرابة غير مباشرة، إمبراطوراً. وانتصر الليبراليون في الحرب الأهلية الناتجة، وقضى الهابسبرجي البائس نحبه على يد فريق إعدام رمياً بالرصاص.

وحتى في بيرو، حيث كان العسكريون هم المهيمنون سياسياً، انتخب في عام 1872 مانويل باردو Manuel Pardo [1834-1878]، وهو رجل أعمال شاب، كأول رئيس مدني للبلاد على رأس الحزب المدني الواعد [تأسس في عام 1872]. وكان انتخابه بداية لنصر جيل جديد من الليبراليين، الممثلين بفرانسيسكو لاسو Francisco Laso [1823-1869]، وهو رسام وكاتب. ففي دولة احتفظت بالكثير من خصائص المجتمع الطبقي للفترة الاستعمارية، تحدى لاسو الإقصاء العرقي. وتظهر لوحته "الأعراق الثلاثة أو المساواة أمام القانون"، والمعروضة اليوم في متحف الفنون في ليما، صبياً ثرياً أبيض يلعب الورق مع فتاتين أولهما سوداء والثانية هندية، ويفترض أنهما من الخدم. وتنظر الفتاتان بإذعان وصمت وفي أيديهما الورق. لكن الرسالة التي توصلها اللوحة أن جميع اللاعبين على قدم المساواة. وقلّص باردو من حجم الجيش، وأجرى إصلاحات ضريبية، وأضفى على بيرو المظاهر الأولية للدولة الحديثة. لكن كثيراً من هذا التقدم تراجع عندما أعلنت شيلي الحرب على بيرو وبوليفيا في تزاحم على النترات الموجودة في [صحراء] أتاكاما[أ] Atacama. وأحرزت شيلي نصراً يعود جزئياً إلى الدعم الذي تلقته من بريطانيا، لكنه يعود أساساً إلى كونها دولة أفضل تنظيماً. وكان هذا الإنجاز هو الإرث الذي تركه دييجو بورتاليس Diego Portales [1793-1837]، وهو محافظ من مفضّلي الحكومة القوية، على غرار بوليفار. وكان بورتاليس وزيراً لكنه لم يسعَ قط للرئاسة. فقد كان يؤمن بسيادة القانون وليس الأفراد. وفي ثلاثينيات القرن التاسع عشر، أرسى أسس نظام سياسي مستقر. وفي شيلي أيضاً، لمع نجم الليبراليين بحلول السبعينيات من القرن المذكور.

(أ) هضبة شحيحة الأمطار في أمريكا الجنوبية عبارة عن شريط بمساحة ألف كيلومتر على ساحل المحيط الهادي، غرب جبال الأنديز.

ولم يفرض الليبراليون نفوذهم في كل مكان. ففي كولومبيا، كانت حكومات محافظة في السلطة من عام 1885 إلى عام 1930. وبقيت فنزويلا والعديد من دول أمريكا الوسطى في قبضة الأنظمة الدكتاتورية، وإن ادعى عدد منهم الولاء لليبرالية. وفي دول كثيرة، استمر الكاوديليو كرجال أقوياء محليين. ومع أن كثيراً من الليبراليين كانوا يأسفون لذلك، فإن زوال الكاوديليو لم يكن ليتأتى بمجرد التمني. فقد كانوا في رأي خوان باوتيستا ألبردي[أ] Juan Bautista Alberdi، البراجماتي مهندس الدستور الأرجنتيني لعام 1853 (والذي يظل نافذاً حتى اليوم إلى حد كبير)،[38] يجسّدون «إرادة الكتل الشعبية، وخيار الشعب، وكانوا الممثلين الطبيعيين للطبقات الرعوية». ومع أن ذلك الدستور كان يمنح الحكومة الاتحادية سلطة التدخل في شؤون المقاطعات في الظروف الاستثنائية، فإن ثمن المحافظة على وحدة الأرجنتين وسلامها الداخلي على المدى الطويل كان السماح للكاوديليو بالمحافظة على إقطاعياتهم في مقاطعات الداخل الأكثر فقراً. وقد تبين أن ذلك الثمن كان باهظاً. وينطبق الأمر عموماً على كثير من الدول الأخرى.

واستمرت الحقبة الليبرالية عموماً من منتصف القرن التاسع عشر حتى عام 1930. ومثّل النظام الليبرالي - رغم جميع وجوه القصور فيه - تقدماً مهماً. ففي كثير من الدول، بذلت حكومات مدنية مستنيرة نسبياً جهوداً لمعالجة عجز أمريكا اللاتينية الهائل في البنى الأساسية للتعليم والنقل. ومع ذلك، ففي عام 1900، كان ثلاثة أرباع سكان أمريكا اللاتينية، وكان عددهم آنذاك 70 مليوناً، لايزالون يعيشون في الأرياف، وكان ثلاثة أرباعهم أيضاً من الأميين الذين لا يتجاوز متوسط العمر المتوقَّع للواحد منهم أربعين عاماً.[39] وانطلاقاً من تلك الأسس، على هشاشتها، كان هناك بالتأكيد فرصة أمام أمريكا اللاتينية لكي ترسي أنظمة ديمقراطية حقيقية وتحقق تنمية مستدامة. لكن، تآمرت عوامل ثلاثة لإجهاض تلك الفرصة، هي:

(أ) منظّر سياسي ودبلوماسي أرجنتيني (1810-1884). أحد أكثر الليبراليين الأرجنتينيين تأثيراً مع أنه أمضى معظم حياته في المنفى.

أولاً: تحوّلت الليبرالية في أمريكا اللاتينية، قبل أن تتمكن من ترسيخ انتصارها، إلى فلسفة سياسية جديدة أكثر سلطوية؛ أي الوضعية positivism.

ثانياً: كان من شأن المظاهر الأساسية لانعدام المساواة في أمريكا اللاتينية أن مزايا النمو الاقتصادي لم تصل إلى القسم الأكبر من السكان.

ثالثاً: دخل الاقتصاد العالمي، بدءاً من اندلاع الحرب العالمية الأولى، ثلاثة عقود من الاضطراب، فيما أدت التنمية الاقتصادية وعملية التصنيع الناشئة في دول أمريكا اللاتينية إلى ظهور توترات اجتماعية جديدة.

النظام والتقدم

إن الحيز الممنوح للوضعية ضمن تاريخ الأفكار السياسية في أوربا لا يكاد يذكر. لكن في أمريكا اللاتينية، فإنها تبرز بجلاء. وهي مستمدة أساساً من أوجوست كونت Auguste Comte [1798–1857]، وهو منظِّر اجتماعي فرنسي من القرن التاسع عشر، كان يرى أن المفتاح إلى التقدم يكمن في النظام و"التطور العلمي"، على أن تتولى تنفيذ ذلك نخبة فكرية مستنيرة. وترددت أصداء ذلك في "البعث" النخبوي لـ رودو. وراق ذلك، على نحو مدهش، المجموعات صاحبة الامتيازات في أمريكا اللاتينية؛ بما بدا فيه من تبرير للقيود على السيادة الشعبية. وبالرغم من أن الوضعية كانت بالفعل تروج لتعزيز التنمية الصناعية والاستثمار الأجنبي والإصلاحات، في التعليم مثلاً، فإنها كانت، على غرار فكر بوليفار، نسخة أخرى من الاستبداد المستنير وتبريراً جديداً للسلطوية. ولم تكن تلك هي المرة الأخيرة التي تنفصل فيها الليبرالية الاقتصادية عن الليبرالية السياسية في أمريكا اللاتينية، حيث كان التحديثيون من التكنوقراط يسعَدون بخدمة حكام دكتاتوريين محافظين أطلقوا لهم اليد في وضع السياسات الاقتصادية. وأسوة بالجنرال أوجوستو بينوشي، دكتاتور شيلي، أو ألبرتو فوجيموري، حاكم بيرو في الفترة 1990–2000 رفع الوضعيون راية الحرية الاقتصادية، ولكن ليس الحرية السياسية.

وبدا أن الوضعية، عند ربطها بالداروينية الاجتماعية لـ هربرت سبنسر[أ] Herbert Spencer، تقدِّم تبريراً علمياً لانعدام المساواة وللعنصرية أيضاً.[40] وفي أواخر القرن التاسع عشر، كان الاعتقاد السائد لدى المتعلمين في أمريكا اللاتينية أن الشعوب الهندية والسوداء في المنطقة إنما هي كابح للتقدم. وكانت إحدى النتائج هي الترويج للهجرة من أوربا، وإن كانت هناك دوافع أخرى أقوى لذلك، أي انخفاض عدد السكان في أمريكا الجنوبية بوجه خاص. فما بين عامي 1880 و1915، تلقّت الأرجنتين 4.2 ملايين مهاجر (من إسبانيا وإيطاليا) فيما استقبلت البرازيل 2.9 مليون (معظمهم من إيطاليا وأوربا الشرقية). وبينما لم يكن هؤلاء يمثلون سوى نسبة 23٪ من المهاجرين الذين عبروا المحيط الأطلسي في تلك الفترة، وعددهم 31 مليون مهاجر (توجَّه 70٪ منهم إلى الولايات المتحدة)، فإن العدد يظل كبيراً بالنسبة للدول المستقبلة. وفي عام 1914 كان نحو 30٪ من سكان الأرجنتين من المولودين في الخارج، وهي نسبة تفوق بكثير ما هو موجود لدى الولايات المتحدة.[41]

وكانت الوضعية مؤثرة بصورة خاصة في الدولتين الكبريين في أمريكا اللاتينية. ففي المكسيك دعمت الوضعية أيديولوجياً الحكم الدكتاتوري الذي دام طويلاً لـ بورفيريو دياز (1884-1914) الذي انتخب لأول مرة كشخصية ليبرالية عام 1876. وكان دياز، وهو رجل من المستيزو يتسم بالصرامة والحصافة من [ولاية] واهاكا على غرار هواريز الذي حارب معه الفرنسيين، قد منح المكسيكَ أولى فترات استقرارها منذ أن كانت مندوبية. وأثناء سنوات حكمه المعروفة باسم البورفيرياتو Porfiriato، باشر فريق من التكنوقراط التحديثيين أطلق عليهم العلماء، وضع الأسس لاقتصاد وشبكة سكك حديدية حديثين. وكان دياز يحترم الأشكال الدستورية، حيث حافظ على فترات انتخابه كل أربع سنوات، لكنه على حد تعبير أحد المعلقين المعاصرين «هدم جهاز الحكم وركز السلطات المجزأة في يديه». ووجه معلق معاصر آخر، وهو جوستو سييرا Justo Sierra [1848-1912]، وهو عالم تربوي، نصيحة ودية إلى دياز قائلاً «لا توجد مؤسسات في

(أ) فيلسوف وعالم اجتماع ومنظّر سياسي ليبرالي إنجليزي (1820-1903).

جمهورية المكسيك، يوجد رجل».[42] ومارس دياز قمعاً رهيباً على الهنود الذين اعترضوا طريق التقدم في أقصى الشمال الغربي والجنوب الشرقي. وبقيت الأوضاع الاجتماعية بائسة؛ ففي عام 1900 كان واحداً من كل طفلين يموت في عامه الأول، وكان ما نسبته 84٪ من المكسيكيين أميين.[43]

وفي البرازيل كانت الوضعية مصدر إلهام لخلق الجمهورية ذاتها. فمع تمسك دوم بيدرو الثاني بزمرة مستشاريه من ملاك الأراضي المحافظين، بدأ التعبير عن الغضب إزاء العبودية يأخذ نبرة جمهورية تصاعدية برعاية مجموعة من المحامين والكتّاب الوضعيين. وكان زعيمهم بنجامين كونستانت[أ] Benjamin Constant يلقي محاضرات في الأكاديمية العسكرية، وأثر في جيل من ضباط الجيش.[44] وعندما أذعن دوم بيدرو في نهاية المطاف ووافق على إلغاء [الرق] في عام 1888 كان الأوان قد فات. فإجراءاته أدت من جهة إلى عزوف المحافظين عن الملَكية؛ ومن جهة أخرى، جاءت متأخرة بحيث لم ترضَ عنها العناصر الليبرالية في المدن المتنامية. وخلال أشهر، جلب انقلاب عسكري سلمي جمهورية. واعتمدت البرازيل علَماً جديداً يزينه الشعار الوضعي "النظام والتقدم". وعلى الرغم من أن الجمهورية الجديدة كانت ديمقراطية من الناحية الاسمية، فإنها كانت، وعلى نحو مخيب للآمال، نظاماً نخبوياً يهيمن عليه الأثرياء الجدد من بارونات البن في الولايتين الأكثر ازدهاراً: ساو باولو و ميناس جيرايس Minas Gerais. ومع أن التصويت أصبح مباشراً، فإن حق الاقتراع كان مقيداً أكثر مما كان عليه في زمن الإمبراطورية. وعلى المستوى المحلي، تخلى الوضعيون عن كثير من خصائص الديمقراطية. وقدم حكام الولايات دعماً غير مشروط للرئيس الاتحادي مقابل إطلاق العنان لأحزابهم الجمهورية المحلية. وتولى اثنان من الوضعيين، وهما جوليو دي كاستيلوس[ب] Júlio de Castilhos وتلميذه أنطونيو أوجوستو بورهاس دي مديروس Antônio Augusto Borges de

(أ) عسكري ومفكر سياسي برازيلي (1836–1891).

(ب) صحافي وسياسي برازيلي (1860–1903).

Medeiros [1863–1961]، الولاية الجنوبية ريـو جرانـدي دو سـول Rio Grande do Sul خلال الفترة 1893–1928. وخلّفا كنصب تذكاري لهما في عاصمة الولاية، بورتو أليجري Porto Alegre، مجموعة جميلة من المباني العامة على الطراز الفرنسي المسمّى "الحقبة الجميلة" *belle époque*، وهي نسخة محلية من الروعة المعمارية التي اتسمت بها كل من مكسيكو سيتي في ظل بورفيريو، وبوينس آيرس في الفترة الأوليجاركية. وكان القصد من تلك المباني بلا شك هو إقناع الجاوتشو[أ] *gaúchos*، كما يطلق السكان المحليون على أنفسهم، بأنهم قطعوا شوطاً طويلاً على طريق بناء باريس جديدة في [سهول] البامبا. لكن قدّر لليقين الوضعي أن يخوض مواجهة دامية مع الوقائع الاجتماعية في البرازيل.

ففي عام 1899 اتسع نطاق تمرد قاده واعظ ألفي مغمور،[ب] وهو أنطونيو كونسليرو Antonio Conselheiro [1830–1897]، في بلدة كانودوس Canudos الواقعة في الجزء الداخلي الجاف من ولاية باهيا Bahia، ليتحول إلى مواجهة مأساوية بين التكنوقراطية التحديثية والميول التقليدية للفقراء المهمَلين. وتمكن جيش كونسليرو المرتجل والمؤلف من رعاة البقر والفلاحين من هزيمة ثلاث حملات عسكرية، بما فيها طابور من ألف جندي من قوات النخبة الاتحادية مدعومين بالمدفعية الميدانية. ولم يمكن وقف كونسليرو في نهاية المطاف إلا بعد حصار دام أربعة أشهر، وأسابيع من القتال بين البيوت اشترك فيه نصف الجيش البرازيلي. وخلفت هذه الحادثة 15 ألفاً من القتلى، بمن فيهم بعض الأسرى الذين أعدموا بالمخنق [أي الطوق الحديدي] بعد استسلامهم.[45] وخلص بعض أعضاء النخبة السياسية في البرازيل من هذا الصدام المأساوي إلى أن العامة من مواطني بلدهم شديدو "التخلف" بحيث لا يمكنهم الاستفادة من الديمقراطية، لكن آخرين أقروا بالحاجة إلى نشر مزايا النمو الاقتصادي.

(أ) الكلمة التي تطلق بالبرتغالية على سكان ولاية ريو جراندي دو سول البرازيلية.

(ب) أي من المؤمنين بالعصر الألفي السعيد في أعقاب المجيء الثاني للمسيح وفق الكتاب المقدس.

وكانت الأرجنتين أقل تأثراً بالوضعية، فقد بدأت عصراً ذهبياً من النمو الاقتصادي والحكم المدني. وفي عام 1862 حققت البلاد أخيراً الوحدة الداخلية. وسرعان ما اكتسبت بدايات الدولة القومية؛ أي أصبحت دولة لها نظام قانوني وطني، وجهاز بيروقراطي، ونظام ضريبي، وقانون للانتخابات الوطنية، وجيش وطني جديد، وصحيفتان قوميتان.[46] وبدءاً من عام 1890 تقدمت الأرجنتين بانتظام نحو الديمقراطية؛ ففي عام 1916 أصبح هيبوليتو إيريجويان Hipólito Yrigoyen [1852-1933]، وهو راديكالي يمثل طبقة وسطى متنامية، أول رئيس منتخب بمقتضى حق الاقتراع العام للذكور (وإن لم يسمح للأجانب الكثر بالتصويت). بيد أن الديمقراطية الأرجنتينية كانت تؤسس على قواعد هشة. فبحلول الحرب العالمية الأولى، كانت [سهول] البامبا التي كان تطورها مصدر النمو الاقتصادي الكبير الذي شهدته البلاد، قد استوطنت بالكامل. وفي أوائل عشرينيات القرن العشرين كانت بوينس آيرس والبامبا مجتمعتين تمثلان ما يزيد على نسبة 90٪ من السيارات والهواتف في الأرجنتين، وخمسيْ السكك الحديدية في أمريكا اللاتينية، ونصف التجارة الخارجية بالمنطقة، وثلاثة أرباع إنفاقها التعليمي.[47] أما بقية أراضي الأرجنتين الشاسعة فكانت أقل ازدهاراً. فقد كان الليبراليون بدءاً بـ[برناردينو] "ريفادافيا" Rivadavia وانتهاءً بـ[خوان بوتيستا] ألبيردي[أ] Alberdi و[دومينجو فوستينو] سارميانتو[ب] Sarmiento يدعمون سياسات الحياة البسيطة القائمة على الاكتفاء الذاتي الزراعي على الطريقة الأمريكية، لكنهم لم يتمكنوا من فرضها في وجه المعارضة الأوليجاركية. وقسمت [سهول] البامبا على نحو غير عادل إلى حد كبير؛ فوفق إحصاء عام 1914 كانت أكبر 584 مزرعة تمثل نحو خمس المساحة الإجمالية، بينما كانت المزارع التي تزيد مساحتها على ألف هكتار (2470 فداناً) تمثل أكثر من نسبة 60٪. وبلغ متوسط

(أ) منظِّر سياسي ودبلوماسي أرجنتيني (1810-1884).

(ب) ناشط ومفكر وكاتب ورجل دولة أرجنتيني، هو الرئيس السابع للأرجنتين (1811-1888).

الأراضي المملوكة في الأرجنتين 890 فداناً مقارنة بــ 175 فـداناً في نيـو سـاوث ويلـز، و130 فداناً في الولايات المتحدة.[48]

وكـذلك الأمـر بالنـسبة إلى ريـو دي لا بلاتـا في أوروجـواي، حيـث أدى صـعود مونتيفيديو كميناء يخدم أجزاء من الأرجنتين والبرازيل إلى نـشوء طبقـة متوسـطة قويـة تـدعمها الهجـرة الأوربيـة. ومـن خـلال حـزب الكولـورادو Colorado [الحمـر أو الليبراليون]، أقام زعماء هذه الفئة الاجتماعية تحالفاً سياسياً مع مربي الأغنـام في الـداخل. وفي عهد خوزيه باتيي إي أوردونيـز José Batlle y Ordóñez [1856-1929] (الـرئيس من 1903 إلى 1907 ومن 1911 إلى 1915)، أرست أوروجـواي أسـس نظـام ديمقراطـي حديث، وأصبحت من أوائل دول الرعاية في العالم، فألغـت عقوبـة الإعـدام، وسـمحت بالطلاق، وفرضت تشريعات تحدد مدة العمل اليومي بثماني سـاعات، وأرسـت الـضمان الاجتماعي، والتعليم الثانوي المجاني. وفي إشارة إلى الـسياسات التـي كانـت سـتتبع عـلى نطاق أوسع في المنطقة بعد ذلك بعقدين، استحدثت احتكارات حكومية لتشغيل خدمات تراوحت من الميناء إلى توليد الكهربـاء والتـأمين. وبفـضل هـذا العقـد الاجتماعـي المـبرم بموجـب الباتيويـة *batllismo* [نـسبة إلى بـاتيي]، كـما كـان يطلـق عليهـا، أصـبحت أوروجواي، وهي أصغر دول أمريكا الجنوبية، الأكثر مساواة لمـدة طويلـة. أمـا في أمـاكن أخرى فقد كانت الأمور مختلفة أشد الاختلاف.

الأرض ولكن ليس الحرية: ثورة تخلق دولة نقابوية

في أيلول/ سبتمبر 1910، قدمت وفود من أنحاء العـالم المختلفـة إلى مكـسيكو سـيتي للاحتفال بالعيد المئوي لاستقلال المكسيك، وبمـرور ربـع قـرن عـلى "الـسلام والنظـام والتقدم" في عهد بورفيريو دياز. لكن مظهر الاستقرار تبدد خلال أشهر معدودة. فبعد أن ادعى دياز لصحفي من أمريكا الشمالية أنه سيبارك وجـود معارضـة، رشـح فرانسيـسكو ماديرو Francisco Madero [1873-1913]، الابن الصارم لعائلة ثرية من الشمال، نفسه

للرئاسة ضد الدكتاتور رافعاً شعار «حق الاقتراع الفعال، لا لإعادة الانتخاب». ولما نجح في حشد الجموع المؤيدة في مختلف أرجاء البلاد جرى اعتقاله. وبعد الإفراج عنه بكفالة، فر إلى الولايات المتحدة ليدخل المكسيك مرة أخرى في شباط/ فبراير 1911 على رأس 130 من الرجال المسلحين. وشن ثوار آخرون انتفاضات محلية، كان الكثير منها منفصلاً. وبحلول شهر أيار/ مايو استولت قوات ماديرو على سيوداد خوارس Ciudad Juárez، وهي أهم نقطة جمركية على الحدود مع الولايات المتحدة. واستقال دياز في نهاية المطاف إزاء تمرد وطني لا قبل له به.

كان ماديرو ديمقراطياً ليبرالياً، وروحانياً ومحضّر أرواح، يؤمن بأنه اختير لإنقاذ المكسيك، ورجلاً يتصف بالنزاهة الشخصية ودماثة الخلق،[49] لكنه لم يكن كفؤاً من الناحية السياسية. فقد قام بحل قواته في الوقت الذي سمح فيه لمؤيدي الدكتاتورية بالاحتفاظ بمراكز مؤثرة. ولم يتمكن من التوصل إلى اتفاق مع إميليانو زاباتا Emiliano Zapata [1879–1919]، وهو زعيم فلاح هندي شن ثورته المحلية في موريلوس Morelos، وهي ولاية مركزية صغيرة، ارتكبت مطاحن السكر المطوَّرة الموجودة بها تجاوزات جشعة على أراضي الفلاحين. وفي عام 1913 أطيح بماديرو وقتل إثر انقلاب قاده فكتوريانو هويرتا Victoriano Huerta [1850–1916]، وهو قائد بالجيش مدعوم من البورفيريين [نسبة إلى بورفيريو دياز] ومن هنري لين ويلسون Henry Lane Wilson [1830–1912]، وهو سفير الرئيس ويليام هاورد تافت[أ] William Howard Taft في مكسيكو سيتي، الذي ساهم بتدخله المباشر في قيام الانقلاب، ولم يؤد ذلك الانقلاب سوى إلى تزايد السخط. ففي عام 1915 مني هويرتا بدوره بالهزيمة على يد الجيوش الثورية التي جاءت كاسحة من الشمال بقيادة فرانسيسكو فيا Fransisco Villa [1878–1923]، وهو قاطع طريق أصبح من أتباع ماديرو، وألفارو أوبريجون Álvaro Obregón [1880–1928]، وهو فلاح من سونورا Sonora التي تعد مركزاً مهماً للزراعة التجارية في الشمال الغربي، تبين أنه القائد

(أ) الرئيس السابع والعشرون للولايات المتحدة (1857–1930)، تولى منصب الرئاسة من عام 1909 إلى عام 1913.

العسكري الأكثر موهبة وقسوة من بين قادة الثورة. وانتقلت الرئاسة إلى فينوستيانو كارانزا Venustiano Carranza [1859–1920]، وهو شمالي آخر وحاكم إحدى الولايات في فترة ما قبل الثورة، ولكنه من المعجبين بخوارس.

وخرجت الثورة منذ مدة طويلة عن نطاق السيطرة؛ فقد تحولت إلى سلسلة فوضوية وممتدة من الصراعات المحلية والقومية على السلطة والأرض. وأثار زاباتا مطلب الأجداد الهنود بشأن استعادة الأرض تحت شعار (استعاره مفكر فوضوي مكسيكي من ألكسندر هرزن Alexander Herzen [1812–1870]، وهو ليبرالي روسي) "الأرض والحرية" *Tierra y Libertad*. ولم يكن زاباتا معنياً بإقامة تحالفات وطنية أو بالمجازفة أبعد من قرى "موريلوس"، لكنه تعرض للخيانة وقتل بالرصاص على يد قوات اتحادية تعمل لصالح حكومة كارانزا. وفي عام 1916 شكل كارانزا جمعية تأسيسية في كويريتارو Querétaro، شمال مكسيكو سيتي، لوضع دستور جديد. ولاتزال الوثيقة التي تمخضت عنها سارية، وإن طرأت عليها تعديلات عدة. وقد كانت حلاً توفيقياً بين كارانزا، وهو ليبرالي على نسق القرن التاسع عشر لكنه ليبرالي سلطوي يؤمن بضرورة وجود سلطة تنفيذية قوية، وبين الإصلاحيين الاجتماعيين الراديكاليين الذين كان بعضهم مستشاراً لزاباتا وكانوا يلقون دعماً من وبريجون. ومن الجدير بالملاحظة أن الدستور نص على أن الأرض وباطنها كليهما ملك للدولة، وهي أحكام بدت اشتراكية ولكن كان فيها كذلك عودة إلى الفترة الاستعمارية عندما كانت الأرض وباطنها ملك للتاج.[50]

ومر عقدان آخران قبل أن تخمد نار التمردات المحلية والصراعات العنيفة على السلطة بين قادة الجيوش الثورية المنتصرة. وكانت المحصلة هي قيام دولة قومية ذات قاعدة أوسع لكنها دولة اتسمت السلطة فيها بمركزية لا ترحم، وليس بالديمقراطية الليبرالية التي كان ماديرو يحلم بها. وكانت الدولة في مرحلة ما بعد الثورة من صنع رجال ثلاثة: سونوريان [نسبة إلى سونورا]، وهما أوبريجون وبلوتاركو إلياس كاليس Plutarco Elías Calles [1877–1945]، وهو معلم محافظ وقائد شرطة محلي

سابق، ولازارو كارديناس Lázaro Cárdenas [1895–1970]، وهو آخر الجنرالات الثوريين الذين صاروا رؤساء، وإصلاحي ذو ميول اشتراكية. أما الإنجاز العظيم لنظام ما بعد الثورة فكان إحلال الاستقرار الدائم من خلال مأسسة الصراع السياسي والسماح بالتجديد السياسي المنتظم. وبذلك، فقد كانت المكسيك الدولة الوحيدة في أمريكا اللاتينية التي يتم فيه تحييد الجيش سياسياً. وفي عام 1928 أسس كاليس حزباً سياسياً تسلطياً بشكل رسمي، عرف (بعد عام 1946) باسم الحزب الثوري المؤسسي PRI. وكان النظام الذي أرساه الحزب مدنياً، ومنح الرئيس بمقتضاه سلطات الحاكم المطلق، ولو لست سنوات فقط. وبينما سمح للرئيس أن يختار خلفه، فقد كان وجوده السياسي ينعدم بمجرد ابتعاده عن الرئاسة. ولم يكن من الممكن إعادة انتخابه. وكان الدستور اتحادياً من الناحية الاسمية. وتولى كارديناس خلال فترة رئاسته (1934–1940) القضاء على بقايا الفصل بين السلطات: فقد قام بتطهير الكونجرس وحكام الولايات، وتخلص من فكرة "كارانزا" بشأن تعيين القضاة مدى الحياة. وبعد كارديناس كان الرئيس يمسك بقبضته جميع مقاليد السلطة. وخضع الكونجرس والحكام لأوامره، لكنهم أرسوا كذلك قنوات يمكنهم من خلالها رفع مظالمهم إلى الرئيس. وقد تمت شرعنة كل ذلك بعناية من خلال الانتخابات. وحكم الحزب الثوري المؤسسي بالتراضي والاستيعاب متى أمكن، وبتزوير الانتخابات والعنف لدى الاقتضاء فحسب. ولم يكتفِ النظام بالتشدق بأساطير الثورة، فقد كان أقل نخبوية من [فترة] البروفيرياتو [نسبة إلى بروفيريو]. وكانت أهم خصائصها الدولة التضامنية والإصلاح الاجتماعي والقومية.

وأعاد كارديناس تنظيم الحزب الحاكم كمنظمة جماهيرية على أسس وظيفية تشمل قطاعات تعنى بالفلاحين والعمال (والمهنيين من الطبقة الوسطى في مرحلة لاحقة). وحقق كثيراً من الطموحات الاجتماعية للراديكاليين في مجلس [ولاية] كويريتارو Querétaro. وقام بتوزيع 18.4 مليون هكتار من الأراضي على مليون فلاح في شكل

أراضي الإجيدو[أ] *ejidos*، وهو مصطلح يعود إلى فترة الحيازات المجتمعية الهسبانية. بيد أن الأرض لم تكن مملوكة مباشرة للمجتمعات أو فرادى الفلاحين كما كان زاباتا يريد. فمبوجب نظام "كارديناس"، بينما كان المجتمع ينتفع بأراضي الإجيدو، ظلت الدولة هي المالك. وبقي الفلاحون مربوطين بنظام الحزب الثوري المؤسسي، وأصبحوا مشتتين غير ممكنين. وفازوا بالأرض لا بالحرية.[51] كما أن كثيراً منهم لم ينج من الفقر. وأنشأ "كارديناس" أيضاً اتحاداً قومياً للنقابات العمالية. وقدم الحزب ضمانات لرجال الصناعة الخواص وغيرهم من أصحاب رأس المال فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار السياسي، وتقديم الائتمانات المدعومة، وإقامة سوق محلية موسعة ومحمية، بشرط أن يلتزموا بقواعد اللعبة السياسية. كما أخضعت الكنيسة أيضاً لسيطرة الدولة؛ فقد تضمن دستور عام 1916 مجدداً قوانين خوارس المعادية لرجال الدين، وإن طبقت بصرامة متناقصة بعد عشرينيات القرن العشرين.

كانت القومية هي أيديولوجية الحزب الثوري المؤسسي. وبلغ الأمر أن اعتمد كرموز له العلم الوطني وألوانه، وأصبحت المكسيك معارضاً بلاغياً للولايات المتحدة. ففي أثناء الثورة أرسلت الولايات المتحدة قوات إلى المكسيك مرتين، في عام 1914 أرسل الرئيس وودرو ويلسون[ب] Woodrow Wilson قوات من المارينز إلى [ولاية] فيراكروس Veracruz لمنع وصول الأسلحة إلى هويرتا. وعندما شن فيا، المستاء من الاعتراف الأمريكي بحكومة كارانزا، غارات محدودة على بلدة كولومبوس Columbus الحدودية في [ولاية] نيو مكسيكو [الأمريكية] في آذار/ مارس 1916، أرسل ويلسون "حملة تأديبية" عديمة الجدوى بقيادة الجنرال جون برشينج John Pershing [1860-1948] (الذي قاد في السنة التالية قوة أكبر بكثير في فرنسا). ومع ذلك، حسب رأي ألان نايت Alan Night، وهو أحد مؤرخي الثورة، «لا يمكن في أي لحظة من اللحظات القول بأن

(أ) أراضٍ ذات ملكية مشتركة أو عامة في المكسيك، ومجتمع الفلاحين الذي كانت الدولة ترعاه بعد الثورة المكسيكية.

(ب) الرئيس الثامن والعشرون للولايات المتحدة (1856-1924). تولى منصب الرئاسة ما بين عامي 1913 و1921.

السياسة الأمريكية كانت المسؤول الأول عن صنع الأنظمة أو إسقاطها جنوبي الحدود. وإمكانية الخروج بادعاء مماثل تزداد تضاؤلاً في حالة [شركة] "ستاندرد أويل" Standard Oil، أو أية شركة أخرى».[52] بيد أن التنازلات السخية التي قدمها نظام دياز إلى [أصحاب] رأس المال الأجنبي، وخصوصاً في مجالي التعدين والنفط، أغضبت الثوريين. فقد كانوا يرون أن شركتي النفط ستاندرد أويل وإل أجيلا El Aguila المملوكة لبريطانيا، كانتا تتصرفان كدولة ضمن الدولة وتتهربان من الضرائب. وفي عام 1938 تحرك كارديناس فأمم صناعة النفط رافعاً شعار "النفط لنا!" *el petroléo es nuestro*، وإن قام بدفع تعويضات. ومنحت شركة حكومية، هي [شركة] بترول المكسيك Petróleos de Mexico (Pemex) احتكاراً على هذه الصناعة. واعتمدت أيديولوجية ما بعد الثورة كذلك الإنديجنيسمو indigenismo، وهو تيار فكري ينادي بدمج الهنود في النسيج العام للمجتمع.

وكان من الممكن أن تسلك المكسيك، عند منعطفات عدة، المسار الديمقراطي الذي نادى به ماديرو. وفي أوائل العشرينيات من القرن العشرين نادى حزب دستوري ليبرالي بالحكم الذاتي على مستوى البلديات، وبالفصل بين السلطات. وكانت تلك المشاعر مصدر إلهام لبعض مؤيدي محاولة تمردية فاشلة في عام 1923. وفي عام 1929 رشّح خوزيه فاسكونسيلوس[(أ)] José Vasconcelos، الذي كان بوصفه وزير التربية والتعليم في عهد «أوبريجون» راعياً لدييجو ريفيرا[(ب)] Diego Rivera وزملائه من فناني الرسم على الجدران، نفسه للرئاسة انطلاقاً من قاعدة الديمقراطية الماديروية [نسبة إلى ماديرو]. لكنه هزم على يد آلة كاليس التي لجأت إلى تزوير الانتخابات وأساليب القوة اللذين أصبحا فيما بعد العلامتين التجاريتين الأقل جاذبية للحزب الثوري المؤسسي.[53] وفي نهاية المطاف،

(أ) كاتب وفيلسوف وسياسي مكسيكي (1882–1959).

(ب) رسّام مكسيكي بارز (1886–1957). ساهمت أعماله الكبيرة من الفريسكو أو التصوير الجصي على الجدران في إرساء نهضة الرسم الحائطي المكسيكية.

اعتمدت المكسيك في ظل الحزب الثوري المؤسسي العديد من عناصر النقابوية، وهي الأيديولوجية التي ناصرتها ولطخت سمعتها الفاشية الأوربية الجنوبية في إيطاليا في عهد [بنيتو] موسوليني [1883-1945]، وفي إسبانيا في عهد فرانكو، وفي البرتغال في عهد [أنطونيو دي أوليفيرا] سالازار Salazar (1889-1970). لكن الحزب الثوري المؤسسي لم يكن مفرطاً في القمع، وإنما كان في الأساس براجماتياً لا ثورياً. وانحرف بعض رؤسائه مثل "كارديناس"، باتجاه اليسار. وكان آخرون من أنصار اليمين؛ فقد كون ميجيل أليمان[أ] Miguel Alemán (1940-6) تحالفاً في وقت الحرب مع الولايات المتحدة، وكان صديقاً لأصحاب المنشآت التجارية الخاصة. واستوعب الحزب الثوري المؤسسي اليسار، وخصوصاً الكتّاب والفنانين والأكاديميين، لكنه كان أيضاً معادياً للشيوعية. وجلب حكم الحزب الاستقرار للمكسيك، وأرسى أسس الدولة القومية الحديثة، وأنشأ اقتصاداً قائماً على الصناعة. ومن عام 1930 حتى عام 1968 على الأقل، كان نجاحه كبيراً؛ حيث نما الاقتصاد بمعدل سنوي مقداره 4٪ ما بين عامي 1929 و1950 ليتسارع إلى 6.4٪ ما بين عامي 1950 و1980. [54] وعلى العموم، ساد السلام الاجتماعي. وقد حاكى نظام الحزب الثوري المؤسسي الأشكال الخارجية للديمقراطية الليبرالية؛ لكنه في الواقع كان "الدكتاتورية الكاملة"، كما قال في عام 1990 الروائي البيروفي فارجاس لوسا. وكانت هناك نواقص هائلة تشوب النظام: الفساد، وغياب الحرية السياسية والإعلامية، والهدر، وانعدام الكفاءة على نطاق واسع، وهي أمور تعاظمت مع مرور الوقت.

بناء الدولة الشعبية

كان للثورة المكسيكية وعواقبها تأثير سياسي ملحوظ في كثير من أجزاء أمريكا الناطقة بالإسبانية؛ فقد واجهت دول أخرى التحديات نفسها التي واجهتها المكسيك والمتمثلة في ترسيخ أسس الدولة القومية الحديثة، والانتقال إلى التصنيع، ونمو المدن،

(أ) رئيس مكسيكي (1902-1983).

وظهور طبقة عاملة منظمة. وشهدت تلك الدول بدورها صعود تيارات سياسية جديدة كالقومية والاشتراكية والنقابوية. وكان أحد المعجبين الأوائل فيكتور راؤول هايا دي لا توري Victor Raúl Haya de la Torre [1895-1979]، وهو زعيم طلابي من بيرو جرى نفيه. فقد أسس التحالف الشعبي الثوري الأمريكي Alianza Popular APRA Revolucionaria Américana كحركة قارية في مكسيكو سيتي في عام 1924، ثم كحزب سياسي في بيرو في عام 1930. وكان "البرنامج الأقصى الدولي" international maximum programme التأسيسي للتحالف ينادي بالعمل ضد إمبريالية "اليانكي" [إشارة إلى الولايات المتحدة]، والوحدة السياسية لـ "أمريكا الهندية" (كما كان هايا يسمي أمريكا اللاتينية احتراماً لشعوبها الأصلية)، وتأميم الأراضي والصناعات، وتدويل قناة بنما، والتضامن الدولي.[55] وكان ذلك ينم عن اشتراكية راديكالية، لكن هايا كان يفضل جبهة غير شيوعية واسعة تتبوأ الطبقة الوسطى فيها دوراً قيادياً جنباً إلى جنب مع العمال والفلاحين الأصليين. وخلال حياته الطويلة - إذ توفي عام 1979 بينما كان رئيساً لجمعية تأسيسية تستعد لإعادة الديمقراطية إلى بيرو - مرت أفكاره بتطورات عدة. وكما يذكر خوليو كوتلر Julio Cotler وهو عالم اجتماع من بيرو «اتسم التحالف الشعبي الثوري الأمريكي منذ إنشائه بالتناقض».[56] ففي بيرو نظر التحالف في البداية في اللجوء إلى العنف الثوري، وحافظ باستمرار على الطابع التآمري. لكن هايا كان يفضل، إذا ما أتيح له ذلك، المنافسة على السلطة عن طريق الانتخابات، وقال: إن التحالف سيحترم الحريات الديمقراطية. وازداد هايا محافظة، لكن كثيرين في حزبه كانوا يتوقون إلى إنشاء دولة نقابوية على الطراز المكسيكي، وإلى تأميم شركات التعدين الأمريكية في بيرو.[57] وتدخل الجيش المرة تلو الأخرى للحيلولة دون وصول التحالف إلى السلطة. وبالفعل، لم يتمكن التحالف APRA من الوصول إلى السلطة إلا في عام 1985 تحت القيادة غير الفعالة لـ آلان جارسيا[أ] Alan García. ومع ذلك، كان هايا شخصية تتمتع بتأثير عظيم في

(أ) الرئيس «الحالي» لبيرو (1949-)، حكم البلاد من عام 1985 حتى عام 1990؛ ثم اعيد انتخابه في عام 2006.

السياسة سواء داخل دولته أو خارجها. وقدم الدعم للحملة التي قادها في نيكاراجوا أوجوستو ساندينو Augusto Sandino، وهو جنرال معارض ليبرالي، ضد حكومة يدعمها المارينز الأمريكيون.[58] كان التحالف APRA هو القناة التي انتقلت بواسطتها أفكار الثورة المكسيكية إلى أمريكا الجنوبية.

استمر النظام الليبرالي لعقدين إضافيين في أمريكا الجنوبية مقارنة بالمكسيك. وجاءت نهايته في أعقاب الانهيار الذي شهده وول ستريت في تشرين الأول/ أكتوبر 1929، كما كانت الحال في أوربا. وإذا لم يكن "الكساد الكبير" يمثل نقطة تحول حاسمة في تاريخ أمريكا اللاتينية الاقتصادي، فإنه مثل بالتأكيد انقطاعاً سياسياً حاداً؛ فقد كان وقع الكساد على التوظيف والمستوى المعيشي قاسياً. وشهدت عشر دول في المنطقة هبوطاً في قيمة صادراتها بأكثر من النصف ما بين عامي 1928–1932. ولم تتأثر أي دولة في العالم الغربي بالصدمة بقدر ما تأثرت به شيلي، إذ هبطت تجارتها بنسبة 83٪ ما بين عامي 1929–1932. وفي شيلي وكوبا تراجع دخل الفرد بواقع الثلث،[59] وتخلفت معظم الحكومات عن سداد ديونها الخارجية لأول مرة منذ منتصف القرن التاسع عشر. وأثار الكساد السخط والغليان لدى النقابات العمالية الناشئة، والتي كان كثير منها ذا ميول فوضوية نقابية،[أ] ولدى الأحزاب السياسية اليسارية الصغيرة في أرجاء المنطقة. وفي السلفادور، أحبطت محاولة للتمرد قادها الحزب الشيوعي الصغير وسط حمام من الدم. وفي بيرو تم قمع انتفاضات قادها التحالف والشيوعيون. وفي شيلي أعلن لفترة وجيزة عن قيام جمهورية اشتراكية على يد مارمادوك جروف Marmaduque Grove [1878–1954]، وهو ضابط في سلاح الجو وعم [أو خال] سلفادور ألِندي. وشهدت كوبا ثورة لم تدم طويلاً قام بها طلاب راديكاليون ورقباء في الجيش.

(أ) إشارة إلى الفرع من الفلسفة الفوضوية الذي يركز على حركة العمال ويسعى لإزالة نظام الأجور (عبودية الأجور) والملكية الحكومية أو الخاصة لوسائل الإنتاج باعتبارها تؤدي إلى ظهور الفوارق الطبقية.

وشعر المحافظون بالخطر إزاء المظاهرات الحاشدة والأحزاب اليسارية الجديدة. وتطلع البعض إلى الحكم العسكري كي ينقذهم من الجماهير. والبعض الآخر اجتذبتهم الفاشية، وخصوصاً في شكلها النقابوي المتوسطي [نسبة إلى البحر المتوسط]. وهناك كثير من اليساريين أيضاً استمالتهم النقابوية. ففي أمريكا اللاتينية كان تأثير موسوليني وفرانكو أبلغ من تأثير ماركس ولينين. وخلال عامين من انهيار وول ستريت، كان ضباط الجيش قد استولوا على السلطة أو سعوا لذلك في كل من الأرجنتين والبرازيل وشيلي وبيرو، وثلاث من دول أمريكا الوسطى (جواتيمالا والسلفادور وهندوراس).[60] وفي عام 1933 استولى الجيش على السلطة في كوبا. وفي الأرجنتين أنهت الصدمة خمسين عاماً من الحكم المدني المستقر عموماً، وأدت إلى الانكشاف المالي للإدارة الثانية لهيبوليتو إيريجويان، الزعيم المتقدم سناً للحزب الراديكالي؛ فقد أدت جهوده على صعيد خفض العجز الكبير في الميزانية إلى تقويض الدعم السياسي الذي كان يحظى به. وفي أيلول/ سبتمبر 1930، استولى مجلس عسكري على السلطة. ولم يكن المجلس قمعياً بصورة خاصة، واستهل عقداً من الحكم المدني العسكري المشترك. لكن المحكمة العليا بإصدارها قرار قبول قانونية أوامر المجلس العسكري، تكون بذلك قد استحدثت عقيدة خطيرة تقوم على "الثورة المنتصرة" *revolución triunfante* – أو القوة على حق.[61] وعلى امتداد نصف قرن بعد عام 1930، جلبت هذه العقيدة على الأرجنتين عدم الاستقرار، وخضوع السياسة المدنية للقوات المسلحة. وفي شيلي كان التأثير الدائم في الاتجاه العكسي؛ فقد أطاحت موجة من الاحتجاجات ومناهضة العسكرية بكارلوس أيبانييز Carlos Ibañez، وهو دكتاتور عسكري محافظ معتدل. وأعقب ذلك تدخلان عسكريان قصيران. لكن على سبيل الاستثناء، ازداد الحكم الديمقراطي والدستوري قوة، واستمر حتى إطاحة سلفادور ألِندي عام 1973. وكانت كولومبيا حالة استثنائية هي الأخرى؛ ففي انتخابات أقيمت عام 1930 أنهى الليبراليون خمسين عاماً من حكم المحافظين، وساعدهم في ذلك تأثير الصدمة [الاقتصادية] والانقسامات التي كانت موجودة بين معارضيهم. وتلا ذلك فترة من الإصلاحات الاجتماعية القوية. وسرعان ما استعاد معظم اقتصادات أمريكا

اللاتينية عافيته من الكساد نسبياً بفضل نمو الصادرات من جديد، وبتدابير "كينزية" تقوم على تدخل الدولة والتصنيع القائم على الاستعاضة عن الواردات. لكن السياسة تغيرت إلى الأبد. ولم تنج الليبرالية "الأوليجاركية" من التحطم إلا في عدد محدود من الدول الأصغر حجماً.

وكانت المكسيك فريدة في مأسسة القومية النقابوية. لكن ثورتها ترددت أصداؤها بقوة بعد ذلك بأربعة عقود في بوليفيا. ففي عام 1951، فازت بإحدى الانتخابات الحركة الثورية القومية MNR، وهي حزب من الطبقة الوسطى أساساً لكنه كان يحظى بدعم عمال المناجم وغيرهم من العمال والفلاحين. وبعد أن سلبت منها السلطة في انقلاب عسكري، بدأت انتفاضة شعبية في عام 1952. وعلى مدى ثلاثة أيام، قاتلت المليشيات الحضرية التابعة للحركة عناصر الجيش في العاصمة لاباز La Paz. وتحولت المعركة لصالح الحركة مع وصول مجموعة من عمال المناجم المسلحين وحدوث انقسامات في قوات الأمن. وقد لقي نحو 500 شخص حتفهم، لكن النظام القديم أطيح به.[62] ونصّب زعيم الحركة فيكتور باز إستنسورو Victor Paz Estenssoro [1907-2001]، وهو أستاذ جامعي في الاقتصاد، رئيساً. وشرّعت حكومته حق الاقتراع للجميع، وأممت مناجم القصدير الذي كان يمثل السلعة التصديرية الرئيسة، وحلت معظم الحيازات على هضبة ألتيبلانو، وسلّمت الأرض كقطع عائلية إلى السكان من الفلاحين الهنود. وبذلت جهود جادة من أجل تعميم التعليم، في المرحلة الابتدائية على الأقل. ولأول مرة، سمح للهنود بدخول بلازا موريللو Plaza Murillo، وهو الميدان الرئيسي في لاباز وموقع الكاتدرائية والقصر الرئاسي والكونجرس. وأصبحت الحركة القوة السياسية المهيمنة في بوليفيا على مدى نصف القرن التالي، لكنها لم تحقق تفوق الحزب الثوري المؤسسي، ولم تروض القوات المسلحة.

وفي أماكن أخرى وجدت النقابوية من يعبر عنها في شخص بناة الأمم الكاريزميين؛ أي الكاوديليو القدامى في صورة جديدة أقوى. وفي هذا الشكل، كثيراً ما يفضل علماء

السياسة توصيف النقابوية بالشعبوية. ومن أشهر الشعبويين البرازيلي جيتوليو فارجاس Getúlio Vargas [1882-1954] الذي ورث، بوصفه حاكماً لولاية ريو جراندي دو سول، تقليدها الوضعي، وأصبح رئيساً بانقلاب مدني-عسكري في عام 1930. وحكم فارجاس كدكتاتور في الفترة 1937-1945، ثم انتخب رئيساً من جديد عام 1950. وفي الأرجنتين حكم خوان بيرون، وهو عقيد بالجيش، من عام 1945 إلى عام 1955، وظلت الحركة التي أسسها هي القوة السياسية المهيمنة في الأرجنتين إلى اليوم. لكن بيرون لم يحتكر الشعبوية الأرجنتينية؛ فقد كان راديكاليو إيريجويان يتسمون بخصائص شعبوية قوية. وفي فنزويلا تطوَّر [حزب] العمل الديمقراطي[أ] Acción Democratica، الذي تربطه روابط وثيقة بالتحالف الشعبي الثوري الأمريكي في بيرو، من الشعبوية إلى الديمقراطية الاجتماعية [أو الاشتراكية]. وهيمن الحزب على السياسة الفنزويلية على مدى الجزء الأكبر من الفترة ما بين أربعينيات القرن العشرين وحتى صعود هوجو شافيز. وكانت هناك بعض الفروق بين هاتين الحركتين؛ فعلى سبيل المثال كانت حكومة بيرون ما بين عامي 1945 و1955 أكثر حكومة في أمريكا اللاتينية تقترب إلى النظام الفاشي. وقامت بإيواء 180 على الأقل من النازيين وأعوانهم، بمن فيهم شخصيات سيئة السمعة مثل أدولف أيكمان[ب] Adolf Eichmann، وإدوارد روشمان[ت] Eduard Roschmann، ويوزيف منجله[ث] Joseph Mengele (الذي كان في البرازيل فيما بعد) وكلاوس باربي[ج] Klaus Barbie (الذي انتقل إلى بوليفيا).[63] وخلال فترة النظام الدكتاتوري في "الدولة

(أ) حزب ديمقراطي اجتماعي في فنزويلا.

(ب) ضابط برتبة مقدم في الجيش النازي ووحدة النخبة النازية إس إس، أو شوتسشتافل Schutzstaffel (سرب الحماية) المسؤولة عن الكثير من الجرائم ضد الإنسانية خلال الحرب العالمية الثانية، ويشار إليه أحياناً بـ"مهندس المحرقة" (1906-1962).

(ت) عضو في منظمة إس إس النازية (1908-1977).

(ث) ضابط ألماني في منظمة إس إس، وطبيب في أحد معسكرات الاعتقال النازية، أطلق عليه "ملك الموت" (1911-1979).

(ج) ضابط برتبة نقيب في منظمة إس إس ومجرم حرب. يعرف بـ"جزار ليون" (1913-1991).

الجديدة"[أ] *Estado Novo*، نظر فارجاس أيضاً في اعتماد الفاشية. وكان هايا دي لا توري، على الأقل لفترات من مشواره العملي، أقرب إلى الاشتراكية الديمقراطية برغم أن التحالف الشعبي الثوري الأمريكي كان منظماً على أسس نقابوية. ولم يبق من بين الدول الأكبر حجماً إلا كولومبيا وشيلي، بمعزل نسبياً عن الشعبوية.

وفي أمريكا اللاتينية، خلافاً لما جرى في روسيا والولايات المتحدة، كانت الشعبوية حركة وأيديولوجية حضرية بدرجة طاغية.[64] وكانت، قبل كل شيء، استجابة سياسية للتحضر ولما اعتبر السياسة النخبوية والإقصائية للجمهوريات "الأوليجاركية" ما قبل عام 1930. وهي تعكس ما يطلق عليه يورجي كاستانيدا Jorge Castañeda [1953-]، وهو كاتب وسياسي مكسيكي، «حلم أمريكا اللاتينية غير المتحقق بالحداثة الخالية من الألم».[65] وازدهرت الحركات الشعبوية الأصلية بدءاً من منتصف العشرينيات وحتى منتصف الستينيات من القرن العشرين، وإن شهدت الشعبوية مؤخراً عودة غير متوقعة في المنطقة. وروجت تلك الحركات للتصنيع. وهي سياسة يمكن أن يتفق حولها رجال الصناعة المحليون والطبقة الوسطى والعمالة المنظمة. وكانت الحركات الشعبوية ائتلافات انتخابية متعددة الطبقات. وكان زعماؤها يحرصون على التحدث عن "الشعب" بدلاً من "الطبقة العاملة" مثلاً. وبالإضافة إلى القومية، فإنهم كانوا يحقنون مفهوم "الشعبي" *lo popular* في المفردات السياسية لأمريكا اللاتينية (بمعنى من أجل الشعب وبواسطته)، كما في زعمهم بقيادة حكومات "شعبية". وتضمنت برامجهم حماية الصناعة المحلية وإعاناتها، والتمثيل السياسي، وتوفير الرعاية للجماهير الحضرية. وتضمن ذلك بدوره توسيعاً لدور الدولة في الاقتصاد والمجتمع، مما ولّد وظائف جديدة لمصلحة الطبقات الوسطى. وعارضت الحركات الشعبوية الهيمنة الأجنبية وسلطة ما أطلقت عليها أوليجاركية الصادرات الزراعية. وعلى الرغم من أن هذه الحركات كثيراً ما ادعت أنها "ثورية"، فإنها

(أ) الاسم الذي كان يطلق على الحكومة السلطوية التي أسسها في البرازيل الرئيس جيتوليو فارجاس ودامت ما بين عامي 1937 و1945.

كانت إصلاحية خلافاً لأحزاب اليسار الماركسي، إذ كانت تستهدف تخفيف حدة الصراع الطبقي وليس إثارته. ومع ذلك، فإن الحركات الشعبوية لطالما كان المحافظون من أصحاب المصالح القائمة على الصادرات الزراعية (والولايات المتحدة) ينظرون إليها باعتبارها تهديداً. وقد كانت كذلك فعلاً إلى حد ما؛ فقد سعت لإعادة توزيع الموارد من الزراعة إلى المدن، وكانت النتيجة أن الشعبويين كثيراً ما كانوا هدفاً للقمع. ومن الخصائص الأخرى للحركات الشعبوية اعتمادها على القيادة الكاريزمية؛ فقد كان الزعماء الشعبويون في أحايين كثيرة خطباء عظاماً، أو على الأصح "غوغائيين" demagogues. واشتهر زعيم إكوادور الأكثر رمزية خوسيه ماريا فيلاسكو José Maria Velasco [1893-1979] بمقولته "إلي بشرفة وسأصبح رئيساً". ولم يكن ذلك من باب التبجح الفارغ؛ فقد أدّت مهارته في أثناء الحملات الانتخابية إلى انتخابه رئيساً خمس مرات، وإن كان افتقاره إلى مهارات الحكم، والمعارضة الشرسة التي ولّدها بين المحافظين، قد أديا إلى أن يطيح الجيش به أربع مرات. وكانت تلك الزعامة تتمخض عن رباط يكاد يكون باطنياً بين الزعيم والجماهير، وكان ذلك ينطوي في بعض الأحيان على استخدام صور وأساليب دينية كما كان عليه الحال بالنسبة إلى هايا دي لا توري.

وسواء أكانت الشعبوية أمراً حميداً أم خبيثاً، فإنها كانت الواسطة السياسية التي دخل بها كثير من دول أمريكا اللاتينية العصر الحديث القائم على سياسة الجماهير والحكومة الأكبر حجماً. ومن بين إنجازاتها دفع عجلة التصنيع، وتحسين الأحوال الاجتماعية لقطاعات مفضّلة من قوة العمل الحضرية. وتلقّى العمال مزايا ملموسة؛ من قبيل الإجازات المدفوعة الأجر، ومعاشات التقاعد، والخدمات الصحية. وكانت تلك المزايا كافية لتشجيع ولاء استمر على نحو لافت في صفوف المستفيدين، كما يتضح من طول بقاء الحزب الثوري المؤسسي والبيرونية بصورة خاصة. وحرمت الإصلاحات الاجتماعية التي قام بها بيرون الأحزاب الاشتراكية والشيوعية الصغيرة في الأرجنتين من دعم الطبقة العاملة، وهو دعم لم تستعده بعد ذلك أبداً. وبينما كان الليبراليون والوضعيون ينظرون إلى

الخارج بوصفه مصدر إلهامهم، طور الشعبويون "ثقافة وطنية" إنقاذاً للسكان الأصليين ومصنوعاتهم الثقافية من الإهمال الرسمي.

وفي هذا الإطار اضطلعت الشعبوية بدور يشبه دور الديمقراطية الاجتماعية في أوربا، لكن كانت هناك فروق مهمة. وعلى العموم، كان للشعبوية تأثير سلبي على الديمقراطية والتنمية في أمريكا اللاتينية. وهناك أربعة وجوه قصور بارزة. أولاً؛ على الرغم من أن الشعبوية كانت تلجأ إلى الوسائل الانتخابية، فإنها لم تكن ديمقراطية من نواحٍ عدة. وكما يبين بول دريك[أ] Paul Drake، فإن الزعماء الشعبويين «كانوا معنيين بتوسيع نطاق المشاركة الشعبية لكن ليس بالضرورة من خلال الآليات الديمقراطية الرسمية الغربية».[66] وبيرون وفارجاس وهايا «أبدوا مراراً وتكراراً ميولاً دكتاتورية تجاه أتباعهم ومعارضيهم. ويبدو أنهم كانوا يفضلون الحشد المنضبط والأبوي للجماهير على المنافسة الديمقراطية التعددية وغير المقيدة».[67] وللحق؛ فإن معارضيهم المحافظين كانوا هم أيضاً في أحيان كثيرة غير ديمقراطيين. وفي الأرجنتين، أصبح ليبرالي أيضاً مثل الكاتب خورخي لويس بورخيس Jorge Luis Borges [1899–1986] يعتقد أن البيرونية بينت أن بلاده غير "مستعدة" للديمقراطية. وعبّر عن رأي في إحدى المراحل مفاده أن الدكتاتورية العسكرية شر لا بد منه للحيلولة دون بقاء البيرونية في السلطة. والإخفاق الثاني، وهو مرتبط بالأول، يتمثل في الاعتماد على القيادة الكاريزمية. ويعرّف ماكس فيبر Max Weber [1864–1920]، عالم الاجتماع الألماني، السلطة الكاريزمية باعتبارها تمارَس على يد فرد «منفصل عن الناس العاديين، ويعامَل كما لو أنه مزود بخصائص فوق الطبيعة أو فوق البشر، أو على الأقل استثنائية على وجه التحديد».[68] ويناقضها فيبر مع شكلين آخرين من أشكال السلطة، وهما التقليدية، والعقلانية-القانونية. وكما يبين تعريف فيبر بوضوح، فإن الزعامة الكاريزمية مناوئة لسيادة القانون، أو بتعبير آخر مناوئة للفصل بين السلطات وبناء المؤسسات الديمقراطية. والزعماء الشعبويون يعتمدون على الرابط المباشر بينهم

(أ) أستاذ في العلوم السياسية، متخصص في الاقتصاد السياسي بأمريكا اللاتينية.

وبين الجموع: إن ظهورهم بالتزامن مع الإذاعة والسينما لم يكن من فراغ، وقد عملت إيفا بيرون كممثلة في المسلسلات الإذاعية. وأسوة بفرانكلين روزفلت[أ] FDR، كان جيتوليو فارجاس يتحدث بانتظام إلى البرازيليين عبر الإذاعة، فشكّلوا زبائنهم السياسيين بدلاً من إرساء المواطنة. وكانت المزايا تستمد من الولاء وليست كحق من الحقوق. وكان الاعتماد على الكاريزما أحد الأسباب وراء انعدام الاستقرار المتأصل الذي اتسمت به الشعبوية.

وثالثاً؛ لعل السمة المخيبة للظن أكثر من غيرها في الشعبوية هي إخفاقها في الهجوم بجدية على انعدام المساواة. فعلى النقيض من المكسيك وبوليفيا، حيث كسرت الثورات القوة السياسية لأصحاب الحيازات [أو العـزَب]، كان الزعماء الشعبويون الآخرون يستبعدون في العادة الشرائح الأفقر من الجماهير - أي الفلاحين - من ائتلافاتهم. ولم تسعَ الحكومات الشعبوية لتعميم حق الاقتراع ليشمل الأميين، ولا لتنفيذ الإصلاحات الزراعية. ولدى السعي لتحويل الموارد من الزراعة إلى الصناعة من خلال السيطرة على الأسعار مثلاً، فإنهم كانوا يلحقون الضرر بكل من الفلاح ومالك الأرض على السواء. وأدى اعتمادهم على التضخم، بدلاً من الإصلاحات الضريبية الشاملة لتمويل الحكومة، إلى إلحاق ضرر بالغ بالفقراء. ولم يكن ذلك سوى أحد جوانب القصور الرابع في الشعبوية، وهو سياستها الاقتصادية. فالحكومات الشعبوية لم تكن وحدها في اتباع حمائية الدولة: فبحلول ستينيات القرن العشرين قام كثير من الأنظمة الدكتاتورية العسكرية بالشيء نفسه. بيد أن التناقض المستمر لدى الحكومات الشعبوية بين التصنيع والرعاية (كما يبين دريك) أدى إلى اعتماد تلك الحكومات على سياسات في الاقتصاد الكلي تتسم بالتوسع المفرط، كما أدى إلى سقوطها فريسة للتقلبات الاقتصادية الشديدة. وبينما كان التوجه السياسي الزبائني الذي اعتمده كثير من الزعماء الشعبويين يدّعي نصرة خلق دولة حديثة، فإنه أدى بهم إلى إرساء أجهزة بيروقراطية عامة عديمة الكفاءة تعج بمؤيديهم.

(أ) الرئيس الثاني والثلاثون للولايات المتحدة (1882-1945). تولى منصب الرئاسة ما بين عامي 1933 و1945.

وكان من شأن بعض جوانب الضعف تلك، مصحوبة بالمعارضة التي أثارها الشعبويون في صفوف بعض المجموعات المحافظة القوية، أنه من ثلاثينيات القرن العشرين فصاعداً، أصبحت الأنظمة الديمقراطية الناشئة في أمريكا اللاتينية تتسم بانعدام الاستقرار المزمن، وبما أصبح يعرف بـ"تأثير البندول pendulum effect" مع تناوب الحكومات المدنية مع الأنظمة الدكتاتورية. وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، أدى صراع خارجي إلى احتدام تلك المعارك السياسية في أمريكا اللاتينية مع ما كان لذلك من تأثيرات مأساوية.

الفصل الرابع

الحرب الباردة والثورة
الولايات المتحدة واليسار يرفضان الديمقراطية

جواتيمالا هي الدولة الأتعس في أمريكا اللاتينية. فالجمال الذي تتمتع به مرتفعاتها الخضراء التي تنتشر على سفوحها البلدات البيضاء اللون من زمن الاستعمار، وبحيراتها المتلألئة التي تطل عليها البراكين المرتفعة، وأطلالها الباقية من حضارة المايا والمدفونة جزئياً في الغابات المطيرة، لا يمكنها أن تحجب إرث الاضطهاد الذي عانته الأغلبية من سكانها الأصليين. فهي تتمتع بحكومة مدنية منتخبة منذ عام 1986، لكنها شهدت حرب عصابات على مدى نحو ثلاثين عاماً، ولم يتم تسويتها إلا في عام 1996. وبلغت الخسائر في الأرواح نحو 200 ألف شخص، وكان معظم الضحايا من هنود المايا الذين قتلهم الجيش.[1] ولاتزال ظلال الحرب القاتمة قائمة. وعلى الديمقراطيين في جواتيمالا مكافحة ما يطلق عليه البعض "القوى الفعلية" *poderes fácticos*؛ وهي الشبكات الخفية التي تربط الفاسدين بضباط الجيش السابقين وعصابات الجريمة المنظمة المشتغلة بتجارة بالمخدرات وغسل الأموال. وتلك الشبكات هي، من جوانب عدة، القوة الحقيقية في البلاد. فقد بدأت في الازدهار في عهد ألفونصو بورتيو Alfonso Portillo [1951-]، رئيس البلاد ما بين عامي 2000 و2005، الذي فر إلى المكسيك حين ترك منصبه، وواجه تهماً باختلاس 16 مليون دولار من المال العام. وفي عهد أوسكار برجر Óscar Berger [1946-]، وهو ليبرالي مصلح انتخب عام 2004، بذل جهد جديد لتقليم أظافر الجيش وتحرير الديمقراطية من الوصاية العسكرية.

وكالة الاستخبارات المركزية CIA تنهي ربيع جواتيمالا

ومع ذلك، كان من الممكن أن تتطور جواتيمالا إلى ديمقراطية أقوى بكثير في مرحلة مبكرة جداً. والخطأ المتمثل بكونها لم تفعل ذلك يعود في جزء كبير منه إلى الولايات المتحدة. إن جواتيمالا ضحية للتدخل الأمريكي فيها أكثر من أي مكان آخر في أمريكا اللاتينية؛ ففي عام 1954 نظمت إدارة أيزنهاور[أ] Eisenhower انقلاباً لإطاحة حكومة جاكوبو أربنز Jacobo Arbenz [1913-1971] الإصلاحية الديمقراطية التي ادعى الرئيس الأمريكي احتمال كونها «مخفراً شيوعياً على أرض هذه القارة».[2] وبالرغم من أن منفذي العملية اعتبروها نجاحاً في بادئ الأمر، فإنه على حد قول أحد المؤرخين المتعاطفين معهم «في ضوء الأحداث اللاحقة، يمكن لأسباب وجيهة وصفها بأنها تكاد تكون كارثة».[3] ولم يقتصر الأمر على دفع جواتيمالا نفسها ثمناً باهظاً للتدخل الأمريكي؛ إذ إن الدروس التي استقتها الولايات المتحدة ومواطنو أمريكا اللاتينية من اليسار واليمين على السواء كان لها عواقب مأساوية في دول أخرى، وأعاقت الديمقراطية في المنطقة على مدى جيل أو أكثر. كيف أصبحت جواتيمالا ساحة للمعركة الأولى ضمن الحرب الباردة في أمريكا اللاتينية؟

كانت أمريكا الوسطى منطقة معزولة ومتخلفة على امتداد القرن التاسع عشر. وبعد الاستقلال عام 1824، سرعان ما تجزأت الأقاليم المتحدة لأمريكا الوسطى إلى خمس دول منفصلة، كانت جواتيمالا، وهي مقر القائد العام الاستعماري، أكبرها. وباستثناء كوستاريكا، كان الاستبداد غير المستنير هو القاعدة السائدة في ذلك البرزخ.[4] ففي جواتيمالا، حرص طابور طويل من الحكام الدكتاتوريين الوحشيين على شرعنة حكمهم عن طريق الانتخابات، لكنها كانت أموراً عبثية يندر أن تكون المعارضة مسجلة فيها. وهيمن نظام أوليجاركي من مزارعي البن على الجمهورية، وضمنوا لأنفسهم قوة عمل موسمية من الهنود من خلال استرقاق الاستدانة [أي الاستعباد استيفاءً للديون].

(أ) دوايت أيزنهاور (1890-1969)، الرئيس الرابع والثلاثون للولايات المتحدة، تولى الرئاسة ما بين عامي 1953 و1961.

ومع اقتراب نهاية الحرب العالمية الثانية، اجتاحت دوامات الديمقراطية أنحاء أمريكا اللاتينية. فقد سقطت عدة أنظمة دكتاتورية في المنطقة لتحل محلها حكومات منتخبة وفق قاعدة انتخابية عريضة نسبياً. وتوسعت النقابات العمالية واستعرضت عضلاتها من خلال موجات من الإضرابات. ونمت الأحزاب الشيوعية بسرعة، إذ ارتفع عدد أعضائها من أقل من 100 ألف في عام 1939 إلى 500 ألف بحلول عام 1947.[5] وفي أمريكا اللاتينية، كما هي الحال في أماكن أخرى من العالم، كانت هناك توقعات بأن عصراً جديداً من الديمقراطية قد بدأ. وحسب إحدى الروايات، هيأ ذلك الفرصة أمام دول أمريكا اللاتينية كي تتجه نحو الديمقراطية الاجتماعية – كما فعل معظم أوربا الغربية في أعقاب الحرب – من خلال تحالف بين رجال الصناعة وبين الطبقتين الصاعدتين: الطبقة الوسطى والطبقة العاملة المنظمة.[6] لكن التجربة كانت قصيرة إلى حد الإزعاج. ففي أمريكا اللاتينية، لم يتأثر ملاك الأراضي بالحرب، واستمروا في إحكام قبضتهم على السياسة بينما كانت النقابات العمالية لاتزال ضعيفة. وبحلول عام 1948 تباطأت المسيرة نحو الديمقراطية في معظم الدول، وحظر نشاط الأحزاب الشيوعية. وفي تلك الأثناء كانت الحرب الباردة قد بدأت، ولم تخلق اتجاهاً مناوئاً للشيوعية في أمريكا اللاتينية، خلافاً لما كان المحافظون والكنيسة الكاثوليكية يدعون إليه منذ أن أسس لينين في عام 1919 الأممية الشيوعية الثالثة (ويطلق عليها الكومينترن Comintern) ببرنامجها من أجل الثورة العالمية. لذا، كان معظم حكومات أمريكا اللاتينية سعيداً بالاصطفاف إلى جانب الولايات المتحدة في الحرب الباردة. وبالنسبة لواشنطن، بدأت تزداد أهمية كون تلك الحكومات مناهضة للشيوعية على نحو موثوق أكثر من كونها ديمقراطية.

وفي جواتيمالا، استمر ربيع الديمقراطية في فترة ما بعد الحرب لفترة أطول؛ ففي عام 1944 اضطرت مظاهرات قام بها طلاب ومعلمون وغيرهم من منتسبي طبقة وسطى ناشئة [الرئيس] هورهي أوبيكو Jorge Ubico [1878–1946]، وهو دكتاتور أشد قمعاً من سابقيه، إلى التنحي. وبعد ذلك بثلاثة أشهر تمرد ضباط صغار في الجيش ضد من اختير خليفة له. ولم تنفَّذ "ثورة تشرين الأول/ أكتوبر" تلك باسم البلشفية، وإنما باسم

"الدستور والديمقراطية". وسرعان ما تحقق الاثنان؛ فقد انتخب خوان خوزيه أريفالو Juan José Arévalo [1904-1990]، وهو مدرس فلسفة معتدل المزاج عائد بعد سنوات من منفاه في الأرجنتين، رئيساً في انتخابات هي الأكثر حرية من بين جميع الانتخابات التي شهدتها جواتيمالا. واستلهم أريفالو "الاتفاق الجديد" الذي وضعه فرانكلين روزفلت والحريات الأربع التي خاض الرئيس الأمريكي الحرب من أجلها: حرية التعبير، وحرية العبادة، والتحرر من الخوف، والتحرر من الحاجة. ووضع دستور جديد يمتد بموجبه حق الاقتراع ليشمل الجميع باستثناء الأميات من النساء، وقامت سلطات محلية منتخبة، وجرِّم التمييز العرقي، وحظر ترشح العسكريين في الانتخابات. ومنحت حكومة أريفالو حقوقاً للنقابات العمالية، وأنشأت نظاماً للضمان الاجتماعي ومصرفاً مركزياً ومكتباً إحصائياً، وأنشأت المئات من المدارس الجديدة، ولم تسمح بفرض قيود على الحرية السياسية أو حرية الصحافة، على الرغم من تعرضها المتكرر لمؤامرات على يد المحافظين.

وفي عام 1950 انتخب جاكوبو أربنز، وهو أحد قادة "ثورة تشرين الأول/ أكتوبر"، خليفة لأريفالو، حيث حصل على نسبة 65٪ من الأصوات. وبينما أرسى أريفالو الحريات الديمقراطية، وَعَدَ أربنز «بتحويل جواتيمالا من بلد متخلف يهيمن عليه الاقتصاد الإقطاعي إلى دولة رأسمالية حديثة».[7] وركزت خططه لتحقيق ذلك على الإصلاح الزراعي ومشروعات البنى الأساسية العامة التي اقترح الكثير منها رئيس البنك الدولي. وفي كلتا الحالتين، كان ذلك يعني مواجهة مع شركة يونايتد فروت [لتجارة الفواكه الاستوائية وخصوصاً الموز]، وهي شركة أمريكية مقرها في بوسطن. ففي عام 1899 حصلت الشركة، التي كانت تعرف بين مواطني أمريكا الوسطى بـ"الأخطبوط" لما لها من مجسات جامعة، من الدكتاتور الذي كان يحكم جواتيمالا في ذلك الوقت على امتياز لمدة 99 عاماً يغطي مساحة هائلة من الغابات، ويحق بمقتضاه للشركة أن تنشئ وتشغل خطاً للسكك الحديدية يمتد حتى ساحل الكاريبي. وبذلك حصلت الشركة على احتكار يشمل الجزء الأكبر من تجارة جواتيمالا، علماً بأن ميناءها في بويرتو باريوس Puerto Barrios كان

الميناء الوحيد المطل على الأطلسي، وأن السكك الحديدية كانت وسيلتها الوحيدة للنقل من الميناء وإليه. وفي المقابل، لم تسدد الشركة سوى ضريبة محدودة عن الصادرات من الموز.[8] واقترح أربنز إنشاء ميناء عام بجوار بويرتو باريوس وطريق سريع يؤدي إليه؛ وأصبحت يونايتد فروت، التي شهدت فعلاً تصاعداً في التنظيم النقابي، الهدف الرئيسي لمشروعه الرامي إلى إصلاح الأراضي.

وكان توزيع الأراضي في جواتيمالا، بمعايير أمريكا اللاتينية أيضاً، يتسم بدرجة كبيرة من عدم المساواة: فقد كان ما نسبته 2٪ من ملاك الأراضي يملكون ثلاثة أرباع إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة، بينما كان أكثر من نصف الأراضي الزراعية مكوناً من مزارع ضخمة (أكثر من 1100 فدان). وكان جزء كبير من هذه الأراضي مراحاً. وأثّرت إصلاحات أربنز في المزارع التي تزيد مساحتها على 670 فداناً ولم تحرَث أراضيها على نحو كامل، أو تلك التي تزيد مساحتها على 223 فداناً ولم يزرع ثلثها أراضيها. وكان هناك تعويض يدفع في شكل سندات ذات فائدة وفق قيمة الأرض المعلنة والخاضعة للضريبة. وخلال عامين كان هناك نحو مليون فدان، ثلثها من مزارع ألمانية الملكية تم تأميمها نزولاً على إصرار أمريكي في أثناء الحرب، ثم وزعت على 100 ألف أسرة. وأمر أربنز بمصادرة 380 ألف فدان من أراضي [شركة] يونايتد فروت – وهو جزء كبير من ممتلكاتها – كان ما نسبته 85٪ منها مراحاً، وكان يفترض اللجوء له في حالات مرض الموز. وعرضت الحكومة تعويضاً قيمته 1.1 مليون دولار، وزعمت الشركة أن قيمة الأرض تساوي 16 مليون دولار، بما يعكس مدى تهربها الضريبي، ولاقى زعمها دعماً من وزارة الخارجية الأمريكية.

وبحلول ذلك الوقت، كانت إدارة أيزنهاور قد عقدت العزم على إطاحة أربنز الذي اتهمته بترؤس انقلاب شيوعي. وقامت وكالة الاستخبارات المركزية، بدعم من دكتاتور نيكاراجوا السيئ السمعة أناستازيو سوموزا Anastasio Somosa [1925–1980] ونظيره في هندوراس، بتدريب وتسليح قوة من 170 رجلاً، وجمع ما يزيد على عشر طائرات. وكانت عملية "الغزو" تتسم بالتردد. لكن القصف الجوي وما صاحبه من بثٍّ

يحمل معلومات مضللة عن قوة قوامها الآلاف، جعل القيادة العليا للجيش تجبر أربنز على الاستقالة. ومن خلال مزيج من التهديدات والمناورات، أمن الأمريكيون بسرعة تنصيب رئيس هو كارلوس كاستيو أرماس Carlos Castillo Armas [1914-1957]، وهو عقيد متقاعد مغمور اختاروه لقيادة "الغزو"، وهكذا انقضى ربيع جواتيمالا الديمقراطي الذي دام عشرة أعوام.

ومنذ ذلك الحين، استعر الجدل بشأن العمل الأمريكي؛ هل كان الانقلاب أحد مشروعات الإمبريالية الاقتصادية الفجة، حيث اضطلعت إدارة أيزنهاور بدور المنفذ لمصلحة يونايتد فروت؟ ومنذ أيام أريفالو شنت الشركة حملة دعائية مؤثرة في الولايات المتحدة صورت فيها جواتيمالا على أنها في قبضة الشيوعيين. ويذكر هنا أن أسرة جون فوستر دالاس John Foster Dulles [1888-1959]، وزير الخارجية الأمريكي، وأخيه آلان Allen، مدير وكالة الاستخبارات المركزية CIA، كانا من أصحاب الأسهم في شركة الموز. وقد عمل الأخوَان لحساب ساليفان أند كرومويل Sullivan & Cromwell، وهي شركة محاماة في نيويورك مثلت شركة السكك الحديدية التابعة ليونايتد فروت. وكان كثير من المسؤولين في الشركة تربطهم صلات وثيقة بالإدارة. لكن جون فوستر دالاس أصر على أنه حتى «لو حلَّت مسألة يونايتد فروت، وأعطوا قطعة ذهب مقابل كل موزة، فستبقى المشكلة قائمة مادام هناك اختراق شيوعي في جواتيمالا».[9] وبعد خمسة أيام فقط من إطاحة أربنز، رفعت وزارة العدل الأمريكية دعوى بشأن مكافحة الاحتكار ضد يونايتد فروت؛ ونتيجة لذلك، وافقت الشركة في نهاية المطاف على تسليم بعض أراضيها في جواتيمالا إلى شركات محلية وبيع السكك الحديدية. وفي عام 1972 باعت الشركة مصالحها المتبقية في جواتيمالا إلى [شركة] ديل مونتي Del Monte [الأمريكية للأغذية المحفوظة] (وغيرت يونايتد فروت اسمها إلى تشيكيتا Chiquita في عام 1989، وفي عام 2001 تقدمت بطلب للحماية من الإفلاس).

وفي السنوات الأخيرة، ومع فتح الأرشيف الرسمي، قبِل المؤرخون ادعاء دالاس. لكن هناك كثيرين يشككون في الحكم بشأن أربنز. وحسب رأي النقاد، لم تكن تلك هي

المرة الأخيرة في أمريكا اللاتينية التي تخفق فيها الولايات المتحدة في التمييز بين الإصلاحي القومي، والشيوعي. ذلك أن حزب العمل الجواتيمالي، كما كان يطلق على الحزب الشيوعي، كان صغيراً، ولم يزد عدد ناشطيه في أي وقت على الألفين. وعلى الرغم من أنه كان أحد المساندين المتحمسين لأربنز وإصلاح الأراضي، فقد كان الأصغر بين الأحزاب الأربعة المكوِّنة للائتلاف الحاكم. ولم يفز سوى بأربعة مقاعد من بين مقاعد الكونجرس، وعددها 56 مقعداً، في انتخابات أجريت عام 1953، ولم يكن له ممثلون في الحكومة، وكان عدد المناصب الحكومية العليا التي يتقلدها منتسبوه يقل عن العشرة. ولم تكن جواتيمالا تربطها علاقات دبلوماسية بالاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية. وحتى أواخر خمسينيات القرن العشرين، لم يكن لدى الاتحاد السوفيتي سوى ثلاث سفارات في مجمل أمريكا اللاتينية، وهي منطقة استبعدها [جوزيف] ستالين Stalin باعتبارها "جيش الولايات المتحدة المطيع".[10]

وبالغ دالاس في شأن شحنة أسلحة من تشيكوسلوفاكيا تسلمتها جواتيمالا قبل شهر من الانقلاب. لكن الولايات المتحدة كانت قد فرضت حظر الأسلحة على جواتيمالا منذ عام 1948، وكانت فائدة تلك الأسلحة التشيكية محدودة. كما أن الشركاء في ائتلاف أربنز كانوا كثيري التذمر، واتسم الجيش بالاضطراب، وأصيبت الطبقة الوسطى بخيبة أمل مع تصاعد التوترات مع الولايات المتحدة. وبدأ الرئيس في الاعتماد فعلاً على الشيوعيين الذين كانوا وحدهم القادرين على حشد الدعم الشعبي للحكومة. وترددت مزاعم بأن زوجته من المتعاطفين مع الشيوعيين. وخشيت وكالة الاستخبارات المركزية أن يخلق إصلاح الأراضي قاعدة للشيوعيين في المناطق الريفية. ومع ذلك، لم يكن من المتوقع أن يقبل الجيش أو الساسة المدنيون بانتقال السلطة إلى الشيوعيين.

والمحصلة أن ما سحقته الولايات المتحدة في جواتيمالا كان الديمقراطية وليس الشيوعية. وسرعان ما أبطل كاستيو أرماس الإصلاح الزراعي، وتوصل إلى اتفاق مع يونايتد فروت، وأعاد النظام القديم القائم على الدكتاتورية الفاسدة. وفي عام 1960، تمرد ضباط صغار في الجيش باسم القومية، وكانوا غاضبين لاستخدام وكالة الاستخبارات

المركزية لجواتيمالا في تدريب المنفيين الكوبيين المناهضين لكاسترو. وأخفق التمرد، لكن اثنين من قادته واصلا نشاطهما، وأسَّسا أول مجموعة ثوار في جواتيمالا، وتم القضاء عليها عليها بعد أن قتلت فرق الموت اليمينية آلاف المدنيين الذين لم يكن للكثير منهم أي صلة بالثوار. وفي منتصف سبعينيات القرن العشرين، كان هناك وجود لمجموعات ماركسية جديدة من الثوار بين مجتمعات هنود المايا في الهضاب الغربية من جواتيمالا. ودفع ذلك الجيش إلى شن حملة تدميرية كان نتيجتها محو العشرات من القرى الهندية، وذبح سكانها، ونقل الناجين بالقوة، وتجنيدهم ضمن القوات المساعدة المدعومة من الجيش والمعروفة باسم "الدوريات المدنية". ومن بين جميع حملات مكافحة التمرد التي شهدتها أمريكا اللاتينية في أثناء الحرب الباردة، فإن الحملة الوحيدة التي ينطبق عليها مصطلح الإبادة الجماعية، الذي كثيراً ما أسيء استخدامه، هي تلك التي وقعت في جواتيمالا. وبينما استقطب القمع على أيدي الأنظمة الدكتاتورية في شيلي والأرجنتين، حيث كان معظم الضحايا من الطبقة الوسطى، اهتماماً خارجياً على نطاق أوسع بكثير، فإن ممارسة الإرهاب الجماعي المتعمد والمذابح التي تعرض لها هنود المايا في هضاب جواتيمالا في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن العشرين أمر لم يكن له نظير في المنطقة. ودفعت تلك التجاوزات جيمي كارتر[أ] Jimmy Carter إلى إلغاء المساعدات التي كانت الولايات المتحدة تقدمها في السابق إلى الجيش. وقدم رئيس ديمقراطي آخر، هو بيل كلينتون[ب] Bill Clinton، اعتذاراً رسمياً عن تلك المساعدات في أثناء زيارة قام بها إلى جواتيمالا في عام 1999، لكن بحلول ذلك الوقت، كانت الحرب الباردة قد انقضت منذ زمن بعيد.

وأدت سهولة الإطاحة بأربنز إلى أن يعتمد صانعو السياسات في واشنطن "تغيير النظام" باعتباره شعاراً يمثل استجابتهم النمطية للتهديدات الشيوعية المتصورة في أمريكا

(أ) الرئيس التاسع والثلاثون للولايات المتحدة (1924-). تولى منصب الرئاسة ما بين عامي 1977 و1981.

(ب) الرئيس الثاني والأربعون للولايات المتحدة (1946-). تولى منصب الرئاسة ما بين عامي 1993 و2001.

اللاتينية. وبعد ذلك بأعوام قليلة، انتهت محاولة شبيهة - على نطاق أوسع جداً - بكارثة في "خليج الخنازير" بكوبا. وبعد إحباطها دشن الرئيس جون إف. كينيدي[أ] John F. Kennedy "التحالف من أجل التقدم" في محاولة لتعطيل انتشار الشيوعية في أمريكا اللاتينية عن طريق تشجيع الإصلاح الديمقراطي. وقال كينيدي في تصريح له: «إن أولئك الذين يجعلون من التغيير السلمي أمراً مستحيلاً يجعلون من التغيير العنيف أمراً لا مفر منه». وبالفعل؛ لو أن الإصلاح الزراعي الذي قام به أربنز حدث بعد ذلك بعقد أو قبله بعقد، حين كان فرانكلين روزفلت ينادي بالتحرر من الحاجة، لكان قد نال الترحاب من واشنطن.

وقد استقى اليسار في أمريكا اللاتينية هو أيضاً الدروس من جواتيمالا. وكان طبيب أرجنتيني شاب، هو إرنستو جيفارا Ernesto Guevara، قد وصل إلى هناك ليلة العام الجديد 1953 وشهد سقوط أربنز. وبحلول الوقت الذي منحته فيه السفارة الأرجنتينية "العبور الآمن" إلى المكسيك، كان قد اكتسب الكنية "شي *Che*" التي منحه إياها كوبيون يساريون منفيون قابلهم في جواتيمالا.[11] وحسب أحد أكثر كتّاب سيرته تبصراً، كانت جواتيمالا "طقس العبور السياسي" بالنسبة إلى شي جيفارا. وكان جيفارا يرى أن في الانقلاب إشارة إلى أن الولايات المتحدة «تعارض بديهياً وبلا رحمة أي محاولة للإصلاح الاجتماعي والاقتصادي في أمريكا اللاتينية». ولذا، فقد استنتج أن على اليسار أن يكون مستعداً لمكافحة التدخل الأمريكي بدلاً من محاولة تفاديه أو تحييده.[12] كما كان يرى أن أربنز أتاح لأعدائه قدراً مفرطاً من الحرية، وخصوصاً في الصحافة، وأخطأ في عدم تطهير الجيش. وتؤيد ذلك هيلدا جاديا Hilda Gadea [1921-1974]، وهي زوجة جيفارا الأولى، حيث كتبت: «كانت جواتيمالا هي ما أقنعه بضرورة الصراع المسلح والإمساك بزمام المبادرة ضد الإمبريالية».[13]

(أ) الرئيس الخامس والثلاثون للولايات المتحدة (1917-1963). تولى منصب الرئاسة من عام 1961 حتى اغتياله عام 1963.

من عقيدة "مونرو" إلى لازمة التدخل

لم تكن إطاحة أربنز هي التدخل الأول للولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية. بيد أن تحليل جيفارا كان منقوصاً: لم يكن التدخل دائماً بأية حال، وكاد ينحصر في حوض الكاريبي؛ ذلك أن سياسة الولايات المتحدة تجاه جيرانها مرَّت بمراحل متناقضة عدة. فعلى مدى القرن الذي أعقب رئاسة جورج واشنطن، كان لدى خلفائه أولويتان رئيسيتان في السياسة الخارجية: الأولى، منع التدخل الأوربي في الأمريكتين. والثانية، توسيع رقعة أراضيهم عبر أمريكا الشمالية. أما الهدف الأول فقد صاغه الرئيس جيمس مونرو(أ) James Monroe في عام 1823 عندما حذّر من القوى الأوربية بقوله «علينا أن ننظر إلى أي محاولة يقومون بها لمد نظامهم إلى أي جزء من نصف الكرة هذا باعتبارها خطراً على سلامنا وسلامتنا».[14] و"مبدأ مونرو"، كما أصبح يعرف، كان دفاعي المنطلق. كما أنه كان يرتئي الاشتراك في المبادئ الاقتصادية الليبرالية والحرية المدنية والسياسية والدينية عبر جمهوريات الأمريكتين؛[15] ولذلك قال الرئيس هاري ترومان(ب) Harry Truman في عام 1947 «هناك خطة مارشال(ت) لنصف الكرة الغربي منذ قرن ونصف. وهي تعرف بـ"مبدأ مونرو"».[16] وعلى أية حال، ظلت الولايات المتحدة فترة طويلة مفتقرة إلى القوة التي تمكنها من إنفاذ الخطة؛ فعلى امتداد القرن التاسع عشر كانت القوى الأوربية من حين إلى آخر تتدخل في أمريكا اللاتينية، سواء لتحقيق مصالح تجارية أو من أجل حماية أرواح واستثمارات مواطنيها.

أما الهدف الثاني فأصبح يعرف بملاحقة "القدر الجلي manifest destiny" للولايات المتحدة والقائم على احتلال أمريكا الشمالية من ساحل المحيط الأطلسي إلى ساحل المحيط الهادي.[17] وبدأت العملية بشراء [ولايتي] لويزيانا وفلوريدا. واستمرت بانضمام تكساس

(أ) الرئيس الخامس للولايات المتحدة (1758–1831). تولى منصب الرئاسة ما بين عامي 1817 و1825.

(ب) الرئيس الثالث والثلاثون للولايات المتحدة (1884–1972). تولى منصب الرئاسة ما بين عامي 1945 و1953.

(ت) إشارة إلى المشروع الاقتصادي لتعمير أوربا بعد الحرب العالمية الثانية الذي وضعه الجنرال جورج مارشال رئيس هيئة الجيش الأمريكي في أثناء الحرب، ووزير الخارجية الأمريكي منذ كانون الثاني/ يناير 1947.

إلى الاتحاد بعد أن أعلنت استقلالها عن المكسيك عام 1836. وتبعت ذلك بفترة وجيزة حرب توسعية ضد المكسيك بين عامي 1846 و1848. ونال المنتصر ما يعرف اليوم بولايات أريزونا وكاليفورنيا وكولورادو ونيفادا ونيومكسيكو ويوتاه، مقابل دفعة قيمتها 15 مليون دولار. وأما كوبا – التي كانت لاتزال تحت الحكم الإسباني – فكانت أيضاً محل الطمع الأمريكي؛ ففي مرحلة مبكرة ترجع إلى عام 1823، رأى جون كوينسي آدمز John Quincy Adams [1767–1848]، وزير الخارجية، أن «كوبا، المنفصلة بالقوة عن صلتها غير الطبيعية بإسبانيا والعاجزة عن دعم ذاتها، لا يمكنها أن تنجذب إلا باتجاه الاتحاد الأمريكي الشمالي الذي لا يسعه، من منطلق قانون الطبيعة ذاته، أن يتخلى عنها».[18]

وأصبحت كوبا، إضافة إلى أمريكا الوسطى، بؤرة الاهتمام خلال المرحلة التالية من التوسع الأمريكي من ثلاثينيات القرن التاسع عشر حتى عام 1930. ففي تلك الفترة، خلص رؤساء متلاحقون –ليس فقط ثيودور روزفلت[أ] Theodore Roosevelt وهو الجمهوري الصعب المراس، بل أيضاً وودرو ويلسون الديمقراطي المثالي– إلى أن السيطرة على حوض الكاريبي تكتسي أهمية استراتيجية حاسمة من أجل الدفاع عن الوطن وتجارته. وكانت تلك السيطرة تعترضها ألمانيا، وبدرجة أقل بريطانيا. فقد كان القيصر فيلهلم الثاني[ب] Wilhelm II يعتقد أن ألمانيا يجب أن تكون هي "القوة العظمى" في أمريكا اللاتينية، وأن كوبا يجب أن تكون "دولة أوربية". وسعت ألمانيا لحيازة قاعدة بحرية في الكاريبي. وعلى خلفية "تزاحم من أجل أفريقيا" بين القوى الأوربية، كان كثير من الشخصيات الأمريكية المؤثّرة يعتقدون أن على الولايات المتحدة المبادرة إلى القيام بدور الشرطي في منطقة الكاريبي وأمريكا الوسطى، ووضع ذلك في "دائرة اهتمامها"، وإلا فإنها تجازف برؤية قوة أخرى تقوم بالشيء ذاته.[19] وأعطى الحكم السيئ والفوضوي الذي اتسم به كثير من الدول الصغيرة في المنطقة ذرائعَ جاهزة للتدخل باسم الاستقرار. وفي عام 1904، أوجز ثيودور روزفلت السياسة الجديدة في الكلمات التالية:

(أ) الرئيس السادس والعشرون للولايات المتحدة (1858–1919). تولى منصب الرئاسة ما بين عامي 1901 و1909.

(ب) قيصر الرايخ الثاني الألماني من سنة 1888 إلى سنة 1918 (1859–1941).

> قد يتطلب الخطأ المزمن أو عجز ينتهي إلى تراخٍ عام في روابط المجتمع المتحضر، في أمريكا كما في غيرها، تدخلاً في نهاية المطاف على يد أمة متحضرة ما. وفي نصف الكرة الغربي، فإن التزام الولايات المتحدة بمبدأ مونرو قد يضطرها، وإن على مضض، في الحالات الصارخة من ذلك الخطأ أو العجز، إلى الاضطلاع بدور قوة الشرطة الدولية.[20]

وأصبح ذلك يعرف بـ"لازمة روزفلت" لمبدأ مونرو، وكان فيه تبرير لاحق للتدخل الأمريكي في كوبا.

ومنذ خمسينيات القرن التاسع عشر، أوضح صانعو السياسة الأمريكيون أن تحول كوبا نحو أي قوة أوربية أخرى أمر غير مقبول. وبحلول عام 1898 ضعفت سيطرة إسبانيا على "جزيرتها المخلصة دائماً". وعندما انفجرت يو إس إس ماين *USS Maine*، وهي سفينة حربية أمريكية كانت في زيارة إلى [العاصمة الكوبية] هافانا، مما أسفر عن مقتل 266 شخصاً، تبع ذلك ضجة من أجل التدخل الأمريكي (تم تجاهل حقيقة أن الانفجار كان ناتجاً بشكل شبه مؤكد عن حادث تسبب فيه حريق نشب في قبو للفحم، مما أدى إلى اشتعال مخازن الذخيرة الأمامية). وأدت الحرب التي تلت ذلك على مدى أربعة أشهر إلى القضاء على بقايا الإمبراطورية الإسبانية وبزوغ الولايات المتحدة كقوة عالمية؛ فقد ضمت إلى أراضيها كلاً من بورتوريكو والفلبين (التي دفعت لقاءها 20 مليون دولار)، وجزيرة جوام في المحيط الهادي. وخاضت الحرب دعماً لـ"كوبا الحرة" *Cuba Libre*، لكنها فضلت جعل الجزيرة محمية. وحوّل روزفلت دوره الصغير كضابط فروسية في قوة التدخل في كوبا إلى أسطورة وطنية جرفته نحو البيت الأبيض. وبعد ذلك بعامين، خلق دولة جديدة في أمريكا الوسطى. فقد توصلت الولايات المتحدة عن طريق المفاوضات إلى معاهدة مع كولومبيا تسمح للأولى بشق قناة عبر البرزخ في بنما. وعندما أبطأ مجلس الشيوخ الكولومبي في التصديق على المعاهدة (فيما يعزى جزئياً إلى حرب

الألف يوم)،(أ) نظَّم روزفلت ثورة وموّلها من أجل استقلال بنما. وأصبحت بنما فعلياً، أسوة بكوبا، محمية أمريكية. وكما تباهى روزفلت فيما بعد قائلاً «لقد أخذت البرزخ».[21]

وفي عهد وودرو ويلسون اتسمت الإمبريالية الأمريكية بلمسة أكثر مثالية متأثرة في ذلك بحركة الإصلاح التقدمي. فقد اعتمد الرجل الذي خاض الحرب العالمية الأولى "لجعل العالم آمناً من أجل الديمقراطية" دافعاً شبيهاً في مكان أقرب إلى الوطن، حيث قال «إننا أصدقاء الحكم الدستوري في أمريكا، إننا أكثر من مجرد أصدقائه، إننا أبطاله».[22] بيد أن الآراء الأمريكية بشأن الجوار كانت تتسم بعنصرية أقرب إلى تلك التي كان الوضعيون يعتمدونها في أمريكا اللاتينية في تلك الفترة. وافترض كثيرون أن دول حوض الكاريبي لم تكن مستعدة للديمقراطية. وأرسل ويلسون جنود المارينز في مهام تحولت إلى فترات إقامة ممتدة في جمهورية الدومينيكان (1916–1924) وهايتي (1915–1934) حيث قاموا بتشييد الطرق والعيادات الصحية إلى جانب فرض النظام. وفي نيكاراجوا، بقي جنود المارينز من عام 1912 إلى عام 1933 (عدا فترة وجيزة بين عامي 1925 و1927). لكن عوضاً عن بناء الأمم، قاموا ببناء قوات درك(ب) *gendarmeries*. وكانت تلك وصفة تنذر بالمتاعب. ففي نيكاراجوا تولى أفراد المارينز تدريب الحرس الوطني الذي قام بقمع الحملة المحدودة النطاق التي نفذها ساندينو وثوّاره. وبعد أن عقد ساندينو اتفاق سلام مع الحكومة، قتل بأمر من أناستازيو سوموزا، قائد الحرس. واستولى سوموزا على السلطة عام 1936 مستهلاً حكم أسرة سارقة دام حتى عام 1979 عندما أطاح بها ثوريون يساريون كانوا يستمدون إلهامهم من ذكرى ساندينو. وفي جمهورية الدومينيكان استغل رافائيل ليونيداس تروجيليو Rafael Leónidas Trujillo [1891–1961] قيادته للجيش الذي أسسته أمريكا لفرض استبداد شخصي دام من عام 1930 حتى مقتله في عام 1961،

(أ) صراع مسلح مدني في جمهورية كولومبيا الجديدة (بما فيها مقاطعة بنما التابعة لها في ذلك الوقت) بين الحزب المحافظ والحزب الليبرالي وفصائله الراديكالية (1899–1902).

(ب) مصطلح يشير في العادة إلى القوات العسكرية المكلفة بحفظ النظام في المناطق التي تقع خارج نطاق عمل الشرطة.

وهي مدة كانت كافية لأن يصبح خلالها هذا الجنراليسيمو[أ] *generlísimo* الاستوائي سبباً في حرج رعاته السابقين.

واعتباراً من الحرب العالمية الأولى، بدأت الولايات المتحدة في الحلول محل بريطانيا وأوربا كمصدر رئيسي للتجارة والاستثمار في الجزء الشمالي من المنطقة، وإن لم يشمل ذلك الأرجنتين أو بعض الدول الأخرى في أمريكا الجنوبية. وفي عشرينيات القرن العشرين، تلازم التدخل مع التوسع التجاري و"دبلوماسية الدولار"، مع قيام المصارف الأمريكية بتقديم القروض إلى الحكومات الشغوفة المفتقرة إلى الأموال اللازمة. وهذه الفترة غير المشرّفة في أحيان كثيرة من علاقات الولايات المتحدة بأمريكا اللاتينية أوجزها بأسلوب لاذع الجنرال سميدلي دارلينجتون باتلر Smedley Darlington Butler [1881-1940]، والذي قيل إنه شعر بالمرارة عندما صرف النظر عن تعيينه قائداً لفيلق المارينز الأمريكي:

> أمضيت ثلاثين عاماً... الحارس المفتول العضلات من الدرجة الرفيعة لصالح الأعمال الكبرى، لصالح وول ستريت والمصارف. باختصار، كنت المبتز من أجل الرأسمالية... ساعدت في تطهير نيكاراجوا لصالح دار الصيرفة الدولية براون براذرز[ب] Brown Brothers في الفترة 1909-1912. وساعدت في جعل المكسيك، وتامبيكو[ت] Tampico على وجه الخصوص، آمنة من أجل المصالح النفطية الأمريكية في عام 1916. وساعدت في جعل هايتي وكوبا مكانين لائقين حتى يتمكن فتية [مصرف] ناشيونال سيتي[ث] National City من جمع الإيرادات فيهما. وساعدت في اغتصاب نصف دزينة من جمهوريات أمريكا الوسطى لصالح وول ستريت.[23]

(أ) كلمة تطلق على القائد العسكري الأعلى وعلى الدكتاتور.

(ب) أقدم وأكبر مصرف خاص في الولايات المتحدة، تعزى شهرته بصورة خاصة إلى العدد الكبير من المشاهير الذين عملوا فيه.

(ت) المدينة الرئيسية في الولاية المكسيكية "تاموليباس".

(ث) شركة تأسست في مدينة كليفلاند بولاية أوهايو عام 1845، وكانت في أحد الأوقات من بين أكبر عشرة مصارف أمريكية من حيث حجم الودائع والرهون والخطوط الائتمانية العقارية.

وفي المجموع، قامت الولايات المتحدة ما بين عـامي 1898 و1934 بنحـو 30 عمليـة تدخل عسكري منفصلة في تسع من دول الأمريكتين، يقع جميعهـا في حـوض الكـاريبي. وكان معظم تلك العمليات لأغراض ذاتية، حتى وإن كانت مدفوعة كذلك بـشعور نبيـل بتحسّن رسالة الولايات المتحدة في العالم، وهو مزيج من الدوافع المألوفة من جديد اليوم. ومن ناحية أخرى، فإن نزعة التدخل كبحتها رغبة في تفادي التـورط الخـارجي، وكـذلك الرفض الأخلاقي للإمبريالية من قِبل شعب مستعمَر سابق. والمحصلة، في الحكم المتوازن الذي توصل إليه أحد المؤرخين، هي «نوع من الإمبريالية المتناقضة التي يعـدّلها باسـتمرار الشعور بالذنب والسياسة الداخلية وانعدام الدافع الاستعماري الحقيقي».[24]

وقد ولدت تلك التـدخلات الـرأي الـشائع في نـصفي الكـرة كلـيهما بـشأن سياسـة الولايات المتحدة تجاه أمريكا اللاتينية، وشكلت الحافز لمنظري الاستقلال، وخصوصاً مع تكرارها بأمريكا الوسطى في ثمانينيات القرن العشرين. بيد أنها لم تكن تنطبـق سـوى عـلى جزء صغير من المنطقة. كما أن التدخل ليس سوى عنـصر واحـد ضـمن نمـط العلاقـات السائدة في نصف الكرة. ويتمثل عنصر آخر في البحث عن التعاون الـسلمي. ففـي مـؤتمر الدول الأمريكية الأول، الذي انعقد في واشنطن عام 1889، اقـترح جـيمس جـي بلايـن James G. Blaine [1830-1893]، وزير الخارجية الأمريكي، إقامة اتحاد جمركي لنصف الكرة، وآليات تحكيم لتسوية النـزاعات بين الـدول. ولم تعتمـد هاتـان الفكرتـان بـسبب معارضة قادة الأرجنتين وشيلي، لكنهما أعدّتا الساحة لدبلوماسـية متزايـدة النـشاط عـلى مستوى نصف الكرة، كان لها صداها في قمة ميامي عام 1994. واعتمد فرانكلين روزفلت توجهاً مشابهاً؛ فقد أعلن عند تقلده منصب الرئاسة عام 1933، أن إدارته تنوي أن تكـون "جاراً طيباً". وكان روزفلت يقرأ الإسبانية، وكان قد زار الأمريكتين الوسطى والجنوبية، وكان يولي المنطقة أهمية كبيرة ضمن السياسة الخارجية (إلى أن فرض الهجوم اليابـاني عـلى بيرل هاربر[أ] Pearl Harbour عام 1941 أولويات أخرى). والتزمت الولايـات المتحـدة

(أ) إشارة إلى الضربة العسكرية المفاجئة للبحرية الإمبراطورية اليابانية على القاعدة البحرية الأمريكيـة في بـيرل هـاربر بولايـة هاواي يوم 7 كانون الأول/ ديسمبر 1941.

بعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، لكن ذلك كان يعني أيضاً أنها لم تبذل جهداً للترويج للديمقراطية. وقد أشار هايا دي لا تورا، زعيم التحالف الشعبي الثوري الأمريكي في بيرو، بحدة إلى كون روزفلت كان "الجار الحسن للطغاة".[25] بيد أن التعليق الشهير المنسوب إلى فرانكلين روزفلت فيما يتعلق بسوموزا («إنه وغد، ولكنه على الأقل وغدنا») ربما يكون ملفقاً. ومع قدوم الحرب العالمية الثانية، كان هاجس الإدارة الإمريكية الرئيس هو ضمان الوصول إلى المواد الخام في أمريكا اللاتينية. وبدأ "الجار الطيب" في توزيع المساعدات الاقتصادية، من قبيل قرض رخيص لتمكين حكومة البرازيل من بناء مصنع ضخم ومتكامل للصلب في مدينة فولتا ريدوندا Volta Redonda [في ولاية ريو دي جينيرو].

وولدت التدخلات التي شهدتها العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين شعوراً مناوئاً لليانكي في أمريكا اللاتينية. ولم تكن تلك هي القاعدة السائدة من قبل. فعندما أعلن عن مبدأ مونرو لأول مرة، اعتبره البعض في أمريكا اللاتينية، ومنهم سانتاندر، التزاماً مفيداً من الولايات المتحدة بدعم الاستقلال الذي كان لايزال هشّاً في وجه الطمع الإسباني والأوربي. بيد أن بوليفار كان حذراً برغم كل ما كان يكنه للولايات المتحدة من إعجاب (كان يريد تحالفاً مع بريطانيا بدلاً من ذلك). ولايزال القادة في أمريكا اللاتينية إلى اليوم حائرين بين هذين الدافعين. فعلى سبيل المثال، كانت البرازيل تربطها علاقة خاصة بالولايات المتحدة دامت حتى سبعينيات القرن العشرين؛ فقد عبَّر بارون ريو برانكو[أ] Baron of Rio Branco، الذي امتد مشواره باعتباره الدبلوماسي الأول في البرازيل من الإمبراطورية إلى بداية الجمهورية، عن رأيه قائلاً: «ليس لدى أمريكا اللاتينية ما تخشاه إزاء أمريكا الأنجلو-ساكسونية... ليس في سياسات الولايات المتحدة على الإطلاق ما يمكن أن يتسبب في الإخلال بالحساسية القومية لدى الدول الأمريكية الأخرى. بل على

(أ) اسمه خوزيه بارانوس (1845-1912). دبلوماسي مؤرخ وسياسي وأستاذ جامعي برازيلي. يعتبر رائد الدبلوماسية البرازيلية. وريو برانكو [النهر الأبيض] هي عاصمة «أكري» البرازيلية.

العكس تماماً، إن تلك الدول تجد في تفوق الدولة الأولى في القارة دعماً لقضاياها وتطلعاتها». [26]

لكن هناك بعض الدول الأخرى - وخصوصاً الأرجنتين التي امتدت علاقتها الخاصة ببريطانيا حتى الحرب العالمية الثانية - كانت ترى في القومية الأمريكية تضييقاً لخياراتها. ومع ظهور دول قومية أكثر ثقة في أمريكا اللاتينية، بدأت تلك الدول في تطوير دفاعاتها الدبلوماسية. وفي العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر دافع الدبلوماسي الأرجنتيني كارلوس كالفو Carlos Calvo [1824-1906] عن اعتماد صيغة متشددة للسيادة الوطنية. وأعرب عن رفضه فكرة أن الحكومات الأجنبية لها الحق في التدخل لحماية أرواح وممتلكات مواطنيها في الخارج، وهو ما كانت القوى الأوربية والولايات المتحدة تقوم به باستمرار في أمريكا اللاتينية. ويقضي "مبدأ كالفو" بضرورة معاملة الأجانب، بمن فيهم المستثمرون، بالطريقة نفسها التي يعامَل بها المواطنون، مع عدم الحق في الاحتكام إلى الحكومات الأجنبية، حتى وإن قامت الدولة المضيفة من جانب واحد بتغيير القواعد التي تنفَّذ الاستثمارات بمقتضاها. [27] واعتمد كارانزا هذا المبدأ في دستور المكسيك لعام 1917 وأيده آخرون في المنطقة، بمن فيهم نستور كيرشنر Néstor Kirchner الرئيس الأرجنتيني السابق، في تعامله مع المستثمرين الأجانب فيما يخص المرافق المخصخصة في بلاده. ويقوم مبدأ ثانٍ يعرف بـ"مبدأ دراجو" Drago نسبة إلى أرجنتيني آخر، [أ] على عدم جواز اللجوء إلى القوة في تحصيل الديون التي تدين بها دولة إلى أخرى. وكان هدفه، مرة أخرى، القوى الأوربية.

وبحلول نهاية الحرب العالمية الثانية، كان الجار الشمالي القوي لأمريكا اللاتينية قد أصبح قوة عظمى، بينما أصبحت أوربا المستغرقة في جهود إعادة إعمار ذاتها تتسم بالإعاقة المؤقتة والضعف الدائم. ومع دخول الولايات المتحدة الحرب الباردة، استحضرت "مبدأ مونرو" وطبقته على جهود الاتحاد السوفيتي لنشر الشيوعية في أرجاء العالم (مع ما اتسمت

(أ) المقصود هو لويس ماريا دراجو (1859-1921) وزير الخارجية الأرجنتيني في عام 1902.

به تلك الجهود من حذر في الأمريكتين). وكان ذلك أحد مصادر الإلهام لما أصبح يعرف فيما بعد باسم منظومة الدول الأمريكية، التي شملت توقيع معاهدة ريو للدفاع المتبادل، ثم في عام 1948 تأسيس منظمة الدول الأمريكية. وتقديراً لأفكار كالفو، يؤكد ميثاق المنظمة على مبدأ عدم التدخل. ومع ذلك، وسعياً لإيجاد غطاء دبلوماسي للانقلاب الذي وقع في جواتيمالا، أمضى جون فوستر دالاس أسبوعين للضغط شخصياً على نظرائه في أمريكا اللاتينية خلال اجتماع المنظمة في كاراكاس عام 1954. وقَبِلَ الوزراء على مضض شديد اقتراح دالاس القائل بأن «هيمنة الحركة الشيوعية الدولية أو سيطرتها على المؤسسات السياسية في أي دولة أمريكية» ستشكل تهديداً على الأمريكتين ككل وستتطلب «تحركاً ملائماً». وكان ذلك هو المبدأ الموجِّه للسياسة الخارجية الأمريكية في نصف الكرة الغربي حتى سقوط جدار برلين. في البداية كانت أمريكا اللاتينية مسرحاً صغيراً في خضم المنافسة العالمية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. لكن ذلك سرعان ما تغير.

"سجن السكّر" يغير السجّانين

كما هي الحال في جزيرة هيسبانيولا وشمال شرق البرازيل، كان السكر هو ما شكل كوبا وشوهها في آن؛ فقد كانت مزارع القصب ومصانع السكر تعتمد على عمال السخرة. وما بين عامي 1820 و1865، بلغ عدد العبيد الأفارقة الذين تم استقدامهم 500 ألف. وكانوا في عام 1841 يشكلون ما نسبته 43.5٪ من السكان.[28] واشتدت رغبة إسبانيا في الاحتفاظ بثروة كوبا من السكر، لدرجة أنها تشبثت بالجزيرة على مدى القرن التاسع عشر بواسطة نظام دكتاتوري عنيد. وحسب رواية هيو توماس Hugh Thomas [1931-]، وهو مؤرخ بريطاني، كانت كوبا «سجناً من السكر لا قصراً».[29] وأخفقت حرب عصابات طويلة دامت ما بين عامي 1868 و1878 في إطاحة الحكم الإسباني. وبعد إلغاء الرق في عام 1886 ظهرت حركة استقلال أكثر قوة، كان قائدها خوسيه مارتي José Martí [1853-1895]، وهو كاتب وناشط سياسي أسس الحزب الثوري الكوبي، وكان قد أمضى

خمسة عشر عاماً في نيويورك، وكان واحداً من بين كثير من الكوبيين، البيض منهم والسود، الذين هاجروا إلى الولايات المتحدة، حيث كانوا هم الرواد في مجتمع كوبي أمريكي كبير دام إلى اليوم، مع المرور بتغيرات كثيرة. وكان مارتي معجباً بالديمقراطية في الولايات المتحدة، لكنه كان ينتقد بعض جوانب رأسماليتها، وينتابه شك عميق في نواياها تجاه كوبا. وقد صرح في آخر رسالة كتبها عام 1895 بعد قدومه إلى الجزيرة ضمن حملة تحريرية، وقبل مقتله بيومين:

> إنني أواجه الآن يومياً خطر بذل حياتي من أجل بلدي، ومن أجل واجبي ... بأن أكون حاضراً في الوقت المناسب لأمنع - باستقلال كوبا - توسع الولايات المتحدة في [جزر] الأنتيل[أ] وإطباقها، بتلك القوة العظيمة، على أراضينا في أمريكا. كل ما قمت به إلى الآن وما سوف أقوم به هو لخدمة هذا الغرض ... لقد عشت داخل الوحش وأعلم خباياه، ومقلاعي هو مقلاع داوود.[ب][30]

وسرعان ما تبين صحة مخاوف مارتي في أعقاب الحرب الإسبانية-الأمريكية. فقد ازدرى الأمريكيون جيش الثوار الذي كان السود يشكلون كثيراً من أفراده، والذي كانت معركته ضد الإسبان قد انتهت إلى حالة من الجمود في الفترة 1895-1898. وبعد أربعة أعوام من الحكم العسكري الأمريكي، ظهرت كوبا كدولة مستقلة بالاسم، لكنها كانت عملياً محمية ومستعمرة اقتصادية للولايات المتحدة. وأدخلت على دستور كوبا قيود كانت تعرف باسم "تعديل بلات" Platt Amendment (على قانون اعتمادات الجيش لعام 1901). وبموجب تلك القيود، تقلصت حرية الحكومة الكوبية في التعاقد على الديون وتكوين التحالفات العسكرية، وأصبحت مطالبة بمنح قواعد [عسكرية] للولايات المتحدة (أنشئت إحداها بسرعة في خليج جوانتانامو Guantánamo، وساء صيتها مؤخراً)، وأعطي للولايات المتحدة حق التدخل في كوبا لضمان «الحفاظ على حكومة

(أ) مجموعة من الجزر التي تشكل الجزء الأكبر من الهند الغربية في الكاريبي. وهي تتكون من مجموعتين رئيستين تضم الكبرى منها، الواقعة شمالاً، كلاً من كوبا وجامايكا وهيسبانيولا (أي هايتي وجمهورية الدومينيكان) وبورتوريكو.

(ب) إشارة إلى المقلاع الذي هزم به النبي "داوود" جالوت، حسب القصص الديني.

مستقرة تحمي الأرواح والممتلكات والحرية الفردية كما يجب».[31] وبالرغم من وقف العمل بـ"تعديل بلات" في عام 1934، فإنه لم يسهم إلا بتأجيج بحث كوبا المحبط عن كيانها كدولة. وخلال السنوات الثلاثين الأولى من عمر الجمهورية الجديدة، كانت الحكومة فاسدة عموماً، وكانت الانتخابات مزورة، حيث كان يلجأ الخاسر للسلاح، ويلتمس تدخل الولايات المتحدة، وهو تدخل كثيراً ما كان يأتي في التوّ. وانتشرت العصابات السياسية،[32] وأسهمت تقلبات أسعار السكر العالمية في إحكام سيطرة الشركات الأمريكية الغنية على الاقتصاد. وأصبح الأمريكيون يملكون نحو 60٪ من الأملاك الريفية. وكان المجتمع الكوبي أقل عنصرية من مثيله في جنوب الولايات المتحدة، لكن السلطة بقيت بقوة في أيدي البيض.

وتأثرت كوبا تأثراً كبيراً بالكساد العظيم مما عجل بانهيار أسعار السكر؛ فقد تراجعت قيمة محصول الجزيرة من السكر من 199 مليون دولار في عام 1929 إلى 42 مليون دولار في عام 1932. [33] وأدى ما نتج عن ذلك من شقاء وسخط إلى سقوط النظام القمعي لجيراردو ماكادو Gerardo Machado [1871-1939]، وهو دكتاتور منتخب (أطلق عليه أحد معارضيه لقب "موسولويني استوائي"). وأحبطت محاولة قام بها السفير الأمريكي سامنر ويليس Sumner Welles [1892-1961] لانتقاء حكومة جديدة عن طريق تمرد قام به ضباط صف في الجيش بقيادة الرقيب فولخنثيو باتيستا Fulgencio Batista، وهو كاتب اختزال stenographer وسيم من المولاتو. فقد تحالف باتيستا مع الطلاب وأساتذة الجامعة الذين شكلوا حكومة ثورية ذات توجه اشتراكي وراديكالي-ليبرالي. وأصدرت قراراً بتأميم شركة الكهرباء المملوكة للولايات المتحدة وعدد من الأملاك المتعلقة بالسكر. لكن ويليس رفض الاعتراف بالحكومة، وسحب باتيستا دعمه. واتسمت الحكومات الديمقراطية المتعاقبة بالفساد، وضاعت فرص الإصلاح. وظل باتيستا الشخصية المهيمنة في كوبا على مدى ربع القرن التالي، حيث تولى الحكم كرئيس منتخب في الفترة 1940-1944 ليعود دكتاتوراً في عام 1952. وخلال عام واحد، تصدى لنظامه الدكتاتوري فيدل كاسترو، وهو محام شاب وزعيم طلابي سابق وعضو في حزب

الشعب الكوبي الراديكالي Ortodoxo (الذي ادعى أنه امتداد لحزب مارتي، أي الحزب الثوري الكوبي). وتماشياً مع التقليد الكوبي القائم على الانتفاضات العنيفة، نظم كاسترو هجوماً على ثكنة مونكادا[أ] Moncada التابعة للجيش في سانتياجو Santiago، ثاني أكبر مدينة كوبية. وفشل الهجوم، لكن كاسترو بقي على قيد الحياة. وحكم عليه بالسجن لمدة 15 عاماً، لكن سرعان ما أفرج عنه بموجب عفو عام. ثم إنه أعاد المحاولة مرة ثانية في كانون الأول/ ديسمبر 1956 بعد أن توجه إلى المكسيك، حيث نزل برفقة 82 من الثوار (بمن فيهم أخوه الأصغر راؤول Raúl وشي جيفارا) في مقاطعة أورينتي[ب] Oriente، والتي كان كثير من سكانها من السود والفقراء. ورغم كل الصعاب، ثبّتت قوة الثوار مراكزها فيها بين جبال سييرا مايسترا Sierra Maestra. أما الباقي فهو تاريخ معروف للجميع لكنه تاريخ مغلف بالكثير من الأساطير.

هناك بالطبع أدبيات واسعة حول الثورة الكوبية. ولكن السؤال الرئيس الذي يجب أن نركز عليه هنا: لماذا لم يستعدْ كاسترو ورفاقه الديمقراطية مفضلين بدلاً من ذلك إخماد الرأسمالية، مع العلم أنه خلال أقل من عام قبل أن يدخل كاسترو هافانا، قام تحالف من المدنيين وضباط الجيش المنشقين في الجانب الآخر من الكاريبي، وفي فنزويلا تحديداً، بالإطاحة بدكتاتور آخر، وهو ماركوس بيريز خيمينيز Marcos Pérez Jiménez [1914–2001]، لكنه أرسى الديمقراطية في إطار حلف استثنى الحزب الشيوعي من السلطة؟ والإجابة ترتبط إلى حد بعيد بكاسترو ذاته، وبالتاريخ الكوبي الذي ترتكز عليه ثورته. ويزعم فيدل أنه، كزعيم طلابي في جامعة هافانا، قرأ لماركس، وأصبح "شيوعياً طوبوياً".[34] ولم يكن كاسترو صاحب عقيدة قط، وإنما كان دائماً رجلاً عملياً، وخبيراً استراتيجياً سياسياً، وعسكرياً يريد القوة ويفهمها فوق كل شيء آخر. وقد سطع نجمه كمحام شاب في حزب الشعب الكوبي، وكان انتخابه كنائب أمراً مؤكداً في انتخابات عام 1952 لو لم تلغَ بسبب انقلاب باتيستا. وحتى قبل الانقلاب، كان قد أصيب بخيبة الأمل

(أ) سميت بهذا الاسم تخليداً للجنرال جيليرمون مونكادا، وهو أحد أبطال حرب الاستقلال.

(ب) واحدة من ست مقاطعات كوبية حتى عام 1976، ومعناها: الشرق.

بسبب ما اعتبره خيانات اقترفتها الحكومات الديمقراطية في أربعينيات القرن العشرين، وقرر أن كوبا بحاجة إلى ثورة، وأنه هو الذي سيقودها. لكن أي نوع من الثورة؟ إن بيان حركة 26 تموز/ يوليو التي قادها كاسترو (سميت كذلك تخليداً لذكرى يوم الهجوم على ثكنة مونكادا)، الذي صدر مع بداية حرب العصابات، تم صياغته بأسلوب معتدل؛ فقد دعا إلى استعادة دستور عام 1940، والإصلاح الزراعي، وتأميم المرافق العامة. وكان كثير من المقربين إلى كاسترو متعاطفين مع الشيوعية. وكان راؤول كاسترو عضواً في "الشباب الشيوعي"(أ) بينما كان شي جيفارا ماركسياً علَّم نفسه بنفسه، ورفيق درب على طريق الشيوعية، وإن لم يكن عضواً في حزب. وحسب تاد شولك Tad Szulc، وهو كاتب سيرة حسن الاطلاع فيما يتعلق بفيدل، فإن «القرار التاريخي بأن الثورة يجب أن تؤدي إلى الاشتراكية ومن ثم الشيوعية في كوبا، توصل إليه كاسترو بمفرده في أواخر ربيع عام 1958 ربما في أثناء سلسلة من الاجتماعات السياسية الحاسمة التي انعقدت في سييرا خلال شهري أيار/ مايو وحزيران/ يونيو».[35]

وقد حجب هذا القرار بعناية. ومع فرار باتيستا من هافانا إلى نيويورك في ليلة رأس السنة من عام 1958، اختار كاسترو لمنصب الرئيس مانويل أوروتيا Manuel Urrutia [1901–1981]، وهو قاضٍ بإحدى المقاطعات، وشكلت الحكومة أساساً من الجناح المعتدل غير الشيوعي من حركة 26 تموز/ يوليو. لكن السلطة بقيت في يد فيدل الذي نصب نفسه قائداً أعلى للقوات المسلحة، وأرسى ما سماه شولك حكومة "موازية"، على أساس المعهد الوطني للإصلاح الزراعي الجديد.(ب) وطبق مع جيفارا الدروس التي تعلماها من جواتيمالا: تم تدمير جيش باتيستا، وعقد تحالفاً مع الحزب الاشتراكي الشعبي (كما كان الحزب الشيوعي يطلق على نفسه)، لكنه حجب لمدة عامين إلى أن أصبحت لدى كاسترو السيطرة السياسية الكاملة، وأسس الجهاز الأمني لدولة بوليسية.[36]

(أ) فرع تابع للحزب الشيوعي الكوبي ذي التوجهات السوفيتية.

(ب) إحدى وكالات الحكومة الكوبية التي أنشئت للإشراف على تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي لعام 1959.

ومن الواجهة الديمقراطية كان لإدارة أيزنهاور نظرة معينة؛ فبرغم أن كاسترو لم يؤمم جميع المنشآت التجارية الأمريكية في كوبا حتى تشرين الأول/ أكتوبر 1960، ولم يعلن نفسه شيوعياً حتى كانون الأول/ ديسمبر 1961، فقد شرع مجلس الأمن القومي [الأمريكي] في مرحلة مبكرة، وتحديداً في آذار/ مارس 1959، في مراجعة كيفية «الوصول بحكومة جديدة إلى السلطة في كوبا».[37] وبدأت وكالة الاستخبارات المركزية CIA في تنفيذ عمليات تخريبية؛ ففي آذار/ مارس 1960 قامت بتفجير سفينة شحن بلجيكية في أثناء تفريغها شحنة من البنادق في ميناء هافانا، مما أدى إلى مقتل 100 شخص. وعندما هبطت قوة غازية قوامها 1500 من المنفيين الكوبيين، نظمتهم وكالة الاستخبارات المركزية في خليج الخنازير في نيسان/ إبريل 1961، كان كاسترو الاستراتيجي المحنك مستعداً ولم يكن مثل أربنز. وقامت ميلشيات كاسترو بسحق الغزو على الشاطئ، وهو ما يعود جزئياً إلى رفض كينيدي اللجوء إلى القوة الجوية الأمريكية. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1959، أي بعد تسعة أشهر فقط من دخول هافانا، كان كاسترو قد بدأ فعلاً الاتصالات مع الاتحاد السوفيتي، مما أدى إلى إقامة تحالف عسكري واقتصادي شامل. وفي عام 1962 أدى قرار الاتحاد السوفيتي نشر صواريخ على الأراضي الكوبية إلى الوصول بالعالم إلى شفير حرب نووية، أكثر من أي وقت سابق. وتفاوض كينيدي و[نيكيتا] خروشوف[أ] Khruschev على سحب الصواريخ مقابل ضمان ألا تقوم الولايات المتحدة بغزو كوبا مرة أخرى. وشعر كاسترو، الذي كان يريد حلفاً عسكرياً لا الصواريخ، بالغضب لاستبعاده من المفاوضات، ولما اعتبره تراجعاً في موقف خروشوف.[38]

وتشير الأدلة إلى أن من رأوا أن كاسترو ألقي به بصورة ما بين ذراعي الاتحاد السوفيتي والشيوعية، بسبب الحظر التجاري الأمريكي الذي تقرر في تشرين الثاني/ نوفمبر 1960، كانوا مخطئين. فقد اتخذت الحكومة الكوبية قراراتها بمحض إرادتها.[39] ويمكن القول بثقة إن هناك دافعين سياسيين مترابطين قادا فيدل كاسترو: أولهما،

(أ) زعيم شيوعي ورجل دولة سوفيتي (1894-1971).

النزعة المناوئة للولايات المتحدة.[40] والثاني، رغبته في إدامة ثورته، وإحكام سيطرته الشخصية على دولته. وأتاحت الشيوعية الأدوات لتسويغ هذين الدافعين معاً بدلاً من أن تكون الهدف في حد ذاتها. فقد كان فيدل يزعم على الدوام أنه يستقي الإلهام الأساسي من مارتي – مارتي القومي المناهض للإمبريالية لا الديمقراطي – وليس ماركس. وكما ذكر في أثناء محاكمة مونكادا[أ] عام 1953 «إن المؤلف الفكري لهذه الثورة هو خوسيه مارتي، رسول استقلالنا»[41]. وربما لا يكون من قبيل الصدفة أن تؤدي ثورتان في كل من كوبا والمكسيك، كان من بين أهدافهما ترسيخ الدولة القومية في وجه ما اعتبر تهديداً من الولايات المتحدة، إلى إرساء نظامين يقومان على الحزب الواحد. لكن الديمقراطية لا تتناقض مع تقرير المصير الوطني، كما برهن على ذلك كثير من الدول. فقد استند كاسترو إلى تقاليد كوبا في مجال حرب العصابات والعنف الثوري، وإلى كفاحها الطويل من أجل إرساء الدولة والعدالة العرقية والاجتماعية. وهذا المدى الذي بلغه في تمثيل ذلك الكفاح يفسره ذلك التعاطف والاحترام اللذان يبديهما له كثير من الكوبيين، على الرغم مما يعانونه من حرمان. بيد أن فيدل كان أيضاً كاوديليو من أمريكا اللاتينية، قام بغرس النزعة العسكرية في المجتمع الكوبي على نحو غير مسبوق. وأسهم الحظر التجاري الأمريكي، ومحاولات الاغتيال الفاشلة التي لا حصر لها التي نفذتها وكالة الاستخبارات المركزية CIA ضد كاسترو، إلى تعاظم تلك النزعة. فقد مكن ذلك كاسترو من الادعاء بأن كوبا في حرب دائمة ضد الإمبريالية الأمريكية.

اليسار يتنكر للديمقراطية

إلى جانب استثارة الاهتمام الخارجي بأمريكا اللاتينية، كانت الثورة الكوبية مصدر إلهام لجيل من الراديكاليين الشبان في أمريكا اللاتينية. وفي نهاية المطاف، كان تأثيرها أقل بكثير مقارنة بتأثير الثورة المكسيكية، لكن ذلك لا يرجع إلى قلة المحاولات. فقد كان

(أ) المحكمة التي أجريت يوم 21 أيلول/ سبتمبر 1953 لمحاكمة المشاركين في الهجوم على ثكنة مونكادا.

تأثيرها على اليسار في أمريكا اللاتينية عظيماً ومأساوياً. ذلك أنه قبل الثورة الكوبية، كان اليسار في أمريكا اللاتينية ضعيفاً نسبياً في معظم الأنحاء. وكانت عناصره الثلاثة الرئيسة هي: أولاً، النقابيون-الفوضويون، وكثير منهم من المهاجرين الأوربيين؛ وثانياً، الأحزاب الشيوعية التي تأسست في معظم الأماكن في عشرينيات القرن العشرين وكانت تتبع الكومينترن في موسكو؛ وثالثاً، المؤيدون الأكثر راديكالية للقادة الشعبويين. وفي بعض الدول، استقطب الشيوعيون أتباعاً قليلي العدد ولكنهم مؤثّرون، خصوصاً في النقابات العمالية. وفي البرازيل، كان لديهم بعض المؤيدين في صفوف ضباط الجيش والمجندين. وفي عام 1935 قام الحزب بمحاولة انقلاب ضد جيتوليو فارجاس، من خلال انتفاضة في ثلاث قواعد للجيش. وسحقت المحاولة ومنحت فارجاس ذريعة لإعلان "الدولة الجديدة" *Estado Novo*، وهي دولة ذات نظام دكتاتوري شبه فاشي.[42] وفي كل مكان، واجه الشيوعيون مشكلة هيكلية: كيفية تنفيذ ثورة في مكان يكون اللاعب الرئيس المتصوّر فيه، أي الطبقة العاملة الحضرية، صغيراً ونقاباته العمالية ضعيفة. وهذا هو السبب الذي جعل الشعبويين، بما لهم من تأثير على ائتلاف متعدد الطبقات وأوسع نطاقاً، وليس الديمقراطيين الاجتماعيين، هم قوابل midwives السياسة الجماهيرية في أمريكا اللاتينية (الاستثناء الرئيس هو شيلي التي أفرزت صناعتها التعدينية المعزولة في صحراء أتاكاما Atacama النائية حركة نقابية قوية وحزبين قويين أحدهما اشتراكي والآخر شيوعي). وكان رد الشيوعيين في نهاية المطاف حذراً؛ بأن عليهم أولاً التحالف مع "البرجوازية القومية" ضد الأوليجاركية الزراعية الإقطاعية والإمبريالية، من أجل خلق ثورة "برجوازية-ديمقراطية" (أي رأسمالية)، وعندها فقط ستكون الاشتراكية موضع نظر.

وجاء رد فعل معارض من خوسيه كارلوس مارياتيجي José Carlos Mariátegui [1894–1930]، وهو صحافي وكاتب مقال، أسس ما أصبح فيما بعد الحزب الشيوعي في بيرو، وجمعت أفكاره ما بين الماركسية والإنديجنيسمو، وتأصلت بقوة في الكتّاب

والرسامين في بيرو في عشرينيات القرن العشرين بإلهام من النموذج المكسيكي.[43] وكان مارياتيجي يرى أن الفلاحين في بيرو، على الأقل، سيكونون بالتحالف مع العمال، هم مصدر الثورة. ويرجع ذلك إلى أن تاريخ بيرو كان كثير الاختلاف عن تاريخ أوربا. فقد كان مارياتيجي يرى في المجتمع الهندي الأندي "عناصر الاشتراكية العملية" و"الشيوعية الزراعية". وفي الوقت ذاته، فإن انتشار اللاتيفونديو *latifundio* (مزارع كبيرة يعمل فيها أقنّة الأرض) قلّص فرص التنمية الرأسمالية. فقد جاء فيما كتب «لا يمكن للمؤسسات الديمقراطية والليبرالية أن تزدهر أو تؤدي وظائفها في اقتصاد شبه إقطاعي».[44] وكان يرى أن الاشتراكية وحدها هي التي يمكن أن تجلب التنمية إلى بيرو؛ وبلوغها هدفاً طويل الأجل يتطلب حركة جماعية ينبعث منها حزب ثوري.

ولقي مارياتيجي معارضة من جانبين؛ ففي بيرو كان هايا دي لا توري والتحالف الثوري الشعبي الأمريكي، وليس الاشتراكيون، قادا المعارضة للدكتاتورية التحديثية لأوجوستو ليجويا[(أ)] Augusto Leguía في الفترة 1919-1930. وفي الخارج، وفي أثناء المؤتمر الشيوعي الأول لأمريكا اللاتينية، والذي انعقد في بوينس آيرس عام 1929 فرض بيروقراطيون من الكومينترن ممن يفتقرون إلى القدرة على التخيل، الأرثوذكسية.[45] وبعد ذلك بأشهر، مات مارياتيجي الذي بقي لفترة طويلة مريضاً، عن عمر 35 عاماً بسبب مرض عظمي. وبدا أنه خسر النقاش. لكن أفكاره تجسدت في عدد من الخصائص التي أصبحت تمثل اليسار في أمريكا اللاتينية؛ مثل الأهمية الممنوحة للقومية، والتدين الشعبي، والحركات الاجتماعية. ولم يكن مفاجئاً أنه في بيرو، وخلافاً لبقية أمريكا اللاتينية، كان هناك مناصرون للماوية، التي كانت توكِل هي أيضاً دوراً بارزاً للفلاحين. وكان الثوار الماويون الأصولويون الذين نشروا الرعب في بيرو ما بين عامي 1980 و1993 يستقون الإلهام من مارياتيجي؛ كان اسمهم الكامل: "الحزب الشيوعي في بيرو على الطريق الساطع لخوسيه كارلوس مارياتيجي". وعلى عكس مؤسس الطريق الساطع أبيميل

(أ) سياسي من بيرو(1863-1932)، تقلد منصب الرئاسة للفترتين 1908-1912 و1919-1930.

جوزمان[أ] Abimael Guzmán، كان مارياتيجي ماركسياً غير متشدد وليس إرهابياً، لكنه وعلى غرار الكثير من اليساريين الآخرين في أمريكا اللاتينية، كان أحد مريدي جورج سوريل Georges Sorel [1847-1922]، وهو منظِّر فرنسي للنقابوية الفوضوية، وكان يؤمن حقاً بالعنف الثوري. أما ورؤية مارياتيجي للمدينة الفاضلة الأنديزية الأصلية المهددة بالرأسمالية والإمبريالية فتجد لها أصداء اليوم لدى قادة راديكاليين من قبيل إيفو موراليس في بوليفيا. وهي رؤية قائمة على أسطورة؛ فقد كانت معرفة مارياتيجي بالعالم الأندي محدودة، ومنعه المرض أكثر من مرة من زيارة منطقة السييرا[ب] في بيرو؛ ولم يكن من بين مؤسسي حزبه فلاح واحد. وكما يقر ألبرتو فلوريس جاليندو Alberto Florers Galindo [1949-1990]، وهو مؤرخ من بيرو متعاطف مع مارياتيجي: «لقد أنشأ صورة لمجتمع متساوٍ وخالٍ من الصراعات [من الفلاحين الأصليين] لم يوجد مطلقاً، وخصوصاً في ذلك الوقت».46

وبعد مضي ثلاثين عاماً بدا لكثير من اليساريين أن في الثورة الكوبية الحل لمسعاهم المحبَط؛ أي "ثورة في الثورة"، كما يسميها ريجي ديبراي Régis Debray [1940-]، وهو منظِّر فرنسي. وفي رأي شي جيفارا، الذي حققت كتاباته حول الحملة الكوبية التي حارب فيها انتشاراً واسعاً، فإن الشيء الوحيد الذي كان مفقوداً هو شجاعة الثوريين. فقد كتب في **حرب العصابات** *Guerilla Warfare*، وهو كتيب صغير ولكنه عظيم التأثير، صدر عام 1961:

> نعتبر أن الثورة الكوبية أسهمت بثلاثة دروس أساسية في إدارة الحركات الثورية في أمريكا. وتلك هي:
>
> 1. القوى الشعبية بإمكانها الانتصار في الحرب على الجيش.
>
> 2. ليس من الضروري الانتظار حتى تتوافر كل الظروف من أجل القيام بالثورة؛ فالتمرد يمكن أن يخلق تلك الظروف.

(أ) يعرف أيضاً باسم الرئيس جونزالو. أستاذ سابق في الفلسفة وزعيم "الطريق الساطع" خلال التمرد الماوي المعروف بالصراع الداخلي في بيرو (1934-).

(ب) جزء من بيرو توجد به سلسلة جبال الأنديز وسفوحها.

3. في أمريكا المتخلفة، الريف هو المنطقة الأساسية من أجل الكفاح المسلح.[47]

ويبدو ذلك منطقياً، فقد كان هناك على أية حال عشرات الملايين من الفلاحين الفقراء في أمريكا اللاتينية، وثورة ماو تسي تونج في الصين ارتكزت بنجاح على الفلاحين وحرب العصابات الريفية. لكن التأثير الأكبر لرسالة جيفارا كان بين شباب الطبقة الوسطى في أمريكا اللاتينية، وهم مجموعة كانت آخذة في التوسع بسرعة نتيجة للنمو الاقتصادي والتحضر. وكان كثير من هؤلاء الطلاب المنتسبين إلى الطبقة الوسطى على وعي شديد بالمظالم التي تتسم بها مجتمعاتهم، ويرون في الثورة الكوبية طريقة فعالة لمعالجتها. وفي الوقت ذاته، صحا ضمير الكنيسة الكاثوليكية التي كانت قد باركت الظلم في أمريكا اللاتينية منذ اللحظة التي شارك فيها راهب دومينيكي مشاركة كاملة في اعتقال وقتل أتاهوالبا Atahualpa،[أ] الإنكي. فبتأثير جزئي من الإصلاحات التي أقرها المجمع الفاتيكاني الثاني والبابا جون الثالث والعشرون [1881–1963]، ظهر تيار جديد يرى أن الكنيسة في أمريكا اللاتينية يجب أن تعنى أساساً بمساعدة الفقراء. وتمثَّل التأثير الرئيس للاهوت التحرير، كما كان يعرف، في تشكيل شبكة من "المجتمعات القاعدية" الشعبية التي تحرض من أجل التغيير، لكن بعض أنصارها فكر في اللجوء إلى الماركسية والعنف. وقدم نحو ألف كاهن بياناً إلى مؤتمر لأساقفة أمريكا اللاتينية، انعقد في مدينة ميديلين Medellín بكولومبيا عام 1968، ميزوا فيه بين "العنف الظالم للمضطهِدين" و"العنف العادل للمضطهَدين".[48] وأسفر هذا الموقف عن الكثير من الشهداء، سواء بين الكهنة والراهبات أو بين أتباعهم. وكما قال مؤخراً الكاردينال أوسكار أندريس رودريجيز مارادياجا Oscar Andrés Rodríguez Maradiaga [1942–]، وهو كبير أساقفة في هندوراس «كان هناك الكثير من الكهنة في أمريكا الوسطى الذين يؤيدون التغيير العنيف ... كان هناك إغراء كبير من أجل محاولة تغيير الأشياء عن طريق العنف، وماذا كانت المحصلة؟ موتى، لا غير».[49]

(أ) ويقال أيضاً "أتاوالبا"، آخر ملوك إمبراطورية الإنكا (1497–1533).

وعلى مدى الجزء الأكبر من العقود الثلاثة بعد عام 1959، كرس يسار راديكالي نفسه للثورة عبر أمريكا اللاتينية. فسرعان ما ظهرت "بؤر" *focos* تمردية ريفية في عدة دول؛ منها جواتيمالا وكولومبيا وفنزويلا وبيرو. بيد أن وصفة جيفارا فيما يتعلق بالـ"بؤرة" أو المركز *foco* (وهو ما تعنيه الكلمة الإسبانية، لكن من معانيها أيضاً "المصباح") كانت تحتوي على خطأين قاتلين: الأول، أنها، على غرار رؤية مارياتيجي، كانت تنطوي على إعادة كتابة التاريخ بأسلوب الأساطير. فقد تأكد من أبحاث حديثة أن جيش فيدل كاسترو من الثوار لم يقم وحده بالثورة الكوبية، بل اعتمد في بقائه وفي نصره النهائي على مجموعة واسعة من التحالفات مع مجموعات من مهنيي الطبقة الوسطى والكنائس والنقابات العمالية والعديد من المنظمات الثورية. وساهمت الإضرابات والتحريض والتخريب بدور مهم في كسر رغبة جيش باتيستا في القتال بما مكن الثوار من النصر.[50] أما الخطأ الثاني في رؤية جيفارا فكان أشد خطورة؛ ذلك أن هناك فرقاً كبيراً بين تمرد مسلح ضد نظام دكتاتوري فاسد ووحشي في مستعمرة أمريكية جديدة مثل كوبا، وبين محاولة شن حرب عصابات ضد الجيوش الأقوى في دول أمريكا الجنوبية المستقلة والأكبر حجماً، حيث تتمتع الحكومات بالشرعية وتقوم بإصلاحات اجتماعية مهمة، وإن كانت غير كافية. وقد اعترف جيفارا نفسه بذلك جزئياً. فقد جاء في كتابه **حرب العصابات** *Guerilla Warfare* «حيثما تجيء الحكومة إلى السلطة من خلال شكل من أشكال التصويت الشعبي، سواء أكان مزوراً أو غير ذلك، وتحتفظ على الأقل بمظهر من مظاهر الشرعية الدستورية، فإنه من غير الممكن الترويج لحرب العصابات، نظراً لأن احتمالات الكفاح السلمي لم تستنفد بعد».[51] لكن من الناحية العملية، فإنه تجاهل هذا الرأي. فقد كانت رسالته الأساسية هي أن "من واجب الثوري أن يصنع الثورة"؛ ومن ثم فمن شأن تطوّع ذاتي لنخبة ثورية معينة ونزعة عسكرية قاتلة أن يعوضا أي ظروف سياسية مفقودة.

ومع ذلك، فقد كان جيفارا محقاً في أنه بعد الثورة الكوبية، فإن الإمبريالية (أي الولايات المتحدة) "لن تسمح بأن تفاجأ"؛ وينسحب الأمر نفسه على "البرجوازية العليا" في المنطقة (أي حكومات أمريكا اللاتينية).[52] ومنذ عام 1959، تمثلت إحدى الخصائص

الأساسية لسياسة الولايات المتحدة تجاه أمريكا اللاتينية في منع [قيام] "كوبا ثانية". ودفع ذلك الإدارات الأمريكية المتعاقبة إلى إقامة تحالفات مع بعض الأنظمة الدكتاتورية الوحشية أو البغيضة، وأدى إلى إذكاء المشاعر القومية المناهضة للولايات المتحدة في المنطقة. وفي نظر واشنطن، كانت الدولة المرشحة للاضطلاع بدور كوبا ثانية هي جمهورية الدومينيكان؛ فعقب اغتيال تروجيليو فاز في انتخابات أقيمت عام 1962 خوان بوش Juan Bosch [1909–2001]، وهو ديمقراطي اجتماعي غير مؤثر. وسرعان ما أطاحه انقلاب عسكري. وعندما انهارت الحكومة اللاحقة حاولت مجموعة من ضباط الجيش الدستوريين وحلفاؤهم المدنيون إعادة بوش إلى السلطة. وخلال المعارك التي جرت في العاصمة سانتو دومينجو Santo Domingo تصدوا لضباط الجيش المحافظين الذين عارضوهم. وخشيت إدارة ليندون جونسون[أ] Lyndon Johnson من كون الشيوعيين خلف بوش؛ فأرسل جنود المارينز كرأس حربة لقوة بلغ مجموعها 23 ألفاً من القوات الأمريكية، حيث اعتقدت الإدارة الأمريكية آنذاك أن الدرس المستقى من خليج الخنازير هو عدم الاكتفاء بأنصاف الحلول. وتمثلت مهمتها الظاهرية في حماية المدنيين الأمريكيين من الفوضى. وفي تكرار للازِمة روزفلت، برر جونسون تصرفه بأن هناك «أجساداً بلا رؤوس ملقاة في شوارع سانتا دومينجو». وعندما شكّك معارضوه في ذلك، قيل إنه اتصل بالسفير الأمريكي وأمره قائلاً «بحق السماء، انظر إن كان باستطاعتك أن تجد بعض الأجساد بلا رؤوس».[53] وكانت النتيجة هزيمة مؤيدي بوش، وإجراء انتخابات غير حرة نصّب على أثرها هواكين بالاجير Joaquín Balaguer [1906–2002]، وهو محام يوثق في مناهضته للشيوعية، وشاعر هاوٍ، وكان كاتب إملاء تروجيليو ثم أصبح ممثله كرئيس لمدة عامين. وقد فاز بعد ذلك بخمسة انتخابات أخرى مزورة على نحو متزايد. وعلى الرغم من أن العواقب كانت أقل مأساوية مما كانت عليه في جواتيمالا، فإن جمهورية الدومينيكان لم تصبح دولة ديمقراطية سوى في مرحلة متقدمة من تسعينيات القرن العشرين.[54]

(أ) الرئيس السادس والثلاثون للولايات المتحدة (1908–1973). تولى منصب الرئاسة ما بين عامي 1963 و1969.

ورأى فيدل كاسترو، من جهته، في "تصدير الثورة" وسيلة للدفاع عنها في جزيرته. وقامت كوبا بتدريب الآلاف من الثوريين من دول أخرى في أمريكا اللاتينية وتسليحهم وتمويلهم وإسداء المشورة لهم. وفي المقابل، أدى القدوم المفاجئ لحليف مخلص بشكل متزايد في الكاريبي إلى أن يزداد اهتمام الاتحاد السوفيتي بأمريكا اللاتينية. وحسبما جاء في رواية نيكولاي ليونوف Nikolai Leonov [1928-]، وهو مسؤول جهاز الاستخبارات السوفيتية كي جي بي KGB، الذي كان لمدة طويلة الأقرب إلى الأخوين كاسترو «أرغمتنا كوبا على النظر من جديد إلى القارة ككل، وهي القارة التي كانت حتى ذلك الحين تحتل تقليدياً المركز الأخير على سلم أولويات القيادة السوفيتية».[55] وفي عام 1961 اعتمدت القيادة السوفيتية خطة أعدها جهاز الاستخبارات السوفيتية من أجل «تنشيط ثورات مسلحة ضد الحكومات الرجعية الموالية للغرب» في أنحاء العالم، مع وضع أمريكا الوسطى في أعلى القائمة.[56] وقد اعتاد المكتب [السياسي للحزب الشيوعي السوفيتي] المبالغة في حجم سلطاته، وازداد الاتحاد السوفيتي حيطة بشأن استفزاز الولايات المتحدة في "حديقتها الخلفية". وكادت العوامل الداخلية تكون دائماً أكثر أهمية من العوامل الخارجية في الصراعات التي شهدتها أمريكا اللاتينية بعد الثورة الكوبية. لكن الوثائق التي أتيحت مؤخراً من أرشيف الاتحاد السوفيتي السابق تشير إلى أن التدخل الخارجي في المنطقة في أثناء الحرب الباردة لم يكن لعبة مقصورة على الولايات المتحدة.[57]

وكانت النتيجة الرئيسة للموجة الأولى من حركات حرب العصابات الريفية في ستينيات القرن العشرين هي ذبح جيل من أفضل وألمع الشبان المثاليين من الطبقة الوسطى، ومن الفلاحين والمجندين الذين شاءت الأقدار أن يتواجدوا في طريق تلك الحرب. واشتهر جيفارا نفسه بتطبيق ما يدعو إليه؛ إذ توجه أولاً إلى الكونغو، ثم إلى بوليفيا تلبية لندائه الشخصي بخلق "حالتين أو ثلاث، أو أكثر من الحالات الفيتنامية". وكان في مغامرته البوليفية إيجازاً للعبثية المتغطرسة في مسعاه. فبالرغم من أنه أمضى أسابيع عدة في طريقه إلى جواتيمالا، فقد نسي فيما يبدو أن ثورة عام 1952 في بوليفيا قد منحت أراضي ومزايا معتبرة لكثير من الفلاحين.[58] ومما زاد الصعوبات التي واجهها أن معظم

قادة بوليفيا الشيوعيين لم يكونوا متحمسين لخطة جيفارا من أجل خلق "بؤرة" حرب عصابات، فوجهوه إلى أراضٍ قاحلة ونائية بالقرب من فالي جراندي Vallegrande في الجنوب الشرقي، بعيداً عن مناجم البلاد وحركتها النقابية القوية. ولم يلتحق بالثوار فلاح واحد، بل إن كثيراً منهم قدموا معلومات إلى الجيش. ولذلك، سرعان ما اكتشفت "البؤرة"؛ فقام نحو عشرين من ذوي القبعات الخضر [أي القوات الخاصة] من الولايات المتحدة بتدريب وحدة من القوات الخاصة في الجيش البوليفي بسرعة على مكافحة التمرد. وقامت، بالتعاون مع قوات الجيش النظامي، خلال أشهر معدودة بسحق "البؤرة" واعتقال جيفارا وقتله.

وأدّت الطريقة التي قتل بها جيفارا، عن عمر 39 عاماً، إلى أن يصبح أيقونة عالمية. فقد خاطر بحياته ثلاث مرات لجلب الثورة إلى دول غير دولته. وحوله هذا المسعى إلى رمز للثورة الرومانسية في كل مكان. ولذا فقد فسر دييجو مارادونا Diego Maradona بطل كرة القدم الأرجنتيني المشاكس وصاحب الملايين، وشْمَه الذي يحمل صورة جيفارا قائلاً: «لقد كان متمرداً، وأنا أيضاً كذلك».[59] وبالنسبة إلى آخرين من بين مريديه، يبدو أن جيفارا، وهو أحد الزهاد، كان يرمز إلى بحث منكر للذات عن المدينة الفاضلة؛ ذلك السراب الذي بهر الكثيرين من مواطني أمريكا اللاتينية ومن تجذبهم المنطقة. وكما يبين يورجي كاستانيدا في سيرته عن جيفارا، فإن صور الثائر الميت عرضته وكأنه "مسيح فالي جراندي" الذي تعبر عيناه عن «الهدوء الرقيق لتضحية مقبولة».[60] وبذلك، تحول الماركسي-اللينيني، الأرجنتيني، العسكري، العقائدي، العنيد إلى شخصية أشبه بشهيد مسيحي. ولا تقف صورة وجهه عند مجرد تزيين أكثر المنتجات استحالة في الرأسمالية العالمية، من الحانات إلى أكواب القهوة، بل تأخذ مكانها أيضاً في معارض الرهبان المحبوبين الذين يختار سائقو الشاحنات والحافلات في أمريكا اللاتينية تزيين مركباتهم بصورهم لطرد شياطين الطريق.

وكانت نيكاراجوا الدولة الوحيدة التي تكرر فيها شيء يشبه الثورة الكوبية مع تمرد الساندينيستا في عام 1979. وليس من قبيل الصدفة أن نيكاراجوا، أسوة بكوبا، عانت

التدخل الأمريكي، وكان يحكمها دكتاتور فاسد، وكان جيشها عبارة عن قوات درك خلقتها الولايات المتحدة، وتفتقر إلى المشروعية. وكان النظام الساندينى ائتلافاً غير متماسك من الماركسيين ولاهوتيي التحرير والقوميين والديمقراطيين الاجتماعيين. ورأت إدارة رونالد ريجان(أ) Reagan فيه كابوس "كوبا ثانية". وتحركت لإطاحة الساندينيين عن طريق تنظيم ثوّار الكونترا.(ب) وكان الساندينيون مصممين على تفادي مصير أربنز. وبدعم من كوبا والاتحاد السوفيتي كونوا جيشاً قوامه 100 ألف رجل، ودولة عسكرية إلى حد كبير، أو "إسبرطة في أمريكا الوسطى" كما وصفها يورجي كاستانيدا.[61] وكانت إدارة ريجان مقيدة بالمعارضة في الكونجرس الأمريكي، وزاد حرجها مع انكشاف جهودها غير المشروعة لتوجيه العائدات من صفقة أسلحة سرية مع إيران إلى الكونترا. وكنتيجة لذلك، لم يكن لقوة الكونترا العسكرية قِبل بالجيش الساندينى. بيد أن الأخطاء الاقتصادية التي ارتكبها الساندينيون، ومعاملتهم المتعجرفة للفلاحين، والمصاعب التي فرضها حظر تجاري أمريكي، وحرب الكونترا - ولّدت جميعها شعوراً متزايداً بالسخط. وفي هذه الأثناء كان ميخائيل جورباتشوف(ت) Mikhail Gorbachev يدرك بشدة إفلاس الاقتصاد السوفيتي، فبعد تقديم مساعدات، معظمها عسكرية، بقيمة 1.1 مليار دولار، أبلغ الاتحاد السوفيتي الساندينيين بأن عليهم الاعتماد على أنفسهم.[62] وشجع ذلك القيادة الساندينية على قبول خطة سلام أعدها أوسكار أرياس، رئيس كوستاريكا، وحظيت بدعم بقية أمريكا اللاتينية، وترتئي عقد انتخابات حرة ونزيهة. وفي نهاية المطاف، حظيت الخطة بدعم جورج بوش George H W Bush، الذي خلَف ريجان؛ فقد كان حريصاً على طي صفحة إيران-الكونترا، وعدم التورط في نيكاراجوا. وبعد الهزيمة الانتخابية، تخلى الساندينيون عن السلطة طواعية في عام 1990. وأصبحت نيكاراجوا دولة ديمقراطية، وإن كانت فقيرة ومثقلة بالمتاعب.

(أ) الرئيس الأربعون للولايات المتحدة (1911-2004). تولى منصب الرئاسة ما بين عامي 1981 و1989.

(ب) الاسم الذي عرفت به مجموعات متمردة مختلفة معارضة لحكومة جبهة الساندينيستا بعد الإطاحة بالنظام الدكتاتوري لأناستازيو سوموزا في تموز/ يوليو 1979، وقد نظّمتها إدارة ريجان في الثمانينيات لمحاربة نظام الساندينيستا في نيكاراجوا.

(ت) الأمين العام السابع والأخير للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي [1931-].

وفي الجارة السلفادور، وهي دولة صغيرة في أمريكا الوسطى تخيم على تاريخها الأنظمة الدكتاتورية، ظهرت حركة يسارية قوية قائمة على النقابات العمالية والرهبان الراديكاليين وجماعات الفلاحين. وفي عام 1972 منع بالتزوير ائتلاف من الانتصار في انتخابات رئاسية، وكان ذلك لصالح الحزب العسكري الذي كان برنامجه الوحيد هو مناهضة الشيوعية.[63] ثم دخلت السلفادور في دوامة الحرب الأهلية بين الجماعات اليسارية المتمردة والقوات المسلحة التي شكل بعض قادتها فرق الموت. وقدمت الولايات المتحدة الدعم العسكري، وحاولت إقناع الجنرالات بالتوجه نحو الديمقراطية. وكان ثوار جبهة فارابوندو مارتي Farabundo Martí للتحرير الوطني[أ] يحظون بدعم كبير، وحاربوا الجيش على مدى عقد من دون نتيجة حاسمة لصالح أيٍّ الطرفين. وفي هذه الأثناء، كانت الحرب الباردة قد انتهت. وأدى اتفاق سلام وقع في المكسيك عام 1992 إلى أن تتحول السلفادور، مثل نيكاراجوا، إلى دولة ديمقراطية، لكنها دولة احتفظ فيها حزب أرينا[ب] Arena اليميني بالسلطة على نحو مستمر منذ عام 1989. ويعزى ذلك جزئياً إلى إخفاق الجبهة، التي تحولت إلى حزب سياسي، في إخراج قادة جدد أكثر اعتدالاً.

وبانتهاء الحرب الباردة انتهت دورة التدخلات الأمريكية في مضيق أمريكا الوسطى، والتي بدأت في جواتيمالا عام 1954 وانتهت بغزو بنما عام 1989، الذي أودى بحياة ما بين 500 إلى 1000 من المدنيين والجنود البنميين و25 من الجنود الأمريكيين، وأسفر عن إطاحة مانويل نورييجا Manuel Noriega [1934-]، وهو سفاح قوي لكنه لا يقل قذارة عن كثير من حلفاء الولايات المتحدة (الذين كان هو نفسه أحدهم على مدار الجزء الأكبر من مشواره العملي كمسؤول الاستخبارات في قوات الدفاع البنمية).[64] وكان نورييجا قد ألغى

(أ) حزب سياسي يساري تأسس عام 1992 وكان من قبل ائتلافاً مكوناً من خمس منظمات ثورية. وقد سمي بهذا الاسم نسبة إلى أوجوستين فارابوندو مارتي رودريجيز (1893-1932) وهو ناشط اجتماعي وزعيم شيوعي في السلفادور.

(ب) اسمه الكامل: التحالف الجمهوري القومي، وهو حزب سياسي محافظ تأسس عام 1981.

انتخابات بدا أن الفوز فيها كان بفارق كبير لصالح مرشح المعارضة جيليرمو إندارا[أ] Guillermo Endara، الذي نصبته القوات الأمريكية في السلطة. كما كان نورييجا شخصية مزعجة في دولة كانت الولايات المتحدة ملتزمة بأن تسلمها السيادة على قناة بنما بعد ذلك بعشرة أعوام. وفي النهاية، أطيح نورييجا بسبب صلته بتجار المخدرات، في وقت كانت فيه "الحرب على المخدرات" على أشدها في واشنطن؛ كما كان عليه الحال مع "الحرب على الإرهاب" بعد ذلك بما يزيد قليلاً على عشر سنوات. وقد قبض على نورييجا وسجن بتهمة مساعدة تجار المخدرات.[65]

وإذا كانت الثورة والضغط الأمريكي قد ساعدا في نهاية المطاف على تحويل أمريكا الوسطى باتجاه الديمقراطية، فإن ذلك ما لم يكن قد حارب جيفارا وكاسترو من أجله. فبتأثيرهما، أولى جيل من اليساريين اهتمامهم بالعدالة الاجتماعية والقومية، واحتقروا الديمقراطية وسيادة القانون.[66] ولم يكن كل جماعات "اليسار الجديد" الكثيرة – من أتباع ماو وتروتسكي[ب] Trotsky وأصحاب النزعة القومية، بالإضافة إلى أنصار جيفارا – التي ظهرت عبر أرجاء أمريكا اللاتينية، من أنصار العنف و"الكفاح المسلح" *la lucha armada*. لكن الأمر التبس على كثير منهم، فقد رحب بعضهم أيضاً بقدوم الدكتاتورية متوهماً أن القمع سيثير الجماهير.

وفي هذه الأثناء، وجدت كوبا نفسها مرة أخرى أن تقرير المصير الوطني صعب المنال. فقد أصبحت تدور في الفلك السوفيتي، ومنتجاً للسكر الكاريبي لصالح الكتلة الشرقية مقابل نحو 4 مليارات دولار سنوياً في شكل مساعدات اقتصادية – وهو مبلغ هائل بالنسبة إلى جزيرة يقل عدد سكانها عن 10 ملايين نسمة. وحتى بعد أن فتر الحماس الأول، فإن المدافعين عن الثورة من الأجانب أشاروا إلى إنجازاتها المؤكدة في مجالي الصحة

(أ) رئيس بنما ما بين عامي 1989–1994 (1936–2009).

(ب) ليون تروتسكي، ثوري بلشفي ومنظّر ماركسي. أحد قادة ثورة تشرين الأول/ أكتوبر الروسية (1879–1940).

والتعليم. أما منتقدوها فكانوا يشيرون إلى التكلفة؛ أي انعدام كافة أشكال الحرية السياسية والاقتصادية. كما لاحظوا أيضاً أن كوبا كانت في عام 1959 من بين أفضل خمس دول في أمريكا اللاتينية فعلاً، من حيث أداء طائفة واسعة من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية.[67] صحيح أن توزيع الدخل والتعليم والصحة كان غير متكافئ بدرجة كبيرة في ذلك الوقت. وكان ثلث قوة العمل، ومعظمهم من السود، يعيشون في فقر مدقع معتمدين على العمل الموسمي في محصول السكر؛ لكن من حيث متوسط العمر المتوقع، كانت كوبا في عام 1959 قريبة من الولايات المتحدة، وكان عدد الأطباء للفرد يزيد على ما كان عليه في بريطانيا وفرنسا. وأغدق فيدل كاسترو الموارد على الصحة والتعليم والتقنية الأحيائية، لكن ذلك لم يمكّنه من إخفاء فقر الاقتصاد الشيوعي وانعدام كفاءته. ووضع المتعاطفون اللوم على الحظر الأمريكي بطبيعة الحال، ومما لا شك فيه أن هذه السياسة غير الحكيمة والهادمة للذات زادت متاعب الشعب الكوبي بينما لم تسهم في إضعاف النظام. بيد أن الخطأ الأساسي يكمن في التخطيط المركزي الذي أخفق كأسلوب للتنمية الاقتصادية، في العالم أجمع.

وكان لانهيار الاتحاد السوفيتي واختفاء الإعانات تأثير على كوبا أشبه بتأثير الكساد الكبير؛ فقد انكمش الاقتصاد بمعدل الثلث، وتنامى السخط، واعتقد كثيرون أن ثورة كاسترو ماضية نحو الأفول السريع.[68] وإنقاذاً للثورة شرع كاسترو في إصلاحات اقتصادية أطلق عليها "الفترة الخاصة في وقت السلم"؛ فشجّع الاستثمار الأجنبي وخصوصاً في صناعة السياحة، ومنح المؤسسات الحكومية قدراً أكبر من الاستقلالية في إدارة شؤونها التجارية والمالية، وسمح بتداول الدولار الأمريكي لجذب التحويلات من الأمريكيين الكوبيين (الذين فاق عددهم المليون في ذلك الوقت)، وفتح حيزاً ضيقاً للمشروعات التجارية الخاصة في شكل أسواق الفلاحين والمنشآت العائلية الصغيرة، مثل المطاعم ومحلات السباكة. وكان كثيرون في كوبا وخارجها يأملون أن يؤدي الإصلاح الاقتصادي إلى التحرير السياسي. لكن اتضح أن تلك التيسيرات تكتيكية أساساً. ومع

بداية القرن الحادي والعشرين، وجد كاسترو أخيراً بدلاء عن راعيه السوفيتي المفقود ممثلين في الصين، وبصورة خاصة في فنزويلا بقيادة هوجو شافيز. فقد قدمت الصين إلى كوبا القروض الرخيصة لتمويل البنى التحتية، وبعض السلع الاستهلاكية. ومنحت فنزويلا كاسترو كل النفط الذي يحتاجه بأسعار مدعومة دعماً مفرطاً، علاوة على سلع أخرى. وفي المقابل، عمل نحو 16 ألفاً من الأطباء الكوبيين (نحو ثلث المجموع) في فنزويلا لسنوات عدة، وقدم كاسترو إلى شافيز المشورة السياسية والمستشارين. وبهذه التحصينات، أعلن كاسترو في عام 2005 انتهاء "الفترة الخاصة"، وتلاشى معها كثير من الإصلاحات. ففي السنة السابقة، كان قد حظر استخدام الدولار، وأعاد فرض السيطرة المركزية على الشركات الحكومية. وواجه المستثمرون الأجانب باستثناء عدد محدود من كبار المستثمرين، الذين كانوا يعَدّون حيويين، والمنشآت التجارية الصغيرة كمّاً متزايداً من الروتين ومضايقة البيروقراطيين. وبحلول منتصف عام 2005، كان نصف المستثمرين الأجانب، وعددهم 800 مستثمر، قد غادر، بينما لم يبق سوى 140 ألفاً من المنشآت الصغيرة بعد أن كان عددها 240 ألف منشأة قبل ذلك بعقد.[69] وبعد أكثر من قرنين، تراجعت أهمية السكر في نهاية المطاف، أمام السياحة والتحويلات باعتبارهما مصدر كوبا الرئيسي من العملات الأجنبية، وهو ما ينطبق كذلك على جميع أنحاء الكاريبي. وفي عام 2002 قررت الحكومة إغلاق نحو نصف مصانع الجزيرة، وعددها 156 مصنعاً؛ وتحوَّل نصف الأرض المخصصة للسكر إلى محاصيل أخرى، وفقد نصف العمال على الأقل في هذه الصناعة، وعددهم 400 ألف عامل، وظائفهم (من الناحية الرسمية؛ وكان سيعاد تدريبهم).[70] لكن تزايد الطلب العالمي على الإيثانول لاحقاً، أحيا آفاق عودة الحياة إلى السكر من جديد.

واستعاد فيدل كاسترو، في سنواته الأخيرة، بعض تأثيره السياسي في أمريكا اللاتينية. فلم يكن رئيس فنزويلا شافيز الذي أقام كاسترو معه علاقة اعتماد متبادل مريده الوحيد في المنطقة، ولكن أيضاً إيفو موراليس في بوليفيا، ودانييل أورتيجا في نيكاراجوا، وقادة

بعض الحركات الاجتماعية الراديكالية، من قبيل حركات الشعوب الأصلية في إكوادور، وحركة عمال بلا أرض[أ] Movimento Sem Terra في البرازيل. لكن باستثناء فنزويلا وبوليفيا ونيكاراجوا، فإن أياً من الحكومات الأخرى لم تبدِ اهتماماً بإقامة تحالف وثيق مع كوبا، وإن أدانت الحظر التجاري المفروض عليها. وبدأت دول أخرى في أمريكا اللاتينية تتجاوز منجزات كوبا الاجتماعية، من دون أن تضحي بالحرية البشرية، فقد كان ترتيب كل من الأرجنتين وشيلي وأوروجواي وكوستاريكا أعلى من كوبا في تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام 2006، وتخلفت المكسيك عنها بفارق بسيط.

واحتفظ الكوبيون ببعض احترام لفيدل. لكن تحت السطح، كان هناك كثير من علامات السخط الواسع الانتشار بسبب تهدم البنية الأساسية، وضعف الخدمات الصحية بسبب الدبلوماسية الطبية،[ب] وكآبة الحياة اليومية ومتاعبها، ونقص الفرص، وغياب الحريات. وحتى التراخي الخفيف في السيطرة السياسية خلال "الفترة الخاصة" انقلب في الاتجاه العكسي؛ ففي نيسان/ إبريل 2003، وبينما كان العالم مشغولاً ببدء الحرب في العراق، قامت شرطة كاسترو السرية باعتقال 78 من المعارضين والصحافيين المستقلين. وفي أكبر حملة اعتقالات على مدى عقد، وبعد محاكمات سريعة، حكم عليهم بالسجن لمدد بلغت 28 عاماً في المتوسط. وكان أكثر من ثلثي المحتجزين من الصحافيين المستقلين و/ أو ناشطي مشروع فاريلا[ت] Varela، وهم مجموعة مؤيدة للديمقراطية تنتمي إلى التيار الديمقراطي المسيحي. ومشروع فاريلا موجود داخل كوبا وليس في ميامي. وقد رفض زعيمه أوزوالدو بايا Oswaldo Payá المساعدة من الولايات المتحدة، وأدان الحصار التجاري الأمريكي على كوبا.[71] وجعل ذلك منه خطراً أكبر على نظام كاسترو المطلق حيث لم يعد من الممكن وصمه بـ"المرتزق". وفي الوقت ذاته، شن كاسترو حملة على

(أ) حركة اجتماعية برازيلية هي الأكبر في أمريكا اللاتينية، حيث يقدر عدد أعضائها بمليون ونصف المليون عامل موزعين في 23 ولاية من ولايات البرازيل الست والعشرين.

(ب) مصطلح يشار به إلى التعاون بين البلدان من أجل تحسين العلاقات بالتزامن مع تحقيق منافع صحية مشتركة.

(ت) سمي بهذا الاسم نسبة إلى فيليكس فاريلا Felix Varela، وهو زعيم ديني كوبي.

الفساد المستشري، حيث أرسل ألوية من الشباب العاطلين يطلق عليهم "العمال الاجتماعيون"، لإدارة محطات البنزين، وتحريض الطلاب على شن حملات تفتيشية غير معلنة على الشركات الحكومية.

وازداد انشغال كاسترو بترتيبات ما سماه النظام "الخلافة" لقيادته، حيث أجرى عدة تعديلات بين أمناء الحزب الإقليميين والوزراء. وفي تموز/ يوليو 2006، أعادت اللجنة المركزية للحزب تشكيل أمانتها فيما بدا أنها قيادة انتقالية. وبعد ذلك بفترة وجيزة، أعلن أن فيدل كاسترو أجرى جراحة في البطن وسلم سلطاته "مؤقتاً" إلى أخيه راؤول وقيادة جماعية. وراؤول كاسترو شخصية قوية في حد ذاته كقائد للقوات المسلحة التي تدير معظم الاقتصاد والصناعة السياحية. وبعد أن وردت أنباء باقتراب فيدل من الموت بسبب التهاب الصفاق، بدت صحته في تحسن مطلع عام 2007. ومادام فيدل حياً فستبقى الثورة في جزيرتها الحصينة، تماماً كما احتفظت إسبانيا بجزيرتها "المخلصة دائماً". وبعد ذلك، ستتجه كوبا نحو المجهول. ويقال إن راؤول كاسترو، وهو إداري كفء بكل المقاييس، يحبذ انفتاح الاقتصاد على الطريقة الصينية مع الاحتفاظ بالسيطرة السياسية. وقد يساعد التغير الاقتصادي على كسب الرضا السياسي عن نظام "الخلَف". لكن يرجح أن يكون راؤول، الذي بلغ السادسة والسبعين من عمره في حزيران/ يونيو 2007، شخصية انتقالية.

وبعد نصف قرن من فيدل، فإن الكوبيين العاديين يريدون التغيير ويخشونه في آن. ولا يعرف أحد ما الذي سيحدث إذا احتد السخط واستدعي الجيش لإطلاق النار على الشعب، وهو شيء لم يضطر للقيام به منذ الثورة. ويكمن مجهول ثانٍ فيما إذا كانت الولايات المتحدة ستسعى للتدخل مع تطور الأحداث في كوبا، وما إذا كانت ستكبح مطالب الأمريكيين الكوبيين باستعادة بيوتهم ومنشآتهم التجارية. وترتبط شكوك أخرى بالدور الذي ستضطلع به فنزويلا. ذلك أن كوبا التي تترك لحالها قد تتطور باتجاه نظام رأسمالي سلطوي على طريقة الحزب الثوري المؤسسي في المكسيك، أو قد تتحرك بخطى سريعة إلى حد ما نحو الديمقراطية.

الفصل الخامس

إصلاحيون فاشلون ودكتاتوريات غارقة في الديون

اليمين يقاوم الديمقراطية

في روا دو كاتيتي Rua do Catete، وهو شارع تجاري مزدحم يربط بين المنطقة التجارية المركزية في ريو دي جينيرو والشواطئ الجنوبية في كوباكابانا Copacabana وإيبانيما Ipanema، يقف قصر على الطراز الكلاسيكي الجديد تتحدث زخارفه الخارجية الغزيرة عن موقعه الاستوائي. وكان المبنى، الذي شيده أحد بارونات البن، مقر إقامة رؤساء البرازيل من وقت تأسيس الجمهورية حتى الانتقال إلى برازيليا عام 1960. وهو الآن متحف. وفي الطابق الأعلى، توجد غرفة النوم، المحفوظة بعناية، التي مدَّ فيها جيتوليو فارجاس، في صباح 25 آب/ أغسطس 1954، يده إلى مسدسه وأطلق النار على قلبه. وكتب في رسالة أخيرة إلى الشعب البرازيلي: «أعطيتك حياتي. والآن أقدم لك موتي».[1] وقد كان فارجاس باني البرازيل، وحكم كدكتاتور أساساً ما بين عامي 1930 و1945. وأعاد تشكيل شخصيته كديمقراطي شعبوي، وفاز بانتخابات رئاسية في عام 1950. وأنهكته معارك شرسة ضد معارضة محافظة قوية، في البداية حول تأسيس بتروبراس Petrobrás، وهي شركة النفط الحكومية، ثم حول محاولة مدعومة من الحكومة لإحضار النقابات العمالية إلى مزارع البن *fazendas* في الأرياف. وعندما رتَّب أحد المساعدين، دون علم الرئيس فيما يبدو، محاولة فاشلة لقتل أحد أهم مزعجي فارجاس، طالب الجيش باستقالة الرئيس. وباختيار الانتحار، صنع فارجاس، وهو السياسي الذي نجح دائماً في الخروج من كل أزمة، من نفسه شهيداً؛ وضَمن أن يهيمن أسلوبه القائم على السياسة التنموية على البرازيل لعقد آخر. لكن المسألة لم تخلُ من كفاح. فعبر الجزء الأكبر من أمريكا الجنوبية في ربع القرن الذي خلّف الحرب العالمية الثانية، حاول مصلحون من

مختلف المدارس تحقيق تغيير ديمقراطي سلمي. وكان عليهم أن يرسموا طريقاً ضيقاً ومحفوفاً بالمخاطر بين التوقعات الشعبية وأوليجاركيات أصحاب الأراضي الراسخة، وبين الجيوش العصبية والحركات اليسارية الراديكالية. ولاقى الكثير منهم صعوبات بسبب التضخم والتقلبات التي ولّدتها سياساتهم الاقتصادية. ولم ينجح لفترات طويلة سوى عدد محدود.

وبعد عقد على الانقلاب في جواتيمالا وصل هذا الصراع مرة أخرى إلى نهاية. وهذه المرة في البرازيل؛ فقد وصل إلى الحكم خلَفاً لفارجاس، جوسيلينو كوبيتشيك Juscelino Kubitschek [1902-1976]، وهو طبيب لطيف وصانع صفقات سياسية ماهر، كان قد شغل منصبي حاكم الولاية الكبيرة ميناس جيرايس Minas Gerais، وعمدة عاصمتها بيلو هوريزونتي Belo Horizonte. وأعلن كوبيتشيك عن وعده المتمثل في [تحقيق] "تقدّم خمسين سنة في خمس سنوات"، على أن يتم تحقيقه من خلال تركيبة من الاستثمارات الحكومية والخاصة، وخصوصاً الأجنبية منها. وفي قلب السيرادو cerrado، وهي المساحات الداخلية الشاسعة من السافانا البرازيلية، بنى برازيليا، وكان ذلك أحد مقتضيات دستور عام 1891 التي لم تتحقق، ورغبة قوية لدى المينيرو *mineiros* [أي سكان ولاية ميناس جيرايس] القريبين الذين اغتنى كثيرون منهم بفضل عقود البناء في العاصمة الجديدة. وفي عهده، تحولت شركات أجنبية أنشئت من الصفر إلى صناعة سيارات متكاملة. وأنشأ كوبيتشيك وكالة تطوير للشمال الشرقي المتخلف، وأعطى التصنيع في البرازيل دفعة قوية، ونما الاقتصاد بمتوسط سنوي ناهز 9٪ ما بين عامي 1957 و1961. لكن كان لكل ذلك ثمنه؛ فقد كان معارضو كوبيتشيك يسخرون دائماً من أنه حقق "تضخم خمسين سنة في خمس سنوات"، بينما غاص الحساب الجاري في العجز.[2] واستدعى كوبيتشيك صندوق النقد الدولي، لكنه رفض تنفيذ برنامج البنك للاستقرار الاقتصادي. وسمح له ذلك بأن يظهر بمظهر بطل الاستقلال القومي، وأن يترك منصبه وهو يتمتع بشعبية أكبر من تلك التي كان يتمتع بها عند تقلده إياه. وفي الواقع، كان

كوبيتشيك أول رئيس في العصر الديمقراطي الجديد في البرازيل يكمل فترته، والرئيس المنتخب الوحيد الذي يقوم بذلك، إلى أن أمضى فرناندو هنريكي كاردوسو فترتين كاملتين من عام 1995 إلى عام 2002. لكن المشكلات الاقتصادية التي خلفها قضت على خلفائه. فقد استقال جانيو كوادروس Jânio Quadros [1917–1992]، وهو منظّم حملات مناهضة للفساد غريب الأطوار من ساو باولو، بعد أقل من سبعة أشهر على شغله منصبه. وأدى ذلك إلى أزمة دستورية؛ نظراً لأن نائب الرئيس كان ينتخب بشكل منفصل، ولأن زميل كوادروس في الترشيح كان قد هزم بفارق بسيط على يد جواو جولارت João Goulart [1919–1976]، وهو شعبوي راديكالي ووزير العمل السابق في حكومة فارجاس ووريثه السياسي. ولم يكن جولارت، وهو سياسي عديم التأثير، يحظى بثقة اليمين الذي كان يعتبره موالياً للشيوعية. وكان الجيش، الذي كان عندئذ المحكّم النهائي بشأن السلطة في البرازيل، منقسماً. وتم التوصل إلى تسوية: يتقلد «جولارت» المنصب، لكن يودع الكثير من صلاحياته لدى الكونجرس لمدة عامين.

وكانت قاعدة جولارت السياسية تكمن في النقابات، لكنه كان مدعوماً أيضاً من الحزب الشيوعي وقوى يسارية أحدث عهداً، مثل اتحادات المزارعين في الشمال الشرقي. وكان الحزب الشيوعي قوياً إلى حد ما؛ فقد حاز نسبة 10٪ من الأصوات في انتخابات عام 1945 (وحظر نشاطه بعد ذلك بثلاث سنوات). كما كان يحظى بدعم من القوات المسلحة، وخصوصاً بين أصحاب الرتب الأدنى؛ وعلاوة على ذلك، كان ما بين عشرين إلى ثلاثين من كبار الضباط من أعضاء الحزب.[3] واتبع جولارت مساراً متقلباً. فخلال فترة رئاسته التي لم تتعد الثلاثين شهراً، كان لديه ما لا يقل عن خمسة وزراء للمالية. وقام مرتين بتعيين فرق اقتصادية مقتدرة، لكنه تراجع عن دعم برنامج الاستقرار الاقتصادي الذي كانت البرازيل تحتاج إليه بوضوح إذا كان النمو سيعود. وفي منتصف عام 1963 اتجه يساراً بتشجيع من صهره ليونيل بريزولا Leonel Brizola [1922–]، وهو حاكم ولاية ريو جراندي دو سول وغوغائي غير مسؤول. وفي مواجهة معارضة تحظى بالأغلبية في

الكونجرس، نظمت الحكومة سلسلة من المظاهرات الحاشدة أعلن جولارت خلالها برنامجاً "للإصلاحات الأساسية" يتم تنفيذها بموجب مراسيم، وتتضمن مصادرة بعض الأراضي وتأميم مصافي النفط الخاصة. واستعدى على نحو قاتل مجموعة محورية من قادة الجيش المعتدلين من خلال دعم حق صغار الضباط في تكوين اتحادات، مما شجع حركة تمردية قام بها رقباء في الجيش وضباط صف في البحرية بإشراف شيوعي.[4] وكنتيجة لذلك، ألقى هؤلاء القادة المعتدلون بثقلهم الحاسم خلف انتفاضة ضد الرئيس. وفي 1 نيسان/ إبريل 1964، فر جولارت إلى إحدى مزارعه في ريو جراندي دو سول (والتي مضى منها إلى أوروجواي حيث طلب اللجوء السياسي). وفي مرحلة لاحقة من ذلك الأسبوع، انتخب الكونجرس في منصب الرئاسة هومبيرتو كاستيللو برانكو Humberto Castello Branco [1897–1967]، وهو جنرال معتدل. وسعت الحكومة الجديدة، المؤلفة أساساً من تكنوقراط مدنيين من حزب الاتحاد الديمقراطي القومي(أ) União Democrática Nacional المحافظ، إلى إضفاء الشرعية على نفسها، حيث أصدرت "قانوناً مؤسسياً". وكان معدّه الرئيسي فرانسيسكو كامبوس Francisco Campos [1891–1968] الذي صاغ دستور نظام فارجاس الدكتاتوري أو "الدولة الجديدة". وعلى غرار الأرجنتين في عام 1930، اعتمد القانون على المبدأ القضائي المريب "الثورة المنتصرة" *revolución victoriosa* – أو "القوة على حق". ومنح ذلك المبدأ النظام القوة لتطهير الكونجرس.

وبذلك، أخمدت القوات المسلحة عقدين من الديمقراطية المدنية في البرازيل. وادعت أنها تعمل باسم الشرعية، وصدقها الكثيرون. وكان الانقلاب سلمياً تقريباً. ودعمه الحكام المدنيون المنتخبون في الولايات الثلاث الأقوى، اثنتان منها من الاتحاد الديمقراطي القومي. وقال كاستيللو برانكو، وهو شخصية معتدلة، إنه لن يشغل منصبه سوى على

(أ) الحزب المحافظ الرئيسي في البرازيل في الفترة 1945–1964.

مدى الجزء المتبقي من فترة كوادروس الأصلية. وساد اعتقاد على نطاق واسع بأن كوبيتشيك سيفوز في الانتخابات التي تحل عام 1965. لكن القوات المسلحة كانت منقسمة بين المعتدلين والمتشددين. وانتهى الأمر إلى أن تبقى في السلطة لمدة عقدين. وادعى اليسار أن الديمقراطية البرازيلية أطيح بها لأن جولارت استغلها لتحدي مصالح ملاك الأراضي ورجال المصارف في البرازيل باسم الفقراء. كما حاججوا بأن الولايات المتحدة ساعدت في تنظيم الانقلاب. وكلا الادعاءين يفتقر إلى الأسس السليمة؛ فهناك كثير من الأدلة على أن جولارت كان يمكن أن يبقى لو أنه استمع إلى نداءات المعتدلين في الجيش الذين دعوه إلى الانفصال عن أقصى اليسار وتكريس الانضباط العسكري لا تخريبه. وفي النهاية، وقع الانقلاب لأن السياسة البرازيلية أصبحت شديدة القطبية، وبسبب أخطاء جولارت. وكان معارضوه على قناعة بأن الرئيس نفسه يستخدم مؤيديه في الجيش والاتحاد لاكتساب صلاحيات دكتاتورية، على طراز فارجاس في عام 1937، أو بيرون في الأرجنتين. وفي رأي لينكولن جوردون Lincoln Gordon، السفير الأمريكي في البرازيل، «أصبح الخيار هو بين الانقلاب الشعبوي من القمة نزولاً أو الانقلاب المضاد الوقائي من القاعدة العريضة للجيش، وكانت الغلبة للأخير».[5] وباركت الولايات المتحدة هذه النتيجة لكنها لم تخلقها. فالقوات المسلحة البرازيلية كان لديها تقليد قوي مضاد للشيوعية منذ انتفاضة عام 1935. وقد خلص مؤخراً إيليو جسباري Elio Gaspari، وهو صحافي برازيلي بارز، بعد تحرٍّ مستفيض حول المسألة، إلى أنه «لم يشارك برازيلي واحد، مدنياً كان أو عسكرياً، في إطاحة جواو جولارت نزولاً عند رغبة الولايات المتحدة في ذلك».[6]

انقلاب في شيلي

كان للأحداث في البرازيل أصداء أوسع، حيث تبعها المزيد من الانقلابات العسكرية في أماكن أخرى. وكان المجموع تسعة انقلابات ما بين آذار/ مارس 1962 وحزيران/ يونيو 1966. وباستثناء انقلاب واحد، كان جميعها ضد حكومات اعتبرت

ضعيفة في وجه التأثيرين الشيوعي والكوبي.[7] وبشكل معتدل، أطيح بحكومات إصلاحية في بوليفيا عام 1964، وفي الأرجنتين عام 1965، وفي بيرو عام 1968، وفي إكوادور عام 1962 ومرة أخرى عام 1972. وحتى الديمقراطية في أوروجواي، وهي من بين الأقوى في المنطقة، استسلمت. فقد كانت مقامة على تركيبة غير اعتيادية من العِزَب الريفية الكبيرة والاشتراكية الحضرية.[8] وانهارت العملية المتناغمة التي كانت الصادرات الزراعية تموِّل بمقتضاها دولة أبوية وقطاعاً عاماً كبيراً. فمن ناحية، انهارت السوق العالمية للصوف في خمسينيات القرن العشرين؛ ومن ناحية أخرى، أصبح التوظيف الحكومي أداة لمكافأة الولاء الحزبي، ونما بلا حدود ومن دون زيادة مقابلة في إنتاج الخدمات العامة.[9] وما بين عامي 1960 و1970، لم يسجل دخل الفرد نمواً يذكر، وارتفع معدل التضخم، وأصبحت الإضرابات من الأمور المألوفة. وحلّ الاستقطاب محل التسوية: فقد سعى أصحاب مزارع الماشية إلى تقليص القطاع العام، وهو ما قاومه عماله ومتقاعدوه. وأججت التوباماروس[أ] Tupamaros، وهي حركة ثورية حضرية تعتنق أفكار جيفارا، الأمور أكثر من خلال قتل أعضاء في الجيش والشرطة. وفيما أطلق عليه أحد المؤرخين "الانقلاب الأطول"، أمر الرؤساء المدنيون بفرض حالة حصار أولاً، ثم سلموا القوات المسلحة مسؤولية الأمن الداخلي؛ مما أطلق موجة دموية من القمع ضد اليساريين الملتزمين بالقانون وضد المتمردين على السواء.[10] وفي النهاية، في عام 1973 أمر الرئيس جوان ماريا بوردابيري Juan María Bordaberry [1928–] بحل البرلمان وحَكَم بصفته الواجهة المدنية لنظام دكتاتوري. وبعد ذلك بثلاثة أعوام أزاحته القوات المسلحة، وذلك على الرغم من أنهم كانوا قد سحقوا التوباماروس.

أما ما صدم العالم حقاً فقد كان الانقلاب الذي وقع في شيلي عام 1973. فمنذ عام 1932، كانت شيلي تبدو وكأنها تقدِّم نموذجاً للاستقرار السياسي والديمقراطية المدنية. لكن المشكلات، بما فيها التضخم المزمن، كانت في تراكم مستمر. فمع صغر حجم السوق

(أ) تعرف أيضاً باسم حركة التحرير الوطني.

الداخلية، أسفرت السياسة الاقتصادية السائدة والقائمة على التصنيع المحتمي خلف حواجز تعريفية مرتفعة عن نتائج مخيبة للآمال في شيلي. فقد كان الاستثمار الخاص ضعيفاً، وكان الاقتصاد يعتمد بدرجة مزعجة على تصدير النحاس. وفي ستينيات القرن العشرين، شهدت شيلي محاولة جادة لمعالجة تلك المشكلات من خلال إصلاحات معتدلة. ووعد إدواردو فراي مونتالفا Eduardo Frei Montalva [1911–1982]، وهو ديمقراطي مسيحي انتخب عام 1964، بـ"ثورة في الحرية"، وكان ذلك يستند إلى العقيدة الاجتماعية الكاثوليكية. كما أنه كان يحظى بدعم قوي من الولايات المتحدة التي رأت فيه نموذجاً للتحالف من أجل التقدم.[أ] وفاوضت حكومة فراي على التأميم الجزئي لشركات النحاس الأمريكية. كما نجحت في تمرير إصلاح راديكالي للأراضي يتم بموجبه تحديد حجم المزارع بثمانين هكتاراً فقط، وشجعت تكوين الاتحادات الخاصة بالعمال الريفيين. وحصل نحو 22 ألف أسرة على أراضٍ، لكن تنفيذ الإصلاح لم يرقَ إلى الآمال المبالغ فيها التي استهدفها. وينطبق ذلك على أداء الحكومة عموماً، فقد كانت إنجازات فراي حقيقية، لكنها أزعجت اليمين من جهة، ولم ترضِ اليسار أو العناصر الأكثر راديكالية في حزبه من جهة أخرى. ولم تؤدِّ سياسة زيادة الأجور على أساس تضخمي سوى إلى زيادة الإضرابات. وتراجع البحث عن التسوية التي اتسمت بها تقليدياً الديمقراطية في شيلي ليحل محلها الاستقطاب أسوة بالبرازيل. وكما في البرازيل، ازدادت هذه العملية مع قدوم حكومة يسارية ذات تفويض انتخابي محدود.

ولم يكن الانتصار الذي حققه في الانتخابات الرئاسية لعام 1970 سلفادور ألِندي، وهو طبيب اشتراكي ذو شخصية ساحرة، ينطوي على تحول كبير نحو اليسار بين الشيليين.[11] ذلك أن ألندي لم يتمكن في حملته الرئاسية الرابعة من الفوز إلا بنسبة 36٪ من مجموع الأصوات؛ أي بواقع 39 ألف صوت فقط أكثر من الأصوات التي حصل عليها

(أ) تحالف استهله في عام 1961 الرئيس جون كينيدي بهدف إرساء تعاون اقتصادي بين شمال أمريكا وجنوبها. ويشار هنا إلى ابن الرئيس إدواردو فراي، وهو إدواردو فراي رويز تاجلي Eduardo Frei Ruiz-Tagle من مواليد 1942، قد ترأس بدوره شيلي في الفترة (1994–2000).

خورخي أليساندري Jorge Alessandri [1896-1986]، وهو رئيس سابق ترشح عن الحزب القومي اليميني التوجه. واقترح ألندي تشكيل حكومة ديمقراطية لكن ثورية. وكان الهدف الرئيسي لبرنامج ائتلاف الوحدة الشعبية الذي ألفه من ستة أحزاب هو «البحث عن بديل للبنية الاقتصادية القائمة، مع الاستغناء عن سلطة رأس المال الاحتكاري الأجنبي والوطني، وسلطة اللاتيفونديو *latifundio* [أصحاب المزارع الكبيرة] من أجل البدء في بناء الاشتراكية».[12] واقترحت الحكومة تأميم 76 شركة بما يمثل نسبة 44٪ من مجموع المبيعات الصناعية، وتشريع إصلاح زراعي أكثر راديكالية، وإعادة توزيع الدخل، وتعزيز "المشاركة الشعبية" في الاقتصاد والسياسة وإدارة العدالة. وكان من الصعب تنفيذ هذا "الطريق الشيلي نحو الاشتراكية" كما اقترح ألندي من دون انتهاك القانون أو الدستور، حتى لو كان يحظى بدعم الأغلبية ولديه ائتلاف متماسك، في حين أنه لم يكن يملك أياً منهما. فقد كانت المعارضة تحظى بالأغلبية في الكونجرس بمجلسيه. وكان "الاتحاد الشعبي" منقسماً بشدة. فمن ناحية، كان الشيوعيون والحزب الراديكالي الصغير حجماً وألندي نفسه يريدون التحرك بحذر والتوصل إلى اتفاقات مع الديمقراطيين المسيحيين. ومن ناحية أخرى، كان قطاع واسع من الحزب الاشتراكي متيماً بالثورة الكوبية وبالكفاح المسلح، على الأقل من الناحية النظرية. وفي دورة الجمعية العمومية للحزب المنعقدة عام 1967، أعلنت أغلبية انتماءها إلى الماركسية-اللينينية ودعمها لـ "الطريق التمرّدي" نحو الاشتراكية. وكانت مجموعة اشتراكية منشقة من أقصى اليسار، وهي حركة اليسار الثوري الجيفارية، خارج الاتحاد الشعبي، لكن التزامها بالعمل المباشر استقطب بعض مؤيدي الائتلاف. وكان للعناصر المناهضة للديمقراطية في الجناح اليساري عناصر مقابلة في أقصى اليمين ممثلة في عناصر متشددة داخل الحزب القومي، وأقلية من ضباط الجيش، وفي "الوطن والحرية" Patria y Libertad، وهي مجموعة فاشية صغيرة.

واستكمل ألندي، الذي أصبح في الحكم، بسرعة تأميم النحاس بدعم كامل من المعارضة. وفي خطوة مثيرة للجدل بشكل كبير، استحوذت الحكومة على 507 من الشركات الصناعية والتجارية، منها 80 شركة ضخمة، وعلى جميع المصارف تقريباً. وفيما

يخص الاستحواذ على الشركات الصناعية، لجأت الحكومة إلى المغالطة القانونية أو إلى التطبيق العقابي للسيطرة على الأسعار. فقد سمح قانون غامض صدر في أربعينيات القرن العشرين للحكومة بالتدخل في الشركات التي تشهد نزاعات عمالية؛ ومن ثم كان المسؤولون يشجعون الإضرابات في الشركات التي أرادوا تأميمها.[13] كما عجّل ألندي كثيراً بتنفيذ الإصلاح الزراعي الذي بدأه فراي، ولم يتخذ أي إجراء لثني الفلاحين عن الاستحواذ على الأراضي. وبحلول عام 1973 كان نحو 60٪ من أراضي شيلي الزراعية قد تم نقل ملكيتها. وتم ثلثا عمليات النقل تلك في عهد ألندي. وبالأخذ في الاعتبار التعويضات المدفوعة، فإن ملاك الأراضي تكبدوا خسائر بلغت 1.6 مليار دولار (وهو مبلغ يعادل 130٪ من الناتج المحلي الإجمالي لشيلي في ذلك الوقت حسب أحد التقديرات).[14] وكان المستفيدون الرئيسيون هم العمال المقيمون في المزارع، ولم يكن هناك ما تجنيه الأعداد الكبيرة من صغار الفلاحين *minifundistas* أو عمال المياومة.

وكانت سياسة الحكومة على مستوى الاقتصاد الكلي شعبوية على نحو متهور، ومصمَّمة بحيث تؤدي إلى تزايد التأييد الشعبي للاتحاد الشعبي، وبالتالي التأييد للتغييرات الهيكلية الاشتراكية في الاقتصاد. ومنحت الحكومة زيادات عالية في الأجور، وزادت الإنفاق العام، والاستخدام العام (الذي زاد بنحو 40٪ خلال ثلاث سنوات)،[15] وواصلت العمل بعملة مفرطة القيمة، وطبعت العملة على نطاق واسع، وفرضت الرقابة على الأسعار. وكانت النتيجة متوقعة؛ ففي البداية سجّل الاقتصاد نمواً سريعاً مع استخدام القدرات العاطلة، وتراجعت معدلات البطالة والتضخم. لكن سرعان ما ظهرت تشوهات كبيرة؛ فقد ارتفع عجز القطاع العام إلى معدلات هائلة بلغت 15.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1971، وتحوّل فائض الحساب التجاري إلى عجز، واضطرت الحكومة إلى تعليق مدفوعات الدين. وكما هو متوقع أيضاً، تقلصت الاستثمارات الخاصة نظراً لخوف دوائر الأعمال من المصادرة. وكانت الدولة والشركات المؤممة تعاني سوء الإدارة، وتحتاج إلى إعانات ضخمة. وبحلول عام 1973 كانت شيلي غارقة في مظاهر النقص والحصص التموينية والأسواق السوداء. ومع بلوغ عجز القطاع العام مستويات

هائلة بلغت 30.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي، قفز التضخم إلى 605٪، وانقلب النمو إلى ركود، ولم تعد الاحتياطيات الدولية تكفي سوى لواردات ثلاثة أسابيع.[16]

وقد حقق التوسع الذي شهده الاقتصاد في البداية ارتفاعاً فعلياً في مستوى التأييد الذي كانت الحكومة تحظى به. ففي انتخابات بلدية أجريت في نيسان/ إبريل 1971، حاز الاتحاد الشعبي على نسبة 48.2٪ من الأصوات. لكن هذه الحصة تراجعت إلى 44.2٪ في انتخابات تشريعية أجريت في آذار/ مارس 1973. وأدت سرعة الاستحواذات الحكومية ونطاقها إلى تزايد المعارضة وتحوّل البلاد إلى أقطاب متنافسة. ورفض الكونجرس اعتماد الإصلاحات الضريبية لسد الفجوة المالية، وبذل كل ما في وسعه لتضييق الخناق على الحكومة. وأسهمت إضرابات أصحاب العمل، على غرار الإضراب الذي قام به أصحاب الشاحنات واستمر شهراً، إلى تفاقم المشكلات الاقتصادية. وثار المهنيون وصغار رجال الأعمال ضد الحكومة. وكان معظم ما يظهر في الإعلام يتسم بالعداء ويطغى عليه الطابع الحزبي. وساعدت الولايات المتحدة المعارضة، وكانت وكالة الاستخبارات المركزية CIA قد أنفقت 425 ألف دولار على الدعاية المناهضة للشيوعية في أثناء انتخابات عام 1970. ومن ناحية أخرى، يتضح الآن أن جهاز الاستخبارات السوفيتية كي جي بي KGB أنفق نحو 500 ألف دولار لدعم حملة ألندي الرئاسية، بما فيها 10 آلاف دولار لثني منافس يساري محتمل عن ترشيح نفسه، وهو ما كان يمكن أن يقلب النتيجة.[17] وعقب الانتخابات، كلف الرئيس ريتشارد نيكسون وكالة الاستخبارات المركزية CIA بإنفاق مبلغ يصل إلى 10 ملايين دولار للسعي إلى منع ألندي من تقلد مهام منصبه. وأملاً في إثارة انقلاب، نظمت الوكالة محاولة فاشلة لاختطاف قائد الجيش الجنرال رينيه شنايدرRené Schneider [1913–1970]، انتهت بقتله، وعندها أمر نيكسون ريتشارد هلمزRichard Helms [1913–2002]، مدير وكالة الاستخبارات المركزية CIA، بأن يجعل «اقتصاد [شيلي] يصرخ».[18] وبعد تسلم ألندي منصبه، منعت الإدارة قروضاً لشيلي من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وأدى رفض ألندي دفع تعويضات لشركات النحاس (بدعوى "الأرباح المفرطة") إلى تفاقم

العلاقات. وقـدمت وكالـة الاسـتخبارات المركزيـة أمـوالاً إلى مـالكي الـشاحنات، وإلى جماعات معارضة أخرى، وإلى إل ميركوريو *El Mercurio*، وهي صحيفة محافظة. وتحرك الكي جي بي في الاتجاه المضاد، وإن على نحو أقل سخاءً ربما، حيث قدم المزيد من الأموال إلى ألندي وإلى المنشورات المتعاطفة معـه، إضـافة إلى الراتـب المنـتظم المـدفوع إلى الحـزب الشيوعي الشيلي.[19]

وفي النهاية، لم تكن المكائد الأمريكية هي ما دمر الديمقراطية الشيلية، وإنـما الفـوضى الاقتصادية التي سبَّبها الاتحاد الشعبي، والعناد السياسي الذي اتسم به هو ومعارضوه على السواء. وانهارت الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق بين الاتحاد الشعبي والـديمقراطيين المسيحيين، وهو ما كان يمكن أن ينقذ الديمقراطيـة، نظـراً للعـدد الكبـير مـن معـارضي التسوية في كلا الطرفين. ثم اتحد الديمقراطيون المسيحيون مع الحزب القومي في معارضـة ألندي. لكنهما كانا يفتقران معاً إلى أغلبية الثلثين في الكونجرس المطلوبـة لعزلـه. ولم يكـن ألندي نفسه يملك القوة لكبح الجناح اليساري في الاتحاد الشعبي، وأيـضاً حركـة اليـسار الشعبي التي واصلت عمليات الاستحواذ على الأراضي، وحتـى عـلى المنـشآت التجاريـة الصغيرة والمتوسطة، وأرست هياكل سياسية موازية أطلق عليها "القوة الـشعبية" *poder popular*. وانقسم الاتحاد الشعبي انقساماً قاتلاً بين أولئك الـذين يـسعون للقيـام بثـورة اشتراكية وأولئك الذين يسعون لتحقيق إصلاحات راديكالية في إطـار الديمقراطيـة. وفي نهاية المطاف، وفي يوم 22 آب/ أغسطس 1973 أعلـن مجلـس النـواب أن الـرئيس انتهـك الدستور، ودعا بأغلبية 81 صوتاً مقابل 47 صوتاً القوات المسلحة إلى الدفاع عنه.[20]

والأمر المفاجئ أكثر من الانقلاب الذي وقع بعد ذلك بثلاثة أسابيع هـو أن القـوات المسلحة لم تتدخل قبل ذلك؛ فقد كان لـديها تقليـد عريـق فـيما يتعلـق بـاحترام الدسـتور والقانون. وفي الفترة 1972-1973، شغل العديد من القادة العسكريين مناصب وزاريـة. وخلافاً لجولارت، لم يتدخل ألندي في المسائل العسكرية. وأحبط الجيش خمس محـاولات

انقلابية على الأقل ما بين عامي 1970 و1973. [21] لكن اشتراكه في الحكومة جره إلى السياسة. وأصبح قائد الجيش كارلوس براتس Carlos Prats [1915-1974] وغيره من الجنرالات المؤيدين للاتحاد الشعبي معزولين بشكل متزايد ضمن فيلق الضباط. وفي 23 آب/ أغسطس [1973] استقال براتس مقتنعاً بأن استبداله بنائبه المخلص أوجوستو بينوشي هو الأمل الوحيد لتفادي ما بدا أنه انقلاب وشيك.[22] وفي الدقيقة الأخيرة انضم بينوشي إلى مخطط انقلابي كان الأعضاء المحافظون في القوات المسلحة على وشك إطلاقه. وفي 11 أيلول/ سبتمبر 1973، وفي الوقت الذي كان فيه سلاح الجو يقصف لا مونيدا La Moneda، وهو القصر الرئاسي، انتحر ألندي. ولم تواجه القوات المسلحة مقاومة تذكر. أما الادعاءات التي أطلقها فيما بعد مؤيدو بينوشي، بأن شيلي كانت تشهد حرباً أهلية، فليست صحيحة. وحظي الانقلاب بتأييد الكثير من الديمقراطيين المسيحيين وكذلك الحزب القومي واليمين المتطرف وربما أغلبية الشيليين. فقد كانت الغالبية تأمل أن يعيد الجيش النظام ويدعو إلى عقد انتخابات جديدة. وانتاب معظمهم شعور بالصدمة وخيبة الأمل إزاء حجم القمع العنيف الذي أعقب الانقلاب وتصميم بينوشي على القضاء ليس على الاتحاد الشعبي فحسب بل أيضاً على الديمقراطية الشيلية.

هل كان الانقلاب حتمياً؟ في ليلته، أبلغ ألندي عدداً من معاونيه أنه يخطط، من أجل إحباط الانقلاب، للإعلان عن استفتاء شعبي على حكمه ويتوقع أن يخسره، لكن الأوان كان قد فات.[23] واليوم، يقف تمثال لسلفادور ألندي في الميدان الموجود خلف لا مونيدا الذي أعيد ترميمه. أما الرجل الذي وضعه هناك فهو ريكاردو لاجوس Ricardo Lagos [1938-] رئيس شيلي من عام 2000 إلى عام 2006، وقد عمل الكثير من أجل مصالحة بلده مع ماضيها. وهو اشتراكي متواضع، ولحكمه على فترة ألِندي، التي كان خلالها مسؤولاً حكومياً، قال: «لا يمكن أن يحيا بلد عندما تفيض أحلامه، وعندما يفاقم الاستقطاب الخلافات، وعندما لا تحكم السلطة. تلك كانت هي الأخطاء. لكن بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 1973 جاء الرعب».[24]

الفشل السياسي في الأرجنتين

إذا كانت شيلي قد بدت نموذجاً للاستقرار الديمقراطي، فإن الأرجنتين غدت حالة مرَضية للفشل السياسي؛ فالمشاعر التي أحاطت بالعقد الذي أمضاه خوان بيرون في السلطة حتى إطاحته بانقلاب عسكري في عام 1955، أوصلت السياسة إلى طريق مسدود. وكانت الدولة منقسمة إلى معسكرين متنافرين، أكبرهما يتألف من مؤيدي بيرون. وكان الحل لدى الجيش يتمثل في حظر البيرونية، وممارسة سلطة وصاية على الجمهورية. ولم يؤدِّ ذلك إلا إلى عدم الاستقرار - فما بين عامي 1955 و1973 تعاقب على الأرجنتين ثمانية رؤساء، كان ثلاثة منهم فقط من المدنيين - وفي نهاية المطاف، إلى عنف سياسي على نطاق غير مسبوق، استمر أكثر من قرن. وأصبحت البيرونية نفسها فصائلية؛ فقد حاول أوجوستو فاندور[أ] Augusto Vandor وغيره من قادة النقابات العمالية، أثناء وجود زعيمهم في المنفى، صياغة بيرونية تخلو من بيرون. ولو كتب النجاح لهذا المشروع لكان ولَّد حركة عمالية معتدلة وأدى إلى تسوية مع القوات المسلحة كان يمكن أن تسمح بالعودة إلى الحكم المدني المستقر.[25] لكنه لم ينجح، لأسباب، منها أنه كان يلقى معارضة من جانب جناح يساري بيروني متنامٍ. وكان ذلك الجناح يتألف أساساً من شبان من الطبقة الوسطى، والمفارقة أن جذورهم السياسية كانت مستمدة، في بعض الحالات، من القومية الكاثوليكية اليمينية العنيفة.[26] ومن وسط هذه البيئة، نشأت حركة التمرد الحضرية الأقوى في أمريكا اللاتينية، وهي المونتونيروس Montoneros [المحتشدون] (تأسست عام 1968) ومعها أعداد كبيرة من الجروبوسكولوس *grupúsculos* [أي الفصائل اليسارية الراديكالية الصغيرة] العنيفة. وعلى حد قول أحد مؤرخي المنظمة، فقد جمع المونتونيروس، وهم عموماً مناهضون للماركسية ولكنهم غير مناهضين لجيفارا (الذي كان أرجنتينياً على أية حال)، بين «الكاثوليكية الراديكالية والقومية والبيرونية في تعبير شعبوي عن الاشتراكية».[27] ووجدوا تشجيعاً من بيرون لأنه اعتبرهم قوةً موازِنة لفاندور.

(أ) زعيم نقابي وسياسي أرجنتيني (1923-1969).

وكان بيرون في صميم أعماقه نقابوياً، فقد اختار مدريد في عهد فرانكو لتكون منفاه. لكنه كي يحتفظ بسيطرته على الحركة المناقضة لذتها التي ادعت الولاء له، كان يؤلب فصائلها المتحاربة بعضها على بعض. وفي عام 1970 أفصح لتوماس إيلوي مارتينيز Tomás Eloy Martínez [1934-2010]، وهو كاتب أرجنتيني، أنه كان عندما يزوره مؤيدون من يمين حركته أو يسارها، كان يتكلم مع كل فئة «باللغة التي يرغبون في سماعها».[28] وهي لعبة انتهت على نحو مدمر. ففي البداية، كانت المونتونيروس تركز على أفعال "الدعاية المسلحة" المبهرة ضد دكتاتورية عسكرية، وهي أفعال تلاحقت في أعقاب [انتفاضة] قرطبازو *Cordobazo* في عام 1969، حيث أسفر يومان من أعمال الشغب قام بها عمال مضربون في مدينة قرطبة الصناعية عن مقتل 14 شخصاً على يد الجيش. وأدى ثلاث سنوات من الحرب المحدودة التي شنتها العصابات البيرونية المسلحة إلى تأخير، لا وقف، تراجع القوات المسلحة التي خلص قادتها إلى أن عودة بيرون هي الأمر الوحيد الذي يمكن أن يعيد الهدوء إلى البلاد. وعاد بيرون إلى السلطة بنسبة 60٪ من الأصوات عام 1973، لكن بيرون المريض والعجوز (كان عمره حينئذٍ 78 عاماً) بدا عديم الفائدة بالنسبة إلى اليسار البيروني. وشرعت المونتونيروس وحلفاؤها في قتل قادة النقابات العمالية "الفاسدين" (كان فاندور قد قتل عام 1969)، ومديري المنشآت التجارية التي تشهد إضرابات، إلى جانب أفراد من الشرطة وضباط في الجيش. وأطلق بيرون، ومن بعد موته، زوجته الثالثة وخليفته ماريا إستيلا 'إيزابليتا' مارتينيز María Estela 'Isabelita' Martínez [1931-]، وهي راقصة سابقة في أحد الملاهي الليلية، ضد المونتونيروس العنف العشوائي على يد التحالف الأرجنتيني المناهض للشيوعية (أو الـ A الثلاثية)،(أ) وهو فريق موت مكون من رجال شرطة أساساً.

واعتبر معظم الأرجنتينيين أن الانقلاب الذي أطاح بـ إيزابليتا عام 1976 كان حتمياً، ورحب به كثيرون في البداية.[29] فقد كانت البلاد تشهد تضخماً جامحاً، وواقعة قتل سياسي

(أ) إشارة إلى الأحرف الأولى من اسمه بالإنجليزية Argentine Anti-Communist Alliance.

كل خمس ساعات، وتفجيراً كل ثلاث ساعات.[30] ولم يكن العنف الذي يقوم بـه الثـوار في الأرجنتين أمراً عادياً؛ فبحلول عام 1975 كانت المونتونيروس لديها 5 آلاف مسلح (وإن لم يكن الكثير منهم من المقاتلين المتفرغين)، كما ابتزت 60 مليون دولار عـن طريـق خطـف أحد رجال الأعمال البـارزين، وهـو خـورخي بـورن Jorge Born (أي مـا يعـادل ثلـث الميزانية الدفاعية للأرجنتين، كـما أوضـح بـورن)؛ وجربـوا الحـرب النظاميـة مـن خـلال هجمات على قواعد الجيش والإرهاب على حد سواء (فقد أدى انفجار قنبلة في سينما تابعـة للجيش إلى جرح ستين من الضباط المتقاعدين وزوجاتهم).

وعلى الرغم من عدم وجود أي مبرر لحجـم العنـف الـذي أطلقـه المونتـونيرو، فإنـه يمكن أن يفسر إلى حد ما بموجة الإرهاب غير المسبوقة التي أطلقها المجلس العسكري في الفترة 1976–1983. فقد صرَّح الجنرال خورخي فيديلا[أ] Jorge Videla رئيس المجلس حتى عام 1981، قائلاً «إن الإرهابي ليس مجرد شخص يحمل سلاحاً أو قنبلـة لكـن أيـضاً شخصاً ينشر أفكاراً مناقضة للحضارة الغربية والمسيحية».[31] ومضت القوات المسلحة في مأسسة institutionalise أسـاليب الــ A الثلاثيــة [التحـالف الأرجنتينـي المنـاهض للشيوعية]. ولم يقتصر الضحايا على الثوار المشتبه بهـم، بـل شـمل ذلـك أيـضاً أقـاربهم، وأصدقاءهم، والمعارضين المسالمين، والمتفـرجين الأبريـاء. وكانـت المنهجيـة قائمـة عـلى الخطف، و"الاختفاء"، والتعذيب المطول وغير المقيد، والقتل ثم الـتخلص مـن الجثـة في البحر أو في مقـابر سريـة. وتحولـت المنـشآت العـسكرية إلى معـسكرات اعتقـال سريـة. وتوصلت لجنة تحقيق أسستها فيما بعد الحكومة الديمقراطية برئاسة راؤول ألفونـصين[ب] Raúl Alfonsin إلى أن ما لا يقل عن 8960 شخصاً اختفـوا في تلـك الحـرب – أي نحـو ثلاثة أضعاف من قتلهم نظام بينوشي في شيلي.[32] وتشير تقديرات جماعات حقوق الإنسان إلى أن العدد الإجمالي بلغ 30 ألف شخص، وإن لم يوجد إثبات لذلك. وخلال عامين عـلى الانقلاب، كانت المونتونيروس والكثير من المتعاطفين معها قد تم سحقهم.

(أ) الرئيس الرابع والثلاثون للأرجنتين، من عام 1976 إلى عام 1981 (1925–).

(ب) محامٍ وسياسي ورجل دولة أرجنتيني، ورئيس الأرجنتين ما بين عامي 1983 و1989 (1927–2009).

من الكاوديليو إلى بيروقراطيي القمع

من عام 1930 إلى أوائل السبعينيات، تناوبت الحكومات المدنية والأنظمة الدكتاتورية على الحكم في معظم أرجاء القارة فيما أصبح يطلق عليه "تأثير البنْدول". وبحلول منتصف سبعينيات القرن العشرين، كانت الدكتاتورية قد أصبحت هي القاعدة السائدة. ففي عام 1977 كان ما يزيد على ثلثي مواطني أمريكا اللاتينية، وثماني من أصل عشر جمهوريات في أمريكا اللاتينية، يرزحون تحت وطأة القوات المسلحة. وبإضافة السلطوية المدنية في المكسيك، يبدو أن الديمقراطية فشلت تماماً في المنطقة. وهي لم تدم إلا في كوستاريكا وكولومبيا وفنزويلا. وفي الدولتين الأخيرتين، سمحت التحالفات بين الأحزاب السياسية الرئيسية بدرجات متباينة من تقاسم السلطة، وثبّتت حدود المنافسة السياسية. وقد ضمن ذلك الاستقرار، وإن على حساب الديمقراطية ذاتها. ففي هاتين الدولتين تذرع الغرماء، لأسباب وجيهة نوعا ما، بالإقصاء عن العملية الديمقراطية كمبرر للجوء إلى السلاح.

وقد كانت الأنظمة الدكتاتورية في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين تختلف عن مثيلاتها في السابق. فعلى العموم لم تعد الجيوش هي الوسائط التي يمتطيها الكاوديليو لبناء أنظمة دكتاتورية شخصية. وإن استثني بينوشي، فإن حقبة الطغيان التي دامت طويلاً في باراجواي مع الجنرال ألفريدو ستروسنر Alfredo Stroessner (1954–1989) [1912–2006] كانت في الحقيقة صورة مكررة من حقبة سابقة. ولم تكتفِ هذه الأنظمة الجديدة بدعم فصيل مدني ضد فصائل أخرى. فقد كانت أكثر طموحاً، إذ كانت تسعى إلى إعادة تنظيم المجتمع على أساس دائم. وكما أعلن الجنرال بينوشي، فإن إزالة الشيوعية تتطلب إنهاء الديمقراطية؛ لأن هذه الأخيرة أثبتت أنها «لم تعد قادرة على مواجهة عدو دمر الدولة».[33] وكان الرعب الذي مارسته تلك الأنظمة أكثر كثافة ومنهجية بكثير مما كان معتاداً في معظم أمريكا الجنوبية (وإن لم تكن أمريكا الوسطى).

ما تفسير هذه السمة الجديدة من الدكتاتورية، وفشل الديمقراطية؟ لعل من المناسب البدء بالجيوش نفسها. فالكثيرون في اليسار ألقوا باللائمة على الولايات المتحدة وما قدمته من تدريبات، على مناهضة الشيوعية، للضباط من أمريكا اللاتينية في أماكن مثل مدرسة الأمريكتين،(أ) في بنما. ومن المؤكد أن الولايات المتحدة، بعد جواتيمالا، أعطت فعلياً الضوء الأخضر لانقلابات باسم مناهضة الشيوعية. وبينما كانت الحرب الباردة من العوامل المهمة في صعود الأنظمة الدكتاتورية، إلا أن من الاستخفاف بالعقول والخطأ الافتراض بأن الجيوش في أمريكا اللاتينية كانت بحاجة إلى دروس في مناهضة الشيوعية، أو في الانقلابات. فقد توصلت إحدى الدراسات التجريبية القليلة التي أجريت على مثل هذه الموضوعات، وتحديداً الانقلاب الذي أطاح حكومة شعبوية بإكوادور في عام 1963، إلى أن الضباط المدربين أمريكياً الضالعين لم يكونوا أكثر مناهضة للشيوعية من الآخرين.[34] وكانت عقائد الأمن القومي، التي كانت بموجبها ترى القوات المسلحة نفسها تخوض حرباً شاملة ضد الشيوعية على جبهة السياسة والاقتصاد إلى جانب المواجهة العسكرية، عبارة عن منتجات محلية الصنع وليست واردات أمريكية.[35] ولم تكن جميع الجيوش تتصرف بالطريقة نفسها؛ فالجيش الفنزويلي الذي كانت تربطه تقليدياً صلات وثيقة بالولايات المتحدة أذعن للنظام الديمقراطي في عام 1958.

وهناك محللون آخرون أرجعوا الانهيار الديمقراطي إلى التناقضات في الرأسمالية التابعة dependent capitalism. وقد وصف جيليرمو أودونيل Guillermo O'Donnell، وهو خبير أرجنتيني في العلوم السياسية كان يكتب في خضم أجواء العنف السياسي وإرهاب الدولة في بلاده في سبعينيات القرن العشرين، النسل الجديد من الأنظمة الدكتاتورية في البرازيل والمخروط الجنوبي بكونها أنظمة "بيروقراطية سلطوية"، وهو مصطلح جرى تداوله على نطاق واسع. وكان يقصد بذلك أنها ظهرت لتكريس هيمنة

(أ) اسمها الحالي "معهد نصف الكرة الغربي للتعاون الأمني"، وهي إحدى المنشآت التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية. قامت بتدريب الآلاف من الجنود ورجال الشرطة من أمريكا اللاتينية، ارتكب عدد منهم فيما بعد انتهاكات واسعة في مجال حقوق الإنسان.

[طبقة] «برجوازية على درجة عالية من الأوليجاركية والتدويل» (أي الأقطاب التجارية المحلية والشركات المتعددة الجنسيات). وقد قامت بذلك عن طريق استبعاد "القطاعات الشعبية" (مثل العمال والفلاحين) عن السلطة، واستعادة النظام السياسي، وتحقيق استقرار الاقتصاد بطرائق استفادت منها الشركات الكبيرة على حساب العمال.[36] ويبدو أن هذا الكلام فيه الكثير من الصحة. فقد حظرت الأنظمة الدكتاتورية بشكل نمطي الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والجماعات الشعبية الأخرى، حيث كانت كثيراً ما تلاحق قادتها أو تقتلهم أو تزج بهم في السجون. وفي أحيان أخرى، كانت تسلم مقاليد السياسة الاقتصادية إلى التكنوقراط المحافظين. وكانت الإضرابات ممنوعة عموماً، وكثيراً ما حاولت الحكومات العسكرية فرض تخفيضات على الأجور كجزء من جهودها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. وكان النظام في البرازيل يمثل استثناءً جزئياً؛ فقد كان أكثر نضجاً سياسياً من أقرانه، وقام بتطهير الكونجرس لكنه لم يغلقه، وسمح بإجراء انتخابات (تحت سيطرة مشددة) على مستوى حكام الولايات. لكن أعلى المناصب الحكومية كانت من نصيب الجنرالات أو التكنوقراط.

بيد أن الحقائق لا تدعم فكرة أن الغرض الأساسي للأنظمة الدكتاتورية كان فرض سياسات اقتصادية "ليبرالية جديدة". فقد كانت شيلي هي الدولة الوحيدة التي فرضت فيها الدكتاتورية سياسات اقتصادية شاملة وبعيدة المدى قائمة على السوق الحرة. ومن الأمثلة المضادة البليغة النظام الدكتاتوري الذي حكم بيرو في الفترة 1968–1983، وخصوصاً في مرحلته الأولى بقيادة الجنرال خوان فيلاسكو. فعلى غرار الأنظمة "البيروقراطية السلطوية"، كان حكومات القوات المسلحة [تبدو] كمؤسسات، لكنها أجرت إصلاحاً زراعياً راديكالياً، وصادرت شركات النفط والتعدين الأجنبية، وصناعة الأعلاف السمكية، وقامت بتأسيس مجموعة من الشركات والجمعيات الحكومية الجديدة، وطلبت من الشركات الخاصة منح العمال حصصاً من الأرباح ومقاعد في مجالس إدارتها. ولم تكن قمعية بصورة خاصة، ولكنها قامت فعلاً بتقييد حرية التعبير، حيث فرضت سيطرتها على الصحافة والتلفاز. وأعلن النظام أنه "غير رأسمالي وغير شيوعي". لكن على

الرغم من تأميم فيلاسكو للشركات الأمريكية (وهو ما دفعت بيرو تعويضات عنه في نهاية المطاف)، فإن حكومته لم تستقطب عداءً مباشراً من واشنطن. ويعزى ذلك في جزء منه إلى أنها وقعت عقوداً جديدة من أجل الاستثمار الأجنبي الخاص في النفط والتعدين، ويعزى في جزء آخر إلى أنها كانت تعتبر على نحو دقيق مناهضة بشدة للشيوعية، برغم أنها كانت تحظى بدعم الحزب الشيوعي المحلي، وقامت بشراء كميات كبيرة من المعدات العسكرية من الاتحاد السوفيتي. وبالفعل، كانت "تجربة بيرو" محاولة لمنع الصراع الاجتماعي في المستقبل وردع صعود اليسار عن طريق تنفيذ جزء كبير من برنامج هايا دي لا توري الشعبوي في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين. وفي عام 1968 كانت بيرو الأقل تقدماً ربما بين دول أمريكا اللاتينية الأكبر حجماً. وحتى بالمعايير الإقليمية، كان توزيع ملكية الأراضي يتسم بدرجة عالية من عدم التكافؤ: فقد كان أقل من 10500 مزرعة (أو نسبة 1.2٪ من إجمالي عدد المزارع) يمثل أكثر من نصف إجمالي الأراضي الزراعية. وكانت بعض إصلاحات فيلاسكو متأخرة، لكن البعض الآخر اتسم بالصرامة وسوء التنفيذ، فيما ولدت مجموعة ثالثة مشكلات جديدة مثل تضخم الدولة. وفشلت حكومته في خلق قاعدة منظمة من التأييد المدني، وفي نهاية المطاف انهار النظام العسكري تحت ضغط الديون، والاحتجاج الشعبي ضد تدابير التقشف المترتبة.[37]

وبنظرة إلى الوراء، فمن الواضح أن هناك إلى حد ما بعض العوامل المباشرة التي كانت وراء ميلاد الأنظمة "البيروقراطية-السلطوية". وبحسب الدولة، فإن العمل التمردي، وانهيار النظام، والاستقطاب السياسي المفرط، ومظاهر السخط والفوضى التي ولّدها التضخم، والسياسات الاقتصادية المتقلبة- كل ذلك وغيره دعا ضباط الجيش إلى الاعتقاد بأن بقاء الدولة صار في خطر. وكثيراً ما كان المدنيون، وليس فقط رجال الأعمال، يشجعونهم على التدخل. وكما أن فئات من اليسار أدارت ظهرها للديمقراطية، فعل كثيرون في اليمين الشيء نفسه (هناك بالطبع بعض المحافظين الذين لم يتبنوا الديمقراطية أصلاً)، حيث كانوا يخشون أن يخسروا لعبة السياسة الجماهيرية. ففي الأرجنتين بدا البيرونيون وكأنهم لا يقهرون. وفي البرازيل شعر الاتحاد الديمقراطي القومي المناهض

لفارجاس باليأس بسبب عجزه عن الفوز بالرئاسة بالطرق الديمقراطية. وخشيت جماعات الأعمال المصادرة أو السياسات العقابية على يد الحكومات الشعبوية أو اليسارية؛ فأضحت، مع شرائح من الطبقة الوسطى ومن الفقراء، تقدم النظام والاستقرار الاقتصادي على الديمقراطية والحرية. وفشل الساسة في التوصل إلى تسويات. وقبل كل شيء، كانت السياسات الاقتصادية القائمة على التصنيع والحمائية بقيادة الدولة تتسبب في مشكلات متزايدة. وليس من قبيل الصدفة أن تلك السياسات طبقت بحماس خاص في البرازيل والأرجنتين وشيلي وأوروجواي، وأنها ولّدت في دول المخروط الجنوبي الثلاث معدلات نمو مخيبة للآمال. وكانت حالة انعدام الاستقرار والانهيار السياسي تجسيداً صادقاً بالفعل للفوضى الاقتصادية، وما ولده ذلك من صراعات في التوزيع. وبما أن السياسات الاقتصادية القائمة أوكلت هذا الدور الهائل للدولة، فمن غير المفاجئ أن تصبح المعركة من أجل السيطرة على الدولة ملحة إلى هذه الدرجة.

صعود الحمائية الدولانية وسقوطها المدين

بعد الحرب العالمية الثانية، كان كثير من حكومات أمريكا اللاتينية قد اعتمدت توصيات السياسات التي طرحتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي في محاولة للتعجيل بالتصنيع. وإلى جانب رفع التعريفات على الواردات، أضافت الحكومات الكثير من الحواجز غير التعريفية (مثل المنع المباشر) ضد السلع التي تنافس الإنتاج الوطني، ومنحت القروض الميسرة والإعانات للشركات الصناعية المفضلة. كما استخدمت تلك الحكومات الدولة بقوة لتعزيز التنمية، من خلال الشركات المملوكة للدولة والتنظيم، وكذلك لمحاولة تعميم مزاياها. ونجح هذا المجهود جزئياً: فقد كان النمو الاقتصادي نشطاً نسبياً؛ وبحلول ستينيات القرن العشرين، كانت البرازيل والمكسيك والأرجنتين على الأقل شبه صناعية، ولم تكن شيلي وكولومبيا أبعد بكثير.[38] لكن التكلفة كانت باهظة. فقد كان كثير من الشركات الصناعية محمياً بدرجة مفرطة مما جعلها عديمة الكفاءة. وبعض أبرز المستفيدين من الحماية كانت الشركات المتعددة

الجنسيات التي أنشأت مصانع تتستر خلف الحواجز التعريفية، حيث يمكنها في أحيان كثيرة الإفلات باستخدام تقنيات قديمة. وتكاثرت الشركات الحكومية لأسباب منها تردد القطاع الخاص أو عجزه عن القيام باستثمارات صناعية كبيرة. وفي بعض الأحيان آلت الشركات إلى الدولة عندما أخفقت كمشروعات خاصة. وبحلول نهاية السبعينيات، كانت البرازيل قد أسست ما لا يقل عن 654 شركة حكومية، منها 28 من بين الشركات الثلاثين الأكبر في البلاد.[39] وكانت حفنة منها فقط مثالاً على الكفاءة. وكانت الدولة التملّكية في أمريكا اللاتينية تدين بالكثير إلى موسوليني بقدر ما كانت تدين إلى ماركس. وكانت تحظى بدعم الكثيرين من أصحاب الأعمال الخاصة (الذين وجدوا في الشركات الحكومية مصدراً للعقود من الباطن أو المواد الخام المدعومة)، ودعم القوات المسلحة (التي كانت تفضلها لأسباب ترتبط بالأمن القومي)، وكذلك دعم النقابات العمالية واليسار.

وعلى النقيض تماماً من الدول المصنّعة في آسيا أهملت الصادرات؛ فقد ابتعدت أمريكا اللاتينية عمداً عن الاقتصاد العالمي في الوقت الذي بدأت فيه التجارة الدولية انتعاشها الطويل في فترة ما بعد الحرب. وفي عام 1946 كانت أمريكا اللاتينية (بسكانها الذين يشكّلون نسبة 6.5٪ من سكان العالم) تمثّل 13.5٪ من صادرات العالم، وهي نسبة تراجعت إلى 4.4٪ فقط بحلول عام 1975.[40] بيد أن الصناعات الجديدة اعتمدت على الآلات والمكونات المستوردة، ولذلك أصبحت الأزمات الدورية بسبب عجز ميزان المدفوعات هي القاعدة السائدة. وكانت هناك إشارات واضحة منذ منتصف الستينيات بأن السياسات بحاجة إلى ضبط. وكان السيباليستا *cepalistas* [أي أنصار سياسات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والقائمة على الحمائية الصناعية بقيادة الدولة] يرون أن مفتاح عمل النموذج هو توسيع حجم السوق المحلية بما يسمح لشركات المصنوعات بالعمل على نحو أكثر كفاءة. ولتحقيق ذلك، كانوا يؤيدون الإصلاحات الهيكلية مثل الإصلاح الزراعي والتعديلات الضريبية. لكن تلك الإصلاحات كانت تلقى معارضة شرسة من الأوليجاركيين أصحاب الأراضي وغيرهم من الجماعات القوية، وكانت الحكومة تتجنبها في العادة. وحتى لدى اعتمادها، فإن تأثيرها

كان هامشياً. وبينما وفرت مخططات التجارة الحرة الإقليمية فعلاً بعض الأسواق الإضافية للمصنّعين، فإن تنفيذها ظل متفرقاً.

وللحفاظ على استمرار النموذج الاقتصادي، لجأت الحكومات كثيراً إلى الإصلاحات القصيرة الأجل. وكانت الأدوات المفضلة من أجل توسيع السوق هي الرفع غير المستدام للأجور، وطبع النقود لسد الإعانات وخسائر الشركات الحكومية. وحفزت تلك السياسات خاصيتين سلبيتين في اقتصاد أمريكا اللاتينية؛ هما التضخم، ودورات الانتعاش-الإفلاس البغيضة التي تنتهي بخفض قيمة العملة (مما يحفّز بدوره التضخم). وكان التضخم يعني أن العمال كان عليهم الإضراب باستمرار من أجل السعي إلى وقف التدهور في قيمة أجورهم. وكان ذلك أحد الأسباب التي جعلت سياسات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تخفق في الحد من عدم تكافؤ الدخول. ويتمثل سبب آخر في أن الحماية من الواردات والحواجز الأخرى لاتقاء المنافسة، منحت المنشآت التجارية ما يشبه الاحتكار الذي يدر عليها أرباحاً مفرطة (ما يسميه الاقتصاديون: الريع). وكان النظام ككل قائماً على مكافأة المنشآت التجارية على فاعليتها في ممارسة الضغط وليس على كفاءتها في الإنتاج. وكثيراً ما كانت الحكومات تلجأ إلى أسعار الصرف المتعددة التي يحصل بموجبها مستوردو السلع - التي يعتبرها البيروقراطيون والمخطِّطون أساسية - على الدولار الرخيص بصورة اصطناعية؛ مما شجّع على الفساد وسوء تخصيص الموارد.

وفوق كل شيء، اقترضت الحكومات خارجياً، في محاولة يائسة للحفاظ على استمرار النموذج الذي تقوده الدولة. وكانت المصارف التجارية في الولايات المتحدة وأوربا واليابان، المتخمة بالدولارات النفطية، شغوفة بالإقراض. لكن لا يمكن اتهامها بالبيع الرديء. فقد كانت الحكومات والشركات الحكومية تلتهم تلك القروض، وخصوصاً أن تلك القروض كانت تخلو من الشروط التي يضعها صندوق النقد الدولي على قروضه. أما المشكلة الخفية فكانت تتمثل في أن تلك القروض انطوت أيضاً على فوائد أعلى ومتغيرة.

ذلك أنه عندما فجرت الثورة الإيرانية في عام 1979 "صدمة النفط" الثانية،[أ] أدى الركود التضخمي الذي أعقب ذلك في الدول الغنية إلى ارتفاع أسعار الفائدة الدولية في الوقت الذي أدى فيه إلى انخفاض العائدات التصديرية في كثير من دول أمريكا اللاتينية. وبحلول عام 1981، بلغت أسعار الفائدة الأساسية 16٪.

وبنظرة إلى الوراء، يتضح أن حكومات أمريكا اللاتينية كان عليها ضبط سياساتها الاقتصادية بينما كان التمويل الخارجي لايزال وفيراً، أو كان ينبغي على الأقل أن توقف دوامة الاقتراض من خلال التخلف عن الدفع. أما ما حدث فعلاً فهو أن المصارف أخذت قروضاً جديدة لتسدد بها فوائد القروض القديمة. وما بين عامي 1979 و1982، ارتفع مجموع الديون المستحقة على أمريكا اللاتينية من 184 مليار دولار إلى 314 مليار دولار؛ بينما قفزت نسبة مدفوعات الدين إلى الصادرات من 26.6٪ في عام 1975 إلى 59٪ في عام 1982. [41] واستغل الأغنى والأذكى في أمريكا اللاتينية هذا الانقطاع لإخراج أموالهم قبل الصدمة. وقدرت الأموال التي انتقلت إلى الخارج بما يتراوح من 50 مليار دولار إلى 100 مليار دولار، بحيث كانت الأرجنتين والمكسيك وفنزويلا هي الأكثر تأثراً.[42] وكان للمكسيك الدور الريادي في هذا المسلسل. ففي ظل الاكتشافات النفطية الوفيرة، تخلى الرئيس خوسيه لوبيز بورتيو[ب] José López Portillo عن برنامج اقتصادي حذر، معتبراً أن التحدي أمام المكسيك الآن إنما هو في "إدارة الوفرة". وأعقب ذلك مهرجان إنفاقي واستثمارات باذخة وفساد. وعندما انخفضت أسعار النفط من جديد وارتفعت أسعار الفائدة، تعهد لوبيز بورتيو بالدفاع عن [العملة الوطنية] البيزو دفاعاً مستميتاً. وبعد مضي أسبوعين، تخلى مصرف المكسيك عن محاولات الدفاع عن سعر الصرف الذي تراجع من 26 إلى 45 مقابل الدولار. وبعد ذلك بستة أشهر، وفي آب/ أغسطس 1982 تحديداً، أوقفت الحكومة المدفوعات عن الديون الخارجية القائمة

(أ) الأولى كانت في عام 1973 إبّان الحرب التي اندلعت في الشرق الأوسط.

(ب) رئيس المكسيك ما بين عامي 1976 و1982 (1920–2004).

على المكسيك ومقدارها 80 مليار دولار، وعلّقت المعاملات بالعملات الأجنبية. وفي مغامرة أخيرة ومدمرة، أمم لوبيز بورتيو المصارف.

وعلى مدى الأشهر الاثني عشر التالية، امتدت ظاهرة التخلف عن السداد إلى باقي أنحاء أمريكا اللاتينية. ولم تكن تلك هي المرة الأولى التي تواجه فيها أمريكا اللاتينية أزمة ديون: فقد تخلف معظم الدول عن سداد ديونها في عشرينيات القرن التاسع عشر، ومرة ثانية في ثلاثينيات القرن العشرين (وهناك بعض الدول التي تخلفت في أوقات أخرى أيضاً). وعلى غرار تلك المناسبات السابقة، كان التخلف عن السداد إشارة إلى نهاية حقبة وبداية أخرى.

لا "شي" ولا "بينوشي": الموجة الديمقراطية

في عام 1977 كان جميع دول أمريكا اللاتينية، عدا أربعاً منها، تحكمها نظم دكتاتورية. وبحلول عام 1990 لم يتبق نظام دكتاتوري إلا في كوبا، بينما كانت المكسيك قد بدأت في السير ببطء على درب الديمقراطية. وفي الوقت الذي كانت تنشر فيه رسائل جامعية تزعم أن أمريكا اللاتينية تعاني "مجتمعات مسدودة" وغير قادرة على التحديث الديمقراطي، كانت رياح التغيير تهب عبر المنطقة. وبدأت الموجة الديمقراطية في جمهورية الدومينيكان، وانتقلت بسرعة إلى بيرو وإكوادور وما عداهما (انظر الجدول 3).

وفي البداية، اعتبر بعض المحللين أن تلك لا تتعدى كونها حلقة ضمن سلسلة التقلبات. لكن سرعان ما تبين أن المسألة تنطوي على عدة عوامل أكثر عمقاً. كان العامل الأول هو تغير المناخ الدولي. فالحرب الباردة استمرت لعقد آخر. لكن في نهاية سبعينيات القرن العشرين كان جيمي كارتر قد أعلن أهمية حقوق الإنسان في السياسة الخارجية الأمريكية، وخصوصاً فيما يتعلق بأمريكا اللاتينية. وأدى ذلك إلى احتكاكات بين الولايات المتحدة وبعض الأنظمة الدكتاتورية. وعلى نفس الدرجة من الأهمية، في إسبانيا والبرتغال، وضع الموت حداً لنظامَيْ فرانسيسكو فرانكو وأوليفيرا سالازار الفاشيين القديمين.

وكان للانتقال الأيبيري نحو الديمقراطية في سبعينيات القرن العشرين تأثير واسع عبر الأطلسي. وثانياً، أدى إرهاب الدولة وسنوات المنفى الطويلة إلى أن يتفكر اليسار في غباء تصرفاته في الستينيات والسبعينيات. وأصبح كثير من اليساريين مقتنعين بقيمة الحريات المدنية والديمقراطية من دون الصفات الازدرائية من قبيل "البرجوازية" أو "الرسمية" التي كانوا يصمونها بها.

الجدول (3)

الموجة الديمقراطية مرتبة زمنياً

1977: كولومبيا وكوستاريكا وفنزويلا فقط	كان لديها حكومات ديمقراطية.
1978: جمهورية الدومينيكان	أنهى انتصار المعارضة في الانتخابات الرئاسية 12 عاماً من حكم هواكين بالاجير[(أ)] Joaquin Balaguer. (اتسمت عمليات انتخابية لاحقة بالتزوير، وفاز بالاجير بثلاث منها. ومنذ عام 1996 اتسمت الانتخابات بالحرية والنزاهة).
بيرو	الحكومة العسكرية تدعو إلى انتخابات من أجل الجمعية التأسيسية.
1979: إكوادور	الانتخابات الرئاسية تنهي 7 سنوات من الحكم العسكري.
1980: بيرو	الانتخابات الرئاسية تنهي 12 عاماً من الحكم العسكري (في عام 1992، حل الرئيس ألبرتو فوجيموري الكونجرس، وانتخبت جمعية تأسيسية في مرحلة لاحقة من العام. وفي عام 2000، فر فوجيموري من البلاد بعد أن فاز بفترة ثالثة غير دستورية في انتخابات مزورة، واستعيدت الديمقراطية من جديد في عام 2001).
1981: هندوراس	أنهت الانتخابات الرئاسية 10 سنوات من الحكم العسكري (لكن بقيت الحكومة تحت الرعاية العسكرية حتى عام 1984).
1982: بوليفيا	حكومة مدنية منتخبة في عام 1980 لكن معرقَلة بفعل انقلاب عسكري يوصل الجيش إلى سدة الحكم.
1983: الأرجنتين	الانتخابات الرئاسية تنهي سبع سنوات من الحكم العسكري بعد الهزيمة في حرب [جزر] الفوكلاند/ المالفيناس.[(ب)]
1984: السلفادور	الانتخابات الرئاسية تنهي نصف قرن من الحكم الخاضع لهيمنة الجيش. الحرب الأهلية تستمر حتى اتفاق السلام عام 1993.

(أ) رئيس جمهورية الدومينيكان في الفترات 1960–1962 و1966–1978 و1986–1996 (1906–2002).

(ب) ويقال أيضاً "الملوين". حرب قامت في نيسان/ إبريل 1982 بين بريطانيا والأرجنتين؛ بعد اجتياح الأرجنتين للجزر بقصد استرجاعها.

أوروجواي	الانتخابات الرئاسية، عودة الديمقراطية عام 1985 تنهي 12 عاماً من الحكم العسكري.
1985: البرازيل	الكونجرس ينتخب رئيساً مدنياً كجزء من انتقال تدريجي إلى الديمقراطية، القوات المسلحة تعود إلى الثكنات بعد الاستيلاء على الحكم عام 1964.
جواتيمالا	الانتخابات الرئاسية تعيد الحكومة المدنية بعد ثلاثة عقود من الحكم الخاضع لهيمنة الجيش. الحرب الأهلية تستمر حتى اتفاق السلام عام 1996.
1989: شيلي	انتخاب حكومة مدنية ينهي النظام الدكتاتوري للجنرال أوجوستو بينوشي (الذي بدأ عام 1973) بعد هزيمته في استفتاء أجري عام 1988.
باراجواي	انتخابات رئاسية بعد انقلاب أطاح الجنرال ألفريدو ستروسنر، وهو الدكتاتور الذي حكم منذ عام 1954.
1990: هايتي	أول انتخابات رئاسية على الإطلاق؛ وكان الفوز فيها من نصيب جان بيرتراند آريستيد، أطاحه الجيش عام 1994، وأعاده الغزو الأمريكي عام 1994 إلى الحكم، ثم استقال عام 2004 على أثر تمرد عسكري وضغط أمريكي فرنسي. نظمت انتخابات رئاسية حرة بإشراف الأمم المتحدة عام 2006.
نيكاراجوا	انتخابات حرة ونزيهة، نتيجة ضغط أمريكي واتفاق سلام إقليمي، تنهي 11 عاماً من نظام الساندينيستا الذي كان قد أطاح النظام الدكتاتوري لأناستازيو سوموزا في عام 1979.
بنما	حكومة مدنية تصل إلى السلطة عقب الغزو الأمريكي في كانون الأول/ ديسمبر 1989، والذي أطاح النظام السلطوي للجنرال مانويل أنطونيو نورييجا، انتخابات حرة ونزيهة انعقدت في عام 1994.
2000: المكسيك	انتصار فيسنتي فوكس في انتخابات رئاسية ينهي سبعة عقود من حكم الحزب الثوري المؤسسي.

وجرت إعادة تقييم مقارنة في اليمين وفي صفوف رجال الأعمال. فقد كان كثير منهم يعتقد أن الأنظمة الدكتاتورية، غير المقيدة بالحاجة إلى إرضاء الناخبين، قادرة على اتخاذ القرارات التي لا تحظى بالشعبية المطلوبة من أجل وضع السياسات التي من شأنها أن تضمن تحقيق نمو اقتصادي أسرع على المديين المتوسط والطويل، لكن ليس هذا ما حدث. وكان ذلك هو العامل الثالث والأهم وراء التحول نحو الديمقراطية؛ فقد اتضح أن معظم الأنظمة الدكتاتورية عجزت عن التصدي للتحديات الاقتصادية التي تواجه المنطقة بالقدر نفسه الذي عجزت به سالفاتها المدنية. وفي الواقع، وعلى عكس ما يرد في الأسطورة اليسارية، فإن ضباط الجيش حول العالم يميلون إلى كيل العداء لاقتصاديات السوق الحرة.[43] وفي أمريكا اللاتينية كان ذلك يرجع في جزء منه إلى كون القوات المسلحة نفسها صاحبة مصلحة مباشرة في الدولة الكبيرة، نظراً لأن في ذلك وظائف للضباط،

وإعانات للمنشآت العسكرية مثل مصانع الأسلحة.[44] وهناك الكثير من الحكومات العسكرية في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين التي استهلت برامج للاستقرار الاقتصادي تنطوي على الانسحاب من سياسات السيباليستا *cepalista* القائمة على التصنيع الذي تقوده الدولة، لكن القليل منها واصل المجهود. وبذلك، فقد تناوبت البرازيل ما بين الإصلاحات الليبرالية التي ارتآها روبرتو كامبوس Roberto Campos [1917–2001]، وزير التخطيط من عام 1964 إلى عام 1967 (الملقّب ببوبي فيلدز[أ] Bobby Fields لشغفه بالإنجليزية)، وماريو هنريكي سيمونسن Mário Henrique Simonsen [1935–1977] (وزير المالية في الفترة 1974–1979) من جهة، والشعبوية التوسعية "للمعجزة" الاقتصادية البرازيلية، كما كانت تسمى، بقيادة أنطونيو دلفيم Antonio Delfim [1928–] (وزير التخطيط في الفترة 1967–1974، ومجدداً من عام 1979 إلى عام 1983) من جهة أخرى. وشرع النظامان الدكتاتوريان في الأرجنتين في الفترتين 1965–1973 و1976–1983 في تنفيذ برامج للاستقرار الاقتصادي لكنهما تخليا عنها فيما بعد. وفي بعض الحالات كانت الإصلاحات ناقصة التصميم. وبذلك، استخدم خوسيه مارتينيز دي هوز José Martinez de Hoz [1925–]، وزير المالية في الأرجنتين في الفترة 1976–1980، سعر صرف بقيمة مفرطة (أي بدولار رخيص) بهدف خفض التضخم. ومن أجل إعادة تنشيط الاقتصاد أزال الضوابط على التدفقات الرأسمالية، وألغى الحواجز الرقابية على المصارف. لكنه لم يقم بما يكفي لتعزيز الصادرات أو تقليص الدور الاقتصادي للدولة. وكانت النتيجة متوقعة: أزمة في ميزان المدفوعات أعقبها انهيار مصارف غير خاضعة للإشراف الكافي. وأدى الانحسار الناتج في شعبية الحكومة إلى التخلي عن تلك السياسات لمصلحة العودة إلى الشعبوية الاقتصادية. وبينت تلك الحالات أنه، خلافاً للاعتقاد السائد، فإن الأنظمة الدكتاتورية المفتقرة إلى التفويض الانتخابي كانت تعتمد على النجاح الاقتصادي القصير المدى من أجل اكتساب الشرعية.[45]

(أ) الترجمة الحرفية لاسمه بالإنجليزية.

وكان الجنرال بينوشي في شيلي هو الاستثناء.[46] ففي عام 1975 عين بينوشي فريقاً من الاقتصاديين الليبراليين (أطلق عليهم "فتية شيكاغو" نسبة إلى الجامعة التي تشرب فيها كثير منهم تعاليم ميلتون فريدمان[أ] Milton Friedman عندما كانوا طلاباً يحضرون لنيل شهادة الدكتوراه). وقد نفذوا برنامجاً جذرياً للإصلاح؛ فقاموا بخفض التعريفات من ذروتها البالغة 750٪ في عهد «ألندي» إلى مستوى ثابت مقداره 10٪، ولجؤوا إلى تقوية البيزو في مكافحة التضخم، ونفذوا حملة موسعة للخصخصة، وخفضوا العجز المالي، واستحدثوا نظاماً إلزامياً خاصاً للتقاعد. وكانت سياساتهم تحتوي على بعض العناصر المخالفة [أو البدعية أو غير التقليدية heterodox]: فهم لم يخصخصوا شركة النحاس الحكومية؛ لأسباب منها أن القوات المسلحة كانت تتلقى نصيباً من أرباحها من أجل المشتريات من السلاح. وفي نهاية المطاف، اعتمدوا نهجاً تدريجياً لخفض التضخم. ولموازنة المالية العامة، أصدروا قراراً بإصلاح ضريبي تدريجي نوعاً ما يقوم على فرض ضريبة إضافية على ضريبة الدخل، وإزالة الإعفاءات من ضريبة القيمة المضافة. ووضع برنامج الإصلاحات الجذرية على المحك في أعقاب تخلف المكسيك عن سداد ديونها عام 1982 عندما شهدت شيلي انهياراً كارثياً في نظامها المصرفي، وانخفض دخل الفرد لديها بنسبة 19٪، وارتفع معدل البطالة إلى نحو 30٪. وبعد تراجع مؤقت في عام 1984، عاد فريق اقتصادي جديد أشد براجماتية إلى الكثير من تلك السياسات، لكن على أساس أكثر تدريجية. وتمكن بينوشي من فرض ذلك البرنامج القائم على السوق الحرة، لأنه نجح، خلافاً لأقرانه الدكتاتوريين، في تركيز السلطة المطلقة في قبضته. فقد كانت القوات المسلحة تخلو من مظاهر المنافسة بين أفرعها، ومن أشكال التسييس التي كانت موجودة لدى مثيلاتها في الأرجنتين وبيرو وغيرهما. وعين بينوشي فريقاً كبيراً ومتماسكاً من الاقتصاديين الليبراليين المدنيين لأسباب منها إحكام سلطته واستقلاله في مقابل القوات المسلحة.[47]

(أ) اقتصادي وإحصائي أمريكي (1912-2006). حاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد. اشتهر بأبحاثه النظرية والتجريبية وخصوصاً تحليل الاستهلاك، والتاريخ والنظرية النقديين وإثباته مدى التعقيد الذي تتسم به سياسة تحقيق الاستقرار.

وفي الـدول الأخـرى، عنـدما انـدلعت أزمـة الـديون عـام 1982 انكفـأت الأنظمـة الدكتاتورية تحت وطأة الفشل الاقتصادي. فهي لم تكن قد انفـصلت بـشكل حاسـم عـن سياسات السيباليستا. وواجه بعضها احتجاجات واسعة النطاق، مثـل الإضرابـات التـي شهدتها مصانع السيارات في ساو باولو، والتي أدت لأول مـرة إلى أن يلفـت زعـيم نقـابي ملتحٍ يدعى لويز إيناتشيو دا سيلفا (أو لولا) انتبـاه البرازيليـين. واكتـشف الجنـرالات أن حكم المجتمعات الحضرية والاقتصادات المتزايدة في التعقيد ليس بـالأمر الهـين. وعوضـاً عن أن تفقد الجيوش في أمريكا اللاتينية تماسـكها المهنـي، جلـست مـع الـساسة المـدنيين وتفاوضت حول مسألة العودة للثكنات. وبذلك، تمثلت أولى مهام الأنظمة الديمقراطيـة المؤسسة حديثاً في التعامل مـع الحطـام الاقتـصادي الـذي خلفتـه الأنظمـة الدكتاتوريـة. وكانت الأرجنتين وحدها هي الدولة التي تحول فيها الانـسحاب العـسكري إلى هزيمـة، وذلك بفضل غباء المجموعـة الدكتاتوريـة المتمثـل في غـزو جـزر الفوكلانـد (إيـسلاس مالفيناس Islas Malvinas) في محاولة يائسة لكسب الـشعبية. وعـلى غـرار أمـور أخـرى كثيرة في الأرجنتين على مدى العقود السابقة واللاحقة، فإن ذلـك يجـسد أوهـام العظمـة لدولة لم تتقبل انهيارها المحير ولم تفهمه.

الفصل السادس

صعود وسقوط «توافق آراء واشنطن»

يطل كاسا روسادا Casa Rosada، وهو القصر الرئاسي في الأرجنتين، من الخلف على مصب نهر ريو دي لا بلاتا، ويطل من الأمام على [ميدان] بلازا دي مايو Plaza de Mayo، وهو قلب بوينس آيرس خلال قرون الحكم الإسباني عندما لم تكن تتعدى كونها مستوطنة موحلة صغيرة لتجارة الجلود. والقصر الحالي شيد في سبعينيات القرن التاسع عشر ضمن مزيج انتقائي من الطرازين الفلورنسي والفرنسي في الوقت نفسه الذي كانت فيه الأرجنتين في بداية صعودها نحو العظمة الخاطفة. ومن شرفته، أدار خوان وإيفا علاقتهما العاطفية مع الديسكاميسادو *descamisados* (تعني حرفياً "عديمي القمصان")،(أ) وهم جموع العمال الصناعيون والمهاجرون من الداخل الذين ملأوا بوينس آيرس في أربعينيات القرن العشرين، وهو مشهد أعادت مادونا(ب) Madonna إحياءه في فيلم إيفيتا(ت) *Evita*. وفي يوم قاتم من أيام تشرين الأول/ أكتوبر 2001، وفي ربيع نصف الكرة الجنوبي، بدا كاسا روسادا كئيباً على نحو غير عادي، ومما ساعد على هذا المظهر قرار رسمي اتّخذ مؤخراً لطلاء واجهته بلون أحمر داكن صارخ بدلاً من سابقه الوردي الحالم. ولم يكن المزاج بالداخل أكثر مرحاً. ففي يوم الأحد السابق، مني الائتلاف الحاكم المتهالك، وهو تحالف بين الراديكاليين والفريباسو Frepaso، وهو تجمع اجتماعي ديمقراطي جديد، بهزيمة قاسية في انتخابات الكونجرس النصفية، التي كان فيها نحو نصف الناخبين محبطين من الساسة على اختلاف انتماءاتهم، بحيث كانوا إما لم يتجهوا إلى

(أ) فقراء الحضر في الأرجنتين.

(ب) ممثلة ومغنية أمريكية (1958-).

(ت) بمعنى "إيفا الصغيرة". فيلم موسيقي أنتج عام 1996 يصور حياة الشخصية الأرجنتينية إيفا بيرون.

صناديق الاقتراع أو صوتوا ببطاقات فارغة أو باطلة. وفي غرفة جلوس صغيرة في الطابق الأول من القصر، مبطنة [جدرانها] بمناظر ضبابية للميناء ولسهول البامبا، نفذها رسامون انطباعيون أرجنتينيون، بذل فرناندو دي لا روا قصارى جهده كي يبدو متفائلاً، وإن كان ذلك لا يشير سوى إلى أنه كان في حالة إنكار. فالانتخابات، كما كان يشرح وهو يرتشف كوباً من الشاي، لم تكن «تصويتاً ضد الحكومة وإنما ضد الطبقة السياسية. فالنتائج الانتخابية كانت ممتازة، في ظل التدابير (التقشفية) التي اتخذتها».[1]

وكان دي لا روا، وهو محام حذر، يعتز بصورته العامة كإداري ممل ولكنه صادق. فقد تمسك بقوة بالسياسات الاقتصادية المحافظة التي وضعها سلفه كارلوس منعم. وكانت تلك السياسات تركز على ترتيب يعرف لدى الاقتصاديين باسم مجلس العملة، ولدى الأرجنتينيين باسم كونفرتيبيليداد *convertibilidad* [قابلية التحويل]. ويرتبط ذلك بتثبيت العملة –من خلال القانون وليس من خلال قرار يتعلق بالسياسات فحسب– بالسعر الأصلي [أو القيمة الاسمية] مقابل الدولار مع إزالة جميع الضوابط على العملات الأجنبية ورأس المال وتقييد المعروض النقدي بالمخزون من احتياطي العملة الصعبة. وكانت النتيجة أن تخلت الأرجنتين عن سياسة سعر الصرف والسياسة النقدية على حد سواء. وأصبح سعر الفائدة للاقتراض، سواء بالنسبة للحكومة أو للأرجنتينيين العاديين، فعلياً هو السعر الذي يضعه الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي [المصرف المركزي] مضافاً إليه قسط مخاطرة (يعرف لدى الأرجنتينيين باسم "مخاطرة البلد" *riesgo pais*).[أ] وأدى مجلس العملة، مع سلسلة من إصلاحات السوق الحرة، إلى تسارع وتيرة النمو في التسعينيات. لكن عندئذ توقف تدفق رأس المال إلى اقتصادات الأسواق الناشئة فجأة، مما أدى إلى أن تشهد الأرجنتين كساداً استمر حتى دخل عامه الرابع بحلول تشرين الأول/ أكتوبر 2001. وتحولت الثقة التي أبداها المولون الأجانب والمحليون بالبلاد على

(أ) القسط الذي يلحق بسندات الأسواق الناشئة.

مدى عقد إلى تزاحم جماعي على الخروج. وبالرغم من قرضين منحهما صندوق النقد الدولي خلال تسعة أشهر، بمجموع 22 مليار دولار، فإن انقضاضاً على الودائع أدى إلى خروج نحو 15 مليار دولار من المصارف ما بين شهري تموز/ يوليو وتشرين الثاني/ نوفمبر 2001. والجزء الأكبر من هذه الأموال غادر البلاد. وبمقتضى مجلس العملة، فإن التراجع الناتج في احتياطيات المصرف المركزي تحول تلقائياً إلى ضائقة نقدية أدت إلى خنق الاقتصاد: ففي النصف الثاني من عام 2001 تقلص الناتج المحلي الإجمالي في الأرجنتين بنسبة تعادل 11٪ سنوياً. وكانت الصحف الأرجنتينية يومياً تورد بقلق أخباراً عن تقلبات في [قسط] "مخاطرة البلد". وبحلول تموز/ يوليو 2001 قفز ذلك القسط بواقع 16 نقطة مئوية، وهو معدل أصبحت معه الديون الحكومية غير قابلة للسداد وفق أي افتراضات معقولة. ومع ذلك، فقد رفض دي لا روا النداءات بإجراء تغييرات على السياسات الاقتصادية. وأصرّ قائلاً: «لن يكون هناك تخلف [عن سداد الديون]، ولا خفض لقيمة العملة ... سوف نفي بالتزاماتنا».[2]

وفي الضواحي الصناعية القديمة التي تحيط ببوينس آيرس من جهتي الجنوب والغرب، فإن المزاج بين أحفاد الديسكاميسادو كان في تحول من اليأس إلى الغضب. وفي وقت الغسق في شارع خلفي من شوارع ماتاديروس Mataderos، وهو حي من المتاجر المغلقة الباردة التي كانت في وقت من الأوقات، تجهِّز العالم باللحوم المبردة، امتد طابور رثٌّ من عدة مئات أمام مطعم خيري للفقراء للحصول على وجبة عشاء، هي عبارة عن يخنة من الأرز وقطع صغيرة من النقانق والجزر؛ هذا إضافة إلى هبة نادرة في هذه المناسبة، من الطحين والمعكرونة وبعض البرتقال. وقال كثيرون في الطابور إنهم لم يحصلوا على وظيفة منذ سنوات. وفي الدولة التي ظلت مدة طويلة الأغنى من بين دول أمريكا اللاتينية، ذكرت مونيكا كارانزا Monica Carranza التي كانت تدير المطعم وداراً للشابات المعوزات: «في كل عام يتزايد الجوع ويتناقص الأمل».[3]

وعندما هدد الانقضاض على الودائع بانهيار أكبر مصرفين محليين، فرضت الحكومة، في 1 كانون الأول/ ديسمبر [2001]، قيوداً على عمليات السحب، مجمدةً فعلياً جميع المدخرات. وأغضب ذلك الطبقة الوسطى، وبدا أن ذلك القرار سيقوض فكرة قابلية التحويل من أساسها. ودفع ذلك بصندوق النقد الدولي إلى أن يجمد دعمه للأرجنتين، موقفاً دفع قرضها. وبعد ذلك بأسبوعين، بدأت الجموع الغاضبة تنهب محلات السوبر ماركت، في الداخل أولاً ثم في بوينس آيرس. وفي 19 كانون الأول/ ديسمبر، ظهر دي لا روا على شاشات التلفاز ليعلن حالة الطوارئ. وفي تلك الليلة، دوت في بوينس آيرس الأصداء الرنانة الصادرة عن كاسرولازو *cacerolazo* (قرع جماعي على الأوعية)، وهو شكل تقليدي من أشكال الاحتجاج بين منتسبي الطبقة الوسطى في أمريكا اللاتينية. وفي اليوم التالي، تجمع عشرات الآلاف من المحتجين العاطلين عن العمل أساساً، الكثير منهم نظمهم البيرونيون، في [ميدان] بلازا دي مايو. وبعد مقتل 29 شخصاً، سقط معظمهم عندما فتحت الشرطة النار على المتظاهرين، استقال دي لا روا. وتم تهريبه خلسة من كاسا روسادا بواسطة مروحية.

وعلى مدى الأسبوع التالي، ومع انتقال السلطة إلى البيرونيين المنقسمين بشدة على أنفسهم، تناوب على الرئاسة ثلاثة رؤساء مؤقتون. وأعلن أحدهم التخلف عن سداد 81 مليار دولار عن سندات بالعملة الأجنبية أصدرتها الحكومة، وهو أعلى دين سيادي يتخلف عن سداده في تاريخ العالم. وقوبل الإعلان بالتهليل في الكونجرس وبصيحات "الأرجنتين، الأرجنتين"، وكأن الفريق الوطني فاز لتوه بمباراة في كرة القدم. ثم نصب الكونجرس إدواردو دوهالدي Eduardo Duhalde [1941-]، وهو المسؤول البيروني عن بوينس آيرس، رئيساً. وقرر دوهالدي إلغاء مجلس العملة، معلناً بواقعية قاتمة: «الأرجنتين أفلست، والأعمال توقفت، وانفرطت سلسلة المدفوعات، ولا توجد عملة لتحريك الاقتصاد، وليس لدينا البيزو لدفع مكافآت وأجور ومعاشات عيد الميلاد».[4] وقام بخفض قيمة البيزو التي سرعان ما تراجعت إلى ثلاثة بيزوات للدولار.

وواجهت الأرجنتين كارثة قومية في الفترة 2001-2002 حيث كان الانهيار اقتصادياً ومالياً وسياسياً واجتماعياً. وفي تلك السنة وحتى آذار/ مارس 2002، تقلّص الاقتصاد بنسبة 15٪، وارتفعت نسبة الأرجنتينيين الذين يعيشون تحت خط الفقر من 38٪ إلى 56٪، وزادت نسبة البطالة إلى 21٪. ومع أن ذلك أعقبه انتعاش قوي، فإن الاقتصاد لم يَعد إلى الحجم الذي كان عليه في عام 1998 سوى في منتصف عام 2005. وكانت الأرجنتين حتى سبعينيات القرن العشرين تفخر بمجتمع على الطراز الأوربي، يَعتبر ما نسبته 60٪ من أفراده أنفسهم من الطبقة الوسطى.[5] أما الآن، فإن الهرم المجتمعي يشبه ما هو عليه في باقي أنحاء أمريكا اللاتينية.

«توافق آراء واشنطن» على المحك

أصبح هذا الانهيار بالنسبة لكثيرين في الأرجنتين وما عداها النموذج الرئيس للرأي المناهض لكل من الليبرالية الجديدة، و"توافق آراء واشنطن"، والسياسات التي يتبعها صندوق النقد الدولي في أمريكا اللاتينية. وظهرت آراء مختلفة حول كون تلك السياسات أدت إلى زيادة الفقر، وعدم التكافؤ، والبطالة، والاقتصاد غير الرسمي عبر المنطقة، وعملت على اغتناء القلة على حساب الأغلبية عن طريق الخصخصة والتجارة الحرة، وعادت بالفائدة على الشركات المتعددة الجنسيات على حساب المنشآت الوطنية، وخصوصاً الشركات الصغيرة والمتوسطة، وجعلت الحكومات تمنح الأولوية لمدفوعات الدين بدلاً من الإنفاق الاجتماعي، وفرضت على أمريكا اللاتينية أسلوباً جامداً موحداً (أي يقوم على أن حلاً واحداً يناسب الجميع) من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والولايات المتحدة، وكذلك من قبل الرؤساء في أمريكا اللاتينية الذين كانوا يتبعون أساليب غير ديمقراطية.

وكما أبلغ لولا دا سيلفا قمة الأمم المتحدة حول التنمية في مونتيري، المكسيك، في عام 2004، فإنه نظراً لتطبيق «نموذج غريب يفصل على نحو خاطئ بين ما هو اقتصادي وما

هو اجتماعي، ويضع الاستقرار مقابل النمو، ويفصل المسؤولية عن العدالة»، فإن تسعينيات القرن العشرين في أمريكا اللاتينية كانت "عقداً من اليأس".[6] وخلص نص متداول يهاجم الإصلاحات إلى أنه «بالرغم من أن الأثرياء عاشوا عقدين منعمين، فإن معظم شعوب المنطقة ازداد لديها الفقر والشعور بعدم الأمن؛ فقد انهارت بيوتها ومجتمعاتها ومدارسها ومستشفياتها من حولها، وازداد تلوث مدنها وبلداتها وقراها».[7] وتتعدى تلك الآراء بكثير أقصى اليسار والمنظمات غير الحكومية. وهكذا، فإن إحدى الافتتاحيات بجريدة **نيويورك تايمز** ذكرت، في عام 2005، أن «كثيراً من الحكومات جنوب الحدود تلقي باللائمة فيما يتعلق بنموذج التجارة الحرة، والأسواق المفتوحة، والخصخصة، والتقشف المالي الذي ضغطت من أجله الولايات المتحدة، على الزيادة الهائلة في انعدام التكافؤ الاجتماعي في المنطقة».[8] وكما يلاحظ مويسيس نعيم Moisés Naím [1952-]، وهو وزير تجارة فنزويلي سابق، فإنه بصرف النظر عن أي شيء آخر، أصبح "توافق آراء واشنطن" «علامة [تجارية] متضررة».[9]

ويقيم الجزء المتبقي من هذا الفصل مدى صحة مثل تلك الاتهامات، والانتقادات ذات الفروق الأكثر دقة لـ"توافق آراء واشنطن". لكن في ظل شدة الانهيار الأرجنتيني، فمن المهم شرح الأسباب التي أدت إلى وقوعه وتحديد الأشخاص أو الأحداث التي تقع اللائمة عليها.

أما النقطة الأولى فهي أن قابلية التحويل كانت اختراعاً أرجنتينياً خالصاً، إذ لم تكن مفروضة على البلاد من جانب أطراف خارجية. وفي الواقع، إنها كانت علاجاً محلياً يائساً لسقوط الأرجنتين القديم والمتسارع. وما بين عامي 1976-1989، انكمش دخل الفرد، أولاً في ظل الدكتاتورية ثم في عهد الديمقراطية بمتوسط سنوي بلغ 1٪. وأدت نوبة من التضخم المفرط وانهيار مصرفين إلى تدمير الثقة بالبيزو وبالسياسة الاقتصادية. وفي الأرجنتين كان النموذج القديم القائم على تدخل الدولة والحمائية قد قاد إلى تشوهات اقتصادية على نطاق مرَضي. وكانت الحكومة، وخصوصاً على مستوى المقاطعات، قد

تحولت إلى وكالة ضخمة للتوظيف تعجز عن تقـديم الخـدمات الأساسية بكفاءة.[10] ولم تكن الشركات الحكومية أفضل حالاً؛ فخلال الفترة 1983-1988 بلـغ متوسـط الخسائر السنوية 5.6٪ من الناتج المحلي الإجمالي.[11] وكان عدد العاملين في شركة السكك الحديديـة الحكومية يبلغ 95 ألف شخص، لكن نصف قاطراتها فقط كان في حالة جيدة.[12]وكان نظام الهاتف سيئ السمعة بصفة خاصة؛ فقد كانت قائمة الانتظار للحصول على خط تزيد عـلى ستة أعوام، وكانت المنشآت التجارية تشغِّل موظفين تنحصر مهمتهم في الإمساك بـسماعة الهاتف لساعات متواصلة حتى تظهر إشارة الاتصال.[13]

وقد سعى سلف مـنعم، راؤول ألفونـصين Raúl Alfonsín [1927-2009]، وهـو راديكالي وديمقراطي يحتذى به لكنه مدير اقتصادي فاشل، إلى معالجة التضخم باستخدام أساليب "بدعية"، مثل السيطرة على الأسعار. وعنـدما أخفقـت تلـك الأسـاليب، بلـغ السخط درجة الغليان، وبدأت عمليات نهب محال السوبرماركت على نطاق فاق ما جـرى في كانون الأول/ ديسمبر 2001. واضطر ألفونصين إلى التخلي عـن الـسلطة قبـل الموعـد المحدد بعدة أشهر. وفي عـام 1989، انكمـش الاقتـصاد بمعـدل 6٪، وقفـز التـضخم إلى 200٪ شهرياً، وبلغ العجز المجمّع للقطاع العام رقماً لا يـصدق مقـداره 21٪ مـن النـاتج المحلي الإجمالي، ولم تخدم الديون الخارجية لمدة عـام، وهـوت الـروح المعنويـة الوطنيـة إلى الحضيض.[14] ومع التضخم، تقلصت المعاشات التقاعدية الحكومية إلى 26 دولاراً فقـط في الشهر. وكما حدث في عام 2002 تماماً، كانت جيـوش المعـدمين تجـول الـشوارع وتنـبش القمامة بحثاً عما يمكن بيعه. ويكمن الفرق في أنه في عام 1990، كانت تلك الجيوش تتألف من المتقاعـدين، لا العـاطلين عـن العمـل. واقتربـت الإدارة العامـة مـن الانهيـار؛ ففـي الـوزارات، كانــت الآلات الكاتبـة وآلات الاستنـساخ والمـراحيض معطلـة. وفي وزارة الاقتصاد كان مصعد واحد يعمل من أصل 12 مصعداً.[15]

وانتقد منعم، وهو زعيم سياسي بـيروني تقليـدي مـن مقاطعـة لا ريوجـا La Rioja الأنديزية المتخلفة، في أثناء حملتـه الانتخابيـة الرئاسـية، إصـلاحات الـسوق الحـرة التـي

اكتسحت المنطقة. وعند وصوله السلطة، اضطرته موجة أخرى من التضخم المفرط إلى أن يغير رأيه. وتعمد وزير الاقتصاد في حكومة منعم في الفترة 1991-1996، دومينجو كافالو Domingo Cavallo، وهو خبير اقتصادي تلقى تدريبه في [جامعة] هارفارد، لدى تأسيس مجلس العملة، التشبه بالعصر الذهبي للأرجنتين. فعلى مدى الجزء الأكبر من الفترة السابقة على عام 1953، كان بالبلاد مجلس عملة يكلَّف فيه جهاز يعرف بـ"صندوق التحويل" *Caja de Conversión* بمهمة الحفاظ على قيمة البيزو بالذهب.[16] وكان الهدف من قابلية التحويل هو استعادة الاستقرار الاقتصادي والثقة بالعملة من خلال الحيلولة دون قيام الحكومة بطبع النقود وإضعاف البيزو كما دأبت على ذلك في الماضي. بيد أن ربط البيزو بالدولار كان خطوة متسرعة؛ فتجارة الأرجنتين مع الولايات المتحدة لم تكن تتعدى نسبة 15٪ في عام 2001، ولم يكن الاقتصادان يتقدمان بنفس الوتيرة.

كما قام منعم برفع الحواجز المفروضة على التجارة وبخصخصة جميع المنشآت الحكومية تقريباً، من شركة النفط إلى السكك الحديدية ومكتب البريد. وتدفق رأس المال من الخارج، وتسارعت وتيرة النمو، وتراجع عدد الأرجنتينيين الذين يعيشون تحت خط الفقر من 41.4٪ في عام 1990 إلى 21.6٪ في عام 1994. [17] إن عملية خفض قيمة العملة التي قامت بها المكسيك بصورة غير منظمة في الفترة 1994-1995 وضعت قابلية التحويل أمام ا أول ختبار، عندما انتزع المستثمرون الماليون الأموال من أمريكا اللاتينية بصورة مؤقتة. وشهدت الأرجنتين كساداً شديداً، لكنه كان قصير الأمد، وانهارت مصارف عدة، وارتفع معدل الفقر من جديد (إلى نسبة 29.8٪ بحلول عام 1998). لكن سرعان ما عاد النمو، وساهم وصول المزيد من المصارف الأجنبية في تعزيز النظام المالي. وبدا أن قابلية التحويل اجتازت الاختبار بتفوق. وتخلى المسؤولون في صندوق النقد الدولي عن شكوكهم السابقة بشأن مجلس العملة، وهي شكوك لم توجد سوى لدى قلّة في المصارف الاستثمارية في وول ستريت: فبالنسبة للمستثمرين الأجانب، بدا أن قابلية التحويل أزالت بشكل مطمئن جميع مخاطر خفض القيمة. وأصبحت الأرجنتين رمزاً للإصلاح القائم على

السوق الحرة في أمريكا اللاتينية. وفي لفتة تكريمية نادرة، دعي منعم للانضمام إلى المضيف بيل كلينتون في افتتاح الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي في واشنطن في تشرين الأول/ أكتوبر 1998.

لكن بحلول ذلك الوقت، كان العديد من المسؤولين في الصندوق يبدون، بشكل غير معلن، شكوكاً خطيرة إزاء سياسات الأرجنتين.[18] وكانوا قلقين تحديداً من أن السياسة المالية الفضفاضة نسبياً التي تنتهجها الحكومة تعني أن الديون العمومية في ازدياد برغم تسارع النمو. وبالفعل، فقد ارتفعت نسبة الديون العمومية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 29.2٪ في عام 1993 إلى 41.4٪ في عام 1998.[19] ولم تكن العجوزات الحكومية بالحجم الكبير نفسه الذي كانت عليه في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين. وكانت تعزى جزئياً إلى إصلاح تقاعدي يرتئي انتقالاً مستقبلياً من الصناديق الحكومية إلى الصناديق الخاصة. وكان ذلك ينطوي على تكلفة انتقالية تتحملها الحكومة بنسبة 2.5٪ سنوياً من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2000 على اعتبار أن الدولة كانت ماتزال مطالبة بالسداد للمتقاعدين القائمين، لكنها لم تعد تتلقى مساهمات، لكن العجز كان يعود في جزء منه إلى إسراف منعم. فبدلاً من مواصلة الإصلاحات الهيكلية من أجل رفع كفاءة الاقتصاد، سعى منعم لكسب التأييد السياسي من أجل ولاية ثالثة غير دستورية. وكانت الفكرة الرئيسية تكمن في أنه من أجل استمرار قابلية التحويل كان على الحكومة أن تحقق فوائض مالية في أوقات اليسر بما يمكنها من زيادة الإنفاق بأمان في أوقات الشدة، وهو ما لم تكن تفعله.

الصيغة المعجزة تصبح الفخ الكامل

سرعان ما حلت الأوقات العصيبة، كاشفة نقص المرونة الذي تعانيه السياسات في الأرجنتين. أولاً، دفع خفض قيمة الباهت *baht* التايلندي في تموز/ يوليو 1997، ثم تخلّف روسيا عن سداد ديونها في منتصف عام 1998، المستثمرين الماليين الأجانب إلى الانسحاب

من كثير من الأسواق الناشئة. واستجابت البرازيل - وهي سوق الأرجنتين الكبرى إذ تمثل 30٪ من صادراتها - بخفض قيمة عملتها في كانون الثاني/ يناير 1999. ومنعت قابلية التحويل الأرجنتين من اتباع النهج نفسه، وحال الارتفاع المفرط في قيمة كثير من صادراتها دون توجهها نحو البرازيل. ومما زاد الطين بلة أن الدولار، الذي كانت الأرجنتين مربوطة به، أخذت قيمته في الارتفاع مقابل العملات الأخرى، وانخفضت الأسعار العالمية لصادرات البلاد السلعية. وفي إطار قابلية التحويل، كان السبيل الوحيد لاستعادة القدرة التنافسية هو الانكماش من خلال خفض الأسعار والأجور الاسمية، وهو أمر أقر الاقتصاديون منذ زمن بعيد بأنه أمر أصعب سياسياً بكثير من السماح للتضخم بخفض القيمة الحقيقية للأجور. وكان السبيل الوحيد لاستعادة النمو هو استقطاب تدفقات جديدة من رؤوس الأموال الأجنبية. لكن وول ستريت أفاق أخيراً إلى هشاشة الأرجنتين المالية. ومما زاد الأوضاع سوءاً أن دي لا روا، الذي حل محل منعم في انتخابات جرت عام 1999، ترأس حكومة ائتلافية ضعيفة، وكانت الائتلافات تجربة جديدة بالنسبة للأرجنتين، حيث يكون الكاوديليو هم العنصر المهيمن. وكانت سياسات دي لا روا أكثر تقليدية من سياسات منعم ذاته؛ فقد حاول تحقيق التوازن في الميزانية، وتغيير القانون حتى تصبح سوق العمل أكثر مرونة. لكن ائتلافه انهار بعد أن تبين أن هناك رشىً قدمت في الكونجرس لضمان قبول قانون العمل. وتطلب تحقيق التوازن في الميزانية المزيد من خفض النفقات بعد أن قلص الكساد الإيرادات الضريبية. وأصبحت الصيغة المعجزة هي الفخ الكامل.

ومن دواعي السخرية أن دومينجو كافالو، الذي تطلب اليأس استدعاءه من طرف دي لا روا كوزير للاقتصاد في آذار/ مارس 2001، هو الذي سدد الضربة القاضية لقابلية التحويل. فقد تحايل على قواعدها بحيث يصبح البيزو بالنسبة إلى المصدرين مثبّتاً مناصفةً بين الدولار واليورو. وكانت تلك الفكرة جيدة من حيث المبدأ، ولكن التوقيت كان كارثياً. فهي، من خلال إدخال فكرة خفض القيمة حفزت الاندفاع نحو المصارف. ثم بدأ

كافالو يتصرف كمقامر يائس يتشبث بأمل استرداد خسائره عن طريق الاقتراض لمضاعفة رهانه. وأرهب صندوق النقد الدولي، خلافاً للرأي الصائب لكثير من المسؤولين فيه، ليمنحه قرضاً ثانياً (بقيمة 8 مليارات دولار) في أيلول/ سبتمبر 2001. وبعد أن بذل جهوداً لتكريس استقلال المصرف المركزي، قام بعزل محافظه الذي عارض سياساته. وأرغم صناديق التقاعد المحلية على شراء أوراق حكومية، وفرض على المصارف المحلية مبادلة ممتلكاتها من السندات الحكومية بقروض منخفضة الفائدة. وبذلك، أضعف ما كان يعتبر النظام المالي الأقوى في أمريكا اللاتينية. كما رتب أيضاً مبادلة أوسع نطاقاً للسندات كان تأثيرها العملي الوحيد هو تقديم 90 مليون دولار كرسوم لمجموعة من مصارف وول ستريت.[20]

وكانت استطلاعات الرأي تشير حتى النهاية إلى أن قابلية التحويل كانت لاتزال تحظى بتأييد 70٪ من الأرجنتينيين. وكان كثيرون قد حصلوا على قروض ورهونات مقيمة بالدولار. وبنظرة إلى الوراء، يتضح أن الحكومة كان عليها أن تحل مجلس العملة طواعية في أواخر تسعينيات القرن العشرين عندما كانت قادرة على ذلك من مركز قوة. لكن فيمَ إصلاح شيء لم يبد مكسوراً حينها؟ وبحلول عام 2001 لم يكن هناك مناص من فك النظام بالإكراه وبتكلفة أعلى بكثير. ولذلك، بدا معقولاً لكثير من المسؤولين أن يبذلوا كل ما في استطاعتهم لإنقاذ مجلس العملة على الرغم من أن ذلك كان قد أصبح مستحيلاً، كما اتضح. ويتضح أيضاً أن الأرجنتين كان يتعين عليها أن تتخلف عن سداد دينها في مرحلة أبكر؛ ففي نيسان/ إبريل 2001، حاجج تشارلز كالوميريس Charles Calomiris، وهو اقتصادي محافظ بجامعة كولومبيا في نيويورك، علناً بأن ذلك هو السبيل الوحيد للحفاظ على نظام الأرجنتين المالي (وكان قد ألح على هذا الأمر بشكل غير معلن أمام المسؤولين الأرجنتينيين قبل ذلك بسبعة أشهر).[21]

وألقى كثير من الأرجنتينيين باللوم على صندوق النقد الدولي عندما أوقف قابلية التحويل، لكنهم سرعان ما انتقدوه لعدم قيامه بذلك في مرحلة أبكر. وشعروا بأنهم

خذلوا عندما لم يسارع الصندوق لنجدتهم بعد انهيار مجلس العملة. لكن عندما وصف نِستور كيرشنر، الذي انتخب رئيساً عام 2003، صندوق النقد الدولي بأنه «الموجِد والواسطة لسياسات تسببت في فقر الشعب الأرجنتيني وألمه»، فإنه كان يقترف مبالغة مضللة ومتعمدة.[22] فالصندوق كان عنصراً مكملاً للكارثة الأرجنتينية، وليس هو من أوجدها. وكما يلاحظ (بلغة الدبلوماسية المالية الدولية) مايكل موسى Michael Mussa، وهو كبير الاقتصاديين بالصندوق في الفترة 1991– 2001 «لم تكن ملكية السياسات قضية مطروحة في الأرجنتين ... فقد كانت السلطات الأرجنتينية تملك ملكية كاملة جميع السياسات الرئيسية، بخيرها وشرها»،[23] وتمثلت أخطاء الصندوق –وفق ما يرى موسى– في الإغفال؛ إذ كان ينبغي عليه أن يمارس ضغوطاً أشد بكثير على حكومة منعم من أجل اعتماد سياسة مالية مسؤولة في منتصف التسعينيات، وأن يقاوم طلب كافالو للحصول على المزيد من المساعدة للمحافظة على مجلس العملة، بعد إخفاق القرض الأول عام 2001. ويمكن إضافة أن الصندوق كان مخطئاً في مدى التشجيع العلني الذي أبداه للأرجنتين في عهد منعم.

ويتمثل ادعاء ثانٍ من ادعاءات منتقدي الصندوق في أن الأرجنتين حققت انتعاشاً منذ عام 2002 من خلال تجاهل مشورة الصندوق في مجال السياسات. وبينما ينطوي هذا الادعاء على قدر من المعقولية، فإنه يظل مع ذلك مبالغاً فيه. فمن المؤكد أن الخط المتشدد الذي اتبعته حكومة كيرشنر فيما يتعلق بإعادة جدولة الدين، متحديةً بذلك الصندوق وأطرافاً أخرى، كان يعني أن مدفوعات الدين لم تكن عائقاً مالياً أمام الانتعاش. وعرضت الحكومة على حاملي سنداتها صفقة متشددة وغير قابلة للتفاوض لا تتيح لهم سوى نحو 40٪ من القيمة الاسمية لسنداتهم. بيد أن الانتعاش نبع أساساً من نجاح روبرتو لافانيا Roberto Lavagna [1942–]، الذي عينه دوهالدي وزيراً للاقتصاد في أيار/ مايو 2002، في فرض سياسات مالية ونقدية متشددة نسبياً جلبت الاستقرار لسعر الصرف، وبددت تهديد التضخم المرتفع. والعامل الثاني أن خفض قيمة العملة حقق

الغرض منه، حيث انتعشت الصادرات وبدأت الصناعة المحلية في الحلول محل الواردات. وحسبما ذكره خافيير جونزاليز فراجا Javier González Fraga، وهو محافظ سابق للمصرف المركزي وأحد منتقدي قابلية التحويل، فإن الأرجنتين كان لديها، في عهد لافانيا، «سياسات الاقتصاد الكلي الأكثر تقليدية على مدى الخمسين عاماً الماضية».[24] والعامل الثالث هو أن الحظ ابتسم من جديد أخيراً للأرجنتين؛ فقد ساهم ارتفاع الأسعار العالمية لصادرات الأرجنتين السلعية وتعافي نمو الاقتصاد العالمي في تبلور أوضاع دولية هي الأكثر ملاءمة للأرجنتين على مدى نصف قرن. وأخيراً، ولَّد عقد من إصلاحات السوق الحرة اقتصاداً أكثر تنافسية وذا بنية أساسية حدثتها الخصخصة.

وكان بإمكان صندوق النقد الدولي أن يفعل المزيد من أجل التعجيل بالانتعاش. ولم يرغب لافانيا في اقتراض المزيد من الأموال من الصندوق لمجرد أن يصبح قادراً على عرض المزيد على حاملي السندات الذين كان كثير منهم قد استفادوا من ارتفاع أسعار الفائدة أو اشتروا بأسعار رخيصة. وفي أيار/ مايو 2002 كان الإجراء الأول الذي اتخذه هو سحب الطلب الذي تقدم به سلفه للحصول على قرض بقيمة 25 مليار دولار من الصندوق. لكنه لكي يبدأ في مفاوضات بشأن الديون، كان يريد فعلاً التوصل إلى اتفاق متوسط الأجل مع الصندوق خلال أجل أقرب مما حصل عليه (في أيلول/ سبتمبر 2003).[25] وقد أقر مسؤول رفيع في الصندوق بأن الأطراف الخارجية أبطأت في إدراك أن لافانيا كان قد وضع إطاراً متماسكاً للسياسات.[26] ويعود التأخير في التوصل إلى اتفاق أساساً إلى جدل بشأن السياسة المالية، كان موقف الصندوق فيه يتسم ربما بحذر مفرط في ظل حجم مشكلات الأرجنتين الاجتماعية. لكن في نظر كثير من المحللين، بدأ كيرشنر في التمهيد للمتاعب من خلال تجاهل مشورة الصندوق في أمرين على الأقل: تمثل الأول في إخفاق الحكومة في أوائل عام 2002 في التوصل لاتفاق مع المرافق المخصخصة التي كانت تعريفاتها تحوَّل من الدولار إلى البيزو المنخفض القيمة ثم تجمَّد. وفي كثير من الحالات، لم تكن التعريفات تضبط لعدّة سنوات. وكان لافانيا قد أراد تسوية هذه المسألة في مرحلة

مبكرة ترجع إلى نهاية عام 2002 لكنه منع من ذلك.[27] والنتيجة أنه بحلول عام 2006، كان الأرجنتينيون يدفعون على الطاقة أقل من نصف ما يدفعه الناس في الدول المجاورة، واستنفد مخزون البلاد من الغاز الطبيعي من خمسة عشر عاماً من الإنتاج إلى أقل من عشرة أعوام.[28] وفي منتصف عام 2007 بدأت البلاد تعاني نقصاً متوقعاً تماماً في الطاقة. وأما الأمر الثاني فتمثل في التضخم الذي بلغت نسبته 12٪ بحلول نهاية 2005. وردت الحكومة بإرغام محال التوزيع (السوبرماركت) والمنتجين على تجميد الأسعار، وهي وصفة لعلاج النقص والتضخم المرتفع على المدى القصير. وفي بداية عام 2007 وفي محاولة يائسة للحفاظ على المعدل السنوي بالأرقام الأحادية، بدأت الحكومة التلاعب بمؤشر أسعار المستهلك ذاته.

وشعر كيرشنر خلال العامين ونصف العام الأولى من رئاسته بأنه مضطر إلى تحمّل لافانيا كوزير للاقتصاد. فقد كان كيرشنر ضعيفاً، حيث كان قد انتخب في نيسان/ إبريل 2003 من دون تفويض شعبي واضح، عندما انسحب منعم بصورة مخزية من انتخابات إعادة كانت ستنتهي بخسارته حتماً. وفي انتخابات نصفية للكونجرس جرت في تشرين الأول/ أكتوبر 2005 حصل الرئيس أخيراً على هذا التفويض. وتحرك بسرعة لعزل لافانيا والانفصال عن الصندوق، حيث سدد مبكراً دين الأرجنتين المستحق للصندوق ومقداره 9.8 مليارات دولار. وفي حقيقة الأمر، كان كيرشنر يراهن الآن على نمو أسرع مقابل ثمن ارتفاع التضخم الذي سيدفع عاجلاً أو آجلاً، وهو رهان دأب حكام الأرجنتين على دخوله، وكان البلد على الدوام هو من يدفع الثمن.

إن انهيار اقتصاد الأرجنتين في عام 2001 لم يكن بسبب الليبرالية الجديدة أو إصلاحات السوق الحرة، وإنما بسبب سياسة مالية لا تتماشى مع نظام سعر الصرف ونقص المرونة في السياسات. وأدى هذا الانعدام في المرونة إلى أن تكون الأرجنتين في وضع أسوأ من غيرها عندما ضربت موجة الأزمات المالية دول الأسواق الناشئة في الفترة 1997-1998. وكانت قابلية التحويل، بتركيزها على الأموال السليمة بأي ثمن، سياسة

ذات توجه محافظ وليس ليبرالياً. وخلافاً لكثير من الادعاءات، كان مزيج السياسات لدى الأرجنتين يمثل مخالفة مباشرة لـ"توافق آراء واشنطن"». فقد كان توافق الآراء يدعو – على الأقل وفق تصور جون ويليامسون John Williamson، وهو الاقتصادي البريطاني المخضرم الذي صاغ المصطلح- إلى نظام سعر صرف تنافسي وسياسة مالية سليمة.[29] ومما يؤسف له أن الجدل بشأن "توافق آراء واشنطن" اتسم بالكثير من الجعجعة والقليل من الطحن، وهو جدل جرى خلاله تحوير معنى المصطلح ذاته. إذن، ما هو "توافق آراء واشنطن" على وجه الدقة، وكيف خرج إلى حيز الوجود؟

نقلة نوعية

تعود جذور "توافق آراء واشنطن" إلى أزمة الديون عام 1982؛ فقد كانت أمريكا اللاتينية تعيش على الأموال المقترضة والوقت المقترض منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين. ومع ذلك، فقد كان صانعو السياسات في أمريكا اللاتينية ورجال المصارف على المستوى الدولي يرون في أزمة الديون مشكلة سيولة قصير الأمد. ولذلك، أرجئ سداد الديون. لكن سرعان ما اتضح أن تخلف المكسيك عن السداد أثار الأزمة المالية الدولية الأخطر منذ عام 1929. ففي بداية الثمانينيات، كان الاقتصاد العالمي يواجه تركيبة قاتمة من ارتفاع أسعار النفط، وتباطؤ النمو، والتضخم، وارتفاع أسعار الفائدة، وهبوط أسعار السلع غير النفطية. وساعدت تلك التركيبة على ظهور الصعوبات المتعلقة بالديون، وجعلت الانتعاش أمراً أصعب تحقيقاً. وانقلبت على أمريكا اللاتينية، شر انقلاب، تلك السنوات التي عاشتها دون أن تراعي مستوياتها الحقيقية. واضطرت المنطقة إلى خوض عملية قاسية من التعديلات الاقتصادية؛ فقد اتخذت الحكومات خطوات لتقليص الواردات وخفض الإنفاق العام والطلب المحلي، والنهوض بالصادرات من أجل سد فجوة المدفوعات والوفاء بالديون التي أعيدت هيكلتها. وتدفقت الأموال في الاتجاه المعاكس؛ فقد تحول متوسط صافي التدفقات الرأسمالية الداخلة بواقع 12 مليار دولار سنوياً في الفترة 1976–1981 إلى تدفقات خارجة صافية بلغ متوسطها السنوي 26.4

مليار دولار على مدى السنوات الخمس التالية.[30] وبالنسبة للمواطن العادي في أمريكا اللاتينية، كان الثمن باهظاً؛ ففي عام 1986 كان دخل الفرد في المنطقة يقل بنسبة 0.7٪ عن مستواه في عام 1982، وبحلول عام 1992 كان هذا الدخل لايزال أدنى من مستواه قبل عشر سنوات. وكانت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي محقة في الحديث عن "عقد ضائع"، وإن اختلفت الصورة من دولة إلى أخرى. وتبين أن بعض الأضرار الاقتصادية هي من النوع الدائم. واستغرق انتعاش الاستثمار، بنوعيه العام والخاص، سنوات طويلة.

وجمح التضخم، وهو أعلى بصورة مزمنة في أمريكا اللاتينية منه في مناطق أخرى. ورفع خفض قيمة العملة من سعر الواردات. وقابل الكساد التخفيضات الموازنية، مما قلص الإيرادات الضريبية، ودفع حكومات كثيرة إلى طبع النقود على نطاق غير مسبوق. وارتفع المتوسط السنوي للتضخم في تسع عشرة دولة بالمنطقة من 33٪ في سبعينيات القرن العشرين إلى 437٪ في ثمانينيات القرن نفسه.[31] وعانت عدة دول تضخماً مفرطاً ومدمراً. والتضخم المرتفع بمثابة الضريبة بالنسبة للفقير: فالميسورون عادةً ما يؤمِّنون نوعاً من الحماية ضد قيمة النقود المتناقصة عن طريق ربط الأجور أو شراء دولارات أو الاحتفاظ بأصول. أما الفقراء فلا يملكون حماية للدخل. وبما أن الضرائب الأخرى تحصّل متأخرة، فإن الحكومات تجمع إيرادات أقلّ بالقيمة الحقيقية، مما يوسع نطاق اعتمادها على طبع النقود ضمن حلقة مفرغة. وعلاوة على ذلك، فإن التضخم يؤدي إلى اختلال الأسعار النسبية؛ فعلى سبيل المثال تميل الأجور والأسعار التي تضعها الشركات المملوكة للدولة إلى التخلف عن المستوى العام للأسعار. ويدمر التضخم المرتفع والمتصاعد إمكانية التخطيط المالي أو الاتفاق على عقود طويلة الأجل، كما أنه يحفز الصراعات الاجتماعية، ويقوض الثقة بالحكومة مما يدفع نحو انعدام الاستقرار السياسي.

وقد برهن بعض الاقتصاديين من المدرسة البنيوية structuralist على أن التضخم غير ناتج عن العجز المالي وإنما عن تركيبة من القصور الذاتي (أي أنه يحفِّز نفسه بنفسه) وطلب

غير كاف في الاقتصاد؛ مما يعني أن المنتجين كانوا يعملون على نحو غير كفء. وبتأثير هذا التفكير، أطلق ما سمّي برامج الاستقرار الاقتصادي "المخالِفة" في منتصف الثمانينيات في البرازيل ("خطة كروزادو" Cruzado Plan التي وضعها جوزيه سارني[أ] José Sarney)؛ وفي الأرجنتين ("خطة أوسترال"[ب] التي وضعها ألفونصين)؛ وفي بيرو (في عهد آلان جارسيا). وانطوت تلك البرامج على مجهود لكسر التوقعات التضخمية عن طريق إصدار عملات جديدة، ومراقبة الأسعار، ووضع سقف لمدفوعات الديون الأجنبية، واتخاذ تدابير لزيادة الطلب الداخلي، كما في حالة بيرو.[32] وفي كل حالة، وبعد النجاح الأولي الظاهر، كان الاقتصاد يؤول إلى وضع أسوأ مما كان عليه في البداية مع تواصل صعود التضخم، بسبب الضعف المالي أساساً.

إن إخفاق تلك الخطط "المخالِفة" عزز عملية إعادة التفكير التي بدأت فعلاً في صفوف كثير من الاقتصاديين في أمريكا اللاتينية. وبعض أولئك الاقتصاديين كان قد أتم دراساته العليا في الجامعات الأمريكية. وكانوا متأثرين بنجاح السياسات الاقتصادية القائمة على السوق في شيلي وبصعود نمور شرق آسيا. وقد نفذت الإصلاحات الاقتصادية في شيلي، والتي لم تخل من أخطاء مكلفة في البداية، في ظل نظام بينوشي الدكتاتوري، لكن بحلول أواخر الثمانينيات أتت بنتائج مبهرة على صعيدي النمو الاقتصادي وانخفاض التضخم. وفي عام 1985، قلدتها حكومة ديمقراطية في بوليفيا. ولدى تقييم "نموذج شرق آسيا"، ركز الإصلاحيون على استقرار الاقتصاد الكلي وأداء التصدير أكثر من تركيزهم على السياسات الصناعية التي اتبعتها بعض تلك الدول. وخلص أولئك الاقتصاديون إلى أن أمريكا اللاتينية تتطلب تغييراً جذرياً في المسار، بحيث تتخلى عن الحمائية الحكومية التي سادت خلال نصف القرن السابق. وفي ثمانينيات القرن العشرين، بدأت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أيضاً، وهي

(أ) كاتب وسياسي برازيلي (1930–). رئيس البرازيل من آذار/ مارس 1985 إلى آذار/ مارس 1990.

(ب) اسم عملة الأرجنتين من 15 حزيران/ يونيو 1985 إلى 31 كانون الأول/ ديسمبر 1991.

حامي التقليدية البنيوية، بالتحول نحو تلك المواقف. و بحلول عام 1992، كان هناك "اتجاه نحو التقارب" حول السياسات الجديدة، حسبما ذكره إنريكي إيجليسياس Enrique Iglesias، الذي كان على رأس اللجنة في الفترة 1972–1985 ثم أصبح رئيس بنك التنمية الأمريكي خلال الفترة 1988–2005.[33]

وكان ذلك التحول في تفكير أمريكا اللاتينية إزاء النظريات التقليدية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، هو ما أراد ويليامسون تجسيده في قائمة سياساته ذات النقاط العشر. وكانت القائمة مدرَجة في ورقة معلومات أساسية مقدَّمة إلى مؤتمر عقده معهد الاقتصاد الدولي، وهو مؤسسة بحثية في واشنطن، وجمع شخصيات معنية بصنع السياسات من جميع أنحاء أمريكا اللاتينية. وسماها "توافق آراء واشنطن" لأنه أراد أن يبرهن لـ"واشنطن الرسمية" أن أمريكا اللاتينية ماضية في الإصلاح وتستحق أن تخفّف ديونها. وكما اتضح فيما بعد، وكما كتب هو في مرحلة لاحقة معبراً عن خشيته، فإن الاسم كان «هدية دعائية لليسار القديم».[34]

وتمثلت نقاط ويليامسون العشر فيما يلي:

1. خفض العجوزات الموازنية بما يسمح بتمويلها من دون اللجوء إلى ضريبة التضخم.
2. إعادة توجيه النفقات الحكومية (من الإعانات) نحو ميادين؛ مثل التعليم الابتدائي، والصحة، والبنية الأساسية.
3. تنفيذ الإصلاحات الضريبية لتوسيع القاعدة الضريبية وخفض المعدلات الضريبية الهامشية.
4. التحرير المالي الذي يكون هدفه النهائي العمل بأسعار فائدة تحددها السوق.
5. وضع سعر فائدة موحد عند مستوى يتسم بتنافسية كافية من أجل حفز النمو السريع في الصادرات غير التقليدية.

6. سرعة استبدال القيود التجارية الكمّية بتعريفات تخفَّض تدريجياً حتى تتحقق نسبة مخفضة وموحدة تتراوح بين 10-20٪.
7. إزالة الحواجز التي تعرقل دخول الاستثمار الأجنبي المباشر.
8. خصخصة المنشآت الحكومية.
9. إزالة الحواجز الإدارية التي تعرقل دخول شركات جديدة أو تقيد المنافسة (بما في ذلك في سوق العمل).
10. توفير حقوق ملكية آمنة، وخصوصاً في القطاع غير الرسمي.[35]

ويصر ويليامسون على أن صيغته لا تؤيد الليبرالية الجديدة إذا كان المقصود منها «النقدية واقتصاديات جانب العرض وتقليص الحكومة» كما دعا إلى ذلك في ثمانينيات القرن العشرين بعض مستشاري رونالد ريجان ومارجريت تاتشر. ومع ذلك، فإن هذا هو المعنى الذي منحه الكثير من منتقدي "توافق آراء واشنطن" إياه.[36] ومعظم النقاط العشر مبادئ أساسية في الإدارة الاقتصادية أصبحت تحظى بتوافق واسع في جميع أنحاء العالم. وثانياً، فإن الدافع من أجل الإصلاحات جاء من داخل المنطقة، وفي معظم الحالات لم تكن مفروضة من الخارج. ومما لا شك فيه أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووزارة الخزانة بالولايات المتحدة دعموا الكثير من الإصلاحات. وفي الدول الأصغر حجماً بصورة خاصة، كتلك الواقعة في أمريكا الوسطى، رهن الصندوق والبنك بعض قروضهما باعتماد تلك الإصلاحات. لكن تلك الشروط كانت في العادة موضوع تفاوض لا فرضاً، وحكومات أمريكا اللاتينية لها باع طويل في عدم الامتثال للشروط المرتبطة بقروض الصندوق.

وقائمة ويليامسون ناشئة عن ثلاثة عناصر رئيسية: العنصر الأول، هو أهمية تحقيق **استقرار الاقتصاد الكلي** وكبح جماح التضخم من خلال ضبط العجوزات المالية. والعنصر الثاني إزالة الحمائية **والانفتاح** على التجارة الخارجية والمنافسة والاستثمار. والعنصر الثالث

إصلاح دور الدولة في الاقتصاد والنهوض بدور الأسواق في تخصيص الموارد وتوليد الثروة. ويعني ذلك إعفاء الحكومة من إنتاج السلع عن طريق الخصخصة. أما الفكرة الضمنية فتكمن في التركيز على نشاط الدولة في مجال التنظيم والتدبير الاجتماعي والحد من الفقر، لكن ذلك لم ينص عليه صراحةً.

الديون والمعركة من أجل الاستقرار

اتسمت عملية الإصلاح - خلافاً ما يصوره بعض منتقديها - بالتباين الهائل من دولة إلى أخرى، سواء من حيث توقيتها أو سرعتها أو مداها. وكان التقدم الأكبر الذي تحقق يخص النقطة الأولى، أي استقرار الاقتصاد الكلي. وكانت شيلي في سبعينيات القرن العشرين، والمكسيك وبوليفيا في ثمانينيات القرن نفسه، الدول الثلاث الأولى التي عالجت التضخم عن طريق سد العجز المالي. وخلافاً للخطط "غير التقليدية"، ولَّدت تلك البرامج التقليدية المزيد من النجاح الدائم، وصارت نماذج تحتذى في جميع أرجاء المنطقة. وكانت تشمل في العادة مجموعة من إجراءات زيادة الضرائب وتقليص الإنفاق. وفي معظم الحالات، جرى تبسيط نسب ضريبتي الدخل والشركات، مع خفض النسب القصوى ورفع النسب الدنيا، وبدء العمل بضريبة القيمة المضافة بنسب مرتفعة على نحو قاسٍ في بعض الأحيان. وفي العادة، كان العبء الأول يوضع بدرجة أكبر على خفض الإنفاق. وكان للخصخصة فائدتها باعتبار أن كثيراً من الشركات المملوكة للدولة كانت تسجل خسائر كبيرة بانتظام. وتحركت الحكومات لإزالة كثير من الإعانات الشاملة للجميع، من قبيل تلك المطبقة على البنزين أو المواد الغذائية، والتي كان الأغنياء والفقراء على السواء يستفيدون منها، وحلَّ مكانها شبكات للسلامة الاجتماعية لمصلحة الفقراء، وإن اتسمت تلك العملية عادةً بالبطء الشديد. وفي أحيان كثيرة، كان الإنفاق يقلَّص عشوائياً أو كان العبء يقع على الاستثمار العام على نحو غير متناسب. وخضعت السياسات النقدية أيضاً للإصلاح؛ ففي كل مكان تقريباً، تخلت الحكومات عن طبع النقود. وتحركت دول كثيرة باتجاه منح استقلال قانوني أو فعلي لمصارفها المركزية. وكانت

النتيجة أنه بحلول أوائل التسعينيات، سجل هبوط حاد في العجوزات المالية والتضخم في كل مكان تقريباً.[37] وانتقلت المكسيك من عجز أولي (أي باستثناء فوائد الديون) مقداره 8٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1981 إلى فائض قدره 8٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول نهاية العقد. وفي الأرجنتين، فَصَل منعم 100 ألف من العاملين في الحكومة المركزية؛ بما تسبب في كثير من العناء بالنسبة للمعنيين، لكن ذلك لم يؤثر بصورة ملحوظة على كفاءة الإدارة.

ومما ساعد أيضاً على تحقيق الاستقرار ذلك التوجه الجديد المعتمد إزاء مشكلة الدّين؛ فبالنظر إلى أن خدمة الدين كانت تستحوذ على حصة متزايدة باستمرار من الإيرادات الحكومية، فقد أدى ذلك إلى ضعف الحافز من أجل الإصلاح. وفي نهاية المطاف، وفي مرحلة لاحقة على ما كان مرغوباً فيه، أصبح هناك إقرار بأن التنازل عن جزء من الدّين لا يصب في مصلحة الدول المدينة فحسب، بل أيضاً في مصلحة الدائنين الذين سيستردون بذلك جزءاً من أموالهم على الأقل. وفي عام 1989 وضع نيكولاس برادي Nicholas Brady [1930–]، وهو مصرفي سابق في وول ستريت ووزير الخزانة في إدارة جورج بوش، الفكرة موضع التنفيذ؛ فبمقتضى "خطة برادي" كانت الدول مطالبة بإبداء رغبة في الإصلاح وباتخاذ بعض الخطوات في ذلك الاتجاه. وكانت الخطة تقوم أساساً على مبادلة الديون القديمة والمتخلف عن سدادها بسندات جديدة، إما ذات قيمة اسمية أدنى أو تخضع لأسعار فائدة أقل بكثير. وتضمن السندات الجديدة بنحو 30 مليار دولار في شكل سندات صادرة عن الخزانة الأمريكية كضمان إضافي تموِّلها المؤسسات المالية المتعددة الأطراف واليابان. ونجحت خطة برادي، وإن ساهمت في ذلك النجاح أيضاً الظروف المواتية على صعيد الاقتصاد العالمي. وفي الوقت ذاته، فإن خلق سوق ثانوية فيما يخص ديون أمريكا اللاتينية أتاح للحكومات الشروع في شراء بعض ديونها القديمة مجدداً بأسعار مخفضة. وتراجعت نسبة صافي الديون الخارجية إلى الصادرات لدى 17 دولة من الدول المثقلة بالديون (منها 12 دولة في أمريكا اللاتينية) من 384٪ في عام 1986 إلى

225٪ بحلول عام 1993؛ بينما تراجعت نسبة صافي الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي من 67٪ إلى 42٪ على مدى الفترة ذاتها. وبحلول عام 1994، أبرمت 18 صفقة من صفقات برادي شملت ديوناً بقيمة 191 مليار دولار، شطب منها ما قيمته 61 مليار دولار. وبينما كانت أمريكا اللاتينية ممنوعة من دخول أسواق رأس المال على مدى أربعين عاماً بعد عمليات التخلف عن الدفع التي جرت في ثلاثينيات القرن العشرين، بدأت هذه المرة رؤوس الأموال في التدفق إلى المنطقة من جديد خلال عقد.[38]

هدم الحواجز

كان سجل الإصلاحات الهيكلية أكثر امتزاجاً. فقد ذهب إلى أبعد مدى في السياسات التجارية والتحرير المالي. وبالنظر إلى تاريخ أمريكا اللاتينية الطويل في مجال الحمائية، فإن الإصلاح التجاري كان بالغ الأثر؛ ففي منتصف ثمانينيات القرن العشرين كانت الحواجز المفروضة على الواردات في المكسيك وأمريكا الوسطى أشد مما كانت عليه في أي مكان آخر في العالم، بينما كانت تلك الموجودة في أمريكا اللاتينية هي الأعلى عالمياً، باستثناء أفريقيا فقط.[39] وبما أن كثيراً من الصادرات، وخصوصاً السلع المصنعة، تتضمن هي ذاتها مكونات مستوردة، فإن الحماية كانت تنطوي على انحياز قوي ضد التصدير. وكانت نسب التعريفات المطبقة على الواردات تتسم بتباينات كبيرة، وكانت تدعمها مجموعة من الحواجز غير التعريفية تتراوح من الحصص إلى الحظر المباشر، وسلسلة معقدة من التصاريح البيروقراطية.

ونفذ الإصلاحيون تدابير جذرية من جانب واحد لتحرير التجارة. وتراجع متوسط التعريفات المطبقة عبر المنطقة من أكثر من 40٪ في منتصف الثمانينيات إلى نحو 10٪ (تراجع كثير من التعريفات إلى أقل من المتوسط بكثير)، وألغيت تقريباً جميع الحصص وأشكال حظر الواردات. وبسِّطت الهياكل التعريفية بصورة جذرية. وانضم كثير من الدول إلى الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الذي أصبح منظمة التجارة

العالمية في عام 1996)، وقد غابت عنه أمريكا اللاتينية بدرجة كبيرة عند إرسائه في عام 1947. وكانت النتيجة أنه بحلول نهاية تسعينيات القرن العشرين كانت أمريكا اللاتينية المنطقة الأكثر انفتاحاً ضمن العالم النامي.[40] وفي الوقت ذاته، كثرت اتفاقات التجارة الحرة، وانتعش الاهتمام بمخططات التكامل الإقليمي. وقد كانت تلك المخططات في الماضي محاولة لتوسيع نطاق الاستعاضة عن الواردات والتخطيط الصناعي. أما الآن، فقد أصبح لها هدف مختلف تماماً. ذلك أن "الإقليمية الجديدة"، كما أطلق عليها البعض، كانت «جزءاً مكملاً من عملية التعديل الهيكلي الرامية إلى جعل الاقتصادات أكثر توجهاً نحو السوق، وإلى زيادة انفتاحها وتطلعها للخارج وتنافسيتها الدولية ضمن محيط مؤسسي وديمقراطي وحديث».[41] وذهب بعض الدول إلى أبعد من ذلك؛ فقد قاد كارلوس ساليناس Carlos Salinas، رئيس المكسيك والحائز على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة هارفارد، بلاده إلى اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية لعام 1994 مع الولايات المتحدة وكندا، وهو أول اتفاق من هذا النوع بين دولة من دول أمريكا اللاتينية وبين دول صناعية. وكانت المكسيك وشيلي رائدتين في إبرام اتفاقات ثنائية للتجارة الحرة مع الاتحاد الأوربي ودول آسيوية. وفرضت شيلي، فيما يخص الواردات من الدول التي لا تربطها بها اتفاقيات للتجارة الحرة، تعريفة ثابتة لا تتجاوز 8٪. وكان كثير من تلك الاتفاقات التجارية يهدف أساساً إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق "القفل على" الإصلاحات بمعاهدة دولية [بمعنى تأمينها أو تثبيتها].

وكانت أهداف التحرير تحويل التجارة إلى محرك للنمو الاقتصادي وزيادة كفاءة وتنافسية شركات أمريكا اللاتينية. وقد نجح ذلك إلى حد كبير. وساعد، في نهاية المطاف، على توليد طفرة تصديرية، بدأت في المكسيك وأمريكا الوسطى وشيلي وضمت في مرحلة أحدث البرازيل وبيرو. وفي تسعينيات القرن العشرين وحدها تضاعف الحجم الإجمالي للتجارة في أمريكا اللاتينية.[42] لكن كما كان هناك طرف رابح كان هناك طرف خاسر؛ فقد فاقت تكلفة العملية تكلفتها المفترضة بسبب الطريقة التي تداخل بها تحرير التجارة مع برامج الاستقرار الاقتصادي والإصلاحات المالية. وقام كثير من الحكومات بإزالة

الحواجز أمام حركة الأموال والبضائع على السواء. ويرجع ذلك في جزء منه إلى أن تلك الحكومات اعتبرت أن ضوابط أسعار الصرف غير مؤثرة ومصادر للفساد، ويرجع في جزء آخر إلى أنها كانت تأمل جذب رؤوس الأموال الأجنبية. لكن الزيادة الناتجة في الأموال القادمة من الخارج أدت إلى ارتفاع قيمة كثير من عملات أمريكا اللاتينية في أوائل تسعينيات القرن العشرين. وساعد ارتفاع قيمة العملات وانخفاض قيمة الواردات على كبح التضخم، مما خفف من الضغط على التعديل المالي. لكن الآراء التقليدية و"توافق آراء واشنطن" ترى أن الإصلاح التجاري يجب أن يبدأ بخفض كبير في قيمة العملة بالأسعار الحقيقية. وعندما لم يحدث ذلك تكون النتيجة أن بعض المصنّعين والفلاحين الذين كان نشاطهم يتميز بكفاءة معقولة يخفقون في مواجهة المنافسة من الواردات الرخيصة.

وأدى الجمع بين انفتاح التجارة والتقييم المفرط للعملات إلى تضخم عجوزات الحساب الجاري. وادعى البعض، مثل بيدرو أسبي Pedro Aspe [1950–]، وهو وزير مالية المكسيك في عهد ساليناس، بأن تلك أمور غير ذات أهمية. واحتج بأنها لا تعكس سوى تدفقات الاستثمار الأجنبي الداخلة.[43] ولم يظهر أسبي انزعاجاً حتى عندما حام عجز الحساب الجاري للمكسيك حول نسبة 7٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1992–1994. وكانت المشكلة تكمن في أن جزءاً كبيراً من ذلك الاستثمار كان عبارة عن أموال "ساخنة" مودعة في أسهم وسندات. وكان بإمكانها المغادرة بالسرعة نفسها التي جاءت بها، وهذا هو ما حدث في المكسيك في عام 1994، وهو عام انتخابات واضطرابات سياسية. وأمرت الحكومة الجديدة بعملية خفض لقيمة العملة على وجه السرعة انتهت إلى خيبة تامة. فقد أدت هذه الأزمة، التي عرفت بـ"أزمة التّكيلا"،[أ] إلى دخول المكسيك مرحلة من الكساد الشديد (حيث تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6٪ في عام 1995، وإن عاد الانتعاش سريعاً).[44]

(أ) التّكيلا اسم مشروب كحولي مقطّر يصنع بصفة عامة حول قرية تِكيلا، وهي قرية في غرب ولاية جاليسكو المكسيكية.

وكانت تلك دلالة منذرة بالمشكلات التي ستحل بأمريكا اللاتينية؛ ففي عام 1998 عندما أدى خفض قيمة العملة في روسيا وتخلفها عن سداد ديونها إلى ما أصبح ضائقة مالية عالمية في الأسواق الناشئة، بلغ عجز الحساب الجاري في المنطقة نسبة 4.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وأسوة بما عاشته المكسيك قبل ذلك بأربعة أعوام، واجه كثير من الدول "توقفاً مفاجئاً" في تدفقات رأس المال الداخلة.[45] وكانت نسبة مجموع التدفقات الرأسمالية الخاصة القادمة إلى الدول السبع الأكبر حجماً في أمريكا اللاتينية نحو 5٪ من مجموع ناتجها المحلي الإجمالي في عام 1997 والنصف الأول من عام 1998. وبحلول عام 1998 تراجع هذا الرقم إلى أقل من 1٪.[46] وكان التأثير شديداً في أمريكا الجنوبية بصورة، خاصة هذه المرة. فقد دفع ما لا يقل عن ست دول إلى التخلي عن أسعار الصرف المثبّتة وإجراء جولة جديدة من التعديل الاقتصادي. وأدت عوامل خارجية؛ مثل أزمة الدوت كوم dotcom[أ] في آذار/ مارس 2001 بالولايات المتحدة والاضطرابات داخل المنطقة بما فيها انهيار الأرجنتين والتأثيرات التابعة، إلى تأخر عودة الانتعاش حتى عام 2003. وسارعت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى وصف تلك الفترة بأنها "نصف العقد الضائع".[47] واتضح أن الحياة في عالم يتسم بحرية تدفق رأس المال شيء يشبه "قطار الرعب" بالنسبة إلى أمريكا اللاتينية.

وفي بعض الحالات، كانت الرحلة أشد تقلباً بسبب الأخطاء التي شابت الأنظمة المصرفية. ففي إطار النموذج القديم، كانت الحكومات تضطلع بدور موسع في تخصيص الائتمانات، سواء بصورة مباشرة عن طريق مصارف التنمية المملوكة للدولة، أو غير مباشرة من خلال الطلب من المصارف التجارية أن تمنح قطاعات مفضلة قروضاً بأسعار فائدة مدعومة. وفي عام 1986 تم تخصيص ما يصل إلى 80٪ من إجمالي الائتمانات من قبَل مثل تلك الآليات غير السوقية في البرازيل، في حين بلغت تلك

(أ) إشارة إلى فقاعة شركات الإنترنت ،وما صاحبها من ارتفاعات مضاربية في أسواق الأسهم بالدول الصناعية.

النسبة 40٪ في الأرجنتين. وفي البرازيل بلغت إعانات الائتمانات الحكومية نحو 8٪ من الناتج المحلي الإجمالي.[48] وكان يعتقد أن تلك السياسات ستؤدي إلى زيادة المدخرات وتوجيه الاستثمار على نحو يعزز النمو. لكن النتيجة كانت في أحيان كثيرة العكس تماماً؛ فقد عجلت أسعار الفائدة الحقيقية السالبة (أي الأدنى من التضخم) هروب رؤوس الأموال، وثبطت الادخار والإقراض المصرفي، وكثيراً ما أساءت الحكومة الحكم على الاستثمارات الأكثر كفاءة. وباستثناء القلة المفضلة، كانت الائتمانات شحيحة. وفي أوائل الثمانينيات كانت نسبة الأموال والائتمانات في معظم دول أمريكا اللاتينية أقل من 30٪، بينما كانت في الدول الغنية ما بين 90٪ و100٪.[49] وكانت المصارف التجارية تواجه سلسلة من القيود، لكنها كانت، علاوة على ذلك، تخضع لإشراف سيئ: فقد كانت حساباتها غامضة في أحيان كثيرة، ولم تكن تضع قدراً كافياً من الشروط على القروض السيئة، في الوقت الذي كانت تمنح فيه القروض بصورة روتينية إلى الشركات المملوكة لحاملي أسهمها. لكن الحكومة كانت تمنح ضماناً ضمنياً بإعادة السداد إلى المودعين عندما تفلس المصارف.

وعندما تولى الإصلاحيون زمام الأمور، قاموا بتحرير أسعار الفائدة، وأزالوا القواعد المفروضة على تخصيص الائتمانات، وخفضوا بدرجة حادة متطلبات الاحتياطي [الذي يتعين على المصارف الاحتفاظ به]. وفي بعض الدول تم خصخصة بعض المصارف الحكومية أو أنهي نشاطها. وأزيلت القيود المفروضة على الملكية الأجنبية للمصارف. وفي دول مثل المكسيك والأرجنتين وبيرو، أصبحت المصارف الأجنبية تهيمن على النظام المالي. وبذل الإصلاحيون جهوداً أيضاً من أجل تحسين الإشراف المصرفي، لكن اتضح أن معظمها كان متأخراً وغير كافٍ في كثير من الأحيان. وأعقبت عمليات التوقف المفاجئ في تدفقات رأس المال وأسعار الفائدة انهيارات مصرفية في المكسيك، وفي الأرجنتين بدرجة أقل في عام 1995، وفي الدول الأنديزية بعد ذلك بثلاثة أعوام. وأدّى ذلك، بلا شك، إلى استفحال مظاهر الكساد.

وفي إكوادور تسبب كل من انعدام الاستقرار السياسي، والفيضانات الناجمة عن النمط المناخي لظاهرة النينو[أ] El Niño، وانخفاض أسعار النفط، وسوء الإدارة الاقتصادية، وإخفاق أكثر من عشرة مصارف، في انهيار مالي واقتصادي، وإن كان أقل شدة بدرجة طفيفة عما شهدته الأرجنتين. ومع ترنح البلاد باتجاه التضخم المفرط قررت الحكومة أن تعتمد الدولار الأمريكي عملة وطنية للدولة. ولم يكن أمامها خيار في المسألة: فالإكوادوريون كانوا غير راغبين في الاحتفاظ بـالسوكريه sucre، وهي العملة المحلية المهترئة. وقد جلبت الدّولرة dollarisation الاستقرار، لكن الاقتصاد انكمش بنسبة 7٪ في عام 1999. وتحملت الحكومة بسبب الانهيارات المصرفية تكلفة بلغت 3.5 مليارات دولار، واختارت أن تسدِّد القيمة كاملة إلى المودعين، لكنها أخفقت في إنقاذ الكثير من القروض المصرفية غير المسددة؛ فيما يعزى جزئياً إلى الضغوط التي مارسها دائنون أقوياء سياسياً. وهاجر مليون من الإكوادوريين، معظمهم إلى إسبانيا وإيطاليا. وفي عام 2000، كانت الرحلة اليومية التي تسيرها شركة الخطوط الجوية [الإسبانية] أيبيريا، وهي طائرة كبيرة من طراز إيرباص 340 تقلع من مدريد إلى كيتو[ب] Quito وهي تكاد تكون خالية من الركاب، لكنها كانت محجوزة بأكثر من طاقتها لرحلة العودة. وأدى الاستقرار وارتفاع أسعار النفط إلى النمو في نهاية المطاف. لكن إكوادور تظل إلى حد كبير اقتصاداً فاسداً يكبله نظام سياسي مشتت وانقسامات مناطقية وتقليد شعبوي قوي. وكي تنجح الدولرة على المدى الطويل سيلزم إجراء المزيد من الإصلاحات الهيكلية. وإذا استمر غياب الإرادة السياسية من أجل تلك الإصلاحات، فمن الممكن أن تواجه حكومة إكوادورية مستقبلية ضغطاً سياسياً كي تتخلى عن الدولار وتصدر عملة محلية جديدة.[50]

وحتى كولومبيا، التي ظلت لزمن طويل نموذجاً مثالياً للإدارة التقليدية والفعالة للاقتصاد الكلي، استسلمت للفقاعة الائتمانية، فقد كانت هي الدولة الوحيدة في أمريكا

(أ) ويقال "إل نينو". ظاهرة مناخية عالمية، حيث يؤثر تغير الحرارة في أحد المحيطات على الجو بمنطقة أخرى بعيدة.

(ب) اسمها الكامل سان فرانسيسكو دي كيتو، وهي عاصمة إكوادور.

اللاتينية التي لم تعِد جدولة ديونها في ثمانينيات القرن العشرين، وكانت تفخر بتصنيف ائتماني من فئة الدرجة الاستثمارية. لكن عندما فتحت اقتصادها في عام 1990 أدت التدفقات الرأسمالية الداخلة (بما فيها أموال المخدرات) إلى ارتفاع قيمة البيزو وتصاعد أسعار الأصول، وخصوصاً تلك المتعلقة بالممتلكات [أو العقارات]. وفيما يعزى جزئياً إلى الأحكام التبذيرية لدستور جديد، اتسمت السياسة المالية في التسعينيات بتسيب غير معهود. وفي عام 1998 سجلت كولومبيا عجزاً مالياً وآخر في الحساب الجاري بنسبة 5٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وعندما توقف تدفق الأموال، انحدرت أسعار العقارات، وانهارت مصارف عدة، وشهدت البلاد أول كساد لها منذ ثلاثينيات القرن العشرين.

وتحركت الحكومات أيضاً لإصلاح نظم التقاعد. وكان ذلك يرجع جزئياً لأسباب مالية. فقد كانت نظم التقاعد بالتمويل المرحلي[أ] التي تديرها الدولة تعاني سوء الإدارة عموماً. وكانت مفرطة في السخاء، لكنها كانت تعود بالفائدة على العمال الأيسر حالاً نسبياً، وبعضها كان يسجل عجوزات، وكثير منها تعرض لتدخلات الحكومة لأغراض أخرى. وكان المدافعون عنها يأملون أن يعزز الإصلاح التقاعدي المدخرات الوطنية، وكانوا يعتقدون كذلك أنه سيقوي أسواق الأسهم والسندات المحلية من خلال خلق مستثمرين مؤسسيين. وبدأ التحول من أنظمة الدفع المباشر التي تديرها الدولة إلى الادخار الإجباري من أجل التقاعد في حسابات فردية ممولة تديرها صناديق خاصة في شيلي، ثم اعتمدتها في مرحلة لاحقة كل من الأرجنتين وبوليفيا وكولومبيا والمكسيك وبيرو. ولم يخل التحول من مشكلات. فمن ناحية، حقق بعض أهداف الإصلاحيين من خلال تقليص العبء المالي على الأجيال القادمة والمساعدة على تطوير وتحديث أسواق رأس المال، وفق ما ذكرته دراسة أعدها البنك الدولي في عام 2004.[51] لكن كان هناك انتكاستان؛ الأولى، كانت ارتفاع التكلفة الانتقالية على الحكومات، كما كانت الحال في

(أ) ويقال: بالتمويل السنوي أو الدفع المباشر أو الدفع عند الحاجة أو الدفع عند الاستحقاق pay-as-you-go حيث تسحب رواتب المتقاعدين من الاشتراكات التي يدفعها العاملون الحاليون.

الأرجنتين. والثانية، كانت تتعلق بالنظام الجديد ذاته. فقد كانت الصناديق الخاصة تتقاضى رسوماً مرتفعة، وخصوصاً في البداية. وكان العمال يطالَبون في العادة بالمساهمة بما نسبته 10٪ من أجورهم، وهو ما كان كثير منهم يعتبرونه فوق طاقتهم. وكانت النتيجة أن معظمهم أخفقوا في سداد اشتراكاتهم. وحتى في شيلي كان النصف فقط من قوة العمل مشمولاً بالنظام الجديد. وفي أماكن أخرى كان نطاق المشمولين أكثر انخفاضاً أيضاً. وخلص البنك الدولي، في تحول جزئي عن السياسات المتبعة، إلى أن المخططات الخاصة سيتعين إكمالها بشبكة أمان تقاعدية عمومية.

نقائص عمومية وأهواء خاصة

تقع كوشابامبا Cochabamba، وهي ثالث أكبر مدينة في بوليفيا، على ارتفاع كبير يبلغ 2500 متر (8200 قدم) في وادٍ فسيح تنتج فيه العائلات المزارعة ذات الحيازات الصغيرة أو المتوسطة جزءاً كبيراً من الغذاء الذي تحتاجه البلاد. وفي عام 1980 كانت عبارة عن مكان لطيف وخامل نوعاً ما يقطنه نحو مائتي ألف شخص. وفي أيام نهاية الأسبوع كان الكوشابامبينو *cochabamino* [أي سكان كوشابامبا] من الطبقة الوسطى يتوجهون إلى المطاعم الموجودة على الأرصفة في البرادو Prado، وهو شارع عريض مشمس كان يقع في الضواحي في ذلك الوقت، من أجل تناول البط المشوي مصحوباً بالجعة المعتقة القادمة من مخمرة محلية أسسها مهاجرون ألمان.[52] لكن المدينة انتفضت من خمولها الريفي مع تصاعد الطلب على الكوكايين في الولايات المتحدة. فقد أصبحت نقطة انطلاق حقول الكوكا[أ] في الشاباري Chapare في السهول الاستوائية إلى الشرق. وأصبحت كوشابامبا، التي امتلأت بالمهاجرين من مناجم القصدير الآفلة ومن [هضبة] الألتيبلانو المعدمة الذين كان إيفو موراليس واحداً منهم، الآن مدينة كبيرة وصاخبة

(أ) نبات يتواجد في أمريكا الجنوبية، يمضغ سكان الأنديز الأصليون أوراقه المجففة بهدف التأثير التنبيهي، وتستخرج منه مادة الكوكايين ومركبات شبه قلوية أخرى.

يسكنها نحو 600 ألف نسمة. وتلاشى الهدوء الليلي للبرادو لتحل محله طَرقات الكومبيا(أ) *cumbia* الكولومبية المدوية من المراقص.

وبالنسبة للحركة المناهضة للعولمة، تحتل كوشابامبا مكاناً بارزاً في الأساطير المحيطة بـ"توافق آراء واشنطن". فقد شكّل نمو المدينة الفوضوي ضغطاً كبيراً على إمدادات المياه. وكانت الحكومة حريصة على جذب الاستثمار الخاص إلى صناعة المياه. وفي كوشابامبا، رأى العمدة أن الحل يكمن في إحضار المياه إلى المدينة من نهر ميسيكوني Misicuni، على الجانب البعيد من سلسلة جبلية. وكان ذلك يتطلب إنشاء سد بارتفاع 120 متراً، وثقب نفق في الجبال بطول 19.5 كيلومتراً. ويوفّر المشروع الطاقة الكهرمائية أيضاً، لكن تكلفته تبلغ 252 مليون دولار. وكان البنك الدولي يرى أن تكلفة المشروع مرتفعة على نحو غير مبرر؛ لذا فقد دعم خياراً أرخص لا يسمح بموجبه بزيادة التعريفات على المياه لمدة خمس سنوات. ومضت الحكومة، بضغط من العمدة، في مخطط ميسيكوني غير آبهة ووقعت عقداً مع اتحاد شركات سمي أجواس ديل توناري(ب) Aguas del Tunari بقيادة شركة بكتل Bechtel، وهي عملاق أمريكي في مجال الهندسة، والتي استحوذت على سيمابا Semapa، وهي شركة المياه التابعة للبلدية. ولسداد تكلفة مشروع ميسيكوني، رفع اتحاد الشركات الرسوم المفروضة على المياه بما متوسطه 43٪.[53] وتضاعفت الرسوم بالنسبة لعدد محدود من المستهلكين الذين يعانون الفقر الشديد، وإن كان ذلك بطبيعة الحال هو الرقم الذي تكرر ذكره على نحو عشوائي في مواقع الإنترنت (ولك أن تجرب البحث في جوجل عن ميسيكوني أو حرب المياه). وأثارت الرسوم الجديدة احتجاجات في كانون الثاني/ يناير 2000 تخللها مقتل شاب في السابعة عشرة من العمر على يد أحد الجنود. وتملك الرعب حكومة هوجو بانزير Hugo Banzer [1926-2002]، وهو دكتاتور عسكري سابق تحول إلى ديمقراطي محافظ. وبدلاً من معالجة مظالم النظام الجديد، لجأت الحكومة إلى فسخ

(أ) لون من ألوان الموسيقى في أمريكا اللاتينية نشأ في المنطقة الكاريبية من كولومبيا.

(ب) بمعنى مياه توناري. وتوناري، أو فيللا توناري، هو اسم موقع ضمن إدارة كوشابامبا.

العقد المبرم مع أجواس ديل توناري. وفي إطار عقد مصمم على نحو أفضل شرع أجواس ديل إيليماني[أ] Aguas del Illimani، وهو اتحاد تقوده شركة مرافق فرنسية تدعى سويز Suez، في إدارة وتوسيع خدمات المياه والصرف الصحي في العاصمة لا باز La Paz ومدينة إل ألطو El Alto التابعة لها. لكن بسبب اضطرابات كوشابامبا، رفضت الحكومة طلب اتحاد الشركات رفع التعريفات، وإن ظلت تلك الزيادات أدنى مما هو معمول به لدى شركات المياه العمومية في أماكن أخرى من بوليفيا. وقامت الحكومة بدلاً من ذلك برفع الرسوم على التوصيلات الجديدة للشركة لتصل إلى 450 دولاراً للمياه والصرف الصحي، أو ما يعادل أجور البوليفيين الأكثر فقراً لمدة ستة أشهر. ودعا عمدتا إل ألطو ولا باز إلى إبطال العقد. وفي كانون الثاني/ يناير 2005، كان ذلك بالضبط ما قامت به الحكومة الضعيفة والمؤقتة لكارلوس ميسا.

وهلل اليسار الراديكالي في بوليفيا وما وراءها لـ"حروب المياه" تلك باعتبارها دليلاً على ظلم الخصخصة. ومما لا شك فيه أن المياه موضوع حساس. فإمدادها ليس حكراً طبيعياً فحسب؛ وإنما هي، في الثقافة الهندية الأنديزية، هبة إلهية تعود ملكيتها إلى الجميع، وليست سلعة. وسبل عيش الفلاحين في الجزء الأكبر من أمريكا اللاتينية تعتمد على المياه لأغراض الري. لكن تجربة بوليفيا كان مردها إلى فشل التنظيم الحكومي، لا الخصخصة. فعلى الرغم من أن ميسيكوني ظل لمدة طويلة أحد مطالب القادة المحليين في كوشابامبا، لكن كان ينبغي عدم الموافقة عليه. وفي لا باز وإل ألطو، كان اتحاد أجواس ديل إيليماني يتمتع بسجل جيد. وقام باستثمار 63 مليون دولار (وإن استقي بعضها من قروض ميسَّرة عن طريق الحكومة). وبعد سنوات من إخفاق شركة المياه الحكومية في مواكبة الطلب، ارتفع المعدل السنوي لتوصيلات المياه والمجاري الجديدة بواقع الثلثين خلال السنوات الثلاث الأولى على عقد الاتحاد. وفيما يعود الفضل فيه إلى الاستثمار الخاص أساساً، نال

(أ) بمعنى مياه إيليماني، وإيليماني هو الجبل الأعلى ضمن سلسلة جبال كورديليرا ريال في هضبة الألتيبلانو، ومعناه: النسر الذهبي.

عدد أكبر بكثير من البوليفيين، وخصوصاً الفقراء، سبل الوصول إلى الخدمات الأساسية. وفي عام 1992، كان ما نسبته 50٪ فقط لديهم شبكات مياه، بينما في عام 1997 كانت الكهرباء موصَّلة لما نسبته 45٪ فقط. أما في عام 2004 فإنه وفق بيانات البنك الدولي، كانت المياه تصل إلى ما نسبته 70٪ من السكان، بينما كانت الكهرباء تصل إلى ما نسبته 60٪.[54]

وفي كوشابامبا، وبعد ست سنوات على حرب المياه، لم يكن النصر خالياً من المتاعب. فقد كانت [شركة] سيمابا تحت "السيطرة المجتمعية". وكان نصف سكان المدينة لا يزال مفتقراً إلى شبكات المياه. وبالنسبة للنصف الآخر كانت الخدمة رديئة؛ إذ كانت المياه الجارية لا تصل لبعض السكان سوى لمدة ثلاث ساعات في اليوم.[55] وعبر أنحاء أمريكا اللاتينية، فإن أولئك الذين لا تصلهم شبكات المياه يدفعون من أجلها في العادة أكثر – يصل الفرق أحياناً إلى عشرة أضعاف– ممن تصلهم الشبكة الرئيسية. ذلك أن المحرومين من الشبكة يحصلون على المياه من ناقلات تديرها عادةً منشآت خاصة وغير رسمية. ويندر أن تكون تلك المياه نظيفة. وفي بعض المدن في الأرجنتين أيضاً تم خصخصة المياه في التسعينيات. وحصلت سويز على حصة مؤثرة في شركة أجواس أرجنتيناس Aguas Argentinas، التي كانت تعمل في بوينس آيرس. ومن خلال تطبيق أساليب إدارية أكثر كفاءة تمكنت من خفض تعريفات المياه وفي الوقت نفسه استطاعت توصيل الخدمة إلى 3 ملايين آخرين من الفقراء (وإن كانت رسوم التوصيل مرتفعة).[56] وحسبما جاء في إحدى الدراسات، ارتفعت نسبة توصيل المياه من 64٪ إلى 71٪ في المناطق الإقليمية من الأرجنتين حيث تمت خصخصة المياه، مقارنة بزيادة من 87٪ إلى 90٪ في الأماكن التي لم تتم فيها خصخصتها. ووفق الحسابات التي أجراها معدو الدراسة، فإن تسارع الزيادة في الإمدادات من المياه الآمنة التي وفرتها الخصخصة أدت إلى انخفاض معدلات الوفيات بين الأطفال بنسبة 5٪ في المناطق المعنية.[57] وفي أجزاء كثيرة من المنطقة، كانت هناك أسباب وجيهة لارتفاع أسعار المياه، سواء لتمويل الاستثمارات الجديدة أو الحد من الهدر. أما

الدرس المستقى من كوشابامبا، فهو أنه إذا أريد لخصخصة المياه أن تكون قابلة للحياة سياسياً وعادلة اجتماعياً، فإنها يجب أن تكون متلازمة مع إعانات (في شكل دفعات نقدية) تستهدف الفقراء، كما يحدث في شيلي.

وأصبح اسم "توافق آراء واشنطن"، أكثر من أي سياسة أخرى، يرتبط في أمريكا اللاتينية بالخصخصة، وعلى نحو يثير الجدل، كما تجسد في "حروب المياه". وبدأت عمليات البيع في شيلي في السبعينيات، عندما قام نظام بينوشي بإعادة الشركات التي أممها ألِندي (باستثناء شركة النحاس الحكومية كوديلكو Codelco)، ثم مضى ليقلد إجراءات الخصخصة الجذرية لمارجريت تاتشر في بريطانيا. وانتشرت الخصخصة لتبلغ المكسيك في الثمانينيات، ولتعم أرجاء المنطقة في التسعينيات. وفي مجمل أمريكا اللاتينية، بيع ما يزيد على 2000 منشأة تراوحت بين مصانع الصلب وشركات الكهرباء والمصارف وشركات الطيران. وتراجعت حصة الدولة في الإنتاج في أمريكا اللاتينية على مدى الأعوام العشرين الماضية بدرجة تفوق تراجعها في أي منطقة أخرى، باستثناء الدول الشيوعية السابقة في وسط أوربا وشرقها. وفي التسعينيات بلغ مجموع العائدات الحكومية من عمليات الخصخصة في أمريكا اللاتينية 178 مليار دولار (منها 95 مليار دولار في الفترة 1997-1999) بما يمثّل 55٪ من المجموع في العالم النامي.[58]

وبقدر ما كان نطاق الخصخصة يجسد تعدد الشركات الحكومية في أمريكا اللاتينية، فإنه كان تجسيداً أيضاً للحماس من أجل الإصلاح. ففي بيرو، على سبيل المثال، لم تكن الدولة تمسك بزمام الاقتصاد فحسب - النفط والتعدين والزراعة (ضمن جمعيات تنظمها الحكومة) والصلب ومطاحن الأسماك وجزء مهم من القطاع المصرفي والمرافق - بل كانت تسيطر أيضاً على تسويق المواد الغذائية والمعادن، فضلاً عن صناعة السينما الإباحية، وهو أحد الأصول السابقة لمجموعة مصرفية متعسرة. وبالرغم من وجود بؤر تميز معزولة، منها على سبيل المثال شركة النفط الحكومية في فنزويلا PdVSA وشركة المرافق العامة في

ميديلين[أ] Medellín بكولومبيا، فإن معظم الشركات المملوكة للدولة كانت تعاني سوء الإدارة. وبحلول التسعينيات، كان كثير منها يتكبد خسائر مزمنة. وفي المكسيك، بلغت الشركات الحكومية ذروتها في عام 1982 بحيث كان ما مجموعه 1155 شركة يتلقى تحويلات وإعانات تعادل 12.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وفق ما ذكره جاك روجوزينسكي Jack Rogozinski، الذي اشترك كمسؤول مالي في خصخصة كثير منها في عهد ساليناس.[59]

وكانت الحكومات تقوم بعمليات الخصخصة لمزيج من الأسباب الأيديولوجية والبراجماتية. فإذا كان أحد الأهداف هو النهوض بالكفاءة الاقتصادية، فإن هدفاً آخر، على الدرجة ذاتها من الإلحاح، كان سد الثغرات في المالية العامة (وفي حالات كثيرة، ارتكبت الحكومات الخطأ المتمثل في استخدام إيرادات الخصخصة في النفقات الجارية بدلاً من سداد الديون أو للاستثمار العام). وفيما يخص الهدف الأول، سجلت الخصخصة نجاحاً كبيراً. ويشير تحليل شامل لأداء الشركات المخصخصة في سبع دول إلى أنها زادت، في المتوسط، من إنتاجها (بنسبة 40٪)، ومن أرباحها مع التخلص من العمالة (ربع قوة العمل في المتوسط).[60] وإليك صناعة الصلب في البرازيل، والتي بيعت في شكل ست شركات منفصلة في الفترة 1991–1993. فعندما كانت في يد الدولة في عام 1990، كانت تستخدم 115 ألف شخص، وتنتج 22.6 مليون طن من الصلب. وبحلول عام 1996، كانت تنتج 25.2 مليون طن بما لا يزيد على 65 ألفاً من العمال. وفي معظم الحالات زادت الشركات المخصخصة من حجم إنتاجها وربحيتها. وبذلك، سجلت إنتاجية العمل زيادة حادة، وفي بعض الحالات على غرار ما حدث في الأرجنتين، نفّذت الشركات استثمارات رأسمالية جديدة وكبيرة أيضاً. وقبل كل شيء، فإن الأداء في الشركات المخصخصة تحسن بفضل تحسين الإدارة. كما أن الشركات دفعت المزيد من الضرائب عندما تحولت إلى الملكية

(أ) اسمها الرسمي بلدية ميديلين، وهي ثاني أكبر مدينة في كولومبيا.

الخاصة. وارتفعت أجور العمال الذين احتفظوا بوظائفهم إلى أكثر من الضعف في بوليفيا.[61] وفي حالات كثيرة، اتجهت الشركات المخصخصة في مراحل لاحقة نحو التوسع. فعلى سبيل المثال، منذ خصخصة الشركة البرازيلية كومبانهيا فيل دو ريو Companhia Vale do Rio في عام 1997، وهي مجموعة متخصصة في إنتاج ركاز الحديد ونقله؛ تمكنت من زيادة مبيعاتها بواقع مرتين ونصف، وأرباحها بواقع 13 ضعفاً. وفي عام 2005 كانت تشغِّل 39 ألف عامل بعد أن كان هذا العدد 14 ألفاً فقط. وتحولت من شركة أم تتبعها مجموعة من الشركات الصغيرة إلى ثاني أكبر شركة تعدين متعددة الجنسيات في العالم.[62]

وعلى الرغم من النجاح الشامل للخصخصة، فإنها أصبحت مكروهة بشدة في أمريكا اللاتينية. فقد كادت الخصخصة أن تتوقف في المنطقة بعد حرب المياه في كوشابامبا، واضطرابات أخرى شهدتها أريكويبا Arequipa، وهي ثاني أكبر مدينة في بيرو، حول البيع المقترح لشركتين صغيرتين من شركات الكهرباء. ويرجع انعدام شعبيتها أساساً إلى ضعف المزايا التي تدرها على المستهلك ودافع الضرائب وعدم كفايتها. ومن ناحية أخرى، فإن المتضررين مالوا إلى إعلاء صوتهم. ففي بعض الدول، واجه العمال الذين فقدوا وظائفهم بسبب الخصخصة صعوبة في العثور على وظائف جديدة. ففي الأرجنتين، على سبيل المثال، انخفض عدد العاملين في الشركات التي كانت مملوكة للدولة في السابق من 250 ألفاً في عام 1989 إلى نحو 60 ألفاً في عام 1993.[63] وكان الكثير ممن فقدوا وظائفهم عند خصخصة شركة النفط واي بي إف[أ] YPF يتواجدون في مقاطعات نائية تخلو من فرص العمل البديل. وكانوا من المتقدمين في العمر وذوي مهارات محددة. وأمضى معظمهم العقد التالي في العيش على الهبات الحكومية والقيام بالاحتجاجات المتكررة. وتشير دراسة أجريت على 504 عاملين ممن استغنت عنهم شركة واي بي إف في عام 1991 إلى أن عائداتهم تراجعت بنحو النصف على مدار العقد التالي. وفي عام 2001 كان ما نسبته

(أ) اسمها الكامل هو Yacimientos Petrolíferos Fiscales، ومعناه "حقول النفط المالية".

26.4٪ من هذه المجموعة بلا وظائف عندما كانت نسبة البطالة في بوينس آيرس الكبرى تبلغ 13.9٪.[64]

واستقطب العدد المحدود من عمليات الخصخصة الفاشلة اهتماماً أكبر من ذلك الذي حظي به كثير من قصص النجاح؛ فقد تخبطت شركات الطيران المخصخصة في الأرجنتين والمكسيك وبيرو. ولم يحدث في شيلي ذلك التخبط، حيث أصبحت شركة الخطوط الجوية الوطنية LAN [Línea Aérea Nacional] شركة الخطوط الجوية الأقوى في المنطقة، ووسعت نشاطها ليشمل بيرو وإكوادور والأرجنتين. وتحولت العملية التي قام بها ساليناس لخصخصة المصارف في المكسيك إلى boomerang،أي "كيد مرتد"[أ] باهظ التكلفة؛ فقد كان يتعين استرداد اثني عشر مصرفاً من المصارف الثمانية عشر التي بيعت في الفترة 1991–1992 أساساً لمجموعات تعمل في تجارة الأسهم وتفتقر إلى الخبرة المصرفية الكافية، وذلك بعد سنوات قليلة عندما كشفت أزمة البيزو مدى هشاشة ميزانياتها. كما تعثرت كذلك جهود المكسيك الرائدة لجعل الشركات الخاصة تبني طرقاً مدفوعة الأجر. فعندما افتتح طريق سريع جديد بين مكسيكو سيتي وأكابولكو[ب] Acapulco في عام 1993، كان الرسم المفروض على الرحلة التي تستغرق خمس ساعات أكثر من مئة دولار؛ أي أعلى من تكلفة الرحلة الجوية. ولجذب الحركة المرورية كان لزاماً إجراء تخفيضات حادة على رسوم الطرق السريعة. وأدى تعويض شركات الطرق السريعة وإنقاذ المصارف إلى زيادة الدين العام للمكسيك من 25٪ إلى 50٪ من الناتج المحلي الإجمالي.[65]

ومن الأسباب الأخرى لانعدام شعبية الخصخصة أن اسمها صار مقترناً في أذهان الناس بالفساد، وخصوصاً لأن بعض عمليات بيع الأصول المبكرة في شيلي والمكسيك

(أ) البمرنج boomerang عبارة عن قطعة خشبية منحنية الشكل تستعمل كسلاح أو تستخدم في الألعاب الرياضية، ترتد إلى راميها عند إلقائها على النحو الصحيح.

(ب) اسمها الرسمي "أكابولكو دي جواريز". مدينة وبلدية وميناء بحري رئيسي في ولاية جيريرو على شاطئ المحيط الهادي من المكسيك، تقع على بعد 300 كيلومتر جنوب غرب مكسيكو سيتي.

والأرجنتين لم تتم بأسلوب شفاف. بيد أن جام انتقادات عامة الناس انصب على ارتفاع التعريفات التي كان بعض شركات المرافق المخصخصة يطبقها. وكانت مرد تلك الزيادات في أحيان كثيرة إلى أن الخدمات كانت مدعومة في السابق من الدولة. لكن في بعض الحالات، بقيت الرسوم مرتفعة لأن الاحتكارات العامة تحولت إلى احتكارات خاصة. وأخفقت الحكومات في خلق المنافسة، أو في إرساء أطر تنظيمية مهنية للاحتكارات الطبيعية مثل الكهرباء أو الاتصالات أو المياه، أو في الأمرين معاً. ومنحت تلمكس Telmex، وهي شركة الهواتف المكسيكية، احتكاراً لمدة ست سنوات على كثير من خدماتها بعد بيعها. واستمرت في التمتع بمركز له هيمنة على السوق لمدة طويلة بعد انقضاء احتكارها الرسمي. وساعدت الأرباح الناشئة من شركة تلمكس كارلوس سليم[أ] Carlos Slim، الذي كانت شركته تملك 48٪ من رأس المال و71٪ من حقوق التصويت، على أن يصبح ثالث أغنى رجل في العالم؛ إذ بلغت ثروته 49 مليار دولار في عام 2006، ولم يسبقه سوى بيل جيتس[ب] Bill Gates ووارن بافيت[ت] Warren Buffet، حسبما ورد في مجلة فوربس[ث] *Forbes*. وبما لا يدع مجالاً للشك، كان معظم تلك الثروة نتيجة لما يتمتع به سليم من فطنة تجارية ومهارة في التنويع. بيد أن أرباح تلمكس كانت تعزى جزئياً إلى بعض رسوم الهاتف الأعلى في العالم، كما تبين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.[66] وفي الأرجنتين، انقسمت شركة الهواتف جغرافياً إلى احتكارين؛ أحدهما لشركة تملكها شركة تليفونيكا Telefónica الإسبانية، والثاني لشركة تملكها شركة الاتصالات الإيطالية تليكوم إيطاليا Telecom Italia. وارتكبت حكومة منعم الخطأ المتمثل بوضع الكثير من التعريفات على المرافق المخصخصة بالدولار. فقد

(أ) اسمه الكامل كارلوس سليم الحلو. رجل أعمال مكسيكي من أصل لبناني. من مواليد 28 كانون الثاني/ يناير 1940. أصبح أغنى رجل في العالم عام 2010 بثروة تقدَّر بـ60.6 مليار دولار.

(ب) رجل أعمال أمريكي. صاحب شركة مايكروسوفت للبرامجيات (1955–).

(ت) مستثمر ورجل صناعة أمريكي (1930–).

(ث) مجلة أمريكية اشتهرت بترتيب أكبر الشركات والأثرياء في العالم.

كان ذلك يعني صعودها (أو عدم انخفاضها) حتى مع انخفاض غيرها من الأسعار والأجور في السنوات الأخيرة من قابلية التحويل (لجأت حكومة كيرشنر إلى الحل المتطرف الآخر، حيث جمدت الكثير من التعريفات). وفي بيرو، كانت تليفونيكا المشغل حصرياً لخدمات كل من الهاتف الثابت، والمحمول، وكذلك خدمات تلفاز الكيبل، والإنترنت. وفي المقابل، في شيلي والبرازيل، بذلت جهود كبيرة لضمان المنافسة بين العديد من مقدمي خدمات الاتصالات، وتراجعت الأسعار تراجعاً حاداً. وفي البرازيل شهدت الهواتف المحمولة نمواً هائلاً. ففي السنتين الأوليين بعد الخصخصة التي أجريت في أيار/ مايو 1998 ارتفع مجموع خطوط الهاتف المحمول من 4.5 ملايين خط إلى 19 مليون خط، منها 3.4 ملايين خط تملكها الشريحة الأفقر من السكان ونسبتها 45٪ (بعد أن كان هذا العدد 270 ألفاً في عام 1998).[67]

واستقطبت خصخصة الاتصالات استثمارات جديدة، وتحديثات تقنية، وزيادات هائلة في نطاق التغطية في جميع أنحاء المنطقة. وتوصلت إحدى الدراسات إلى أن الدول التي قامت بالخصخصة ارتفع لديها على مدى السنوات الثلاث التالية معدل نمو التغطية للخطوط الثابتة والهواتف المحمولة مجتمعة (نسبة إلى السكان) من 5٪ إلى 14٪ سنوياً، بينما تراجعت قائمة الانتظار بمعدل النصف، وتحسنت نوعية الخدمة.[68] ومالت تكلفة المكالمات الدولية إلى الانخفاض، بينما ارتفعت تكلفة المكالمات المحلية مع إزالة أشكال الدعم البيني[أ] cross-subsidies. وكنتيجة للخصخصة أساساً، أصبح عدد الخطوط في أمريكا اللاتينية يفوق بواقع الخمس مثيله لدى الدول المتقدمة في عام 1999، مقارنةً بالسّدس في عام 1985. وبقيت التغطية والنوعية على السواء أدنى بكثير مما كانتا عليه في الدول المتقدمة، وكان هذا مجالاً بدأت المنطقة بسد الفجوة فيه.

(أ) ويقال "الإعانات المتبادلة"، والمقصود استخدام الأرباح الناشئة عن أحد النشاطات لتغطية الخسائر الناجمة عن نشاط آخر. ومن ذلك، استخدام الأسعار المرتفعة لأحد المنتجات بما يسمح بفرض سعر يقل عن سعر التكلفة بالنسبة لمنتَج آخر.

وبصورة مماثلة، أدت خصخصة الكهرباء إلى انخفاض الأسعار في الأرجنتين وشيلي وبيرو. وفي البرازيل، كانت العملية مثقلة بمشكلات نابعة من سوء تصميم اللوائح، فقد اتسمت العملية بقدر كبير من التخبط عندما كانت الحكومات تمنح التراخيص للشركات الخاصة كي تبني وتشغّل البنى الأساسية من قبيل الطرق السريعة أو محطات الطاقة. وتشير إحدى الدراسات التي أجريت على أكثر من ألف من تلك التيسيرات الممنوحة في أمريكا اللاتينية خلال تسعينيات القرن العشرين إلى أن أكثر من 60٪ من الحالات، أعيد التفاوض حول الشروط بصورة أساسية خلال ثلاث سنوات.[69] وصححت شيلي ذلك الوضع في نهاية المطاف عندما استخدمت، في أواخر التسعينيات، التمويل الخاص لبناء شبكة حديثة من الطرق السريعة.

وعلى العموم، فإن الاستثمار الخاص في البنية الأساسية بأمريكا اللاتينية نما بمعدل هائل في الفترة 1990–2001 إذ بلغ ما مجموعه 360 مليار دولار، وهو ما يزيد بواقع 150 مليار دولار عن مثيله في شرق آسيا.[70] لكن تبين بمرور الوقت أن الاستثمار الخاص بحاجة إلى أن يستكمل بعودة الاستثمار العام، وخصوصاً في مجالات مثل المياه والنقل. ومع ذلك، فإن خصخصة الخدمات العامة كانت في المحصلة إيجابية بوضوح في أمريكا اللاتينية. وخلصت دراسة تفصيلية أجريت مؤخراً إلى أن عمليات خصخصة البنى الأساسية «زادت عموماً من فرص الوصول إلى الطاقة وخدمات الهاتف والمياه، وخصوصاً بالنسبة للفقراء الذين كانوا قبل الخصخصة محرومين في أحيان كثيرة من الخدمات، أو كانوا يدفعون أثماناً أعلى مقابل خدمات خاصة (وخصوصاً فيما يتعلق بالمياه). ومع أن بعض الشركات المخصخصة رفعت الأسعار مما زاد العبء على كاهل الأسر المنخفضة الدخل، فإن النتيجة النهائية تشير إلى مكاسب مطلقة على صعيد الرعاية لمصلحة الفقراء».[71] وكانت هناك إشارات أيضاً إلى تزايد شعبية الخصخصة. ففي استطلاع الرأي الذي أجرته لاتينو بارومترو، تراجعت نسبة المستجوبين الذين يرون أن الخصخصة "مفيدة نوعاً ما" أو "مفيدة جدًّا" من 46٪ في عام 1998 إلى 21٪ في عام

2003 قبل أن ترتفع مجددًا إلى 32٪ في عام 2005. وفي العام التالي، أعلن ما نسبته 30٪ من المجيبين عن رضاهم عن المرافق المخصخصة، أي نحو ضعف عددهم في مسح عام 2004.[72]

وكان من المفترض ألا تتعدى الخصخصة كونها جزءاً من محاولة أوسع نطاقاً لإزالة نسيج اللوائح التي كانت تحيط بالأعمال الخاصة وفق النموذج القديم. لكن لم يتحقق من ذلك سوى القدر اليسير. فعلى سبيل المثال، لم ينفّذ سوى القليل من إصلاحات سوق العمل. وفي عدد محدود من الدول، اتّخذت خطوات لتحقيق المزيد من المرونة عن طريق تشجيع الوظائف المؤقتة وخفض تكلفة عمليات التسريح. لكن عدم إصلاح قوانين العمل كان يعني عموماً أن عملية تشغيل العمال وتسريحهم كانت أكثر صعوبة وتكلفة في أمريكا اللاتينية منها في الدول المتقدمة.[73] والمفارقة أن أقلية فقط من قوة العمل كانت تتمتع بتلك الحماية. فقد كان نحو نصف قوة العمل يكدح في القطاع غير الرسمي من دون حماية قانونية تذكر. وشهدت بعض المجالات الأخرى تحريراً من الحواجز الإدارية؛ فقد حرر ساليناس موانئ المكسيك، مقوّضاً سلطة أرستقراطية نقابية كانت تتعاقد من الباطن مع عمال غير نظاميين ومحدودي الأجر لتنفيذ العمل، بينما تملأ هي جيوبها دون أن تفعل شيئاً يستحق ذلك. وفي العام الأول على إزالة الحواجز الإدارية، تراجعت تكلفة الخدمات في فيراكروز Veracruz، وهو الميناء الرئيسي، بأكثر من 30٪، فيما ازداد حجم الحاويات المناولة بنسبة 47٪. وبعد تحرير صناعة الشحن في المكسيك ارتفع عدد الشاحنات المرخصة بنسبة 62٪ خلال عامين، وتراجعت الرسوم بنسبة مرتفعة بلغت 50٪، كما تحسنت النوعية.[74] وكان تحرير النقل أساسياً من أجل طفرة التصدير في شيلي والمكسيك. لكن تلك كانت استثناءات. فعلى العموم، كانت الأعمال مكبلة بسلسلة معقدة من الإجراءات البيروقراطية. وكانت أمريكا اللاتينية تحتل مراتب متدنية في الاستقصاءات السنوية بشأن أوضاع الأعمال حول العالم التي تجريها مؤسسة التمويل الدولية، وهي ذراع القطاع الخاص ضمن البنك الدولي. وتوصلت تلك الاستقصاءات إلى أن قوانين العمل في

المنطقة ليست جامدة فحسب؛ إذ إن المتطلبات القانونية لبدء أحد النشاطات التجارية كثيراً ما تكون مرهقة على نحو سخيف، بينما تتسم حماية حقوق الملكية والمانحين بالرداءة. ومن باب ذكر بعض الأمثلة، كانت المدة التي يتطلبها بدء مشروع تجاري في البرازيل تصل إلى 152 يوماً، مقابل يومين اثنين فقط في أستراليا. وفي بوليفيا، كان تسجيل منشأة تجارية تفوق تكلفته متوسط الدخل السنوي بمرة وثلاثة أرباع المرة، بينما كان يتم بالمجان في الدانمرك. وفي جواتيمالا، كان إنفاذ أحد العقود في المحاكم يستغرق في المتوسط نحو أربع سنوات، بينما في تونس كان الأمر نفسه يستغرق أقل من شهر.[75]

الميزانية العمومية للإصلاحات

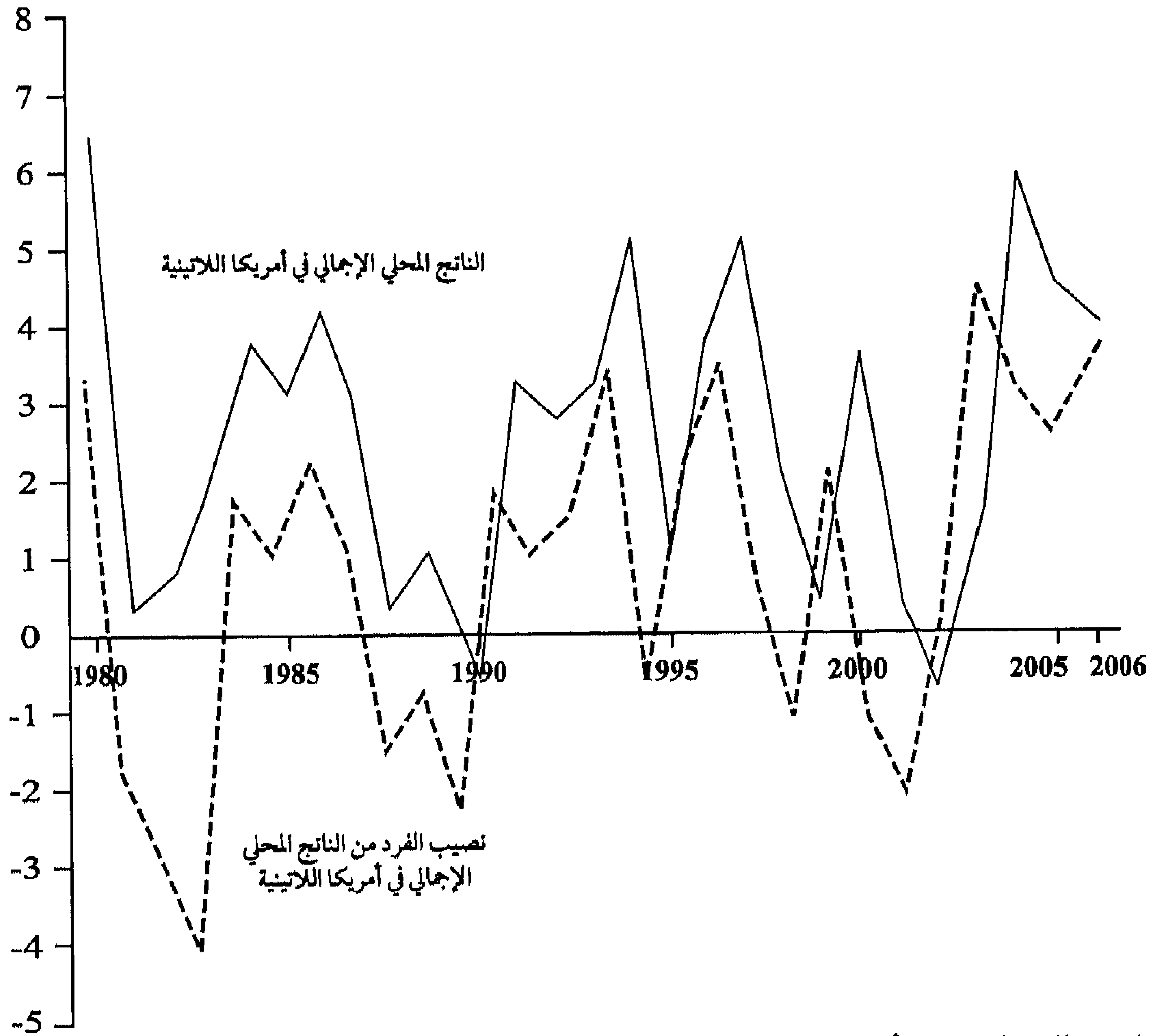
بعد ربع قرن على أزمة الديون التي ولدت "توافق آراء واشنطن"، ما هو سجله في أمريكا اللاتينية؟ أول ما يقال إن الثمار الأولى للإصلاح الاقتصادي كانت مخيبة للآمال نسبياً. ولنبدأ بالنمو الاقتصادي؛ فقد تعافى فعلاً في تسعينيات القرن العشرين. وأعقب ذلك كساد من عام 1998 إلى عام 2002، ليبدأ انتعاش قوي من عام 2004 فصاعداً (انظر الشكل 3). فإلى أي مدى كان هذا السجل المتقطع نتيجة مباشرة للإصلاحات؟ ذلك أن قياس تأثيراتها على النمو ليس بسيطاً. فعلى سبيل المثال، من الصعب الفصل بين تأثير الإصلاحات وتأثير التدفقات الرأسمالية الداخلة التي شجعتها تلك الإصلاحات. فقد رأى خوسيه أنطونيو أوكامبو – عضو اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي طرح نقداً دقيقاً لـ"توافق آراء واشنطن" من جانب اليسار – أن تدفقات رأس المال، وليس السياسات، هي المحدد الرئيسي للنمو الاقتصادي منذ السبعينيات.[76] لكن لم يكد الحبر الذي كتب به هذا التحليل يجف حتى بدا أن هذه العلاقة بدأت تنهار. ومنذ عام 2004 لم يتزامن النمو القوي إلا مع قدر متواضع من صافي التدفقات الرأسمالية الداخلة، مع استغلال الحكومات للفوائض التجارية من أجل الحد من المديونية. وهناك الكثير أيضاً الذي يتوقف على المدة المستخدمة لتقييم العلاقة بين النمو والإصلاحات.

وكما يبين أوكامبو، وهو محق في ذلك، فإن تحقيق الاستقرار كثيراً ما يحدث خلط بينه وبين الإصلاح (وهو خلط ينبغي تفاديه).[77] فالكساد واستشراء الفقر في الثمانينيات كانا التبعة التي خلفها مهرجان النمو الذي تغذيه الديون في السبعينيات. وأولئك الذين يلقون بلائمة "العقد الضائع" في الثمانينيات على تحقيق الاستقرار إنما يذكرون أمراً بديهياً. ويعجز النقاد عن الإشارة إلى أي مجموعة بديلة من السياسات التي كان يمكن أن تسفر عن نتيجة أفضل على المدى الطويل.

الشكل (3)

النمو الاقتصادي في أمريكا اللاتينية، 1980-2008

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، التغير المئوي السنوي



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ECLAC.

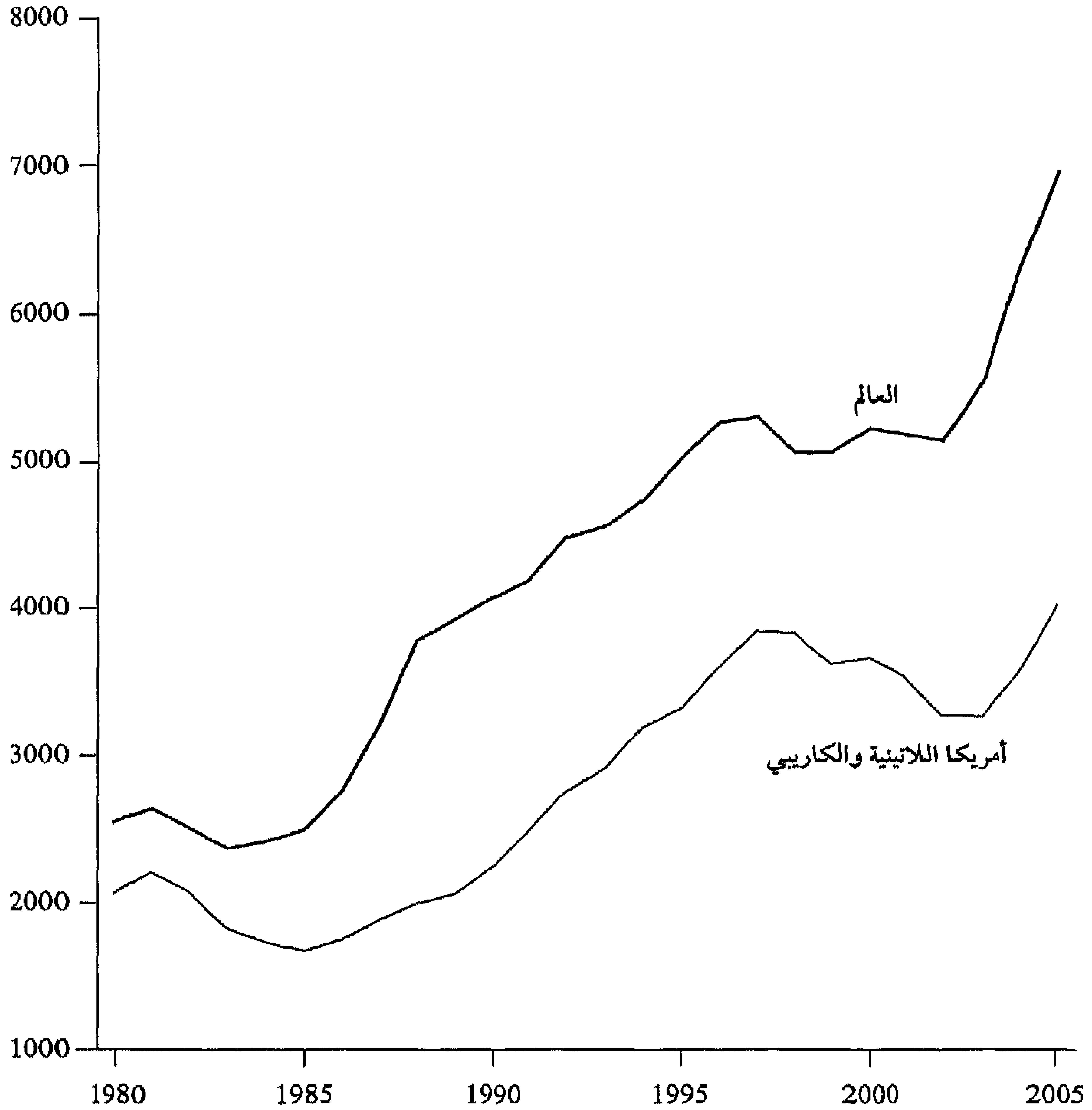
وتشير بعض الدراسات التي أجريت في مرحلة مبكرة إلى أن الإصلاحات أضافت نقطتين مئويتين إلى معدلات النمو السنوية في أوائل التسعينيات. وتوصلت دراسة لاحقة أجراها باحثون في بنك التنمية للدول الأمريكية إلى أن الإصلاحات لم يكن لها سوى تأثير مؤقت على التعجيل بالنمو. ومع ذلك، فإنهم يخلصون إلى أن دخل الفرد في أمريكا اللاتينية في عام 2000 كان أعلى بنسبة 11٪ مما كان سيكون عليه لو لم تنفَّذ الإصلاحات. وتمثَّل التأثير الرئيسي برفع الإنتاجية في المنطقة. وعلى العموم، أدت الإصلاحات إلى زيادة النمو في الدول ذات المؤسسات العمومية الأفضل.[78] وعند الأخذ في الاعتبار التراجع الذي شهدته الفترة 1998–2003، يصبح السجل أسوأ بكثير. ومع تسارع الانتعاش بعد عام 2003 أضيف منعطف جديد إلى الجدل. فمن ناحية، وعلى غرار التباطؤ السابق تماماً، كان الانتعاش يعزى في كثير من جوانبه إلى ظروف خارجية. فمع تحول الصين نحو الصناعة، أدى طلبها على الأغذية والمعادن من أمريكا اللاتينية إلى أن تبلغ أسعار تلك المواد مستويات قياسية. ومن ناحية أخرى، وبعد عقدين من تحقيق الاستقرار والإصلاح، ظهر معظم اقتصادات المنطقة بمظهر أفضل بكثير بما يؤهله للاستفادة من تلك الفرص. وبعبارة أخرى، تأخَّر ظهور التأثير الكامل للإصلاح تماماً كما يعتقد كثيرون أن النمو المنتظم في الاقتصاد البريطاني منذ عام 1993 يعود في كثير من جوانبه إلى الإصلاحات التي قامت بها مارجريت تاتشر.

وبالنظر إلى الظروف الخارجية المثالية، فإن النمو في أمريكا اللاتينية ظل مخيباً للآمال نسبياً، وخصوصاً عندما يقاس مقارَناً بمعدلات النمو في الصين والهند. وقد كانت تلك المقارنة غير منصفة جزئياً؛ فالصين توجد في مرحلة تنموية مشابهة لمثيلتها لدى البرازيل في الفترة من خمسينيات إلى سبعينيات القرن العشرين، وهي التنمية المتمثلة بالتصنيع القائم على استقطاب جيش الاحتياط من العمالة الريفية ورأس المال الأجنبي. لكن من الصحيح أنه، على الرغم من عودة النمو، كان هناك الكثير الذي بقي دون إصلاح في أمريكا اللاتينية: فالمنطقة متخلفة تقنياً وتعليمياً، ولاتزال تعاني الانخفاض النسبي في الإنتاجية، واللوائح التجارية الخانقة، ونقص مرافق النقل، وضعف المؤسسات العمومية. ويبدو أن تلك العوامل

قلصت النمو المستدام في المنطقة ككل إلى نحو 4-5٪ سنوياً. بيد أن النمو المنتظم والمستقر بهذه الوتيرة يمثل تحسناً عظيماً مقارنة بالوضع على مدى العقود الأربعة الماضية تقريباً.

الشكل (4)

نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في أمريكا اللاتينية والعالم محسوباً بطريقة أطلس (بالدولار)



المصدر: البنك الدولي؛ طريقة البنك الدولي المعروفة باسم طريقة أطلس: تستند تقديرات البنك الدولي الرسمية من حيث حجم الاقتصادات إلى الدخل القومي الإجمالي محوّلاً إلى الدولار الأمريكي بالأسعار الجارية بطريقة أطلس. ويراعي الدخل القومي الإجمالي كل أشكال الإنتاج في الاقتصاد الداخلي (أي الناتج المحلي الإجمالي) زائداً صافي تدفقات دخل العوامل (من قبيل الريوع والأرباح ودخل العمالة) من الخارج. وتخفف طريقة أطلس من تأثير تقلبات أسعار الصرف باستخدام عامل تحويل، هو عبارة عن متوسط متحرك لثلاث سنوات، معدّلاً سعرياً.

ويرى بعض المنتقدين، من أمثال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي CEPAL، أن الإصلاحات نفسها أضعفت قدرة المنطقة الإنتاجية من خلال التركيز على "الازدواجية" في اقتصادات أمريكا اللاتينية. وبعبارة أخرى، بينما ازدادت بدرجة كبيرة كفاءة عدد محدود نسبياً من الشركات الكبيرة (بما فيها فروع لشركات متعددة الجنسيات)، فإن روابطها بالقاعدة العريضة من المنشآت التجارية الصغيرة والمتوسطة ضعفت عما كانت عليه في الماضي، حيث كان كثير منها يعاني.[79] وازداد بالفعل "عدم الرسمية" الاقتصادية والبطالة نتيجة لتحقيق الاستقرار والإصلاح. لكن البطالة تراجعت بانتظام من جديد بعد عام 2003. ويتماشى ذلك مع الاتجاهات السائدة في أماكن أخرى؛ فعلى سبيل المثال نفَّذت إسبانيا إصلاحات شبيهة بتلك التي تمت في أمريكا اللاتينية، حيث فاق معدل البطالة فيها 20٪ في أوائل التسعينيات؛ ولم ينخفض إلى ما دون 9٪، أي مستواه في عام 1980، إلا في عام 2005. [80] ويرى أوكامبو أن على الحكومة، من أجل زيادة النمو ونشر مزاياه على نطاق أوسع، أن تعتمد "سياسات تقنية" و"رؤى استراتيجية" بالنسبة للقطاعات المختلفة، وأن تساعد كذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة.[81] وقد بدا ذلك للبعض سياسة صناعية عفا عليها الزمن. لكن كان هناك توافق واسع في الرأي على ضرورة أن توسع الحكومات مشاركتها في حفز البحث والتطوير، وخصوصاً عن طريق التعاون بين الجامعات والقطاع الخاص، وهي استراتيجية سماها ويليامسون "استراتيجية ابتكار وطنية".[82]

أما الإنجاز الباهر للإصلاحات فكان كبح التضخم وزيادة الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي. ولم يكن الأمر سهلاً. فالانتصار على التضخم كان معركة طويلة (انظر الشكل 6). ومن بين طرائق تفسير التعديل التي شهدتها الفترة 1998-2003 أنه كان الثمن المدفوع لاستخدام عملات مفرطة التقييم overvalued من أجل خفض التضخم. ففي عام 1999 ومع تدفق رؤوس الأموال إلى المنطقة تخلت نحو ست دول عن أسعار الصرف المثبّتة لصالح أسعار معوَّمة. وبدلاً من استخدام سعر الصرف لضبط التضخم، أوكلت تلك الدول المهمة إلى المصارف المركزية والسياسة النقدية باعتماد التضخم المستهدف. وفي كثير من الدول، بدا أن النظام الجديد يعمل بصورة جيدة. وتراجع

متوسط معدل التضخم غير المرجح عبر الدولة ككل في المنطقة من ذروته البالغة 1206٪ في عام 1989 إلى 10٪ فحسب بحلول نهاية التسعينيات. وبحلول عام 2006، كان هذا المعدل المتوسط قد تراجع إلى 4.8٪. ولأول مرة منذ ثلاثينيات القرن العشرين، لم تكن هناك دولة تعاني تضخماً يزيد على 20٪.[83] وتراجع متوسط عجز القطاع العام في المنطقة من 6.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1980-1990 إلى 1.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2005.[84] وباستثناء مدفوعات فائدة الدين، تمخض عام 2005 عن فائض يقدر بنسبة 2.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

وبمجرد تحقيق انخفاض التضخم، تولدت إمكانية الحصول على الائتمانات المصرفية والرهون الرخيصة بالنسبة لأعداد كبيرة من مواطني أمريكا اللاتينية الذين حرموا منها على مدى جيل، أو لم تتح لهم السبل للوصول إليها أصلاً. وكان النمو القوي في الائتمانات في المكسيك والبرازيل في السنوات التي تلت عام 2003 عاملاً من العوامل المؤدية إلى تسارع التوسع الاقتصادي. وأسهم انخفاض التضخم والسياسات المالية المنضبطة بدرجة معقولة في تعزيز سلطة ومصداقية صانعي السياسات الاقتصادية في كثير من دول المنطقة. وتجسّد ذلك في علاوة المخاطرة[أ] على السندات الحكومية في أمريكا اللاتينية، التي تراجعت إلى نحو نقطتين مئويتين أعلى من سندات الخزانة الأمريكية في عام 2006، وهو أدنى مستوياتها على الإطلاق. وعلاوة على ذلك، فإن الحكومات كانت قادرة على كسر اعتمادها على التمويل الأجنبي. فبحلول عام 2005 حوّلت حكومات المكسيك والبرازيل وكولومبيا أكثر من نصف ديونها إلى عملات محلية إلى جانب مدّ آجالها.[85] وبسرعة مفاجئة، بدا أنها تجاوزت ما أسماه ريكاردو هاوسمان Ricardo Hausmann، وهو اقتصادي فنزويلي، "الخطيئة الأصلية"،[ب] أي العجز التقليدي لدول الأسواق الناشئة عن الاقتراض الطويل الأجل بعملاتها المحلية.[86] وكان ذلك يعزى في جانب كبير منه إلى

(أ) ويقال: هامش المخاطرة، وبدل المخاطرة، وبدل التعرض للخطر، وعائد تعويض المخاطرة، وقسط المخاطرة risk premium.

(ب) التعبير مقتبس من العقيدة المسيحية التي تشير إلى وضع الإنسان الآثم الناتج عن سقوط آدم.

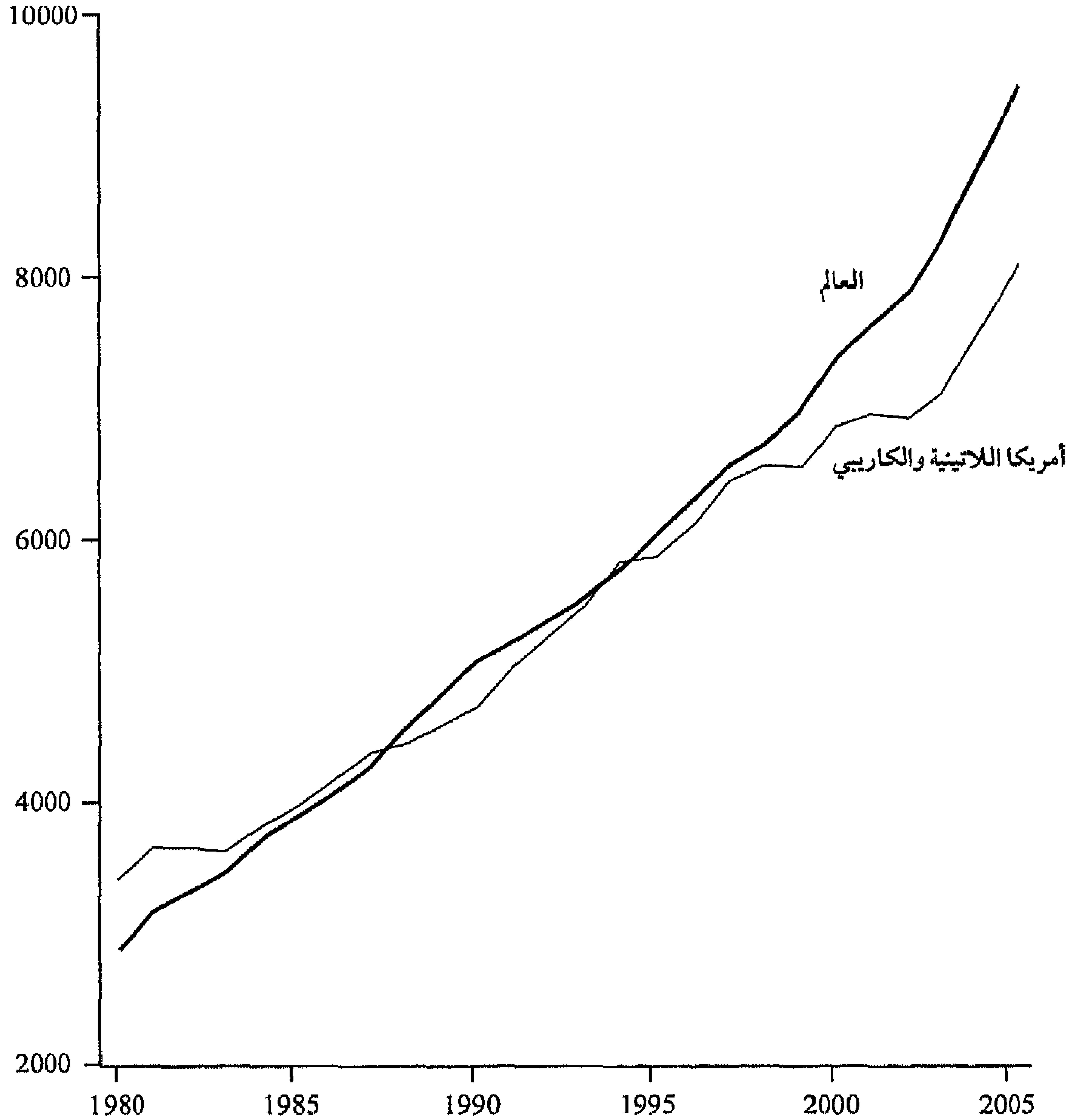
وفرة السيولة في الاقتصاد العالمي. ويرى البعض أن ذلك يشير أيضاً إلى عدم اكتراث المستثمرين بالمخاطر. أما التأثير فهو أن أمريكا اللاتينية كانت تعزل نفسها عن أي تكرار "للصدمات" الخارجية التي واجهتها في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين.

وقد نبعت هذه المرونة الجديدة، في جزء منها، من الإنجاز الكبير الثاني للإصلاحات، وهو نمو الصادرات بعد نصف قرن من إهمالها الذي أسهم في قدر كبير من انعدام الاستقرار الذي شهدته المنطقة. وكان نمو الصادرات في المكسيك وأمريكا الوسطى والكاريبي مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بإنشاء مصانع التجميع لخدمة السوق في الولايات المتحدة. ففي أمريكا الجنوبية اعتمد نمو الصادرات على الموارد الطبيعية بدرجة أكبر. وكان ارتفاع أسعار السلع من العوامل المساعدة، لكنه لم يكن التفسير الوحيد. واستقرار الاقتصاد الكلي وتحسن الأداء التصديري يبعثان، عند تناولهما معاً، على الأمل في أنه في المرة القادمة التي يضرب فيها انعدام الاستقرار المالي الاقتصاد العالمي، فإن أمريكا اللاتينية لن تكون هي البطل الرئيسي في ذلك.

الشكل (5)

نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في أمريكا اللاتينية والعالم

أسعار الصرف بتعادل القوة الشرائية (بالدولار)

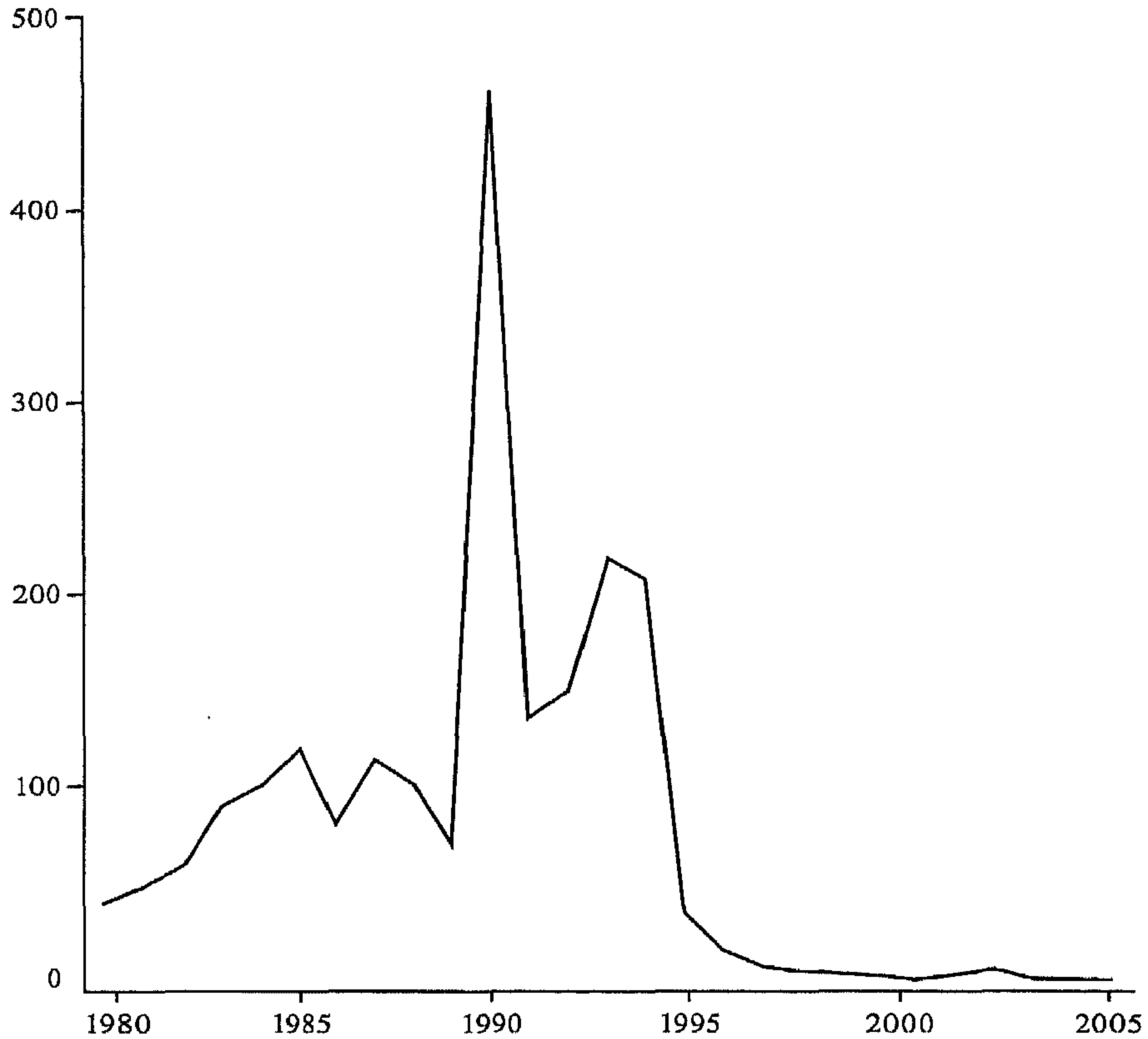


المصدر: البنك الدولي؛ تراعي عوامل التحويل بتعادل القوة الشرائية الفروق في الأسعار النسبية للسلع والخدمات، وخصوصاً غير التبادلية منها، ومن ثم تقدم قياساً شاملاً أفضل للقيمة الحقيقية لإنتاج أحد الاقتصادات مقارنة باقتصادات أخرى. والدخل القومي الإجمالي بتعادل القوة الشرائية يقاس بالأسعار الدولية الجارية للدولار الحائز، مبدئياً، على القوة الشرائية نفسها لدولار ينفق على الدخل القومي الإجمالي في الاقتصاد الأمريكي. ولأن تعادل القوة الشرائية يقدم قياساً أفضل لمستوى معيشة المقيمين ضمن اقتصاد ما، فإنه الأساس الذي يبني عليه البنك الدولي حساباته بشأن معدلات الفقر والمتمثلة بدولار في اليوم، ودولارين في اليوم. والدخل القومي الإجمالي للدول النامية الذي يقاس بتعادل القوة الشرائية يتجاوز عموماً دخلها القومي الإجمالي المقيس باستخدام طريقة أطلس أو باستخدام أسعار صرف السوق.

الشكل (6)

التضخم في أمريكا اللاتينية

الزيادة السنوية (٪)*



* متوسط، مرجح بحجم الاقتصاد.

المصدر: صندوق النقد الدولي

وقد يكون المنظر العام في عام 2006 أكثر إشراقاً مما كان عليه على مدى جيل، لكن الرحلة إلى الانتعاش كانت طويلة ومؤلمة. وكان الانتقاد الأقوى للإصلاحات أنها جعلت أمريكا اللاتينية، على المدى القصير، أكثر تأثراً بالأحداث الخارجية. ويرى بعض الاقتصاديين أن "نصف العقد الضائع" كان نتيجة لما أسموه "صدمة خارجية" ولم تكن له علاقة بالإصلاحات ذاتها. لكن آخرين كانوا مصيبين بالتأكيد عندما أشاروا إلى إزالة الضوابط عن

أسعار الصرف ورؤوس الأموال بشكل مفاجئ، ومن دون إصلاح مسبق للنظم المصرفية، باعتبارها خطأً خطيراً على صعيد السياسات. وهناك إنذار مبكر لم يلتفت له تمثل في الانهيارات المصرفية في كل من شيلي والأرجنتين في الفترة 1982–1983، والتي أعقبت رفع الضوابط الرأسمالية وتحرير أسعار الصرف على أيدي أنظمة عسكرية. وكان أحد التدابير العلاجية، التي كان من الممكن محاكاتها على نطاق واسع، هو ما قامت به شيلي لاحقاً من فرض ضريبة على التدفقات الرأسمالية القصيرة الأجل الداخلة (مما ساعد أيضاً على منع التصاعد المفرط في قيمة عملتها). وقد أقر ويليامسون نفسه في مرحلة لاحقة بأنه كان عليه أن يدرج كذلك الإشراف الفعال على المصارف كأحد العوامل الأساسية المصاحبة للتحرير المالي.[87] ومن زاوية أوسع، فإن منتقدين مثل جوزيف ستيجليتس[أ] Joseph Stiglitz يرون أن الإصلاح التدريجي والمتسلسل بعناية من شأنه تفادي التكلفة الاجتماعية وأخطاء السياسات الناتجة عن "العلاج بالصدمات"،[88] وهذا صحيح في عالم مثالي. إن مشكلة أمريكا اللاتينية في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين تكمن في أن الحكومات كانت تواجه حالات اقتصادية طارئة. ويشير نعيم، وهو وزير التجارة الفنزويلي [في الفترة 1989–1990]، إلى أن الإصلاحيين في بلده لم يعتمدوا إصلاحات سريعة وجذرية بسبب «تفضيل نظري للصدمات المؤلمة، وإنما لأنه كان من المستحيل عملياً القيام بما سوى ذلك في ظل انهيار أجهزة الدولة».[89] وعلاوة على ذلك، فإن تجارب الماضي تشير إلى أن الإصلاح التدريجي يميل إلى الانحسار في وجه الضغوط التي تمارسها مجموعات المصالح المحلية القوية التي تستفيد من إعانات النموذج القديم وريوعه.

ويتمثل انتقاد آخر في أن الإصلاحات فرضت بصورة موحدة لا تراعي الظروف الوطنية، وأنها دفع بها دفعاً على نحو غير ديمقراطي. ويبين فحص خاطف أن هذه الانتقادات لا أساس لها.[90] فهناك بعض الدول التي طبقت الإصلاحات بطريقة جذرية ومتعجلة (مثل: الأرجنتين وبوليفيا وبيرو)، بينما كانت الخطوات التي اتخذها البعض الآخر محدودة نسبياً (إكوادور وفنزويلا). وفي البرازيل وشيلي (بعد عودة الديمقراطية عام 1990)، كان الإصلاح

(أ) عالم اقتصاد أمريكي حاصل على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية لعام 2001 (1943–).

أكثر تدرجاً، وسبقه بناء بطيء لتوافق الآراء على المستوى السياسي. أما المكسيك فوقعت اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) لكنها أبقت على الاحتكارات الحكومية في قطاعي النفط والكهرباء، وعلى قوانين العمل التي أصدرها الحزب الثوري المؤسسي. وحتى شيلي، أبقت في يد الدولة أكبر شركتين لديها: وهما كوديلكو Codelco، أكبر منتج للنحاس في العالم، وإيناب Enap، وهي شركة منتجة وموزعة للنفط. وباعت البرازيل جزءاً من حصصها في شركتها النفطية، ودعت القطاع الخاص إلى الاستثمار في الكهرباء واستكشاف النفط. لكنها احتفظت بثلاثة مصارف حكومية كبيرة، بما فيها مصرف إنمائي يتّبع سياسات صناعية. وتباينت الصيغ التفصيلية المستخدمة لقهر التضخم. وتباينت كذلك على نطاق واسع سياسة تحقيق الاستقرار والإصلاح. ومما لا شك فيه أن الإصلاحات كثيراً ما كانت تقرَّر من أعلى ومن دون جدل سياسي مسبق يذكر، في كل من المكسيك وبيرو (في عهد ألبرتو فوجيموري)، وبدرجة أقل في الأرجنتين (في ظل منعم). لكن فوجيموري ومنعم كليهما أعيد انتخابه لولاية ثانية، وكذلك الحال بالنسبة لحكومة هنريكي كاردوسو الإصلاحية في البرازيل. إن انخفاض التضخم وارتفاع الإنفاق الاجتماعي كانا فتحين ديمقراطيين لا فرضين دكتاتوريين.

ويخلص ستيجليتس، وهو من يكثر المعارضون اليساريون للإصلاحات الاتفاق معه في اقتباساتهم، إلى أن «سياسات توافق آراء واشنطن كانت مصمَّمة بحيث تستجيب للمشكلات الحقيقية ذاتها في أمريكا اللاتينية، وكان بها كثير من المنطق».[91] وبنظرة إلى الوراء، فإن مشكلة "توافق آراء واشنطن" الرئيسية لم تكن فيما تشمله قائمة ويليامسون وإنما فيما لم تكن تشمله. ولعل الالتزام الأهم المفقود هو الالتزام بالمساواة وبالحد من الفقر وانعدام التكافؤ.[92] وسرعان ما انتقلت هذه الشواغل إلى قلب الجدل في أمريكا اللاتينية، وتكرست في الإعلانات الرئاسية لمؤتمرات قمة الدول الأمريكية من عام 1994 فصاعداً.[93] وبصرف النظر عن المقولات الخطابية، فإن التوافق الجديد الذي تنفذه كثير من الحكومات في أمريكا اللاتينية يحافظ على مبادئ "توافق آراء واشنطن" ويضيف إليه تأكيداً أكبر على المساواة ودور الدولة في تحقيقها.

معالجة الفقر وعدم المساواة

في عام 1980 كان ما نسبته 40.5٪ من مواطني أمريكا اللاتينية يعيشون تحت خط الفقر الوطني، وما نسبته 18.6٪ يعيشون في "فقر مدقع"، بمعنى أن دخلهم لم يكن يكفي لأن يؤمِّنوا لأنفسهم التغذية الكافية. وبعد عشر سنوات تزايدت تلك الأرقام (انظر الشكل7)، حيث تراجعت ما بين عامي 1990–1997، ثم ارتفعت بدرجة طفيفة في "نصف العقد الضائع" لتتراجع من بعد ذلك بانتظام.[94] وباستخدام خط الفقر الدولي للبنك الدولي، وهو دولاران في اليوم، فإن نحو خمس مواطني أمريكا اللاتينية كانوا من الفقراء في عام 2004 نزولاً من الربع في أوائل التسعينيات.[95] وكانت شيلي هي الدولة الوحيدة التي نجحت في تحقيق انخفاض كبير ومستدام في الفقر من ذروته بنسبة 45٪ في منتصف ثمانينيات القرن العشرين إلى 13.7٪ في عام 2006.

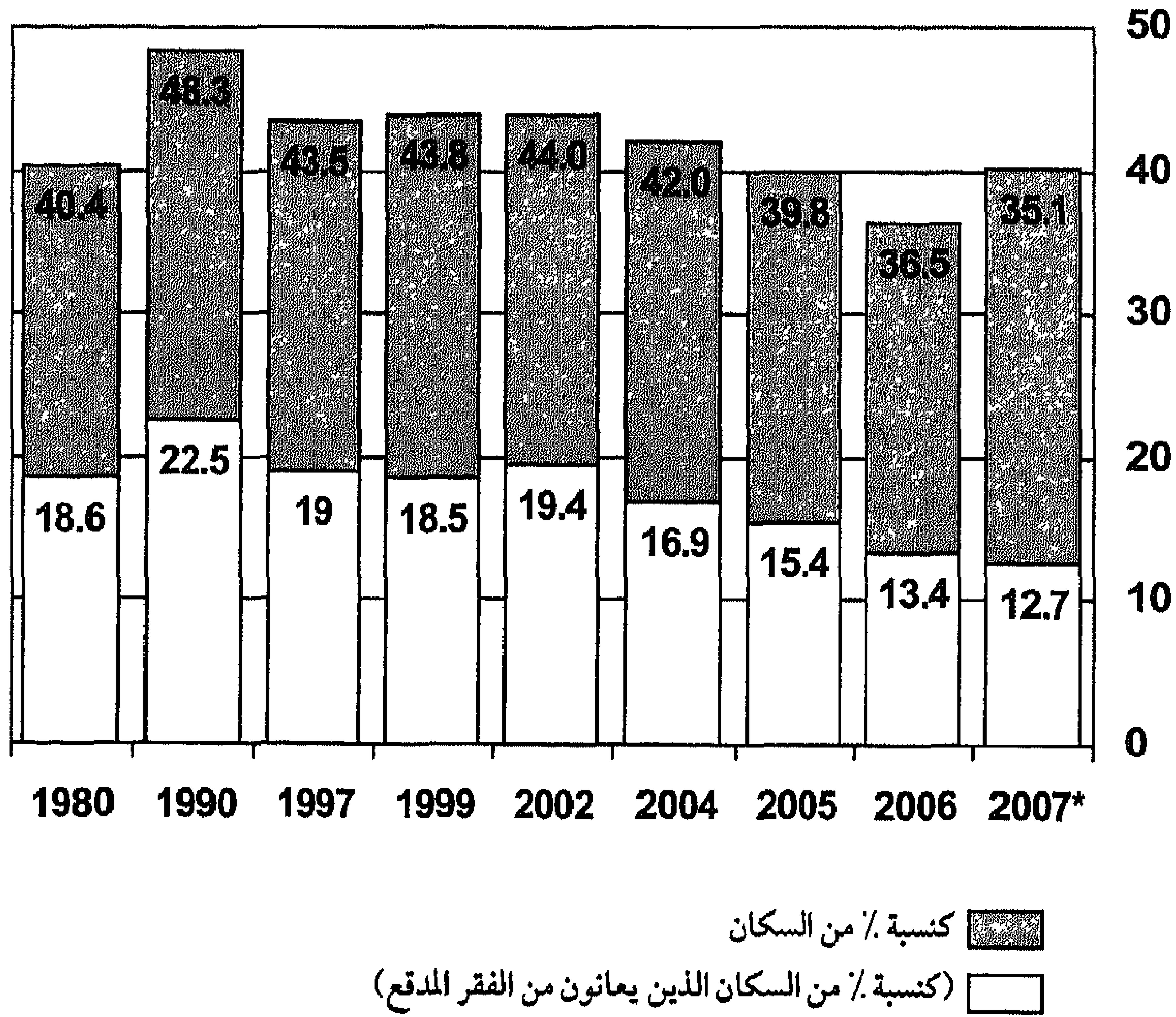
ما تفسير هذا الأداء المخيب للآمال نسبياً؟ الإجابة الأولى هي أن النمو لم يكن بالسرعة أو الاستدامة الكافية، على الأقل حتى عام 2003. ذلك أنه حتى يكون هناك تأثير سريع على الفقر لابد أن يصل النمو السنوي إلى نحو 6٪. ويرجع ذلك إلى انعدام المساواة في توزيع الدخل في أمريكا اللاتينية. وعلى عكس ما يزعم على نطاق واسع، فإن هناك قليلاً من الأدلة على أن الإصلاحات في حد ذاتها إما زادت الفقر أو وسعت نطاق عدم المساواة في توزيع الدخل في المنطقة ككل، لكنها لم تؤدِّ كذلك في البداية إلى تقليص انعدام المساواة. ففي خمسينيات القرن العشرين كانت أمريكا اللاتينية فعلاً المنطقة التي تتسم بأكبر قدر من انعدام المساواة في العالم (انظر الجدول 4). واتسع نطاق التفاوت من جديد خلال ثمانينيات القرن الماضي، وهو ما يرجع أساساً إلى ارتفاع التضخم وغياب النمو. أما النمط الذي شهدته التسعينيات من نفس القرن فكان متبايناً (انظر الجدول 5)؛ إذ تراجع تفاوت الدخول في البرازيل والمكسيك، لكنه ارتفع في دول كانت تتميز في الماضي بقدر أكبر من المساواة، مثل الأرجنتين.[96] وهناك

بعض الأدلة التي تشير إلى أن انفتاح التجارة قد يكون هو الذي ساعد على تزايد مستوى التفاوت بدرجة طفيفة، لكن ذلك يرجع أساساً إلى كون هذا الانفتاح حفز التحديث التقني. فقد أدى التغير التقني إلى اتساع الفروق بين أجور المَهرة وغير المهرة في أمريكا اللاتينية، كما في غيرها من المناطق. ومن ناحية أخرى، فقد ساعد انخفاض التضخم وتدني تكلفة الواردات إلى تضييق فجوة عدم المساواة في الدخل. وهذا التحسن قد لا تجسده الأرقام بالصورة الكاملة.[97]

الشكل (7)

الفقر في أمريكا اللاتينية

انتشار الفقر في أمريكا اللاتينية وفق الدراسات الاستقصائية الوطنية للأسر في 19 بلداً



كنسبة ٪ من السكان

(كنسبة ٪ من السكان الذين يعانون من الفقر المدقع)

* توقعات

المصدر: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

الجدول (4)

تفاوت الدخول حسب المنطقة خلال الفترة 1950-1992*

معامل جيني

	1950	1960	1970	1980	1992
إفريقيا	40.8	41.0	41.8	42.2	42.5
آسيـــا	40.3	39.5	39.7	41.7	42.3
أمريكا اللاتينية	52.4	52.8	54.2	54.7	54.8
أوربـا الشرقيـة	35.8	36.1	36.3	36.5	36.9
البلدان المتقدمة	39.8	39.8	38.9	38.6	39.2

* توزيع نصيب الفرد من دخل الأسرة، مرجَّحاً بالسكان.

المصدر: البنك الدولي (2004).

الجدول (5)

تفاوت الدخول في أمريكا اللاتينية

معامل جيني، دول مختارة

	1987	1989	1990	1992	1993	1997	2003	2004	2005
الأرجنتين				0.450			0.528		
بوليفيا							0.505	0.505	
البرازيل			0.604		0.529			0.566	
شيلي	0.561						0.546		
كولومبيا				0.500				0.553	
المكسيك		0.527						0.499	
بيرو						0.537	0.520		
أوروجواي		0.424							0.450
فنزويلا		0.425						0.454	

المصدر: World Bank; Michael Walton, Harvard University.

البيانات مستقاة من الدراسات الاستقصائية بشأن الأسر.

وكان المحافظون يحتجون في تسعينيات القرن العشرين بأن النمو وحده من شأنه الحد من الفقر. لكن في توافق الآراء الجديد كان هناك إدراك متنام بأن انتشار الفقر ومظاهر التفاوت الحاد في أمريكا اللاتينية قد تكون بحد ذاتها عائقاً أمام النمو، وأن الفقراء محرومون من الاضطلاع بدور كامل في الاقتصاد بسبب تدني مستواهم التعليمي وغياب فرص وصولهم إلى الائتمانات. ومما يمكن أن يساعد على الحد من الفقر وتعزيز النمو على السواء، تبني سياسات مثل تأمين التعليم الثانوي للجميع، وزيادة فرص الالتحاق بالتعليم العالي، وتوسيع نطاق الاستثمارات العامة في البنى الأساسية. وأضاف البعض إلى تلك القائمة إصلاح الأراضي إذا تم تنفيذه على نحو سلمي وحسن التنظيم بما لا يهدد حقوق الملكية.[98]

لكن النصف فقط من فجوة انعدام المساواة بين أمريكا اللاتينية والدول الغنية يفسرها التوزيع غير العادل للتعليم ورأس المال والأرض والدخل المتحصل عليه. أما النصف الآخر فيعود إلى كون تصرفات الدولة تحد من انعدام المساواة في الدول الغنية. وقد توصل البنك الدولي إلى أنه قبل الأخذ في الاعتبار الضرائب والتحويلات الحكومية، لم تكن الدخول في المملكة المتحدة والسويد أكثر تفاوتاً بكثير مما كانت عليه في أمريكا اللاتينية.[99] ففي جميع دول أمريكا اللاتينية تقريباً، ازداد الإنفاق الحكومي على البرامج الاجتماعية بدرجة كبيرة على مدى الأعوام الخمسة عشر الماضية. وفي المتوسط، فإن الإنفاق الاجتماعي زاد بنسبة 39٪ ما بين الفترتين 1989-1991 و 2002-2003.[100] وكان ذلك إنجازاً للديمقراطية، لكنه إنجاز أتاحته الإصلاحات التي حررت موارد كانت الشركات الحكومية تهدرها في السابق. والكثير من الإنفاق الاجتماعي تنازلي (أي أنه يذهب على نحو غير متناسب إلى الميسورين). وينطبق ذلك بصورة خاصة على معاشات التقاعد والجامعات الحكومية والإعانات في مجال الطاقة. أما التأثير الصافي فذلك أنه بينما تسهم التحويلات الحكومية في خفض معامل جيني Gini coefficient في المملكة المتحدة من 0.53 إلى 0.35، فهي لا تخفضه في أمريكا اللاتينية سوى بنقطتين مئويتين.[101] ويكمن

سبب آخر من أسباب انعدام المساواة في أن الفقراء يعانون أكثر في أوقات الكساد نظراً لأنهم لا يملكون أصولاً يرجعون إليها. ومما زاد الطين بلة أن الإنفاق الحكومي في أمريكا اللاتينية يميل إلى اتباع الدورة الاقتصادية لا إلى امتصاصها. فقد اعتمدت شيلي سياسة مالية معاكسة للدورة الاقتصادية تقتصد بموجبها الحكومة في أوقات الانتعاش؛ وكنتيجة لذلك، أمكنها زيادة الإنفاق عندما تباطأ الاقتصاد في الفترة 2000-2002. وبدأت الحكومات في كل من شيلي والمكسيك والبرازيل وكولومبيا، على سبيل المثال، في تنفيذ برامج محددة الأهداف لمكافحة الفقر. وفي عام 2006 انخرط نحو 50 مليون من الأسر المصنفة ضمن الفئة الأفقر في أمريكا اللاتينية في مثل تلك البرامج.[102]

وبالنسبة للدول الأفقر في المنطقة، كان النمو الأسرع يكتسي أهمية أكبر من إعادة التوزيع للحد من الفقر وانعدام المساواة. وفي أماكن أخرى، فإن تأثير انخفاض التضخم، وتحقيق التعليم الابتدائي للجميع، وتحسين السياسة الاجتماعية، عوامل بدأت تحدث فرقاً ملموساً. وحسب أحد الاعتبارات، فإن توزيع الدخل في البرازيل في عام 2006 كان يتسم بدرجة أقل من انعدام المساواة، مقارنة بأي وقت آخر منذ بدأ تجميع هذا النوع من البيانات في ستينيات القرن العشرين.[103] وبصورة مماثلة، فإن توزيع الدخل في المكسيك كان يتسم بدرجة أقل من انعدام المساواة في عام 2004 مقارنة بوضعه في أواخر الثمانينيات، وكان الفقر المدقع في تراجع سريع.[104] أما ما جعل تلك الاتجاهات جديرة بالانتباه، فهو أن النمو في الدولتين أبطأ المتوسط الإقليمي في معظم السنوات منذ أواخر تسعينيات القرن العشرين. وبدأ الإصلاح الاقتصادي والديمقراطية يضعان فيما بينهما أسس انخفاضات أسرع في معدلات الفقر وانعدام المساواة. لكن لم تكن جميع الحكومات في المنطقة مشاركة في توافق الآراء الجديد.

الفصل السابع

التحدي الشعبوي

في عام 2001، زار هوجو شافيز، في إحدى رحلاته الخارجية الكثيرة، مكاتب قسم التحرير في مجلة **إكونوميست** *The Economist* الواقعة في شارع سانت جيمس بلندن. وشرح بشكل تفصيلي، أثناء تناول القهوة والبسكويت، دبلوماسيته القائمة على تعدد الأسفار، والهادفة إلى إدامة أسعار النفط التي لم ترتفع سوى حديثاً عن مستوياتها المنخفضة في أواخر تسعينيات القرن العشرين. وعندما سئل عن رده على الانتقادات الموجهة إليه في فنزويلا حول كونه يركز جميع السلطات في قبضته، أطلق فجأة خطبة لاذعة ومطولة اتهم فيها أعداءه بالكذب، واتهم موجه السؤال بأنه من مروجي آراء المعارضة. وفي طريقه إلى مغادرة المكان، وكان متأخراً عن برنامجه فعلاً، توقف لتبادل أطراف الحديث مع موظفتي الاستقبال، وهما فتاتان سمراوان، كما لو كانتا من الناخبات الفنزويليات. وفي الجهة المقابلة من الشارع، وتحديداً في لانكستر هاوس Lancaster House، كان مئات الأشخاص ينتظرونه للاستماع إلى المحاضرة التي سيلقيها. وبوصول شافيز، متأخراً عن موعده بأكثر من نصف ساعة، كان وزير الخارجية البريطاني الموفد للترحيب به قد بلغ نصف كلمته فعلاً.

إن هوجو شافيز رجل ينطوي على الكثير من التناقضات، وهو لايزال كذلك بعد ثماني سنوات على وصوله إلى الحكم. فهو خطيب آسر، ومغرّر جماهيري على طريقة الدعاة التلفازيين، كما يوضح ذلك الصحافيان الفنزويليان كريستينا ماركانو وألبرتو باريرا ضمن سيرة تحليلية.[1] وجرت مقارنته بزليج Zelig، وهو البطل الذي يتقمص خصائص كلٍّ من يحادثه في أحد أفلام وودي ألان[أ] Woody Allen.[2] ومع أن شافيز يمكنه أن يكون ودياً

(أ) مخرج وممثل وكاتب سيناريو أمريكي (1935-).

وحميمياً ومسلياً، فإنه كذلك متعجرف وعصبي ومرتاب، وقد كان كذلك حتى قبل محاولة انقلابية جرت ضده في عام 2002. وهو يؤمن بمراكمة السلطة عن طريق المواجهات المنظمة.[أ] ويؤمن شافيز، أكثر من عدوه اللدود جورج بوش، بأن الناس إما معه أو ضده.[3] وهو متهور من الناحية التكتيكية، لكنه حذر من الناحية الاستراتيجية. وخطابه ملتهب، لكن تصرفاته خجولة أحياناً على نحو مفاجئ. وبعض تلك التناقضات لاحظها جابرييل جارسيا ماركيز Gabriel García Márquez، الذي أجرى مقابلة مع شافيز قبل أن يصبح رئيساً في عام 1998 بمدة وجيزة. فقد خلص إلى أن ثمة "شافيزيْن"؛ أولهما المنقذ المحتمل لبلاده، والثاني "مجرد طاغية آخر".[4] وكما يلاحظ تيودورو بتكوف Teodoro Petkoff، وهو محرر إحدى الصحف ووزير تخطيط سابق، فإن شافيز ينعم بالخاصية الأثمن بالنسبة إلى أي سياسي، ألا وهي الحظ. ويشمل ذلك على نحو لافت ارتفاع أسعار النفط منذ عام 1998. كما كان من حسن طالعه أن يسيء خصومه باستمرار تقدير قوته.[5]

إن شافيز هو الشخصية الأكثر مثاراً للجدل في أمريكا اللاتينية. وهو يزعم أن "الثورة البوليفارية" التي قادها استبدلت ديمقراطية تمثيلية فاسدة بـ"ديمقراطية مباشرة"، وأنه يستبدل "الرأسمالية المتوحشة" بـ"اشتراكية القرن الحادي والعشرين". ويدعي مؤيدو شافيز أنه لا يتحدى بنجاح العولمة وهيمنة الولايات المتحدة فحسب، ولكنه أيضاً يمنح بنجاح حياة أفضل للفقراء في بلاده. وحسب أحد المروجين الأجانب لنظامه «فإن ثورة بطيئة الاشتعال بدأت بالفعل في فنزويلا ... وتشهد أمريكا اللاتينية العملية السياسية الأكثر غرابة وخروجاً عن المألوف منذ الثورة الكوبية قبل نحو نصف قرن من الزمان».[6] فمن ناحية، يعتبره كثير من معارضيه دكتاتوراً، وإن كان دكتاتوراً منتخباً، وقد حاولوا إطاحته المرة تلو الأخرى. ومن ناحية أخرى، يراه البعض منهم في كوبا مثلاً موازياً، وإن كان مثلاً يثير لديهم الرعب لا الإلهام. وفي فنزويلا خاصة وأمريكا اللاتينية عامة، لا

(أ) أي استغلال كل مواجهة لإضافة سلطات جديدة إلى السلطات القائمة.

يقتصر معارضو شافيز على اليمين. فقد قال كارلوس فويتتيس Carlos Fuentes، وهو روائي مكسيكي وناقد مستمر لجورج بوش، عن هوجو شافيز: إنه «يتظاهر بكونه زعيماً فعلياً لليسار، بينما هو في الحقيقة موسوليني استوائي، يتصرف بإحسان في الثروة النفطية بينما يضحي في الوقت نفسه بمصادر الإنتاج والاستخدام».[7] وأحد أبرز منتقدي شافيز في الداخل هو تيودورو بتكوف، الذي كان زعيماً ثورياً في ستينيات القرن الماضي، ثم أسس حزباً اشتراكياً. وهو يقول: إن شافيز «يمثل انتكاسات خطيرة على الديمقراطية». وحكومته، خارج فنزويلا، «ينظر إليها باعتبارها حكومة لليسار لأنها تتصدى للجرينجو gringos.[أ] لكن بها عناصر وممارسات فاشية من قبيل استخدام العنف والقمع الانتقائيين لحبس المعارضة ضمن جيتو ghetto».[8]

ويزعم شافيز نفسه أن "ثورته البوليفارية" قارية النطاق. وما من شك في أنه يجسد التحدي الأكثر حدة للديمقراطية الليبرالية في أمريكا اللاتينية. وبصرف النظر عن نواقص النظام السابق في فنزويلا - وهي كثيرة - فإن حكم شافيز أقل ديمقراطية وانفتاحاً وتعددية من حكم أسلافه.[9] وهناك أسباب كثيرة للاعتقاد بأن سياسات شافيز، وإن حجبتها التدفقات غير المتوقعة للعائدات النفطية، فإن تأثيرها سيكون انحدار بلده على المدى الطويل. وخلافاً لمزاعمه، فإن "الثورة البوليفارية" لا تشكل جزءاً من شبكة متصلة من الحركات القومية الثورية التي تشمل أمريكا اللاتينية. ففي دول مثل شيلي والبرازيل والمكسيك، تتبع الحكومات نماذج مختلفة تجمع بين عناصر من الديمقراطية الاجتماعية وليبرالية السوق. وسياساتها تبدو أكثر فاعلية وتقدمية واستدامة، مقارنة بالثورة البوليفارية. لكن شافيز يصيح بصوت أعلى من جيرانه، وصوته يسمع في الخارج. ولذلك، من المهم تقييم أسباب وصوله إلى السلطة في فنزويلا، وهل كان يمثّل بحق انفصاماً جذرياً عن ماضي بلاده أم لا؟ وهل يمكن لـ "ثورته" أن تعيش وتستنسخ في أماكن أخرى من المنطقة ام لا؟

(أ) مصطلح بالعاميتين الإسبانية والبرتغالية يطلق على الأجانب، الغربيين منهم خصوصاً، وفيه شيء من الانتقاص من الشأن.

نعمة النفط ونقمته

فنزويلا الحديثة مبنية على بحيرة من النفط، وكانت شركات النفط الأجنبية قد بدأت ضخ المادة السوداء خلال الحرب العالمية الأولى. وفي كانون الأول/ ديسمبر 1922، وبينما كان المهندسون العاملون لحساب شركة شل Shell يحفرون أسفل المياه الضحلة لبحيرة ماراكايبو Maracaibo، تعثرت أقدامهم في نافورة من النفط المتدفق بمعدل 100 ألف برميل في اليوم.[10] وعلى مدى العقود الأربعة التالية، كانت فنزويلا أكبر مصدِّر للنفط في العالم (إلى أن سبقتها السعودية). وبفضل النفط، نما اقتصادها خلال الفترة 1920–1980 بمعدل هو الأسرع عالمياً، إذ سجل متوسطه السنوي 6٪.[11] وأحدثت أموال النفط تحولاً في بلد ريفي خامل يقوم على زراعة البن والماشية والكاكاو. وأصبحت كاراكاس العاصمة الأكثر "أمركة" Americanised في أمريكا اللاتينية، ترصعها ناطحات السحاب وتتقاطع فيها الطرق السريعة الحضرية التي تعج بالسيارات الكبيرة الحجم من طراز شيفروليه وفورد. وذاق الفنزويليون طعم الرخاء؛ ففي عام 1970 كان دخل الفرد هو الأعلى في أمريكا اللاتينية، متجاوزاً مثيله في الأرجنتين.[12]

وكانت فنزويلا أحد الأعضاء الخمسة المؤسسين لمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك). لكن ارتفاع أسعار النفط وتزايد تقلبها، منذ سبعينيات القرن العشرين وما بعدها، كانا نعمة ونقمة على حد سواء. فقد حول النفط فنزويلا إلى حالة مزمنة لما يطلق عليه الاقتصاديون "المرض الهولندي":[13] حيث أدى الارتفاع المفرط في قيمة العملة إلى أن تجد الأعمال غير النفطية في البلاد صعوبة في المنافسة ضد الواردات أو في التصدير، مما كرس اعتماد فنزويلا على النفط. وتراجعت الإنتاجية، وتعددت مظاهر عدم الكفاءة. وثانياً، دمر النفط الانضباط المالي. فقد أخفقت الحكومة، التي اعتادت العائدات النفطية، في جمع الضرائب بكفاءة؛ فبحلول عام 1992 كانت الإيرادات العامة غير النفطية لا تتجاوز 5.6٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وعندما هبطت أسعار النفط، تحولت الحكومات باتجاه القروض الأجنبية، وخفض قيمة العملة بحيث تدر دولارات النفط المزيد من

البوليفارات.(أ)[14] وكنتيجة لذلك، وبعد عقود مـن اسـتقرار الأسـعار، أصـيبت فنـزويلا بالمرض التضخمي السائد في أمريكا اللاتينية.

أما اللعنة الثالثة التي جلبها النفط فكانت سياسـية. فقـد جعـل الـنفط الـرأي العـام معادياً حتى لأخف أشكال التدابير التقشفية أو الإصلاحات الاقتـصادية. وكانـت هنـاك قناعة لدى الفنزويليين بأنهم يعيشون في دولة غنية. وإذا كانوا فقراء، فإنهم كـانوا مـؤمنين بأن ذلك يرجع إلى أن أحدهم – من الساسة الفاسـدين أو الـشركات المتعـددة الجنـسيات الأجنبية – يسرق ثروتهم حـتماً، ولـيس إلى الـسياسات الخاطئـة أو المؤسـسات الـضعيفة والعديمة الفاعلية. وقد جعلهم ذلك عرضة على نحو فريد للرسائل السياسية الـشعبوية، وخصوصاً أنهم ازدادوا فقراً على نحو منتظم اعتباراً من منتصف سبعينيات القرن الماضي. وبلغت الطفرة الطويلة نهاية مؤلمة ورمزية يوم "الجمعة الأسود" في شـباط/ فبرايـر 1983 عندما خفضت قيمة البوليفار. وبحلول عام 1985 كان دخل الفرد أدنـى بنـسبة 15٪ ممـا كان عليه في عـام 1973. وفي ظـل رئاسـة جـايمي لوسينـشي Jaime Lusinchi (1983–1989) [1924–]، انجرفت فنزويلا نحو هاوية اقتصادية أعمق، تفاقمت عنـدما هبطـت أسعار النفط بواقع النصف بعد عام 1985. وكافحت الحكومة من أجـل مواصـلة خدمـة ديونها، والتي كانت تمتص ما نسبته 70٪ من عائداتها التصديرية. وفرضـت ضـوابط عـلى أسعار الصرف يتلقى بموجبها مستوردو السلع "الأساسية" الدعم بالـدولار الـرخيص. وحسب أحد التقديرات، فإن الفوترة المفرطة [أي المغالاة في قيمة الواردات] أو الاحتيـال المباشر بموجب ذلك المخطط كلفا البلاد مبلغاً وصل إلى 11 مليار دولار، وهو مبلغ أعـلى بكثير من فضائح الفساد اللاحقة.[15]

وكشف الانهيار الاقتصادي مواطن الضعف السياسية. فقد جـاءت ثـورة شـعبية في عام 1958 بما بدا ديمقراطية صلبة في دولة شهدت سلـسلة لا تكـاد تنقطـع مـن الأنظمـة

(أ) البوليفار هو العملة الوطنية في فنزويلا.

الدكتاتورية منذ سيمون بوليفار. وبنيت تلك الديمقراطية على أساس اتفاق لتقاسم السلطة عرف باسم "ميثاق بونتو فيخو" Punto Fijo. ووضع الميثاق الحزبين السياسيين الرئيسيين - وهما حزب العمل الديمقراطي Acción Democratica الاجتماعي؛ والحزب COPEI الديمقراطي المسيحي - في قلب الحياة السياسية.[16] وكان الميثاق مصمَّماً بحيث يستبعد الحزب الشيوعي ويضع حدوداً للمنافسة السياسية. وأراد مؤلفوه تفادي الاستقطاب الذي اتسمت به الفترة الديمقراطية القصيرة الفاصلة 1945-1948 عندما مضت حكومة يهيمن عليها حزب العمل الديمقراطي قدماً في إصلاحات تحديثية، لكن علمانيتها استعْدت دوائر الأعمال والكنيسة والجيش والأحزاب الأخرى. وكان "بونتو فيخو" شبيهاً بالجبهة الوطنية التي أنشأها الحزبان الليبرالي والمحافظ في كولومبيا في العام نفسه.

وعلى مدى ربع قرن، عملت "البونتوفيخوية" *puntofijismo* بشكل جيد. فقد كان الحزبان، وخصوصاً العمل الديمقراطي، على درجة عالية من التنظيم والانضباط. وكانا متحكمين في المنظمات الاجتماعية من قبيل النقابات العمالية والروابط المهنية. ونسج زعماؤهما شبكة هائلة من الرعاية الممولة بعائدات النفط. وكان الحزب الموجود في السلطة يستشير بانتظام الحزب الآخر الذي كان يؤدي دور المعارضة الموالية. وهزمت الحركات الثورية، وأدمجت قطاعات من اليسار في النظام ضمن حزب ثالث، وهو الحركة من أجل الاشتراكية (*Movimiento al Socialismo* أو MAS اختصاراً) الذي أسسه بتكوف. ودعم الحزبان الرئيسيان كلاهما البناء الاقتصادي التقليدي السائد، والقائم على التصنيع الذي تقوده الدولة. وعززت الأعمال بالائتمانات الرخيصة والحماية التعريفية. وبالرغم من أن فنزويلا كانت مصطفة عموماً إلى جانب الولايات المتحدة في الحرب الباردة، فإن سياستها الخارجية كانت تتسم بقدر كبير من الاستقلالية. فعلى سبيل المثال، قام كارلوس أندريس بيريز Carlos Andrés Pérez، خلال مدته الأولى كرئيس لفنزويلا عن حزب العمل الديمقراطي، 1973-1978) ببيع النفط لكوبا.

وكان النظام يعاني العديد من جوانب الضعف التي أصبحت قاتلة في نهاية المطاف؛ فقد تم شراء القوات المسلحة من خلال صفقات الأسلحة، والمزايا، والهيكل القيادي المتضخم، كما سمح لها بأن تدير أمورها بنفسها من دون إشراف مدني. وكانت السلطة السياسية على درجة عالية من المركزية؛ فحتى عام 1989 كان حكام الولايات ورؤساء البلديات يعينون ولا ينتخبون. وكانت هناك بعض المجموعات الاجتماعية التي لا يمثلها الحزبان الرئيسيان تمثيلاً جيداً. وكان ذلك ينطبق على فقراء الحضر بصفة خاصة. واعتباراً من منتصف سبعينيات القرن الماضي، أخفق اقتصاد فنزويلا في الاقتراب من تحقيق القدر الكافي من الوظائف لسكان يتزايد عددهم باستمرار. وفي الحضر استبعد القطاع غير الرسمي المتضخم فعلياً من نظام الحماية الاجتماعية الذي يدار عن طريق النقابات العمالية. وكان العاملون في الخدمة المدنية يحصلون على رواتب متدنية، ويفتقرون إلى التدريب الكافي، ويتسمون بالفساد، ويخضعون إلى التأثيرات السياسية. وكما يبين مويسيس نعيم، وهو أحد الوزراء في إدارة بيريز الثانية (1989-1993)، فإن الديمقراطية في فنزويلا قد أنفقت كثيراً على البرامج الاجتماعية من المتوسط السائد في أمريكا اللاتينية. لكن في عام 1988 كان معدل الوفيات أعلى بثلاث مرات مما هو عليه في شيلي التي لم تنفق سوى ثلث تلك المبالغ. وكانت معدلات التطعيم أقل بواقع النصف عن المتوسط الإقليمي. وكانت المستشفيات يعاد تجهيزها مرة كل عدة أعوام، بسبب السرقة أو الإهمال. وفوق كل شيء، فإن النظام كان يعتمد في سلاسة العمل على ارتفاع مستوى عائدات النفط. لكن نسبة العائدات النفطية الحكومية إلى السكان تراجعت من ذروتها البالغة 1540 دولاراً للفرد في عام 1974 إلى 382 دولاراً في عام 1992 (و315 دولاراً بحلول عام 1998).[17] وبحلول عام 1989 كان ما نسبته 53٪ من الفنزويليين يعيشون في حالة فقر، بعد أن كانت نسبتهم 32٪ في عام 1982، فيما تراجع دخل الفرد عن مستواه في عام 1973.[18]

صعود هوجو شافيز

الفنزويليون سرعان ما أسموه "التتويج". فعلى مدى ثلاثة أيام في عام 1989 تدفقت الشمبانيا بلا توقف، وطاف الندماء بأطباق سرطان البحر على المئات من الضيوف الذين غص بهم مسرح تريزا كارينو Teresa Carreño، وهو متاهة خرسانية بروتالية[أ] brutalist بجانب فندق هيلتون في وسط كاراكاس. والتقى شيوخ النفط من الشرق الأوسط مع فيدل كاسترو وفيليبي جونزاليس[ب] Felipe González ودان كويل[ت] Dan Quayle في أول زيارة خارجية له كنائب لرئيس الولايات المتحدة. وكانت المناسبة هي تنصيب كارلوس أندريس بيريز رئيساً لفنزويلا لفترة ثانية.[19] وجاء فوزه بعد ترشيح حزب العمل الديمقراطي له، ضد رغبات القيادة الهرمية للحزب، وكان بيريز يحظى بشعبية. ويتذكر الفنزويليون أنه أمم صناعتي النفط والحديد الخام خلال فترته الأولى (1974–1979). كما يذكر له أنه صب الأرباح النفطية في الصناعات الثقيلة الجديدة المملوكة للدولة، بما فيها مجمع على الطريقة السوفيتية يضم مصانع هائلة للصلب والألمنيوم والطاقة الكهرمائية في مدينة جيانا Ciudad Guyana [بولاية بوليفار]، في العمق الفنزويلي. وكانت تلك هي الأيام التي كان فيها نصيب الفرد من الويسكي الأسكتلندي (سكوتش) الذي تستورده "فنزويلا السعودية" *Venezuela Saudita*، كما كان يطلق عليها، يفوق مثيله في أي دولة أخرى. وكانت طائرة الكونكورد تربط بين كاراكاس وباريس. وقد أفلت بيريز بصعوبة من تهم وجهت له بالفساد بعد انتهاء مدته الأولى.[20] وعبر كثير من الناخبين عن رأي ساخر مفاده أنه بما أن بيريز قد اغتنى فعلاً، فإنه لن يكون بحاجة إلى السرقة. وأمام حشد كبير في ختام حملته الانتخابية، أطلق وعد

(أ) نسبة إلى المدرسة البروتالية في العمارة، وقد تبنت طرازاً من العمارة ازدهر من الخمسينيات إلى منتصف السبعينيات من القرن العشرين ونشأ عن حركة الحداثة في العمارة. والمصطلح يعود أصله إلى «الخرسانة الخام» béton brut بالفرنسية نظراً للواجهات الخرسانية التي تتميز بها تلك المباني.

(ب) رئيس وزراء إسبانيا خلال الفترة 1974–1997 (1942–).

(ت) نائب الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب (1989–1993) (1947–).

"التوظيف الكامل" وأصر قائلاً «إننا لن نسدد الديون على حساب الرعاية والتنمية»،[21] وقد نال ما نسبته 53٪ من الأصوات.

ورث بيريز حكومة وبلداً مفلسيْن؛ ففي عام 1988 بلغ العجز المالي نسبة 9.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وكان عجز الحساب الجاري هو الأضخم في تاريخ فنزويلا، وأبقي بصورة مصطنعة على انخفاض أسعار كل شيء، من القروض المصرفية إلى الأدوية والمواد الغذائية الأساسية.[22] ولنأخذ مثالاً واحداً؛ فقد كان البنزين، الذين كان سعره لا يزيد على ما يعادل 20 سنتاً أمريكياً للجالون، أرخص مما هو عليه في أي مكان آخر في العالم باستثناء الكويت. وكان الفرق بينه وبين متوسط السعر العالمي، وبالتالي الدعم الضمني والعشوائي، يمثل 10٪ من الموازنة الوطنية.[23] وأدرك بيريز، بغضّ النظر عن وعوده بخلاف ذلك في أثناء الحملة الانتخابية، أن الإصلاح حتمي، على غرار ما قام به بعد ذلك بفترة قصيرة كل من فوجيموري في بيرو، ومنعم في الأرجنتين. وقام بتعيين فريق من التكنوقراط الموهوبين في مجال سياسات السوق الحرة، أطلق برنامجاً راديكالياً يهدف إلى تحويل فنزويلا من استبدال الواردات الذي تقوده الدولة إلى النمو الذي يقوده التصدير. لكن الرئيس، وهو سياسي آلي اعتاد عملية "صرف الوفرة"، على حد الوصف الذي كان قد استخدمه في السبعينيات، أثبت أنه بائع فاشل للتقشف والإصلاح. وسرعان ما اتضح أن سنوات الأموال السهلة قد نخرت في جسم الدولة الفنزويلية حتى النخاع.

وبعد ثلاثة أسابيع من "التتويج"، اهتزت فنزويلا على أعمال شغب في الحضر لم تشهده أمريكا اللاتينية سوى في بوجوتا في عام 1948 عقب مقتل جايتان Gaitán. وكان الدافع المباشر هو قرار فاشل بمضاعفة سعر البنزين. ولم يخفق بيريز في تبرير الحاجة إلى ذلك فحسب، إذ أخفق المسؤولون أيضاً في إنفاذ اتفاق يقضي بأن يرفع مشغلو الحافلات رسوم الرحلات بنسبة 30٪ فقط في المرحلة الأولى.[24] وفي يوم الاثنين الموافق 27 شباط/ فبراير - أي آخر الشهر حين يعاني كثير من الناس ضائقة في السيولة النقدية - فوجئ الركاب بمضاعفة رسوم الرحلات. وانضم ركاب غاضبون

إلى احتجاجات صغيرة قام بها طلاب راديكاليون. وانتشرت الاحتجاجات من العاصمة وضواحيها إلى أكثر من عشر بلدات ومدن، وشجعتها التغطية التلفزيونية الحية. وبحلول منتصف الصباح، بدأت الجموع في نهب المحال. وكانت شرطة كاراكاس قد أنهت لتوها أول إضراب لها في تاريخها، ووقفت موقف المتفرج بينما عم غضب فوضوي وجامح الأحياء الفقيرة. وبدت الحكومة مشلولة. وبعد ثلاثين ساعة من الفوضى، أمر بيريز الجيش بأن يستعيد النظام. وعلى مدى الأيام الثلاثة التي أصبحت تعرف باسم الكاراكازو[أ] *Caracazo*، قتل نحو 400 شخص وفق تحليل حذر أجرته مجموعات معنية بحقوق الإنسان. وكان معظمهم من المدنيين الذين سقطوا بنيران قوات الأمن.[25] ودمر نحو 3000 محل تجاري، منها 60 سوبر ماركت، في منطقة كاراكاس، تخدم معظمها الرانشو *ranchos*، وهي الأحياء الفقيرة التي تعج بها جوانب التلال.

وكانت الكاراكازو صدمة قوية حلت بديمقراطية مسالمة. ومضى بيريس قدماً في الإصلاحات، لكنه أرغم على اتخاذ موقف دفاعي سياسي من البداية. وولدت الإصلاحات النمو فعلاً لكنها كانت ناقصة؛ فقد بقي التضخم على ارتفاعه العنيد، وظل الوضع المالي هشاً، واستمرت قوانين العمل بلا إصلاح، وتباطأت الحكومة في تنفيذ برنامج فعال لمناهضة الفقر، وعطلت المعارضة في الكونجرس إصلاحاً يتعلق بالإشراف المصرفي كانت توجد حاجة ماسة إليه، وشارك أعضاء من حزب بيريز نفسه في عملية التعطيل. وكان لأعمال الشغب نتيجة أخرى غير متوقعة؛ فقد خلص هوجو شافيز وهو ضابط في الجيش برتبة رائد، إلى أن الأوضاع أصبحت مناسبة لتنفيذ حلمه القديم للإطاحة بما كان يعتبرها ديمقراطية فاسدة، أو كما قال لاحقاً «كانت تلك هي اللحظة التي ننتظرها حتى نتحرك».[26]

(أ) أعمال الشغب في فنزويلا احتجاجاً على ارتفاع أسعار النفط وأجور النقل بالحافلات في عام 1989، بمعنى: اصطدام كاراكاس، أو الحدث الكبير في كاراكاس.

وقد ظل شافيز لمدة طويلة ينظر إلى نفسه باعتباره رجل الأقدار. وهو مثال نمطي على المستيزو الفنزويليين لكونه من أصول إفريقية ومحلية وأوربية مختلطة. وقد نشأ في أسرة فقيرة ولكنها غير معوزة في سابانيتا Sabaneta، وهي بلدة صغيرة في أعماق السهول الفنزويلية في ولاية باريناس Barinas.[27] كان أبوه معلّماً، وكانت أمه مساعدة معلّم. وعلى غرار كثير من مواطني أمريكا اللاتينية ذوي الخلفية الأقاليمية المتواضعة، التحق بالجيش كسبيل للتقدم. وبالتدريج، حلت السياسة الراديكالية محل البيسبول فيما يستهويه. لكن مصادر إلهامه الأولى لم تكن "ماركس"، ولا حتى فيدل كاسترو. فقد سافر، بوصفه طالباً في الكلية الحربية، إلى بيرو لحضور الاحتفال بالذكرى المئة والخمسين لمعركة أياكوتشو[أ] Ayacucho، واستقبله الرئيس، وهو الجنرال خوان فيلاسكو ألفارادو[ب] Juan Velasco Alvarado. وكان شافيز من أشد المعجبين بسياسة فيلاسكو القائمة على الاشتراكية العسكرية، وكذلك بعمر توريجوس[ت] Omar Torrijos، وهو الرجل القوي في بنما الذي تفاوض على معاهدة أبرمت عام 1977 لتنتزع بمقتضاها ملكية قناة بنما من الولايات المتحدة. ومن خلال أصدقاء طفولته وأخيه الأكبر أدان Adán، قابل شافيز قادة مجموعات يسارية صغيرة أسسها الباقون من ثوار فنزويلا في الستينيات. واستلهم شافيز من أحدهم، وهو دوجلاس برافو Douglas Bravo، صورة "شجرة ثلاثية الجذور" للقومية الراديكالية مستقاة من التاريخ الفنزويلي. وهي مصدر إلهام لطالما كان يشير إليه.

فالجذر الأول كان بوليفار الذي لم يكن يرى فيه شافيز المحرر الأرستقراطي المحافظ، المعجب ببريطانيا والولايات المتحدة، وإنما رآه الراديكالي المناهض للإمبريالية. وأما الجذر الثاني فكان سيمون رودريجيز Simón Rodríguez (الذي كان يطلق على نفسه أحياناً اسم صمويل روبنسون) [1769–1854]، وهو أحد معلمي بوليفار وأحد أصدقائه، ومربٍّ

(أ) معركة وقعت عام 1824 وكانت حاسمة في نيل بيرو استقلالها.

(ب) رئيس بيرو في الفترة 1968–1975 (1910–1977).

(ت) قائد الحرس الوطني البنمي وزعيم بنما الفعلي في الفترة 1968–1991 (1929–1981).

غريب الأطوار، واشتراكي، وأحد المناصرين الأوائل لحقوق السكان الأصليين. وأما الجذر الثالث فكان إيزيكويل زامورا Ezequiel Zamora [1817-1860]، وهو جنرال ليبرالي في "الحروب الاتحادية" التي لا تنتهي لفنزويلا في منتصف القرن التاسع عشر. وكان أحد شعارات زامورا "الأراضي والرجال الأحرار: الرعب للأوليجاركية". واعتبره شافيز رائداً للإصلاح الزراعي، مع أنه كان من الهاسندادو [أي أصحاب الحيازات]. ولقي زامورا مصرعه بعد أن أطلق عليه أحد رجاله النار في الظهر، وهو قدر يبدو أن شافيز يخشاه. ويقال إنه [أي شافيز] أسر لأصدقائه باعتقاده أنه نسخة زامورا.[28] وأضاف شافيز فيما بعد جذراً رابعاً إلى الشجرة؛ هو بيدرو بيريز ديلجادو Pedro Pérez Delgado (واسمه المستعار مايسانتا *Maisanta*) [1881-1924]، وهو ابن أحد مساعدي زامورا واللص الاجتماعي في وقت ما، الذي زعم شافيز أنه جده الأكبر.

وفي عام 1983، وهو عام الذكرى المئتين لميلاد بوليفار، كون شافيز مع ثلاثة آخرين من الضباط الشبان، الحركة الثورية البوليفارية-200 (MBR-200)[أ]. وفي اليوم ذاته، اجتمعوا تحت شجرة سامان[ب] samán مشهورة بالقرب من ماراكاي[ت] Maracay حيث يرقد بطلهم بعد إحدى المعارك. وهناك، جددوا القسم على التحرير الذي قيل إن بوليفار أقسمه بصحبة سيمون رودريجيز بعد أن تسلقا جبل مونتي ساكرو Monte Sacro في روما. وبعد عامين على الكاراكازو، رقِّي شافيز ورفاقه إلى رتبة مقدم. وهذه الرتبة تعرف عموماً في أمريكا اللاتينية باسم الكوموندانتي *comondante* [القائد]. وبالفعل، فقد كانت تلك هي المرة الأولى التي يقودون فيها قوات كانت في حالة شافيز كتيبة مظلات في ماراكاي، وهي حامية الجيش الرئيسية، وتقع على بعد 70 ميلاً (110 كيلومتراً) فقط جنوب غرب كاراكاس. وأخيراً، تمكنوا من وضع مؤامرتهم موضع التنفيذ. ففي ليلة 3

(أ) اسمها الكامل بالإسبانية: Movimiento Bolivariano Revolucionario 200. والرقم 200 أضيف فيما بعد إشارةً إلى العيد المائتين لميلاد سيمون بوليفار.

(ب) ويقال شجرة المطر، وسميت كذلك إشارة إلى الرطوبة التي تشبه حبات المطر وتتجمع أسفلها.

(ت) عاصمة ولاية أراجوا Aragua في فنزويلا.

شباط/ فبراير 1992، انطلق شافيز مع 460 مجنداً، وقال لهم إنهم ذاهبون في تمرين تدريبي. وفي الواقع كانت كاركاس وجهتهم، وكان التمرين عبارة عن انقلاب عسكري انضم إليهم فيه أربعة مقدمين آخرون ومعهم 1900 جندي. واستولى المتآمرون على مراكز في العاصمة، وكذلك في ماراكايبو Maracaibo وفالنسيا Valencia، وهما المدينتان الثانية والثالثة في البلاد. لكن هدفهم بيريز أفلت منهم؛ ففي الليلة السابقة، عاد بيريز من المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، حيث قوبل باستحسان رجال المصارف والأعمال الدوليين. ونجح في إصدار رسالة يدين فيها الانقلاب ويحشد القوات الموالية. ومن باب المفارقة، وبالنظر إلى تحالف كاسترو اللاحق مع شافيز، فإن إحدى الرسائل الأولى الواردة من الخارج تأييداً لبيريز جاءت من الزعيم الكوبي.[29]

وفشل الانقلاب، وأسفرت محاولة شافيز الاستحواذ على السلطة من حكومة منتخبة ديمقراطياً عن سقوط 20 من القتلى (14 منهم من الجنود) وإصابة عشرات آخرين، لكنها تحولت إلى نصر سياسي، فقد سمح وزير الدفاع في حكومة بيريز لشافيز المهزوم بأن يبث، على الهواء، نداءً مقتضباً لأنصاره يحثهم فيه على الاستسلام. ولأول مرة، لمح الفنزويليون مهارة شافيز الفطرية كخطيب، حيث قال «أيها الرفاق، لسوء الحظ فإن الأهداف التي وضعناها لأنفسنا لم تتحقق في المرحلة الراهنة ... إنني أعلن مسؤوليتي عن هذه الحركة العسكرية البوليفارية».[30] وهذا البث المقتضب جعل منه بطلاً في نظر كثير من مواطني جمهورية تعيسة. وعبارة "في المرحلة الراهنة"، والتي قال لاحقاً إنها لم تكن مقصودة، بدت كإشارة إلى حركة مستمرة. وكان قبوله السريع للمسؤولية عن تصرفاته يتناقض مع تملصات الساسة لخدمة مصالحهم الذاتية. فقد سلط الضوء على خيبة أمل الناس في الزعماء السياسيين والفساد، والتي أصبحت فجأة، في أوقات الشدة، لا تطاق بالنسبة إلى الفنزويليين الذين كانوا يسايرونهم في السابق. ونجح شافيز في أن يجعل اسمه مرتبطاً في أذهان الناس بالقديس بوليفار، وهو بطل فنزويلا الوحيد بلا منازع. وفضح شافيز ضعف دولة "بونتو فيخو". فقد كانت الحركة الثورية البوليفارية-200 تكاد تكون متهورة في

استعداداتها، لكنها لم توقَّف تماماً، كما أخفقت وزارة الداخلية في توقع "الكاراكازو" أو الاستجابة لها. وحظي المتآمرون بتعاطف كبير في صفوف الجيش. ذلك أن رواتب الضباط كانت قد تراجعت بحيث لم يعد بإمكانهم شراء سيارات أو السكن في بيوت لائقة؛ إذ كان الضابط برتبة ملازم يتلقى ما يعادل 200 دولار شهرياً في عام 1991. [31] وبعد ذلك بأشهر، قامت مجموعة من كبار الضباط بتمرد ثانٍ أكثر دموية؛ فخلال عدة ساعات من القتال، دوت فيها أصوات مقاتلات من طراز ميراج في سماء العاصمة، قتل 142 مدنياً و29 جندياً. وكان بحوزة المتمردين شريط صوتي سجله شافيز، وهو في السجن، يدعو فيه الشعب إلى الانضمام للانتفاضة (وإن لم يتم بثّه في نهاية المطاف).[32] فقد نفر الشعب من العنف ولم يشارك. ولكن ذلك لم ينقذ بيريز، فشعبيته كانت قد انحدرت بحيث أصبحت تقاس بالأرقام الأحادية في استطلاعات الرأي. وفي عام 1993 صدر قرار عزل الرئيس البائس. ومن دواعي المفارقة أن بيريز حكم عليه بالإقامة الجبرية لمدة 28 شهراً بتهمة إساءة تخصيص مبلغ لم يتعد 17 مليون دولار، قال إنه كان قد استخدمها جزئياً لمساعدة فيوليتا تشامورو[أ] Violeta Chamorro [1929-] على الفوز بالانتخابات الرئاسية لعام 1990 في نيكاراجوا؛ هذا في حين شهد عهد شافيز حجماً هائلاً للتمويل من خارج الميزانية، واستخداماً لمليارات الدولارات من الأموال العامة لأغراض الدبلوماسية الخارجية.

ومن المفارقات الأخرى التي ترتبط بانهيار "البونتوفيخوية" *puntofijisimo*، أن آخر من أنهوها كان أحد صناعها الأصليين؛ أي رافائيل كالديرا Rafael Caldera [1916-2009]، وهو أحد قادة الحزب الاجتماعي المسيحي COPEI القدامى، وكان رئيس فنزويلا في الفترة 1969-1974. وكان "ميثاق بونتو فيخو" قد اشتق اسمه من اسم بيت كالديرا في كاراكاس، حيث وقع في عام 1958. وفي شباط/ فبراير 1992، وفي جلسة

(أ) أصبحت أول رئيسة لنيكاراجوا في 25 نيسان/ إبريل 1990 خلفاً لدانييل أورتيجا.

خاصة للكونجرس، عبر كالديرا بصراحة عن تعاطفه مع أهداف محاولة الانقلاب التي قادها شافيز، وإن لم يكن مع أسلوبها. وانفصل كالديرا عن الحزب، ورشح نفسه للرئاسة في عام 1993 كمستقل على رأس ائتلاف من 17 حزباً صغيراً، من اليسار أساساً. وقد فاز بنسبة 30.5٪ فقط من الأصوات. وعبثاً حاول كالديرا، الذي أصبح عمره 83 عاماً بحلول موعد انتهاء رئاسته في عام 1998 أن يعيد عقارب الساعة إلى الوراء. فخلال العامين الأولين على حكومته، تخلى عن الإصلاحات الاقتصادية، وأعاد فرض الضوابط. لكن ما هي إلا أيام على توليه مهام منصبه حتى تلقى الاقتصاد ضربة قوية أخرى عندما انهار بانكو لاتينو Banco Latino، ثاني أكبر مصرف في الدولة. وأثار ذلك انقضاضاً على النظام المالي. وقامت حكومة كالديرا بقرار غافل، تمثل في ضخّ السيولة في المصارف المتضررة مع الإبقاء على أصحابها على رأسها، ولكن من دون فائدة، حيث توجه القدر الأكبر من الأموال الجديدة بسرعة إلى الخارج، وأعلن 13 مصرفاً، تمثّل 37٪ من إجمالي الودائع، إفلاسها في عام 1994. وكلفت عملية الإنقاذ الدولة ما يعادل 21٪ من الناتج المحلي الإجمالي.[33] وأدى إفلاس المصارف إلى محو شريحة مهمة من قطاع الأعمال في فنزويلا مع زيادة الضرر الذي لحق بمصداقية الحكومة الديمقراطية.

وأدرك كالديرا في نهاية المطاف أنه لم يعد أمامه خيار إلا إطلاق برنامج بيريز الإصلاحي من جديد. وغير اسمه إلى "أجندة فنزويلا" Agenda Venezuela. وتولى تنفيذها بيتكوف، الذي عينه كالديرا وزيراً للتخطيط. وحاولت الحكومة زيادة إنتاج النفط عن طريق عرض عقود مخاطرة[أ] على الشركات الأجنبية لأول مرة منذ التأميم. وكان من الممكن لـ"أجندة فنزويلا" أن تستعيد الثقة بالنظام لو أتيح لها المزيد من الوقت، لكن الأوان كان قد فات. فقد تحول الفنزويليون التواقون إلى التغيير، في الانتخابات الرئاسية لعام 1998، مرة أخرى نحو المرشح الذي أبدى الرفض الأكثر راديكالية للوضع القائم، كما كان كالديرا وبيريز قد حكما في عامي 1993 و1988 على التوالي. وهذه المرة، كان الأمر يتعلق بهوجو شافيز الذي أصدر

(أ) نوع من العقود ينطوي على تقاسم الأرباح والخسائر بين طرفي العقد.

كالديرا أمراً بالعفو عنه بعد أن أمضى عامين فقط في السجن. وأقنع قائد الانقلاب السابق، ولو على مضض، بأن الانتخابات طريق أكثر فاعلية للوصول إلى السلطة من القوة. وتحقيقاً لهذا الغرض، كوَّن "حركة الجمهورية الخامسة" Movimiento V República التي جمعت بين مؤيديه العسكريين والمدنيين. وحصل أيضاً على دعم حزبين يساريين أصغر حجماً نوعاً ما. ووعد بإنشاء "جمعية تأسيسية"، والعمل ضد الفساد، وزيادة الأجور. وحصل على ما نسبته 56.2٪ من الأصوات.

المعركة من أجل فنزويلا

لم يكن شافيز يستلهم الجنرال شارل ديجول[أ] Charles de Gualle عندما أعلن عن قيام "جمهورية خامسة" في فنزويلا؛[34] لكنه كان في الواقع، يلمح إلى نيته فك نظام "بونتوفيخو". وكانت أولى الخطوات التي قام بها كرئيس هي إصدار أمر بإجراء استفتاء بشأن الدعوة إلى جمعية تأسيسية حصل فيها مؤيدوه على نسبة 66٪ من الأصوات لكن 95٪ من المقاعد. وعلى الورق، فإن الدستور الجديد الذي وضعته الجمعية لم يكن يتضمن تغييرات كبيرة، لكنه زاد من صلاحيات الرئيس؛ فقد مدد الفترة الرئاسية من خمس إلى ست سنوات، وجاء بإمكانية البقاء لفترة ثانية متتالية، وأزال بعض تدابير اللامركزية التي أدخلت بعد عام 1989. وعلى صعيد السياسة الاقتصادية، كان الدستور أكثر ميلاً نسبياً إلى الدولة، حيث ألغى خصخصة جزئية لنظام التقاعد الذي اعتمدته حكومة كالديرا. وفوق كل شيء، كانت الجمعية أداة مكنت شافيز من السيطرة على جميع أجهزة الدولة. وأعلنت الجمعية سيادتها لتحل محل الكونجرس المنتخب في عام 1998 والمحكمة العليا. لكن من نواحٍ أخرى بدأ شافيز بحذر، حيث لم يجرِ سوى تغييرات بسيطة على السياسة الاقتصادية. وقام أيضاً بدعوة العطاءات الأجنبية إلى استكشاف الغاز الطبيعي، واستكمل خصخصة قطاع الاتصالات.

(أ) جنرال ورجل دولة فرنسي (1890–1970). قاد القوات الفرنسية الحرة أثناء الحرب العالمية الثانية، ثم أسَّس في فترة لاحقة الجمهورية الفرنسية الخامسة عام 1958، وكان أول رئيس لها في الفترة 1959–1969.

في البداية كان شافيز يحظى بدعم شعبي هائل. وفي انتخابات عامة جديدة أجريت في ظل الدستور الجديد في تموز/ يوليو 2000 أعيد انتخابه بنسبة 59٪ من الأصوات، بينما حصل ائتلافه على 99 مقعداً من أصل 165 مقعداً في جمعية وطنية جديدة مكونة من مجلس واحد. لكن خلال مدة زادت قليلاً على السنة، تكوَّنت حركة معارضة واسعة ضده وكانت مصممة على إطاحته، وساهمت أمور عدة في ذلك. وخاض شافيز، ربما لأنه كان يحقق قدراً ضئيلاً من التغيير، معارك كلامية مع مجموعات المصالح المختلفة من قبيل وسائل الإعلام، والكنيسة الكاثوليكية، والنقابات العمالية، والمنشآت التجارية الخاصة. وعلى الرغم من الأغلبية الكبيرة التي كان يحظى بها في الجمعية الوطنية، فقد سعى لاكتساب صلاحيات تشريعية غير عادية، وحصل عليها فعلاً. وأصدر مرسوماً يشير إلى أنه قد يعرّض المدارس الخاصة إلى التفتيش المسيس. وفي كانون الأول/ ديسمبر 2001 استخدم صلاحياته التشريعية ليصدر، من دون استشارة المعنيين بشكل مسبق، 49 قانوناً، بما فيها تدابير بشأن استخدام الأرض وعقود نفطية. ولم تكن تلك القوانين راديكالية بحد ذاتها، وإنْ منح قانون الأرض الحكومة صلاحية تحديد أنواع المحاصيل التي تنبغي زراعتها. لكنها كرست المخاوف بشأن عزم شافيز على أن يصبح دكتاتوراً؛ ففي تشرين الثاني/ نوفمبر 1999 فاجأ شافيز الفنزويليين، في أثناء اجتماع مع الطلاب في جامعة هافانا خلال أول زيارة رسمية له إلى كوبا، بالإعلان عن أن «فنزويلا تسير نحو البحر نفسه الذي سار نحوه الشعب الكوبي، وهو بحر من السعادة والسلام والعدالة الاجتماعية الحقيقية».[35] وعبَّر علانية عن تعاطفه مع الثوار الماركسيين في كولومبيا. وفي عام 2001 أطلق "الدوائر البوليفارية"، وهي منظمة شعبية للدفاع عن نظامه يجري تمويلها بالأموال العامة. وبالرغم من أنها مصممة ربما على نسق "كتائب الكرامة" Dignity Battalions التي شكلها الجنرال البنمي مانويل نورييجا، فإن الخصوم كانوا يشبهونها بـ"لجان الدفاع عن الثورة" في كوبا. وكان قد أعطى الجيش فعلاً مسؤولية إدارة برنامج اجتماعي جديد، وهو "خطة بوليفار 2000"، التي سرعان ما أصبحت هدفاً لاتهامات بالفساد. وأخيراً، عزل شافيز مجلس إدارة بترول فنزويلا Petróleos de Venezuela (PdVSA)، وهي شركة النفط الحكومية، وعين مجلساً جديداً

برئاسة أكاديمي يساري، مؤلفاً من موظفين صغار تم انتقاؤهم لولائهم السياسي،[36] واتهم شافيز شركة النفط بأنها أصبحت دولة داخل الدولة، تعمل من أجل مصالحها الخاصة وليس لمصالح الفنزويليين. لكن معارضيه رأوا في الشركة مثالاً نادراً على النظام القائم على الكفاءات، وخافوا من أن تتعرض للسيطرة السياسية.

وحفز كل ذلك حركة معارضة ضخمة تركزت في الطبقة الوسطى وأطلقت سلسلة من الإضرابات والمظاهرات الضخمة في الشوارع. وكان بعض قطاعات المعارضة غير ديمقراطي، وتألّف البعض الآخر من فلول النظام القديم الذين كانوا يقاومون عزم شافيز على القضاء عليهم؛ لكن الأغلبية كانت من الديمقراطيين الصادقين الذين يخوضون حرباً ضد ما اعتبروه نظاماً عسكرياً أو شيوعياً وشيكاً. ونظّمت الحكومة مظاهرات مضادة دعماً للرئيس. لكن شعبية شافيز في استطلاعات الرأي تراجعت إلى نحو 30٪؛ فقد خسر الطبقة الوسطى وأصحاب الرأي السياسي المحايد. وأصبح كثير من أقرب حلفائه ضده، بمن فيهم اثنان ممن اشتركوا معه في مؤامرة 4 شباط/ فبراير، ولويس ميكويلينا Luis Miquilena، وهو شيوعي سابق في عقده التاسع كان قد أقنع شافيز بخوض انتخابات عام 1998، وترأس الجمعية التأسيسية.

ووصلت الأحداث ذروتها في نيسان/ إبريل 2002. فقد أعلنت النقابات العمالية وفيديكاماراس Fedecámaras [اتحاد غرف التجارة والصناعة الفنزويلية]، وهي جماعة ضغط جامعة للقطاع الخاص، إضراباً عاماً مفتوحاً وإغلاقاً للمنشآت بهدف استعادة مجلس إدارة شركة النفط. وبدت الاضطرابات في صفوف القوات المسلحة واضحة.[37] وهناك كثير من الأدلة التي تشير إلى وجود حركة تآمرية داخل الجيش تخطط منذ أشهر للقيام بانقلاب. وفي يوم 11 نيسان/ إبريل، اخترق مئات الألوف من أنصار المعارضة شوارع وسط كاراكاس باتجاه قصر ميرافلوريس[أ] Miraflores. وأطلق مسلحون النار

(أ) اسم القصر الرئاسي في فنزويلا؛ ومعنى العبارة بالإسبانية: انظر إلى الزهور.

على المتظاهرين مما أدى إلى مقتل عدة أشخاص. ورفض الكثير من كبار ضباط الجيش الانصياع لأوامر شافيز، التي تذكِّر بأوامر بيريز في أثناء الكاراكازو بنشر القوات في الشوارع لقمع الجموع.[38] وفي مساء يوم 11 نيسان/ إبريل طلبت قيادة الجيش إلى شافيز أن يستقيل. وهناك جدل فيما إن كان قد قام بذلك فعلاً أم لا. فحسب إحدى الروايات، انهارت المفاوضات بشأن استقالته، ومن المؤكد أنه لم يقدم استقالة خطية. لكن شافيز استمع فعلاً إلى نصيحة فيدل كاسترو التي أسداها إياه عبر الهاتف في تلك الليلة، واختار أن يستسلم بدلاً من أن يقاوم أو يموت في قصره على غرار سلفادور ألِندي.[39] وكما فعل في 4 شباط/ فبراير أبدى شافيز واقعية باردة، حيث اختار الانسحاب الاستراتيجي بعد أن خسر المعركة. ولو كان الجيش سلم السلطة إلى الجمعية الوطنية ووافق على السماح لشافيز بالتوجه إلى كوبا حسب طلبه، فربما كان قد ظل منفياً هناك حتى اليوم. لكن كان هناك "انقلاب داخل الانقلاب". فقد أعلن رئيس الفيديكاماراس بيدرو كارموناPedro Carmona نفسه رئيساً، وشكل حكومة مفرطة في المحافظة استثنت حتى حلفاءه من العمال، وأصدر مرسوماً بحل الجمعية الوطنية والمحكمة العليا على الفور، وإلغاء الدستور الجديد الذي كان قد اعتمد بأغلبية كبيرة في استفتاء لم يمر عليه سوى 28 شهراً. وكان كارمونا يحظى بدعم حفنة من كبار الجنرالات والأدميرالات. لكن لم تكن لهم سيطرة مباشرة على القوات. وسحبت قيادة الجيش دعمها. ومع قيام المتزمتين من الشافيزيين *chavistas* من الأحياء الفقيرة في كاراكاس بأعمال شغب في الشوارع (وهو أمر اختارت القنوات التلفزيونية الخاصة عدم تغطيته)، أرسل الجنرال راؤول بادويل Raúl Baduel، وهو قائد لواء المظلات، ثلاث مروحيات لانتشال شافيز من مقر احتجازه في قاعدة بحرية على ساحل الكاريبي وإعادته إلى قصر ميرافلوريس الرئاسي من جديد.[40] وخلال أربعة أيام من الفوضى والبلبلة قتل نحو 50 شخصاً. وفي النهاية، كان الجيش هو من أعاد شافيز إلى الحكم، كما كان قد أرغمه على التنحي عنه قبل ذلك بأيام.

وأدين الانقلاب بسرعة من جانب الحكومات الأخرى في أمريكا اللاتينية لكن ليس من جانب الولايات المتحدة. وفي ظل إدارة جورج بوش الابن، ازداد دعم الولايات المتحدة للمعارضة الفنزويلية، وخصوصاً بعد كانون الثاني/ يناير 2002 عندما عين أوتو رايخ Otto Reich [1945-]، ليصبح الدبلوماسي الأول المعني بأمريكا اللاتينية في وزارة الخارجية الأمريكية. وكان رايخ قد ولد في كوبا وعمل في عهد إدارة ريجان ضمن مكتب يقود الدعاية باسم ثوار الكونترا في نيكاراجوا. وكان شافيز قد أثار غضب إدارة بوش ليس من خلال خطابه المعادي لأمريكا وتعاطفه مع ثوار كولومبيا فحسب، بل أيضاً من خلال قيامه بزيارة صدام حسين في العراق عام 2000 وزيارة كلٍّ من إيران وليبيا في العام التالي. وبذلت حكومة شافيز في مرحلة لاحقة جهوداً مضنية للزعم بأن الانقلاب جرى التخطيط له في واشنطن، ربما من أجل التمييز بينه وبين المحاولة التي قام بها هو شخصياً قبل ذلك بعقد. وزعم شافيز أن انقلاب عام 2002 كان «من صنع وكالة الاستخبارات المركزية».[41] ولا يوجد دليل يثبت ذلك. بل على العكس، فقد أعلن مسؤول في وزارة الخارجية الأمريكية في شباط/ فبراير 2002 أن الدبلوماسيين الأمريكيين أبلغوا المعارضين الفنزويليين بأن الولايات المتحدة سوف تعارض أي انقلاب،[42] لكن ما حجب ذلك هو عدم شجب رايخ والإدارة للانقلاب عندما وقع فعلاً، وهو إخفاق في دعم الديمقراطية في أمريكا اللاتينية ينم عن درجة غير عادية من قصر النظر والانتقائية، مما ينطوي على رسالة خطيرة.

وتراجع شافيز، الذي هذّبه الانقلاب، بشكل مؤقت، وأعاد المجلس القديم لشركة النفط الحكومية، وأطلق دعوة فاترة من أجل الحوار. لكن الانقلاب أضعف المعارضة أكثر مما أضعف الحكومة، حيث قوّض شرعيتها الدولية. وتحرك شافيز بسرعة لإحكام سيطرته على القوات المسلحة. وبعد مرور سبعة أشهر، وقع أكثر قادة المعارضة عناداً في فخ الرئيس من جديد؛ فكثير من ضباط الجيش الذين كانوا قد دعموا الانقلاب بدؤوا احتجاجاً عاماً بميدان في ألطاميرانو Altamirano، وهو حي في كاراكاس تقطنه الشريحة

العليا من الطبقة الوسطى. وفي الوقت ذاته بدأ الفيداكاماراس والنقابات العمالية إضراباً عاماً مفتوحاً. وسرعان ما انضم إليهم عمال شركة النفط الحكومية. وتراجع إنتاج النفط. لكن الجيش خيب أمل المتمردين العسكريين، ووقف موقف المتفرج. واختار شافيز عدم الرضوخ للإضراب بأي ثمن. وعندما انهار الإضراب بعد ذلك بشهرين، سيطر الرئيس سيطرة مباشرة على شركة النفط المحطمة، وسرح 18 ألف عامل، بمن فيهم كثير من المهنيين المتمرسين، وكان بعض من حلّوا محلهم من الموالين غير المدرّبين.

ووصلت المعارضة، في سعيها إلى الإطاحة بشافيز، متأخرة إلى حيث كان يجب أن تبدأ. فمع انتهاء الإضراب في شباط/ فبراير 2003، جمعت حركة المعارضة 3.2 ملايين توقيع للمطالبة بعزل الرئيس، وهو إجراء أدخله شافيز في الدستور. ولو كان الاستفتاء قد أجري في منتصف عام 2003 لكادت خسارة شافيز تكون شبه حتمية، كما أقر هو نفسه بذلك.[43] كان الاقتصاد يترنح؛ فالناتج المحلي الإجمالي كان قد انكمش بحلول كانون الأول/ ديسمبر 2003، بسبب الإضراب أساساً، إلى أقل من 85٪ عن مستواه قبل عامين. وعلى الرغم من ارتفاع أسعار النفط، فقد استمر تصاعد الفقر في عهد شافيز حتى بلغ ذروته في عام 2004 بنسبة 60٪.[44] وأظهرت استطلاعات الرأي أن شعبية الرئيس لا تتعدى 30٪.

نظام استبدادي منتخَب

هناك أمور ثلاثة أنقذت شافيز: الأول، هو الارتفاع المذهل في أسعار النفط، وهو ارتفاع أسهمت فيه خطوات شافيز نفسه إسهاماً متواضعاً، لكنه كان يعزى أساساً إلى الحرب في العراق، وارتفاع الطلب في الصين والهند. وبحلول عام 2005 أدى ارتفاع الأسعار إلى ارتفاع العائدات النفطية السنوية لفنزويلا بواقع أربعة أضعاف مقارنة بعام 1998.[45] والثاني، هو البرامج الاجتماعية الأكثر فاعلية التي طرحها شافيز بمشورة كوبية. والثالث، هو لجوء شافيز إلى المناورة القضائية، وسيطرته على السلطة الانتخابية لتأخير

الاستفتاء الخاص بالعزل. واضطرت المعارضة إلى جمع التوقيعات من جديد في كانون الأول/ ديسمبر 2003. ويعود الفضل الأكبر في إجراء الاستفتاء في نهاية المطاف، في آب/ أغسطس 2004، إلى ضغط منظمة الدول الأمريكية والدول الأخرى في أمريكا اللاتينية. وبحلول ذلك الوقت، كان الاقتصاد قد بدأ في التعافي، وكانت البرامج الاجتماعية الجديدة المعروفة باسم "المهام" قد وضعت موضع التنفيذ. وخرج شافيز من الاستفتاء سالماً، حيث فاز بنسبة 59٪ مقابل 41٪ في انتخابات شارك فيها ما نسبته 70٪ من الناخبين المسجلين (مقارنة بما متوسطه 55٪ في الانتخابات السابقة). ولم يؤيد المراقبون من مركز كارتر[أ] ومنظمة الدول الأمريكية مزاعم المعارضة بحدوث عمليات تزوير. لكن ما من شك في أن الأصوات المؤيدة لشافيز ازدادت مع اندفاع الحكومة نحو تسجيل مليونين من الناخبين الجدد، كثير منهم من المهاجرين الذين انتظروا سنوات للحصول على الجنسية.[46]

وتحرك شافيز، المنتشي بنصره في الاستفتاء، بسرعة نحو تكريس نظامه المطلق المنتخب. فقد استغل الأغلبية التي يتمتع بها في الجمعية الوطنية لترشيح 12 قاضياً جديداً لعضوية المحكمة العليا، وعزل آخرين يعتبرهم معارضين. وفقد كثير من المصوتين لصالح المعارضة ثقتهم بالسلطة الانتخابية. ودفع ذلك بكثيرين إلى مقاطعة انتخابات محلية سيطر فيها الشافيزيون على جميع محافظات فنزويلا عدا محافظتين. وفي انتخابات عضوية المجلس الوطني التي أجريت في كانون الأول/ ديسمبر 2005 قرر معظم أحزاب المعارضة مقاطعتها في آخر لحظة. وكنتيجة لذلك، استحوذ الشافيزيون على جميع مقاعد المجلس. ولم يتأتَّ ذلك سوى مع حضور نسبة لا تتعدى 25٪ من الناخبين المسجلين. وبعد ذلك بعام واحد، تمكنت المعارضة المشتتة من تجميع قواها من جديد وتوحيد صفوفها خلف الترشيح الرئاسي لمانويل روزاليس Manuel Rosales [1952-]، وهو المحافظ الديمقراطي الاجتماعي لولاية زوليا Zulia الغربية (التي تعد عاصمتها ماراكايبو

(أ) منظمة غير حكومية وغير ربحية أسسها في عام 1982 الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر وزوجته روزالين كارتر.

Maracaibo ثاني أكبر مدينة). وبذلت سلطة انتخابية جديدة، مع أنها غير مستقلة، جهوداً لمعالجة بعض شكاوى المعارضة. ومرة أخرى، حصل شافيز على فوز سهل، مستحوذاً على نسبة 63٪ من الأصوات مقابل 37٪ لصالح روزاليس.

وأعلن الرئيس، في مستهل ولاية جديدة لمدة ست سنوات، التعجيل بمساعيه لتحقيق "اشتراكية القرن الحادي والعشرين"، وتفوه علناً لأول مرة بأنه شيوعي. وخطَّط لتغيير دستور عام 1999 لكبح صلاحيات محافظي الولايات ورؤساء البلديات، ولإتاحة إعادة انتخابه شخصياً بلا حدود (وهو صدى لعبارة "رئيس مدى الحياة" التي وردت في دستور بوليفار البوليفي لعام 1826). وحصل شافيز من المجلس الوطني على صلاحية إصدار مراسيم تشريعية لمدة 18 شهراً. وكانت فنزويلا لاتزال بها بعض الزخارف الخارجية للديمقراطية، فالحكومة لم تكن قمعية بشكل علني، لكن الحريات أخذت تختزل رويداً رويداً. واقتضى قانون جديد لوسائل الإعلام تطبيق نوع من الرقابة الذاتية في محطات الإذاعتين المسموعة والمرئية، حسبما أورده بيتكوف الذي أمضى السنوات القليلة السابقة في تحرير إحدى الصحف المستقلة.[47] وبعد انتخابات عام 2006 أعلن شافيز أن الحكومة لن تجدد ترخيص البث الممنوح لـ آر سي تي في RCTV، وهي أكبر محطة تلفزيونية معارضة. ومارست الحكومة تحرشات بالمعارضين على نطاق ضيق، حيث اختلقت الاتهامات ضد عدد منهم. وأصبح من الصعب بموجب قانون مقترح أن تواصل المنظمات غير الحكومية التي تتلقى تبرعات من الخارج ممارسة نشاطها. ووجد من ظهرت أسماؤهم على قائمة الموقعين على الالتماس الخاص باستفتاء عزل الرئيس، وعددهم 3.4 ملايين شخص، أنفسهم معرضين لفقدان وظائفهم الحكومية ومحرومين من الحصول على الخدمات العامة، بدءاً بجوازات السفر وانتهاءً بالقروض والعقود. وتعرضت نشاطات المعارضة السياسية لأعمال عنف متقطعة وانتقائية على يد عصابات الشافيزيين المستجلبين من الأحياء الفقيرة. وقوبلت بعض المنشآت التجارية بطلبات مفاجئة لإبراز سندات ملكيتها. ومن خلال استثارة المعارضة واستقطاب البلاد، اكتسب شافيز صلاحيات شبه

مطلقة، حيث كان يمارس سيطرته الشخصية ليس على السلطتين التشريعية والقضائية فحسب، بل على شركة النفط الحكومية والقوات المسلحة كذلك.

وأعلن شافيز في عام 2005 «لقد شرعنا في بناء نموذجنا الاشتراكي الخاص». ولفهم لمحة لما ينطوي عليه ذلك، كان المسؤولون يوجهون الزوار نحو كاتيا Catia، وهي منطقة وعرة على بعد عدة أميال غرب قصر ميرافلوريس. وهناك، تحول مستودع مهمل لتوزيع النفط إلى "نواة للتنمية الداخلية".[48] وكان ذلك يعني الجمع بين جمعيات العمال وتقديم الخدمة الاجتماعية، وكل ذلك بتمويل من شركة النفط الحكومية. وكان المشروع عبارة عن ثلاثة مبانٍ جديدة تحيط بمساحة للاجتماع في الوسط. وكان أحد المباني يضم عيادة صحية. وفي الثاني، وضعت الحكومة عشرات من آلات الحياكة لجمعية مكونة من 180 امرأة. وكان عقدهن الأول في عام 2005 يتعلق بحياكة قمصان وقبعات حمراء يرتديها دبلوماسيو فنزويلا في مسيرة احتفالاً بـ"يوم مايو/ أيار" [المعروف عالمياً بعيد العمال]. وكان المبنى الثالث جمعية لصنع الأحذية. أما جانب التل المحيط فقد زرعته بالذرة جمعية أخرى، وهي هذه المرة جمعية بستانيي السوق. وكان 1200 شخص يعملون في "النواة" التي كلف إنشاؤها 6.6 ملايين دولار. وفي الجانب المقابل من الطريق كان هناك سوبرماركت صغير ولكنه حسن التجهيز، تديره ميركال Mercal، وهي شركة حكومية أسسها شافيز لتوفير الأطعمة الرخيصة للفقراء. وكانت ميركال تعمل وفق مبادئ تجارية إلى حد بعيد، لكن بعض أسعارها كانت مدعومة، بتكلفة على الحكومة تبلغ 25 مليون دولار سنوياً. وفي مكان قريب، كان هناك مركز لـ"المهام" التعليمية التي أسسها شافيز. وكان أحد البرامج المستكملة رسمياً يعنى بتعليم القراءة للكبار من الأميين. وكان هناك برنامجان آخران يتيحان استكمال التعليم الابتدائي والثانوي، فيما كان هناك برنامج رابع يمنح دورات تقوية، ويَعِد بمكان في نظام جامعي موسع، لشبان يصل عددهم إلى 286 ألفاً ممن لم يكملوا تعليمهم الثانوي. و"المهمة" الأولى، والتي كانت تحظى ربما بأعلى تقدير هي [برامج الصحة المجتمعية المعروفة باسم] باريو آدِنترو *Barrio Adentro*، والتي كان 16

ألفاً من الأطباء وأطباء الأسنان، المعارون من كاسترو مقابل النفط الرخيص، يعملـون في إطارها كممارسين عامّين في الرانشو، حيث تكاد الخدمات الطبية تكون معدومة. وبذلك، تكون "الثورة البوليفارية" قدَّمت فعلاً إلى الفقراء خدمات كانوا يفتقرون إليها في السابق. لكنها قامت بذلك على نحو زبوني clientelistic مقابل الولاء السياسي. وكانت "المهـام" تمثِّل دولة موازية لا تخضع لمساءلة أحد سوى شافيز. وكانت أمورها المالية ضـبابية، وغـير مستدامة على نحو يكاد يكون مؤكداً.

اعتمدت الحكومة الخامسة على العائدات النفطية اعتماداً يتجاوز اعتماد سالفتها أيضاً. وبفضل الارتفاع الحاد في أسعار النفط، استعاد الاقتصاد عافيتـه بـسرعة بعـد الإضراب. فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً زاد على 10٪ سنوياً في عـامي 2005 و2006. وعـاد القطاع الخاص إلى الربح من جديد، لكنه كان بطيئاً في الاستثمار بسبب عـدم يقينـه بـشأن مستقبله. وكان محاطاً بشبكة من الـضوابط والتهديـدات المتقطعـة لحقـوق الملكيـة. وأدى فرض ضوابط على أسعار المواد الغذائية الأساسية إلى حدوث ضائقة في بعض المنتجات في عام 2006، على غرار ما حدث في أواخـر ثمانينيـات القـرن العـشرين. وكانــت المـصارف مطالَبة بتخصيص ما نسبته 29٪ من قروضـها إلى الزراعـة والإسـكان بأسـعار مدعومـة، ووضعت سقفٌ على غيرها من القروض (أيضاً على غرار ما حدث في الثمانينيـات تمامـاً). وفي الأريافـ، شنت الحكومـة حربـاً صـاخبة عـلى اللاتيفونـديو *latifundio* [أو المـزارع الشاسعة]. فبحلول منتصف عام 2006 استولت الحكومة أو واضعو اليد عـلى نحـو مئـة مزرعة خاصة اعتبرت "غير منتجة".[49] وتضمَّنت تلك المزارع أجزاء مـن مزرعـة تملكهـا أسرة فيستي[أ] Vestey في بريطانيـا. وبـالرغم مـن إدانـة شـافيز الـصاخبة لأوليجاركيـة أصـحاب المـزارع (أو اللاتيفونديـستا *latifundistas*)، فالحقيقـة أن بيريـز هـو مـن قـام بالإصلاح الزراعي بالفعل في السبعينيات. وفنزويلا دولة تشكِّل المناطق الحضرية أغلـب

(أ) . اسم مجموعة شركات بريطانية مكوَّنة من أعمال تجارية دولية في المنتجات الغذائية وتربية الماشية وزراعـة قـصب الـسكر في كلٍّ من البرازيل وفنزويلا.

مساحته، والدولة تملك من الأراضي الريفية العاطلة ما يكفي لتوزيعه على المعدمين. وقد قام شافيز في بداية ولايته الجديدة، في كانون الثاني/ يناير 2007 بتأميم شركة الاتصالات الرئيسية CANTV التي كان قد خصخصها بيريز، وكانت فيريزون Verizon، وهي شركة أمريكية، تملك حصة فيها بنسبة 28.5٪. وقال أيضاً: إن صناعة الطاقة سوف يتم تأميمها. وكان قد أجبر فعلاً شركات النفط المتعددة الجنسيات على قبول عقود جديدة أصبحت بمقتضاها شركاء يمثلون الأقلية في مشروعات مشتركة، وهو ما تكرَّر على صعيد استثمارات تلك الشركات في الغاز، وفي مصافي تكرير النفط الثقيل المستخرج من حزام نهر أورينوكو Orinoco.

وكان المعْلم الرئيس لـ"اشتراكية القرن الحادي والعشرين" هو زيادة كبيرة في الإنفاق الحكومي نتيجة للارتفاع الهائل في أسعار النفط، وكذلك تزايد حصة العائدات النفطية التي حصلت الحكومة عليها من خلال الضرائب والإتاوات المفروضة على شركائها في المشروعات المشتركة. وارتفعت ميزانية الحكومة المركزية من 20٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1999 إلى 27٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2005. [50] لكن كان هناك أيضاً قدر كبير من الإنفاق من خارج الميزانية؛ فقد أرغم شافيز المصرف المركزي على تحويل مبلغ 6 مليارات دولار من احتياطياته من العملات الأجنبية إلى صندوق FONDEN، وهو صندوق احتياطي [يخصص لأعمال دعم الحكم] تحت سيطرته. وعلاوة على ذلك، حولت شركة النفط الحكومية عدة مليارات من الدولارات من ميزانيتها الاستثمارية إلى الصندوق نفسه. وفي عام 2006 كان لدى الحكومة تحت تصرفها مبلغ إضافي قدره 21 مليار دولار من تلك المصادر، حسب أحد المصادر.[51] وظلت الحكومة حتى عام 2005، بالرغم من تدفق العائدات النفطية الهائلة، تعاني عجزاً مالياً، وازدادت الديون العمومية. وكان بعض الأموال يغدق على شركات حكومية جديدة، مثل شركة للطيران. وتضمنت مشروعات حكومية جديدة شركات في مجال التعدين، والحديد والصلب، والأسمنت، ومصانع للجرارات والحواسيب.[52] وراح جزء آخر إلى الجمعيات

التي تمولها الحكومة؛ فحسب المصادر الحكومية استحدث في السنتين الأوليين من ذلك البرنامج 6814 وحدة إنتاجية، وتلقى 264720 شخصاً دورات تدريبية. وفي عام 2006 وحده، كان المسؤولون يخططون لتدريب 700 ألف شخص آخر واستحداث 28 ألف جمعية جديدة أو روابط مجتمعية أخرى.[53] وكان شافيز في ذلك يحاكي بيرو في عهد فيلاسكو التي كانت ترعى، بأسلوب مماثل في مركزية قراراته، المئات من الجمعيات. وحفنة قليلة من تلك الجمعيات لايزال قائماً حتى اليوم. فقد كانت أموال النفط من الوفرة بحيث كان شافيز لديه كثير منها للإنفاق على وعود المعونة الأجنبية الرامية إلى كسب الحلفاء والنفوذ في الخارج. ووفق أحد التقديرات التي أعدتها صحيفة معارضة، بلغ مجموع الالتزامات بتقديم المعونات التي قطعها شافيز في فترة الأشهر السبعة حتى كانون الثاني/ يناير 2006 وحدها 25.9 مليار دولار.[54]

وبدأ انتعاش الاقتصاد وانهمار سيل الإنفاق العام يؤديان أخيراً إلى تراجع الفقر من نسبة 49٪ في عام 1999 إلى 37٪ بحلول عام 2005. وبالنظر إلى الزيادة غير العادية في الإيرادات النفطية، فإن سجل حكومة شافيز في خفض مستوى الفقر لم يكن ممتازاً بمقارنته بالعديد من الحكومات الأخرى في المنطقة التي كانت تفتقر إلى مثل تلك الثروة. وكانت "الثورة البوليفارية" باهظة التكلفة، لكن كانت جميع الأدلة تشير إلى أنها كانت غير كفؤة. فبالرغم من وفرة الموارد، فإن الجمهورية الخامسة أهملت البنية الأساسية لفنزويلا. وبلغ هذا الوضع ذروته في كانون الثاني/ يناير 2006 عندما دعت الحاجة إلى إغلاق جسر يمثل جزءاً من الطريق السريع الذي يصل بين كاراكاس والمطار الدولي وميناء لا جوايرا La Guaira بسبب هبوطه (وقد انهار بعد ذلك بأسابيع). ولعدة أسابيع، كانت رحلة النصف ساعة من المطار إلى المدينة تستغرق خمس ساعات، إلى أن فتح طريق مؤقت اختصر المدة إلى ثلاث ساعات. وكانت الحكومات تعرف بالمشكلة منذ عقدين. وفي عهد شافيز، شهدت فنزويلا تعيين ستة وزراء للبنية الأساسية خلال سبع سنوات. ويجري الرئيس في العادة تغييرات فيما يزيد على نصف حكومته مرة كل عام.[55] وأرسيت "مهام"

الرعاية الاجتماعية بالتوازي مع جهاز حكومي صحي وتعليمي بقي بلا إصلاح. وفي «23 de Enero»، وهو مشروع إسكاني حكومي ضخم يرجع إلى خمسينيات القرن العشرين، وأحد معاقل "الشافيزية" *chavismo*، كانت العيادة الصحية تفتقر إلى صفائح الأشعة السينية، والمواد الكيميائية اللازمة لإجراء الاختبارات في كانون الثاني/ يناير 2006. ولم تكن هناك أدوية.[56] وشهدت الجريمة العنيفة زيادة منتظمة. وازدادت جرائم القتل السنوية بواقع ثلاثة أضعاف في الفترة 1998-2005. وأصبحت كاراكاس العاصمة الأكثر عنفاً في أمريكا الجنوبية. ويعزى ذلك في المقام الأول إلى إخفاق الدولة في تدريب قواتها الأمنية بالقدر الكافي. وكان عناصر الشرطة أنفسهم مسؤولين عن كثير من أعمال القتل. وفي نيسان/ إبريل 2006 ذكر مكتب النائب العام أنه يحقق في 6 آلاف واقعة "إعدام بدون محاكمة".[57] وكانت المؤشرات كافة تشير إلى أن الفساد كان منتشراً على الأقل بنفس القدر الذي كان عليه في عهد الحكومات السابقة، وربما تجاوزه بكثير. وفي بيان صادر عام 2005 حذر الأساقفة الكاثوليكيون في فنزويلا من «فساد واسع النطاق ومتوغل في الكثير من المجالات».[58] أما الفرق بين الفترة الراهنة وما سبقها فهو أن مراجع الحسابات العام والنائب العام لم يعودا ينتدبان من المعارضة.

وبينما أظهرت استطلاعات الرأي أن الكثير من الفنزويليين كانوا غير راضين عن الحكومة، فإن شعبية شافيز استمرت، كما بينت ذلك الانتخابات الرئاسية لعام 2006. وكان مناصروه ينتمون إلى فئات الفنزويليين الأكثر فقراً وسمرة. وكان الكثير منهم يرى في شافيز واحداً منهم، وكأن رباطاً شبه ديني يربطهم به. وبالرغم من وجود كثير من غيرهم ممن كانوا يقدرون "المهام" والنمو الاقتصادي وبرامج خلق فرص العمل، فإن ولاءهم لم يكن غير مشروط. والسؤال الكبير بالنسبة لشافيز كان: ما الذي سيحدث في حال تراجع عائدات النفط تراجعاً كبيراً؟ ذلك أنه وفق أحد التقديرات، ستجد الحكومة صعوبة في إدامة مستويات إنفاقها إذا تدنت الأسعار المرجعية كثيراً إلى ما دون 40 دولاراً (وهناك آخرون يعتبرون ذلك السعر المرجعي 50 دولاراً).[59] وكان شافيز قد تحدث عن

توسيع نطاق الإنتاج، لكن كانت هناك شكوك في قدرة فنزويلا على القيام بـذلك. ولأول مرة، انتشر الفساد ليصل إلى شركة النفط الحكومية. فبعـد إضراب عـامي 2002 و2003، تراجع إنتاج النفط. وأعلنت الشركة أن إجمالي الإنتاج الـوطني مـن الـنفط الخـام في عـام 2005 يبلغ 3.3 ملايين برميل في اليوم، منه 2.1 مليون برميل فقط مـستخرج مـن حقـول تشغلها شركة النفط الحكومية، بينما يتم الحصول عـلى الكميـة المتبقيـة مـن الحقـول التـي تديرها شركات خاصة. لكن حسب مصادر الوكالة الدولية للطاقة، فإن الإنتاج الإجمالي لم يتجاوز 2.7 مليون برميل يومياً. ودعا شـافيز شركـات الـنفط الحكوميـة إلى الاسـتثمار في فنزويلا، بما في ذلك شركات من إيران والصين. لكن لم يكن واضحاً المدى الذي ستذهب إليه أية أطراف خارجية في الاستثمار في فنزويلا وفق الشروط التعاقدية الجديدة.[60]

وبالرغم من جميع العيوب التي كانت تشوب نظام شافيز، فإن فنزويلا في عام 2006 لم تكن كوبا. هل كان هناك احتمال بأن تصبح كـذلك؟ في عـام 2004 قـال شـافيز: «إننـا لا نقترح إزالة الملكية الخاصة. لا أحد يعلم ما قـد يحـدث في المـستقبل ... لكـن في اللحظـة الراهنة، سيصبح ذلك ضرباً من الجنون».[61] واعتمدت الجمهورية الخامسة – بل دعمت – كثيراً من السياسات الاقتصادية التي تسببت في انهيار نظـام "بونتـو فيخـو" عنـد تراجـع أسعار النفط. واستمرت الحكومة الفنزويلية في الاعتماد – طلباً للـدعم الـسياسي – عـلى توزيع إيرادات النفط، وواصلت إهمـال البنيـة الأساسـية والمؤسـسات، واعتمـدت عـلى مجموعة مماثلة من الضوابط الاقتصادية. وقدمت الحكومة الخامسة المعونـة الاجتماعيـة إلى فقراء الحضر، أسوة بسابقتها التي قدمت تلك المعونة إلى الطبقة العاملة المنظمـة. لكنهـا لم تتمكن من منحهم الوظائف المستدامة. ومن الناحية السياسية استبدل شافيز الديمقراطيـة المحدودة لجمهورية "بونتو فيخو" بنظام مهجن وصفه بيتكوف بأنه يرتكـز عـلى «قـدم في الديمقراطيـة» و«القـدم الأخـرى في الـسلطوية والاسـتبداد».[62] وقَلَـبَ شـافيز الإنجـاز التاريخي لـ"بونتو فيخو"، والمتمثل في إقصاء القوات المسلحة عن السياسة. وبدلاً مـن أن تكون السلطة مقسّمة بين حزبين، تركزت في رجل واحد.

وفي أعقاب الانتخابات الرئاسية لعام 2006، أعلن شافيز عن خطط لتوحيد حركة الجمهورية الخامسة والمجموعات العديدة التي تدعمه ضمن حزب ثوري واحد يسمى الحزب الاشتراكي الموحد لفنزويلا. وحتى ذلك الحين، كان غياب مثل ذلك الحزب يمثل فرقاً ملحوظاً بين فنزويلا في عهد شافيز وكوبا في عهد كاسترو. وكانت الثورة البوليفارية ترتكز على ثلاث ركائز: أولاها القوات المسلحة؛ ففي عام 2005 كان تسعة من حكام الولايات من العسكريين، سواء كانوا من المتقاعدين أو ممن لايزالون في الخدمة الفعلية. وحسب أحد التقديرات، كان هناك ما يزيد على 500 وظيفة حكومية رفيعة يتولاها عسكريون.[63] والركيزة الثانية هي "آلو سيادة الرئيس" Aló Presidente، وهو لقاؤه التلفزيوني الذي يبث أيام الأحد. وعادة ما يستمر ذلك البرنامج لنحو خمس ساعات، وإن طال في بعض الأحيان إلى ما يزيد على سبع ساعات. ويوظف شافيز خلال البرنامج كل ما يملك من سحر وخفة دم اللانيرو[أ] *llanero*، ملقياً النكات، ومستجوباً المسؤولين، ومحاوراً الضيوف، وموصلاً رسالته عموماً. أما الركيزة الثالثة فكانت الدعم السياسي الكوبي؛ فقد صمّم الكوبيون المهام وقدموا المساعدة المتخصصة المتمثلة في الأطباء والمدربين الرياضيين والمعلمين. وظهرت تقارير في عام 2006 تشير إلى أن جهاز الاستخبارات الكوبي كان يعد سجلاً قومياً بالناس والممتلكات. وتفيد بعض الروايات بأن هناك بعض الكوبيين الذين منحوا الجنسية الفنزويلية. وهناك ركيزة رابعة محتملة، تتعلق بخطة لتأسيس جيش احتياطي جديد يفترض أن يكون قوامه 1.5 مليون فرد، ويخضع لإشراف الرئيس مباشرة. وبدت تلك صيغة أكثر طموحاً وتسليحاً للدوائر البوليفارية. وكان الغرض المزعوم منها هو الدفاع عن "الثورة" ضد الولايات المتحدة، لكن ربما كان القصد منها هو ترويع المعارضة.

(أ) . الاسم الذي يعرف به رعاة البقر في فنزويلا وكولومبيا، ويعني: ساكن السهول، نسبة إلى مروج اللانوس Llanos الواقعة شرق جبال الأنديز في شمال غرب أمريكا اللاتينية (كولومبيا وفنزويلا).

وبالنسبة لفنزويلا، كان السؤال الكبير الذي بقي بلا إجابة هو: هـل سيـسمح شـافيز أبداً بأن تتم تنحيته من منصبه بالتصويت الحر؟ بعض منتقدي النظام، من أمثال بيتكوف، كان يضع آماله على القوة المتبقية من ثقافة فنزويلا الديمقراطية، وعلى تـأثير الـرأي العـام الدولي من أجل كبح الرئيس. فقد كان كثـير مـن نتـائج اسـتطلاعات الـرأي تـشير إلى أن أغلبية الفنزويليين يثمنون الديمقراطية، ويفهمون "الاشتراكية" باعتبارها برامج اجتماعية وليس الشيوعية على الطراز الكوبي. ومما يثير الدهـشة أن اسـتطلاع الـرأي الـذي أجرتـه لاتينو بارومترو في عام 2006 أشار إلى أن 70٪ ممن استطلعت آراؤهم في فنـزويلا يتفقـون على أن الديمقراطية هي أفضل نظم الحكم، وهي نـسبة تقـل عـن سـابقتها في عـام 2005 (78٪)، ولكنها تظل مع ذلك أعلى مما هي عليه في جميـع دول المنطقـة، عـدا أربـع دول.[64] لكن حسب وجهة نظر أخرى، فإن شافيز «أزال فعلياً التناقض بين الاسـتبداد والتنافـسية السياسية» و«أعاد تشكيل السلطوية لتتناسب مع عصر ديمقراطي».[65]

لم تعد هناك مظلة نووية سوفيتية يمكن لشافيز أن يحتمي تحتها، كـما فعـل كاسـترو في عام 1962. وعلى الرغم من كل هجماته الخطابيـة عـلى "الإمبراطوريـة"، فـإن الولايـات المتحدة ظلت السوق التصديرية الرئيسة لنفط فنزويلا. لكـن يبـدو فعـلاً أن شـافيز كـان يسعى، من خلال بحثه عن حلفاء في الخـارج، لتحـصين نفـسه ضـد العـداء المحتمـل في الأمريكتين لأي رئاسة أبدية. فقد قدم النفط إلى الـصين مـع أن مـسألتيْ تكـاليف النقـل والحاجة إلى تكييف المصافي مع خام فنزويلا الكبريتي كانتا تعنيان أن بدء الصادرات، مهما اختلف حجمها، سيستغرق ربما عدة سنوات، واشترى الأسـلحة مـن روسـيا، وصـادق إيران مدافعاً عن طموحاتها النووية.

وبدا بشكل متزايد أنه يعتبر نفسه خليفة كاسترو. وتصوَّر الثـورة البوليفاريـة بأنهـا ثورة ذات نطاق قاري، أسوة بسابقتها الكوبية. لكن شافيز لم يكن يشبه اشتراكياً ينتمـي إلى القرن الحادي والعشرين، وإنما كان أشبه ما يكون ببعض الشخصيات السياسية مـن الماضي في أمريكا اللاتينية: شعبويو القرن العشرين والكاوديليو العـسكريون في القـرن

التاسع عشر. وعلى غرار بيرون وغيره من الشعبويين، أرسى شافيز نظاماً شخصانياً personalist تغيب فيه الحدود بين الزعيم والحزب والحكومة والدولة. وعلى غرارهم استخدم وسائل الإعلام الجماهيري بكفاءة. وعلى غرارهم، استخدم الانتخابات كمساره نحو السلطة، لكنه تجاهل الجوانب المتأصلة في الديمقراطية والمتمثلة في الفصل بين السلطات والتعددية. وعلى غرارهم أيضاً، اعتمد سياسات اقتصادية توسعية على نحو غير مستدام. وأسوة بروزاس وبكاوديليو الداخل الأرجنتيني في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، كان يقود جيشاً خاصاً على هيئة قوات احتياط. وعلى غرار روزاس وكاسترو أيضاً، كان يبدو أنه يعتبر نفسه رئيساً مدى الحياة. ففي كلمة ألقاها عام 2005، قال إنه لا يعتزم التقاعد حتى عام 2030 وهو العام الذي يوافق الذكرى المائتين لوفاة بوليفار، عندما يكون قد بلغ السادسة والسبعين من عمره. ومادامت أسعار النفط مرتفعة، فإن الاحتمالات تشير إلى أن شافيز سيتشبث بالسلطة لسنوات طويلة قادمة. لكن استمرار عرض المسرحية البوليفارية، في ظل مظاهر انعدام كفاءتها، سيتطلب قدراً مافتئ يتزايد من الأموال. ومن غير الصعب تخيل النظام وقد انفجر من الداخل بفعل المعارك حول الفساد والمال. وفي حالة هبوط أسعار النفط بصورة حادة، فإن فنزويلا ستواجه مضاعفات خطيرة. فحكومة كالديرا كانت قد أسست متأخرةً صندوقاً لحفظ عائدات النفط المتدفقة، لاستيعاب الآثار التي ستترتب على الاقتصاد بسبب انخفاض أسعار النفط. لكن شافيز ألغى هذا الترتيب، وشرع في الإنفاق دون أن يعير انتباهاً للمستقبل. والأفق الذي ينتظر فنزويلا ربما لا ينطوي على تحولها إلى كوبا ثانية، بل إلى نيجيريا ثانية؛ أي دولة نفطية فاشلة.[66]

وأنصار شافيز كان يروق لهم الادعاء بأنه الشخصية الرائدة في موجة إقليمية موحدة من اليسار المناهض للولايات المتحدة. وهو بالتأكيد ليس وحده في محاولة انتزاع المزيد من الريوع المتأتية من صناعة النفط. فبعد فترة، ساهم خلالها انخفاض أسعار النفط في تعزيز مركز الشركات النفطية المتعددة الجنسيات في أثناء المفاوضات على العقود، اضطرت تلك

الشركات إلى الإذعان إلى "قومية الموارد"[أ] في أجزاء عدة من العالم. وفي أمريكا اللاتينية، كان إيفو موراليس أقرب مريدي شافيز، وقرر بناءً على مشورته "تأميم" صناعة النفط والغاز في بوليفيا. وفي مرحلة لاحقة، وقع عقوداً جديدة أكثر تشدداً مع الشركات المتعددة الجنسيات، أصبحت بمقتضاها بمثابة مقاول فرعي لشركة الطاقة الحكومية التي أعيد إحياؤها. وعلى غرار شافيز، دعا موراليس إلى عقد جمعية تأسيسية لإعادة كتابة الدستور، مما مكنه من تعيين مؤيديه على رأس جميع مؤسسات الدولة. وفي إكوادور بدا رافائيل كورّيا عازماً على المضي في الطريق نفسه. وكان القاسم المشترك بين تلك الدول وبين فنزويلا توافر إيرادات النفط والغاز الطبيعي. ولذلك، كان وارداً أن يتمكن رؤساؤها من محاكاة استراتيجية شافيز القائمة على تخصيص تلك الموارد وإعادة توزيعها من أجل خلق فئة واسعة من الزبائن السياسيين. بيد أن حجم تلك الإيرادات في فنزويلا كان أكبر بكثير. أما بوليفيا وإكوادور فكانتا تتسمان بقدر كبير من التجزؤ السياسي. وفي بوليفيا حظي موراليس بدعم حركة جماهيرية صادقة ومتنوعة، كان يحتمل ألا تنظر بعين الرضا إلى أي طموحات لإقامة حكم الرجل الواحد. وحتى إذا أرادوا تقليد شافيز، فلم يكن من المؤكد أن موراليس أو كورّيا بإمكانهما القيام بذلك. ويزداد الأمر صعوبة بالنسبة إلى دانييل أورتيجا في نيكاراجوا، وهو من يفتقر إلى إيرادات النفط والغاز. وبدا أنه سيسعى للمحافظة على علاقات ودية مع كل من فنزويلا (للحصول على مساعداتها) والولايات المتحدة (من أجل الحصول على مزايا اتفاق التجارة مع أمريكا الوسطى).[ب] وفي أنحاء أخرى من المنطقة، كان هناك عدة نماذج أخرى للسياسات التي تجمع بين الديمقراطية الاجتماعية واقتصاد السوق بطرق مختلفة وأكثر تقدمية واستدامة. والنموذج الأكثر نجاحاً حتى الآن، هو ذلك الواقع على الجانب المقابل لفنزويلا من أمريكا الجنوبية؛ أي في شيلي.

(أ) . مصطلح يراد به وصف ميل الشعوب والحكومات إلى فرض سيطرتها على الموارد الطبيعية الموجودة في إقليمها.

(ب) . اسمه الكامل: اتفاق التجارة الحرة بين الولايات المتحدة ودول أمريكا الوسطى وجمهورية الدومينيكان (CAFTA).

الفصل الثامن

الاستجابة الإصلاحية

قبل عشرين عاماً كان وادي كازابلانكا مكاناً متربـاً، ومـزارع نائمـة تحبـو حركـة السير فيهـا فـوق طريـق ضـيق يـربط بـين سـانتياجو عاصـمة شـيلي و فالبارايـسو Valparaíso أكبر موانيها. أما اليوم فإن الكروم المشذبة تفرش بساطها الميل تلـو الميـل في قاع الوادي. وتنتج الكروم نوعاً جيداً من النبيذ في دولة كانت قد اشتهرت في العالم حتى وقت قريب بنوع رخيص من نبيذ فنتو تنتو *vinto tento*. وهنـاك يتلـوى طريـق مرور سريع، تدفع عليه رسـوم عبـور عـبر الـوادي وفـوق الـتلال القاتمـة اللـون، إلى الساحل. وقد شيد طريق المرور السريع عن طريق استثمار خاص بموجب شراكـة بـين القطاعين العام والخاص. وإلى جانب طريق المرور السريع يتطاول بناء أبيض غير ناتئ يضم مختبر مركز شيلي للأنابيب. والمختبر الـذي افتـتح في عـام 2004 ينـتج بـصيلات الزنبق المسمنة جزئياً، مستخدماً التقنية الحيوية الحديثة. والمختبر مـشروع مـشترك بـين مـستثمري القطـاع الخـاص المحليـين، وشركـة هولنديـة، وشركـة فنداسـيون شـيلي Fundaión Chile، وهي وكالة عامة خاصة للتقنية. وقد بدأ المختبر على نطاق صـغير، وقام بتوظيف 43 شخصاً. ولكن مؤسسيه كانوا يأملون تـصدير بـصيلات الزنبـق إلى هولندا في غضون سنوات قليلة، والمنافسة على شريحة تبلغ 750 مليون دولار أمريكـي من السوق العالمية، وتأسيس عمل تجاري جديد عالي التقنية في دنيا تـصدير الزهـور.[1] وإذا أصابوا النجاح فسيمشون في درب طابور طويل من صـناعات التـصدير الجديـدة في شيلي خلال العقود الأخيرة؛ مثل زراعة الأسماك، والنبيذ، والفواكـه، والأثـاث. إن البلاد تكسب رزقهـا بنجـاح من مواردهـا الطبيعية، ويتحقـق ذلـك جزئيـاً بإضافــة قيمــة إليهــا.

النموذج الشيلي: إصلاح عمقته الديمقراطية

على نحو فريد في أمريكا اللاتينية، حققت شيلي النمو الاقتصادي المستدام والسريع على مدى العقدين الأخيرين، ونتيجة لذلك بدا الفقر في تناقص حاد. وعلى مدى تلك الفترة 1987-2006، نما اقتصادها بمعدل سنوي كان يبلغ 6٪ في المتوسط، وكان الرقم المناظر لأمريكا اللاتينية ككل 2.8٪ فقط. وحتى في الفترة 1998-2003 عندما توقفت بقية أمريكا اللاتينية، استطاعت شيلي، مع ذلك، أن تنمو بمتوسط سنوي كان يبلغ 2.8٪، وهذا مرة أخرى أكثر من ضعف المعدل الإقليمي. ومنذ عام 2004 وما بعده، عاد النمو إلى معدل سنوي يبلغ نحو 4 - 5٪. وإذا تمت المحافظة على ذلك فسوف تحقق شيلي في عقد آخر مرتبة الدولة المتقدمة التي يشابه دخل الفرد فيها دخله في البرتغال واليونان وإسبانيا اليوم.[2] حقاً، إن توزيع الدخل في شيلي غير متساوٍ إلى حد كبير مع هذه الدول. ولكن الفقر هبط بشكل حاد من ذروة بلغت 45٪ من السكان في منتصف ثمانينات القرن العشرين إلى 19٪ بحلول 2004، ثم 13.7٪ بحلول 2006.

ومما يزعج الديمقراطيين حقيقة أن الجنرال بينوشي هو من وضع أسس نمو شيلي الديناميكي الذي تمثل الصادرات قواه الدافعة، ولكن ذلك تحقق فقط عبر عملية من المحاولة والخطأ. فبعد فترة قصيرة من استيلاء بينوشي على السلطة، عهد بالاقتصاد إلى "فتية شيكاغو" Chicago Boys، وهم مجموعة من الاقتصاديين المحافظين الجدد تدربت في جامعة شيكاغو. وقد نفذوا عملية تكيف جذرية شهدت هبوط العجز المالي من 25٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 1973 إلى 1٪ في 1975، وطبقوا برنامجاً راديكالياً للإصلاح البنيوي. واشتمل ذلك على خصخصة واسعة النطاق (برغم أن شركات النحاس والنفط بقيت في أيدي الدولة)، وانفتاح اقتصاد كان مغلقاً في السابق. وقد تقلصت تعريفات الاستيراد من متوسط كان يبلغ 110٪ في عام 1973 إلى 14٪ بحلول 1979، وتم رفع كل القيود عن النظام المالي. وقد تجاهل فتية شيكاغو التكلفة الاجتماعية القصيرة الأجل لسياساتهم، كما ارتكبوا أيضاً أخطاء في السياسات، ففي علمية الخصخصة لم يكترثوا

للمنافسة والتشريعات؛ وكانت النتيجة أن زمرة من الشركات الكبرى الغارقة في الديون، المأخوذة بشكل رئيسي من المصارف المخصخصة، أصبحت تهيمن على الاقتصاد.[3] وقد تضاعف هذا الخطأ بخطأ آخر؛ فبسبب قلق الحكومة من بطء هبوط التضخم قامت في عام 1978 بتثبيت سعر الصرف، وعمدت بسرعة إلى صيانة البيسو، فحفزت بذلك طفرة في الواردات، وسمحت للشركات الكبرى باقتراض الدولار بأسعار رخيصة في الخارج. وفي عام 1982 أفلست شيلي بعد أن ضربتها أزمة الديون بقوة أكثر من أي دولة أمريكية لاتينية أخرى، وتقلص الاقتصاد بمقدار 14٪، وهبطت الأجور الحقيقية في عام 1983 بأكثر من 10٪، وارتفعت البطالة إلى 30٪ (بمن فيهم العاملون في برنامج حكومي للوظائف التي تكلف أكثر من فائدتها النهائية). وانهار النظام المالي وأعيد تأميمه. وكانت الكفالة المصرفية تثقل كاهل الحكومة بمسؤوليات تساوي 35٪ من إجمالي الناتج المحلي.

عقب ذلك، قام فريق اقتصادي جديد بتنفيذ سياسات براجماتية تدريجية جديدة؛ إذ تم رفع التعرفة مؤقتاً، ووضع قائمة بالأسعار، ولم يهبط التضخم إلى رقم واحد حتى عام 1995. ولمنع فرط تقويم أسعار الصرف، التي تم ربطها قريباً من مستوى التضخم، فرضت الحكومة ضريبة على تدفقات رأس المال القصيرة الأجل. وجرت جولة أخرى من الخصخصة تضمنت المرافق ونظام المعاشات، مع إعطاء المزيد من الاهتمام للتشريعات. وتجدد النمو وكان مستداماً هذه المرة. لقد نجحت الإصلاحات، ولكنها استغرقت وقتاً أطول بكثير مما افترضه الداعون إليها لكي تصيب هذا النجاح. وبحلول أوائل تسعينيات القرن العشرين كان من الممكن التهليل لشيلي «كمثال مأخوذ من الكتب الدراسية المقررة في الاقتصاد المفتوح».[4]

أبقت حكومات يسار الوسط في تحالف أحزاب الاتفاق من أجل الديمقراطية Concertación، التي حكمت شيلي منذ تسعينيات القرن العشرين، على قوة الدفع العريضة للسياسات الاقتصادية الدكتاتورية، وعمقت بعضها وأصلحت الأخريات. وقد جاد ذلك بالشرعية الديمقراطية على "النموذج الشيلي". ومنذ تسعينيات القرن العشرين

ارتفع دخل الفرد لأكثر من الضعف. وظل النمو مرتفعاً، ولكنه أصبح منذ ذلك الحين أقل تقلباً مما كان عليه تحت نير الدكتاتورية. وقد كانت القوة الدافعة للنمو تتمثل في الصادرات والاستثمار؛ ففي عام 1970 كانت الصادرات تساوي 12٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي لشيلي، وأصبح هذا الرقم 41٪ في عام 2005. وفي الخمسة عشر عاماً حتى عام 2003 تضاعفت الصادرات خمس مرات تقريباً، بينما هبطت حصة النحاس من 80٪ في ستينيات القرن العشرين إلى ما بين 40 – 50٪. وتحت حكم ريكاردو لاجوس Ricardo Lagos، وهو اشتراكي معتدل كان رئيساً في الفترة 2000 – 2006، عمقت شيلي التزامها بالتجارة المفتوحة، ووقعت اتفاقيات التجارة الحرة مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي وكوريا الجنوبية. ومنذ أواخر تسعينيات القرن العشرين وما بعدها ارتفع معدل الاستثمار بشكل ثابت ليبلغ نحو 25٪ من إجمالي الناتج المحلي، وهذا الرقم أعلى كثيراً من المتوسط الإقليمي. وعلى نحو فريد في المنطقة، كان تمويل معظم هذا الاستثمار يأتي من زيادة المدخرات الوطنية التي ارتفعت من 8٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1985 إلى 27.1٪ بعد عقد. ونتجت تلك المدخرات جزئياً عن فائض متسق في الموازنة نتج هو أيضاً عن خصخصة الدكتاتورية لنظام المعاشات. ولكنها نتجت بشكل رئيسي من المستوى المرتفع للمدخرات، واستثمارات الأعمال التجارية التي شجعتها إصلاحات عام 1984 والتي خفضت الضرائب على أرباح إعادة الاستثمار.[5] وقد وضع تحالف أحزاب الاتفاق من أجل الديمقراطية قدراً أكبر من التشديد على السياسة الاجتماعية، وذلك جزئياً لكي يصلح الافتقار إلى الإصلاح الاجتماعي تحت الدكتاتورية، وجزئياً لمحاولة خفض عدم المساواة، وكانت مقاربة أحزاب الاتفاق من أجل الديمقراطية حذرة. في عام 2004 كان الإنفاق العام في شيلي 22٪ فقط من إجمالي الناتج المحلي؛ وهي الحصة نفسها في عام 1987 كما أشار إلى ذلك نيكولاس إزاجيير Niclás Eyzaguirre، وهو مسؤول سابق في صندوق النقد الدولي تلقى تعليمه في هارفارد وكان وزير المالية تحت حكم لاجوس.[6] لكن النمو السريع وتخفيض الإنفاق العسكري كانا يعنيان أن الإنفاق على التعليم مثلاً تضاعف ثلاث مرات في العقد الذي أعقب 1990. وفي برنامج

الإسكان الذي كانت تسانده الحكومة تم القضاء على كل المدن العشوائية، وشرع لاجوس في القضاء على الفقر المدقع في شيلي عبر برنامج يدعى شيلي سوليداريو [*Chile Solidario*؛ وهو نظام للحماية الاجتماعية]. وأدخلت حكومته أيضاً تأمين البطالة. ولكي ترتقي بالبنية التحتية في البلاد اعتمدت حكومات أحزاب الاتفاق من أجل الديمقراطية على الاستثمار الخاص الذي يعمل بموجب عقود عامة، وتم تشييد أكثر من 2000 كيلومتر من الطرق السريعة، وتضاعفت سعة المطار ثلاث مرات.[7]

ما الذي يفسر النجاح الباهر لشيلي؟ كان العامل الأول بلا شك هو السياسات الاقتصادية الفعالة، وهذه السياسات تحدد أدواراً واضحة للسوق والدولة. وكما قال لاجوس «السوق شيء أساسي بالنسبة للنمو، والديمقراطية شيء أساسي بالنسبة للحكم الرشيد».[8] وتحت حكم تحالف أحزاب الاتفاق من أجل الديمقراطية ركزت الدولة على تنظيم الأسواق بدلاً من التدخل فيها. وكانت السياسة المالية متعقلة لوقت طويل، وأصبحت معقدة على نحو متزايد. وعلى عكس فنزويلا، كانت شيلي تدخر في "صندوق تثبيت الأسعار" الذي يمثل جزءاً من الثروة التي هبطت عليها عندما كان ريع النحاس مرتفعاً. ونتيجة لذلك، كانت شيلي وحدها في المنطقة القادرة على زيادة الإنفاق العام خلال فترة الركود (كان معتدلاً في هذه الحالة) في السنوات 2000–2002، وبذلك أفلتت من دوراتها السابقة بين الازدهار والإفلاس. وقد دون لاجوس هذه السياسة المالية المضادة للدائرية في صيغة قانون. واقتضى هذا من الحكومة أن تسجل فائضاً مالياً يبلغ 1٪ عندما يكون الاقتصاد آخذاً في النمو وفق إمكاناته (كما تعرف ذلك لجنة مستقلة من الخبراء)، وعندما يكون سعر النحاس عند متوسط المدى الطويل المتوقع (كما تتنبأ بذلك لجنة ثانية). وإذا كان أيٌّ من الرقمين تحت سعر المساواة فيمكن للحكومة أن تنفق المزيد. وكان القصد جزئياً من الفائض المطلوب بموجب القانون، تحمّل نفقات الالتزامات المالية الموروثة من الانهيار المصرفي في عام 1982.[9] وكانت الصرامة المالية تعني أن تقف المديونية العامة عند 12٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2004؛ وهذا ما منح شيلي

أفضل تصنيف فيما يتعلق بالقروض في أمريكا اللاتينية، وبعض أدنى معدلات الفائدة. وبينما تجاوز النحاس السقف في الفترة 2005-2006 واجهت الحكومة مرة أخرى تحدي محاولة منع البيسو من زيادة قيمته كثيراً. وكانت الاستجابة مميزة، إذ أعلنت إدارة ميشيل باشليه Micelle Bachelet، التي خلفت لاجوس كرئيسة في آذار/ مارس 2006، أنه بالإضافة إلى صندوق استقرار سعر النحاس القائم، فإنها تخطط لأن تدخر سنوياً كمية مساوية لنحو 0.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي في صندوق لتأمين المعاشات، سوف تستثمر مدخراته في الخارج.[10] ولكن الصرامة المالية واحترام الأسواق امتزجت مع جرعة من البراجماتية، بل حتى الهرطقة. لم تقدم الدكتاتورية على خصخصة كودلكو Codelco، وهي شركة مملوكة للحكومة تعتبر أكبر منتج للنحاس في العالم، وذلك جزئياً لأن أرباحها كانت تذهب إلى القوات المسلحة من أجل مشتريات الأسلحة. وأبقت حكومات تحالف أحزاب الاتفاق من أجل الديمقراطية على كودلكو في يدي الدولة، ولكنها شجعت الاستثمار الخاص (بما في ذلك الأجنبي) في المناجم الجديدة مع إنفاق النسبة المخفضة من أرباحها على الأسلحة. على نحو مشابه، كانت الضوابط على تدفقات رأس المال مضادة لتشدد صندوق النقد الدولي، ولكن هناك اليوم اتفاقاً على نطاق واسع بأنها ساعدت شيلي على تفادي الاضطراب المالي (تم إلغاء هذه الضوابط عندما تبنى البنك المركزي سعر صرف عائماً في عام 1998).

إن أهمية السياسات نفسها مساوية لأهمية الإجماع السياسي العريض الذي يعزز هذه السياسات، [وهو ما يمثل العامل الثاني]. وقد تم صياغة ذلك في المفاوضات حول الانتقال إلى الديمقراطية، بعد أن خسر بينوشي الاستفتاء على بقائه في السلطة. وينبع الاستقرار السياسي من هذا الإجماع. وخلافاً لكثير من دول المنطقة، في مقدور الأعمال التجارية في شيلي الاستثمار الطويل الأجل لأنها تعرف أن المفاجآت السياسية غير مرجحة. وهذا ينطبق بقدر مساوٍ على الاستثمار الخاص في البنية التحتية، ويفسر السبب في أن شيلي تملك أحدث شبكات الطرق والموانى والمطارات من أي مكان من المنطقة. وقد ولّدت بيئة

السياسات هذه طبقة أعمال تجارية دينامية في شيلي، وساعد في ذلك وجود أسواق رأس مال عميقة الجذور. وبالرغم من أن الاستثمار الخارجي يلقى الترحيب، فإن شيلي تشتهر بعدد كبير من الشركات المحلية التي بدأ كثير منها الاستثمار في شركات أخرى في أمريكا اللاتينية.

ويتمثل العامل الثالث في مؤسسات صلبة نسبياً مثل الخدمة المدنية والمحاكم. وهذا إرث من تقاليد الدولة الطويلة في الدستورية وحكم القانون التي يرجع تاريخها إلى دييجو بورتالس Diego Portales. لم تصبح مؤسسات الدولة الشيلية تابعة للقوى السياسية كما في أرجنتين بيرون أو في فنزويلا.[11] وعندما بدأت الإصلاحات كانت المستويات التعليمية مرتفعة بقدر معقول. وكانت بعض لبنات التنويع قد وضعت. وساعدت كورفو CORFO، وهي وكالة حكومية للتنمية تأسست في عام 1939، وهيئات حكومية أخرى مثل معهد تطوير مصائد الأسماك، في تطوير الصناعات الجديدة مثل الفواكه، والغابات، وزراعة الأسماك.[12] كما لعبت فنداسيون شيلي Fundación Chile دوراً مهماً أيضاً. وهذه الهيئة الفريدة تأسست في عام 1976 كمشروع مشترك بين الحكومة و شركة الهاتف والتلغراف الدولية، وهي مجموعة شركات أمريكية قام ألِندي بمصادرة أصولها. وجاء نصف رأس مال فنداسيون البالغ 50 مليون دولار أمريكي من التعويضات التي حصلت عليها شركة الهاتف والتلغراف الدولية. وكان المشروع المشترك محاولة لتحسين صورة الشركات التي دمرتها الإدعاءات بأن شركة الهاتف والتلغراف الدولية تآمرت مع وكالة المخابرات المركزية CIA ضد ألِندي. وأسهمت فنداسيون في تطوير صناعات أسماك السلمون والنبيذ بجلبها التقنية الأجنبية والمستشارين، وتأسيس مختبرات لضبط الجودة. وهي تركز هذه الأيام على البحث والتطوير وتطبيقاته على الأعمال التجارية عبر مشروعات ناشئة تبحث فيها دائماً عن شركاء من القطاع الخاص؛ وحالما يصبح العمل التجاري قابلاً للحياة تبدأ هي في الانسحاب. وهذا، وفقاً لما يقول جوان بابلو أريلانو Juan Pablo Arrellano، وزير التربية السابق الذي كان مديراً لفنداسيون في أثناء حكومة لاجوس، «طريقة جديدة لتنفيذ سياسة التنمية، وهي أكثر ارتباطاً بالأسواق والشراكات العامة-الخاصة».[13]

تدعي المعارضة المحافظة أن اقتصاد شيلي أخذ يفقد بعض ديناميته. وعلى نحو خاص توجه اللوم في المعدلات المرتفعة للبطالة بين الشباب إلى قانون العمل الذي زاد حقوق إبرام الصفقات الجماعية. ولكن شيلي مازالت تحرز نقاطاً عالية في مؤشر الحرية الاقتصادية الذي تنشره كل سنة مؤسسة هيرتيج Heritage Foundation، وهي مؤسسة بحثية أمريكية محافظة. وفي عام 2006 جاءت شيلي في المرتبة الخامسة عشرة على هذا المؤشر متفوقة على دول أوربية مثل ألمانيا وإسبانيا. وعلى نحو مشابه، في تصنيف عام 2005 للتنافسية أعطى المنتدى الاقتصادي العالمي، وهو هيئة سويسرية، شيلي المرتبة 23، مما جعلها تتفوق على أي دولة أخرى من أمريكا اللاتينية. وعلق المنتدى الاقتصادي العالمي قائلاً: إن شيلي تواصل الاستفادة بمزيج من إدارة تتميز بالكفاءة على نحو لافت للنظر في مجال الاقتصاد الكلي والمؤسسات العامة؛ وأن هذا المزيج حقق لها الوصول إلى مستويات الاتحاد الأوربي في الشفافية والفعالية: وهناك 8 دول من أعضاء الاتحاد الأوربي الخمسة والعشرين لها أداء أقوى في مجال المؤسسات العامة.[14] وكشفت حملة الانتخابات الرئاسية في كانون الأول/ ديسمبر 2005 عن إجماع واسع الانتشار في شيلي على أن استدامة النمو تقتضي جهوداً حكومية لتحسين جودة التعليم وتوفير حافز إضافي للإبداع والبحث والتطور. وقد صدقت الحكومة على قانون ينشئ صندوقاً وطنياً للإبداع يتم تمويله من ريع جديد يبلغ 3٪ من أرباح شركات التعدين. وهذه الأيام يحب صناع السياسة الشيليون مقارنة بلادهم بالاقتصادات الصغيرة المفتوحة الأخرى في العالم المتقدم مثل نيوزيلندا، وأيرلندا، وفنلندا، بدلاً من جيرانهم في أمريكا اللاتينية.

أصبحت الديمقراطية الشيلية واثقة بنفسها على نحو متزايد. وفي جزء كبير من تسعينيات القرن العشرين، كان على تحالف أحزاب الاتفاق من أجل الديمقراطية أن يحكم في ظل بينوشي ومناصريه الذين كانوا يمارسون تأثيراً كبيراً على الجيش، والأعمال التجارية، والإعلام. وأكثر مما في معظم الدول، تجسد الانتقال إلى الديمقراطية في مفاوضات. وبموجب هذه الصفقة، بقي بينوشي قائداً للجيش لمدة سبع سنوات، وكانت الحكومة

المدنية مثقلة بمجلس للأمن الوطني يهيمن عليه الجيش، وكان قادة الجيش السابقون من بين تسعة من أعضاء مجلس الشيوخ المعينين الذين أعطوا المعارضة المحافظة حق النقض (فيتو) فيما يتعلق بالتغيير الدستوري. وبرهن توقيف بينوشي في لندن في عام 1998، بطلب من محكمة إسبانية، على أنه نقطة تحول. لقد شجع الهيئة القضائية في شيلي على رفع أجزاء من العفو الذي منحته الدكتاتورية لنفسها فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان. وبحلول كانون الثاني/ يناير 2005 كان 300 من الضباط المتقاعدين، بمن فيهم 21 جنرالاً، في السجن أو يواجهون تهماً.[15] وكان لاجوس مستعداً وقادراً على تبني موقف أكثر نشاطاً من سلفيه المنتخبين لجعل شيلي ديمقراطية تعلو فوق الشك، على حد قوله. وفي عام 2005، وافقت المعارضة المحافظة أخيراً على شطب الفقرات السلطوية في الدستور. وأصبحت شيلي، بطرق أخرى أيضاً، مكاناً أكثر مرونة بشكل نابض. وقد صدقت حكومة لاجوس على قوانين تلغي عقوبة الإعدام، والرقابة على الأفلام، وقننت الطلاق (برغم أن الإجهاض يبقى محظوراً حتى في الحالات التي تتعرض فيها الأم للاغتصاب أو الخطر بسبب الحمل). وأشار لاجوس في قصر مونديا Moneda، حيث سقط ألِندي، إلى "تغيير ثقافي أوسع في المجتمع الشيلي" و"انفتاح أعظم".[16]

وكان انتخاب ميشيل باشليه رئيسة في عام 2006 رمزاً لهذه التغييرات. وتنتمي باشليه، وهي طبيبة أطفال في الخمسين من عمرها، إلى الجناح اليساري من الحزب الاشتراكي، وقد قضت جزءاً من حياتها بالمنفى في ألمانيا الشرقية. والفرق الرئيسي بينها وبين لاجوس يتمثل في افتقارها النسبي إلى الخبرة السياسية. وكمرشحة للرئاسة، كانت تبدو مترددة في القضايا السياسية. ولكن عندما سئلت عن حياتها وكيف ينظر إليها الشيليون دبت فيها الحيوية وطغت العاطفة المشبوبة على صوتها. كان والد باشليه جنرالاً في سلاح الطيران متعاطفاً مع ألِندي؛ وتوفي جراء أزمة قلبية بينما كان في السجن بعد الانقلاب. وقد حُبست مع والدتها لفترة قصيرة، وتعرضتا لسوء المعاملة في فيلا جريمالدي Villa Girmaldi مقر رئاسة مديرية الاستخبارات الوطنية دينا DINA، وكالة

استخبارات بينوشي السيئة الصيت، قبل أن تخرجا إلى المنفى في أستراليا ثم ألمانيا الشرقية. وبدلاً من سياستها الاشتراكية، فإن ما جعل انتخابها رائعاً، في بلاد كان يعتقد لمدة طويلة أنها أكثر الدول المحافظة اجتماعياً في أمريكا اللاتينية، هو كونها لاأدرية agnostic، ولها ثلاثة أطفال من رجلين مختلفين لا تعيش مع أيٍّ منهما. قالت باشليه «تبين الانتخابات أن أكثر من نصف الشعب الشيلي يعتقد أنني شخص يمثل شيلي على أفضل وجه. لي أسرة مختلفة نوعاً ما، ولكنها مشابهة لثلث العائلات الشيلية».[17] وفي عامها الأول في الرئاسة بدت باشليه غير واثقة بنفسها. وقد أوكلت السياسة الاقتصادية إلى فريق كفء تلقى تعلميه في أمريكا؛ ولكن بخلاف اثنين من الاستثناءات كانت وزارتها الأولى تفتقر إلى الخبرة بقدر مساوٍ لافتقارها هي إلى الخبرة. وقد أعلنت نيتها في ترويج «ديمقراطية المواطنين» مع قدر أكبر من المشاركة العامة في صنع السياسة. ولكن في أيار/ مايو وحزيران/ يونيو 2006 اهتزت حكومتها بفعل احتجاجات طلا ب المدارس على جودة التعليم؛ وساندهم في ذلك كثير من الآباء والمعلمين. وكان ذلك أكبر تعبير عن السخط منذ نهاية الدكتاتورية. ومع امتلاء خزائن الدولة بريع قياسي للنحاس، طالبت حركة الاحتجاج بأن تخالف الحكومة قوانينها المالية وتصرف المزيد على المدارس.[18] ومع ذلك فإن مشكلة التعليم هي مشكلة إدارة بقدر ما هي مشكلة افتقار إلى النقد. وقد صمدت الحكومة على حساب فقدانها بعض شعبيتها.

مثل هذه الاختلافات تعتبر شريان الحياة بالنسبة إلى ديمقراطية عادية، وهذا ما أضحت عليه شيلي أخيراً. وربما يحتج الصفائيون purists بأن انتقالها إلى الديمقراطية لن يكون كاملاً حتى يكون هناك تداول للسلطة. وهذا يرجع جزئياً إلى أن بعض الشيليين سيظلون غير مقتنعين بأن المعارضة المحافظة قد اعتنقت هي نفسها الديمقراطية، كما فعل ذلك من قبل مناصرو فرانكو في الحزب الشعبي الإسباني. ومع ذلك، فإن المرء يستطيع بصعوبة توجيه اللوم إلى الحكومة لأنها لم تخسر الانتخابات. إن ديمقراطية شيلي لا تبدو معززة الآن فقط، ولكن جمعها بين السوق والدولة، والنمو والسياسة الاجتماعية، يبرز

كمثال أكثر قوة وفاعلية للمنطقة من صوت شافيز وغضبه. وبشكل خاص، حاول لاجوس مراراً تمييز مسار شيلي عن كل من الأحداث في أماكن أخرى في المنطقة، وعن سياسات المحافظين الجدد في التاريخ الحديث لبلاده. «كم هو حجم ما نرى في أمريكا اللاتينية مما يتصل بالاعتقاد التبسيطي لقلة من الناس حول أن التوزيع يمكن أن يتم فقط في سياق الشعبوية؟ في تجربتنا سوف ينتهي ذلك بالفشل في المدى الطويل. وكم من الآخرين يعتقدون أن النمو يكفي، وسوف يأتي الباقي بشكل طبيعي؟»[19] بالطبع، إن بعض العوامل في نجاح شيلي لم يكن من السهل تصديرها، ولكن الدول الأخرى مثل بيرو- اقتصاد مفتوح آخر يقوم على التعدين وزراعة التصدير- قد تبنت بعضاً منها.

البرازيل: الإصلاح عبر الديمقراطية

إذا تحدثت عن شيلي، وهي دولة يبلغ عدد سكانها 15 مليون نسمة فقط، في سياق الحديث عن دولة قوية مثل البرازيل فسوف تقابل بالسخرية. لقد اتبعت البرازيل مسارها الخاص نحو التنمية على مدى الاثنتي عشر سنة الماضية. وعلى غرار شيلي خلال الفترة نفسها كان هذا المسار تجلله بعض البراجماتية الديمقراطية. وبعد عقد من البدايات الزائفة بدأت البرازيل أخيراً مع خطة الريال Real Plan للفترة 1993-1994 بتثبيت الأسعار في اقتصادها، وشرعت في تحديث إصلاحات من النوع الذي تم تبنيه في وقت سابق في المنطقة. كان الإصلاح في البرازيل بطيئاً وتصاعدياً وديمقراطياً وإجماعياً. وقد تضمن بناء المؤسسات من القاعدة إلى القمة، بدلاً من الإملاء من القمة إلى القاعدة. وبحلول 2006 كانت هناك مخاوف من أن قوة الدفع الإصلاحية قد فقدت، ولكن ما تحقق كان يبدو أكثر صلابة مما في بعض الدول الأخرى.[20]

هناك عدة أسباب لمجيء الإصلاح متأخراً في البرازيل؛ فهي خلافاً للأرجنتين تمتعت بنمو اقتصادي سريع ويكاد يكون غير متقطع لمدة ثلاثة عقود حتى عام 1980. وخلافاً للأرجنتين كذلك، وجدت البرازيل طرقاً للتعايش مع التضخم، وذلك أساساً بتعميم ربط

الأجور والفوائد بتكلفة المعيشة؛ وبموجب نظام التثبيت القياسي هذا indexation تم تكييف الأجور، والأسعار، وسداد الديون، وما إلى ذلك تلقائياً مع زيادات الأسعار السابقة. وكان هذا النظام فعالاً لكنه ماكر، فقد أدى إلى تفاقم عدم المساواة. ارتفع التضخم بثبات، ولكن المعدل السنوي ارتفع إلى ثلاثة أرقام فقط في عام 1980 وإلى أربعة أرقام في عام 1988. وقال فرناندو هنريكي كاردوسو Fernando Henrique Cardoso، الذي سوف يضع نهاية للتضخم في عاقبة الأمر، «أعطى التضخم وهـــم الوفرة لكثير من الناس (ولكن ليس للسواد الأعظم من فقراء البرازيل)».[21] أما العامل الآخر الذي أدى إلى التأخير فيتمثل في أن أزمة الديون في عام 1982، والتباهي الاقتصادي اللاحق تزامنا مع انتقال متطاول ومعرض للحوادث من الدكتاتورية إلى الديمقراطية. وقد سمح الجنرالات ومناصروهم بانتخابات حرة لحكام الولايات في عام 1982، ولكنهم أوقفوا حملة شعبية لانتخابات رئاسية مباشرة بعد ثلاث سنوات. وكان في ذلك ضمان بأن تكون أول حكومة مدنية فيدرالية في عقدين ضعيفة. علاوة على ذلك، أُضعفت هذه الحكومة بشكل مأساوي عندما توفي تانكردو نيفس Tancredo Neves قائد حزب المعارضة في الحركة الديمقراطية البرازيلية PMDB، كما أنه الرجل الذي اختاره الكونجرس رئيساً قبل أن يتولى مهام منصبه. وتولى الرئاسة نائب الرئيس جوزيه سارني José Sarney، ولكنه كمناصر دائم للنظام العسكري بدّل ولاءه في اللحظة الأخيرة ، وكان يفتقر إلى شرعية نيفس. وأثبت انتخاب فيرناندو كولار دي ميلو Fernando Collor de Melo في عام 1989، وهو سياسي لامع من ولاية آلاجوس Alagoas المتخلفة في الشمال الشرقي، أنه بداية زائفة أخرى. وقد فشلت خطته المختلة فنياً في تثبيت الأسعار، كما ارتدت عليه معاملته التعسفية للكونجرس؛ ومن ثم استقال ليتحاشى المحاكمة أمام الكونجرس على الفساد. وتمثلت إنجازاته الباقية في أنه خفض بدرجة كبيرة تعرفة الواردات، وبدأ في خصخصة حيازات الدولة الضخمة. وقد تم استبداله بنائبه ايتامار فرانكو Itamar Franco، وهو سياسي مغمور من الحركة الديمقراطية من ميناس جيرايس Menas Gerais.

وتمثلت المشكلة الثالثة في أن الإصلاح في الديمقراطية الفيدرالية بطيء بشكل حتمي ومعقد؛ فالبرازيل ببساطة كبيرة جداً ومتنوعة دائماً بحيث لا تسمح بديمقراطية تفويضية يستطيع الرئيس فيها أن يقرر تغييراً واسع الانتشار من القمة.[22] ومع الاستثناء القصير الأجل للدولة الجديدة التي أنشأها فارجاس Vargas، قاومت البرازيل دائماً الحكم المطلق. وليس من قبيل الصدفة أن الملكية فيها كانت دستورية، وأن الدكتاتورية في الفترة 1964-1985 اختارت الإبقاء على الكونجرس، وقصرت بشكل ثابت فترات حكم رؤسائها العسكريين على ست سنوات. وما جعل الأمور أكثر صعوبة بالنسبة للإصلاحيين هو أن ديمقراطية البرازيل الناهضة سلحت نفسها بدستور جديد في عام 1988 كان مليئاً بوجوه الخلل. وقد أسبغ الدستور حصانة على النموذج الاقتصادي الآيل للفشل والقائم على الوطنية الدولانية statist، وامتيازات الشركات في وقت كان فيه هذا النموذج يفقد بريقه عبر العالم. كما تضمنت سقفاً دستورياً على معدلات الفائدة عند 12٪، وقد تعرض هذا النص بشكل حتمي للانتهاك، وأعطى الذين عملوا خمس سنوات في القطاع العام فترة خدمة مطلقة وحقوق معيشة كاملة حتى وإن لم يخضعوا لامتحانات تنافسية. ومع تدافع السياسيين لممارسة نطاق رعايتهم الجديد، زاد الإنفاق الحكومي الفيدرالي على العاملين من 2.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1986 إلى 4.5٪ في عام 1989.[23]

تم وضع الدستور في وقت كان فيه الجهاز التنفيذي الفيدرالي ضعيفاً بالنسبة للكونجرس وحكام ومحافظي الولايات الذين ينتخَبون مباشرة، والذين قاموا بتفويض السلطات والتصرفات المالية بشكل مبالغ فيه، وتحرروا من المسؤوليات المتناظرة. وفي وقت لاحق قال كاردوسو Cardoso، وهو سيناتور في الكونجرس التأسيسي، إن هذه الهيئة «ذكرتني كثيراً بالفترة التي أمضيتها [في التدريس في جامعة باريس] في نانتير Nanterre في أيار/ مايو 1968 عندما كان ممنوعاً عليك أن تمنع».[24] وفي ردة فعل على قيود الدكتاتورية على الأحزاب السياسية، رفض السياسيون في برازيليا أي أحكام قد تفرض المحاسبة الحزبية للمشرعين. ولكنهم أبقوا على التمثيل المفرط جداً للولايات الشمالية

والشمالية الشرقية الأكثر فقراً وتخلفاً، والذي أدخله الجنرالات للتقليل من وزن الرأي الديمقراطي والتقدمي في ساو باولو والجنوب. وخلافاً للدول الفيدرالية الأخرى، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا، تسمح البرازيل للمناطق النائية الأقل سكاناً بأن يكون تمثيلها زائداً ليس فقط في مجلس الشيوخ، ولكن في مجلس النواب أيضاً (كما تفعل الأرجنتين). ووفق عدد السكان، ينبغي أن تحصل ساو باولو على 110 مقاعد في مجلس النواب بدلاً من 70 مقعداً كما في الوقت الراهن، بينما ينبغي أن تحصل رورايما Roraima على الحدود مع فنزويلا على مقعد واحد بدلاً من ثمانية مقاعد حالياً. إن التمثيل الزائد للمناطق الضئيلة السكان في مجلس الشيوخ أكبر من نظيره في الولايات المتحدة الأمريكية، فالصوت الواحد في رورايما له وزن مساوٍ لنحو 144 صوتاً في ساو باولو.[25] وقد منح الكونجرس سلطة مراجعة الدستور بعد خمس سنوات من سريانه، بوساطة الأغلبية البسيطة بدلاً من أصوات 60٪ من عضويته كما هو معتاد. ولكن عندما لاحت الفرصة في عام 1993 لم تستغَل؛ لأن الكونجرس كان يترنح من جراء فضيحة تمثلت في أخذ أعضاء لجنة الموازنة الرشى من شركات البناء. ومن بين 30 ألف تعديل تم التوصية بها، تبنى الكونجرس خمسة منها فقط.[26] وقد أضعف أحد هذه التعديلات الجهاز التنفيذي بشكل إضافي بتقليص فترة حكم الرئيس من خمس سنوات إلى أربع.

ولفترة 12 عاماً بعد تفجر أزمة الديون في عام 1982، لم تستطع أي حكومة إضفاء الاستقرار على الاقتصاد لأكثر من أشهر قليلة؛ وهو ما أهدر قدراً كبيراً من حسن ظن الجمهور في الديمقراطية الجديدة. ومع ذلك، فما إن بدت البرازيل عصية على الحكم في مناخ الديمقراطية حتى كانت الأمور في الواقع قد بدأت تتغير.[27] في أيار/ مايو 1993 كان كاردوسو وزير خارجية البرازيل في حفل عشاء في نيويورك عندما تلقى محادثة هاتفية من ايتامار فرانكو Itamar Franco الرئيس الانتقالي الذي قال له إنه يفكر في تعيينه وزيراً للمالية. كان هذا المنصب كأساً مسمومة؛ إذ كان التضخم سيصل إلى 2700٪ في تلك السنة. وكان فرانكو قد مر عليه ثلاثة وزراء للمالية بالفعل في سبعة أشهر. في وقت لاحق

تذكر كاردوسو أنه عندما آوى إلى فراشه اعتقد أنه أقنع الرئيس بالعدول عن قراره، ومع ذلك عينه فرانكو.[28] كانت هذه الحادثة هي التي ستقود كاردوسو، وهو بروفيسور متقد الذكاء في علم الاجتماع وعالمي الأفق يفتقر إلى الجاذبية العامة، إلى رئاسة البرازيل في دورتين متتاليتين. وكوزير للمالية تولى كاردوسو دور رئيس وزراء الأمر الواقع. وجمع فريقاً من الاقتصاديين الليبراليين الموهوبين الذين ابتدعوا خطة الريال، وهي مزيج ذكي من تخفيضات الموازنة، وعملة جديدة، وآلية لكسر نظام التثبيت القياسي، وتوقعات التضخم. ووفق ما يقوله كاردوسو فإن «السبب الجذري للتضخم في البرازيل كان في الحقيقة بسيطاً جداً، إذ كانت الحكومة تنفق أكثر مما تجني».[29] كان العجز الفيدرالي المتوقع في عام 1994 يبلغ 20 مليار دولار أمريكي من موازنة كلية تبلغ 90 مليار دولار أمريكي. ومع ذلك فإن التعامل مع المشكلة لم يكن بسيطاً. «كانت الموازنة عملاً من الخيال الروائي. فحسابات البنك المركزي ووزارة الخزانة كانت مختلطة معاً ولم يكن هناك من يعرف شيئاً عن أي منهما».[30] وعلاوة على إصلاح الموازنة، تضمن العمل الأساسي أيضاً وضع نهاية للقروض الفيدرالية الموجهة لحكومات الولايات، والتي نادراً ما يتم سدادها، وإعادة التفاوض حول الديون الأجنبية.

وتصور فريق كاردوسو بطريقة صحيحة أن البرازيليين سئموا التضخم، وسوف يدعمون أي إجراءات لوضع نهاية له. وقد أمّنوا تصديق الكونجرس في عام 1993 على تخفيضات في الإنفاق وفي التحويلات المخولة دستورياً إلى الولايات والبلديات. ولكن خلافاً لخطط تثبيت الأسعار الفاشلة السابقة، لم تتضمن خطة الريال تجميد الأجور أو الأسعار. وكانت واسطة العقد فيها عملة "افتراضية" عرفت باسم وحدة قيمة الريال التي عملت إلى جانب الكروزيرو *cruzeiro* المخفض لعدة أشهر. سمح ذلك للأسعار النسبية بالتكيف، وأقنع البرازيليين بأن العملة الجديدة "الريال" التي دخلت التداول في تموز/ يوليو 1994 سوف تحافظ على قيمتها. وقد نجح ذلك، فهبط التضخم السنوي إلى رقمين بحلول عام 1995 وإلى أقل من 2٪ بحلول 1998. وخلافاً لكثير من الدول

الأخرى في المنطقة، هزمت البرازيل التضخم دون أن تدخل في حالة ركود. وقد أشعلت الزيادة في القيمة الحقيقية ازدهاراً في الاستهلاك. وبلغ متوسط النمو 4٪ سنوياً في الفترة 1994-1997، برغم أن معدلات الفائدة ظلت مرتفعة.

وقبل أسابيع فقط من دخول الريال في التداول، بدا أنه من الحتمي أن لويز إيناتشيو لولا دا سيلفا Luiz Inácio Lula da Silva من الجناح اليساري في حزب العمال، الذي هزمه كولار بفارق ضئيل، سيفوز بالانتخابات الرئاسية في عام 1994. وقد قلب نجاح خطة الريال السباق رأساً على عقب. وفي 11 تموز/ يوليو 1994، في أثناء توقف حملة كاردوسو في سانتا ماريا دا فتوريا Santa Maria da Vitória، وهي بلدة صغيرة في الأراضي الداخلية من باهيا Bahia في الشمال الشرقي الفقير، أدرك أنه سيفوز في الانتخابات. مد سكان البلدة في الميدان عملة ورقية من فئة واحد ريال وطلبوا منه أن يوقع عليها. وكتب كاردوسو «لقد أنقذ الريال الأمل والثقة ليس بالعملة فقط والاستقرار الاقتصادي، ولكن بالبلاد كذلك».[31] بينما كان لولا رمزاً في حد ذاته، بسبب رحلته الشخصية من الفقر إلى القيادة، لم يكن كاردوسو كذلك، حيث كان يحتاج إلى الريال لكي يفوز. وبمجرد وضعه التضخم تحت السيطرة، فإنه تسبب في انخفاض الفقر بمقدار 20٪.[32] وقد ارتكب لولا وحزب العمال وبقية اليسار خطأ معارضة خطة الريال. وكان نجاحها يعني أن كاردوسو قد فاز في الانتخابات بجدارة بحصوله على54٪ من الأصوات. ومع ذلك، فإن تحقيق أهداف الرئيس في تعزيز الاستقرار الاقتصادي، وتكامل اقتصاد البرازيل مع العالم، وتحديث الدولة، ومعالجة مشكلات البرازيل الاجتماعية، كان كفيلاً بإذكاء معركة سياسية طويلة لم تكن قد انتهت في عام 2006.

معركة كاردوسو لتحديث البرازيل

كان كاردوسو زعيم الحزب الديمقراطي الاجتماعي البرازيلي PSDB الذي انفصل في 1988 عن حزب الحركة الديمقراطية البرازيلية PMDB، وهي حركة كانت تفتقر إلى

التنظيم. وكان الحزب الديمقراطي الاجتماعي البرازيلي، الذي يحظى بدعم قوي في ساو باولو وميناس جيرايس وسيرا خاصة، هو حزب الطبقة الوسطى بشكل رئيس، إذ تشكل من المهنيين والتكنوقراط. وكان لديه برنامج أكثر وضوحاً من برنامج حزب الحركة الديمقراطية البرازيلية الذي كان يضم كل الفئات. وقد عرّف كاردوسو الحزب الديمقراطي الاجتماعي البرازيلي بأنه «تحالف ليسار الوسط من الديمقراطيين الملتزمين... لقد ناصرنا مزيجاً من إصلاحات السوق الحرة، والمسؤولية الاجتماعية» على طراز فيليبي جونزاليس في إسبانيا، وبيل كلينتون في الولايات المتحدة الأمريكية، وتوني بلير في بريطانيا.[33] ولدعم ترشيح كاردوسو، شكل الحزب الديمقراطي الاجتماعي البرازيلي تحالفاً مع حزب الجبهة الليبرالية المحافظ، ومع حزب العمل البرازيلي الأصغر حجماً. وما إن تولى كاردوسو المنصب حتى دعا حزب الحركة الديمقراطية البرازيلي إلى الانضمام إلى الحكومة. ونظرياً، كان كاردوسو يتمتع بدعم 70٪ من الكونجرس، مما جعل الإصلاح الدستوري شيئاً سهلاً.

ومع ذلك، كان تغيير الدستور عملياً مهمة عسيرة. فقد تتطلب ضمان أصوات 60٪ من العضوية الكاملة لكل من المجلسين. وكان ينبغي حشد هذه الأغلبية ليس فقط من أجل التصويت الرسمي على مشروعات القوانين الدستورية في دورتين متتاليتين للكونجرس، ولكن لهزيمة تعديلات الخصوم سطراً بسطر. وكان كثير من مؤيدي الحكومة الاسميّين يصوتون ضدها عندما يوضع الإنفاق العام أو امتيازات الشركات على المحك. وعلى نحو مثالي، كان ينبغي أن تتحرك الحكومة سريعاً لكي تحقق الاستقرار المالي الدائم من خلال إصلاح بنية الحكومة وتمويلها على كل المستويات. لكن هذه المهام كانت معقدة ومثيرة للانقسام من الناحية السياسية.[34] وبدلاً من ذلك، اختار كاردوسو أن يعطي الأولوية لمشروعات القوانين الأكثر مباشرة لطي احتكارات الدولة المتحصنة بالدستور. صادق الكونجرس في عام 1995 على تعديلات دستورية وضعت نهاية لاحتكار الدولة للنفط وتوزيع الغاز والاتصالات والشحن التجاري، كما صادق على تعديل آخر ليضمن معاملة الشركات الأجنبية العاملة في البرازيل مثل الشركات المحلية. إجمالاً، أمّنت إدارتنا

كاردوسو في ثمانية أعوام المصادقة على 30 تعديلاً دستورياً استهدف معظمها خلق دولة ديمقراطية اجتماعية حديثة، وعارضها كلها بعناد حزب العمال وأحزاب الجناح اليساري الصغيرة الأخرى.[35]

مع ذلك، وبرغم هذه النجاحات، كانت حكومات كاردوسو تطاردها صعوبة حشد الدعم السياسي للإصلاح المالي في خضم كوكبة من المصالح الخاصة. فبعد الضغط الأولي الذي تم في بداية خطة الريال صعد عجز الموازنة بثبات مرة أخرى، حيث كانت متطلبات القطاع العام من القروض قد بلغت 8٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1998. ووقف وراء ذلك عديد من الأسباب، لكن معظمها انتهى إلى خطيئة برازيلية مميزة؛ فلعقود عدة حول الميسورون الدولة إلى أداة لملء جيوبهم، بينما كان الفقراء يُسرقون عبر التضخم. وحالما انتهى التضخم لم تستطع الدولة تفادي فاتورة سخائها الذي ذهب إلى غير أهله. وكان نظام المعاشات أحد الأمثلة الاستثنائية. وقد خرق هذا تقريباً كل القواعد المعروفة لخبراء التأمين،[36] فلم يكن هناك عمر أدنى للتقاعد. وهذا لم يكن يعني كثيراً عندما كان مأمول الحياة قصيراً. في خمسينيات القرن العشرين كان كل متقاعد يقابله ثمانية من العاملين، ولكن بحلول تسعينيات القرن العشرين كان هناك ما يزيد على اثنين. وكان في مقدور المتقاعدين في القطاع العام أن يحصلوا على أكثر من معاش واحد ويواصلوا العمل أيضاً. وكان معاش التقاعد غالباً أكثر من الراتب النهائي. وبحلول عام 1997 كانت القيمة الكلية للمعاشات التي يدفعها المعهد القومي للتأمين الاجتماعي لنحو 2.9 مليون شخص في القطاع العام تتجاوز ما يدفع لنحو 17 مليون متقاعد في القطاع الخاص. وقد دخل المعهد القومي للتأمين الاجتماعي في حالة عجز لأن المعاشات كانت تتصاعد في كل مرة يرتفع فيها الحد الأدنى للأجور. وقد زاد الإنفاق الحكومي الكلي على المعاشات من 5.5 مليارات دولار أمريكي في عام 1992 إلى 16 مليار دولار أمريكي في عام 1996. وكان نظام المعاشات مثالاً واضحاً للطريقة التي ينحرف بها الإنفاق العام نحو الميسورين، فقد كان أغنى 20٪ من البرازيليين يحصلون على 65٪ من الإنفاق الحكومي على المعاشات بينما كان أفقر 20٪ يحصلون على 2.4٪.[37] ومع ذلك، فقد تباطأ تعديل دستوري كان

من الممكن أن يضفي بعض العقلانية على النظام في دهاليز الكونجرس لسنوات. وكشفت نهاية التضخم عدداً من "الهياكل المالية" الأخرى كما تسمى. وامتصت الحكومة بعض ديون الولايات في مقابل التزام الأخيرة بتخفيض الإنفاق على جداول الرواتب، وتفادي المديونية في المستقبل. وقد تلقى بانكو دو برازيل Banco do Brazil المملوك للدولة، وهو أكبر بنك في البلاد، كفالة بمبلغ 8 مليارات دولار أمريكي. وفي الوقت نفسه، وعلى عكس الأسطورة التي روجها معارضو الحكومة في اليسار، توسعت الحكومة في الإنفاق العام الذي بلغ 19.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2002؛ وذلك بارتفاع عما كان عليه قبل عقد عند 17.6٪.[38]

وقد اعترف كاردوسو في مقابلة بمكتبه في قصر برازليا بلانالتو Brasília Planalto في آذار/ مارس 1999 عندما كانت حكومته تترنح من تخفيض العملة الإجباري، قائلاً إنه إذا قدر له أن يعيش فترته الأولى في الرئاسة مرة أخرى، فسوف «يكون أكثر قسوة في السيطرة على الإنفاق الفيدرالي، وتشجيع حكام الولايات على فعل الشيء نفسه».[39] وكان ثمن السياسة المالية الرخوة يتمثل في أن الفريق الاقتصادي الذي يرأسه بدرو مالان Pedro Malan، مدخن الغليون الخجول الذي كان وزيراً للمالية في الفترة 1995–2001، أصبح يعتمد في تعزيز الانتصار على التضخم على عملة مقوَّمة بأكثر من قيمتها، وعلى معدلات فائدة مرتفعة. وأضحت الأمور أسوأ عبر فترتي حكم كاردوسو؛ لأن البرازيل ضربتها نوبات دورية من الاضطراب المالي غاص فيها سعر الأسهم والسندات، ولأن كميات هائلة من النقود فرت من البلاد. وكان أصل هذه النوبات في العادة خارجياً: تخفيض المكسيك للعملة في الفترات 1994–1995؛ وعدم استقرار معظم دول شرق آسيا في الفترة 1997–1998؛ وانهيار الأرجنتين في الفترة 2001–2002. لكن كل هذه الأمور أثرت بشدة على البرازيل بسبب ضعفها المالي (الذي تفاقم بهذه الأزمات)، وبسبب ربط معدل الصرف فيها بالدولار الأمريكي. وبموجب النظام الذي تم تبنيه في عام 1995، هبطت قيمة الريال بمقدار 6٪ في السنة مقابل الدولار. وبحلول عام 1997 استنتج كثير من الاقتصاديين أنه مقوَّم بأكثر من قيمته بمقدار 20٪، وارتفع عجز الحساب الجاري

للبرازيل إلى 4.2٪ من إجمالي الناتج المحلي. وعندما ضربت الأزمة الآسيوية، وبدأ المستثمرون القلقون يسحبون رؤوس أموالهم من البرازيل، ضاعف البنك المركزي معدل الفائدة الإرشادي (إلى رقم شاهق بلغ 44٪) للدفاع عن سعر الصرف. ولكن هذه الخطوة رفعت تكلفة طي المديونية العامة المتصاعدة دائماً، والتي قفزت من نسبة مريحة تبلغ 28٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1995 إلى 44٪ في عام 1998. وفي كانون الثاني/ يناير 1999، بعد أيام من بداية الفترة الرئاسية الثانية لكاردوسو، أجبرت حكومته أخيراً على تعويم الريال. وبعد أسابيع قليلة قلقة تمت استعادة النظام المالي بمساعدة قرض من صندوق النقد الدولي، ومحافظ جديد ماهر للبنك المركزي- أرمينيو فراجا Arminio Fraga- الذي عمل سابقاً في وول ستريت في صندوق استثماري يدير عملياته جورج سوروس George Soros. ولاستعادة الثقة في العملة، زاد البنك المركزي مؤقتاً معدلات الفائدة مرة أخرى بينما بدأت الحكومة مجموعة من الإجراءات المالية. وقد نجحت هذه الخطوات: حيث تم احتواء التضخم، ونما الاقتصاد في عام 1999 رغم أن هذا النمو كان بنسبة 1٪ فقط. ولكن معدلات الفائدة المرتفعة وتخفيض العملة نفسه دفعا المديونية العامة (كان كثير منها بالدولار) إلى أعلى من 50٪ من إجمالي الناتج المحلي، بينما بلغت مدفوعات الديون الذروة عند 6٪ من إجمالي الناتج المحلي، وهذا مقدار هائل.[40]

وفي ضوء تكلفة تأخير تخفيض الريال، كان ذلك موضوعاً لمناظرة ساخنة في البرازيل. وكان النقد الأكثر شيوعاً يتلخص في أن كاردوسو أعطى أولوية للفوز بفترة رئاسة ثانية استوجب من أجلها أن يؤمّن أولاً دعم الكونجرس في عام 1997 لتعديل دستوري يسمح بإعادة انتخابه. ويقول الرئيس في مذكراته: إنه كان يدرك منذ أوائل عام 1995 الحاجة إلى أن يخفف سعر الصرف. وبالعودة إلى الأحداث يقول: إنه كان ينبغي عليه فعل ذلك في أوائل عام 1998. ويسوق ثلاثة أسباب لفشله في فعل ذلك حينئذ، أو في أي وقت آخر خلال فترة رئاسته الأولى: فلقد أراد الانتظار حتى تأتي لحظة تكون فيها الأسواق المالية العالمية هادئة، وكان فريقه الاقتصادي منقسماً بطريقة سيئة حول القضية، وأخيراً يؤكد أنه «في اقتصاد كان لايزال خاضعاً للمؤشرات جزئياً، ومع الذكرى الحية لعقود من التضخم،

فإن الخوف من الانتكاس في جحيم فرط التضخم كان يعذبنا. بقينا في نشوة النصر وانعدام الحركة».[41] هذه حجج معقولة. ووافقت إليانا كاردوسو- Eliana Cardoso (وهي ليست من أقارب الرئيس)، التي تركت الفريق الاقتصادي بسبب اختلافها مع سياسة سعر الصرف، قائلة «ببساطة لم تكن استراتيجية المخرج اللبق متوافرة... مادامت أموال الاحتياطي وتدفقات رأس المال كانت متاحة، فإن إغراء الاستمرار في استخدام سعر الصرف للإبقاء على التضخم تحت السيطرة كان يبدو شيئاً لا يقاوم».[42]

عقب التخفيض نفذت الحكومة مجموعة من سياسات الاقتصاد الكلي. وإضافة إلى تعويم سعر الصرف، شملت هذه السياسات أهدافاً تتعلق بالتضخم وبالفائض المالي الأولي (بمعنى قبل مدفوعات المديونية). وشكلت المصادقة في عام 1999 على قانون المسؤولية المالية الذي كان يتمتع بمكانة الإجراء الدستوري الأساس لهذه السياسات، وقد نظم كل الإصلاحات العامة-المالية في عهد كاردوسو، ووضع حدوداً صارمة على مديونية كل مستويات الحكومة. وقبل أشهر، وبفعل هذا التخفيض، صادق الكونجرس أخيراً على الإصلاحات الدستورية التي طال انتظارها. وكان إصلاح المعاشات الذي تم تخفيفه أحد هذه الإصلاحات. وكان الآخر إصلاح الإدارة العامة الذي اقتضى من الحكومات في كل المستويات خفض إنفاقها على جداول المرتبات إلى 60٪ من ريعها خلال سنتين، وسمح لها بفصل العمال لتحقيق ذلك. ولكن التكلفة السياسية للتخفيض كانت مرتفعة، حيث فقد كاردوسو كثيراً من شعبيته السابقة، وفقدت حكومته المبادرة في الكونجرس وسط العراك الداخلي بين مؤيديه الرئيسيين. وقد خرج انتعاش اقتصادي واعد عن مساره في عام 2001، ويعود ذلك جزئياً إلى نقص في الطاقة تسبب فيه الجفاف، كما يعود جزئياً إلى تأثير الصدمات الناتجة من متاعب الأرجنتين. وكان هناك سلسلة أخيرة من الاضطراب المالي القادم في عام 2002، عندما بدأ المستثمرون يقلقون بشأن فوز لولا في الانتخابات. واتضح أن مخاوفهم كانت في غير مكانها، فقد اختار لولا المحافظة على الإطار العملي لسياسة كاردوسو الاقتصادية. لكن كانت تلك المخاوف مفهومة في ضوء تحول لولا إلى تعقل الاقتصاد الكلي الذي غلبت عليه طبيعة التغيير في الدقيقة الأخيرة.

وبلغة العناوين الرئيسية، كان السجل الاقتصادي لحكومة كاردسو مخيباً للآمال: كانت البلاد تنمو بمعدل سنوي متوسط يبلغ 2.3٪ بين عامي 1995-2002، بينما ارتفعت البطالة من 4.4٪ إلى 7.5٪ في الفترة نفسها (أو 11.2٪ إذا استخدمنا المنهجية الجديدة الأكثر واقعية التي تم تبنيها في عام 2001). ومع ذلك، كان دحر التضخم إنجازاً تاريخياً، والتعامل مع ما أعقبه كان عملاً طويلاً ومليئاً بالعشوائية. وخلافاً لما كان عليه الحال في كثير من دول أمريكا اللاتينية الأخرى، لم تعقب التخفيض أزمة مصرفية. وكان الفضل في ذلك يرجع في جزء كبير منه إلى برنامج تم تنفيذه بشكل جيد عرف باسم براور (PROER)، قام بتنظيف النظام المصرفي من دون أن يكفل أصحاب الأسهم المصرفية الفاسدين أو غير المسؤولين؛ وكان ذلك بتكلفة صافية بلغت 3٪ فقط من إجمالي الناتج المحلي.[43] وقد أكد المسؤولون بشكل معقول أن خلف أرقام النمو المخيبة للآمال توجد عملية من التغيير البنيوي في الاقتصاد سوف تثمر في المدى المتوسط. وبعد أن تخلت عن انطوائها الذاتي السابق، أخذت البرازيل تصبح أكثر تكاملاً مع العالم. وتدفق أكثر من 170 مليار دولار أمريكي من الاستثمار الخارجي المباشر، جذب معظمها برنامج واسع النطاق للخصخصة. وقد أرغم التخفيض في حمائية التجارة الشركات البرازيلية على أن تصبح أكثر فاعلية. وارتفعت الإنتاجية التي تدنت في ثمانينيات القرن العشرين إلى معدل سنوي متوسط يبلغ 1.1٪ في العقد الذي جاء بعد عام 1994.[44] وأطلق التخفيض ازدهاراً في الصادرات؛ فتصاعدت صادرات البرازيل بسرعة صاروخية من 51 مليار دولار أمريكي في عام 1998 إلى 137 مليار دولار أمريكي في عام 2006، مع تحديث صناعات متنوعة تنوع السيارات والزراعة.

وأطلق معارضو كاردوسو عليه لقب "الليبرالي الجديد"، مما سبب له الكثير من الإزعاج. ويمضي في مذكراته إلى حد بعيد لدحض ذلك، ويصر قائلاً «لو قمنا بأي شيء في السنوات العشر التي كنت فيها وزيراً أو رئيساً، فقد كان ذلك إعادة بناء الماكينة الإدارية، وإعطاء اتساق أعظم للسياسات العامة- أي في الخلاصة إعادة خلق الدولة».[45] لقد كانت البراجماتية هي ما ميز إصلاحات حكومة كاردوسو التي اختلط فيها تحرير الأسواق

بإجراءات استهدفت خلق دولة حديثة تنظيمية. وتجسدت تلك الروح في خصخصة تليبراس Telebras. وبينما حولت المكسيك والأرجنتين احتكارات الدولة في مجال الاتصالات إلى احتكارات خاصة، أدخل المسؤولون البرازيليون المنافسة منذ البداية. على نحو مشابه، احتفظت الدولة في ملكيتها بشركة النفط بيتروبراس Petrobras، ولكنها أخضعتها لنظام السوق بتعويم 40٪ من أسهمها. واحتفظت الدولة كذلك بنحو ثلث النظام المصرفي؛ واستخدمت بنك الدولة للتنمية BNDES لتواصل سياسة صناعية (مع أن بعضهم ربما كانوا يؤكدون أنه بدلاً من دعم رأس المال، كان ينبغي على الدولة أن تنفق المزيد على التعليم).

كما شدد كاردوسو كثيراً على إصلاح السياسات الاجتماعية، وقد فاز بالمصادقة على تعديل دستوري يلزم الدولة والحكومات البلدية بتعزيز مرتبات المعلمين ومعدات حجرات الدراسة في أفقر المناطق. وارتفع الالتحاق بالمدارس الابتدائية إلى 97٪ من المجموعة العمرية ذات العلاقة، بينما ارتفع الالتحاق بالمدارس الثانوية إلى 70٪. وقد بادرت الحكومة أيضاً ببرامج مكافحة الفقر، وبالإصلاح الزراعي الذي استهدف 80 ألف أسرة تحصل على أراضٍ سنوياً. ومع ذلك، فقد كانت حالات خيبة الأمل والاضطراب المالي المتقطع في الفترة الرئاسية الثانية، تعني أن كاردسو عاجز عن تأمين انتخاب مرشحه وزير الصحة خوزيه سيرا José Serra. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2002 فاز لولا دا سيلفا بالرئاسة في محاولته الرابعة بأغلبية 53 مليون صوت مقابل 33 مليون ذهبت إلى سيرا.

لولا: الاستمرارية، والتغيير، والفساد

بالنسبة للديمقراطية البرازيلية كانت هي انتصار لولا تاريخياً. في دولة الظلم الاجتماعي كانت حياته ملحمة بطولية لانتصار على العداوة يستحق التوثيق في تيلي نوفلا [من *telenovela*، مسلسلات تلفزيونية ميلودرامية تحظى بشعبية كبيرة في أمريكا

اللاتينية]. كان لولا الطفل السابع لأسرة من الشمال الشرقي تعيش في فقر مدقع. وفي سن السابعة ذهب في رحلة مروعة على عربة لكي يلحق بوالده الذي كان قد هاجر إلى ساو باولو. وكان أول طفل يكمل المدرسة الابتدائية في أسرته، ثم مضى في تعليمه الرسمي إلى أبعد من ذلك. وبعد سلسلة من الوظائف المختلفة التحق بمشروع تدريب حكومي، وأصبح يعمل في تشغيل مخرطة في شركة لسحق المعادن. وقد دخل إلى دائرة الاهتمام العام أول مرة عندما قاد إضرابات عمال المعادن في أثناء السنوات الأخيرة من الدكتاتورية العسكرية. ومن هذه الإضرابات خرج في نهاية الأمر حزب العمال الذي انضم فيه إلى النقابيين ناشطو المجتمع الذين تربوا على لاهوت التحرير الكاثوليكي والأكاديميون اليساريون. ومع أن حزب العمال لم يكن قط حزباً ماركسياً رسمياً، فقد تبنى بعد عقدين أو أكثر من تأسيسه في عام 1979 سياسات أقصى اليسار؛ مثل عدم تسديد الديون، وتأميم المصارف، وإعادة توزيع الثورة بالجملة. ولكن الهزائم الانتخابية المتتالية أقنعت لولا وحليفه الرئيسي في الحزب، خوزيه ديرسو Jóse Dirceu رئيس حزب العمال، بالتحرك نحو الوسط والبحث عن تحالفات. وقد حققت تلك الحركة مفاجأة سريعة خلال الحملة الانتخابية في عام 2002. وقبل أسابيع من الاقتراع، التقى لولا بكاردوسو واستفسر منه حول موافقته على قرض من صندوق النقد الدولي يلزم الحكومة التالية بالتمسك بسياسات مالية ونقدية مسؤولة.[46] وكرر لولا خلال الحملة الانتخابية «لقد تغيرت، لقد تغيرت البرازيل». وقد أعد له أحد محترفي التسويق إعلاناً تلفزيونياً يحمل رسالة ناعمة، تقول «لولا، السلام والحب». وكان ذلك عودة إلى براجماتية أيامه كقائد نقابي، مع أن المرشح كان يرتدي بدلة من طراز أرماني Armani الفاخرة. وكانت الخلفية النقابية تميز لولا عن الكثير من اليساريين الطوباويين في أمريكا اللاتينية. وجاء في التقارير أن جوزيه سارني Jóse Sarne، الرئيس المحافظ السابق الذي أصبح حليفاً له، قال عن لولا «إنه رجل يعرف قيمة 3٪».[47] كان لولا دمثاً، ويتحدث إلى البرازيليين العاديين بمجازات شعبية، وكان مفاوضاً بطبعه، إصلاحياً وليس ثورياً. وقد قال في عام 2004 «كل يوم نحن نسير إلى الأمام، حتى لو تقدمنا سنتيمتراً، دون أية معجزات ودون أن نتخلى عن التزاماتنا

الدولية، نحن نفعل ببساطة ما ينبغي فعله».[48] ولكن تاريخ لولا الشخصي سمح له بأن يراهن على الزعم بأنه سيكون أكثر من مجرد سياسي عادي، فقد كان أحد القادة القلائل الذين يمكنهم التحدث إلى كل من بلوتوقراطيي العالم [plutocrat؛ بمعنى الشخص الذي يتمتع بالسلطة والنفوذ بسبب ثروته] في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، ومناهضي دعاة العولمة في المنتدى الاجتماعي العالمي الذي نشأ في معاقل حزبه في بورتو أليجري Porto Alegre.[49]

في ليلة انتصاره الانتخابي، ادعى لولا أمام مناصريه المنتشين الذين تزاحموا في أفنيدا بوليتسا Avenida Paulista في ساو باولو، أن البرازيل قد رفضت «النموذج الاقتصادي الراهن الذي يقوم على الاعتمادية، مفضلة نموذجاً جديداً للتنمية». لكن لولا استمر عملياً في الاتجاه الرئيسي لسياسات كاردوسو الاقتصادية. وفي الأسابيع التي سبقت انتصاره عانت الأسواق المالية في البرازيل مرة أخرى من هجمة عصيبة، حيث خسر الريال نحو 40٪ من قيمته في الستة الأشهر التي سبقت الانتخابات، فهبط إلى 3.8 مقابل الدولار الأمريكي.[50] وتسبب هذا بدوره في ارتفاع الأسعار التي تتحدد بالدولار الأمريكي، وفي جعل المديونية العامة تتصاعد حلزونياً إلى ذروة بلغت 66٪ من إجمالي الناتج المحلي. وتحرك لولا سريعاً لكي يهدئ الأعصاب في الأسواق. وكان أنطونيو بالوتشي Antonio Palocci، وزير المالية الجديد، تروتسكياً في السابق تحول إلى براجماتي عندما كان عمدة لمدينة ريبيراو بريتو Ribeirão Preto في ولاية ساو باولو، وقد قام بخصخصة بعض خدمات البلدية، وأعلن فوراً سياسة مالية تقشفية. ورشح لولا لرئاسة البنك المركزي هنريكي ميرليس Henrique Meírelles، الذي كان رئيساً تنفيذياً سابقاً لبنك بوسطن وعضواً سابقاً في الحزب الديمقراطي الاجتماعي. ونجح البنك في القضاء على التضخم في المهد بهز معدلات الفائدة مرة أخرى. وتحركت الحكومة سريعاً لتمرير إصلاح ثانٍ للمعاشات عبر الكونجرس. وكانت حسابات لولا واضحة: سنة من الألم تعقبها ثلاث سنوات من المكاسب. وكان يدرك أيضاً أن العجز عن تسديد الديون سوف يكون كارثياً

على البرازيل؛ إذ كانت معظم المديونية العامة في أيدي البنوك وصناديق المعاشات، لا المستثمرين الأجانب.

قال بالوتشي لاجتماع حاشد من الماليين في بنك إنجلترا «إن توجيه اللوم إلى صندوق النقد الدولي في هذه الإجراءات شيء صبياني، لأنها في مصلحة البرازيل».[51] وتسببت الأرثوذكسية [التشدد] الاقتصادية للحكومة في خيبة أمل غاضبة لليسار في حزب العمال. وتم طرد ستة من مشرعي الحزب بقيادة هلويسا هيلينا Heloísa Helena، وأسسوا حزباً منشقاً في أقصى اليسار. ولكن هذه الأرثوذكسية آتت أكلها؛ فقد نما الاقتصاد بمقدار 5٪ في عام 2004. وبالرغم من أنه تباطأ مرة أخرى في السنة التالية عندما أبقى البنك المركزي على سياسة نقدية محكمة وفاءً لأهدافها فيما يتعلق بالتضخم، فقد انتعش النمو مرة أخرى في عام 2006. وساعدت الحكومةَ الظروف المواتية في العالم الخارجي؛ فالأسعار العالمية المرتفعة للسلع ساعدت الصادرات البرازيلية، بينما شجعت النقود الرخيصة في الدول الغنية المستثمرين للبحث عن عوائد أعلى تقدمها الأسواق الناشئة. وبنهاية عام 2006، كانت المالية البرازيلية في شكل أكثر نشاطاً بكثير مما كانت عليه قبل أربع سنوات. وأصبح الريال قوياً عند نحو 2.15 مقابل الدولار الأمريكي (وبحلول أيار/ مايو 2007 بلغ 1.95 مقابل الدولار الأمريكي). وكانت علاوة المخاطرة – الانتشار على معدل الفائدة في سندات الخزانة الأمريكية – التي يطلبها المستثمرون للاحتفاظ بسندات برازيلية قد هبطت من 25 نقطة مئوية إلى اثنتين فقط. وهبطت المديونية العامة (صافي أصول الحكومة) إلى 49٪ من إجمالي الناتج المحلي. وسحبت الحكومة معظم ديون الدولار، واستبدلتها بورق الريال. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 2005 سددت البرازيل ديونها لصندوق النقد الدولي مبكراً. وبرغم قوة العملة فقد كان ازدهار الصادرات يعني أن الحساب الجاري للبرازيل تحرك في اتجاه الفائض في عام 2003 وبقي هناك. وفي أواخر عام 2005، بدأ البنك المركزي في تخفيض معدلات الفائدة بثبات.

في حملة انتخابات 2002، تعهد لولا بالقضاء على الجوع. لقد انتقد حزب العمال طويلاً سياسات البرازيل الاجتماعية على أساس أنها غير كافية. لكنه مع ذلك، ما إن تولى أمر الحكومة حتى مضى نحو بداية غير مقنعة بشكل غريب. كان لولا قد وعد بمشروع أطلق عليه "لا جوع ألبتة" zero hunger؛ وهو خطة عتيقة الطراز وغير فعالة لكوبونات الغذاء. وبعد سنة حققوا خلالها القليل، فضلاً عن تأسيس كوكبة من الوزارات المتداخلة، أدرك مسؤولو لولا قيمة حفنة من مشروعات تحويلات النقد تستهدف الأسر الفقيرة التي تأسست خلال فترة حكومة كاردوسو. فوحدوا خمسة من هذه المشروعات في صندوق الأسرة *Bolsa Família* الذي توسعوا فيه بسرعة. وفي أواخر عام 2006 وصلت هذه إلى 11 مليون أسرة، أو واحدة من كل أربع أسر. وكان هذا الصندوق يدفع للأسرة 95 ريالاً في الشهر (44 دولاراً).[52] كان صندوق الأسرة «أكثر برامج تحويل الدخل أهمية في العالم»، كما قال لولا.[53] وقد زادت حكومته أيضاً القيمة الحقيقية للحد الأدنى للأجور بمقدار 25٪. وقال «كم دولة حققت ما حققناه: المسؤولية المالية وسياسة اجتماعية قوية في الوقت نفسه؟ لم يكن لدينا قط في التاريخ الاقتصادي للبرازيل الأسس الصلبة التي هي لدينا الآن»، وأكد أن الدولة كانت وقتها مستعدة «القفزة نوعية».[54]

ومن ناحية أخرى، كانت حكومة لولا مخيبة للآمال بقدر كبير. وتجلى ذلك بشكل خاص في إدارتها للبيروقراطية الحكومية (حيث وضعت آلافاً من مناصري الحزب الشرسين في وظائف بغض النظر عن المؤهلات)، وإدارتها للكونجرس كذلك. وحقق حزب العمال أقل مما حققه لولا في انتخابات 2002، وفاز فقط بـ 91 من 513 مقعداً في مجلس النواب في الكونجرس. وكان لولا أقل مهارة من كاردوسو في بناء تحالف حاكم صلب. وقد أبقى تقريباً كل الوزارات المهمة في أيدي حزب العمال. وكان يستطيع الاعتماد على دعم حفنة من أحزاب الجناح اليساري الصغيرة. وعقد كذلك – أو بالأحرى رئيس أركان حربه خوزيه ديرسو – صفقات لإقامة العديد من حفلات الموسيقى والرقص لجمع المال. وقد اهتزت الحكومة في عام 2005 عند كشفها عن تلك

الصفقات. وبعد أن تورط أحد رؤساء تلك الأحزاب في فضيحة رشوة في الخدمة البريدية الفيدرالية، رد بمزاعم مفادها أن حزب العمال كان يدفع علاوة شهرية أطلق عليها لقب منسالو mensalão لفظة جديدة بالبرتغالية تعني مرتباً شهرياً كبيراً) لعشرات من أعضاء الكونجرس من الأحزاب المتحالفة مقابل أصواتهم. وكان قدر كبير من الأموال يضخ من خلال رجل إعلانات حصل على الكثير من العقود الحكومية، واتضح بعد ذلك أنه قام بسداد قرض مصرفي أخذه حزب العمال. وقد أرغمت الفضيحة ديرسو، وعشرة آخرين من كبار المسؤولين، والقيادة العليا للحزب الحاكم برمتها على الاستقالة. وما جعل الأمر أكثر عرضة للإدانة هو أن حزب العمال قدم نفسه طويلاً بطريقة مرائية على أنه يحتكر الأخلاق السياسية في البرازيل. وما أدى إلى تفاقم الأمور هو أن بالوتشي أجبر على الاستقالة كوزير للمالية في عام 2006 بسبب دعاوى بالفساد عن الفترة التي قضاها عمدة لمدينة ريبيراو بريتو.[55]

أصر لولا على أنه لم يكن يعلم شيئاً عن منسالو. وبدا أن كثيراً من البرازيليين، وخاصة الفقراء، إما أنهم أعطوه فائدة الشك، أو استنتجوا أن حزبه كان أكثر فساداً من أي حزب آخر. وكان لكثير من الصحف البرازيلية رأي مختلف، وأصبحت معادية بشكل حتمي للولا. وقد دمرت الفضيحة مكانة حزب العمال وسط الطبقة الوسطى. لكن الاستقرار الاقتصادي وصندوق الأسرة إلى جانب العاطفة التي كان يشعر كثير من البرازيليين الأكثر فقراً تجاه رئيسهم- كل ذلك منح لولا فترة رئاسية ثانية في انتخابات تشرين الأول/ أكتوبر 2006، كسب فيها 61٪ من الأصوات في انتخابات الرئاسة. وبينما كان أداؤه الانتخابي فائقاً في جنوب وجنوب شرق البرازيل الأكثر تطوراً، فقد كان يدين بانتصاره هذه المرة إلى أصوات الأكثر فقراً في الشمال والشمال الشرقي المتخلفين. وعادة ما يكون أداء الأحزاب الحاكمة جيداً في الانتخابات البرازيلية، ولكن الفضائح كلفت حزب العمال كثيراً من المقاعد. وقد ضاعفت الانتخابات جزئياً فقط مكاسب لولا وسط فقراء الشمال الشرقي.[56] في بداية فترته الثانية، شكل لولا رسمياً تحالفاً مع حزب الحركة

الديمقراطية البرازيلية الوسطي المهيأ لكل التحالفات، والذي مازال أحد أكبر الأحزاب في البرازيل، لكنه حزب له شهية نهمة لكل من الرعاية والسخاء السياسي.

إجمالاً، رجحت كفة التقدم كفة خيبة الأمل في البرازيل. لقد تحقق كثير من الإنجازات على مدى الاثنتي عشرة سنة الماضية. وهبطت نسبة السكان الذين يعيشون في الفقر من 43٪ في 1993 إلى 30.7٪ في عام 2005. وأصبح توزيع الدخل أكثر مساواة من أي وقت مضى في العقود الثلاثة السابقة.[57] وكانت هذه الإنجازات نتيجة لاستقرار الأسعار والسياسة الاجتماعية الديمقراطية، وخاصة التعليم الابتدائي الشامل والإجراءات المضادة للفقر. وارتفعت مداخيل الفقراء بثبات، وأصبحوا يشترون المزيد: هبطت أسعار الغذاء والأدوية في عامي 2004 و2005. وتجلى ذلك بشكل أكبر في أن النمو الاقتصادي السريع مازال بعيد المنال. ففي فترة لولا الرئاسية الأولى، كان متوسط النمو 3.3٪ فقط في السنة بينما نما الاقتصاد العالمي بمقدار 4.8٪.[58] وكان السبب في ذلك يرجع جزئياً إلى الاعتماد المستمر على معدلات الفائدة المرتفعة في استقرار الأسعار، وفي التعويض عن السياسة المالية المرتخية نسبياً. وقد راكمت الحكومة الفوائض المالية الأولية. لكن بمجرد وضع سداد الديون في الحسبان، كانت المصادر المالية العامة لاتزال في حالة عجز كلي. وكان عبء الديون يسقط تدريجياً، لكنه بقي ثقيلاً: ظل سداد الفوائد يكلف الحكومة حتى 5٪ من إجمالي الناتج المحلي.

وقد احتج بعض النقاد بأن حكومة لولا كان ينبغي عليها بذل مجهود أكثر إقداماً بكثير لخفض الديون، حين كانت الظروف في الأسواق المالية طيبة. وحتى بعد الإصلاحات، كان العجز السنوي في نظام المعاشات بالقطاع العام لايزال يكلف دافع الضرائب ما يساوي 4.5٪ من إجمالي الناتج المحلي. وكان معظم الإنفاق العام لايزال مفوضاً به بشكل دستوري، مما أعطى الحكومة مجالاً صغيراً كي تعيد تحريكه لصالح الأقل ثراء. وبدلاً من تثبيت الإنفاق العام وخفض الإنفاق المهدر، الذي كان هناك الكثير منه، اعتمدت الحكومة على العوائد الأعلى للضرائب كي تحقق الفوائض الأولية.

وكانت النتيجة أن عبء الضرائب في كليته ارتفع إلى 35٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2006، وهذا رقم أعلى من نظيره في الولايات المتحدة الأمريكية. ومنذ دستور عام 1988 أصدرت الحكومات في المتوسط 37 قانوناً مختلفاً للضرائب في اليوم، وفق ما يقول المعهد البرازيلي للتخطيط الضرائبي.[59] وكان نحو 40٪ من التوظيف في الاقتصاد غير الرسمي. ومن ثم كان العبء الضريبي على الأعمال القانونية خانقاً. وكان هذا أحد الأسباب في أن الاستثمار استمر منخفضاً نسبياً عند نحو 16.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2005. وكان السبب الآخر هو أن الاستثمار ظل مثاراً للسخرية. لقد أسست إدارة كاردوسو وكالات مستقلة لجذب الاستثمار الخاص إلى شركات الاتصالات، والطرق، والكهرباء. وكانت حكومة لولا لا تثق بهذه الوكالات، فغيرت القوانين، وفشلت في جذب استثمار كبير. وكانت النتيجة: طرقات مليئة بالحفر، وموانئ مكدسة، وعجزاً كبيراً في مياه الشرب والصرف الصحي. وقد أدى الفشل المؤسسي والفساد السياسي إلى تفاقم هذه المشكلات. وبعد أن قضى فنود توماس Vinod Thomas أربعة أعوام في البرازيل ممثلاً للبنك الدولي، قال في استرجاعه الذكريات «يتعجب الناس من السبب في أنه بعد كل هذه السنوات الكثيرة من الاستثمار الكثير في الطرقات بتمويل خارجي، نجد أن الدولة غير قادرة بعد على صيانة هذه الأصول، مع أن هناك ضرائب كبيرة على الجازولين لتمويل الاستثمار».[60] وأشار إلى أن تكلفة اللوجستيات في البرازيل تبلغ ضعفي مثيلاتها في الدول المتقدمة.

بقي الكثير دون إصلاح جزئي أو كلي؛ فقوانين العمل المتصلبة تمنع الشركات من استئجار المزيد من العمال. وكانت الوكالة التي عهد إليها مراقبة الاحتكارات وتشجيع المنافسة بطيئة ومستقلة بشكل غير كاف. وبرغم انفتاح التجارة في تسعينيات القرن العشرين، ظلت الحمائية النسبية تخيم على البرازيل. واجهت الواردات تعرفة تبلغ 13٪ في المتوسط بالإضافة إلى العوائق البيروقراطية. وقد كانت فضيحة المنسالو، وصعوبات بناء أغلبيات تشريعية تشير إلى الحاجة إلى الإصلاحات السياسية. وفي انتخابات عام 2006، فاز ما لا يقل عن 21 حزباً بمقاعد في مجلس النواب في الكونجرس، وكان هذا رقماً

قياسياً. وكانت التهديدات المتصاعدة لأمن المواطنين من الجريمة المنظمة والعنف اليومي تشير إلى الحاجة إلى إصلاحات في الشرطة والسجون والجهاز القضائي.

ويكتب كاردوسو في مذكراته بشعور واضح أن «الكفاح من أجل بسط المزيد من العقلانية في التمويلات العامة واحتواء التضخم يشبه أسطورة سيزيف؛ فما إن ينتهي حتى يبدأ مرة أخرى».[61] يمكن تلخيص دراما البرازيل الاقتصادية على مدى العقد الماضي ببساطة في أن تكلفة المقاومة السياسية المستدامة للنظام المالي كانت عبارة عن معدلات فائدة مرتفعة بشكل قاس، وضحت بنمو الدخل والاستهلاك الخاص من أجل الامتيازات المالية للمجموعات الأفضل حالاً نسبياً. ومع ذلك، فبتحقق الاستقرار أخذ النمو الاقتصادي يعلو تدريجياً، وأخذت البرازيل تصبح الدولة الأقل نسبة في عدم المساواة. وكان مزيجها من الاستقرار والانفتاح الاقتصادي النسبي والإصلاح الديمقراطي الاجتماعي يفتقر إلى دينامية شيلي. لكن تقدمها في تقليص الفقر وعدم المساواة بدا أكثر استدامة بكثير من شعبوية فنزويلا. وما جعل تقدم البرازيل رائعاً بقدر أكبر أنه كان ثمرة البناء الصابر للإجماع الديمقراطي.

المكسيك: إصلاح أوقفته الديمقراطية

يرقد على بعد كيلومترين من زوكالو Zócalo في مكسيكو سيتي حطام تلاتيلولكو Tlatelolco المدينة التنوشتيلانية Tenochtitlán التوأم في أزمنة الأزتك Aztec. كانت تلاتيلولكو موقعاً لما كان في ذلك الزمان أكبر سوق في أي مكان في الأمريكتين. وكانت أيضاً مسرحاً في آخر فصل من الغزو الإسباني للعاصمة.[62] وكل ما بقي هو القواعد البالية لاثني عشر أو أكثر من منابر المعبد الذي يقوم في حديقة مغمورة. وتعلو المشهد كنيسة دير سانتياجو تلاتيلولكو التي صمم الإسبان كتلتها الباروكية المهيبة من حجارة بركانية حمراوية السواد من المعابد المحطمة. ووراء الكنيسة يرتفع البرج الأسمنتي القبيح منذ أوائل ستينيات القرن العشرين، والذي كان يضم وزارة الخارجية المكسيكية حتى عام 2006 عندما انتقلت إلى مبنى أطول من الزجاج والحديد في مركز المدنية. وعلى الجوانب

الثلاثة الأخرى يقف مجمع للشقق في مشروع إسكان حكومي من الفترة نفسها. والميدان المفتوح المرتفع المبني من الأسمنت بين المباني يسمى ميدان الثقافات الثلاث؛الأصلية، والإسبانية، والمستيزو الجمهورية. وفي أيديولوجية الحزب الثوري المؤسسي تصاهرت هذه الثقافات بتناغم أكبر من التنافر المعماري الكائن في الميدان. هذا ما يدعيه على الأقل الحجر المعدني الذي يطل على الحديقة «في 13 آب/ أغسطس 1521 سقطت تلاتيلولكو في قبضة هرنان كورتس Hernán Cortés بعد أن دافع عنها ببسالة كواهتيموك Cuauhtémoc. لم يكن ذلك نصراً أو هزيمة، بل كان الميلاد المؤلم لشعب مستيزو الذي يكوّن المكسيك اليوم».

في وقت أكثر حداثة كان الميدان مسرحاً لحدث آخر من سفك الدماء. وهو حدث، عند استعادة ظروفه، سيبدو أيضاً أنه يشكل ميلاداً مؤلماً آخر، وهو ميلاد الديمقراطية المكسيكية. وجدت الاحتجاجات الطلابية في عام 1968 التي بدأت في باريس وغمرت المباني الجامعية عبر العالم من بيركلي إلى برلين، صداها في المكسيك. احتل الطلاب وأساتذتهم الجامعة الوطنية والمعهد الفني في مكسيكو سيتي. وكان الكثير من القادة معجبين بشي جيفارا؛ لكن فوق أي شي آخر كانت الحركة تمثل حرية التعبير.[63] وكان الرئيس وقتها- جوستافو دياز أورداز Gustavo Díaz Ordaz- سلطوياً ضيق الأفق. وحتى عندما كانت الحركة آخذة في الإخفاق، رأى فيها تهديداً لصورة المكسيك في العالم. وكانت الألعاب الأولمبية ستفتتح في مكسيكو سيتي في منتصف تشرين الأول/ أكتوبر. وفي مساء 2 تشرين الأول/ أكتوبر كان مقرراً لمسيرة من ألف طالب أن تنتهي بحشد في ميدان تلاتيلولكو. وعندما تهيأ السائرون للاستماع إلى الخطب تحت مراقبة الجيش، نظم أعضاء الحكومة فرقاً شبه عسكرية في ملابس عادية يعمل أفرادها كعملاء مندسين، وأطلقوا النار من شرفة إحدى البنايات فجرحوا جنرال الجيش المكلف. ودفع هذا الجيش إلى إطلاق النار على كل الميدان من المركبات المدرعة، ومدافع البازوكا، والمدافع الرشاشة إضافة إلى الأسلحة الصغيرة، ومازال العدد التام للقتلى مجهولاً. وتتحدث روايات الصحف المعاصرة عن 28 قتيلاً و80 جريحاً. وتقول الحركة الطلابية نفسها إن عدد القتلى هو 150 مدنياً و40 من أفراد قوات الأمن.. وزعمت صحيفة **الجارديان** *Guardian*

البريطانية أن 325 فرداً قد قتلوا.[64] بعد المذبحة كانت استجابة النظام المميزة هي الإنكار، وقد جسم هذا روزاريو كاستيلانوس Rosario Castellanos الشاعر في أبيات منحوتة في تمثال حجري ثانٍ في الميدان، كشف النقاب عنه في مساء ممطر في تشرين الأول/ أكتوبر 1993 في الذكرى الخامسة والعشرين للمذبحة:

من؟ من؟ لا أحد. اليوم التالي لا أحد.
استيقظ الميدان وقد مُسح فصار نظيفاً؛ الصحف
أوردت الخبر الرئيسي عن الدولة والطقس.
وفي التلفزيون، وفي الإذاعة، وفي دور السينما
لم يتغير شيء في البرنامج،
لا إعلان خاص، ولا حتى
دقيقة حداد في المأدبة؛
(لأن المأدبة حقاً قد تواصلت).[65]

ومع ذلك، أثبتت مذبحة تلاتيلولكو أنها صدمة كبيرة لنظام الحزب الثوري المؤسسي. لقد فجرت الأسطورة الرسمية عن النظام السياسي التوافقي، وأدت إلى انسلاخ الطبقة الوسطى التي كانت أكبر المستفيدين من النظام. كان أوكتافيو باز Octavio Paz الشاعر أول من بدر منه رد فعل باستقالته من منصبه كسفير للمكسيك في الهند. كما أنها جعلت الحكومات المستقبلية تتفاعل بطرق أدت في النهاية إلى مزيد من اضطراب الدولة. وكما يقول المؤرخ إنريكي كروز Enrque Krauze «كان هناك فقدان كبير للمشروعية في الليلة المظلمة في تلاتيلولكو... مع أن عقيدة الحكومة السلطوية كثيراً في المكسيك لم تعترف بالحقيقة، فقد كان عام 1968 قد أعلى ذروة نفوذها السلطوي، وشكل البداية الحقيقية لانهيارها».[66]

في العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية تمتعت المكسيك بنمو اقتصادي سريع. وقد وصل هذا النمو ذروته تحت القيادة الطويلة لأنطونيو أورتيز مينا Antonio Ortiz

Mena، كوزير للمالية من 1958 إلى 1970. وخلال تلك الفترة، كان الاستثمار الخاص مفضلاً، وارتفعت الأجور الحقيقية بمعدل سنوي متوسط كان يبلغ 6.4٪، وكان سعر الصرف مثبتاً عند 12.5 بيسو للدولار الأمريكي، وكانت المديونية العامة منخفضة، والموازنة في حالة توازن. وأطلق أورتيز مينا على ذلك «إضفاء الاستقرار على التنمية».[67] وقد تخلى عنها لويس اتشيفيرّيا Luis Echeverria الذي تقلد الرئاسة خلفاً لدياز أورداز في عام 1970. وكوزير للداخلية في عام 1968 كان اتشيفيرّيا متورطاً في مذبحة تلاتيلولكو، وقمع حركة الطلاب. وأعلن كرئيس انفتاحاً ديمقراطياً، ولكن فقط في نطاق ضيق. وفي عام 1971 كانت هناك مذبحة ثانية للطلاب، وأطلقت الحكومة "حرباً" قذرة سرية ضد جماعات حرب العصابات من المزارعين في سييرا مادر ديل سور Sierra Madre del Sur. وفي الوقت نفسه بدا اتشيفيرّيا كمن يتبنى كثيراً من أفكار قادة الطلاب. وقد عرض نفسه كبطل للعالم، وأطلق هجمات خطابية على رجال الأعمال (الذين تباطأ استثمارهم جراء ذلك). كما حاول مضاعفة الجهود مجدداً من أجل تجنيد الجامعات والطبقة الوسطى، وذلك من خلال إعطائهم الأموال العامة. وتوسع العدد الكلي لوظائف القطاع العام بمقدار مدهش من 600 ألف في 1970 إلى 2.2 مليون وظيفة في عام 1976.[68] وقد دفع ثمن توسيع الدولة بسرعة قاتلة بطبع الأموال واستدانتها. وعلى مدى فترته الرئاسية زادت الديون الخارجية ستة أضعاف، بينما نقصت القيمة الحقيقية للأجور بالنصف مع انطلاق التضخم. وبدا خوزيه لوبيز بورتيو Jóse López Portillo، خليفة اتشيفيرّيا في بداية الأمر كمن يشجع المزيد من الحكم المعتدل. ولكن اكتشاف حقل نفط عملاق في البحر في خليج كامبيشي Campeche سمح لـ لوبيز بورتيو بأن يواصل مجدداً سياسات اتشيفيرّيا، حتى جعلت أسعار النفط المتهاوية ومعدلات الفائدة المتصاعدة الأموال العامة تنهار مثل بيت من ورق.

إذا كانت تلاتيلولكو قد دمرت الشرعية السياسية للحزب المؤسسي الثوري، فإن تخفيض العملة والعجز عن سداد الديون وتأميم المصارف في عام 1982، قد قوضت

بدورها مزاعم الحزب عن الكفاءة الاقتصادية. وبرغم ذلك، فإن تراجع الحزب الثوري المؤسسي عن السلطة والانتقال إلى الديمقراطية في المكسيك سوف يكون متدرجاً بشدة، وسيستغرق عقدين تقريباً. وقد بدأ هذا الانتقال رسمياً في عام 1978 بإصلاح سياسي أسبغ القانونية على الحزب الشيوعي، ومجموعات الجناح اليساري الأخرى. وقد سمح للمعارضة بالفوز بربع المقاعد في مجلس النواب في السنة التالية. غير أن النظام المؤسس لم يسلم السلطة بسهولة إلى معارضة منقسمة، وإن كانت متزايدة التصميم في يمينها ويسارها. كان ميجيل دي لا مدريد Miguel de la Madrid، الذي كان عليه كرئيس خلال الفترة 1982-1988، أن يتكيف مع الحطام الذي تركه لوبيز بورتيو، اقتصادياً ليبرالياً. بدأ في إعادة الاقتصاد إلى سياسات أورتيز مينا، وإضفاء الاستقرار على التنمية. ولكنه فعل قليلاً من الإصلاحات السياسة. فقد أظهرت استجابة الحكومة للزلزال المدمر في وسط مكسيكو سيتي في عام 1985 خليطاً عجيباً من الإنكار وعدم الكفاءة؛ فمن بين 370 من المباني المنهارة كان هناك مربع من الشقق في تلاتيلولكو قتل فيه 700 شخص. وفي المجموع قتل 20 ألف شخص وبقي 180 ألفاً آخرون بلا مأوى. وفي كثير من الحالات تحمل المتطوعون إنقاذ من بقي على قيد الحياة تحت الأنقاض، والعناية بالذين أضحوا بلا مأوى. ومن هذه المأساة خرجت حركة قوية الأساس للتجديد الحضري، ومثّل انبثاقها بدعة في بلاد تركت فيها الدولة مساحة قليلة للمنظمات المدنية المستقلة.[69]

أضاع دي لا مدريد فرصة للتحرك صوب ترسيخ الديمقراطية والتصويت النزيه عندما فشل في التدخل، بعد أن حُرم حزب العمل القومي، الممثل للمعارضة المحافظة، بالتزوير من نصر ساحق في انتخابات للحاكم في ولاية تشيهواهوا Chihuahua الشمالية في عام 1986. كما أنه مارس الامتياز الرئاسي التقليدي لاختيار خليفته كارلوس ساليناس Carlos Salinas، مما تسبب ذلك في أكثر الانشقاقات خطورة في الحزب الثوري المؤسسي خلال نصف قرن تقريباً. كان كواهتيموك كارديناس Cuauhtémoc Cárdenas، وهو حاكم سابق لميشوكان Michoacán وابن أكثر رؤساء المكسيك تبجيلاً، قد حشد الكثير من الجناح اليساري في الحزب الثوري المؤسسي ضد السياسة الاقتصادية الليبرالية لـ دي

لا مدريد. وعندما كُشف النقاب عن أن ساليناس هو مرشح الحزب الثوري المؤسسي للرئاسة في عام 1988، اختار كارديناس أن يترشح ضده من أجل حفنة من أحزاب الجناح اليساري الصغيرة. وكانت الانتخابات إشارة إلى معلم آخر من فقدان الحزب الثوري المؤسسي الثابت الثقة. أعلن فوز ساليناس بنسبة 50.4٪ مقابل 31٪ من الأصوات لكارديناس؛ لكن كان ذلك فقط بعد أن توقفت [فجأة] حواسيب وزارة الداخلية التي كانت تسجل حساب الأصوات لعدة ساعات؛ وقبل فصل التيار الكهربائي من نظام الحاسوب كان كارديناس متقدماً.[70] خرجت مظاهرات ضخمة ضد التزوير الانتخابي عبر البلاد. وربما جنب كارديناس المكسيك حمام دم عندما حث مناصريه على توجيه غضبهم إلى تشكيل حزب جديد للثورة الديمقراطية.

ساليناس: بروسترويكا بدون جلاسنوست *glasnost*

قام ساليناس بمحاولة جادة لإعادة بناء نظام الحزب الثوري المؤسسي باستعادة سمعته المفقودة في الكفاءة الاقتصادية، بالتوازي مع تحديث آلياته في السيطرة السياسية. وبرغم أن والده كان وزيراً للصناعة في ستينيات القرن العشرين فقد بدا ساليناس طرازاً جديداً من سياسيي الحزب الثوري المؤسسي؛ فهو يحمل درجة الدكتوراه في الاقتصاد السياسي من جامعة هارفارد. وبرغم صلعه المبكر، فقد كان في الأربعين عندما أصبح رئيساً. كان حديثه ناعماً ولكن مع تلميحات فولاذية. وكان يحب أن يصف نفسه بعبارة "باني إجماع ومفاوض"،[71] وكان شديد النشاط ولا يرحم. أحاط نفسه بحفنة من الاقتصاديين الليبراليين الذين يحملون درجات الدكتوراه من الجامعات الأمريكية، وكانت مهمتهم تحديث المكسيك. أفلح وزير المالية بيدرو أسبي Pedro Aspe في خفض التضخم، وأعاد التفاوض على الديون الخارجية، فأعاد الاستقرار وقدراً قليلاً من النمو الاقتصادي بعد سنوات من ركود كان مبعثه الديون. وقد تحدى ساليناس بجسارة كثيراً من المحظورات السياسية؛ فوضع جانباً تاريخ الحزب المؤسسي الثوري المضاد للمركزية بإعادة العلاقات مع الفاتيكان، وإصدار أمر بوضع نهاية لستة عقود من الإصلاح

الزراعي بدلاً من منح أعضاء المزارع الكوميونية communal الحقَّ في الحصول على سندات ملكية فردية لقطع الأراضي التي يملكونها. ومن أجل هذه الإصلاحات أمّن دعم حزب العمل القومي. وتحدى، في خطوة تعد الأعلى كعباً في مهاجمة المعتقدات والمؤسسات التقليدية، خاصية معاداة الأمركة المتجذرة في القيادة المكسيكية، وذلك بافتتاحه المفاوضات حول اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة وكندا.

وجذبت دوامة التحديث الاقتصادي هذه الكثير من الإطراء في الخارج. لكن بعض الإصلاحات كانت أقل ليبرالية مما كانت تبدو (دعك من أن تكون ليبرالية جديدة). وفي اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا)، استثنى ساليناس احتكارات الدولة في النفط والكهرباء باستثناء الطاقة، كما استثنى الكثير من الخدمات. تحولت شركة الاتصالات تلمكس Telmex من احتكار عام إلى احتكار خاص؛ وحيل بين البنوك الأجنبية وخصخصة المصارف؛ واعتمد الرئيس على كثير من المؤسسات، وآليات السلطة، وشبكات التوكيل لعالم الشركات المكسيكية. وكانت الأعمال الخاصة ذات ولاء خاص. وفي عام 1993 وخلال حفل غداء سيذيع صيته السيئ بعد ذلك، جلس ساليناس مع اثني عشر من أكثر رجال الأعمال ثراءً، وكان معظمهم قد استفاد من الخصخصة أو أنواع المحاباة الأخرى. وطلب سالينس 500 مليون دولار أمريكي للحزب المؤسسي الثوري لكي يخوض معركة انتخابات عام 1994. وكانوا سعداء عموماً بأن يدفع كل واحد منهم 25 مليون دلار.[72] وكان التضخم قد قلص جزئياً عبر الباكتو *pacto*- وهي سياسة تم التفاوض حولها مع فيديل فيلازكويز Fidel Velázquez الأمين العام لاتحاد العمال المكسيكي، وهو النقابة الرئيسية. وبموجب هذا الترتيب انخفضت الأجور الحقيقية إلى النصف في العقد المنتهي في عام 1992. وفي تلك السنة عقد اتحاد العمال المكسيكي مؤتمره في ساحة الرياضة في مكسيكو سيتي. وكان ذلك حدثاً جديراً بجيرنوتقراطية الكرملين في ذروتها [gernotocracy؛ أي نوع من الحكم الأوليجاركي الذي يحكم فيه كيان ما بشكل مطلق تحت قادة يكبرون بكثير السكان البالغين، وتتراكم فيه السلطة بمرور الزمن فيكون الأكبر سناً هم الأكثر سلطة]. وأمام لوحة عملاقة لساليناس جلس عشرات من كبار

القادة في صفوف على المنصة، يعلو رؤوسهم الخجل. وفي إثر صيحات تشجيع جيد التناغم أعيد انتخاب فيلازكويز Velázquez لفترة ست سنوات رئاسية، تتالت للمرة الثامنة وهو في سن 91 عاماً. لم تكن هناك حاجة إلى التصويت،[73] واحتراماً للأب الروحي فيدل لم يمس ساليناس قوانين العمل المقيِّدة.

وألمح ساليناس مرات قليلة إلى التحديث السياسي؛ فأنشأ لجنة قومية لحقوق الإنسان، ولأول مرة تنازل الحزب الثوري المؤسسي عن احتكاره لحكم الولايات، وقُبلت انتصارات حزب العمل القومي في باجا كاليفورنيا Baja California وتشيهواهوا. لكن في كثير من الحالات الأخرى، كان ساليناس ينتظر حتى يرى قوة احتجاجات المعارضة. وكان يتدخل أحياناً، لا ليقر بانتصار للمعارضة، ولكن ليرغم مرشح الحزب الثوري المؤسسي "الفائز" على الاستقالة لكي يحل محله من يعينه الرئيس. إجمالاً، أزاح 17 حاكماً في 14 من 31 ولاية في المكسيك.[74] أحس ساليناس بأنه ملزم بتنفيذ إصلاح انتخابي، وقاده ذلك إلى إنشاء معهد انتخابي فيدرالي. وعلى الرغم من أنه مستقل اسمياً، فقد كان مع ذلك تحت سيطرة وزير الداخلية الذي كان يترأس مجلسه العام.[75] وكان الرئيس يعتمد على الإعلام الطيع الذي يعتمد بدوره على أموال الحكومة. أما الذين لم يكن في استطاعته تجنيدهم فكانوا يتعرضون للإكراه. وفي وقت مبكر جداً قام بحبس القائد القوي لاتحاد عمال النفط، ظاهرياً بسبب الفساد ولكن في الواقع لأنه كان يفضل كارديناس. واشتكى الحزب الديمقرطي الثوري من أن 250 من ناشطيه قد قتلوا في أثناء رئاسة ساليناس. واستمر المسؤولون [التابعون له] في رفض انتقاد الافتقار إلى الإصلاح السياسي. وفي مقابلة في لوس بينوس Los Pinos، وهو المجمع الرئاسي الحداثي في تشابولتيبيك Chapultepec، أصر ساليناس على «أنه لا يوجد نموذج فريد للديمقراطية. إن هناك متطلباً باحترام الحريات والسماح بالمساواة في المنافسة، وهذا ما نعمل من أجله، وهذا ما نحن ملتزمون به».[76] وكان أحد كبار مساعديه أكثر صراحة؛ ففي إشارة إلى المقابلة بين الإصلاحات الاقتصادية للحكومة والتفكيك المعاصر للشيوعية في الاتحاد السوفيتي، قال بطريقة فجة «يبين الاتحاد السوفيتي أنه ليس من السهل القيام بالإصلاح *perestroika*

والمكاشفة *glasnost* في الوقت نفسه، إن أكثر العوالم سوءاً ألا يُترك لك أيٌّ منهما، وأن تُترك بدون حكومة أو مجتمع يؤديان وظيفتيهما».[77]

حاول ساليناس أيضاً إعادة بناء الحزب الثوري المؤسسي في أوساط الفقراء. وكانت الهجرة إلى المدن ونمو الاقتصاد غير الرسمي تعني أن ملايين المكسيكيين قد أفلتوا من الشبكة الكوربوراتية (التوحيدية) corporatist الخاصة بالحزب الحاكم، والتي تتكون من المزارعين، والنقابات، والمنظمات المهنية. وحتى يصل إليهم، ابتكر ساليناس برنامج التضامن القومي. على مدة رئاسته التي استمرت ست سنوات، ابتلع هذا البرنامج 18 مليار دولار أمريكي، أو نحو 40٪ من إجمالي الاستثمار العام. وقد وزع هذا البرنامج المال لبناء العيادات الصحية، وحجرات الدارسة في المدارس، والطرق الريفية، ومشروعات تنمية المجتمع. وفي محاولة للالتفاف على ما رأى المسؤولون أنه بيروقراطية متصلبة وخفض للفساد، كانت الأموال تذهب بشكل رئيسي إلى المحافظين الذين تدعمهم لجان التضامن التي ابتكرت حديثاً. وكان البرنامج يتماهى بشكل لصيق مع ساليناس نفسه. وتحت رعاية هذا البرنامج، كان ساليناس يترك لوس بينوس كل أسبوع تقريباً ليجوب البلاد. وفي رقصه برحلات الطائرات والمروحيات وقوافل العربات ذات الدفع الرباعي، كان يمر سريعاً على نصف دستة من الأحداث في اليوم مفتتحاً مشروعات مياه الشرب أو العيادات الصحية في القرى المغبرة، وموزعاً سندات الملكية في المدن العشوائية الحضرية. وقد انتقد خبراء الفقر البرنامج لأنه لم يصل إلى أكثر الناس فقراً، ولافتقاره إلى التنسيق- فالعيادات الجديدة ربما تفتقر إلى الأطباء، مثلاً. ولكن فوق كل شيء، كان البرنامج مصمماً لكي يكون فعالاً سياسياً. فقد جعل ساليناس محبوباً، وساعد الحزب الثوري المؤسسي على الفوز بارتياح في انتخابات نصف الفترة في 1991. [78]

وفي النهاية مضى ساليناس إلى ما فوق طاقته. فقبل نهاية فترته الرئاسية، بدأت محاولته لإعادة بناء الحزب الثوري المؤسسي ونظامه في التكشف. وتحدث بعض مستشاريه عن تحويل الحزب الثوري المؤسسي إلى حزب التضامن Solidarity Party، وأثار ذلك، إلى

جانب اختياره لويس دونالدو كولوتشيو Luis Donaldo Colosio – وهو زميل رقيق ومخلص – بوصفه المرشح الرئاسي في عام 1994، المخاوفَ من أن ساليناس سيسعى للبقاء في سدة الحكم وينتهك قانوناً غير مكتوب للنظام . وثارت دوامة من تيارات الفساد الخفية حول الأسرة الرئاسية. وتفجر كل ذلك علناً مع ثلاث جرائم قتل ظلت بلا حل. كان الكاردينال كبير الأساقفة المسن في جوادالاخارا Guadalajara قد قتل على أيدي تجار المخدرات عند وصوله إلى مطار المدينة. ثم قتل كولوتشيو نفسه برصاص قاتل محترف في حشد في الحملة الانتخابية في تجوانا Tijuana – اغتيال سياسي ذي خطورة لا مثيل لها في المكسيك منذ مقتل ألفارو أوبريجون Alvaro Obregón على يد متعصب كاثوليكي في عام 1928. وبعد أشهر راح فرانسيسكو رويز ماسيو Francisco Ruiz Massieu، الأمين العام للحزب الثوري المؤسسي والزوج السابق لشقيقة ساليناس، ضحية لجريمة قتل مأجورة في وسط مكسيكو سيتي.

لم تكن جرائم القتل هذه التحدي العنيف الوحيد للنظام السياسي. في1 كانون الثاني/ يناير 1994، التاريخ الذي أصبحت فيه نافتا NAFTA سارية المفعول، استولى مئات من هنود حرب العصابات على البلدة الاستعمارية سان كريستوبال دي لاس كاساس San Cristóbal de las Casa في ولاية شياباز Chiapas الجنوبية باسم الجيش المجهول المسمى جيش زاباتيستا للتحرير الوطني. وكما وصف ذلك الروائي كارلوس فوينتيس Carlos Fuentes، عندما كانت المكسيك تتحرك بشكل أقرب نحو أمريكا الشمالية، تم تذكير حكامها بالقوة أن أجزاء من بلادهم مازالت تتبع لأمريكا الوسطى. لم تعرف شياباز الديمقراطية قط، حيث كان الحزب الثوري المؤسسي يفوز بالانتخابات هناك بشكل نظامي بأكثر من 90٪ من الأصوات. وخلافاً للأمر في بقية المكسيك، فقد قاوم ملاك المزارع في الولاية وملاك الأراضي الريفيون الإصلاح الزراعي. والآن وضع ساليناس نهاية لأية فرصة لذلك. من الناحية العسكرية كانت انتفاضة الزاباتيستا قصيرة الأجل؛ فبعد مقتل أكثر من 100 شخص وطرد الجيش للمتمردين خارج سان كريستوبال

والبلدات الأخرى، أعلن ساليناس سريعاً وقف إطلاق النار من جانب واحد. وبعيداً جداً من أن تدعم نافتا الاستبداد، كما كان يخشى بعض نقادها، فإنها قيدت قدرة النظام على نشر القمع، لأنها ركزت انتباه العالم الخارجي على المكسيك. في البداية، على الأقل، جذب الزاباتيستا تعاطفاً واسع النطاق، ويعود الفضل في ذلك جزئياً إلى القدرات الإشارية لقائدهم، وهو أستاذ جامعي سابق في الفلسفة الماركسية، الذي وضع قناعاً على وجهه وأعطى نفسه رتبة نائب القائد ماركوس.[79] لكن أهميتهم تلاشت بالتدريج، ويرجع السبب في ذلك إلى حد كبير إلى عجز ماركوس عن التكيف مع وصول الديمقراطية.

وبعد أيام من تولي إرنستو زيدلّو Ernesto Zedillo منصبه كرئيس في 1 كانون الأول/ ديسمبر 1994، هوت الواجهة المتصدعة للساليناسية salinismo [نسبة إلى ساليناس]. لقد جعل الاضطراب السياسي للسنة الانتخابية ساليناس وأسبي يتخليان عن تعقلهما السابق بالاقتصاد الكلي. ارتخت السياسة النقدية، وبدأت الحكومة تمول نفسها بديون الدولار. وجعل العنف السياسي المستثمرين يفقدون أعصابهم، وكانت الأموال تطير إلى خارج البلاد. وعندما تولى زيدلو الحكم في 1 كانون الأول/ ديسمبر، كانت الديون بالدولار الواجب سدادها تساوي ضعف قيمة احتياطي البنك المركزي.[80] ومرة أخرى، كما كان الحال بعد كل انتخابات رئاسية منذ عام 1976، تزامنت العملية السياسية لتسليم السلطة مع الاضطراب السياسي الذي كان يشير إلى عدم استقرار النظام فيما بعد تلاتيلولكو. بعد ثلاثة أسابيع، بعد محاولة فاشلة لتوسيع نطاق معدل الصرف الذي انخفضت البيسو بموجبه تدريجياً مقابل الدولار الأمريكي، سمحت حكومة زيدلو بتعويم العملة. وبعد أسابيع من الانجراف، ومع مساعدة القروض من وزارة الخزانة الأمريكية وصندوق النقد الدولي، تمكنت الحكومة من إضفاء الاستقرار على الاقتصاد، وتبع ذلك التعافي سريعاً. ولكن كانت التكلفة باهظة جداً. استقر سعر الصرف نسبة إلى معدلات الفائدة المرتفعة، وضوابط الأجور، وزيادات في ضريبة القيمة المضافة وفي الأسعار التي تسيطر عليها الحكومة. وتباطأ الاقتصاد، حيث انكمش الناتج المحلي

الإجمالي بمقدار 6٪ في عام 1995، ولكن الطلب الداخلي هبط بمقدار 14٪ ولم يستعد مستواه في عام 1994 لمدة ثلاث سنوات. وغدت الأمور أسوأ؛ لأن كثيراً من البنوك التي أخضعت للخصخصة حديثاً واجهت الانهيار. كان كثير من ملاك البنوك الجدد يفتقرون إلى الخبرة، وفي واحدة أو اثنتين من الحالات كانوا فاسدين، ومنحوا القروض بتهور. وفي بعض الحالات كانت القروض لأفراد من الداخل و/ أو بالدولار. وبما أنهم استفادوا من اللوائح المتراخية تحت حكم ساليناس، فقد وجدوا معاملة سخية من زيدلو عندما كانوا يواجهون مصاعب. بشكل جوهري، كان يسمح لهم بتمرير قروضهم العاجزة عن السداد إلى الحكومة، وبعض هذه القروض كانت لمديري هذه البنوك أنفسها. وكانت الحكومة تقدم إيداعات تأمين غير محدودة. وقد أحكمت إدارة زيدلو في وقت متأخر معايير الإشراف والمحاسبة، ورفعت الحظر على البنوك التجارية الأجنبية. وبحلول عام 2006 كانت البنوك الأجنبية تمثل أكثر من خمسي النظام المصرفي. إجمالاً، كانت كفالة البنوك تكلف دافع الضرائب نحو 20٪ من إجمالي الناتج القومي.[81]

عكست الكفالة ضعف الحكومة. ووفق ما قاله ليانو ساينز Liéano Sáenz، رئيس أركان زيدلو، فقد كانت الكفالة «أفضل صفقة استطعنا الحصول عليها. قضينا سنوات نحارب لكي نجعل الأرقام الاقتصادية تطابق الحال ونستعيد الثقة».[82] كان الرئيس الجديد تكنوقراطياً جامداً يفتقر إلى مهارات ساليناس السياسية. ولكن كان لديه بعض الخصائص المهمة: كان صادقاً ولبقاً، وكان يؤمن بالإصلاح الاقتصادي، وكان ديمقراطياً. قال في خطابه الافتتاحي للكونجرس: «جاء الوقت الذي تمتد فيه الديمقراطية إلى كل مجالات الحياة في مجتمعنا».[83] ومنذ البداية، قال إنه يفضل حكم القانون على قوانين السيادة الرئاسية غير المكتوبة، وأنه سوف يحافظ على "مسافة صحية" بينه والحزب الثوري المؤسسي، وأنه لن يختار خليفته.[84] وكان هذا يرقى إلى التنازل الطوعي عن الاستبدادية. لكنه سيتراجع عن ذلك جزئياً في وقت لاحق، حيث إن الوقت كان متأخراً جداً لأي إحياء كبير للسلطة الرئاسية. وقد اتخذ زيدلو خطوتين مهمتين أخريين نحو الديمقراطية؛

فخلال أيام من بدء توليه منصب الرئيس، صادق الكونجرس على إصلاح قضائي أدى إلى إنشاء محكمة عليا مستقلة وقوية. في عام 1996، وبعد أن تحقق الإجماع على النقاط الرئيسية وسط الأحزاب الكبرى الثلاثة بمفاوضات مضنية تم إصلاح المعهد الانتخابي الفيدرالي لكي يصبح مستقلاً بالكامل عن الحكومة، إلى جانب منظمة شقيقة له هي المحكمة الانتخابية. كما مررت الحكومة إصلاحاً يمنح الاستقلال للبنك المركزي. وقد اتخذت خطوات خجولة لكي تخفف احتكار الدولة للطاقة، ولكن بخلاف قلة من الشركات الخاصة التي كانت تبني محطات للطاقة، لم ترُق هذه الخطوات لكثيرين في حيز الممارسة.

في شباط/ فبراير 1995، وفي ذروة الاضطراب الاقتصادي، خرق زيدلو قانوناً آخر من قوانين النظام غير المكتوبة، حيث قام باعتقال راؤول ساليناس Raúl Salinas شقيق كارلوس الأكبر بتهمة قتل صهره السابق رويز ماسيو Ruiz Massieu. وقد تدهور التحقيق في جريمة القتل فأصبح مهزلة فجة. وبعد ذلك بشهور جمدت السلطات السويسرية نحو 150 مليون دولار أمريكي وجدتها في حسابات مصرفية سرية يملكها راؤول، وفتح بعضها بجوازات سفر مزيفة. ادعى المسؤولون السويسريون أن بعض هذه الأموال جاءت من تجارة المخدرات. كان هناك منذ سنوات حديث سري يدور حول كون راؤول قد استثرى بالاختلاس واستغلال النفوذ. وتوصل تحقيق فيدرالي إلى أن كارلوس ساليناس قام بتحويل بعض تلك الأموال التي في الحسابات عندما كان رئيساً.[85] وفي عام 2005 أطلق سراح راؤول ساليناس من السجن بكفالة، بعد أن ألغت محكمة استئناف إدانته بجريمة قتل، ولكنه بقي تحت التحقيق في المكسيك وفرنسا بسبب الاستثراء غير الشرعي.[86]

كان في وسع زيدلو إحياء حظوظ المكسيك، ولكن ليس حقوق الحزب الثوري المؤسسي. وإذا كانت أزمة الديون في عام 1982 قد دمرت سمعته في الكفاءة الاقتصادية، فإن حظوظ الحزب قد دمرتها كارثة عامي 1994 و1995. وعندما رأى معظم المكسيكيين أن مستويات عيشهم تتهاوى، أغضبهم إطلاق سراح مليارديرات المصارف بكفالة، وما

تكشف من فساد في القمة. كما أن الحزب الثوري المؤسسي نفسه تحول ضد الإصلاحات الاقتصادية التي قلصت مجالات الرعاية السياسية بشكل جذري. وفي مؤتمر للحزب في عام 1996 تم التصديق على قوانين جديدة يتطلبها حصول مرشح الحزب على المنصب الانتخابي، وذلك استجابة للنداءات التي رفعت شعار "تسقط الليبرالية الجديدة"، وهو تغيير استهدف إسقاط الأهلية عن التكنوقراطيين الإصلاحيين. وفي انتخابات منتصف الفترة الرئاسية في عام 1997، خسر الحزب الثوري المؤسسي لأول مرة أغلبيته في مجلس النواب في الكونجرس. وحصل كواهتيموك كارديناس Cuauhtémoc Cárdenas على مكافأة جزئية عن عام 1988 عندما تم انتخابه أول محافظ على الإطلاق للمقاطعة الفيدرالية (المركز الداخلي لمدينة المكسيك)، وهذا منصب كان حتى ذلك الوقت يتم تبوؤه بالتعيين الرئاسي. وبعد أن ظل الحزب الثوري المؤسسي في السلطة مدة 72 عاماً، فإنه فقد الرئاسة أخيراً في عام 2000.

فوكس: ديمقراطية اختناقات المرور

كان فيسنتي فوكس Vicente Fox يملك العدة المثالية لوضع نهاية لحكم الحزب الثوري المؤسسي. جاء فوكس، المزارع الذي كان مديراً لعمليات شركة كوكاكولا في المكسيك، إلى السياسة متأخراً. في عام 1991 حُرم بالتزوير من الفوز في انتخابات محافظ ولاية جواناجواتو Guanajuato الوسطى، ثم فاز بعد أربع سنوات وأطلق على الفور تقريباً حملة رئاسية. وقد أجبرت شعبيته حزب العمل القومي، وهو حزب من المحامين المحافظين، على اختيار رجل الأعمال الصعب المراس هذا مرشحاً له. وكان غليظ الحاشية، ومصمماً، وممثلاً إعلامياً بالفطرة. وكانت حملته الانتخابية بسيطة، ولكنها ذات فاعلية مدمرة: فقد وعد بالتغيير ولكن ليس بروح المغامرة، وناشد الديمقراطيين عبر الطيف السياسي.

في ظاهر الأشياء، بدا أن انتصار فوكس قد وضع الختم على انتقال المكسيك من سياسة السلطوية واقتصاد موجه إلى الداخل تهيمن عليه الدولة، إلى ديمقراطية ليبرالية

معولمة متجهة إلى الخارج. ولكن اتضح بطرق كثيرة أنه رئيس مخيب للآمال، ويعود ذلك جزئياً إلى أن هذا الانتقال كان معقداً وأقل اكتمالاً مما كان يبدو في آن معاً.[87] أشعل فوكس التوقعات، ووعد بقدر أكبر من الإصلاحات والنمو الذي يبلغ 7٪ سنوياً؛ لكن لم يستطع إنجاز الكثير من أي منهما. ومع انتقاله إلى لوس بينوس، هوت على اقتصاد المكسيك ضربتان من الخارج. في الولايات المتحدة انفجرت فقاعة الدوت كوم، وأدت إلى تباطؤ الإنتاج الصناعي على جانبي الحدود. ساعدت نافتا NAFTA المكسيك على التعافي سريعاً بعد عام 1995، ولكنها ربطت مصائر البلاد بطريقة أكثر التصاقاً مع مصائر اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية. وفي الوقت نفسه، انضمت الصين إلى منظمة التجارة العالمية لتجسد قدوم منافس قوي للمكسيك في مجال منشآت الصناعة التحويلية المتحررة من كل قيد. وهاتان الضربتان التوأم تسببتا في ثلاث سنوات من الركود الاقتصادي، وخسارة لنحو 700 ألف وظيفة معظمها في مصانع التجميع التي تنتج سلع التصدير. وجاءت الاستجابة من القطاع الخاص الذي خفض التكاليف. وبرغم أن بعض مصانع التجميع، خاصة في الأعمال المنخفضة القيمة مثل النسيج ولعب الأطفال، انتقلت إلى الصين، فقد استمرت المكسيك في جذب الاستثمار في سلع القيمة الأعلى، مثل السيارات والإلكترونيات. وعاد النمو في النصف الثاني من فترة فوكس الرئاسية. ولكن كثيراً من مظاهر الدولة الكوربوراتية corporate استمرت في جر النمو إلى الخلف. ظلت إنتاجية العمل منخفضة عند نحو ثلث نظيرتها في الولايات المتحدة الأمريكية فقط. وبالرغم من نافتا، فقد كان جزء كبير من الاقتصاد الداخلي تهيمن عليه احتكارات أو احتكارات قلة. كان بعضها تملكه الدولة، مثل بيمكس Pemex، شركة النفط ذات العمالة المفرطة التي تفتقر إلى الكفاءة. أما الأخريات فقد كانت ملكيات خاصة مثل تلمكس Telmex، شركة الاتصالات المهيمنة. وكانت تكلفة المنافسة المقيدة ملموسة؛ في المتوسط كانت تكاليف الاتصالات أعلى مما في الصين أو البرازيل إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وفي عام 2006 كان عدد التلفونات لكل فرد في المكسيك أقل من البرازيل، برغم أنها قامت

بالخصخصة قبل 8 سنوات. وتكاليف الكهرباء أعلى أيضاً بقدر غير متناسب، على الرغم من وجوه الدعم الكبير لشركات الطاقة التي تملكها الدولة.

تميل نافتا إلى إبراز الفجوة بين الشمال المزدهر والجنوب المتخلف، الأفقر، والأكثر أهلانية indigenous. فشلت السياسات العامة في سد الفجوة. ومع أن فوكس وعد ببرنامج طموح لتطوير البنية التحتية (وبخاصة الطرق والكهرباء) في الجنوب، التي سُمِّيت خطة بيوبلا-بانما، فإنه لم يتحقق منها الكثير. لم تفعِّل الحكومة أي شيء لتشجيع بدائل لزراعة كسب العيش، وإصلاح التعليم بحيث يوفر المساواة في الفرص. وفي بعض الحالات، لم يكن ذلك بسبب انعدام المحاولة. أرسل فوكس إصلاحات الطاقة، والضرائب، وقوانين العمل إلى الكونجرس. ولكن حزب العمل القومي كان يفتقر إلى الأغلبية التشريعية، وكان الرئيس يفتقر إلى المهارات السياسية لبلورة الإجماع. وكانت هناك مشكلة سياسية أساسية؛ فخلافاً لإسبانيا أو حتى شيلي، لم ترافق نهاية الحكم السلطوي جهود منسقة لتشكيل مؤسسات سياسية ديمقراطية جديدة. تسربت السلطة سريعاً بعيداً عن الرئاسة، إلى كل من حكام الولايات والمحافظين، والإعلام المستقل، والكونجرس، وقادة الحزب. من ناحية المبدأ، كان ذلك ديمقراطياً وإيجابياً معاً؛ لكن المشكلة كانت تكمن في عدم وجود قوانين لتشجيع التعاون بين هؤلاء المتنفذين المختلفين.

ومع ذلك، فعندما ترك فوكس السلطة في عام 2006 كان في وسعه أن يشير إلى بعض الإنجازات الواضحة؛ فخلال فترة رئاسته تمتعت المكسيك بقدر من الحرية السياسية أكبر من أي وقت آخر في تاريخها، وحافظ على الاستقرار الاقتصادي: هبط التضخم إلى 3.7٪ فقط في النصف الثاني من فترة رئاسته التي امتدت ست سنوات، وانتعش النمو وكان في المتوسط نحو 4٪ سنوياً؛ وحولت سنوات قليلة من تضخم الرقم الواحد الأسواق المالية بسرعة مدهشة كما أشار جيليرمو أورتز Guillermo Ortiz محافظ البنك المركزي. في عام 2000 بدأت وكالات تصنيف القروض في منح درجة الاستثمار لديون الحكومة المكسيكية. وفي عام 1999 كان المدى الأقصى للسندات الحكومية سنة واحدة، وكانت في

معظمها إما مسماة بالدولار الأمريكي أو مربوطة بالتضخم. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2006 استطاعت الحكومة أن تصدر سندات مدتها ثلاثون سنة بالبيسو لم تكن أرباحها مربوطة بالتضخم. وكانت السياسة المالية المحافظة تعني أنه في عام 2006 استطاعت الحكومة أن تمتص 16٪ فقط من المدخرات القومية من أصل 80٪ في عام 2000. وقد ساعد ذلك كل الناس على الاقتراض بسعر أرخص. وكان في مقدور الشركات المكسيكية الأكبر أن تجمع الأموال رخيصة بسندات البيسو الخاصة بها. وبدأت البنوك أخيراً في الإقراض مع تهاوي أسعار الفائدة. كما حقق صندوق الإسكان الحكومي الذي أعيد تنظيمه، إلى جانب عمليات الرهن المصرفي، ازدهاراً في بناء المنازل. وبرزت عبر المكسيك ممتلكات عقارية جديدة. وشهدت الطبقة الوسطى التي كانت تتوسع بهدوء فوائد ملموسة نتيجة للاستقرار. وفي الوقت نفسه، ساعدت السياسة الاجتماعية الخلاقة في معالجة الفقر المدقع. لقد استبدلت حكومة زيدلو برنامج ساليناس للتضامن بمشروع استهدافي مضاد للفقر أقل تسييساً وأكثرفاعلية يحمل اسم بروجريسا *progressa*. وكان هذا البرنامج يعطي علاوات شهرية صغيرة للأمهات بشرط أن يبقين أطفالهن في المدارس، ويأخذنهم بانتظام إلى الكشف الصحي. عادة يشعر كل رئيس في أمريكا اللاتينية بالحاجة إلى إعادة اختراع العجلة، ولكن فوكس أبقى على بروجريسا وغير اسمه إلى أوبورتينيدادس *oportunidades* ووسعه، حتى إنه بحلول عام 2006 كان يصل إلى 5 ملايين أسرة، أو نحو ربع عدد السكان الكلي.

كالدرون بفارق شعرة

عكست الانتخابات الرئاسية في عام 2006 التوازن الدقيق في المكسيك بين التقدم والإحباط. وقد هيمن على الحملة الانتخابية أندريس مانويل لوبيز أوبرادور Andrés Manuel López Obrador مرشح حزب الثورة الديمقراطية، من يسار الوسط. وبوصفه حاكماً للولاية الفيدرالية، أبقى نفسه بطريقة دائمة في دائرة الضوء العام بتشييد الطرق الجديدة، ومنح كبار السن معاشات بدون استقطاعات، وكان يعقد مؤتمراً صحفياً يومياً في

الصباح الباكر يضع فيه الأجندة السياسية. وقد جمع بين هذا العمل النشط وبين النقد الجارح لفوكس والأثرياء والأقوياء في المكسيك. ووعد بأن يحكم من أجل الفقراء، وحشد الناس ضد المصرفيين ورجال الأعمال الذين قال عنهم إنهم استفادوا من الرأسمالية القائمة على المحسوبية. وقد صفع السياسة الاقتصادية في العقدين السابقين على أساس أنها "فشل أنجز نمواً صفرياً للفرد" (في الواقع نما دخل الفرد فعلاً بين عامي 1983 و2005 بمعدل غير مثير للإعجاب يبلغ نحو 0.5٪ سنوياً) . كما تعهد أوبرادور بالمحافظة على التوازن المالي (لا يمكن أن تكون هناك وجوه للعجز)، قائلاً بطريقة لا تصدق إنه سوف يمول زيادة كبيرة في الاستثمار العام بخفض الهدر البيروقراطي فقط.[88]

واستمر أوبرادور شهوراً كثيرة في صدارة استطلاعات الرأي. كان السؤال الوحيد في الدوائر السياسية المكسيكية يدور حول ما إذا كان أوبرادور سيكون نسخة ثانية من هوجو شافيز أو لولا. في الواقع، كانت الإجابة لا هذا ولا ذاك. كان يشبه نستور كيرشنر Néstor Kirchner الأرجنتيني في عدم اهتمامه الكبير بالعالم الخارجي، وكان يفاخر بأنه لا يحمل جواز سفر. كان اتشيفيريا معلمه السياسي. كان لوبيز أوبرادور قد قضى سنواته السياسية البناءة في الحزب الثوري المؤسسي، وتركه لكي ينضم إلى كارديناس في عام 1988. وكان معارضوه يرون فيه شعبوية سبعينيات القرن العشرين السلطوية. وفي بلاد كانت على وشك أن تسيطر عليها صفقات الغرف الخلفية، كان لوبيز أوبرادور سياسي الميدان العام بتقاليد أمريكا الجنوبية بدلاً من المكسيك. وكان يظهر أحياناً اعتباراً ضئيلاً للقانون، وكان اثنان من كبار مساعديه متورطين في الفساد. ومع ذلك، فعندما حاولت حكومة فوكس إزاحته من السباق الرئاسي بتوجيه تهم جنائية له في عام 2005 لخرق ثانوي لقانون التخطيط بوساطة حكومة المدينة، ارتدت المحاولة عليهم. حيث تم النظر إلى ذلك في نطاق واسع على أنه عدالة سياسية غير متناسبة أنعشت شعبيته فقط. ولكن لوبيز أبرادور ارتكب أخطاءه الخاصة؛ مثل شتم فوكس، وابتعاده عن المناظرة الأولى في الحملة الانتخابية. ومع كل مهاراته السياسية، كان شخصية استقطابية تخشى ديمقراطيي منتصف الطريق. وقد حول كثير من هؤلاء دعمهم إلى فيليبي كالدرون الذي هزم مرشح فوكس،

وأصبح مرشح حزب العمل القومي. ومع افتقاره إلى كاريزما فن الخطابة، فقد كان كالدرون سياسياً صلباً وحسن الإعداد. وسواء أكان ذلك نزيهاً أم لا، فقد صور خصمه لوبيز أوبرادور على أساس أنه"خطر على المكسيك"، وأنه شافيز آخر، ووضع فوكس وكبار رجال الأعمال ثقلهم في صالحه.

عندما صوتت المكسيك في 2 تموز/ يوليو، فاز كالدرون (حزب العمل القومي) بنسبة 35.9٪ من الأصوات مقابل 35.3٪ للوبيز أوبرادور (حزب الثورة الديمقراطية)، وكان هذا هامشاً أقل من 233831 صوتاً من 42 مليوناً. وانتزع روبرت مدرازو Robert Medrazo، وهو زعيم سياسي قديم الأسلوب ولكنه اقتصادي براجماتي، نسبة ضئيلة بلغت 22.2٪. كانت حملة لوبيز أوبرادور واثقة بالنصر إلى حد أن مانويل كاماشو Manuel Camacho، أحد أقرب مساعدي لوبيز، كتب في مقالة نشرت في اليوم التالي للانتخابات قائلاً إن الاقتراع جرى «بطريقة يقتدى بها»، وإن «الديمقراطية سوف تنتصر».[89] ومع ذلك، عندما جاءت النتائج معاكسة، صرخ لوبيز أوبرادور فوراً معلناً التزوير، برغم أنه لم يقدم قط أي دليل معقول. وطلب إعادة الفرز صوتاً صوتاً برغم أن فرزين للأصوات أعطيا نتائج مشابهة. ولكي يمضي في هذا الطريق، أطلق حملة من "المقاومة المدنية". وقد عسكر أتباعه لمدة سبعة أسابيع خارج زوكالو وعلى طول ريفورما أعظم شوارع مكسيكو سيتي. أمرت المحكمة الانتخابية بإعادة فرز 9٪ من صناديق الاقتراع، وهي التي زعمت حملة لوبيز أن معظم الخروقات قد حدثت فيها. ولكن إعادة الفرز هذه كسبت فقط 10 آلاف صوت من فوز كالدرون الهامشي.[90] ومع ذلك، رفض لوبيز أوبرادور التسليم بالهزيمة. صرخ «فلتذهب مؤسساتكم إلى الجحيم»، وأطلق على فوكس اسم «خائن الديمقراطية» وعلى كالدرون «المغتصب». وأعلن نفسه الرئيس الشرعي للمكسيك.

ولكن وقتها كان معظم المكسيكيين قد أوقفوا الاستماع إليه. وبدا أن تصرفاته عند الهزيمة كانت تثبت مخاوفه من منتقصيه. وفشلت محاولته لتقليد إيفو موراليسEvo Morales، في

استخدام احتجاجات الشوارع لإسقاط رئيس منتخب. ولم يكوِّن أتباعه الهالة الاجتماعية الهائلة التي ادعاها. وعند تحدثه إلى أولئك الذين كانوا يعسكرون في ريفورما اتضح أنهم عملاء للماكينة السياسية التي بناها عندما كان حاكماً للمقاطعة الفيدرالية. كان هناك كثير من المفارقة وقليل من الحقيقة في ادعائه أن انتخابات عام 2006 كانت إعادة لانتخابات 1988. كانت الحقيقة أن السلطات الانتخابية المكسيكية المستقلة نجحت في اختبار قاس في عام 2006 بقليل من المشكلات الثانوية. وكانت المفارقة تكمن في أن كثيراً من أقرب مساعدي لوبيز أوبرادور كانوا مثله مسؤولين سابقين في حزب الحركة الديمقراطية، وشاركوا في الحملات المزورة في الماضي. وفي رأي المؤرخ هكتور أجويلار كامن Héctor Aguilar Camin كانت احتجاجات عام 2006 تلك التي لم يقم بها حزب الحركة الديمقراطية عندما فقد السلطة في عام 2000 «حدث تبادل السلطة بثمن بخس بالنسبة إلينا. كان ذلك أول احتجاج لنا قام به صغار أعضاء حزب الحركة الديمقراطية السابقون».[91] ومر تأمين حزب الحركة الديمقراطية لأفضل نتيجة على الإطلاق في الكونجرس المكسيكي في انتخابات عام 2006 دون أن يلاحظ ذلك لوبيز أوبرادور. وبدأ حكام الولايات الستة والكثير من المشرعين عملهم بهدوء عبر المؤسسات التي ازدراها بالتفاوض على التشريعات مع الحكومة الجديدة.

كان ضيق هامش تفويضه وطبيعته المتنازع عليها يعنيان أن كالدرون يواجه مهمة صعبة في حكم المكسيك، دعك من تمرير الإصلاحات المعلقة. ومع ذلك كانت له مزايا معينة. خلافاً لفوكس، كان كالدرون رجلاً حزبياً من أول الطريق إلى آخره. وفي عام 2006 كان في عامه الرابع والأربعين فقط؛ وكان ذا خبرة سياسية بالنظر إلى أنه ترأس مؤتمر حزب الحركة الديمقراطية. وهو محامٍ له أيضاً مؤهلات تكنوقراطية، حيث درس الاقتصاد والإدارة العامة في هارفارد. وقد واجه وضعاً اقتصادياً مواتياً أكثر من الذي ورثه فوكس (برغم أن حكومة أخرى في المكسيك قد تولت المنصب مع تباطؤ الاقتصاد الأمريكي). وكانت قوة المكسيك المالية من المكانة بحيث واصل البيسو وأسواق الأوراق

المالية الانتعاش خلال فترة الانتخابات وما أعقبها دون أي توجس. وحتى من دون المزيد من الإصلاح، يستطيع اقتصاد المكسيك أن ينمو بنسبة 4٪ أو نحو ذلك عل مدى السنتين التاليتين وفق ما قاله فرانسسكو جيل Francisco Gil وزير مالية فوكس.[92] وقد أجرى مقارنة مع إسبانيا التي فتحت اقتصادها مثل المكسيك، ونبذت الحكم السلطوي. ومثل المكسيك تعاني إسبانيا من جراء الإنتاجية الضعيفة، ولكنها حققت النمو الاقتصادي المستدام بالجمع بين تصنيع الصادرات للجيران الكبار والأثرياء (الاتحاد الأوربي في حالتها) وبين صناعات التشييد والسياحة الدينامية ونظام مصرفي قوي. غير أن مؤسسات إسبانيا كانت أقوى، وسكانها أكثر تعلياً من المكسيك عندما شرعت في الديمقراطية. وهناك حاجة إلى أن تنمو المكسيك أسرع من إسبانيا، إذا كان لها أن تحقق تخفيضاً سريعاً للفقر. كان الافتقار إلى الفرصة خلال حكومة فوكس من الحدة بحيث كان نحو 500 ألف مكسيكي يخاطرون كل عام بعبور الحدود المتزايدة الخطر ليهاجروا إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وكانت المهمة التي تواجه كالدرون هي خلق الدولة الكوربوراتية، والمساعدة في إنشاء مؤسسات ديمقراطية أكثر فاعلية.

في ربع القرن المنصرم، منذ ديون عام 1982 وخاصة في الاثني عشر عاماً الماضية، تغيرت المكسيك بشكل جذري؛ إذ أصبحت مجتمعاً أكثر ديمقراطية وتعددية وانفتاحاً مما كانت عليه تحت حكم ساليناس، بغض النظر عن فترة حكم لوبيز بورتيو. ومع ذلك، ظلت الإصلاحات الاقتصادية جزئية، وكان نجاحها جزئياً فقط كذلك.

الفصل التاسع

مجتمعات متغيرة

إذا ترجلت مع طول القصر الرئاسي في ليما، وعبرت نهر ريماك Rímac على الجسر الحجري الذي شيد في عام 1610، ثم استدرت إلى اليمين متجاوزاً ساحة مصارعة الثيران في آكو Acho التي ترجع إلى العهد الاستعماري؛ فإنك تكون قد انتقلت من بقايا فخامة نائب الملك إلى الفوضى الرثة الدينامية لأمريكا اللاتينية الحضرية في القرن الحادي والعشرين، حيث تتنافس مئات الحافلات الصغيرة الملونة اللامعة، وسيارات الفولكس واجن البالية من ماركة البيتلز التي تعمل تاكسيات شخصية، على أخذك إلى سان خوان دي لوريجانشو San Juan de Lurigancho، وهو واد صحراوي عريض تحيط به سفوح تلال أنديزية رمادية تمتد مسافة أميال إلى جهة الشمال الشرقي. بدأت المستوطنات هناك في ستينيات القرن العشرين فقط. وبحلول عام 1980 كان سكان المقاطعة 260 ألفاً.[1] واليوم يسكن مقاطعة سان خوان دي لوريجانشو البلدية أكثر من 830 ألف نسمة، أو أكثر من عُشر سكان ليما العاصمة. وهي فقط الأكبر من بين عشرين مقاطعة عشوائية مجمعة في أحياء الأكواخ *conos* تبرز في الصحراء إلى الشمال، والشرق، والجنوب من ليما.

وقد وصف أساس هذه المستوطنات العشوائية نورمان لويس Norman Lewis، وهو كاتب أسفار بريطاني زار بيرو في عام 1972:

> إن القادمين الجدد من سكان أحياء الفقراء الحضرية الذين لم يعد في إمكانهم تحمل دفع إيجاراتهم، أو الهنود الذين كانت بالنسبة إليهم الظروف في أماكن مثل هذه مترفة مقارنة بالفقر المدقع في آلتبلانو Altiplano، كانوا ببساطة يضعون علامات على الأراضي التي يستحوذون عليها، ويدقون أربعة أوتاد في الأرض ويثبتون بالمسامير حصائر من القش عليها لكي يصنعوا منها حظيرة... كان التراب يغطي كل شيء بما في ذلك أشرطة منفرة من اللحم المجفف والشرائح السود من قلوب الأبقار في أكشاك الطعام. كان كل شيء

مقززاً وبديلاً مؤقتاً. كانت هناك قذارة وخنازير تعلف في الشوارع، والمياه مخزنة في براميل النفط وتشترى بأسعار ابتزازية. في مثل هذا المكان كنت تجد كل الأمراض التي يتوقع المرء أن يجدها. ومع ذلك، لم يكن الأمل غائباً. لم تعط الحكومة هؤلاء الناس أي شيء قط، ولكنهم جاؤوا معاً وحولوا أنفسهم إلى مجتمع يعمل بسلاسة.[2]

في ثمانينات القرن العشرين، شيدت موجات متتالية من العائلات الهاربة من "الحرب القذرة" بين سينديرو لومينوسو Sendero Luminos؛ والجيش أكواخها من القش، وتحركت إلى أبعد أعلى الوادي ومنحدرات التلال. وقد سجلت دراسة عن هواسكار Huáscar، وهي منطقة مجاورة لسان خوان دي لوريجانشو أجرتها أما رافو Emma Raffo، عالمة أنثروبولوجيا بيروفية، أنه في عام 1984 بعد ثماني سنوات من تأسيس تلك المنازل كانت معظمها قد بُني نصفه بشق الأنفس، ولم تكن الشوارع معبدة. كانت هناك كهرباء، يدفع السكان أنفسهم تكلفة تركيب معداتها جزئياً، ولكن لم تكن هناك مياه للشرب أو صرف صحي، ولم يكن لأي شخص سندات ملكية خاصة.[3]

كانت تلك سنوات عصيبة بالنسبة إلى ليما، حيث تزامنت الحرب الإرهابية لسينديرو لومينوسو مع اضطراب اقتصادي عظيم من الركود والتضخم المفرط، وتفاقمت الحرب نتيجة لهذا الاضطراب . وفي عام 1992 كان دخل الفرد في بيرو قد هبط بنسبة 70٪ عن مستواه في عام 1981، وكان ثلثا البيروفيين يعيشون في فقر.[4] تعطلت الخدمات الحكومية، وكانت هجمات سينديرو لومينوسو ضد شبكة الطاقة تعني أن سكان ليما كانوا لعدة سنوات يحصلون على الكهرباء يوماً في كل يومين إذا كانوا محظوظين. تراكمت النفايات على جنبات الطرق، وتدهورت الحدائق العامة في المدينة فصارت أراضي خراب غبراء، وتدهورت الصحة العامة. واتخذ هذا الانهيار في الخدمات الأساسية للمدينة شكلاً درامياً في عام 1991 عندما عانت بيرو من جراء تفشي وباء الكوليرا، وهو مرض كان قد تم القضاء عليه في الأمريكتين في عشرينيات القرن العشرين، وأسبابه الفقر والخدمات الصحية البائسة. وخلال الفترة 1991–2000 مات 5040 من السكان بالكوليرا في بيرو (أكثر من 80٪ منهم في السنوات الثلاث الأولى من انتشار المرض). ومات 7716 شخصاً

في أماكن أخرى من أمريكا الجنوبية (وواحد في الولايات المتحدة الأمريكية) مع انتشار المرض بعيداً في المكسيك والأرجنتين قبل أن تتم السيطرة عليه بالتدريج.[5]

واليوم، تُظهر أحياء الأكواخ *conos* في ليما كثيراً من علامات التقدم الخارجية.[6] والمخروط الشمالي الأقدم في التأسيس، والبالغ عدد سكانه 2.3 مليون نسمة، يسكنه نحو 20٪ من الطبقة الوسطى في ليما بحسب أحد التقديرات.[7] وقد افتُتح مركز تسوق حديث يدعى ميجابلازا Megaplaza في عام 2002 بعد استثمار مبلغ 50 مليون دولار أمريكي. وتشمل مساحته التي تبلغ 45 ألف متر مربع المخصصة للبيع بالقطاعي متجرين كبيرين، وسينما متعددة الصالات، ومطاعم. ويخطط مروجوه لمحلات تسوق مشابهة في الضواحي الشرقية.[8] وقد رصفت الطرق الرئيسية في سان خوان دي لوريجانشو بالأسفلت حتى نهاية الوادي، مع وجود حشائش مشذبة في المساحات الخالية في الوسط. وهناك هايبرماركت في الطريق الرئيسي بينما تكتظ الشوارع الأخرى بالأغذية البحرية والمطاعم الصينية، والبقالات العامة الصغيرة، وورش تصليح السيارات، والمجمعات الرياضية، والمدارس الخاصة التي تعلن عن دروس في الإنجليزية. وهناك ثراء في الكنائس البروتستانتية الإنجيلية، واثنان من معابد المورمون Marmon. وتحصل معظم المنازل على الكهرباء، والمياه، والصرف الصحي، ولم تعد الروائح الكريهة تنتشر في المقاطعة. وعلى التلال البعيدة لاتزال هناك أكواخ من الخشب والطوب، يملكها أفقر من وصلوا حديثاً. وكل الطرق في هواسكار معبدة، وتنتشر في المنطقة المجاورة الحدائق الصغيرة. ومعظم هذه البيوت مبنية من الطوب والأسمنت، وتحتوي على طابقين أو ثلاثة، وبعضها قد اكتمل، وطلي بطبقة بيضاء من الأسمنت.

لقد تحقق هذا التقدم بمزيج من العمل الجماعي والمبادرات الفردية. وتطلَّب الحصول على الخدمات العامة معركة طويلة خاضتها جمعيات المنطقة المجاورة. وقد نظمت النسوة في هوسكار مطابخ مجتمعية، وحصلن على الدعم من المنظمات غير الحكومية، والكنيسة، وأخيراً الحكومة. وتوجد في خوان دي لوريجانشو مئات من أعمال النسيج، والأثاث،

والأحذية، وكثير منها غير رسمي، وبعضها تم تصديره بنجاح. وازدهر بعض المتعهدين في هواسكار. فقد وصلت نيمي مدينا Noemi Medina إلى هناك في عام 1982 قادمة من شمال بيرو عندما «كان هذا كوخاً» كما قالت، وهي تشير إلى منزل مريح من ثلاثة طوابق.[9] كانت رئيسة جمعية اجتماعية، ومنسقة برنامج "كوب من الحليب" *vaso de leche*، وهو مشروع أدخله أحد حكام ليما من الجناح اليساري في ثمانينيات القرن العشرين، وكان الأطفال الفقراء يمنحون بموجب هذا المشروع إفطاراً مجانياً. وفي عام 1986 اشترت مدينا ماكينة خياطة بقرض صغير من منظمة غير حكومية، وبدأت في صنع صديريات نسائية. وهي تملك اليوم ثماني ماكينات للخياطة في ورشة فوق سطح منزلها المؤثث بشكل ملائم. ويعمل لديها ثمانية عمال يصنعون أكثر من 1000 نوع من ملابس الأطفال في الأسبوع، وتقوم ببيعها تحت اسمها التجاري الخاص. ويساعدها ابنها الأصغر في البيع والتسويق؛ ويحمل ابنها درجة جامعية في القانون من الجامعة الكاثوليكية، وهي واحدة من أكثر جامعات ليما هيبة وتكلفة. وقصتها قصة للعمل الشاق الذي لا يخلو من حسن الطالع. ففي سنوات مراهقتها درست تصميم الملابس، وحضرت فيما بعد مساقاً في السكرتارية وآخر في التصميم. وقد حصلت على العديد من القروض المنخفضة التكلفة من مؤسسات القروض الصغيرة، وواحد من بنك تجاري. وعندما خاض ماريو فارجاس لالوسا Mario VargasLlosa الانتخابات الرئاسية التي فشل فيها عام 1990، أرسل حزبه أستاذاً في كلية إدارة الأعمال لكي يدرس محاضرات الإدارة في هواسكار. وتقول السيدة مدينا «كنت أحضر كل المحاضرات، وتعلمت الكثير: كيف تدير ورشة العمل والمخزن، وقيمة كل شيء، كيف تفصل حسابات العمل التجاري عن حسابات الأسرة». وتقول مدينا، وهي بروتستانتية إنجيلية تنتمي إلى كاتدرائية دي لا في، وهي كنسية تأسست في الأرجنتين في عام 1984، «إن الله قد ساعدني دائماً في كل شيء، دائماً أخرج الزكاة»، وهي تمنح الملابس لمن هم أفقر منها.

ولم يصب معظم الناس في هواسكار نجاحاً مثل السيدة مدينا. وفي عمل ميداني للمتابعة في عام 2006 وجدت أما رافو Emma Raffo أن كثيراً من الناس الذين أجرت

معهم مقابلات في ثمانينات القرن العشرين ظلوا فقراء، ويعتمدون على العمل الطارئ أو غير الرسمي؛ فالرجال يعملون بنّائين أو في ورش النسيج، بينما تعمل النساء في الخدمات المنزلية أو حائكات. وعلى نحو أكثر إيجابية، فقد انتهى الجميع تقريباً من بناء منازلهم، ويتمتعون بمياه الحنفيات، والصرف الصحي، إضافة إلى الكهرباء. وكلهم تقريباً يملكون ثلاجات وهواتف إضافة إلى تلفزيونات ملونة شاملة. وتملك قلة منهم أجهزة حاسوب. وبالنسبة إليهم جميعاً، يعتبر المنزل أكثر الأصول أهمية. ومع أنهم يحملون سندات ملكية خاصة بهم، فإن أي واحد منهم لن يفكر في عرض منزله رهناً للقروض. في بعض الحالات تُعرض الغرف للإيجار أو تستخدم في الأعمال الصغيرة. وفي حالات أخرى، يضيف الأبناء والبنات المتزوجون منزلاً في الطابق الثاني أو الثالث من المنزل. وخلافاً لآبائهم، لن يكون عليهم البدء من الصفر بغزو الأرض والعيش لسنوات من دون الخدمات الأساسية. وقد أكمل بعض الأبناء والبنات، عادة الأصغر في الأسرة، الدرجات الجامعية (غالباً بمساعدة مالية من الأشقاء العاملين الأكبر سناً).

وتنجح بعض الأسر في ادخار القليل من المال الذي يستخدم عندما يمرض أحد أفرادها أو يحتاج إلى عملية جراحية. وهناك كثير من الآمال المعقودة على أن الجيل الأصغر سيكون أفضل مادياً من آبائه. وقد هاجر بعض الشباب إلى أوربا والولايات المتحدة الأمريكية، وهذا مصدر أسى وفخر في آن. والجيل الأصغر أقل مراعاة للآخرين من آبائهم، وله آمال عريضة.[10] وقد كشف أحد استطلاعات الرأي أن 75٪ ممن أجابوا على الاستطلاع ممن هم في سن 15–29 سنة كانوا يريدون السفر للولايات المتحدة الأمريكية وشيلي وإسبانيا، كجهات مفضلة بقدر أكبر.[11] وتظل الأسرة أكثر الشبكات حيوية فيما يتعلق بتجميع الموارد، ولكنها غير محصنة إزاء ضغوط الفقر وإحباطاته.

وفي أمريكا اللاتينية تقف النساء على رأس ربع العائلات،[12] غالباً ما يأتي الرجال ويروحون. ولم تضعف الحداثة سطوة الذكورة كثيراً. والعنف الأسري مشكلة منتشرة على نطاق واسع، وفي الغالب لا يتم الاعتراف بها. وفي سان خوان دي لوريجانشو أسست

مجموعة من المنظمات غير الحكومية مأوى للنساء اللائي يتعرضن للضرب، ولكن مثل هذه المنشآت نادرة.

تراجعت بيرو إلى حد أبعد من أي مكان آخر تقريباً في المنطقة خلال ثمانينيات القرن العشرين. كان اقتصادها قد عاود النمو منذ عام 1992، وكان ذلك بوتيرة أسرع منذ عام 2002 (متوسط سنوي يزيد على 5٪). ولكنه بدأ فقط في توليد وظائف جديدة في عام 2006. وبرغم النمو فقد انخفض الفقر بقدر متواضع فقط من 54٪ في عام 2001 إلى 51.6٪ في عام 2004. وانخفض الفقر المدقع بقدر أسرع من 24.1٪ إلى 19.2٪.[13] ويأتي معظم النمو من الأسعار المرتفعة لصادرات المعادن، والازدهار في صناعة التعدين ذات رأس المال الكثيف. ولكن بعض النمو يأتي من الزراعة الكثيفة العمالة على ساحل الباسيفيكي. أما الجمعيات التعاونية التي فرضتها الإصلاحات الزراعية من أعلى إلى أسفل التي قام بها فيلاسكو Velasco، انقسمت إلى أراضٍ تملكها الأسر بقرار عفوي من أعضاء الجمعيات التعاونية في ثمانينيات القرن العشرين. وجاء إلى الوجود نوع جديد من المزارعين التجاريين الذين يملكون أراضي زراعية صغيرة ومتوسطة الحجم، وينتجون بغرض التصدير الهيلون والخرشوف والمانجو، ومجموعة من المحاصيل الأخرى، تماماً مثل نظرائهم في شيلي.

ولأول مرة خلال جيل كامل كان لبيرو فرصة جيدة للنمو الاقتصادي المستدام، وعمليات هبوط سريع في الفقر. لكن ثمة عنصراً مفقوداً؛ فقد كانت الخدمات العامة الأساسية في البلاد، كالصحة والتعليم والنقل والشرطة، بائسة الجودة. هذا إضافة إلى برنامج لمكافحة الفقر كان قد بدأ الانطلاق للتو. كان هناك عدد كبير جداً من الناس يفتقر إلى المهارات والقدرات اللازمة للحصول على وظيفة لائقة، إذا كانت متاحة. على سبيل المثال، في هواسكار تم تحويل المركز الصحي المتوارث منذ ثمانينيات القرن العشرين إلى مستشفى صغير يسع 36 سريراً للولادة وأمراض النساء، و40 سريراً للطوارئ والطب الأساسي والجراحة. وكان في المركز سيارة إسعاف واحدة. ولكنه كان المستشفى الوحيد في

سان خوان دي لوريجانشو برمتها. ووفق ما يقول الدكتور ماريو رويز Mario Ruiz، مدير المستشفى، يوجد في المقاطعة أعلى معدل من السل الرئوي في بيرو.[14] وقد خصصت حكومة فوجيموري نصف المبلغ المطلوب لبناء عنبر للسل الرئوي، ولكن بعدها تغير كبار المسؤولين في وزارة الصحة، وتم التخلي عن العنبر قبل الانتهاء منه. وضعت حكومة أليخاندرو توليدو Alejandro Toledo (2001–2006) نظاماً تدفع بموجبه الحكومة تكاليف الاختبارات، والأشعة السينية والأدوية للمرضى الفقراء، ويقول الدكتور لويز إن المال كثيراً ما كان يأتي متأخراً. وقال المرضى إنهم اضطروا لدفع ثمن البترول لسيارة الإسعاف ولمعظم الأدوية. ويوجد 54 طبيباً في المستشفيات، ولكنهم يعملون في الصباح فقط، وبعد الظهر ينتقلون للعمل في غرف الاستشارات الخاصة المتواضعة. والتعليم في سان خوان دي لوريجانشو أفضل قليلاً من الرعاية الصحية. ويعني النقص في المباني المدرسية والمال أن المدارس الحكومية تعمل بنظام الفترتين، فتستضيف الفصول الأولية من الثامنة صباحاً إلى الواحدة ظهراً، ثم المدارس الثانوية من الواحدة ظهراً حتى السادسة مساء. ويفتقر المعلمون إلى المنشآت والوقت لكي يقوموا بتحضير الحصص. وسعة الفصول الأولية 40 تلميذاً. ويقول المعلمون إن قلة من التلاميذ تأتي من أسر ذات والدين اثنين.[15]

في ثمانينيات القرن العشرين حطم الشاب ألان جارسيا Alan García، وهو من الحركة الشعبية التي تتصف بشعبوية معتدلة، اقتصاد بيرو باندفاعه المتهور نحو النمو. انتخب جارسيا في عام 2006 مرة أخرى. كان أكبر سناً، وبدا أكثر حكمة، وخاض الانتخابات وفق برنامج للتغيير المعتدل. وكان في تفضيل البيروفيين له على أولانتا هومالا Ollanta Humala، ضابط جيش شعبي راديكالي من قالب هوجو شافيز، دلالة على أن الكثيرين كانوا يعتقدون أن الأمور كانت تسير في الاتجاه الصحيح، وأن لديهم ما يخسرونه. ولكن جنوب الأنديز، أفقر منطقة في البلاد، صوتت بشكل ساحق لصالح هومالا. وكانت المهمة التي تواجه جارسيا تتلخص في تعزيز وزيادة النمو الاقتصادي في تزامن مع تحسين السياسات العامة، كي يؤمن وصول الفوائد إلى أماكن مثل سان خوان

دي لوريجانشو وجنوبي الأنديز. وكان ذلك يعني إصلاح التعليم، والرعاية الصحية، والسياسات الاجتماعية، والوظائف الأخرى للدولة. وكان هذا التحدي قاسياً على نحو خاص في بيرو، لكنه كان ينطبق على أي مكان في المنطقة تقريباً.

الحضرية والتنقل والآمال

ربما تكون السياسة العامة في سان خوان دي لوريجانشو آخذة في القصور، ولكن مثل هذه الأماكن تجسد العملية العملاقة للتغيير الاجتماعي الذي حول بيرو وكثيراً من الدول الأخرى في المنطقة على مدى الجيلين الماضيين. إن المهاجرين الذين تدفقوا على ليما والمدن الساحلية الأخرى كانوا يتركون خلفهم ظروف العبودية والبؤس والعزلة في الأنديز. لم تعطِ المدينة وظائف لكل أبنائها، والخدمات التي كانوا يحصلون عليها ربما كانت منقوصة، ولكن كان معظمهم أفضل بكثير مما كان ينتظرهم في المناطق الريفية. إن وجود المهاجرين وأبنائهم أدى إلى دمقرطة البلاد من القاعدة إلى القمة. ولاتزال بيرو تحمل آثار مجتمع الطبقات المنغلقة مع وجود نخبة بيضاء عنصرية. ولكن لم يكن هناك من سبيل لإيقاف مسيرة المستيزاجي *mestizaje*؛ كانت النخبة أقل بياضاً وأقل تجانساً مما كانت في سبعينيات القرن العشرين، وكان هناك مزيد من الحركية الاجتماعية. لقد أصبحت أحياء ليما «بوتقة تنصهر فيها التقاليد الإقليمية المميزة» و«المركز القوي لنوع جديد من المستيزاجي يتصف بهيمنة لون أنديزي، ويولد أساليب ثقافية، وخيارات اقتصادية، ومنظومات تنظيمية، ويخلق قواعد مؤسساتية جديدة»، كما أكد خوسيه ماتوس مار José Matos Mar، وهو عالم أنثروبولوجيا ينحدر من أصول أنديزية-هندية في كتاب بالغ التأثير نشر أولاً في بيرو في عام 1984.[16] ماتوس مار رجل من اليسار، ولكن رأيه عن الاقتصاد غير الرسمي كنظام قانوني ناشئ وبديل كان مشابهاً لما قد يعبر عنه هيرناندو دي سوتو Hernando de Soto في "الدرب الآخر" بعد عامين.[17] ولهذا المستيزاجي نظيره في السياسة. وفي ازدراء للمؤسسة السياسية، صوتت أحياء الضواحي للغرباء مثل ألبرتو فوجيموري، وأليخاندرو توليدو، برغم أنها اشمأزت من أولانتا هومالا في عام 2006. وعلى مستوى

محلي، أيضاً، جعلت صوتها مسموعاً. ففي سان خوان دي لوريجانشو حُبس أربعة من المحافظين التسعة منذ استعادة الانتخابات المحلية في عام 1981 بتهمة الفساد أو السرقة. ولكن المحافظين الأخيرين كانوا أكثر فاعلية. يجتمع مجلس المقاطعة والمحافظ بشكل منتظم مع مجموعة استشارية من قادة المجتمع والمنظمات غير الحكومية لمناقشة السياسات الخاصة بالصحة والتعليم والمرأة والأطفال والبيئة، والأمن العام. قالت كتي بيلايز Ketty Pelaez، إحدى قيادات المجتمع، «كان هناك بعض التقدم. لقد فهم الناس أن هناك نظاماً؛ بغض النظر عن أن مسألة مشاركتهم فيه من عدمها تعد قضية أخرى».[18]

في نصف القرن الماضي أو نحو ذلك، أصبحت مجتمعات أمريكا اللاتينية حضرية بصورة كبيرة. ففي عام 1940 كان أكثر من 60٪ من السكان يعيشون في الريف. ووفق ما تقوله الأمم المتحدة، يعيش اليوم 76٪ في المدن، مما يجعل أمريكا اللاتينية من بين أكثر المناطق حضرية في العالم. إن الهجرة بحث عن الفرصة، وتعبير عن الاختيار. توفر الحياة المدنية فرصاً أكثر للحصول على الخدمات الحديثة من الزراعة التي تركها كثير من المهاجرين (أو آبائهم) خلفهم. إن مدن أمريكا اللاتينية العملاقة المنتفخة تجسد تهديدات بعدم المساواة الاجتماعية، ولكنها تمنح أيضاً التقدم الاجتماعي.

عندما حلقت مارجريت تاتشر فوق ساو باولو في عام 1992 في رحلة إلى البرازيل، بعد أن تركت رئاسة الوزارة البريطانية، تعجبت في دهشة عميقة من طبقاتها المتسلسلة من ناطحات السحاب التي تمتد إلى الأفق «لماذا لم يخبرني أي شخص عن هذا؟»[19] نمت ساو باولو، أكبر مدينة في نصف الكرة الأرضية الجنوبي، بمعدل لافت بلغ 5٪ سنوياً في أثناء "المعجزة" الاقتصادية البرازيلية في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين. انضم سكان الشمال الشرقي مثل لولا دا سيلفا إلى موجة جديدة من المهاجرين الأجانب عندما تبع اللبنانيون والكوريون الألمان والإيطاليين واليابانيين الذين وصلوا في أواخر القرن التاسع عشر. أصبحت ساو باولو أكبر مركز صناعي في نصف الكرة الأرضية الجنوبي. وقد تم بناء مصانع سيارات؛ مثل مصنع سيارات الفولكس واجن في أنشيتا Anchieta، وهو

كاتدرائية صناعية هائلة، في ضواحيها. وقيل إن ساو باولو كانت تؤوي شركات صناعية ألمانية أكثر من أي مدينة أخرى في العالم. ومع ذلك لم يكن في وسع بعض المهاجرين الحصول على وظائف صناعية، وانتهى بهم الأمر في أحياء عشوائية بائسة في الضواحي. ولكن المدينة أفرزت أيضاً طبقة وسطى كبيرة. وكان نمو ساو باولو المندفع يرجع جزئياً إلى النتيجة التضخمية للسياسات الاقتصادية الناظرة إلى الداخل. كان انفتاح البرازيل الاقتصادي في تسعينيات القرن العشرين مؤلماً بالنسبة لساو باولو الكبرى التي كان عدد سكانها في عام 2006 يبلغ 18 مليوناً. لم تستطع بعض الشركات الصناعية التقليدية المنافسة، ونشأت صناعات جديدة في أماكن أخرى، وكثيراً ما كان ذلك في مدن متوسطة الحجم، وانتقل جزء كبير من صناعة السيارات إلى مصانع جديدة في الولايات المجاورة. لقد أعادت ساو باولو ابتداع نفسها كمركز مالي ومركز للخدمات، وهي المدينة العالمية الحقيقية الوحيدة في أمريكا اللاتينية. ويتولى ثالث أكبر أسطول مدني من المروحيات في العالم نقل رجال الأعمال من وإلى ناطحات سحاب لامعة فوق الشوارع المختنقة. وتزين محلات التسوق والمراكز التجارية الكبرى المدينة والبلدات التابعة لها.

بلغت البطالة في ساو باولو الكبرى ذروتها عند 21٪ في عام 2004، ولكنها هبطت إلى 14٪ في أواخر عام 2006. [20] وهناك جيوب دائمة من البؤس والجريمة. ولكن، كما في ليما، كان هناك تقدم برغم النمو الاقتصادي البطيء. وكشفت دراسة أجريت في عام 2005 حول الأسر ذات الدخل المنخفض أجراها معهد فيرناند برودل Fernand Braudel، أن 90٪ من هذه الأسر تعيش في منازل من الطوب يغطيها الأسمنت بدلاً من أكشاك الخشب التي ترجع إلى سبعينيات القرن العشرين.[21] لقد تفادت ساو باولو التردي في مهاوي العنف المزمن المرتبط بالمخدرات الذي شاع في ريو دي جينيرو، وهي مدينة مازال عليها التعافي من فقدانها مكانتها كعاصمة للبرازيل في عام 1960، وحيث ترمز الأحياء العشوائية التي تتسلق التلال فوق الواجهات الساحلية الغنية في كوباكابانا Copacabana، وإبانيما Ipanema، وليبلون Leblon إلى مجتمع كان راضياً لزمن طويل

بوجوه عدم المساواة الاجتماعية. ومع ذلك، وجدت دراسة أجريت في عام 2001 حول السكان في ثلاثة من الأحياء العشوائية في ساو باولو أن 96٪ يحصلون على الماء عبر الحنفيات وعلى الكهرباء (مقارنة بأرقام 33٪ للماء و48٪ للكهرباء في عام 1969)؛ وأن 73٪ من الأطفال كانوا أكثر تعليماً من آبائهم؛ وأن 74٪ من الأطفال يكسبون أكثر من الحد الأدنى للأجور مقارنة بـ 45٪ من آبائهم. لكن زاد الخوف من الجريمة، والشرطة، وتجارة المخدرات.[22]

في عام 2002 كانت تسع من عشر أسر عبر أمريكا اللاتينية لها منفذ إلى مياه الشرب (بارتفاع من 83٪ في عام 1990) والكهرباء؛ بينما كان لثلاثة أرباع هذه الأسر منفذ إلى الإصحاح المحسن (بارتفاع من 69٪ في 1990).[23] لقد حول المنفذ إلى الخدمات العامة حياة كثير من الأسر الأمريكية اللاتينية على مدى العقود القليلة الماضية، مع أن ذلك لا يتم حسابه بطريقة لائقة في إحصائيات الفقر وعدم المساواة. لقد سار التحضر يداً بيد مع المزيد من المنفذ إلى التعليم، والمجتمع الأكثر تحركاً ومطالب، مع الديمقراطية. وأمريكا اللاتينية الحضرية اليوم لها آمال أعرض بكثير من أسلافها الريفيين. إنها تطلب المزيد من الحكومات. وهي منظمة بطرق مختلفة عما كان في الماضي. في معظم الدول أصبحت النقابات أضعف بكثير مما كانت عليه في سبعينيات القرن العشرين. لكن آلاف الحركات الاجتماعية، والمجموعات المجتمعية، والمنظمات غير الحكومية نشأت لكي تضغط من أجل الإسكان الأفضل أو الخدمات، ومن أجل الإصلاح الزراعي، وحقوق الإنسان، وحقوق المرأة، أو من أجل الحماية البيئية. و"المجتمع المدني"، إذا استخدمنا المصطلح السائد للنسيج المكون من الحركات الاجتماعية والجمعيات التطوعية وجماعات الضغط، مفوَّه ونشيط وحيوي في كثير من الدول. وهذا أيضاً جديد نسبياً: فلو كان ألكسيس دي توكفيل Alexis de Tocqueville قد اتجه جنوباً في أثناء تحقيقه الشهير المسمى "الديمقراطية في أمريكا"، لوجد قلة من المنظمات التطوعية التي أثارت إعجابه كثيراً في الفترة المبكرة من عمر الولايات المتحدة الأمريكية.

أصبحت التقسيمات الطبقية أقل تصلباً بكثير. ووجدت دراسة أجراها في عام 1996 نيسلون دو فال سيلفا Nelson do Valle e Silva، وهو عالم أنثروبولوجيا في جامعة ريو دي جينيرو، أن نصف البرازيليين قد انتقلوا إلى فئة اجتماعية-اقتصادية أعلى من آبائهم (مع أن 11٪ قد انزلقوا إلى فئة أدنى)، وأن النخبة البرازيلية ليست جماعة منغلقة، إذ يتضاعف حجمها كل جيل، وواحد من كل خمسة من أعضائها يتحدر من عمال ريفيين.[24] عند القاع لم تعد الطبقة العاملة الحضرية التي اتسعت بقدر كبير تتكون بشكل ساحق من عمال المصانع النقابيين، في معظم دول أمريكا اللاتينية يشكل القطاع غير الرسمي من الأعمال الصغيرة غير المسجلة من 40٪ إلى 50٪ من قوة العمل. هناك تحسر متكرر على أن الطبقة الوسطى آخذة في الانكماش، وتتعرض للضغط الهائل. ويعكس ذلك اضمحلال الوظائف في القطاع العام في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، والمباهج والامتيازات التي تصاحب هذه الوظائف. ولكن بطريقة أكثر اتساعاً، كانت الطبقة الوسطى تتوسع وتتغير في شخصيتها معاً. وقد أشار كاردوسو Fernando Henrique Cardosوهو عالم اجتماع وسياسي كذلك، إلى أن مجموعات الطبقة الوسطى «المرتبطة بالسوق وليس بالدولة أكثر عدداً، ولها عدد أكثر من الطموحات والمطالب الحديثة». وتشمل هذه المجموعات المديرين وملاك الأعمال الصغيرة، والكثير من المهنيين في الإعلام، والترفيه، وتزجية أوقات الفراغ، والصناعات المالية، وقد تحدر كثير منهم من عائلات كانت في أوضاع أدنى.[25] هذه الطبقة الوسطى الجديدة بدأت في محو الخط الفاصل التقليدي بين نخبة ثرية صغيرة، تعد اليوم أقل تجانساً مما تصور الأسطورة، وبين الكتل الفقيرة. وقد قام الاقتصاديون في البنك الدولي وجامعة لابلاتا La Plata الأرجنتينية بمحاولة نادرة لقياس حجم الطبقة الوسطى، والتي يعرّفونها بأنها طبقة الناس الذين يبلغ دخلهم من أربعة إلى ثمانية أضعاف خط الفقر الدولي الذي يبلغ 2 دولار أمريكي في اليوم (معدل من أجل قوة الشراء المحلية). واستنتجوا أنه في الفترة 2003-2005 تأهل نحو 17٪ من الأمريكيين اللاتينيين وذلك بارتفاع من 15٪ في 1992-2005 (تفاوتت سنة القياس عبر الدول). وقلل من الزيادة، بلا شك، نصف العقد المفقود من الركود الاقتصادي خلال الفترة

1998-2002. ولكن النزعة كانت واضحة: بينما انكمشت الطبقة الوسطى في الأرجنتين وفنزويلا فقد زادت في المكسيك، وزادت بأكثر من المتوسط في البرازيل وشيلي.[26] ووفقاً لتقدير آخر، فإن عدد الأسر المكسيكية التي كان يبلغ دخلها السنوي ما بين 500- 600 دولار أمريكي ارتفع من أكثر من 5 ملايين عام 1992 إلى أكثر من 9 ملايين عام 2004.[27]

ربما كان أكثر التغييرات تميزاً في التركيبة الاجتماعية لأمريكا اللاتينية مقارنة بجيل سابق بلغة نوعية هو بروز طبقة وسطى سفلى آخذة في التوسع، وطموحة اجتماعياً، ويملك أعضاؤها قدراً من المنفذ إلى السلع الاستهلاكية أكثر من آبائهم. وفي دراسة معهد برودل Braudel كانت كل الأسر التي تم مسحها تملك ثلاجات وتلفزيونات ملونة (غالباً أكثر من واحد)، وتملك نصف الأسر تقريباً هاتفاً متحركاً، وتملك 29٪ من الأسر سيارات. وكان نحو 30٪ من الذين أجابوا عن الأسئلة يملكون أجهزة أقراص الفيديو الرقمية، و22٪ كانوا يخططون لشراء جهاز قريباً. ومعظم هذا كان يجد تمويلاً من قروض المستهلك المرتفعة التكلفة، وهذه مشكلة كامنة.[28] والحضور الكثيف للثلاجات وغيرها من السلع الاستهلاكية يتناقض مع تأكيد إدواردو جالينو Eduardo Galeano في كتابه **الأوردة المفتوحة أمريكا اللاتينية**، الذي مازال خطأ مؤثراً ومناهضاً للرأسمالية، أن «المستهلكين الذين توجه إليهم مصانع السيارات والثلاجات الكبيرة منتجاتها يبلغ عددهم 5٪ فقط من سكان أمريكا اللاتينية. وبتحفظ شديد يمكن اعتبار واحد من كل خمسة برازيليين مستهلكاً».[29]

وحتى في بوليفيا وفر الانتقال من الريف إلى المدينة فرصاً. ولنأخذ حالة فليب كوباجا Flipe Copaja، وهو رجل من سلالة آيمارا Aymara، يملك ورشة صغيرة في شارع جانبي في ال آلتو.[30] ولد كوباجا في قرية هندية في آلتيبلانو. كان أبواه مزارعين، وقال إنهما «بسبب الفقر أتيا ليعملا في ال آلتو. ولكنهما استمرا في الذهاب والمجيء. كانا يبيعان المنسوجات والمصنوعات اليدوية».[31] عندما بلغ العاشرة، جاء فليب إلى ال آلتو حيث أكمل المدرسة الثانوية، وتدرب كميكانيكي وأنشأ عمله الخاص. ومع أنه مستاء من

الفساد وما أسماه الحصانة (بمعنى الافتقار إلى حكم القانون)، قال إن التفرقة العنصرية أقل انتشاراً مما كانت. وأعلن، «لقد أبليت بلاءً حسناً جداً». كانت ابنته على وشك الشروع في دراسة الطب في جامعة سان أندروس في لاباز، وهي أقدم مكان للتعليم العالي في المدينة. ويأمل ابنه في أن يتبعها إلى الجامعة.

البحث عن الفرص

تتكرر الرحلة الهادئة للحركية الاجتماعية عبر المنطقة، حتى إذا لم يكن كل شخص يقوم بها. وتوفير وظائف لخريجي الجامعات الفخورين الجدد يعتبر أحد التحديات الكثيرة التي تواجه الديمقراطيات في المنطقة. وقد صارت هذه المشكلة حادة على نحو خاص نتيجة للتغير الديمغرافي. نما سكان المنطقة نمواً انفجارياً لعدة عقود حتى ستينيات القرن العشرين عندما أصبحت وجوه التحسن في الصحة العامة تعني أن مأمول الحياة قد زاد وأن وفيات الأطفال قد تدنت. بعدها بدأ معدل الولادة في الهبوط بسبب وجوه التحسن في التعليم ضمن أشياء أخرى، وبخاصة في تعليم البنات، وانتشار منع الحمل. ولكن هناك وجوهاً للتخلف تندرج فيما يسميه الاقتصاديون "الانتقال الديمغرافي" من سكان في حالة نمو إلى سكان مستقرين (هناك أيضاً وجوه للتفاوت من دولة إلى أخرى). حتى عام 1995 استمر العدد المطلق للأطفال في أمريكا اللاتينية في النمو؛ مما اقتضى الاستثمارات في أماكن إضافية في المدارس. هناك في الوقت الراهن "انتفاخ" في البالغين الشبان الباحثين عن الوظائف. وهذا قد يكون أحد أسباب ارتفاع مستويات الجريمة في العقود الأخيرة. وتتمثل الميزة في أن "نسبة الاعتمادية" – عدد الذين يعتبرون أصغر أو أكبر بالنسبة للعمل مقارنة بقوة العمل – منخفضة في الوقت الراهن، وسوف تكون كذلك لمدة عقدين أو نحو ذلك. ويعني ذلك أن الإنفاق الاجتماعي سيكون منخفضاً نسبياً، وأن الالتزامات المعاشية ينبغي أن تكون قابلة للإدارة في هذه الفترة. بعد ذلك ستدخل أمريكا اللاتينية سريعاً في مشكلات شيخوخة السكان الشائعة في العالم الثري.[32]

كانت الهجرة إحدى الاستجابات للافتقار إلى الفرص في الوطن. لقد بدأت الدول التي استوردت الناس في تصديرهم. تجرد الهجرة أمريكا اللاتينية من بعض أكثر أبنائها ذكاء، ولكنها تجلب التحويلات والأفكار الجديدة. ووفق تقديرات بنك التنمية للدول الأمريكية، كان نحو 22 مليون أمريكي لاتيني يعملون في العالم المتقدم، بينما كان 3-5 ملايين آخرون يعملون في الدول المجاورة في داخل المنطقة (مثلاً، كان هناك كثير من البوليفيين في الأرجنتين، والنيكاراجويين في كوستاريكا، والجواتيماليين في المكسيك، والهايتيين في جمهورية الدومينيكان، والكولومبيين في فنزويلا، والبيروفيين في شيلي). وقدر بنك التنمية للدول الأمريكية أن العمال أرسلوا إلى أفراد عائلاتهم تحويلات تبلغ في الإجمالي 54 مليار دولار أمريكي تقريباً في عام 2005 أو أكثر من الإجمالي المشترك للاستثمار الخارجي المباشر والمساعدات الخارجية لكل المنطقة.[33] ويضع البنك الدولي الرقم الإجمالي للتحويلات إلى أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي في حدود 48.3 مليار دولار أمريكي في عام 2005، وهذه زيادة تبلغ عشرة أضعاف بالأرقام الحقيقية منذ عام 1990. وذهب نحو 21.8 مليار دولار أمريكي إلى المكسيك، ولكن التحويلات كانت أكثر أهمية بالنسبة للاقتصادات الأصغر في أمريكا الوسطى ودول الكاريبي. وقد مثلت أكثر من 50٪ من الناتج المحلي الإجمالي لهايتي، وفوق 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي لهندوراس، والسلفادور، وجمهورية الدومينيكان، ونيكاراجوا، وجواتيمالا. لكن البنك يحذر من أن التأثير الصافي للتحويلات على التنمية الاقتصادية ضئيل نسبياً؛ ففي تقديراته أن كل زيادة بنقطة مئوية في نصيب التحويلات من إجمالي الناتج المحلي يقابلها هبوط بنسبة 0.4٪ في السكان الذين يعيشون في فقر.[34] وللهجرة تكاليف بشرية واقتصادية غالباً ما تحرم الأطفال من أحد أو كلا الأبوين، وقوة عمل أحد أفرادها الأكثر استقلالية وطاقة. علاوة على ذلك، هناك أخطار متصاعدة للرحلة نفسها، حيث توفي 472 شخصاً في محاولة عبور الحدود الشمالية للمكسيك في عام 2005، ويمثل ذلك ارتفاعاً من 254 في عام 1998 وفقاً لمكتب المحاسبية الحكومي في الولايات المتحدة الأمريكية.[35]

والاستجابة الأكثر تقليدية للافتقار إلى الفرص كانت القطاع غير الرسمي. قم بزيارة أي مدينة في أمريكا اللاتينية تقريباً، وسوف تجد أن كل مناطق وسط المدينة مختنقة بماكينات البيع في الشوارع التي تبيع كل شيء من الملابس إلى قرصنة أقراص الفيديو الرقمية إلى العلاجات الصحية أو مواد البناء. هذه فقط أكثر القطاعات المرئية لاقتصاد غير رسمي ضخم من الأعمال غير المسجلة. ووفق تقديرات منظمة العمل الدولية، كان القطاع غير الرسمي يمثل 48.5٪ من إجمالي التوظيف الحضري بأمريكا اللاتينية في عام 2005.[36] وقد هبط هذا الرقم قليلاً بالنسبة لعام 1995 (50٪)، ولكنه كان أعلى بالنسبة لعام 1990 (43.6٪)، مع أن بعض هذه الزيادة ربما يعود إلى حقيقة أن نسبة أعلى من البالغين (وخاصة النساء) تشارك الآن في سوق العمل.

ما السبب في أن القطاع غير الرسمي بمثل هذه الضخامة؟ هذه المسألة تخضع لجدل كبير. وتلوم إحدى المدارس الفكرية قوانين العمل المفرطة الصرامة التي تجعل تشغيل وفصل العمال أمراً مكلفاً. ومدرسة أخرى تسلط الضوء على وجوه فشل النظام القانوني ومتاهة التعقيدات التي تحيط بتسجيل عمل تجاري. ولكن ربما كان أهم العوامل هو، بالنسبة إلى العمال غير المهرة، أن القطاع الرسمي يقدم فرصاً قليلة للمسار المهني اللائق. هناك كثير من البحوث التي تبين أن كثيراً من العمال يختارون العمل لأنفسهم. إنهم يتبعون حلم تشغيل أعمالهم الخاصة، وغالباً بعد أن يمضوا سنوات قليلة يلتقطون فيها أساسيات مثل هذا العمل بالعمل في وظيفة رسمية.[37] والقطاع غير الرسمي هو نتيجة لكل من الإنتاجية المتدنية والافتقار إلى خلق الوظائف في القطاع الرسمي، ولكنه أيضاً نتيجة لوفرة العمال غير المهرة. وهذا إرث من الإهمال السابق للتعليم في المنطقة؛ ففي عام 2000 مثلاً، كان 20٪ فقط من الأمريكيين اللاتينيين قد حصلوا على تعليم ثانوي.[38] ويعرقل حجم القطاع غير الرسمي بدوره الإنتاجية الكلية في الاقتصاد، ويحرم الدولة من ريع الضرائب المحتمل. هناك أسباب عديدة تدعو إلى الاعتقاد بأن القطاع غير الرسمي ينبغي أن ينكمش في المدى المتوسط. وتبين البحوث أن كثيراً من الوظائف الجديدة التي خلقت منذ

انفتاح الاقتصادات الأمريكية اللاتينية على التجارة الدولية، تذهب إلى العمال المتعلمين الأكثر مهارة. وتظهر التجارب الدولية، مثل تجربة إسبانيا، أن التوظيف ينمو تدريجياً، وإن بثبات، عقب نوع التكيف البنيوي الذي مرت به أمريكا اللاتينية. لكن تستطيع الحكومات أن تسرع بالعملية بجعل شرعنة الأعمال أسهل، وفوق كل شيء تحسين تعليم وتدريب قوة العمل.

تمرد ضد الفقر والتمييز

كوتاكاشي Cotacachi بلدة صغيرة سعيدة في وادٍ أخضر بين جبلين بركانيين سامقين على بعدة ساعتين بالسيارة من كيتو عاصمة إكوادور. ومنذ عام 1996 كان محافظها أوكي تيتوانا Auki Tituaña، وهو اقتصادي يصفف شعره على طريقة ضفيرة ذيل الخنزير التقليدية، ويلبس قبعة بيضاء وعباءة، وينحدر من الهنود الذين يتحدثون كيشوا Quichua، لغة أنديز إكوادور. كان عمره 39 عاماً عندما أجريت معه مقابلة في عام 2004، وقد تذكر أنه عندما كان طفلاً كانت أمه تجره إلى الطريق لكي تسمح لمستيزو بالمرور على الرصيف. عندما كان الهنود يأتون من الأراضي الزراعية في التلال إلى السوق، كان مسؤولو البلدة يستولون على عباءاتهم وقبعاتهم كوسيلة لتجنيدهم لمسح الشوارع بدون أجر. مثل هذا التمييز تحدته المنظمات الجديدة للأمريكيين اللاتينيين من سلالات أصلية وإفريقية. هناك قدر أقل من العنصرية مما كان في السابق، ولكن أولئك الذين يعانون من جرائها أكثر وعياً بها وأقل تحملاً لها. قال السيد تيتوانا «لقد بدأ المستيزو ينظرون إلينا بقدر أكبر من الاحترام، ولكنهم مازالوا لا ينظرون إلينا كشركاء متساويين».[39]

منذ الثورة المكسيكية وما بعدها، اعترفت الحكومات في دول عديدة بالإرث الثقافي للسكان الأصليين، وبذلت جهوداً أبوية لتحسين حظوظهم. وكان الهدف هو الاستيعاب. وتمثل الاعتقاد غير المعلن بأن الشعوب الهندية سوف تختفي تحت العمليتين التوأم: المستيزاجي والتمدين. ولكنهم لم يختفوا. عموماً، تقدر أعدادهم بـ 40 مليون أمريكي

لاتيني يقولون إنهم شعب أصلي. يوجد نحو 90٪ منهم في خمس دول فقط: المكسيك، جواتيمالا، إكوادور، بيرو، وبوليفيا. ويوجد أكبر عدد منهم في المكسيك (نحو 14 مليوناً)، ولكنهم يشكلون أكبر نسبة من إجمالي السكان في بوليفيا وجواتيمالا (ربما أغلبية في كل دولة). يعيش كثير منهم في فقر مدقع، وهم من بين الشعوب المحرومة بقدر أكبر من الميزة في المنطقة، مع قدر أقل من التعليم، وحالة صحية أكثر بؤساً، وظروف معيشة أسوأ من السكان غير الأصليين.[40] في كل من جواتيمالا وبيرو يشكل السكان الأصليون أغلبية ضحايا "الحروب القذرة" التي تتضمن رجال حرب العصابات من الجناح اليساري وقوات الأمن. ومع ذلك يحتفظون بهوية ثقافية قوية جداً. وحتى وقت قريب، كان السكان الأصليون نادراً ما ينظمون أنفسهم بموجب تقسيمات إثنية؛ وإذا فعلوا ذلك فإنه يتم على أساس أنهم ناس ريفيون، بمعنى مزارعو الحقل. وأول دلالة على تغير ذلك كانت في إكوادور في عام 1990، عندما قام اتحاد كونفيدرالي تكون حديثاً، وقسم الشعوب الهندية من الأمازون والأنديز إلى مجموعات عن طريق "انتفاضة" قومية، وقفل الشوارع وأجبر الحكومة على التفاوض. ومع أن قائدها كان أستاذاً جامعياً سابقاً أبيض، فقد جذبت انتفاضة الزاباتيستا اهتماماً في العالم كله إلى مظالم هنود المايا Mayan Indians.

ماذا يقف وراء انتفاضة "النضالية الإثنية" هذه؟ وبماذا تبشر ديمقراطية أمريكا اللاتينية؟ إن الفقر والتمييز ليسا جديدين بالنسبة للشعوب الأصلية. إن الذي تغير هو البيئة السياسية. في سبعينيات القرن العشرين لعب الأساقفة والقساوسة الكاثوليك دوراً مهماً في تدريب القادة الأهليين في كثير من الدول. وأعطت عودة أو تحقيق الديمقراطية الشعوب الأصلية حقوقاً سياسية، وكثيراً ما كان ذلك للمرة الأولى. ثم جاءت العولمة تطرق الأبواب. إن ذكرى القرن الخامس لاكتشاف كولومبس للأمريكتين لفتت الانتباه لسكان القارة الأصليين. ووفرت شبكة دولية من الأنشطة والمنظمات غير الحكومية دعماً مالياً وغيره للمنظمات الأهلية، وقادتها، واحتجاجاتها. واكتسبت القضية الهندية قوة قانونية بالاتفاقية 169 لمنظمة العمل الدولية. وقد وقعتها معظم حكومات أمريكا

اللاتينية، والتزمت بضمان الحقوق المتساوية للشعوب الأصلية، إضافة إلى احترام أراضيهم وتقاليدهم.[41] يؤكد بعض الباحثين أن الليبرالية الجديدة كانت عاملاً آخر لصعود "النضالية الإثنية"؛ بسبب تفكيك الدولة الكوربوراتية واستبدالها بفلسفة ليبرالية للحقوق الفردية، وفتح الاستثمار في التعدين والنفط للشركات المتعددة الجنسيات، الذي كان كثيراً ما يتم في الأراضي الأصلية.[42] ولكن الدولة الكوربوراتية نادراً ما فعلت الكثير للشعوب الأصلية، كما أن شركات التعدين والنفط المملوكة للحكومة نادراً ما كانت تحس بمطالب هذه الشعوب في الأراضي في الماضي. إن الديمقراطية الليبرالية، خلافاً لذلك، وفرت للمجموعات الهندية الفرصة للمشاركة في السياسة بطريقة أكثر فاعلية. وقد أنشؤوا أحزاباً سياسية في بوليفيا وإكوادور. وكانت طليعة أهدافهم جزءاً من إخماد أوسع لسياسات الطبقة من خلال سياسات الهوية.

في جولة لكتابة الدستور في تسعينيات القرن العشرين، تم دمج بنود منظمة العمل الدولية في عشر دول بما فيها بوليفيا، وإكوادور، وبيرو. واعترفت الحكومات، التي كانت ملتزمة لوقت طويل بهدف التكامل العنصري، أنها تحكم مجتمعات متعددة الثقافات. ومثلت المعاملة المتساوية المطلب الأساسي والمبرر لكثير من هذه الحركات. وكانت نداءات الاستقلالية المحلية والحقوق الجماعية أكثر تعقيداً من الناحية الكامنة. بعض هذه المطالب وفت به الحكومة المحلية الديمقراطية كما في كوتاكاشي Cotacachi. وكانت المطالبة بالحقوق الجماعية جزئياً آلية دفاعية، وتعبيراً عن رغبة في المحافظة على نمط حياة تقليدي بكل إرثه الثقافي الثري. وكانت أيضاً رجوعاً إلى جمهورية الهنود؛ مجتمع الطبقات المنغلقة في الفترة الاستعمارية. وتمثلت المخاطرة في أنها ستصبح أسلوباً لتحصين رؤساء أو قادة القبائل والحكام الحديثين، وستصبح غطاءً لقمع الحقوق الفردية كما في زيجات الإكراه. وكان بعض المجموعات الأصلية يحمل طابع أقصى اليسار، وكان موقفها من الديمقراطية متضارباً. في كل من إكوادور وبوليفيا أسقطت الاحتجاجات، التي لعبت فيها المنظمات الأهلية دوراً بارزاً، رؤساء منتخبين مرتين. ولكن اللجوء لمثل هذا الاهتياج

أظهر أن الشعوب الأصلية في كثير من الدول مازالت تناضل لكي تعامَل كمواطنين كاملين ومتساوين. قد تنجح الحركات الأهلية في التفاوض حول شروط أفضل للدخول في العالم المعولم. أو قد تفضي إلى سحق غير ديمقراطي للحريات الفردية وسط الوحدات السياسية والاجتماعية الأساسية في الأنديز، أو نظام تشجيع الحكومة لاستخدام الأراضي المشاع التي يتقاسمها المجتمع في المكسيك، وقد يدفعون المجتمع الأوسع بعيداً عن الديمقراطية الليبرالية والانفتاح الاقتصادي.

إن مصطلح "هندي" فرضه بالطبع الاستعمار، وهو علاوة على ذلك مشتق من سوء فهم جغرافي. ولكن احتضان بعض الناشطين الأصليين له كان طريقة لتعميم شرطهم إلى ما وراء شرط كل مجموعة فرعية لغوية. وهو أيضاً فئة متحولة ومحددة اجتماعياً. قبل عقدين من الزمان، كان يمكن لإيفو موراليس Evo Morales أن يصف نفسه كمستيزو، وقد كان كذلك بطرق كثيرة. أما سياسة الهوية الإثنية الجديدة فكانت دلالة على أن العنصر والتمييز العنصري قد أصبحا لأول مرة، منذ قرون خلت، قضية واضحة وعاجلة تعالجها الديمقراطيات الجديدة.

وقد انطبق ذلك أيضاً على سلالة العبيد الأفارقة الذين كانوا يشكلون وفقاً لإحدى الروايات 30٪ من الأمريكيين اللاتينيين.[43] ومثل الشعوب الأصلية، كان من المرجح بقدر أكبر أن يكون السود فقراء؛ ففي البرازيل مثلاً كان السود يكسبون 30٪ أقل من البيض الذين لهم المستوى نفسه من التعليم. ومع ذلك، كان يُعتقد على نطاق واسع حتى وقت قريب أن السود أفقر في البرازيل بسبب طبقتهم وليس بسبب عنصرهم؛ يقول المثل البرازيلي: "المال يجعل المرء أبيض". وتعني قرون من تمازج الأجناس- وغياب أي تمييز لوني رسمي- أن البرازيليين أمة متعددة الألوان ولها ألوان الطيف. من الناحية التقليدية نجد أن الصورة الذاتية للبرازيليين تقول إنهم أكثر بياضاً مما يراه عليهم الآخرون. وفي الإحصاء السكاني في عام 2000، وصف 54٪ أنفسهم على أساس أنهم بيض، و38.4٪ كمولاتو (خلاسيين)، و6٪ فقط كزنوج (سود). وقد تمت مقابلة هذه الصورة الذاتية

بفكرة "الديمقراطية العنصرية"، التي تبنتها رسمياً الحكومات الجمهورية. وقد شجع جيتوليو فارجاس Getúlio Vargas التعبير عن الثقافة الأفريقية في كل من الموسيقى (السامبا) والدين، وأصبحت هذه جزءاً لا يجتزأ من الثقافة القومية البرازيلية.[44] إن فيوجودا *Feijoada*، وهو مزيج من الفاصوليا وقطع رخيصة من لحم الخنزير ويعتبر الطبق القومي للبرازيل، ترجع أصوله إلى أحياء العبيد.

ربما لم يكن التمييز يلقى تشجيعاً رسمياً ولكنه كان موجوداً، ويتم التعبير عنه في إعلانات الوظائف التي كانت تتطلب "مظهراً حسناً"، أو في العمل الشامل طوال العمر في مجمعات شقق الطبقة الوسطى التي يحول إليها الخدم. ورجّحت دراسة أجريت في ساو باولو في عام 1995 أن عدد من يموت من السود ميتة عنيفة أكثر من عدد البيض بضعفين، وأن 42٪ من السود الذين يموتون تتراوح أعمارهم بين 20–49 عاماً.[45] وفي الوقت نفسه تقريباً كان وزير العدل في المدينة من السود، واشتكى من أن الشرطة أوقفته أربع مرات في سنة لأنها شكت في أنه سرق سيارته الرسمية.[46] في الديمقراطية المستعادة خلال العقدين الماضيين، دخل العنصر أخيراً في الأجندة السياسية في البرازيل، وقد وضعته هناك جماعات صغيرة، وعدد من الناشطين السود من الطبقة الوسطى بشكل رئيسي.[47] وبدأ بعض البرازيليين في وصف أنفسهم على أنهم أكثر سواداً مما يراه عليهم الآخرون. وقد أجرت حكومة كاردوسو استطلاعاً عن العنصر في عام 1999، ووجدت أن السود والسمر مع أنهم يشكلون 45٪ من إجمالي السكان، فإنهم يمثلون 64٪ من الناس الذين يعيشون تحت خط الفقر. يكون البرازيلي الأبيض الذي يبلغ من العمر 25 عاماً قد حصل في المتوسط على 8.1 سنوات من الدراسة، بينما يكون البرازيلي الأسود في العمر نفسه قد حصل على 6.1 سنوات فقط. بدأت الحكومة في تنفيذ ما سماه كاردوسو «خليطاً انتقائياً من سياسات العمل الإيجابي».[48] وبدأت وزارات الحكومة في إدخال حصص حول العنصر للوظائف. وجمع العمل الإيجابي قوة دفع خلال فترة لولا. وتم لأول مرة تعيين قاض أسود في المحكمة العليا (ثم اتضح أنه في أوائل القرن العشرين كان في الدولة قاضيان من الملاتو،

وكان الاثنان ينظر إليهما كبيض).[49] أدخلت كثير من حكومات المدن الحصص المتصلة بالعنصرية، وكذلك فعلت الجامعات الحكومية، وكان هذا أمراً خلافياً.

وقد أصاب القلق بعض البرازيليين، ليس فقط لأن العمل الإيجابي سيُدخل المحسوبية السياسية في مؤسسات ميريتقراطية meritocratic [بمعنى نظام الحكم الذي تحدد فيه المسؤوليات للأفراد على أساس الكفاءة]، ولكن لأن العنصر سوف يصبح مشكلة انقسامية بطريقة لم يكن عليها الأمر من قبل في البرازيل الجمهورية. وبدا أن الإجماع السياسي الجديد يتمثل في أن التمييز العنصري كان أحد جذور عدم المساواة والظلم في البرازيل. وفي أماكن أخرى في المنطقة، كان هذا الجدل أقل تقدماً. وفي دول أخرى، مثل كولومبيا وبيرو، تم التحرك لجعل التمييز العنصري أمراً غير قانوني. وقد حاولت في بعض المرات أن تفرض ذلك؛ فقد غُرِّم نادٍ للرقص في وسط السوق في ليما بعد أن رفض دخول بيروفي داكن اللون.

إهمال الريف

قم بزيارة الأراضي المرتفعة في جنوب المكسيك أو جواتيمالا أو الأنديز وسوف تصبح الصورة مألوفة بدرجة تثير الإحباط. تنزع الأراضي في أمريكا اللاتينية، وخاصة بعيداً عن السواحل، نحو أن تكون فقيرة؛ وتفتقر إلى كل من الشوارع الجيدة والمدارس والرعاية الصحية. كانت الحكومات لفترة طويلة تهمل الريف، إما لأنها تفتقر إلى وسائل لكي تفعل شيئاً، وإما لأنها تسعى وراء التصنيع؛ أو لأن المقترعين يوجدون بشكل رئيسي في المدن، وهذا الأخير هو الأرجح اليوم. وقد يكون هذا خطأ. إن أمريكا اللاتينية أقل حضرية مما توحي به الإحصائيات الرسمية. وتعامل الإحصائيات القرى التي يبلغ عدد سكانها 2000 نسمة في المناطق النائية معاملة المناطق "حضرية". وتطبق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تعريفاً أكثر واقعية للريف: كل الأماكن التي فيها أقل من 150 ساكناً في كل كيلومتر مربع (0.4 ميل مربع)، وعلى بعد أكثر من ساعة من أقرب مدينة يسكنها

أكثر من 100 ألف نسمة. وفي ضوء هذا التعريف، يعيش نحو 42٪ من الأمريكيين اللاتينيين في الريف وفق ما يرى البنك الدولي.[50] ويؤكد البنك الدولي أن الإنفاق العام كان منحازاً جداً نحو المناطق الحضرية، ونحو دعم المزارعين الأكثر ثراءً. وهو يريد من الحكومات أن تنفق المزيد على التعليم والطرق والبحث والتطوير الذي له علاقة بالمزارع. وحيث فعلت ذلك في الماضي، فقد كانت النتائج إيجابية. ولنأخذ حزام البن في كولومبيا؛ عاصمتها مانيزاليس Manizales، مدينة نظيفة حديثة يعيش فيها 380 ألف نسمة، وتقع على ارتفاع 2250 متراً في سلسلة الجبال الوسطى من الأنديز. ومنحدرات التلال المحيطة مليئة ببيوت المزارع المرتبة اللامعة الطلاء التي تربطها الشوارع المسفلتة، وهي مساكن طبقة وسطى ريفية.[51]

ربما يحتج البعض بأن الحكومات ينبغي أيضاً أن تجري إصلاحاً زراعياً. وتظل ملكية الأرض غير متساوية في كثير من الدول؛ ففي البرازيل 1٪ من ملاك الأراضي الريفيين يملكون نصف الأراضي الزراعية (مع أن ذلك يشمل أصقاعاً كبيرة غير صالحة للزراعة من منطقة الأمازون). وفي دول مثل البرازيل وبوليفيا وباراجواي شهدت الديمقراطية بروز حركات قوية من مزارعين مستقبليين لا يملكون أرضاً. وكسبت حركة سم تيرا Sem Terra (MST) في البرازيل [أي حركة العمال المعدمين من الأراضي] كثيراً من المؤيدين في الخارج. (وقد قال عنها نعوم تشومسكي، يساري أمريكي، إنها «أكثر الحركات أهمية وإثارة في العالم».[52]) في منتصف تسعينيات القرن العشرين جذبت سم تيرا تعاطف كثير من البرازيليين الحضريين الذين نظروا إليها كرمز للظلم الاجتماعي في بلادهم. وقد تم تخليدها في أعمال درامية في تلفزيون جلوبو Globo. ووصل هذا التعاطف الذروة بعد أن ذبحت الشرطة في ولاية بارا الشمالية 19 من أعضاء حركة سم تيرا (إجمالاً قتل أكثر من ألف من الناشطين الريفيين في البرازيل في العقدين الماضيين). ودفع ذلك حكومة كاردوسو إلى إطلاق برنامج ضخم للإصلاح الزراعي. ووفق الأرقام الحكومية، تم خلال الفترة 1995–2002 توزيع نحو 20 مليون هكتار– أراضٍ بحجم دول بينولوكس

Benelux– على 635 ألف أسرة؛ وكان ذلك أكثر بخمسة أضعاف من الأراضي المستلمة في الاثنتي عشرة سنة السابقة. وأنشأت الحكومة هيئة لتسجيل الأراضي، وأدخلت ضريبة على الأراضي غير المستعملة (الخاملة)، وصدقت على إجراءات موجزة للاستيلاء عليها.[53] وقد استمرت حكومة لولا في البرنامج على خطى مشابهة.

اشتكت حركة سم تيرا من أن وتيرة توزيع الأراضي لم تكن على الإطلاق قريبة من السرعة الكافية. وكان آخرون قلقين من الزراعة العائلية الصغيرة الحجم. مثلاً، في بيريتوبا Pirituba، مستوطنة لحركة سم تيرا في أعلى ولاية ساو باولو، كان بعض المزارعين يكسبون فقط نحو 150 دولاراً أمريكياً في الشهر بعد اثني عشر عاماً من الانتقال إلى الأرض (برغم أنهم كانوا يزرعون أيضاً كثيراً من غذائهم). ولتوفير الوظائف ومنع أبنائهم من مغادرة الأراضي، كانوا يريدون من الحكومة دعم تطوير المشروعات الزراعية–الصناعية؛ مثل زراعة الأسماك والفواكه، وفق ما قال إلدا دي سوزا Ilda de Souza رئيس الجمعية التعاونية هناك.[54] كان بعض أعضاء سم تيرا قد تم تجنيدهم من بين صفوف العاطلين في المناطق الحضرية، ولم تكن لهم خلفية أو خبرة في الزراعة. وكانت المخاطرة تتمثل في أن الإصلاح الزراعي سيصبح برنامجاً مقنعاً للرعاية الاجتماعية، وأكثر تكلفة من برنامج المنح العائلية بوسلا فاميليا *Bosla Familia*، وهو برنامج مكافحة الفقر الحكومي الاستهدافي الرئيسي. إن الإصلاح الزراعي مكلف: أنفق كاردوسو 7 مليارات دولار أمريكي في فترة رئاسته الأولى وحدها. نظرياً، بعد سنوات قليلة من المفترض أن يصبح المستفيدون منه "محررين"، يحملون سندات ملكية الأرض الخاصة بهم مثل المزارعين الآخرين. لكن في الواقع العملي لم يخطُ هذه الخطوة، التي تقاومها حركة سم تيرا، سوى عدد قليل جداً من المستوطنات. وقد ناهضت الحركة أيضاً برنامجاً إرشادياً للقروض الرخيصة للمزارعين المستقبليين لكي يشتروا الأراضي. ومع أن حركة سم تيرا تحب رسم صورة للريف وهو في قبضة لاتيفونديا (*latifundia*؛ بمعنى ملكيات تغطي مساحات هائلة) الرجعية، فإن كثيراً من الأعمال الزراعية البرازيلية، في الواقع، حديثة وفعالة. ولم

يمنع هذا حركة سم تيرا من غزو المِلكيات المنتجة؛ لقد اقتحمت ثلاث مرات في عام 2005 مزرعة للغابات تقوم بتشغيلها فوتورانتم Votorantim، وهي شركة متنوعة برازيلية، ودمرت حاضنة للشجر. وبالنسبة لكثير من البرازيليين أصبح من غير الواضح بقدر متزايد ما إذا كان هدف الحركة الإصلاح الزراعي أم الثورة الاجتماعية.

كان الإصلاح الزراعي يسدد «من الماضي» كما قال كاردوسو. وتمثلت المأساة في أن ذلك لم يحدث في وقت سابق عندما كانت ملكية الأرض عاملاً أكثر أهمية في وجوه عدم المساواة السياسية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية. في بعض الدول الأخرى، مثل المكسيك وفنزويلا وبوليفيا وبيرو، كان الإصلاح الزراعي الشامل يجري في العقود الوسطى من القرن العشرين. لم يحدث ذلك في البرازيل، حتى قررت ديمقراطية مستعادة وشاملة بقدر كبير أن ذلك كان أمراً ملحاً من الناحية السياسية.

ثورة بالصلوات

أثر التغيير الاجتماعي على أكثر مؤسسات أمريكا اللاتينية تقليدية، وهي الكنيسة الكاثوليكية الرومانية. في ستينيات القرن العشرين، هز لاهوت التحرير الكنيسة وأخرجها من سباتها. وعندما أعلن مؤتمر لأساقفة أمريكا اللاتينية انعقد في مدلين في عام 1968 أن المنطقة كانت في حالة "خطيئة بنيوية" و"عنف مؤسسي"، وأن مهمة الكنيسة هي السعي وراء "خيار للفقراء"، أصبح هذا الإعلان إجمالاً مبدأً رسمياً. وقد تأثر لاهوت التحرير بشدة بنظرية التبعية، وكان أكثر آثارها السياسية وضوحاً في أمريكا الوسطى وسط الساندينيستا في نيكاراجوا، وجبهة فارابندو مارتي للتحرير الوطني في السلفادور.[55] وعلى امتداد المنطقة عمل علماء لاهوت التحرير ضمن جماعات قاعدية مسيحية، ودربوا جيلاً من قادة المجتمع، أغلبهم الآن في أواخر منتصف العمر. وكانوا مؤثرين في تأسيس حركة سم تيرا، وكثير من الحركات الاجتماعية الأخرى. ومازال من الممكن العثور على القساوسة الثوريين في أمريكا اللاتينية. ولكن لاهوت التحرير أخفقت جهوده لخلق

كنيسة جماهيرية تتمتع بالشعبية، ويمكن أن تتبنى الاشتراكية كما أراد مروجوها. وكان مرد ذلك جزئياً إلى أن البابا جون بول الثاني وهرمية الفاتيكان عزلا بنجاح علماء لاهوت التحرير من خلال تفضيل المحافظين (بعضهم من غلاة الرجعيين) كأساقفة. وإن كان السبب الرئيسي يتمثل في أن الأمريكيين اللاتينيين العاديين كانوا يقاومون الكنيسة "الشعبية".[56]

في المساكن العشوائية *favelas* ومدن الكرتون من ساو باولو إلى ليما، وفي قرى الأراضي المرتفعة في المكسيك وجواتيمالا كانت البروتستانتية الإنجيلية لا الكاثوليكية "الشعبية" هي التي تكسب الذين يغيرون مذهبهم، وهي التي تغير الموقف الاجتماعي بين فقراء المنطقة. وقد شجب اليسار الإنجيليين أول الأمر بوصفهم عملاء لرد الفعل السلطوي، وإمبريالية اليانكي. ثم أضفيت بعض المصداقية على هذه الصورة عن طريق المورمون ذوي قصة الشعر من موضة كرو-كت الذين كانت تغص بهم شوارع أمريكا اللاتينية، وبوجود القساوسة التلفزيونيين مثل جيمي سواجرت Jimmy Swaggart على قنوات التلفزيون في المنطقة، وبروز مسيحيين من أمثال جماعة "الميلاد الجديد"، ومثل إفراين ريوس مونت Efrain Rios Montt، دكتاتور جواتيمالا العسكري الدموي في الفترة 1982–1983. وبعض الباحثين، مثل ديفيد لهمان David Lehman، عالم اجتماع من كمبردج، يرون الإنجيليين بالفعل في صورة "مشروع للغزو الثقافي". لكن لهمان يؤكد أن الإنجيليين لا يتشبثون كثيراً بالولايات المتحدة الأمريكية كوحدة سياسية أو جغرافية، بل [بوصفها] بلاداً للثروة والبروتستانتية. واستخدام عبارة "بلاد" هنا لا يخلو من ملمح خرافي كما في "بلاد اللبن والعسل".[57]

واليوم هناك آلاف الكنائس والطوائف الإنجيلية المختلفة. وكثير منها نشأ محلياً من إلهام أمريكا اللاتينية، وحتى تلك التي لم تنشأ كذلك اكتسبت شخصية محلية. وسياسات هذه الكنائس متنوعة، ولكنها دائماً تقريباً موجهة بطريقة ضيقة نوعاً ما نحو ترويج مصالح الكنائس المعنية. والشيء المشترك بينها هو التشديد على التيتوتالية (teetotalism؛

أي مبدأ الامتناع التام عن تناول المسكرات)، والعمل الشاق، والتقدم عبر المجهود الفردي دون إهمال الأعمال الخيرية الموجهة نحو الأقل حظاً. وبينما ركز علماء لاهوت التحرير وقواعدهم المجتمعية على محاولة تغيير المجتمع، يقدم البروتستانت الإنجيليون الاستشارات الفردية، والمساعدة في المشكلات المحددة في حياتهم اليومية. وهم يعبرون جيداً عن الطموح الدافع للطبقة المتوسطة الدنيا. وقد كسبوا جمهوراً كبيراً في أوساط الفقراء والبرازيليين السود والجواتيماليين الأصليين، وأيضاً بين النساء. ومواعظهم تدور حول أهمية الأسرة كوحدة مستقرة ينبغي أن يتولى فيها الرجال مسؤولياتهم، وهم أقل تسامحاً من الكاثوليك فيما يتعلق بخيانة الذكور. وتمثلت استجابة الكنيسة الكاثوليكية في حركة الإحياء الكاريزمية التي تأسست في الولايات المتحدة الأمريكية في ستينيات القرن العشرين. ومثل كثير من الكنائس الإنجيلية، فهي حركة بنتيكوستالية Pentecostal تشدد على التجربة العفوية للروح القدس، وفرصة الأفراد لتغيير حياتهم. ومثل البروتستانت الإنجيليين، فإن الكاريزميين الذين شجبهم نقادهم من علماء لاهوت التحرير على أساس أنهم طبقة وسطى، يقدمون الدعم للساعين نحو المزيد من التقدم. وفي أماكن مثل ساو باولو نجحوا في جذب مئات الآلاف إلى الصلوات التي كانت تقام في الساحات المفتوحة.

وفي جواتيمالا أصبح الآن نحو 30٪ من السكان بروتستانت، وصار ستة من كل عشرة من الكاثوليك الباقين كاريزميين. وكانت كنيسة فراتيرنيداد كريستيانا Fraternidad Cristiana، وهي كنسية بروتستانتية نشأت داخلياً، قد خططت لافتتاح معبد في عام 2007، قيل إنه سيكون أكبر مبنى في أمريكا الوسطى، كاملاً مع مطعم برجر كنج يتسع لأكثر من 12 ألف شخص، مع موقف لأكثر من 3500 سيارة، وكانت تكلفة كل ذلك 20 مليون دولار أمريكي.[58] أصبح 15٪ على الأقل من البرازيليين بروتستانت الآن. ومن جهة أخرى نجد أن البنتيكوستاليين Pentecostals وكلاء للتحديث في أمريكا اللاتينية تقوم مواعظهم على المبادرة الفردية والعمل الشاق وتولي المشروعات، وفي الوقت نفسه لديهم بعض وجوه الخلل الواضحة، ولهم حصتهم من المزورين، وتبدو كثير من ممارساتهم

الدينية قروسطية؛ كالتحدث بلغات كثيرة وذكر المعجزات، وما شابه ذلك. لكنهم، وبشكل لطالما صُرف النظر عنه، يغيرون أمريكا اللاتينية، وخاصة بعض الأماكن الأشد فقراً. يكفي هذا بالنسبة للخلاف حول أن الثورة المضادة مازالت تهمين على حياة الشعوب التي تتحدث الإسبانية كما كان كلاوديو فيليز Claudio Véliz يستطيع أن يجادل حتى وقت قريب مثل عام 1994.[59]

الإعلام يجد رسالة جديدة

إن الإعلام الجماهيري في أمريكا اللاتينية قد تغير كثيراً أيضاً على مدى ربع القرن الماضي. في أوائل تسعينيات القرن العشرين، عندما كان كارلوس ساليناس يدفع بلاده إلى اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA، كانت معرفة ما يحدث في المكسيك سهلة كما في الاتحاد السوفيتي. اكتسبت تليفيزا Televisia، وهي شركة صغيرة خاصة، ما يشبه الاحتكار على التلفزيون بأربع قنوات قومية مقابل ولائها للنظام. وكان برنامجها الإخباري المسائي بوقاً للوس بينوس Los Pinos، المكتب الرئاسي. وكانت تقدم تقارير يومية مثيرة عن أعمال الرئيس. وكانت المعارضة، وخاصة زعيمها كواهتيموك كارديناس Cuauhtémoc Cárdenas، يتم تجاهلها ببساطة ماعدا تقارير أحياناً لتشويه السمعة تزعم أنه مرتبط بالعنف. وفي وقت لاحق قام ساليناس بخصخصة القناة الحكومية، وهي المنافس الوحيد لتليفيزا، وقد اشتراها ريكاردو ساليناس بليجو R S Pliego (ليس من الأقارب ولكنه صديق) الذي كان يدير سلسلة من محلات الأدوات المنزلية. (تم التحقيق مع ساليناس بليجو حول جرائم شركات بوساطة لجنة البورصة والأوراق المالية الأمريكية في عام 2005.) في تلك الأيام، كانت في مكسيكو سيتي اثنتا عشرة صحيفة يومية. وكان لكل الصحف نفس التوزيع، وكلها كانت تعيش على ما تدفعه الحكومة. وكانت بروسيسو *Proceso*، مجلة إخبارية أسبوعية، أكثر استقلالية، ولكنها ظلت على قيد الحياة لأنها كانت خاملة بشكل كبير جداً. وفي عموم البلاد كانت هناك ثلاث وسائل

إعلامية مستقلة، كلها في مدن بعيدة جداً: **ال نورت** *El Norte* في مونتيري، **الدياريو دي يوكاتان** *El Diario de Yucatán* في ميردا، و **زيتا** *Zeta* في تيجوانا.

في البرازيل، لم تكن الأحوال أفضل كثيراً. كانت شبكة تلفزيون جلوبو Globo تدين في اتساعها بولائها للدكتاتورية. وقد ذاع جداً فشل جلوبو في تغطية مظاهرات ضخمة جابت الشوارع منادية بانتخابات رئاسية مباشرة في عام 1985 (بدلاً من الخيار المفضل للدكتاتورية: انتخابات في الكونجرس). وفي عام 1990، فعلت كل ما في وسعها لتمنع لولا من الفوز بالرئاسة، وتتيح بدلاً منه انتخاب فرناندو كولار Fernando Collor، الوجه التلفزيوني المعروف قليلاً حتى ذلك الحين من ولاية آلاجوس Alagoas الصغيرة. قبل سنوات قليلة فقط فرضت الدكتاتوريات في البرازيل والدول الأخرى الرقابة. وقد تعرض الصحفيون المستقلون الذين اتصفوا بالتحدي للنفي والسجن أو ما هو أسوأ.

مثل هذه المعاملة تتواصل في كوبا، حيث تم اعتقال 29 صحفياً مستقلاً فقط في عام 2003؛ وبعد محاكمات تعسفية صدرت في حقهم عقوبات بالسجن كانت 27 سنة في المتوسط. وفي أماكن أخرى يبدو مشهد الإعلام مختلفاً جداً؛ ففي المكسيك يظل التلفزيون حكراً ثنائياً، ولكن الأخبار أقل دعائية في نبرتها، والصحافة حرة ومستقلة. وعلى الرغم من أن هناك كثيراً من الإثارة والصحافة البائسة، فهناك اثنتان أو ثلاث صحف جادة تقدم قدراً من التعليقات والتحليل. وفي البرازيل بلغت جلوبو سن النضج وأصبحت منفذاً أكثر ديمقراطية بكثير، ومعظم إنتاجها من نوعية جيدة. أجرت الصحافة البرازيلية تحقيقات لا تنتهي في الفساد في كل فروع الحكومة. وفي بيرو يمكن للمشاهدين مساء كل أحد الاختيار من ثلاثة أو أربعة برامج طويلة للأحداث الراهنة، تقدم تقارير استقصائية، ومقابلات، و تحليلات. وكثير من وسائل الإعلام المطبوعة في بيرو مستقل بشكل شرس. وعلى امتداد المنطقة، تشكل آلاف من محطات الراديو المصدر الرئيسي للمعلومات لكثير من الأمريكيين اللاتينيين. ومع أن 16٪ فقط من الأمريكيين اللاتينيين كان لديهم منفذ إلى الإنترنت في عام 2006، فإن هذا الرقم كان ينمو بسرعة، ومعه كوكبة من المواقع

الإلكترونية للأخبار المحلية والمدونات blogs.[60] وتنتشر مقاهي الإنترنت في كل مكان، من المساكن العشوائية إلى قرى الأنديز.

ولاتزال هناك بعض الهموم؛ ففي أجزاء من أمريكا اللاتينية تعد الصحافة مهنة خطرة. ووفق ما تقول لجنة حماية الصحفيين، وهي هيئة مقرها في نيويورك، قتل 39 صحفياً في كولومبيا خلال الفترة 1992-2006 بسبب عملهم، وهذا رقم أكبر من أي مكان آخر على مدى هذه الفترة، ما عدا العراق والجزائر وروسيا. وقد سقط كثير من الأبطال الكولومبيين في معارك شجاعة ضد تجار المخدرات وحلفائهم في الجماعات شبه العسكرية. وتوقفت ال إسبكتادور *El Espectador*، وهي إحدى الصحيفتين الرئيسيتين في بوجوتا في عام 2004. ولم تتعافَ قط من الضربات الانتقامية ضدها من إسكوبار Escobar بعد أن كشفت الصحيفة دوره في تجارة المخدرات. وفي عام 1986 قتل محرر الصحيفة جيليرمو كانو Guillermo Cano، بيد قاتل مأجور بأوامر من إسكوبار. وبعد أربع سنوات دمرت قنبلة ضخمة مكاتب الصحيفة وأعمالها المطبعية. كما قيدت أعمال التخويف ضد الموزعين توزيع الصحيفة في مدلين Medellín، ثاني مدينة في كولومبيا. ومع انتقال مركز القوة في تجارة المخدرات إلى المكسيك في السنوات المبكرة من هذا القرن، بدأ الإعلام هناك يواجه تهديدات مشابهة؛ فقد قتل 13 صحفياً بين عامي 1992 و2006. وكان الصحفيون في المناطق النائية في البرازيل وبيرو ضعفاء أيضاً. وفي المدن الإقليمية كان الصحفيون الذين يكتبون عن الفساد المحلي أو إساءة استخدام السلطة يتعرضون للخطر عادة. ونادراً ما كان القتلة يقدَّمون إلى العدالة. وكانت المشكلة الثانية ذات العلاقة تتمثل في الرقابة الذاتية كوسيلة للبقاء على قيد الحياة، وهذه ممارسة متنامية في كولومبيا.

وفي بعض الدول واجهت حرية الإعلام تهديدات من الحكومة. وكان الأمر كذلك خاصة في حالة فنزويلا.[61] كانت القوانين التي تحكم التشهير مصدر قلق في معظم الدول. وفي الأرجنتين اعتمدت شركات إعلام كثيرة على الحكومة بطريقة مَرَضية. وقد راكمت هذه الشركات ديوناً بالدولار خلال تسعينيات القرن العشرين. وعندما تم تخفيض البيسو

في عام 2002 أمّنت هذه الشركات قانوناً من الحكومة نص على أن الإعلام جزء من الإرث الثقافي للأرجنتين، ومن ثم لا يمكن الاستيلاء عليه بواسطة الدائنين الأجانب. وشكلت الدعاية الحكومية مصدراً مهماً للريع بالنسبة لعديد من الصحف الأرجنتينية، وكذلك البرامج الصحافية في التلفزيون. وفي أمريكا اللاتينية، كما في الكثير من الأجزاء الأخرى من العالم الديمقراطي، كانت الشركات الإعلامية غالباً ما ترتبط من خلال الشركات المتنوعة الكبيرة بمصالح الأعمال التجارية الأخرى. وتسبب ذلك في تضارب مصالح محتمل. وفي كولومبيا كانت برامج الأخبار التلفزيونية تخصص لحزبين كبيرين. والآن أصبحت في أيدي مثل هذه الشركات المتنوعة.

في الوقت نفسه، برزت مجموعات الإعلام الحديثة في كثير من الدول. واعتمدت للأخبار مقاربة مهنية، واتبع بعضها صحافة التحريات. وقد قدمت التحريات التي أجرتها **لا ناسيون** *La Nación* في كوستاريكا أدلة على أن ثلاثة من رؤساء البلاد السابقين قد تلقوا رشى. وأرغم ميجيل آنجل رودريجز Miguel Angel Rodriguez، أحد الرؤساء السابقين، على الاستقالة من منصب الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية؛ وقد واجه تهماً جنائية في كوستاريكا. ومع ذلك، عاش القراء والمشاهدون في بعض الدول أوقاتاً عصيبة وهم يميزون بين التشهير والافتراء، وبين دعاوى السرقات الكبرى من الأموال العامة والسرقات الصغيرة. وتمثلت المخاطرة في أنهم قد يستنتجون أن السياسيين نوع فاسد على نحو لا يمكن الخلاص منه، وهذا موقف زائف ويقوض الديمقراطية.

إجمالاً، ظل الإعلام إحدى المؤسسات التي تحظى بثقة كبيرة في ديمقراطية أمريكا اللاتينية.[62] وقد لعب دوراً مهماً في الرقابة، وفي تقديم المناظرات حول السياسة الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة. كما كان مكوناً مهماً في نشوء "المجتمعات المفتوحة" في أمريكا اللاتينية. وقد فرضت هذه المجتمعات مطالب جديدة على دول المنطقة التي غالباً ما ناضلت من أجل الوفاء بتلك المطالب.

الفصل العاشر

دول متطورة

إن ولاية أوكساكا Oaxaca في جنوب المكسيك أرض متموجة في جبال مكسوة بالغابات تتخللها أنهار بنية أفعوانية، نسبة إلى التواءاتها الجغرافية وتنوعها الإثني، بحيث إن 3.4 ملايين نسمة مقسمون بين 570 بلدية منفصلة؛ أي أكثر من ضعفي ما في أي ولاية مكسيكية أخرى. إحدى هذه البلديات هي سانتياجو تلازويالتبك Santiago Tlazoyaltepec التي تصلها برحلة سيارة في أقل من ساعتين من عاصمة الولاية صاعداً طريقاً ترابياً شديد الانحدار، تحيط به غابة باردة من شجر الصنوبر والبلوط الدائم الاخضرار. ومثل كثير من المستوطنات التي أسسها شعب المكستك Mextecs (ويعني في لغتهم: شعب السحاب)، تمتطي تلازويالتبك قمم سلسلة جبال متعرجة. وبدلاً من أن تكون بلدة، فهي شريط من قرى منفصلة، ويبلغ إجمالي سكانها نحو 10 آلاف نسمة. ويدين العالم لشعب المكستك بتدجين الديك الرومي. ولكنهم اليوم يحصلون بكد على عيشهم من حقول الذرة. وإذا سألت كيف هي الأحوال؟ فستكون الإجابة نواحاً متكرراً "لا يوجد عمل".

ومع ذلك، فالناس يعيشون أفضل قليلاً هذه الأيام، كما يسلم بذلك بانفلو سانتياجو Panfilo Santiago مستشار البلدية المسؤول عن التعليم؛ وهو رجل قصير سميك البنية يتحدث الإسبانية بلكنة مكستكية قوية. ويتمثل أحد الأسباب في أن الناس الأصغر سناً هاجروا شمالاً إلى الولايات المتحدة الأمريكية أو إلى حقول الطماطم في باجا كاليفورنيا. إنهم إما يعودون أكثر ثراء، أو يرسلون المال إلى الوطن. والازدهار النسبي للأسر التي ذهب أحد أفرادها إلى الشمال، ظهر في الرموز التي تجسد المكانة لمرتفعات المكستك؛ سيارة فورد كبيرة أو شاحنة شيفروليه تقف خارج الباب، وعلى نحو أكبر منزل أسمنتي من

طابقين بدلاً من كوخ خشبي. والسبب الثاني يتمثل في أن نحو 70٪ من شعب تلازويالتبك ملتحقون ببرنامج لمكافحة الفقر بدأته تحت اسم بروجرسا Progresa حكومة ارنستو زيدلّو Ernesto Zedillo، ثم توسع وأعيد تسميته أوبورتينيدادس Oportunidades في عهد خليفته فيستتي فوكس. ويدفع المشروع للأمهات علاوة شهرية متواضعة بشرط أن يبقين أطفالهن في المدارس ويأخذنهم إلى الكشف الطبي النظامي. والمبالغ التي تدفع صغيرة، ولكنها ترتفع مع سن الأطفال. بحلول عام 2006 كان نحو 5 ملايين أسرة في المكسيك، أو أسرة من كل أربع أسر، تتلقى دعماً من أوبورتينيدادس. واحدة من أسرة فلاسكو في تلازويالتبك، تدعى ماريا إلينا فلاسكو María Elena Velasco، تبلغ من العمر 32 سنة، لها طفلان صغيران تعمل على تربيتهما بنفسها لأن زوجها يعمل في باجا كاليفورنيا. وتحصل على 360 بيسو (نحو 35 دولاراً) كل شهرين من أوبورتينيدادس. وتقول «هذا يساعد قليلاً، نريد أن يكون أكثر من ذلك، ولكنه يساعد».

إن برنامج بروجرسا صممه سانتياجو لفي Santiago Levy، التكنوقراطي المكسيكي الفذ. ويقول إنه بينما كان يدرس في جامعة بوسطن نظر في جديلتين مختلفتين من الأدبيات الأكاديمية حول الفقر؛ إحداهما تتعلق بالتغذية ورأس المال البشري، والأخرى تتعلق بتوزيع الدخل.[1] وقد جمعهما في بروجرسا. ومع أن مشروعات مشابهة تبنتها بعض الحكومات المحلية في البرازيل في تسعينيات القرن العشرين، فإن بروجرسا كان أول مثال واسع النطاق على ما عرف لاحقاً في لغة التنمية باسم برامج "تحويل النقد المشروط". وقد حل محل خليط من وجوه الدعم والتحويلات الأخرى. وبينما كان بروجرسا يخفف الفقر في هذا الجيل، فإن هدفه الرئيسي هو الوقاية منه في الجيل التالي. وتتلخص الفكرة في ضمان إكمال كل الشبان المكسيكيين المرحلة الثانوية في فترة 15–20 سنة (في عام 2002 فعل ذلك نحو 40٪ فقط من المجموعة العمرية ذات العلاقة) حتى يكون في وسعهم الحصول على وظائف أفضل. وقد بدأ البرنامج في تحقيق هذه الأهداف. أخذ معدل الفقر يهبط، ووفق مقاييس الحكومة، فإن نسبة المكسيكيين الذين كان دخلهم غير كاف لكي يطعموا أنفسهم بشكل وافٍ نقصت إلى أكثر من النصف (هبطت إلى 18.2٪ من السكان) بين عامي

1996–2005. [2] وما جعل هذا الأمر أكثر روعة هو حقيقة أن النمو الاقتصادي كان منخفضاً في الفترة 2000–2005. وتوصلت تقييمات مستقلة إلى أنه مع نشر بروجرسا/ أوبورتينيدادس عبر المكسيك، هبطت معدلات ترك المدارس الثانوية بدرجة كبيرة. وكان له أيضاً أثر على خفض عمالة الأطفال، وتحسين صحة الطفل. [3]

في البرازيل كان تحول حكومة لولا إلى فكرة مشروع تحويل النقد المشروط قد فرض عندما رتب جيمس ولفنسون James Wolfenson، رئيس البنك الدولي، زيارة سانتياجو لفي لبرازيليا كي يتحدث إلى لولا عن بروجرسا/ أوبورتينيدادس. [4] وبحلول أواخر عام 2006 كان مشروع البرازيل Bolsa Família (المنح العائلية) قد وصل إلى أسرة من كل أربع أسر، وهي نسبة مئوية مشابهة لأوبورتينيدادس في المكسيك. [5] وتأسست مشروعات مشابهة في 12 دولة أخرى، بما في ذلك كولومبيا مع تفاوت في التفاصيل. فالبرنامج الأرجنتيني، المعروف باسم جفسي جفاس دي فاميليا Jefes y Jefas de familia، والذي توسع في عام 2002 ليتغلب على البطالة الضخمة، كان له عدد أقل من الشروط وفوائد أكثر. والقرار بالنسبة لمن يحصل عليه كان إلى حد كبير قد تحول، عن طريق عقد فرعي، إلى القادة السياسيين الذين استخدموا المشروع لكي يضمنوا لأنفسهم أتباعاً مخلصين. [6]

على النقيض ركز برنامج شيلي سوليداريو Chile Solidario عبر الأنديز على الأفقر، وتحديداً الذين يُحرمون عادة من خدمات شبكات السلامة الاجتماعية. وبحسب ما تقول ياسنا بروفوست Yansa Provoste، وهي ديمقراطية مسيحية من أصل هندي أنديزي كانت الوزيرة المسؤولة عن البرنامج في الفترة 2004–2006 «مهمتنا هي دمج الأسر المهمشة بشكل أكبر من المؤسسات. فأولئك الذين يعانون الفقر المدقع لم يعلموا بالشبكات الاجتماعية، والحقوق، والفوائد. كان فقرهم يعاد إنتاجه من جيل إلى جيل». [7] غطى شيلي سوليداريو نحو 290 ألف أسرة في عام 2006. وقد تضمن كثيراً من المدخلات في شبكة ضمت أكثر من 2500 عامل اجتماعي. كان هؤلاء يقومون بالزيارات المتكررة للمستفيدين لكي يضمنوا أنهم يعرفون ويستخدمون مدى واسعاً من البرامج الاجتماعية التي تغطي

الإسكان والتعليم والدخل. كانت إحدى المستفيدات من البرنامج أولجا ديوران Olga Durán، وهي أم عزباء في سن 35 عاماً، تعيش في بنالولن Peñalolen، وهي ضاحية في السلسلة الشرقية من سانتياجو، وتقع في أعلى المنحدرات في اتجاه جبال كورديلارا cordillera المكسوة بالثلوج في الأنديز، والتي يمكن عندما يسمح التلوث أن تلمحها من عاصمة شيلي؛ هي عبارة عن خليط من الاحترام الواجب للطبقة الوسطى الدنيا وجيوب من الفقر مع عقارات إسكانية جديدة تجاور مساكن أقدم تتكون من طابق واحد. تعيش السيدة ديوران في كوخ خشبي من غرفتين خلف أحد تلك المنازل ذات الطابق الواحد تقيم فيه أمها. وقد انتقلت إلى هناك بعد أن طعنها زوجها الذي انفصلت منه الآن. ومن خلال برنامج شيلي سوليداريو درست الصيرفة، وحصلت على منحة لكي تقيم كشكاً صغيراً للغذاء. استطاع أكبر أبنائها البقاء في المدرسة حيث أبلى بلاء حسناً، وفاز بمنحة دراسية لدراسة الإلكترونيات. وتقول السيدة دوران «أنا أتحرك إلى الأمام خطوة خطوة».[8]

شكلت هذه التحويلات النقدية المشروطة جزءاً مركزياً من دولة رعاية اجتماعية أمريكية لاتينية متطورة، برغم أنها كانت لم تزل غير مكتملة. لقد ورث بناة الأمة، من الحزب الثوري المؤسسي إلى بيرون وفارجاس، استحقاقات تأمين اجتماعي مكلفة من الطراز الأوربي، ولكن وسائل سدادها لم تكن كذلك. وقد غطت هذه الاستحقاقات الطبقة الوسطى، والطبقة العاملة المنظمة، ولكنها استثنت كتل فقراء الحضر والريف. في أمريكا اللاتينية ككل، غطت برامج التأمين الاجتماعي خلال فترة أوجها في عام 1980 فقط 61٪ من السكان.[9] إن برامج المساعدات الاجتماعية الجديدة، مثل أوبورتينيدادس، كانت تستهدف الفقراء بشكل أكثر دقة. وكانت أيضاً أكثر ديمقراطية من البرامج الشعبية لبيرون وشافيز؛ إذ كانت تقوم على فكرة أن كل مواطن بوصفه فرداً، بدلاً من وصفه عضواً في مجموعة سياسية تابعة، له حق التعليم والصحة وحد أدنى من شبكة سلامة اجتماعية، بغض النظر عن ولائه السياسي. وغالباً ما كانت تتضمن التعاون بين الحكومتين القومية والمحلية. مثلاً، اعتمدت شيلي سوليداريو على بيانات الأسر، وهذه تعدها البلديات كما يقضي القانون. وفي كثير من الحالات، كانت البرامج تخضع للمراجعة الدقيقة والتقييم.

لم يكن مشروع تحويل النقد المشروط دواءً عاماً. كان بعض المحللين قلقين من أنهم قد يخلقون ثقافة من الاعتماد على الرعاية الاجتماعية. ولكن المبالغ التي كانت تدفع صغيرة. والقلق الأكبر الذي عبر عنه لفي هو أن التأمين الصحي المجاني والمعاشات والفوائد الأخرى بدأ ربطها بأوبورتينيدادس، وهذا ربما يزيل أي حافز للانضمام إلى الديمقراطية الرسمية.[10] وبرزت الإجابة بالتدريج من مشروعات المساعدات الاجتماعية غير المساهمة، مع نظام للتأمين الاجتماعي جرى إصلاحه. ولكن إصلاح التأمين الاجتماعي اقتضى مجهوداً سياسياً مكرساً لمعالجة المصالح المكتسبة. في المكسيك، مثلاً، نجد أن معهد التأمين الاجتماعي (المعروف باسم النظام العام للرعاية الصحية-IMSS) يتم تنظيمه في بعض الوجوه من أجل راحة النقابة القوية للعاملين فيه. ومن كل بيسو دفعه العمال أو الحكومة للمعهد في عام 2006 ذهب 17 سنتاً إلى معاشات العاملين في المعهد. ووفق ما يقول لفي، الذي تقاعد وفشل في إصلاح النظام العام للرعاية الصحية خلال حكومة فوكس، سوف يرتفع هذا الرقم إلى 30 سنتاً على مدى العقد التالي.[11] وخشي آخرون أن تزحف المحسوبية على نحو حتمي إلى عمليات التحويل النقدي المشروط. وبغض النظر عن مثل هذه المخاوف، بدا التحويل النقدي المشروط أكثر استدامة من "مهمات" شافيز من القمة إلى القاعدة، التي يمولها النفط. كان التحويل النقدي المشروط اختراعاً أمريكياً لاتينياً، وقد تم استنساخه بشغف في أفريقيا وآسيا. ولكنه لم يكن كافياً وحده، حيث كان يستطيع مساعدة الوالدين الأكثر فقراً للإبقاء على أطفالهما أصحاء وفي المدارس. ولم يستطع ضمان المدارس والمستشفيات الجيدة، أو الخدمات الأساسية الأخرى للدولة الحديثة.

اللوياثان leviathan الأعرج

قبل الإصلاحات الليبرالية في ربع القرن الماضي، بدت الدولة الأمريكية اللاتينية كلية السلطة تقريباً اقتصادياً وسياسياً معاً. وكانت أحشاء هذه الدولة/ الوحش متعفنة، أما أقدامها فكانت من الوحل. "الدولة عديمة الفائدة"، كان هذا هو الحكم الباهت لفرناندو دي لا روا Fernando de la Rúa رئيس الأرجنتين في الفترة 1999-2001 بعد أن تولى

المنصب.[12] وبدلاً من تصريح أيديولوجي، اتضح أنه وصف واقعي. في الفترة من منتصف القرن التاسع عشر وحتى ثلاثينيات القرن العشرين، حققت معظم دول أمريكا اللاتينية إدارة مستقلة مارست الوظيفة الأساسية للدولة المتمثلة في السيطرة على الأراضي القومية. كانت هذه العملية غير متساوية: كانت الدول معقدة نسبياً في المخروط الجنوبي، لكنها أضعف من المتوسط في أمريكا الوسطى، وبعض دول الأنديز. وتعين عادة على هذه الدول الناشئة التغلب على حالات التمرد المحلية أو الإقليمية. وشكلت الجغرافيا على الدوام تحدياً لبناء الدولة، حتى جاء السفر جواً. ويشير لورنس وايتهد Laurence Whitehead إلى حالة "متطرفة" ولكنها توصيفية في عشرينيات القرن العشرين لمسؤول بوليفي تم تعيينه في بلاده لإدارة المحافظات المنتجة للمطاط في منطقة الأراضي المنخفضة في الأمازون. وكان هذا المسؤول يترك لاباز قاصداً الساحل الشيلي، ويركب سفينة ليعبر قناة بنما إلى إنجلترا ثم يعود بالباخرة إلى مانوس Manaus، ويمضي إلى أعلى النهر، حيث موقع عمله، وحيث العملة المحلية هناك هي الجنيه الإسترليني بدلاً من البيسو البوليفي.[13]

اعتباراً من الحرب العالمية الثانية وما تلاها توسع بناة الدولة والشعبيون توسعاً عظيماً في جهاز الدولة. وتولت الحكومات مسؤوليات التعليم، والصحة، والتأمين الاجتماعي لأول مرة. تصارعت الدولة مع مطالب الأمن القومي في الحرب الباردة، والمشروع التنموي للسيطرة على الاقتصاد الوطني، ونما التوظيف العام. لكن الدولة الكوربوراتية الأمريكية اللاتينية، مع كل طموحها المتبجح، عانت اثنين من وجوه الضعف الأساسي؛ الأول، أن المقاربة المهنية الفنية للإدارة العامة كانت كثيراً ما تخسر أمام "الميراثية" (patrimonialism بمعنى أسر المصالح الخاصة للمؤسسات العامة) و/ أو المحسوبية (استخدام الموارد العامة، أو منح الوظائف العامة لتعزيز الأتباع السياسيين).[14] وكانت النتيجة عدم الكفاءة والفساد.[15] كانت نظم التأمين الاجتماعي على وجه الخصوص غالباً ما تعاني فداحة الترهل الوظيفي وعدم الكفاءة، وكانت أحياناً تعامل كبقرة حلوب من قبل الحكومة. ولم يكن هذا يصدق على دولة أكثر من الأرجنتين. في حكومة بيرون الثانية (1952-1955) طلب من كبار رجال الخدمة المدنية أن يصبحوا أعضاء في حزبه الحاكم.[16]

جمع بيرون حلفاً مضطرباً من النقابات الكوربوراتية والكاوديلييين *caudillos* الأقاليميين المحافظين. وزادت الحكومات الأقاليمية والبلدية نصيبها من التوظيف في الأرجنتين إلى 8.7٪ بحلول عام 1985. [17]

وكان وجه الضعف المتصل الآخر هو عجز هذه الدول عن فرض قدرة لجباية الضرائب. كثيراً ما كانت الضرائب المباشرة على الدخل والممتلكات تجد مقاومة، أو كان يتهرب منها الأثرياء. وبدلاً من ذلك، أصبحت الدول تعتمد على التمويل بالتضخم والديون. وكان المزيد والمزيد من المهمات يوكل إلى الدولة، ولكن بدون الموارد المطلوبة للقيام بها. وبحلول عام 1980 كانت أمريكا اللاتينية تعاني «بيروقراطيات مفرطة الامتداد، وغير مرنة، ومتبلدة، ونهمة، ومغالية سياسياً»، كما يرى وايتهد.[18] مضى الإفراط في التوظيف بالتوازي مع عجز متنامٍ في توفير الخدمات العامة، وتدهور في جودتها.

كانت الديمقراطية والإصلاح الاقتصادي يتطلبان نوعاً مختلفاً من الدولة؛ دولة أقل طموحاً وأكثر توجهاً إلى الخدمات، وذات كفاءة، وشاملة. وبدلاً من احتلال المواقع القيادية في الاقتصاد، وممارسة السيطرة السياسية عبر الكوربوراتية، كان الشيء المطلوب دولة تركز على توفير المصالح العامة- التعليم، والرعاية الصحية، والأمن العام، وتساوي الفرص- وتنظيم الأسواق، والخدمات المخصخصة، والبيئة. وخلال القرن الماضي حدث تقدم كبير في هذا الاتجاه. ومع ذلك، تظل نواحي القصور في الدول اللاتينية ذائعة الصيت. ولكن الإصلاح كان واسع النطاق بقدر يكفي لتبرير وصف "الثورة الصامتة" وفقاً لتقرير أعده باحثون في بنك التنمية للدول الأمريكية.[19]

حثت الدمقرطة على إصلاح الهيئات الانتخابية، وجهود إصلاح الأجهزة القضائية،[20] وجلبت أيضاً اللامركزية والمزيد من الإنفاق الاجتماعي. وفي عام 2004 نفذت الحكومات المحلية والإقليمية 19.3٪ من الإنفاق العام بعد أن ارتفع من 13.1٪ في عام 1985. وحفز الاستقرار إصلاح هيئات صنع السياسة الاقتصادية، وهي المجال الذي تحقق فيه معظم التقدم. وأصلح كثير من الدول مؤسسات الموازنة فيها، وفرضت اثنتا

عشرة دولة قيوداً قانونية على العجز المالي. وأنشأ كثير من الدول صناديق للاستقرار ادخرت فيها أي ثروات تهبط عليها من أسعار السلع. وأعطت اثنتا عشرة دولة قدراً أكبر من الاستقلال القانوني أو العملياتي للبنوك المركزية في تنفيذ السياسة النقدية.

جرى إصلاح نظم الضرائب بهدف تبسيطها والحد من التهرب. في المتوسط هبطت ضرائب الشركات من 42٪ في عام 1986 إلى 30٪ بحلول أواخر تسعينيات القرن العشرين. وهبطت أعلى معدلات ضريبة الدخل الشخصي أيضاً بينما ارتفعت معدلات ضريبة القيمة المضافة من 10٪ في أوائل تسعينيات القرن العشرين إلى نحو 15٪. وجعلت هذه التغيرات نظم الضرائب أقل إجهاداً للكفاءة الاقتصادية. ولكن بالاعتماد على الضرائب غير المباشرة لم تفعل هذه التغيرات شيئاً يذكر لجعل نظم الضرائب أكثر تصاعداً (بمعنى استخدام الضرائب كوسيلة لجعل توزيع الدخل أكثر مساواة). إجمالاً، كان لمعظم نظم الضرائب في المنطقة القليل من التأثير المباشر على توزيع الدخل.[21] وكانت المشكلة الأكبر هي أن كثيراً من الدول ما زالت لا تجمع ما يكفي من الضرائب لتمويل دولة حديثة وقادرة على توفير الخدمات الأساسية وتكافؤ الفرص للجميع. ووفق ما جاء في إحدى الدراسات، ارتفع إجمالي الضرائب كحصة في الناتج المحلي الإجمالي في أمريكا اللاتينية من متوسط بلغ 14.2٪ في أوائل تسعينيات القرن العشرين إلى 16.1٪ بنهاية العقد (هذه الأرقام تستثني المساهمات في التأمين الاجتماعي، وضرائب الحكومة المحلية). وظل هذا الرقم يقل كثيراً عن متوسط الدول المتقدمة الذي يبلغ 29٪.[22] وكما هو الحال دائماً، كان المتوسط يخفي تفاوتاً هائلاً. جمعت البرازيل وأوروجواي ضرائب أكثر من متوسط الدول في مستوى دخليهما. وفي البرازيل خاصة ارتفع عبء الضرائب بثبات على مدى العقدين بعد عام 1985 لكي يصبح عبئاً مضنياً على الأعمال التجارية. كانت الحكومات من كل المستويات تجمع، بما في ذلك التأمين الاجتماعي، 35٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2006. ولكن ريع الضرائب كان منخفضاً بشكل استثنائي في دول مثل المكسيك، وكولومبيا، وجواتيمالا، وبيرو. ولطالما اعتمدت الحكومات في المكسيك على ريع النفط (المتقلب) لتعويض العجز؛ ففي عام 2006 كان ريع الضرائب يبلغ نحو 15٪

فقط من إجمالي الناتج المحلي، برغم أن إجمالي الريع الحكومي كان 23٪.[23] وفي أوائل القرن الحادي والعشرين كانت جباية الحكومة المركزية في المكسيك (باستثناء مساهمات التأمين الاجتماعي) 13٪ فقط، و10٪ في جواتيمالا، و12.4٪ في بيرو، غير أن الرقم في كل الحالات الثلاث كان أعلى منه في ثمانينيات القرن العشرين.[24] وكانت حصة الحكومات في الاقتصاد تميل نحو الارتفاع مع الدخل والتنمية الاقتصادية. ومع ذلك، حيثما كانت الضرائب أقل من خمس إجمالي الناتج المحلي، فمن الصعب على الدولة التمكن من موارد كافية لتوفير المصالح العامة الأساسية، أو معالجة عدم المساواة المفرط في الدخل والفرص الذي يميز أمريكا اللاتينية. على سبيل المثال، في بعض الدول جاء الارتفاع المطلوب في الإنفاق الاجتماعي على حساب الاستثمار العام في البنية التحتية مثل الطرق، والمواني، ومياه الشرب. كان هناك مجال لزيادة ضرائب الممتلكات المحلية في كثير من الدول، ولتقليل التهرب من ضرائب الدخل وضريبة القيمة المضافة. ولكن إذا كانت بعض الحكومات قد اضطرت إلى فرض المزيد من الضرائب والمزيد من الإنفاق، فقد اضطرت معظم الدول أيضاً إلى أن تنفق بشكل أفضل من وجهة نظر كل من الكفاءة والعدالة.

كثيراً ما كانت الوظائف الإدارية الأساسية من تسجيل الأعمال التجارية إلى تنفيذ سياسات الحكومة تنفذ بلا كفاءة. وغالباً ما كانت الحكومات تجد أن خلق وكالات جديدة أسهل من إصلاح الوكالات القائمة. في بيرو أنشأ فوجيموري هيئات جديدة للضرائب والمنافسة من دون أن يصلح وزارات التعليم والصحة والداخلية. وفي المكسيك أقامت حكومة زيدلّو وكالة نخبوية للتحقيقات الفيدرالية (تعرف باسم وكالة التحقيقات الفيدرالية، واتخذت من مكتب التحقيقات الفيدرالية أنموذجاً لها) دون أن تمس عدداً كبيراً من قوات الشرطة الفيدرالية والولائية الفاسدة وعديمة الكفاءة. وفي دول كثيرة كانت هناك جزر من التميز في الإدارة العامة؛ ففي البرازيل مثلاً كانت وزارة الخارجية تعمل كنخبة بيروقراطية، كان الدبلوماسيون يعملون على سبيل الإعارة لكي يديروا وزارات أو وكالات تنفيذية أخرى. ولكن هذه الوكالات كانت كثيراً ما تعمل في بحر من توسط القدرات. وفي جهود رائدة لتقويم الكفاءة الإدارية، وجد بنك التنمية للدول

الأمريكية أن البرازيل وشيلي وكوستاريكا (بهذا الترتيب) فيها أكثر بيروقراطيات الدولة فاعلية، وتقترب من مثال الخدمة المدنية المهنية التي تكون قراراتها غير شخصية، حيث يقوم التعيين والترقية والفصل من الخدمة والمرتبات على الجدارة بدلاً من الرعاية.[25] وكانت بقية أمريكا الوسطى وبيرو الأكثر بعداً من هذا المثال.

كانت الدولة الأمريكية اللاتينية المتوسطة غارقة في الفساد وعدم الكفاءة والافتقار إلى المهنية أبعد ما تكون عن دولتي سنغافورة أو كوريا الجنوبية. كانت عدتها بائسة لتنفيذ السياسات الصناعية وسياسات التنمية الأخرى التي كان نقاد إجماع واشنطن يرغبون في أن تتولى أمرها. كانت هناك بعض الجهود لإصلاح الإدارة العامة الأساسية. وقد صادقت كل من المكسيك وشيلي على قوانين لجعل الخدمة المدنية أكثر مهنية. وفي البرازيل ارتفعت نسبة موظفي الخدمة المدنية الذين يحملون درجات جامعية من 39٪ في عام 1995 إلى 63٪ في عام 2001.[26] غير أن حكومة لولا عكست هذه المقاربة الميريتقراطية meritocratic جزئياً عندما وضعت كثيراً من أعضاء حزب العمال في الوظائف العامة، حتى إن بعض كبار الدبلوماسيين قالوا إن حكومة لولا قوضت بعض مهنية إيتاماراتي Itamaraty- وزارة الخارجية. وفي نقد عام قوي بطريقة غير عادية صرح روبرتو أبدينور Roberto Abdenur، الذي تقاعد كسفير للبرازيل في واشنطن، لمجلة **فيجا**، وهي أكبر مجلة أسبوعية في البلاد، بأن «هناك عاطفة معممة مفادها أن الدبلوماسيين تتم ترقيتهم اليوم بحسب انتماءاتهم السياسية والأيديولوجية لا كفاءتهم... تحتاج إيتاماراتي إلى استعادة مهنيتها السليمة من المواقف الأيديولوجية، والمواقف غير المتسامحة، والتماهي السياسي جزئياً مع القوة السياسية المهيمنة».[27]

وعلى نحو مشابه قادت اللامركزية إلى أمثلة من التميز، وأمثلة مضادة من سوء الحكم. وأحد أفضل الأمثلة المعروفة من الأولى كان ولاية سيارا Ceará البرازيلية. عندما تم انتخاب تاسو جيريساتي Tasso Jereissati، وهو إصلاحي شاب من حزب الديمقراطية الاشتراكية البرازيلي، حاكماً في عام 1987، تخلص من نمط الحكم الفاسد

القائم على المحسوبية في شمال شرق البرازيل الفقير. وبدأ في تنظيف أموال الولاية.[28] وقضى على 40 ألف وظيفة (من جدول مرتبات إجمالي لـ 146000) كان فيها عمال "أشباح" غير موجودين.[29] وفي الوقت نفسه، أطلقت حكومة الولاية برنامجاً بعيد المدى لصحة المجتمع، واستأجرت 8400 امرأة للعمل كمروجات لصحة المجتمع، وقامت بتدريبهن وأشرفت عليهن. وقد زارت كل واحدة منهن نحو مئة عائلة في الشهر، وقدمت المساعدة والنصيحة مع علاج شرابي للتزويد بالسوائل، والتطعيم/ والرعاية قبل الولادة، والإرضاع، ومراقبة نمو الأطفال. وقبل عام 1987 كانت فقط 30٪ من بلديات سيارا التي تبلغ 178 لديها ممرضة واحدة، فضلاً عن طبيب أو عيادة صحية. ونتيجة لهذا البرنامج، ارتفعت تغطية التطعيم للحصبة وشلل الأطفال من 25٪ إلى 90٪ من عدد الأطفال بحلول عام 1992. وهبطت وفيات المواليد من 102 في ألف مولود حي في عام 1987 (ضعف المتوسط البرازيلي في ذلك الوقت) إلى أقل من 30 في الألف في أوائل القرن الحادي والعشرين. ووفق ما يقوله أحد الإصلاحيين الذين عملوا مع جيريساتي Jereissati «إن ما يختلف عن الولايات الأخرى هو طريقة مقاربة إدارة القطاع العام بمعايير الكفاءة والعقلانية في استثمار الموارد، والتخطيط على أسس فنية بدلاً من الشللية cronyism وتقاسم الوظائف بين الأصدقاء السياسيين».[30] استمر حزب الديمقراطية الاشتراكية البرازيلي وحلفاؤه في إدارة الولاية لمدة 20 سنة تالية. وقد حسّنوا التعليم، وجذبوا الاستثمار الخاص في الصناعات الجديدة؛ مثل صناعة الأحذية، وزراعة الفواكه. وبحلول عام 1999، كان 95٪ من الأطفال تحت 14 سنة يذهبون إلى المدارس، وكذلك 4 من 5 من الذين يبلغون 17 عاماً. وظل الفقر مرتفعاً برغم أنه هبط من أكثر من 70٪ في عام 1987 إلى أقل من 50٪. ولكن الولاية كانت تضع أسس المدى البعيد للهروب من الفقر عبر الصحة والتعليم الأفضل.[31]

على مستوى البلديات كانت بوجوتا مثالاً مشابهاً للممارسة الجيدة؛ ففي ثمانينيات القرن العشرين كانت عاصمة كولومبيا فوضوية ومحتقنة وعنيفة، وذات خدمات عامة

بائسة. وقد حولها مجموعة من المحافظين الإصلاحيين، وكذلك الليبراليون جايمي كاسترو Jaime Castro، وإنريكي بناسولا Enrique Peñasola، وأنتاناس موكاس Antanas Mockus، وهو مستقل، ولوتشو جارزون Lucho Garzón، وهو اشتراكي معتدل – حولوها إلى واحدة من أفضل المدن حكماً في أمريكا اللاتينية. نظم كاسترو ماليات المدينة. وبدأ بناسولا نظاماً حديثاً للنقل الجماهيري في مدنية يبلغ تعداد سكانها 7 ملايين نسمة تقريباً، كانت تفتقد في الماضي مثل هذا النظام. تم تقليد الترانسملينو Transmilenio، كما تسمى، من كريتيبا Curitiba في البرازيل، وهي مدينة أخرى إبداعية وجيدة الحكم. وتضمّن هذا النظام حافلات مترابطة تجري على مسارات محددة، مع محطات توقف ثابتة تشبه محطات السكة حديد. وكلف النظام نحو 10 ملايين دولار أمريكي لكل كيلومتر من البناء، وهو أرخص كثيراً من المترو. ويختصر النظام زمن السفر، والاختناق، والتلوث بدرجة كبيرة. كما ابتكرت حكومة المدينة مواقف جديدة ومكتبات. وبنت مدارس ثانوية جديدة في المقاطعات الأفقر، وكلفت المدارس الخاصة بإدارتها بموجب مشروع مشابه لمدارس الميثاق Charter Schools في الولايات المتحدة الأمريكية. كما اتخذت خطوات لتحسين تدريب المعلمين. وقد هبط معدل جرائم القتل في بوجوتا بدرجة حادة، ويعود ذلك جزئياً إلى النزعات القومية، وساعدت فيه أيضاً حملات تثقيف المواطنين التي كان رائدها موكاس، والتي تضمنت تشريعات أقوى بالنسبة للكحول وحمل البنادق.

لم تخلُ اللامركزية من المشكلات. في كولومبيا وأماكن أخرى جاءت معها ببعض الصعوبات المالية. وفي بعض الحالات كانت الأموال تنتقل دون مسؤوليات متناظرة، وفي حالات أخرى حدث العكس. في بيرو أنفق كثير من المحافظين أموالهم الجديدة على حلبات صراع الثيران أو غيرها من الأعمال العامة التفاخرية بينما كان التعليم والصحة، على النقيض من كولومبيا، يذبلان في يدي الحكومة المركزية. وفي البرازيل كان تضخم البلديات يمثل مطلباً نهماً على الأموال العامة. ومنذ دستور عام 1988 تم إنشاء أكثر من

ألف بلدية جديدة عندما أصبحت الحكومة المحلية صناعة نمو. ولكن للمنطقة أيضاً كثيراً من قصص النجاح في كل من الحكومات المحلية، والتجديد الحضري والتنمية، ومشروعات النقل الإبداعية. وعلى المستوى المحلي -كما في المستوى القومي- يمكن للحكومة الجيدة أن تخلق الفرق؛ ففي إكوادور التي كانت حكوماتها الوطنية عموماً لا تثير الإعجاب، كان هناك محافظون فعالون من كل من اليسار (أوكي تتوانا Auki Tituaña في كوتاكاشي مثلاً)، واليمين (جيمي نبوت Jaime Nebot في جواياكيل).

لقد نجحت أعمال الحكومات في خفض عدم المساواة في أمريكا اللاتينية مع أنه لم يكن بالقدر الذي قام به المحافظون في العالم المتقدم. في تسعينيات القرن العشرين، وخلافاً للأسطورة التي نشرها بعض نقاد الإصلاح، زاد الإنفاق الاجتماعي بدرجة ملموسة في المنطقة. وقد وجدت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي التابعة للأمم المتحدة أن الإنفاق الاجتماعي للفرد زاد في المتوسط بمقدار 50٪ بالأرقام الحقيقية خلال الفترتين 1990-1991 و1998-1999، ثم استمر في الزيادة بقدر قليل رغم التباطؤ الاقتصادي في الفترة 1998-2003. كانت الزيادة عامة، ولكنها كانت الأعلى في تلك الدول التي نجد فيها أقل إنفاق في بداية العقد (بما في ذلك كولومبيا، جمهورية الدومينيكان، وجواتيمالا، وباراجواي، وبيرو). في عام 2002-2003، كان الإنفاق الاجتماعي في المتوسط يساوي 15.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي مرتفعاً من 12.8٪ في الفترة 1991-1. ولكن المتوسط أخفى مدى يتراوح بين 19٪-21٪ من الناتج المحلي الإجمالي في أوروجواي والأرجنتين والبرازيل، إلى ما يتراوح بين 5٪-7٪ في إكوادور، والسلفادور، وجواتيمالا.[32] ويذهب معظم الزيادة في الإنفاق إلى المعاشات، ولكن بعضه ذهب إلى التعليم والصحة، إضافة إلى برامج مكافحة الفقر الاستهدافية. وكثير من الإنفاق على المعاشات وعلى نظم التأمين الاجتماعي التقليدية يذهب بشكل كبير إلى ميسوري الحال. وكذلك الإنفاق العام على الجامعات، التي كانت تنال تقليدياً نصيباً غير متناسب من موازنة التعليم؛ ففي البرازيل مثلاً تلقّى أفقر 20٪ من السكان فقط 3٪ من الإنفاق

الاجتماعي على تأمين البطالة، و2.4٪ من الإنفاق على المعاشات.[33] من ناحية ثانية، ذهبت مشروعات التحويلات النقدية المشروطة، والتوسع في تغطية التدريس وفي الرعاية الصحية الأساسية بطريقة غير متناسبة إلى الفقراء.

كانت هناك بداية لتصميم دولة ديمقراطية فعالة وشاملة في أمريكا اللاتينية. ولكن يبقى كثير مما يجب عمله. وهذا يصدق جزئياً على مجالين جديرين بالدراسة المفصلة: التعليم من ناحية، والتأمين الاجتماعي وتأسيس حكم القانون من الناحية الأخرى.

ثغرات حجرة الدارسة

المدرسة في تنيبامبا لاآكتا Tunibamba Llacta، وهي قرية بالقرب من كوتاشاتشي Cotachachi على جبال الأنديز في إكوادور، تتكون من كوخين بالقرب من ملعب لكرة القدم نحت في منحدر جبل، وسويت أرضيته باقتلاع الحشائش.[34] وتحيط بها حقول الذرة، ومنازل زراعية صغيرة وحمراء البلاط. ويوجد فقط معلمان لـ 75 تلميذاً. واحد منهما خوسيه ماناشو José Menacho، وهو شاب هندي من الأنديز، ذو وجه جميل نحاسي اللون، وتتدلى تسريحة شعره الأسود الطويل في شكل ذيل خنزير. يرسم كلباً على السبورة. ويردد على تلاميذ فصله الذين تتراوح أعمارهم بين خمسة إلى ثمانية أعوام: ألكو *Allku*، وبعضهم منتبه. ثم يرسم شمساً (يكتب إنتي– *inti*) وفلفل حار (أوشو– *uchu*). إنه يعلم القراءة والكتابة بلهجة كيشوا Quishua– لغة تلاميذه الأولى. بدأ التعليم الثنائي اللغة في المدارس الأولية في إكوادور في عام 1988. اعتقد التربويون أن ذلك سوف يحسّن أداء الأطفال المنحدرين من سلالات أصلية. وانعقد أمل الناشطين في أن يحفظ ذلك اللغة. ولكن المشروع يفتقر إلى المعلمين المؤهلين، والمواد التعليمية. في إكوادور يحرز الأطفال في سن 10 سنوات أقل من نظرائهم بـ 20٪ في اللغة والرياضيات.[35] وفي المكسيك يحصل 1.2 مليون تلميذ في المدارس الابتدائية على تعليم ثنائي اللغة بـ 54 لهجة مختلفة. ولكن هناك افتقاراً مشابهاً إلى المعلمين ذوي الكفاءة. وكما في تنيبامبا لاآكتا، أو في

ريف بيرو وبوليفيا، تقبل فصول المدارس الأولية في مرتفعات المكسيك أطفالاً تتفاوت أعمارهم إلى حد كبير.

إن أول مشكلة كبيرة في نظم التعليم في أمريكا اللاتينية تتمثل في إخفاقها في توفير المساواة في الفرص. هناك دلالة ضئيلة على فجوة النوع بين بنات وأولاد يحرزون إجمالاً درجات متساوية في سنوات الدراسة ودرجات الاختبارات (ما عدا في جواتيمالا حيث يوجد عدد من البنات أقل من عدد الأولاد في المدارس).[36] ولكن هناك اختلافات كبيرة في الكسب التعليمي بين الأطفال الأثرياء والفقراء، وبين الأطفال الريفيين والحضريين، واختلافات بحسب العنصر. في منتصف تسعينيات القرن العشرين كان لدى الـ 10٪ الأكثر ثراء في أمريكا اللاتينية 11 سنة من التعليم في المتوسط، بينما يحصل أفقر 30٪ على 6 سنوات فقط. ونجد في المكسيك أن 1٪ فقط من كل الذين في التعليم العالي يأتون من أفقر 20٪ من السكان حسب ما يورد جون سكوت John Scott من سايد، وهي جامعة في مكسيكو سيتي.[37] إن الأمريكيين اللاتينيين الأصليين والسود من المرجح ألا يكملوا تعليمهم الابتدائي بقدر أكبر من نظرائهم. ونجد في المناطق الريفية في دول مثل بيرو وبوليفيا أن تسيب المعلمين أمر شائع. وكثيراً ما يحضر الأطفال إلى المدارس لمدة مئة يوم في السنة ولأقل من ساعتين في اليوم.[38] ولكن الافتقار إلى العدالة ليس هو المشكلة الوحيدة.

وعندما نأتي إلى المستوى التعليمي للقوة العاملة، نجد أن أمريكا اللاتينية متخلفة ليس فقط بالنسبة للعالم الثري، بل بالنسبة لدول شرق آسيا ودول أخرى لها مداخيل مشابهة. في بداية القرن الحادي والعشرين، كان الراشد في أمريكا اللاتينية ينال 5.8 سنوات فقط من الدراسة- مقارنة بـ 10.5 سنوات للكوريين الجنوبيين و7.9 سنوات للماليزيين.[39] وهذا عائق تنافسي حاسم الأهمية في عالم أصبحت فيه المعرفة متزايدة الأهمية بالنسبة للنمو الاقتصادي. وتساهم هذه الفجوة التعليمية أيضاً في عدم المساواة في الدخل: لقد اتسع التفاضل بين أجور المهرة وأجور غير المهرة في أمريكا اللاتينية كما في أماكن أخرى، بسبب التغير التكنولوجي.

من حسن الطالع، هناك دلالات كثيرة على التغير. لقد بذلت الحكومات الديمقراطية في كثير من الدول جهوداً جبارة على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية لزيادة القبول في المدارس. وفي العقد الذي انصرم منذ عام 1995 ارتفعت نسبة الأطفال الذين يدخلون ويكملون التعليم الابتدائي والثانوي بسرعة أكبر من أي جزء في العالم النامي. ولكن مازال هناك كثير مما ينبغي عمله. وقد قُبل نحو 95٪ من الأطفال في المجموعة العمرية ذات العلاقة في المدارس الابتدائية بحلول عام 2003، وهذا يمثل ارتفاعاً من 90٪ في عام 1995. وبالنسبة للالتحاق بالمدارس الثانوية، تمثل التغير الكبير في الارتفاع من 33٪ من المجموعة العمرية ذات العلاقة إلى 64٪ على مدى الفترة نفسها.[40] وكانت البرازيل المثال الاستثنائي، حيث مضت من كونها متقاعسة إقليمياً إلى مستوى فوق المتوسط. وبحلول عام 2005 كان كل الشبان الشيليين تقريباً قد أكملوا المدارس الثانوية، وهذا ارتفاع من نحو 50٪ في عام 1990. ولكن في مجمل المنطقة يعتبر الالتحاق بالتعليم الثانوي (كان 60٪ في عام 2003) والتعليم ما قبل المدرسي أقل مما يجب أن يكون عليه في ضوء مستويات الدخل لدول أمريكا اللاتينية. وفي قمم رئاسية متتالية للأمريكتين، التزمت الحكومات بتحقيق التعليم الابتدائي الشامل بحلول عام 2010، وبأن يكون 75٪ من البالغين قد أكملوا المدارس الثانوية حينها. وتسير معظم الدول في سبيل تحقيق ذلك. ولكن الهدف ينبغي أن يكون ضمان أن يكمل كل الأمريكيين اللاتينيين 12 سنة من التعليم، وهذا الحد الأدنى المطلوب للحصول على وظيفة لائقة في الاقتصادات المعولمة.

مع زيادة التغطية بدأ المزيد من الانتباه يتركز على النوعية المتردية من التعليم في المنطقة.[41] في عام 1995 شاركت كولومبيا والمكسيك في دراسة دولية لتعليم الرياضيات والعلوم أجرتها الجمعية الدولية لتقييم الإنجاز التعليمي، وهي هيئة مقرها في بلجيكا. جاءت كولومبيا في المرتبة 41 من 42 دولة متفوقة فقط على جنوب أفريقيا، وفي الدقيقة الأخيرة حجبت حكومة زيدلو نتائج المكسيك التي اتضح لاحقاً بأنها كانت أسوأ من نتائج كولومبيا. وفي المجموعة التالية من اختبارات الجمعية الدولية لتقييم الإنجاز

التعليمي في عام 1999 شاركت شيلي. ومع أن شيلي تعد رائداً إقليمياً في التعليم فنتائجها لم تكن أفضل حالاً؛ فمن بين 38 دولة جاءت درجات شيلي متفوقة على الفلبين والمغرب وجنوب أفريقيا فقط. وكان ذلك الأداء دون المستوى المتوقع في ضوء دخل الفرد في شيلي. وفي اختبار قياسي آخر، وهو اختبار برنامج التقييم الدولي للطلاب (بيزا- PISA) لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الذي انعقد في عام 2003، لم يكن حظ الدول الأمريكية اللاتينية المشاركة (البرازيل، المكسيك، وباراجواي) أفضل. لقد كانت درجاتها كلها قرب القاع في اختبارات القراءة، والرياضيات، و العلوم التي شارك فيها طلاب في سن 15 من 41 دولة. ونحو نصف طلاب أمريكا اللاتينية يواجهون صعوبات خطيرة في استخدام القراءة لتوسيع معارفهم ومهاراتهم. ولم يستطع ثلاثة أرباع التلاميذ البرازيليين، وثلثا المكسيكيين، ونحو نصف تلاميذ أورجواي تطبيق المهارات الرياضية الأساسية لاستكشاف وفهم أوضاع الحياة اليومية. وعلى النقيض من ذلك، كان نحو خمس الطلاب في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يواجهون صعوبات مشابهة. وفي اختبار إقليمي لتلاميذ المدارس الابتدائية في 11 دولة أمريكية لاتينية أجرته اليونسكو في عام 1997، كان أداء الكوبيين أفضل بدرجة أكبر من نظرائهم في أماكن أخرى من المنطقة.

ما الخطأ؟ إن الأداء التعليمي لبيرو يسلط الضوء على المشكلات. يعتبر الالتحاق بالمدارس في بيرو من بين الأعلى في أمريكا اللاتينية، وهذا إنجاز جدير بالاحترام لإحدى الدول الأكثر فقراً في المنطقة. ولكن بيرو جاءت في أسفل الفرق الدراسية في اختبارات بيسا في عام 2000، وفي درجة أسفل حتى بين المشاركين الآخرين من أمريكا اللاتينية. وتشير الظروف في سان خوان دي لوريجانشو إلى إحدى الصعوبات: حجرات دراسية في حجم 35-40 تلميذاً، ومدارس تستخدمها المدارس الابتدائية في الصباح ، والمدارس الثانوية بعد الظهر. تقول سونيا تشيكيمانجو Sonia Chuquimango التي تدرس في مدرسة ميجل جرو Miguel Grau الابتدائية «نحتاج أطفالاً أقل في حجرات الدراسة، والمزيد من ساعات التدريس».[42] ويشكو المعلمون لأسباب مقنعة من تدني مرتباتهم.

ومرتب السيدة تشيكيهانجو كان يبلغ 1100 سولز Soles في الشهر (نحو 330 دولاراً أمريكياً) في عام 2006. ويعمل بعض المعلمين نظام دوامين في اليوم؛ وكثيرون لهم وظائف أخرى خارج التدريس يعتمدون عليها بقدر مساوٍ. ويعود هذا إلى الإفقار المالي الذي تعرضت له الدولة في بيرو، والذي فرضته التنموية الحمقاء لحكومة فيلاسكو Velasco العسكرية في الفترة 1968–1975، واندفاع ألان جارسيا Alan García نحو النمو في ثمانينيات القرن العشرين. وقد اصلت الحكومات المتعاقبة بناء المدارس. وشيد فيجوموري خاصة كثيراً من المدارس في المدن الصغيرة والقرى في الأنديز. ولكن الدولة كانت تفتقر إلى ما يكفي من ريع الضرائب لكي تدفع مرتبات المعلمين بطريقة لائقة. وحتى تسعينيات القرن العشرين، كانت الحكومات تعتمد على التضخم لكي تقوم بتربيع الدائرة. في أوائل القرن الحادي والعشرين، كانت مرتبات المعلمين تساوي فقط ثلث ما كانت عليه قبل ثلاثة عقود بحسب ما يقول ريتشارد ويب R. Webb، وهو محافظ سابق لبنك بيرو المركزي، ومستشار في التنمية. وكان لذلك تأثير كارثي على دوافع المعلمين. «تتظاهر الحكومة بأنها تدفع لنا أجورنا ونتظاهر نحن بالتدريس»، هكذا عبر عن هذا الوضع أحد المعلمين في دراسة ميدانية قام بها ريتشارد ويب.[43] إن استجابة هؤلاء العاملين المهنيين لتآكل مرتباتهم اتخذت شكل نقابات مقاتلة. وقد قاوم اتحاد المعلمين التقييم الخارجي للمعلمين والمدارس. زادت حكومة توليدو مرتبات المعلمين، لكنها فشلت في الإصرار على مقابل للإصلاح.

وهناك كثير من هذه العوامل يوجد في أماكن أخرى في المنطقة. إن دولاً مثل البرازيل والمكسيك تنفق على التلميذ في نظامها التعليمي ما يماثله في بولندا والمجر، ولكنها تحصل على نتائج أكثر بؤساً. وتتمثل أكبر مشكلة في الطريقة التي ينظم بها التعليم. إن دول شرق آسيا مثل كوريا الجنوبية التي حققت توسعاً رائعاً في التغطية التعليمية ودرجات مرتفعة في الاختبارات، تتخذ مقاربة مركزية للتعليم المدرسي. ولكن هذه المقاربة فشلت في أمريكا اللاتينية. وعادة ما تكون وزارات التربية والتعليم أكبر مخدّم، حيث يوجد في بيرو 300

ألف معلم، مثلاً، و1.4 مليون في المكسيك. وغالباً ما يتم تعيين المعلمين والبيروقراطيين التربويين على أساس العلاقات السياسية بدلاً من الجدارة. والبيروقراطيات العملاقة تلد اتحادات نقابية عملاقة؛ فاتحاد العاملين التربويين في المكسيك هو أكبر نقابة في أمريكا اللاتينية. وفي الواقع العملي، غالباً ما نجد أن الاتحاد - وليس مديري المدارس أو أولياء الأمور أو السلطات المحلية - هو من يبت في تعيين المعلمين و(نادراً) ما يقوم بفصلهم أو إعادة توجيههم. وفي دول كثيرة لا يحصل المعلمون على التدريب المناسب، ولكن الاتحادات قاومت تقييم قدراتها المهنية. ويعترف إنريكي رويدا، زعيم فرع اتحاد في أوكساكا Oaxaca قائلاً «إن السيطرة على المعلمين السيئين محدودة جداً».[44] والإضرابات الطويلة أمر شائع، حيث يضرب معلمو أوكساكا كل سنة تقريباً، وفي عام 2006 اضربوا لمدة 6 أشهر. وعادة ما تستمر الحكومة في دفع المرتبات في أثناء الإضرابات. وفي المكسيك ينتمي مديرو المدارس والمفتشون إلى الاتحاد الذي يقوم بتعيينهم.

في كثير من الحملات الانتخابية في الفترة 2005-2006 كان التعليم أحد القضايا الرئيسة في المناظرات العامة. إن الإجماع في أوساط التربويين يتلخص في أن أمريكا اللاتينية تحتاج إلى معلمين من نوعية أفضل، ويوم دراسي أطول، وتقييم صارم للمعلم، ومشاركة أقوى من جانب المجتمع في المدارس، وتعليم ما قبل مدرسي شامل، وكتب دراسية من نوعية جيدة،[45] وهذه أشياء أفلحت كوبا في الأخذ بها بطريقة صحيحة في نظامها التعليمي. ولكن من الناحية التقليدية، كان التعليم في أمريكا اللاتينية مفرط المركزية ويعاني ضعفاً في التنظيم. وكثير من الإصلاحات الضرورية ستضفي على المدارس مزيداً من الاستقلالية المحلية، ولكنها ستعرضها لقدر أكبر من المحاسبية بوضع وفرض معايير وطنية. إن التغير قد بدأ. بحلول عام 2001 كانت 17 دولة في المنطقة (مقارنة بأربع دول في عام 1990) قد أدخلت الاختبارات القومية لتقييم تعلم الطلاب. وكثير من الدول، بما في ذلك البرازيل والمكسيك، أسست أيضاً وكالات للتقييم. وبعضها أخذ يجرب أيضاً المزيد من استقلالية المدارس. في تسعينيات القرن العشرين أسست ولاية

ميناس جيرايس Minas Gerais في البرازيل مجالس مدرسية محلية يشارك فيها أولياء الأمور، وأعطتهم مسؤولية جزء من موازنة المدرسة، وسلطة تعيين مدير المدرسة. وفي الاختبارات القومية اللاحقة، حصلت ميناس جيرايس على بعض أفضل النتائج في الدولة. ولم تعد الناس تنظر إلى وزارة التربية والتعليم كغنيمة سياسية يتغير فيها الوزراء كل أشهر قليلة. كان باولو ريناتو سوزا Paulo Renato Souza، الذي أشرف على التحسن الرائع في التغطية التعليمية البرازيلية، وزيراً للتربية والتعليم طوال 8 سنوات في فترتي حكم كاردوسو.

كانت هناك أيضاً تجارب في إشراك القطاع الخاص في التعليم المدرسي. وتشمل هذه مدارس الميثاق في بوجوتا. في معظم الدول تدير في ألجيرا Fe y Algería، وهي حركة أسسها اليسوعيون، مدارس الدولة، وتحقق نتائج جيدة. وفي شيلي أدخلت دكتاتورية بينوشي مشروع "شبه الوصل quasi-voucher" تحصل بموجبه الهيئات الخاصة على الأموال العامة لتدير المدارس العامة. والآن يذهب نحو 40٪ من التلاميذ إلى هذه المدارس التي لا تفرض رسوماً، ولكن لديها السماح بفرض رسوم إضافية. ولم تتوصل البحوث إلى استنتاجات فيما يتعلق بما إذا كان هذا النظام قد جعل المدارس أكثر فاعلية أم لا. ولكن هناك بعض الأدلة على أنه زاد التقسيم الطبقي الاجتماعي، بحيث يجنح تلاميذ الطبقة الوسطى إلى المدارس ذات الإدارات الخاصة.[46]

يوفر القطاع الخاص نحو ثلثي المقاعد الجامعية في المنطقة. ويحصل فقط نحو الخمس من الأمريكيين اللاتينيين على تعليم عالٍ، غير أنه حتى تسعينيات القرن العشرين كانت الحكومات تميل إلى الإنفاق غير المتناسب على الجامعات الحكومية، وكان ينظر إلى بعضها كدائرة انتخابية سياسية مهمة، وبعضها الآخر ينظر إليه كمراكز للتميز مثل جامعة ساو باولو أو جامعة شيلي أو بعض الكليات في جامعة بوينس آيرس أو الجامعة القومية المستقلة في المكسيك. ولا تتقاضى هذه الجامعات رسوماً. ويعتمد القبول على الامتحانات التنافسية. ويأتي طلابها من القطاعات الثرية من السكان كطلاب أعلى الجامعات الخاصة.

ويميل الطلاب من الأسر الأفقر إلى الذهاب إلى جامعات خاصة بائسة الجودة تكاثرت بشكل فطري في العقدين الماضيين. وفي الخمس عشرة سنة الماضية ذهب كثير من الزيادة في موازنة التعليم إلى المدارس، ولكن مازالت المكسيك تغدق على كل طالب في الجامعات الحكومية خمسة أضعاف ما تنفقه على كل طالب في المدارس الابتدائية (مقارنة بالضعف في الدول الأخرى لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية). وتنفق البرازيل نحو ربع موازنتها للتعليم على الجامعات الحكومية، وهذا شيء غير عادل. وهناك قضية قوية لتقاضي رسوم عن الطلاب الأكثر ثراء، ولمشروع قروض طلابية مدعومة لجذب الطلاب الأفقر.

وخلافاً لبعض برامج الاقتصادي الكلي، فإن معالجة وجوه العجز التعليمية في أمريكا اللاتينية لا يمكن تحقيقها بين عشية وضحاها. إنها مسعى طويل الأجل. وبالنظر إليها في هذا السياق، بحلول منتصف الألفية الثانية كان هناك دليل على التقدم، ودليل آخر على الافتقار إلى هذا التقدم. في سانتياجو تلازويالتبك Tlazoyaltepec Santiago، نجد أن والد ماريا إيلينا فلاسكو Maria Elena Velasco، الذي يعيش في كشك خشبي، ولديه حقل ذرة صغير وعدد قليل من الخراف، ذهب إلى المدرسة لمدة سنتين فقط. ووالدتها، التي تتحدث القليل من الإسبانية، لم تذهب إلى المدرسة إطلاقاً. أكملت ماريا إيلينا وشقيقها ست سنوات في المدرسة الابتدائية، ولكنها تمكنت فقط من دراسة سنة واحدة في المدرسة الثانوية قبل أن تترك الدراسة. وهي مصممة على أن يكون أداء أطفالها أفضل. لا توجد مدرسة عليا في تلازويالتبك؛ ومن ثم فهذا يعني أخذهم إلى "الوادي"، حيث مدينة أوكاساكا. وهي تعلق قائلة «من يعلم كيف سأفعل ذلك؟ ولكن ينبغي أن أفعل ذلك. إذا عملت في النظافة فسوف أكسب 50 بيسو في اليوم».[47]

الشرعية والخروج على القانون

جذبت سيوداد خواريز Ciudad Juárez، التي تلتصق بالباسو ولكنها بعيدة جداً من أي مكان آخر، مئات الآلاف من المكسيكيين إلى مصانعها لتجميع الصادرات، حيث

يصنعون كل شيء، من أجزاء السيارات إلى أجهزة التحكم من بعد في التلفزيون، لتصديرها إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وهنا يكون ريو جراند Rio Grande، الذي يفصل بين المدينتين، نهيراً ضحلاً معظم السنة، وينحصر قاعه العريض بفعل سدود صخرية. وعلى ضفته الشمالية يرتفع حاجز، حيث تقف بين كل مئات قليلة من الأمتار سيارة دفع رباعي لدوريات الحدود تعترض تدفق الناس نحو الشمال، ولكن ليس تدفق السلع بما ذلك المخدرات. إذا عبرت الجسر الثنائي القومية إلى الشرق من وسط المدينة، فلن يتغير الكثير ظاهرياً في توجهك جنوباً إلى المناطق الصناعية والمراكز التجارية لمدينة خواريز. ولكن يصبح التناقض صارخاً إذا أنت تابعت أساطيل حافلات العمل البيضاء الطلاء التي تغادر مصانع تجميع الصادرات مع تغيير الوردية في أواخر الظهيرة، لتنقل العمال إلى منازلهم في المناطق المجاورة الفقيرة إلى الغرب والمتبعثرة فوق التلال والأودية العميقة الضيقة في صحراء تشيهواهوا Chihuahua. يحتضن طريق متعرج من مسارين تمت سفلتته مؤخراً الضفة الغربية لريو جراند، مروراً بأكواخ صغيرة من الأسمنت يحتوي كل منها على غرفة أو اثنتين بنيت على أساس من إطارات السيارات. وعبر النهر تزمجر حركة المرور في ساعة الذروة بطول طريق المرور رقم 10 العابر للولايات، ولكن أكبر فرق بين جانبي النهر لا يصبح على الفور ملموساً من خلال الفجوة في البنية التحتية أو مستوى المعيشة، وإنما من الدرجة التي يتم بها تطبيق القانون.

في السنوات الأخيرة ذاع صيت خواريز بسبب جرائم قتل النساء، حيث قتل نحو 450 امرأة وبنتاً بين عامي 1993 و2006. [48] كثيراً ما كانت أجسادهن المليئة بالضربات أو المشوهة توجد مدفونة في مكبات النفايات. كانت بعض حالات الموت نتيجة للعنف المنزلي أو السرقات المنزلية. لكن 90 حالة على الأقل من جرائم القتل تلك كان فيها على ما يبدو دافع جنسي. وقادت هذه الجرائم إلى افتراضات رهيبة عن القتلة الشنيعين، وعن أفلام "التنشق" snuff؛ و/ أو الطقوس الاستهلالية المرعبة initiation rites؛ التي تمارسها عصابات منظمة تربط بين كل من تجار المخدرات المحليين والشرطة والسياسيين. وقد

وصفت جماعات حقوق الإنسان جرائم القتل تلك بأنها "إبادة للنساء"، أو جرائم كراهية. تقول إستر شافيز Esther Chávez، وهي محاسبة تنتمي للحركة النسائية feminism، أنشأت كازا أميجا Casa Amiga، وهو مركز للاستشارات وملاذ للنساء في المدينة، «يقتلونهن لأنهن نساء، ولأنهن فقيرات».[49]

لكنهم قتلوهن أيضاً لأنهم ظنوا أنهم سوف ينجون بفعلتهم. تم اعتقال كثير من الرجال وسجنوا لارتكابهم جرائم جنسية، ولكن جماعات حقوق الإنسان أصرت على أنهم أبرياء، وقد تم تعذيبهم لإرغامهم على الاعتراف. وأجبرت الحملات التي قام بها ناشطون على جانبي الحدود الحكومة الفيدرالية على التدخل أخيراً. وقام مكتب المدعي العام الفيدرالي بمراجعة القضايا. ووجد أن 177 من المسؤولين المحليين المشاركين في التحري عن جرائم القتل كانوا مهملين، برغم أنه قال أيضاً إن كثيراً من القضايا قد تم حلها. وأرسل الرئيس فوكس 1200 فرد من الشرطة الفيدرالية ليعيدوا تدريب القوة المحلية. وعُيِّن مفوض خاص ليعيد التنسيق بين كل من السلطات المحلية والولائية والقومية، ولكي يجمع أموالاً لمعالجة المشكلات الاجتماعية في المدينة. وأنشئت حدائق جديدة في المدينة، وعبدت الطرق في المساكن العشوائية. كانت جرائم القتل في خواريز مروعة بشكل استثنائي؛ وتفاعلت الحكومة معها لأنها استرعت الاهتمام العام. ولكن مشكلات الحصانة الجنائية وفساد الشرطة التي اشتكت منها السيدة شافيز وآخرون لم تكن مقصورة على خواريز بأية حال.

لطالما عانت مجتمعات أمريكا اللاتينية مفارقة؛ إذ إنها ورثت عن الاستعمارية الإيبيرية قانونية شكلية. غير أن هذه وجدت في آن مع حالة خروج عن القانون واسعة الانتشار. وأحد تجليات هذه المفارقة كان يتمثل في حجم الاقتصاد غير الرسمي، والآخر يتمثل في ارتفاع الجريمة عبر المنطقة، وخاصة الجريمة العنيفة، بشكل ثابت في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين. كان معدل جرائم القتل في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في عام 1990 يبلغ 22.9٪ في كل 10 آلاف نسمة، وبحلول أوائل العقد الأول من القرن الحادي

والعشرين ارتفع الرقم إلى 25.1٪.[50] وفي الحالتين كان هذا المعدل أعلى منه في أي منطقة أخرى ماعدا إفريقيا. وفي كل من شيلي وبيرو وأوروجواي كان معدل جرائم القتل أقل منه في الولايات المتحدة الأمريكية. لكن بعض مجتمعات أمريكا اللاتينية تعد من بين أعنف المجتمعات في العالم. في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين كانت كولومبيا، والسلفادور، وفنزويلا، والبرازيل لها معدلات جرائم قتل أكثر كثيراً من المتوسط الإقليمي. وفي بعض السنوات، وفي مدن معينة- مدلين وكالي في كولومبيا ومدينة جواتيمالا، وبعض أنحاء ريو دي جينيرو وساو باولو- كان الرقم أكثر من 100 جريمة قتل في كل 100 ألف نسمة.[51] وفيما يشبه رجع الصدى لمدينة سيوداد خواريز، قُتلت 524 امرأة في جواتيمالا في عام 2004 وفق ما تقوله الشرطة الوطنية.[52] وبشكل متفاوت كانت جرائم الاختطاف شائعة في أمريكا اللاتينية كذلك، وخاصة في كولومبيا والمكسيك والبرازيل وفنزويلا. وكان الخوف من الجريمة العنيفة أكثر انتشاراً مما هو في الواقع. وسنة تلو أخرى، كانت استطلاعات رأي لاتينوبارومترو Latinobarómetro تظهر أن كلاً من الجريمة والعنف وانعدام الأمن الشخصي كانت تمثل ثاني أكثر الهموم العامة أولوية في المنطقة، وذلك بعد الفقر والبطالة. في مسح أجري عام 2006، كان ينظر إليها [الجريمة] كأكبر مشكلة، متقدمة حتى على القضايا الاقتصادية، لدى من أجابوا عن الأسئلة في كل من كولومبيا، وفنزويلا، والكثير من دول أمريكا الوسطى، وكانوا كذلك أيضاً في الأرجنتين، مع أنها لاتزال دولة آمنة نسبياً، وهذا ذم في شكل مدح لقوة تعافي البلاد من الانهيار الاقتصادي.[53] ودفعت المظاهرات العامة الضخمة ضد الجريمة بمئات الآلاف من الناس إلى الشوارع في مكسيكو سيتي وبوينس آيرس في عام 2004. وكان الكثيرون منهم من الطبقة الوسطى، وقد أزعجهم انتشار جرائم الاختطاف والسرقة تحت تهديد السلاح عند إشارات المرور، وكان كثير منهم أقل يسراً. وتتضمن معظم الجرائم في أمريكا اللاتينية كما في أماكن أخرى الفقراء وهم يسرقون و/ أو يقتلون فقراء آخرين. وكثير من السياسيين المحافظين انتُخبوا رؤساء؛ لأنهم بشكل رئيسي أو جزئي وعدوا أن يكونوا صارمين في محاربة الجريمة والعنف. ويشمل هؤلاء ألفارو أوريبي Álvaro Uribe في كولومبيا، وتوني

ساكا Tony Saca في السلفادور في عام 2004، وكالدرون في المكسيك. وإضافة إلى المعاناة الإنسانية المتضمنة، كان العنف يحمل معه تكلفة اقتصادية، وكان معوِّقاً للتنمية. ووفق أحد التقديرات، يمكن أن يكون دخل أمريكا اللاتينية أكثر بمقدار 25٪ إذا كان مستوى العنف مشابهاً لمستوى نظيره في بقية العالم.[54] وفي تقدير آخر كلف العنف في تسعينيات القرن العشرين كولومبيا نقطتين مئويتين من النمو الاقتصادي كل سنة، وأخاف المستثمرين والسياح.[55]

هناك كثير من العوامل المشتركة التي تقف وراء طغيان الجريمة العنيفة. وتشمل هذه سرعة التمدين وحالات التفكك الاقتصادي في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين. ولكن هناك جزءين محددين إضافيين في التفسير. الأول، هو الضعف النسبي و/ أو عدم كفاءة كل من الشرطة والمحاكم والسجون. وربما كان أهم العوامل في زيادة الجريمة قد تولد خارجياً، حيث إن الطلب على المخدرات، وخاصة الكوكايين في الولايات المتحدة الأمريكية ولاحقاً في أوربا وأماكن أخرى، كوَّن شبكات واسعة وقوية للجريمة المنظمة. ومع مرور الزمن، بدأ بيع واستهلاك المخدرات ينتشر داخل أمريكا اللاتينية كذلك. وقد دعم هذان العاملان كلاهما الآخر. وازدهرت تجارة المخدرات وكذلك الفساد والجريمة والاقتصاد غير الرسمي على وجه الدقة، بسبب ضعف الدولة وحكم القانون في المنطقة. وقد شكلت تجارة المخدرات عبئاً ثقيلاً على كاهل ديمقراطية أمريكا اللاتينية.

وتشابكت هذه العوامل مع عوامل محلية؛ فعلى سبيل المثال، في أمريكا الوسطى عقب الحرب الأهلية كانت البنادق والشبان العاطلون عن العمل من الأمور الشائعة. علاوة على ذلك، برزت عصابات الشبان (المعروفة باسم ماراس- *maras*) في ثمانينيات القرن العشرين بين أطفال أمريكا الوسطى الذين هاجروا إلى لوس أنجلوس للهرب من الحرب والفقر في الوطن.[56] وفي تسعينيات القرن العشرين بدأ بعض هؤلاء الشبان العودة إلى أمريكا الوسطى؛ إما بسبب إرساء السلام أو لأنهم أبعدوا لارتكابهم جرائم. وقد أخذوا معهم العصابات إلى كل من السلفادور وجواتيمالا، وهندوراس خاصة. وتراوحت

تقديرات عضوية العصابات في أمريكا الوسطى بين 70-300 ألف عضو في عام 2006. ومع أن معظمها كان جماعات صغيرة تعيش في الأحياء السكنية، فقد تحول بعضها إلى الجريمة الخطيرة كالابتزاز وتوزيع المخدرات والاتجار بها، وغيرها. وبدءاً من عام 2003 ردت الحكومات في هذه الدول الثلاث بسياسات العصا الغليظة التي تضمنت اعتبار مجرد الانتماء إلى عصابة جنحة، وحُبس آلاف الشبان في سجون مكتظة ومنفلتة، وهذا ما فاقم المشكلة، وذلك بدفع العصابات إلى أن تصبح أكثر تنظيماً وعنفاً. ارتفعت معدلات الجريمة في الدول الثلاث مرة أخرى، بعد أن كانت قد هبطت في أواخر تسعينيات القرن العشرين. وقد شملت بعض حالات قتل من تحوم حولهم شبهة عضوية العصابات أن بعض عناصر الشرطة عمدوا إلى تطبيق القانون بأيديهم.

وفي المساكن العشوائية في ساو باولو وريو دي جينيرو أدى وصول كوكايين الكراك crack cocaine في تسعينيات القرن العشرين إلى تفاقم حالة الخروج عن القانون التي كانت موجودة سلفاً، والتي نتجت عن التحضر الفوضوي. وفي دراسة عن ديادِما Diadema، وهي ضاحية فقيرة في الأطراف الجنوبية من ساو باولو، نما سكانها بمعدل متوسط يبلغ 16٪ سنوياً بين عامي 1950-1980، وتمت مقارنة الظروف فيها بـ "الغرب الجامح" في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تولد العنف بسبب الافتقار إلى ملكية الأراضي، وغياب الحكم الفعال، وضعف التنظيم المحلي. ومع إسباغ القانونية على المستوطنات، وبعد أن أصبحت الحكومة المحلية أكثر فاعلية، بدأ العنف في الهبوط في أوائل تسعينيات القرن العشرين. ثم ارتفع مرة أخرى بشكل حاد، ووصل إلى ذروة مرعبة بلغت 141 جريمة قتل في كل 100 ألف نسمة في عام 1991. وفُسِّر ذلك بأن تجار المخدرات كانوا قد دخلوا الملعب.[57] وكانت المشكلة أسوأ في ريو دي جينيرو، حيث كانت معظم المساكن العشوائية التي يبلغ عددها 700 مسكن تحت سيطرة عصابات المخدرات.

في كولومبيا، وبدرجة أقل بيرو، وفرت تجارة المخدرات التمويل للجماعات المسلحة التي تحدت الحكم الديمقراطي. وقبل الخوض في مزيد من التفاصيل عن حالة كولومبيا،

تجدر الإشارة إلى اثنتين من النزعات الإقليمية رداً على الجريمة. الأولى، هي الميل نحو خصخصة خدمات الشرطة والعدالة. والثانية نزعة مضادة أكثر مساعدة نحو إصلاح الشرطة والعدالة. والاثنتان تنبعان من وجوه الخلل في نظامي الشرطة والعدالة. تاريخياً، كانت الشرطة في أمريكا اللاتينية تنزع نحو أن تكون فرعاً تابعاً للقوات المسلحة.[58] وفي كثير من الحالات، لاتزال الشرطة كذلك؛ ففي البرازيل مثلاً تعرف القوة الرئيسية للشرطة باسم بوليسيا ميلتار polícia militar – الشرطة العسكرية ؛ وبرغم أنها تدار بحكومات الولايات، فهي فرع مساعد للجيش، وتنظمها وزارة الدفاع. وكان هذا الارتباط العسكري يعني أن الشرطة كانت تجنح إلى استخدام القوة بلا تردد (وفي أحيان بطريقة مهلكة)، مما جعل إصلاحها أكثر صعوبة.[59] وكانت الوظيفة الرئيسة للشرطة المحافظة على السيطرة السياسية والنظام العام بدلاً من منع الجريمة والكشف عنها. وهي تخدم الحكومة بدلاً من الجمهور. وتتصف مكانتها المهنية ومرتباتها بالانخفاض، وتدريبها غير كافٍ، ويشيع فيها الفساد. وبرغم أن كل قوة تميل نحو فرط المركزية في بنية قيادتها، فقد كان هناك دائماً ازدواجية في القوات المتنافسة. وكثيراً ما تكون الأعداد الكلية غير كافية. فالمكسيك، مثلاً، كان فيها نحو 400 ألف شرطي في فئات كثيرة من القوات المختلفة في عام 2006. في المتوسط يحصل رجال الشرطة على ست سنوات من التعليم وأسبوعين من التدريب، ويبلغ متوسط المرتب 370 دولاراً أمريكياً شهرياً فقط، ويُعتقد رسمياً أن نحو 35٪ منهم يتعاطون المخدرات، ويترك 40٪ منهم القوة كل سنة.[60] وفي دول كثيرة يخشى الجمهور الشرطة ولا يثق بها: في استطلاعات رأي لاتينوباروميترو في عام 2006 عبر أقل من أربعة في كل عشرة من الذين أجابوا عن الأسئلة عن عدم وجود أي ثقة لديهم بالشرطة.[61]

ونتيجة لذلك نجد أن الجريمة في دول كثيرة لا يتم الإبلاغ عنها، أو التحري فيها بشكل ملائم. ووفق ما جاء في بحث قامت به سيداك CIDAC، وهي مؤسسة بحثية في المكسيك، فإن 96٪ من الجرائم مرت بلا عقاب بين عامي 1996–2003، وربما كانت هذه حالة متطرفة، ولكنها تعبر عن أمر واقع.[62] أيضاً، نجد أنه في نحو 50 ألف جريمة قتل

ترتكب كل سنة في البرازيل يتم التقاضي بنجاح في 8٪ منها فقط. وفي تسعينيات القرن العشرين في كولومبيا، تم التحقيق في نحو 40٪ فقط من جرائم القتل، وتنتهي جريمة قتل واحدة من كل عشرة بالاعتقال.[63]

والأسوأ من هذا بكثير أن الشرطة نفسها تكون أحياناً مسؤولة عن الجرائم العنيفة. وقد رصدت بصورة منتظمة تقارير لجماعات مثل منظمة حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية، إضافة إلى نظيراتها المحلية، استخدام الشرطة العنف الذي يفضي إلى الموت ضد المدنيين. وفي قضية ذائعة الصيت في عام 1997 في دياديما ضاحية ساو باولو، مثلاً، قام السكان المحليون بتصوير اثني عشر فرداً من الشرطة بالفيديو وهم يقيمون حاجز طرق على مدى ثلاث ليالٍ ليضربوا ويبتزوا المال من سائقي السيارات العابرين، وقتلوا واحداً منهم بالرصاص.[64] وفي الأرجنتين، نجد أن القوة الإقليمية في بوينس آيرس لها سمعة سيئة بشكل خاص. وقد اتضح أن كثيراً من ضباطها شاركوا في قصف مركز يهودي للرعاية الاجتماعية في بوينس آيرس في عام 1994؛ وقتل في القصف 86 شخصاً، إضافة إلى قتل مصور صحفي لا علاقة له بالمركز.[65] وكثير من قادة هذه القوة يتلقون الرشى- غالباً ما يتم تقاسمها مع القادة السياسيين- مقابل أن يغضوا الطرف عن تجارة المخدرات، وغيرها من الأنشطة الإجرامية. وفي المكسيك يفترض على نطاق واسع أن كثيراً من قوات الشرطة البلدية والولائية تعمل لصالح عصابات المخدرات بدلاً من محاربتها.

في ضوء وجوه فشل الشرطة، أخذ المواطنون أحياناً يبحثون عن حلول خاصة للجريمة العنيفة. في كثير من الدول انسحب الأثرياء إلى المجمعات السكانية المحروسة. وكثيراً ما ينافس حراس الأمن الخاص الشرطة في الأعداد. وفي البرازيل ألغي اقتراح يقضي بحظر بيع الأسلحة والذخائر في استفتاء تم في عام 2005. ووفق أحد التقديرات، ربما تكون في البرازيل 17 مليون قطعة سلاح، نصفها غير مسجل.[66] وأحياناً يأخذ الفقراء حقوقهم بأيديهم؛ فعمليات الشنق التي يقوم بها الغوغاء باتت أمراً مألوفاً في جواتيمالا، وأرياف بيرو وبوليفيا، وأحياناً تتم في الضواحي العشوائية في ليما. وقد شيد السكان في

بعض المقاطعات الفقيرة من ليما أبوابهم الخاصة عبر شوارعهم. وللحراسة الأهلية في المنطقة تاريخ طويل. على سبيل المثال، في ديادينا في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين قتل حراس من الأهالي من كان يشتبه في أنهم ارتكبوا جنحاً. وقد غفر لهم ذلك السكان الذين كانوا يرون فيهم الوسيلة الوحيدة للسيطرة على الجريمة. وكان رجال الشرطة في أثناء الخدمة أو في أوقات الراحة يؤدون أحياناً دور الحراس. وفي نحو 90 من 700 ضاحية عشوائية في ريو دي جينيرو، حيث تقول معظم الروايات إن التقدم فيها كان أقل منه في ساو باولو، طردت المليشيات المسلحة، التي كانت تتكون بشكل رئيس من رجال شرطة سابقين أو خارج ساعات العمل الرسمية، تجار المخدرات بحلول أوائل عام 2007. وكثيراً ما كان ذلك يتم في معارك عنيفة.[67]

وشكل المزارعون في بيرو دوريات حراسة عرفت باسم دوريات المزارعين rondas campesinas، وكانت في الأصل دفاعاً ضد سارقي الماشية. وفي أثناء حملات حرب العصابات التي خاضتها جماعة "الدرب المضيء *Sendero Luminoso*" في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين تم الترويج لهذه الدوريات ودعمها بالقوات المسلحة كجزء من استراتيجية ناجحة مضادة للتمرد. وكان أكبر مثال لحراسة الأهالي وأشهرها هو الجيوش شبه العسكرية في كولومبيا. وقد شكل ملاك الأراضي بعض هذه الجماعات لمواجهة جرائم القتل وعمليات الابتزاز التي ترتكبها عصابات الجناح اليساري. وانبثقت جماعات أخرى عن القتلة المرتزقة الذين تستأجرهم عصابات المخدرات. وكانت جماعات الحراسة هذه تحمي ملاك الأراضي والمدن الريفية من حرب العصابات، ولكن بعد أن تبسط نفوذها الإرهابي الخاص بها.

من ناحية ثانية، شهدت تقريباً كل دولة في المنطقة محاولات لإصلاح الشرطة والمحاكم. وقد شملت هذه المحاولات في أمريكا الوسطى خلق قوات شرطة مدنية جديدة في السلفادور وجواتيمالا، كجزء من اتفاقيات السلام التي أنهت الحروب المدنية. وكانت الإصلاحات في أمريكا اللاتينية تستهدف عموماً تحويل الشرطة إلى قوة محترفة

بقدرات اختصاصية عبر التغييرات في التجنيد، والتدريب، والإدارة. وحاول الإصلاحيون أيضاً تقوية الإشراف على عنف الشرطة ومراقبته، كما حاولوا بدرجة أكبر إشراك المجتمع في العمل الشرطي والأمن. وفي الوقت نفسه، بدأت بعض الحكومات التعامل مع العنف كمشكلة للصحة العامة. وقد تم إطلاق هذه المقاربة في كالي، ثالثِ مدينة في كولومبيا يعيش فيها نحو 2 مليون نسمة، حيث ارتفعت معدلات جريمة القتل في المدينة من 23 في كل 100 ألف في عام 1983 إلى 85 بحلول عام 1995، ثم وصلت الذروة عند 124 بحلول عام 1994. ويعود ذلك جزئياً إلى "كارتل" تجار المخدرات في كالي، وحربهم مع منافسيهم في مدلين. وفي عام 1992 أمر محافظ المدينة، رودريجو جويريرو Rodrigo Guerrero، وهو أخصائي في الصحة العامة، بدراسة وبائية للعنف لتحديد كيف، وأين، ومتى يُقتل الناس. ثم تبع ذلك حملة تثقيفية، وقفل البارات في أوقات مبكرة، وحظر على حمل المسدسات في عطلة نهاية الأسبوع.[68] وقد أفلحت هذه الإجراءات في كبح زيادة العنف، وإن ظل ذلك فقط في حدود المستوى الذي كانت عليه في عام 1991. ثم توسع في هذه المقاربة بنجاح أكبر محافظ بوجوتا، أنتاناس موكس Antanas Mockus. وأثمر الجمع بين مثل هذه الإجراءات عن تعزيز الرئيس ألفارو أوريبي للأمن، وإبرام اتفاقية سلام مع الجماعات شبه العسكرية، وهبوط كبير في معدل جرائم القتل.

وفي البرازيل جرب عديد من الولايات شرطة المجتمع، وجرت أكثر هذه التجارب تطويراً في ولاية ساو باولو.[69] وقد تضمنت الخطة الجديدة المزيد من الدوريات في مناطق مختارة، وتأسيس مواقع شرطية تعمل 24 ساعة، والتدريب الإضافي، والاستشارات الإضافية لرجال الشرطة المتورطين في الأحداث العنيفة. واستولت حكومة الولاية أيضاً على المزيد من الأسلحة غير المسجلة، وقلصت عدد رخص الأسلحة التي تصدرها من 70 ألفاً سنوياً إلى 2000. وقد هبطت جرائم القتل في الولاية بصورة حادة من ذروة بلغت نحو 13 ألفاً في عام 1999 إلى 9 آلاف في عام 2004. ثم أكملت المقاربة الجديدة في ديادِيما

بواسطة حكومة المدينة التي أنشأت قوة الشرطة البلدية الخاصة بها، وكما في كولومبيا قيدت مبيعات الكحول. وبحلول عام 2003 كان معدل الجريمة في ديادييا قد هبط إلى نصف الذروة التي بلغها في عام 1999.

وفي بيرو قامت مجموعة من المسؤولين المدنيين بمحاولة جريئة لإصلاح الشرطة في أثناء رئاسة أليخاندرو توليدو Alejandro Toledo.[70] كانت الشرطة في بيرو فعالة في بعض الأوجه؛ إذ نجحت بعملية استخباراتية محكمة في أسر أبيمئل جزمان Abimael Guzmán قائد حركة الدرب المضيء، وتفكيك كثير من عصابات الخطف. ولكن كان ينظر إليها – على نطاق واسع – كجهاز فاسد يطلب بانتظام الرشى من المواطنين، وكانت تفشل في التعامل مع الجريمة اليومية. وعندما جاء الإصلاحيون إلى السلطة، كانت قوات الأمن قد فقدت مصداقيتها بسبب فساد وسوء إدارة فوجيموري وقائد أمنه الشرير فلاديميرو مونتيسنوز Vladimiro Montesinos. وقد قام الفريق الجديد: بتبرئة نحو 1300 ضابط، وقلص النصف تقريباً من أعداد الجنرالات والعقداء في قوة كانت نسبة الضباط الكبار فيها كبيرة بشكل عبثي، كما قام بالقضاء على كثير من عمليات ابتزاز المال، وإنشاء مكتب خاص لمكافحة الفساد، وإصلاح إجراءات التدريب، واعتماد الترقية بالجدارة بدلاً من سنوات الخدمة. وكان أحد إجراءاتهم المبكرة تعيين محقق شرطي في الشكاوى ضد موظفي الدولة، لكي يتعامل مع مظالم الرتب الأدنى، وهدف هذا الإجراء إلى تحسين الروح المعنوية. كما قاموا بنقل نحو ألف ضابط من الواجبات الإدارية والواجبات الأخرى إلى مراكز الشرطة في ليما. وبموجب قانون جديد، أسسوا لجاناً لأمن المواطنين تضم الشرطة، والحكومات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني. وأظهرت استطلاعات الرأي أن تقدير الشرطة في أعين الجمهور بدأ يتصاعد. ولكن الإصلاحات اصطدمت بمقاومة شرسة من أعضاء حزب توليدو الذين أرادوا وضع مؤيديهم في وظائف في وزارة الداخلية. وفي نهاية المطاف قام توليدو بفصل الإصلاحيين، وحصل انتكاس لكثير من التغييرات. لقد تم التفكير في الإصلاحات كحزمة. ووفق ما يقول جينو

كوستا Gino Costa وزير الداخلية بين عامي 2002-2003 وأحد كبار الإصلاحيين «يمكن أن تقدم خدمات شرطة المجتمع فقط إذا كان السكان يرون قيادة حاسمة فيما يتعلق بتنظيف الشرطة. والدرس الكبير يتلخص في أنك تحتاج إلى إرادة سياسية واستمرارية».[71]

إن الإصلاح مثل التعليم مشروع طويل الأجل. ولكن كان هناك ما يكفي من التجارب الناجحة للإيحاء بأنه من الممكن عمله. كان تفعيل الأجهزة القضائية أكبر صعوبة؛ لأنها كانت غالباً مستقلة، وذات أخلاق اتحادية corporate قوية تستهدف الحفاظ على امتيازاتها بدلاً من توفير خدمة عامة أفضل. ومع ذلك، فقد حاولت كل دولة في المنطقة تقريباً الإصلاحات القضائية منذ ثمانينيات القرن العشرين. وقد شملت الأهداف زيادة الاستقلال السياسي للجهاز القضائي، وجعله أكثر فاعلية، وتحديث النظام القضائي، وتوسيع المنفذ إلى القانون، وتحسين احترام حقوق الإنسان. ولكن هذه الأهداف تتضمن مقايضات أحياناً؛ فالجهاز القضائي الأكثر استقلالية ربما يكون أقل فاعلية، والمنفذ الأوسع ربما يزيد تراكم القضايا، مثلاً. حدث الإصلاح بشكل أكثر فاعلية في القمة، حيث أصبحت المحاكم العليا في دول؛ مثل الأرجنتين والبرازيل والمكسيك أكثر استقلالية وأكثر مهنية، وأخذت تتعامل مع قضايا أقل وأكثر أهمية مما كان في الماضي. في كولومبيا أطلقت محكمة دستورية كانت قد أنشئت بموجب دستور جديد في عام 1991 سلطات واسعة للمراجعة القضائية. وتوسع المنفذ إلى العدالة بآليات مثل مكاتب المحقق في الشكاوى التي تأسست في 15 دولة. وتشير إحدى مراجعات الإصلاح القضائي في المنطقة إلى أنه حتى نقاد إصلاح الجهاز القضائي يتفقون على أن الأجهزة القضائية المتوسطة أكثر استقلالاً، وأن إدارة القضايا أكثر فاعلية، وأن المصادر القضائية قد زادت، وأن حقوق الإنسان تجد قدراً أكبر من الحماية.[72] وهذا الحكم لا يعني بالطبع أنه لا توجد مشكلات كثيرة؛ فلطالما كانت العدالة بطيئة وفاسدة وتعسفية أو غير موجودة ببساطة. وأحد وجوه القصور الصارخة يتمثل في أنه في كثير من الدول يحبس كثير من المتهمين على

سبيل الاحتياط دون أن يقدَّموا للمحاكمة، في سجون لم تعرف الإصلاح، ومكتظة وعنيفة. والجانب الآخر غير المتوقع من النجاح النسبي لساو باولو في معالجة أمر عصابات المخدرات تجسد في نشوء سنديكالية syndicate (كارتل) جنائية قوية داخل سجون الولاية. وفي أيار/ مايو 2006 كانت القيادة الأولى للعاصمة مسؤولة عن خمسة أيام من الأضرار تبعها الانتقام، وقتل فيها نحو 150 شخصاً كان ربعهم من الشرطة، وأحرقت 82 حافلة، وهوجم 17 فرعاً مصرفياً. وكان اختبار القوة هذا بين العصابات والولاية قد أثاره فيما يبدو نقل عدة مئات من أعضاء القيادة إلى سجن أكثر بعداً.[73] وكانت هناك مشكلة كبيرة أخرى تمثلت في أن حفنة من الدول كانت الجماعات المسلحة فيها طرح تحدياً لحكم القانون، وكان هذا يصدق بشكل خاص على كولومبيا.

«رصاص أم فضة»

لم يكن إنريكي لو ميرترا Enrique Low Murtra يرغب في أي شيء أكثر من أن يترك منصبه كوزير للعدل في كولومبيا لكي يفتح مكتباً للمحاماة، ويعود إلى عمله السابق كأستاذ جامعي. وقال «أود أن أتخيل أن الانتقام غير سرمدي. أن تنفى مثل سبيو Scipio من وطنك، فهذا يبدو لي ظلماً».[74] إنه رجل مهذب ورقيق وأنيس كان ذات مرة قاضياً في المحكمة العليا، مع أنه كان لايزال في التاسعة والأربعين. كان يتحدث بلطف، والمطر يهطل خارج مكتبه في عزبة من طراز استعماري في بوجوتا في آذار/ مارس 1988. ولكنه كان بالفعل سيعاني النفي، وما هو أسوأ. قبل شهرين وبموجب توجيهات من رئيس كولومبيا فيرجيليو براكو Virgilio Braco، وقع لو ميرترا على مذكرات اعتقال بحق خمسة من كبار أعضاء "كارتل مدلين"، وإبعادهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية بتهم تتعلق بالمخدرات.[75] وكان ذلك يشمل بابلو إسكوبار Pablo Escobar الذي ربما كان أكثر بارونات المخدرات قسوة وشهرة في العالم. وبعد تهديدات دائمة بالقتل، أرسل الوزير ابنته خارج البلاد. وقال معلقاً على وضعه «حتى الذهاب لقص الشعر أصبح

مشكلة». ثم صارت التهديدات من الشدة بحيث إن براكو عينه سفيراً في سويسرا في عام 1988. لكن ذلك لم ينقذه. عاد في عام 1991 إلى كولومبيا ليعمل كما كان يأمل أستاذاً للقانون في جامعة لا سال La Salle. وبما أنه لم يعد يعمل في الحكومة، فلم يكن له حراس شخصيون، وقد أردي قتيلاً بإطلاق نار عند مدخل الجامعة.[76]

كان اغتيال لو ميرترا إحدى آلاف جرائم القتل التي ارتكبها تجار المخدرات في كولومبيا. بدأت هذه الجرائم بهدوء في سبعينيات القرن العشرين مع تجارة الماريجوانا ثم الكوكايين. ولم يكن يحفل بذلك كثيراً في كولومبيا سوى قلة من الناس، حتى بدأ تجار المخدرات مساعيهم نحو ولوج عالم السياسة مستخدمين ثرواتهم التي جمعوها من الكوكايين. وأصبح بابلو اسكوبار، الذي بدأ حياته سارقاً للسيارات ثم سفاحاً صغيراً، مناوِباً لعضو الكونجرس الليبرالي. وقد شجب فصيل إصلاحي من الحزب الليبرالي، بقيادة لويس كارلوس جالان Luis Carlos Galán، تسلل "الأموال الساخنة" إلى السياسة. وعندما عين رودريجو لارا بونيلا Rodrigo Lara Bonilla، وهو عضو في مجموعة جالان، وزيراً للعدل في عام 1983 بدأ في اتخاذ إجراءات صارمة ضد تجارة المخدرات بدعم حماسي من السفارة الأمريكية. وبعد أن حاول تجار المخدرات تلطيخ سمعة لارا بونيلا، قام بشجب أسكوبار بالاسم في إحدى جلسات الكونجرس. وبعدها بأسابيع، وهو يستقل سيارته الوزارية في بوجوتا، اغتاله قاتل مأجور كان يركب دراجة نارية.[77] كانت تلك بداية عشر سنوات من حرب مروعة شنتها عصابات المخدرات في مدلين ضد الدولة الكولومبية، وضد آخرين رأت فيهم تهديداً لأعمالها. وشمل الضحايا قضاة وسياسيين وصحفيين، إضافة إلى المئات من رجال الشرطة والكولومبيين العاديين. ووصلت المذبحة إلى الذروة في عام 1989 عندما قُتل ثلاثة من مرشحي الرئاسة (كان من بينهم جالان Galán أبرز المرشحين للفوز)، وفُجرت طائرة نفاثة من طراز أفيانكا Avianca في منتصف الرحلة بين بوجوتا وكالي وعلى متنها مئة مسافر. عند ذلك كان صبر السياسيين قد نفد؛ فصوتت جمعية تأسيسية تكونت لكي تصلح دستور كولومبيا على حظر

تسليم المتهمين الفارين، وهو أسوأ مصير يخشاه تجار المخدرات. تفاوضت حكومة سيزار جافيريا C. Gaviria على استسلام أوسكوبار وأتباعه. ولكن بعد 13 شهراً من الحبس المريح بالقرب من مدلين هرب أوسكوبار قبيل ساعات من نقله إلى سجن يخضع للحد الأقصى من التأمين. وبعد مطاردة يائسة استمرت 16 شهراً، شارك فيها اثنتا عشرة وكالة حكومية تابعة للولايات المتحدة، تم محاصرته أخيراً، وقتل في مدلين في كانون الأول/ ديسمبر 1993.

وعلى نحو شاع بين الناس كان أوسكوبار قد عرض على الذين وقفوا في طريقه الخيار بين بلومو أو بلاتا، plomo o plata (الرصاص أو الفضة)، الطلقة أو الرشوة. وأياً كان الخيار فقد كان حكم القانون هو الخاسر. لقد دثرت تجارة المخدرات الديمقراطية الكولومبية بالعنف والفساد. ولكي تهزم أوسكوبار، جندت الدولة الكولومبية بعض الحلفاء المشكوك فيهم. ولم يقتصر هؤلاء على أعدائه من عصابات المخدرات في كالي الذين كانوا أقل توهجاً وأكثر شبهاً بالأعمال التجارية من نظرائهم في مدلين، بل شملوا أيضاً عصابة إجرامية كانت تسمى لوس ببس- Los Pepes (وهي إيجاز لعبارة 'الناس الذين اضطهدهم أوسكوبار')؛ وكان من بين قادة هؤلاء الأخوان فيدل وكارلوس كاستانو Fiedel and Carlos Castãno اللذان أصبحا قادة لقوات الدفاع الذاتي المتحدة لكولومبيا، وهو الاسم الذي كانت تعرف به فرقة سلاح المظلات للقوات شبه العسكرية للجناح اليميني.[78] دفع بارونات المخدرات في كالي أموالاً لحملة أرنستو سامبر Ernesto Samper الانتخابية في عام 1994، الذي كانت فترة رئاسته معركة لا تتوقف من أجل تنظيف اسمه في مواجهة العداء الأمريكي. ولم يكن لتفكيك كارتل مدلين أي أثر على تدفق الكوكايين إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا.

كان ريتشارد نيكسون أول رئيس أمريكي يعلن 'الحرب على المخدرات'. ولكن هذه الحرب لم تكتسب الجدية إلا تحت رئاسة جورج بوش الأب بعد الزيادة الصارخة في استخدام كوكايين الكراك في الولايات المتحدة الأمريكية.[79] وفي عام 1989 في خطاب

متلفز إلى الأمة، وصف بوش الكوكايين بأنه «أكثر مشكلاتنا خطورة». وألزم القوات المسلحة الأمريكية، التي كان قادتها يبحثون عن دور جديد بعد نهاية الحرب الباردة، بهذه المعركة الجديدة. وقدم كميات غير مسبوقة من المساعدات لدول الأنديز. وحث هذه الدول على استراتيجية ذات ثلاث شعب للقضاء على الكوكا coca؛ الشجرة الشديدة الاحتمال التي يستخلص الكوكايين من أوراقها: استخدام قوات الأمن لتدمير منشآت المعالجة، وتعطيل ممرات الاتجار، و"التطوير البديل" لمحاصيل قانونية في/ أو بالقرب من مناطق إنتاج المخدرات.

وبعد عقدين تقريباً وصرف عدة مليارات من الدولارات الأمريكية، كان محاربو المخدرات يستطيعون أن يشيروا إلى سلسلة من الانتصارات التكتيكية في مناطق معينة، وأوقات معينة. وقد وصل إجمالي مساحة الأرض المزروعة بالكوكا، كما في مسح وكالة المخابرات المركزية CIA والأمم المتحدة، إلى الذروة في عام 2001 مسجلاً نحو 200 ألف هكتار، ثم هبطت نوعاً ما بعد ذلك. ولكن تدفق الكوكايين لم ينقطع بصور جادة قط، وإجمالاً، ظل سعره في شوارع الولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن هبط في ثمانينيات وأوائل تسعينيات القرن العشرين، ثابتاً بعد ذلك.[80]

هناك ثلاثة أسباب لذلك: الأول، هو ما عرف بعد ذلك باسم "تأثير البالون"- أي أن ضغط تجارة المخدرات في مكان، سوف يجعلها تتمدد في مكان آخر، وهذا ينطبق على ممرات النقل وكذلك على إنتاج الكوكا. فقد انتشر كل من التجارة واستهلاك المخدرات في كل مكان. وأصبحت دول أمريكا اللاتينية الآن تستهلك المخدرات، بينما تسيطر عصابات المخدرات على كثير من الأحياء الفقيرة من تيجوانا إلى ريو دي جينيرو. ومع انتقال السلطة في أعمال المخدرات، مثل كثير من الصناعات الأخرى، بشكل أقرب إلى المستهلك بدأت عصابات المخدرات في المكسيك تقلد الثروة، وقوة النيران، وحروب السيطرة على مناطق النفوذ التي كانت في السابق مقصورة على نظرائهم الكولومبيين. ارتفعت عالياً جرائم القتل ذات العلاقة بالمخدرات في المكسيك (إلى 2100 حالة في عام

2006). وكانت أول مبادرة لكالدرون بعد ترؤسه هي إرسال آلاف من قوات الجيش إلى أكثر المناطق تأثراً، والتوسع في الشرطة. ومع ذلك، لم يكن واضحاً إن كانت الحكومة ستجري التطهير والإصلاح الجذريين للشرطة اللذين كانت تحتاج إليهما المكسيك أم لا.

والسبب الثاني، هو تحديث وحَرفنة professionalization تجارة المخدرات؛ فمثلاً تحول الجزء الأعظم من زراعة الكوكا من بيرو إلى كولومبيا في أوائل تسعينيات القرن العشرين، واستُبدل بـ "كارتيلات" المخدرات الأصلية كوكبة من الشبكات الصغيرة المرنة التي يدير بعضها المحاسبون والمحامون وغيرهم من المهنيين. وكان هناك أيضاً دليل على أن مزارعي الكوكا قد رفعوا إنتاجيتهم.

أما السبب الثالث والأكثر أهمية فكان الاقتصاديات الغريبة لتجارة غير قانونية لسلعة يستمر الطلب الكثير عليها في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا برغم حظر. وكما أشار بيتر رويتر Peter Reuter، وهو اقتصادي في جامعة ميريلاند، فإن الأسعار في كل مرحلة من السلسلة الطويلة التي تحول ورق الكوكا على منحدرات تلال الأنديز إلى جرام من الكوكايين في شوارع برونكس أو حي سيتي في لندن، ترتبط بشكل رئيسي بعنصر ركوب المخاطر بدلاً من تكلفة الإنتاج. وهذا هو السبب في أن سعر كيلو الكوكايين النقي (مقيساً بالتناسب مع ما يساويه من ورق الكوكا) يرتفع بعامل من 200 ضعف بين مزرعة الكوكا والشارع.[81] ومعظم الزيادة تحدث حالما يدخل الكوكايين الولايات المتحدة الأمريكية أو أوربا؛ لأن فرض القانون عندئذ أكثر إحكاماً والمخاطرة أعلى. إذن حتى إذا نجح القمع في الدول المنتجة في زيادة أسعار ورق الكوكا، فإن لذلك تأثيراً قليلاً على أسعار الكوكايين.

لقد كان كل من تجارة المخدرات و'الحرب' التي رعتها أمريكا ضدها، مكلفاً جداً لدول الأنديز. وكانت المساعدات الأمريكية هزيلة بالنسبة لحجم المشكلة. وأدى توريط القوات المسلحة والشرطة في محاربة تجارة المخدرات إلى إفسادهما أحياناً. وأدى كذلك إلى سحب الموارد بعيداً عن الأولويات الأخرى مثل أمن المواطن. وتطلب الأمر حكومات

ديمقراطية لكي تستخدم اليد الغليظة لقمع المزارعين الذين كانوا يحاولون كسب عيش أفضل بزراعة الكوكا؛ وقد ولد مثل هذه القمع أحياناً رد فعل وطنياً. ويُعزى صعود إيفو موراليس إلى رئاسة بوليفيا إلى الإصرار الأمريكي على القضاء على الكوكا. وقد انزعج بعض المكسيكيين حين ضغط الأمريكيون على فوكس من أجل أن ينقض قانوناً يشرع استهلاك كميات صغيرة من المخدرات. وأدى الرش الجوي الواسع النطاق لمحاصيل الكوكا بمبيدات الأعشاب، الذي قامت به حكومة أوريبي في كولومبيا إلى مزاعم بأن المحاصيل القانونية قد تأثرت أيضاً، وبأن ضرراً بيئياً قد وقع (مع أن إنتاج الكوكايين نفسه يتضمن الاستخدام الواسع النطاق لمواد كيماوية أكثر سُمِّيةً).

ولكن مادام الكوكايين غير قانوني، كما يؤكد المسؤولون، فإن تكلفة تجاهل دول الأنديز له ستظل أعلى من تكلفة محاربته. إذا قمت بزيارة أي بلدة في الأراضي المنخفضة المدارية في بيرو أو كولومبيا فسيتضح لك أن الكوكايين يجلب معه القذارة، والعنف، وانعدام الأمن، إضافة إلى المال السهل المنال. وحتى إن عاد جزء فقط من أرباح هذه التجارة إلى الدول المنتجة، فإن هذا مال كثير ربما كان يقدر بنحو 2–5 مليارات دولار أمريكي سنوياً في كولومبيا في تسعينيات القرن العشرين. إن لسنديكاليات الجريمة المنظمة في أمريكا اللاتينية التي شكّلتها تجارة المخدرات المحرمة امتدادات عالمية، وهي عظيمة القوة والثروة، ومسلحة جيداً، وهي بطبيعتها تمثل خطراً هائلاً على حكم القانون والدولة الديمقراطية في مواطنها. والأرباح التي تُجنى من الكوكايين وفرت مصدراً سهلاً للسيولة النقدية بالنسبة للجماعات المسلحة غير القانونية.

الأمن الديمقراطي في كولومبيا

من اللمحة الأولى، تبدو سان فنسنت ديل كاجوان San Vincente del Caguán مثل أي بلدة صغيرة أخرى للماشية على حافّات حوض الأمازون. وفي شوارعها الخانقة الحرارة الصاخبة التي تمتد بطولها صفوف من منازل الأسمنت والطوب نصف المكتملة،

تلتقي سيارات البك آب اليابانية والمركبات النارية مع العربات التي تجرها الخيول. من وقت مبكر بعد الظهر كانت الأغاني الشعبية المكسيكية تنطلق من مكبرات الصوت في المواخير الكثيرة. وما كان يجعل سان فنسنت غير عادية في عام 2001 هو وجود مكتب لفارك FARC– القوات المسلحة الثورية لكولومبيا– في الميدان الرئيسي، وهو أكبر جيش لحرب العصابات في أمريكا اللاتينية وأطولها عمراً.[82] ولمدة ثلاث سنوات سمحت حكومة أندرياس باسترانا Andrés Pastrana لفارك بالسيطرة على رقعة من الجبال والأدغال والأراضي العشبية حول سان فنسنت تساوي سويسرا في المساحة. وطلبت فارك أن تكون هذه منطقة 'منزوعة السلاح' كشرط للبدء في محادثات السلام. ولم تحقق المحادثات سوى القليل من التقدم. واستخدمت فارك المحادثات لأغراض الدعاية. وبينما كانت تعقد جلسات استماع عامة للحديث عن كيفية خفض البطالة، كانت تواصل حربها بوحشية متزايدة.

بدأت تلك الحرب في ستينيات القرن العشرين، ولكنها مرت بكثير من التغيرات في طبيعتها. وتكمن أصول فارك في جماعات المزارعين للدفاع الذاتي التي نظمها الحزب الشيوعي المناصر لموسكو خلال الحرب المسماة لا فايولنسيا *la violencia* ضد مناصري الليبراليين والمحافظين. وقد دحرهم الجيش إلى ما بات يعرف بـ "المنطقة المنزوعة السلاح". وحتى اليوم، فإن معظم رجال حرب عصابات فارك ترجع أصولهم إلى المزارعين وفق ما يقول ألفونسو كانو Alfonso Cano، وهو لا ينحدر من هذه الأصول، ولكنه مسؤول عن الشؤون السياسية في الأمانة الحاكمة لفارك.[83]

من الناحية الاجتماعية، يمكن النظر إلى فارك على أنها تمثل مصالح مجموعتين من المزارعين الكولومبيين؛ مجموعة من مزارعي الحجم الصغير الذين استعمروا الحدود الداخلية، والذين يهدد بارونات الماشية مزارعهم، والمجموعة الأخرى من المزارعين وعمال المياومة في صناعة الكوكا. وتجمع فارك بين عناد المزارعين والدوجماتية dogmatism الضيقة. وقائدها مدى الحياة هو مانويل مارولاندا Manuel Marulanda

(المعروف باسم 'الرمية الواثقة')، في العقد الثامن من عمره، ولم يعرف عنه أنه زار مدينة أكبر من نيفا (عدد سكانها 250 ألف نسمة) في جنوبي كولومبيا. ومع أن فارك كانت اسمياً الجناح العسكري للحزب الشيوعي الكولومبي، فقد هيمنت بسرعة على الحزب: حيث فرضت عقيدتها المتمثلة في "الحرب الشعبية الطويلة" (التي تعلمتها من الفيتناميين) و"جمع كل أشكال النضال" (بمعنى العمل العسكري إضافة إلى السياسة القانونية) على الحزب الذي تضاءل إلى حد التلاشي. وبدأت أيضاً في تبني "البوليفارية" Bolivarianism، وهي نوع غامض من الوطنية الشعبية.

كان التبرير الأصلي لتبني فارك النضال المسلح يتلخص في الأراضي، ومعارضة اتفاقية تقاسم السلطة بين الليبراليين والمحافظين المعروفة باسم الجبهة الوطنية التي أنهت الحرب الأهلية- لا فايولنسيا. غير أن كولومبيا من ذلك الوقت أصبحت حضرية في الغالب. وانتهت اتفاقية تقاسم السلطة رسمياً في عام 1974 (وعملياً في عام 1986)، وكانت الديمقراطية في البلاد موضوعاً للإصلاح السياسي تقريباً. وشهدت اتفاقيات السلام إلقاء ثلاث من جماعات حرب العصابات سلاحها خلال الفترة 1990-1991، ليس من بينها فارك ولا جيش التحرير الوطني، منافسها الأصغر الذي كان جيفارا يمثل مصدر إلهامه الأصلي. وتبع ذلك دستور جديد في عام 1991 صُمم ليفتح السياسة أمام الأحزاب الجديدة لإضفاء اللامركزية على السلطة. وشاركت فارك في محادثات السلام التي أطلقها الرئيس بليساريو بتانكير Belisario Betancur، في الفترة 1982-1986، وأسست حزباً سياسياً باسم الاتحاد الوطني. وفاز هذا الحزب بـ 4.5٪ من الأصوات في الانتخابات الرئاسية في عام 1986. ولكن على مدى السنوات الأربع التالية قتل أكثر من ألف من أعضائه، بمن فيهم اثنان من مرشحيه للرئاسة. وقد قُتل معظم هؤلاء بواسطة الجماعات شبه العسكرية اليمينية التي كان لها في ذلك الوقت روابط وثيقة ببعض قادة الجيش. واعتبرت فارك هذا دليلاً على أنها أقصيت من الديمقراطية، لكن معارضيها أشاروا إلى أنها بينما بدت كمن يقبل بالديمقراطية، فقد استمرت في بناء جيشها في أثناء الهدنة تحت حكم بتانكير بهدف الاستيلاء على السلطة عسكرياً.[84] ولهذا السبب عارض

بعض قادة الجيش أوامر بتانكير بوقف إطلاق النار وإطلاق سراح سجناء حرب العصابات، وبدؤوا العمل مع الجماعات شبه العسكرية. ودخلت فارك أيضاً في أعمال المخدرات بحجم كبير، إضافة إلى الابتزاز والاختطاف. وبحلول عام 2001 كانت أفضل التقديرات ترى أنها تجني 250 إلى 300 مليون دولار أمريكي سنوياً من المخدرات (بينما كان أعداؤها من الجماعات شبه العسكرية يجنون 200 مليون دولار أمريكي).[85] في مقابلة مطولة اعترف كانو Cano أن فارك حصلت على أموال من الخاطفين، وحين سئل عن دخل المخدرات، قال: إن هذا «في كل مكان في الاقتصاد العالمي».[86]

بحلول تسعينيات القرن العشرين كانت أعمال فارك تشبه السلب وتأكيد النزعة العسكرية militarism أكثر من أي مظالم اجتماعية أخرى. وساعدت أموال المخدرات فارك في التوسع بدرجة كبيرة، لترتفع من نحو خمسة آلاف مقاتل في أوائل ثمانينيات القرن العشرين إلى ذروة بلغت نحو 20 ألف مقاتل في عام 2002 (أما جيش التحرير الوطني، الذي انهمك في الاختطاف ولاحقاً في المخدرات، فكان تعداده نحو خمسة آلاف مقاتل كحد أقصى). وفي منتصف تسعينيات القرن العشرين، بدأت فارك تعمل بوحدات أكبر. وقد أوقعت كثيراً من الهزائم المذلة بالقوات المسلحة، حيث تمكنت بضع مئات من رجال حرب العصابات من إلحاق الهزيمة بكتائب صغيرة، وأسرت 500 فرد من رجال الشرطة والقوات المسلحة. وشن رجال حرب العصابات أيضاً هجمات مدمرة بقذائف هاون منزلية الصنع ومميتة وغير دقيقة على نقاط الشرطة في البلدات الصغيرة، إضافة إلى هجمات تخريب على البنية التحتية من حين إلى آخر. وكانوا ينصبون حواجز على طرق المرور السريع الرئيسة، ويخطفون سائقي السيارات للحصول على الفدية. وكانت القوات المسلحة أصغر كثيراً وغير قادرة على التحرك لكي تستجيب بفاعلية. وهذا ما جعل القادة يشيرون إلى أن على قوات الأمن أن تتوسع بثلاثة أضعاف لتحقق نفس النسبة التي كان جيش السلفادور يتمتع بها في أثناء الحرب الأهلية في ثمانينيات القرن العشرين.

كشف نمو فارك، الذي كانت المخدرات وقوده، ضعف قوات الأمن في الدولة، وهذا هو الوجه الآخر لتفادي كولومبيا للتوجه العسكري militarism، ورسرخ تقاليدها في الحكومة الديمقراطية. وقد دفع العجز النسبي للجيش إلى التوسع في النقيض الأكبر لرجال حرب العصابات، أي الجماعات شبه العسكرية المسماة قوات الدفاع الذاتي المتحدة الكولومبية. وقال كارلوس كاستانو أحد قادتها لصحيفة **واشنطن بوست** «جاءت قوات الدفاع الذاتي المتحدة الكولومبية إلى الوجود لأن القوات المسلحة لم تقم بواجبها الدستوري في تأمين الحياة والأملاك والشرف».[87] واستخدمت هذه القوات الترويع لكي تسيطر على الأراضي، وذبحت جماعات من القرويين الذين اتهمتهم بالتعاون مع رجال حرب العصابات، كما استهدفت قادة النقابات جزئياً بسبب حماسة بعضهم للنضال المسلح في الماضي،[88] وكذلك الناشطون في مجال حقوق الإنسان. وكان الصحفيون وعلماء الاجتماع أهدافاً لكل من قوات الدفاع الذاتي المتحدة الكولومبية وفارك. وبحلول نهاية تسعينيات القرن العشرين، كانت الإرادة الحكومية تغطي نحو نصف الدولة الشاسعة، مع أن هذا النصف كان يشمل المدن حيث يعيش معظم الكولومبيين. بالفعل، فر مئات الآلاف من الكولومبيين إلى المدن هرباً من نزاع تحول إلى حرب لتعزيز الذات من أجل نهب الأراضي. وبدأ انعدام الأمن يؤثر في الاقتصاد الذي كان حتى ذلك الوقت قوياً: واجتمع هذا مع الليبرالية المالية التي أطلقت ركوداً حاداً في عام 1999، وارتفعت البطالة إلى 20٪. وانتقل إلى الخارج نحو مليون من الكولومبيين في أواخر تسعينيات القرن العشرين. وانتشرت المخاوف على نطاق واسع من أن كولومبيا كانت في طريقها إلى أن تصبح دولة فاشلة.

عندما خلف أندرياس باسترانا Andrés Pastrana، وهو مذيع أخبار تلفزيوني جذاب سابق من أسرة محافظة بارزة، سامبر Samper في عام 1998، اتخذ قرارين مهمين. الأول، بدء محادثات السلام مع فارك. والثاني، البحث عن حلف استراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية. وكان أكثر نجاحاً في الثاني. وبموجب "خطة كولومبيا" التي اشترك في تصميمها مسؤولون كولومبيون وأمريكيون، منحت الولايات المتحدة الأمريكية كولومبيا

نحو 500 إلى 700 مليون دولار أمريكي سنوياً أخذت بدرجة كبيرة شكل مساعدات عسكرية بين عامي 1999 و2006. وذهب معظم هذه المساعدات إلى نحو 70 طائرة هليوكوبتر، والتدريب، ومعدات لكتائب جديدة في الجيش. وكان الهدف محاربة رجال حرب العصابات (والجماعات شبه العسكرية) من خلال مكافحة المخدرات، ثم تجفيف مصادر أموالهم. وبدأ باسترانا أيضاً مهمة توسيع القوات المسلحة، وتحويل قوات التجنيد الإجباري إلى جيش محترف.

وبينما كانت الدولة تعزز دفاعاتها، كانت فارك تفعل الشيء نفسه. وكانت سياسات الأخيرة متعنتة بدرجة كبيرة. فليس من ديدنها تقديم التنازلات كتلك التي قدمها للديمقراطية رجال حرب العصابات في أمريكا الوسطى في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين. يقول كانو Cano «كفاحنا يهدف إلى التخلص من الدولة الموجودة بشكلها الحالي في كولومبيا، ومن الأفضل أن يتم ذلك بوسائل سياسية. ولكن إذا لم يسمحوا لنا، فينبغي أن يستمر القتال». لن تسرح فارك قواتها مقابل «المنازل، والسيارات، والمنح الدراسية»، أو مقاعد قليلة في الكونجرس. «هذه الدولة سوف يتم إنقاذها عندما تتاح لنا فرصة إدارة الدولة».[89] ومن أجل هذه الغاية واصلت فارك حربها، في حين أنها تتحدث افتراضياً عن السلام. ووفق ما يقول قائد القوات المسلحة، الجنرال فيرناندو تابياس Fernando Tapias، استخدمت فارك "المنطقة المنزوعة السلاح" كقاعدة لوجستية: «إنهم يوصلون الإمدادات، والمعدات، والتدريب دون أن يكون هناك عمل من جانب الدولة لمنعهم».[90] ومع تعثر المحادثات، واستمرار فارك في القيام بعمليات اختطاف صارخة للسياسيين وغيرهم، فقد الكولومبيون الأمل في "عملية سلام" زائفة. في عام 2002، ومع دنو الانتخابات، أنهى باسترانا المحادثات، وأرسل الجيش إلى سان فنسنت، وما حولها. وقد خدمت المنطقة المنزوعة السلاح غرضاً واحداً؛ فكما قال الجنرال تابياس «سمحت للبلاد والعالم برؤية استعداد الحكومة للبحث عن تسوية بالمفاوضات، ومعارضة المتمردين للديمقراطية».

شهدت الانتخابات الرئاسية نصراً ساحقاً لألفارو أوريبي فيليز Ávaro Uribe Vélez. وكان أوريبي، وهو محام ومحافظ سابق في أنتيوكيا Antioquia، وهي المنطقة المهمة اقتصادياً حول مدلين، شخصية صارمة ذات ملامح مشدودة. وكان والده، وهو مزارع ماشية، قد اختطفته وقتلته فارك. خاض أوريبي حملته الانتخابية تحت شعار "يد صارمة وقلب كبير". وكان يبدو كمن يؤمن بأنه رجل الأقدار، حيث وعد بأنه سوف يكون "أول جندي لكولومبيا"، وسوف يضاعف حجم قوات الأمن. في الأزمنة العادية، كانت هذه الرسالة المتصلبة غير جذابة انتخابياً في كولومبيا، وهي دولة كانت سياسة الاتجاه السائد فيها معتدلة، وإجماعية، ولا تثق بالدولة القوية. ولكن هذه لم تكن أزمنة عادية. وقد أسر أوريبي بدعم المحافظين، المزاجَ الوطني خلال خوضه الانتخابات كمستقل ضد المرشح الرسمي لحزبه.

وتضمنت سياسة أوريبي عن "الأمن الديمقراطي" حشداً عسكرياً. وفي أول أربع سنوات له زاد عدد قوات الأمن بمقدار الثلث، وأضاف أكثر من 60 ألفاً من القوات، و30 ألفاً من رجال الشرطة الإضافيين. واستمر في أعمال باسترانا الهادفة إلى تحويل الجيش إلى قوة محترفة مدفوعة الأجر. وبسط سيطرة الدولة على قدر أكبر من أراضي كولومبيا الشاسعة، ووضع كتائب شرطة دائمة في 150 بلدية (من إجمالي يبلغ 1100) كانت تفتقر إلى مثل هذه القوات. وأنشأ قوة من نحو 20 ألفاً من "الجنود المزارعين" غير المتفرغين (أعيد تسميتهم لاحقاً لتصبح "الجنود الشعبيين") للقيام بواجبات الحراس المحليين. واحتلت ست من كتائب الجبال الجديدة الأجزاء الرئيسية من مرتفعات الأنديز التي كانت ممرات عبور وملاذات استراتيجية لفارك. وحوّل الجيش أيضاً إلى قوة هجومية، وأنشأ تسع فرق متحركة جديدة. وقد باشر الرئيس بدقة إدارة كل هذه الأعمال. وكان يحكي في مرح لزائريه أن راحة ليلة الجمعة بالنسبة له كانت تعني أن يبقى في مكتبه حتى الثانية صباحاً وهو يتصل هاتفياً بقادة الشرطة والجيش عبر البلاد ليسألهم عن الأمن في مناطقهم.[91] وفي كل نهاية أسبوع كان يسافر إلى البلدات والقرى النائية، ويعقد اجتماعات

عامة لمناقشة المشكلات العامة. وقد غير كل ذلك التوازن الاستراتيجي في الحرب. وبالفعل، تم طرد فارك من معظم أواسط كولومبيا، وأجبرت على التراجع إلى الأدغال النائية، وعلى العمل في مجموعات أصغر. كما ترك الخدمة عدة آلاف من رجال حرب العصابات فرادى ومجموعات صغيرة. وفي تقديرات المسؤولين، فإن قوة فارك القتالية تم تقليصها إلى نحو 12 ألفاً بنهاية عام 2006. [92]

مكن إضعاف فارك حكومة أوريبي من حث الجماعات شبه العسكرية على تسريح قواتها. وثار خلاف حول الشروط التي امتثلت بموجبها هذه الجماعات لذلك؛ فبموجب قانون العدالة والسلام الذي صودق عليه في عام 2005، كان المطلوب من قادتها الذين وجهت لهم تهم ارتكاب جرائم ضد الإنسانية أن يعترفوا طواعية بأعمالهم، وإذا أدينوا في المحاكم فسيواجهون عقوبات مخففة لا تزيد على 8 سنوات من الحبس في منشأة خاصة (ربما السجن في مزرعة). وكانت الحكومة تملك أيضاً سطوة قوية على قادة قوات الدفاع الذاتي المتحدة الكولومبية الذين طُلب القبض عليهم بتهم تتعلق بالمخدرات في الولايات المتحدة الأمريكية: وقد تعلق الحكومة الإبعاد فقط عندما يتعاونون فعلاً. وأكد المسؤولون أن القانون كان تسوية معقولة بين السلام والعدالة في ضوء أن الجماعات شبه العسكرية لم تهزم عسكرياً. وأصر أوريبي على أن قادة قوات الدفاع الذاتي المتحدة الكولومبية لن ينجوا بالحذف المتعمد للوقائع في إفاداتهم لأن الحكومة «بينت بشكل مرئي الذين تورطوا في ارتكاب الفظائع».[93] لكن جماعات حقوق الإنسان اشتكت من أن القانون مرن جداً بما أنه لا يتطلب اعترافاً ملزماً، ولا يضمن تفكيك الجماعات شبه العسكرية لشبكاتها الإجرامية. وقد اتفقت محكمة كولومبيا الدستورية مع ذلك، فزادت القانون صرامة ليقتضي اعترافاً كاملاً إلى حد إلغاء العقوبات المخففة. ومهما كانت عيوب العملية فقد تبين أنها اكتسبت قوة دفع بسرعة. وفي أواخر عام 2006 تم إرسال 57 من قادة الجماعات شبه العسكرية إلى السجن في انتظار انعقاد المحاكم. وسجل ما لا يقل عن 25 ألفاً من الناس كضحايا للجماعات شبه العسكرية. وقال ماريو إجواران Mario Iguarán المدعي العام إن التهم ربما توجه في نهاية المطاف إلى 300-400 من قادة الجماعات شبه العسكرية.[94] كانت نية

الحكومة تتجه إلى تطبيق الشروط نفسها على رجال حرب العصابات، وهذا أمر ربما تجد فارك بحق أنها لا تستطيع أن تستسيغه.

اتخذ أوريبي المقاربة الصلبة نفسها بالنسبة لقضية المخدرات كما فعل مع الأمن. ومع الدعم الأمريكي، أطلق برنامجاً ضخماً للرش الجوي لحقول الكوكا. ووفق قياسات مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة، نقصت المساحة المزروعة بالكوكا بحلول عام 2004 إلى نصف الذروة التي وصلت إليها في عام 1999،قبل أن تصعد إلى أعلى مرة أخرى بعد ذلك. ولكن لم يكن هناك أثر على سعر عرض الكوكايين في الأسواق العالمية. وكانت عملية الرش مثاراً للجدل؛ في عام 2006 غيرت الحكومة التكتيكات، وركزت على القضاء على الكوكا يدوياً، وتطوير الأنشطة الاقتصادية البديلة. وعلى نحو يمكن التنبؤ به، برهنت خطة كولومبيا أنها أكثر فاعلية بكثير كخطة لمكافحة التمرد منها كخطة لمكافحة المخدرات، مع أنها سُوقت وسط الجمهور الأمريكي في صورة الأخيرة.

من المؤكد أن سياسة أوريبي للأمن الديمقراطي جعلت كولومبيا مكاناً أكثر أماناً. ووفق الأرقام الرسمية هبط معدل جرائم القتل بشكل ثابت؛ فبينما كان 28837 قتيلاً في عام 2002، كان الرقم لعام 2006 هو 17277 (أو 41 في كل 100 ألف).[95] وهبط عدد عمليات الاختطاف على مدى الفترة نفسها من 2883 حالة إلى 687. ولئن جادل النقاد في الأرقام، إلا أن هناك القليل من الشك حول الاتجاه العام. لقد أصبحت الطرق الرئيسية آمنة مرة أخرى بالنسبة إلى السفر، وجلب الأمن المتعاظم ازدهاراً في الاستثمار، ووصل النمو الاقتصادي إلى 6٪ في عام 2006. ورأى المؤيدون في أوريبي مخلصاً للبلاد، وهو رأي يميل إليه معظم الكولومبيين. وفي استطلاعات الرأي، كان المشاركون يعطون بشكل منتظم للرئيس درجة تأييد تبلغ 60-75٪. وقد سمحت له شعبيته ونجاحه بأن يحث الكونجرس على تغيير الدستور حتى يسمح له بخوض فترة أخرى في الرئاسة. وفي دولة كانت تاريخياً تشك بعمق في التنفيذي المفرط القوة، فقد كانت هذه أكثر الإنجازات إثارة للدهشة. وفي عام 2006 تم انتخابه بأغلبية ساحقة لفترة رئاسة ثانية، حيث نال 62٪ من الأصوات. وكانت هذه النسبة

تمثل ثلاثة أضعاف ما ناله أقرب المترشحين تحدياً له وهو كارلوس جافيريا Carlos Gaviria الذي كان يمثل اليسار الديمقراطي المسالم، وهذه بدعة بالنسبة لكولومبيا. لكن سرعان ما اتضح أن فترة أوريبي الرئاسية الثانية ستكون أكثر صعوبة من الأولى.

كان بعض الضباط من الرتب العليا متهمين لفترة طويلة بالتواطؤ مع- أو على الأقل بالتعامي عن- الجماعات شبه العسكرية. وكان كثير من القادة شبه العسكريين المهمين ضباطاً سابقين في الجيش. وقد قوضت حلقات الوصل هذه شرعية الدولة. لم يكن دعم الجماعات شبه العسكرية سياسة للقوات المسلحة كمؤسسة، ولم تكن سياسة للحكومة كذلك، ومثل هذه الحالات أصبحت نادرة على نحو متزايد. ولكن بفضل تحقيقات الصحفيين وممثلي الإدعاء العام بدأت تعرية اختراق الجماعات شبه العسكرية للسياسة ومؤسسات الدولة، مما تسبب في فضيحة سياسية (أطلق الكولومبيون عليها لقب "بارابوليتيكا" parapolitica أي ماوراء السياسة). وقد اتُّهم الرئيس السابق لوكالة المخابرات المدنية بين عامي 2002–2005 بالتعاون مع قوات الدفاع الذاتي المتحدة الكولومبية. وأمرت المحكمة العليا باعتقال اثني عشر مشرِّعاً للسبب نفسه، وكانوا كلهم تقريباً من مؤيدي الرئيس. وكشفت التحريات أن الجماعات شبه العسكرية هيمنت على السياسة المحلية في بعض مناطق الساحل الكاريبي بصفة خاصة، وقامت بقتل أو ترويع أو رشوة من وقفوا في طريقها، واستخدمت تلك السيطرة لتبتز العمولات من العقود الحكومية، كما سيطرت على كثير من تجارة المخدرات في المنطقة. وبدا أن هذه التطورات ترجح صدى الزعم الذي أطلقه بعض نقاد أوريبي من اليسار، والذي مفاده أن الرئيس نفسه له روابط مع الجماعات شبه العسكرية، لكن لم يكن هناك أي دليل على وجود حلقة وصل شخصية. ومع ذلك، فقد كان أحياناً مذنباً في التعيينات السيئة لأصدقائه والمتعاونين معه. وأصر أوريبي على أن الفضائح تفجرت فقط بسبب المناخ الذي تهيأ بالقدر الأكبر من الأمن، وبسبب تسريح الجماعات شبه العسكرية، والتحريات بموجب قانون العدالة والسلام. وكان هناك بعض الحقيقة في ذلك. وكان لفضيحة "ماوراء السياسة" parapolitica القليل من التأثير في شعبية أوريبي في داخل الوطن. ولكنها ألحقت ضرراً

شديداً بمكانته في الخارج، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية. وأصبح الديمقراطيون المسيطرون على الكونجرس الأمريكي عدائيين بشكل متزايد لـ "خطة كولومبيا"، وأوضحوا أنهم لن يصادقوا سريعاً على اتفاقية التجارة الحرة مع كولومبيا. وكان ذلك من الناحية الكامنة نكسة كبيرة لأوريبي ولدولته.

كان تحول كولومبيا رائعاً، لكنه ظل هشاً، فلم تُهزم فارك. وزعم بعض المسؤولين الكولومبيين أن قادتها كانوا يتلقون مساعدات من فنزويلا شافيز وإكوادور. وبعد انتصار رافاييل كوريا Rafael Correa في الإكوادور أحسوا أنهم باتوا محاصرين بحكومات عدائية. وكانت قوات الأمن تحتاج إلى المزيد من التعزيز حتى لا تظهر جماعات إجرامية جديدة، حيث ترك تسريح الجماعات شبه العسكرية فراغاً في السيطرة على الأراضي. لقد اقتلع النزاع ما بين 1.5 مليون و2.5 مليون كولومبي من ديارهم، وكثير منهم يعيشون الفقر في المدن. كانت هناك حجة قوية بأن إصلاحاً زراعياً قد يؤدي إلى استقرار بعض النازحين في الأراضي التي اشتراها أو استولى عليها تجار المخدرات، والجماعات شبه العسكرية. لكن أوريبي أبدى قليلاً من الاهتمام بهذا الأمر؛ ويعود ذلك جزئياً إلى أن كولومبيا تعثرت في محاولتها جلب مجرمي الحرب إلى العدالة بأعداد ضخمة، وذلك لقوة مؤسساتها الديمقراطية مثل المحاكم والمدعي العام المستقل، ولغياب الدعم الخارجي تقريباً. لقد عزز رجل الأقدار سلطة الدولة الديمقراطية، ولكنه بسعيه وراء فترة ثانية في الرئاسة خول تلك السلطة لنفسه. لم يربِّ وريثاً سياسياً، ولم يضفِ المؤسسية على كثير من التغييرات التي أحدثها. كان الكثير يتوقف على من يأتي بعده. ولكن الحاجز الرئيسي بين كولومبيا وبين الحالة الطبيعية كان الفشل المستمر في منع الكوكايين عن الدول المستهلكة حول العالم. إن السياسيين في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا اعترضوا على منح مساعدات لديمقراطية كولومبيا المتنازع حولها، أو مساعدة اقتصادها الآخذ في التوسع من خلال التجارة. وفي غضون ذلك استمر مستهلكو الكوكايين في دولهم في ضخ الأموال في جيوش كولومبيا غير الشرعية.

الفصل الحادي عشر

المرونة العنيدة للديمقراطيات المنقوصة

مثل كثير من مطارات أمريكا اللاتينية، كان مطار ال آلتو El Alto، الذي يخدم لاباز عاصمة بوليفيا، عبر الزمن قد أحاط به الزحف العمراني بعد عقود من تشييده. وتحيط به الآن شوارع مغبرة تصطف على جانبيها منازل الأسمنت والطوب، في مراحل مختلفة من تشييدها. ويتقاسم المطار اسمه مع مدينة تابعة كان عدد سكانها في عام 1980 أقل من نصف سكانها الحاليين الذين يبلغ عددهم 700 ألف نسمة. في تلك الأيام، كان المطار يحاذي المراعي التي تترامى فيها منازل المزارعين المبنية من الطوب اللبِن. كان المسافر يخرج وهو يلتقط أنفاسه إلى الأرضية المسفلتة لأعلى مطار تجاري في العالم على ارتفاع 4000 متر فوق سطح البحر، ويقع بصره على مشهد متصل لكورديليرا ريال Cordillera Real، وهي سلسلة من القمم الجليدية التي تتجه إلى الشمال الغربي نحو بحيرة تيتيكاكا Titicaca. وإلى الجنوب يهب زمهرير سهل آلتيبلانو Altiplano المرتفع الذي يغطي معظم بوليفيا الغربية. ولاباز، التي تزحف على جانبي فوهة بركانية واسعة تهوي إلى الأسفل من ال آلتو، هي أكبر مدينة هندية أنديزية. كان كثير من شوارعها ولايزال يستخدم كأسواق. وكان كل الباعة تقريباً من النساء الهنديات. كن يرتدين قبعات مستديرة سوداء، وتنانير ذوات حواشي تتدلى إلى الركبة تعرف باسم بوليراس polleras وهو زي المزارعين الإسبان في القرن السابع عشر الذي فرضه نواب الملك، وتم تبنيه منذ ذلك الوقت كرمز للهوية الثقافية. بعض النسوة يجلسن القرفصاء في الشارع في شمس منتصف النهار القاسية وأمامهن ملاءة من البوليثين الأزرق فوقها أكوام الماندرين الأنيقة؛ كل نصف دستة بعدد قليل من البيسو. وفي الطرف الآخر من تجارة القطاعي في التخوم السفلى من أفنيدا بوينس آيرس كانت الأكشاك المكدسة بإحكام تئن تحت ثقل المسجلات والتلفزيونات التي يتم تهريبها في تحد لقيود الواردات.

في آذار/ مارس 1980 كانت لا باز متوترة.[1] بعد 15 عاماً من الحكم العسكري سلمت القوات المسلحة السلطة لحكومة مدنية مؤقتة ضعيفة. كانت المدينة تعج بالشائعات. في تشرين الثاني/ نوفمبر السابق فشلت محاولة انقلابية، ولكن فقط بعد مقتل 200 شخص، و"اختفاء" 125 آخرين. كان هناك انقلاب آخر في الأفق، وتم اغتيال صحفي محلي بارز شجب ذلك. وفي تموز/ يوليو 1980 جاء الانقلاب بعد أسابيع من فوز تحالف يسار الوسط بتفويض جلي في الانتخابات. وأصبح من الواضح أن النظام الجديد يقوده ضباط الجيش الذين لهم حلقات وصل لصيقة بتجارة المخدرات. ومرة أخرى، يبدو أن نافذة فرصة الديمقراطية قد أوصدت. ولكن كان ذلك آخر انقلاب عسكري ناجح ضد حكومة مدنية في أمريكا اللاتينية، وهو آخر انقلاب يرسخ دكتاتورية عسكرية. ومع أن تلك الطغمة كانت وحشية وفاسدة، فقد أثبتت أنها قصيرة العمر؛ ويرجع ذلك جزئياً إلى أن حلقات الوصل التي تربطها بتجارة الكوكايين أثارت عداء الولايات المتحدة الأمريكية. وانهارت الطغمة في عام 1982، وسمحت لحكومة يسار الوسط المنتخبة بتولي السلطة. كان الرئيس الجديد، هيرنان سايلز سوازو Hernán Siles Suazo، أحد قادة ثورة عام 1952، وقد ترك منصبه في خمسينيات القرن العشرين، لكنه هذه المرة ترأس الفوضى. مثل بقية المنطقة، كانت بوليفيا مفلسة. وقد لجأت الحكومة إلى طباعة النقود بحجم هائل. وفي عام 1985 وصل التضخم ذروته بمعدل يصل إلى 25000٪ في السنة. ففي مقابل ورقة من فئة الخمسة دولارات كان الزائر يحصل على رزم طويلة معبأة بإحكام من أوراق النقد الزلقة الممزقة التي يربطها معاً خيط أو شريط مطاطي. وإضافة إلى بائعي العملة، كانت الشوارع تزدحم بمظاهرات تكاد تكون يومية يقوم بها عمال المناجم والعمال الآخرون مطالبين بزيادات في الأجور لتعويض التضخم. وفي مكتب مظلم في المصرف المركزي، وهو ناطحة سحاب من الأسمنت والزجاج ترقى في نشاز فوق المباني المنخفضة البيضاء اللون في مركز المدينة، جلس ممثل لصندوق النقد الدولي، وهو ألماني مهذب. كان سعيداً بقتل الوقت بزيارة صحفي مستقل، إذ لا شك أنه ما من أحد آخر سيستمع إليه.

إزاء هذه الخلفية غير الواعدة بدأت تجربة غير محتملة. جاءت انتخابات مبكرة في عام 1985 إلى السلطة وللمرة الثالثة بفكتور بـاز استنسـورو Victor Paz Estenssoro، قائـد ثورة 1952، البالغ حينها 78 عاماً. وبنصيحة من اقتصادي أمريكي شـاب يـدعى جفـري ساكس Jeffrey Sachs أنهت حكومته سريعاً فرط التضخم برفع أسـعار البـترول وقفـل العجز المالي.[2] ثم مضى باز استنسورو إلى تفكيك كثير من المؤسسات الاقتصادية التي كـان قد شيدها قبل جيل؛ فقام بتصفية الـصناعات المملوكـة للحكومـة ذات الخـسائر المزمنـة، وبعد انهيار سوق الصفيح العالمي قامت شركة التعـدين الحكوميـة، كوميبـول Comibol، بتسريح آلاف العمال. وحدث تخفيض هائل أو إلغاء لكل وجوه الدعم وضوابط الـتحكم في الصادرات والتعرفات الحمائية. واستعادت الحكومـة سـلطتها. وعنـدما زحـف عـمال المناجم المقاتلون على لاباز تـم إيقـافهم في منتـصف الطريـق، دون سـفك للـدماء بحالـة الطوارئ ودبابات الجيش. وهكذا تبعت بوليفيا أثر شيلي في استخدام إصلاحات الـسوق الحر في قهر التضخم المفرط، ولكنها كانـت أول دولـة في المنطقـة تقـدم عـلى فعـل ذلـك كديمقراطية. وفي كل هذا، كان أركـان حـرب بـاز استمنورو وزيـر التخطـيط جونزالـو سانـشيز دي لـوزاد (Goni) Gonzalo Sanchez de Lozada والقطـب الـصناعي في التعدين، المشهور بإجاباته البارعة وتدخين السيجار. كان جوني Goni قد نشأ في الولايات المتحدة الأمريكية ويتحدث الإسبانية بمزيج غريـب مـن الحـشرجة الأنديزيـة والتـشدق الأمريكي. وفي عام 1993 تم انتخابه رئيساً. ولكي يجذب الاستثمار الأجنبي ابتـدع نمطـاً من الخصخصة أسماه "الرسملة". وبموجب هذا المشروع، وعبر عمليـة مناقـصة، كانـت الشركات الخاصة تحقن الاستثمار الرأسمالي في الشركات المملوكة للدولة مقابـل 50٪ مـن الأسهم والسيطرة الإدارية. وقد سيطر الأجانـب لـيس فقـط عـلى شركـات الاتـصالات السلكية واللاسلكية، والسكك الحديدية، وخط الطيران الـوطني، وشركـات الكهربـاء، ولكن أيضاً على صناعة النفط والغاز وهي الطوطم الوطني. وبهذا ألغى سـتين عامـاً مـن رهاب الأجانب xenophobia التجاري، كما وقع اتفاقية مع البرازيـل لبنـاء خـط أنابيـب لتصدير الغاز البوليفي لساو باولو. وكان جوني Goni شديد الحـماس وهـو يهـم بمغـادرة

المكتب الرئاسي في عام 1997. بعد أن خلق صناعة جديدة للغاز الطبيعي، تنبأ بأن بوليفيا سوف تستمتع قريباً بمعدلات آسيوية من النمو الاقتصادي.[3] وكان يتحدث بفخر عن إصلاحاته الاجتماعية أيضاً، حيث كانت حصص الدولة في الشركات "المرسملة" تستخدم في تغذية نظام معاشات خاص جديد، ولدفع مبالغ سنوية (كانت 248 دولاراً أمريكياً في عام 1997) لكل بوليفي فوق 65 عاماً. وأدخل اللامركزية في السلطة والمخصصات النقدية للحكومات المحلية. كما شجع نائب الرئيس، وهو مثقف هندي أمريكي، التعليم الثنائي اللغة بحيث يحصل الأطفال الهنود على بعض من تعلمهم المدرسي الابتدائي بلغتهم الخاصة.

لم تغدُ بوليفيا مثالاً واضحاً غير متوقع لإجماع واشنطن فقط، ولكن مع تبادل السلطة بعد كل انتخابات بين تحالفات وسط اليسار ووسط اليمين كان يبدو أن الديمقراطية قد بدأت تصبح راسخة. وبدا أن الدولة التي كانت لمدة طويلة القلب المتعب وغير المستقر للقارة قد أصحبت قصة نجاح. لكن ثبت أن ذلك المظهر كان خادعاً؛ ففي تسعينيات القرن العشرين نما الاقتصاد سنوياً بنصف الثمانية في المائة التي كان وعد بها جوني. لم يكن ذلك كافياً: كان عدد السكان يتوسع بمقدار 2٪ سنوياً، وكان توزيع الدخل غير متساوٍ. في عام 2001 كان الدخل السنوي للفرد أقل من 950 دولاراً أمريكياً، وكان 63٪ من البوليفيين فقراء وفق تصنيف البنك الدولي. ثم وهن النمو بعد ذلك عندما ضرب انهيار الأرجنتين – وهو ركود عم كل المنطقة – الاقتصاد، وكذلك بسبب الحملة الكبيرة التي ساندتها الولايات المتحدة الأمريكية للقضاء على الزراعة غير القانونية للكوكا. كانت الكوكا ولأزمنة طويلة تزرع في يونجاس Yungas القريبة من لاباز من أجل استخدامات تقليدية مثل المضغ (الذي يساعد السياح على التكيف مع الارتفاع الكبير للمنطقة فوق سطح البحر). وفي أواخر سبعينيات القرن العشرين انتشرت الكوكا في منطقة شابار Chapare بالقرب من كوشابامبا Cochabamba، حيث كانت تباع لتجارة المخدرات. وقد استكملت حملة القضاء الأمريكية تلك بمساعدات متواضعة لتطوير محاصيل بديلة في شابار مثل الموز، وقلوب النخيل، والفلفل. ولكن هذه المحاصيل كانت تدر ثلث ما تدره الكوكا، وتوظف عدداً أقل من العمال.[4]

في عام 2002 أعيد انتخاب جوني رئيساً، ولكنه حظي بتفويض ضيق هذه المرة، وكانت البلاد في مزاج مكفهر. وكان أفضل أمل للبدء في نمو اقتصادي أسرع يكمن في ترسبات هائلة من الغاز الطبيعي، وهي الترسبات الأكبر في أمريكا اللاتينية خارج فنزويلا. وكانت هذه الترسبات قد اكتشفت منذ الخصخصة تماماً كما تنبأ جوني. وقد اندفع إلى الأمام في المشروع بتشجيع من الاتحاد المالي للشركات الأجنبية لكي يصدر الغاز عبر ميناء شيلي إلى المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية. وكان في ذلك حس اقتصادي سليم، لكنه كان يلامس كلاً من قطبي الوطنية البوليفية: العداء لشيلي (الذي يعود إلى حرب الباسيفيكي)؛ والحنق على استغلال الموارد الطبيعية للبلاد بوساطة الأجانب (الذي يعود إلى منجم الفضة الاستعماري في بوتوسي- Potosi). وكانت النتيجة مرة أخرى اصطداماً سياسياً متفجراً. ومما زاد الأمور سوءاً أنه كان على الحكومة أن تحاول خفض عجز كبير في الموازنة. ووفق ما يقوله جوني، فقد كلفت حرب المخدرات بوليفيا 5٪ من إجمالي الناتج المحلي، وتصاعدت التكلفة الانتقالية لإصلاح المعاشات إلى 5٪ أخرى. وذهب الرئيس إلى واشنطن طلباً للمساعدة. وفي وقت لاحق يذكر الآتي: «قلت لبوش إنني أحتاج 150 مليون دولار أمريكي، وعلاوة على ذلك سوف أبحث عن اللجوء السياسي في العام القادم. وقد أعطوني 10 ملايين دولار».[5] كانت الصدمة الأولى لجوني في شباط/ فبراير 2003 عندما ساند إضراب للشرطة الاحتجاجات على زيادات الضرائب. وفي خضم انفراط النظام الناجم عن ذلك قتل 27 شخصاً، وأحرق كثير من المباني العامة، وغنمت الأعمال التجارية الأجنبية. وبعد ثمانية أشهر حاصرت حشود من المتظاهرين كانت تقذف الحجارة - نظمتها الجماعات اليسارية المعارضة لخطة تصدير الغاز- الشوارع عبر ال آلتو لمدة أسبوعين وفصلت لاباز عن المطار وبقية البلاد. وعندما أمرت الحكومة الجيش بفتح الشوارع قتل 59 شخصاً في الصدامات الناجمة عن ذلك. وبعد أن تخلى عنه الكونجرس أرغم جوني على التنازل. وقد أخذته مروحية إلى المطار وإلى الحياة في المنفى في ضواحي واشنطن العاصمة، تماماً كما كان قد حذر بوش مما قد يحدث. تمت المحافظة على الإصلاحات الدستورية: انتقلت السلطة إلى نائب الرئيس كارلوس ميسا Carlos Mesa،

وهو مؤرخ مفوه كان مضيفاً في برنامج تلفزيوني رائج في السابق. ولكن في حزيران/ يونيو 2005 عانى من المصير نفسه الذي عانى منه جوني. بعد ثلاثة أسابيع من حواجز الطرقات في ال آلتو وأماكن أخرى التي نظمتها الجماعات اليسارية نفسها التي كانت تنشد التأميم التام والفوري لصناعة الغاز، استقال ميسا. وتولى الحكم رئيس المحكمة العليا كثالث رئيس لبوليفيا في سنوات عديدة، ودعا إلى انتخابات مبكرة في كانون الأول/ ديسمبر 2005.

فاز إيفو موراليس Evo Morales، المدعوم على نطاق واسع من قادة المحتجين، في الانتخابات بقوة. وكان قد قاد، وهو من سلالة من الهنود الايمارانيين Aymaran Indian، كلاً من اتحادات عمال الكوكا في شابار، وحزب الجناح اليساري المسمى الحركة الاشتراكية. حصل موراليس على 54٪ من الأصوات في انتخابات شارك فيها 80٪ من المسجلين، وهذا الرقم هو أكبر تفويض منذ استعادة الديمقراطية في عام 1983. وقد خاض الانتخابات بمنبر تأميم النفط والغاز، وجمعية تأسيسية لتقوية الحقوق الأهلية ووضع نهاية لحملات القضاء على الكوكا. وقد كان، كما وصف نفسه مراراً بأنه «أسوأ كابوس» للولايات المتحدة الأمريكية. ومن قبيل السخرية أن موراليس نفسه كان من صنع الولايات المتحدة الأمريكية و"الحرب على المخدرات". وعندما أطلق أول حملاته الانتخابية في عام 2002، كان شخصية ثانوية نسبياً. ولكنه حصل على دعم غير متوقع عندما قال مانويل روشا Manuel Rocha، السفير الأمريكي، إنه إذا فاز موراليس في الانتخابات فإن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تلغي كل المساعدات لبوليفيا (التي كانت 100 مليون دولار أمريكي سنوياً في المتوسط). واعتبر البوليفيون هذا تدخلاً وقحاً في ديمقراطيتهم وأعطوا موراليس 22٪ من الأصوات. وكثيراً ما يشير الأجانب إلى موراليس كأول رئيس من البوليفيين الأصليين. وقد ترك قريته الأنديزية عندما كان شاباً واتجه إلى حقول الكوكا في شابار. كانت شابار في ثمانينيات القرن العشرين مزدهرة، وتجتذب البوليفيين من كل أنحاء البلاد، وكانت بوتقة انصهار لـ المستيزاجي Mestizaje مقارنة مع بوتوسي في أوائل القرن السابع عشر.[6]

كان موراليس، من الناحية الثقافية، ميستيزو- mestizo، وكانت سياسته تستلهم تقاليد بوليفيا في السينديكالية الراديكالية syndicalism، على أنه كان أقل اطلاعاً من قادة عمال المناجم في الماضي الذين كان كثير منهم قد اطلع على ماركس وتروتسكي. وموطنه السياسي هو مقر الاتحاد المداري- كما يسمي اتحاد عمال الكوكا نفسه- في كوشابامبا. وهذا المقر عبارة عن مجمع مكاتب غير مكتمل يتكون من ستة طوابق من الأسمنت الخام، أمام حديقة غير منظمة بالقرب من مركز المدينة. في صبيحة يوم عمل في كانون الثاني/ يناير 2004، وبعد الثامنة صباحاً بقليل، بدأ المتضرعون في الوصول إلى المكتب. وحين وصل موراليس بعد ساعتين كان نحو أربعة وعشرين منهم قد اصطفوا في انتظار كلمة مع القائد. العديد من النساء كن يبحثن عن منح دراسية لأبنائهن. وجاءت مجموعة من المعلمين لمناقشة إضراب. وحذر محامي موراليس من مشروع قانون في الكونجرس حول السماح بالجنسية المزدوجة التي زعم أنها أداة لزيادة النفوذ الأمريكي في البلاد. ومثل معظم الرجال الحضريين من أسلاف أنديزية، كان موارليس يرتدي ثياباً غربية، وكانت هيئته غير باسمة وغير جذابة، وله كتلة شعر صبيانية سوداء. وبدءاً بسنديكاليته الأصلية، تطورت الأفكار السياسية لموراليس إلى مزيج مبهم من نظرية التبعية، والاشتراكية الطوباوية، والخطابة المناهضة للعولمة، والحقوق الأهلية، وبراجماتية قائد نقابي. وقد قال إن ما كان يبحث عنه هو "إعادة تأسيس" بوليفيا عبر جمعية تأسيسية لخلق «دولة جديدة دون تمييز أو استغلال يعيش فيها معاً السكان الأصليون والمنحدرون من سلالات أوربية-أمريكية والأشخاص البيض».[7] كانت بوليفيا ثرية، ولكنها أفقرت لأن ثروتها كانت في أيدي الشركات المتعددة الجنسيات كما زعم. وقال إنه يريد «اقتصاداً مختلطاً». لن تبقي الشركات الأجنبية ترسبات النفط والغاز لامتيازاتها الخاصة؛ سوف تذهب هذه الامتيازات للشركة الحكومية للهيدروكربونات Yacimientos Petroliferos Fiscales Bolovianos (YPFB). ولكن سوف تشجّع الشركات المتعددة الجنسيات على توقيع عقود خدمات مع الشركة الحكومية للهيدروكربونات لتشغيل الحقول. أصر موراليس على أنه ديمقراطي برغم أنه يفضل «ديمقراطية المشاركة». وقال إنه معجب بفيدل كاسترو وهوجو شافيز - كان يزور

كاراكاس كثيراً- وكذلك لولا («الطريقة التي يجمع بها الاقتصاد المختلط ذكية جداً»). وكان موارليس نفسه يعطي انطباعاً بأنه براجماتي نسبياً. لكن كان له أيضاً سجل تحولٍ آخذ في التصاعد نحو اليسار بسبب ضغط الشارع.

وكان في توليه منصب الرئاسة صادقاً مع هذه الكلمات، بكل تناقضاتها. وقد عين في وزارته ناشطين من الحركات الاجتماعية لديهم خبرات قليلة في الحكم. وفي خطاب تنصيبه حيا جيفارا وفيدل كاسترو، لكنه أعطى أيضاً إشارات إلى أنه يريد تكيفاً مع الولايات المتحدة الأمريكية. وبعد بداية معتدلة نسبياً، سافر في نهاية نيسان/ إبريل إلى هافانا حيث شكل رسمياً تحالفاً مع شافيز وكاسترو. وعند عودته إلى الوطن قاد قوات من الجيش إلى حقل غاز تقوم بتشغيله شركة بتروبراس Petrobrás البرازيلية وأعلن تأميم صناعة النفط والغاز، فأثار رد فعل غاضباً في البرازيل. وبعد ذلك بستة أشهر تراجع موراليس جزئياً، ووقع عقوداً جديدة مع بتروبراس وشركات أخرى. ومنحت هذه العقود الشركة الحكومية للهيدروكربونات سيطرة رسمية على الغاز وتسويقه، وزادت الملكية في الشركات المتعددة الجنسيات بأكثر من الـ 50٪ التي فرضتها ميسا. وفي الوقت نفسه وقع اتفاقية للصادرات مع الأرجنتين كانت من الناحية الكامنة تعطي الشركات الحافز لزيادة المنتج من الغاز. وزادت الضرائب الجديدة ريع الحكومة بنحو 7٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2006، ولكن الكثير من المال ذهب إلى الحكومات الإقليمية بموجب الدستور الراهن. ولم يكن واضحاً بنهاية عام 2006 ما كان يخبئه المستقبل للاستثمار الخاص في الغاز البوليفي. في غضون ذلك أقام موراليس جمعية تأسيسية لتعيد كتابة الدستور. وحققت هذه تقدماً بطيئاً، وكذلك خططه بالنسبة لإصلاح الأراضي. وقد واجه حركة معارضة قوية قاعدتها في سانتا كروز والمناطق الشرقية الأخرى التي طالبت بالاستقلال الإقليمي. وأعطى موراليس كل انطباع بأنه يود تقليد الأوتوقراطية المنتخبة و"اشتراكية القرن الحادي والعشرين" لهوجو شافيز. لكن لم يكن واضحاً إن كان البوليفيون سيسمحون له بفعل ذلك أم لا.

يمثل موراليس وجهاً واحداً من ديمقراطية أمريكا اللاتينية اليوم. وهو وجه متناقض؛ فمن ناحية عجلت الحركة التي يقودها برحيل رئيسين من المنصب دون اعتبار للدستور أو الإجراءات السياسية الديمقراطية. وكانت ترى أن الشوارع لا الكونجرس هي المكان الذي ينبغي أن تحل فيه المنازعات السياسية. وقد أخذت هذه الحركة بالسياسات الاقتصادية الداعية إلى التأميم والمزيد من سيطرة الدولة على الاقتصاد، وهي السياسات التي أخفقت ليس فقط حول العالم، بل في بوليفيا نفسها. وعلى كل هذه المستويات كانت حركة تراجعية. ومن ناحية أخرى كان انتخاب موراليس تأكيداً أن الديمقراطية في بوليفيا وأمريكا اللاتينية لم تعد تستثني أولئك الذين يزعمون الوقوف مع التغيير الراديكالي وتمثيل الأغلبية الفقيرة والشعب الأصلي. ومثل كثير من البوليفيين، كان موراليس ينظر إلى ديمقراطية بلاده كمن اختطفتها أحزاب تقليدية فاسدة لا تخدم سوى مصالحها الذاتية. ومثل القادة الشعبويين في الماضي، كان قد اتبع درباً يجمع بين السياسة الانتخابية والتعبئة الشعبية، ومثلهم كذلك في اتباع "وطنية الموارد".

في أماكن أخرى من أمريكا اللاتينية، أصبحت الديمقراطية أكثر حيوية بكثير، ولها قادة أقل تناقضاً. وتعد بوليفيا حالة متطرفة وليست حالة وسطاً. ولكن كثيراً من الدول الأخرى تتقاسم إلى درجة ما على الأقل بعض وجوه ضعف بوليفيا: كالتفكك السياسي، وضعف الأحزاب السياسية، والتحدي الشعبي للديمقراطية الليبرالية، والصعوبات التي يواجهها الإصلاحيون حين يكون لزاماً عليهم الاعتماد على الزعماء السياسيين التقليديين، والأداء الاقتصادي المخيب للآمال نسبياً. وكما في بوليفيا، وإن لم يكن إلى المدى نفسه غالباً، ينبغي على الديمقراطية أن تقاتل ضد الفقر الواسع الانتشار وعدم المساواة والاختلافات الإثنية والعنصرية، إضافة إلى تجارة المخدرات وضغوط الولايات المتحدة الأمريكية للقضاء عليها. وكما في بوليفيا، هناك تناقض أو عداء تجاه الخصخصة والاستثمار الأجنبي، وخاصة في الموارد الطبيعية.

الطريق الطويل المتعرج إلى الاندماج الديمقراطي

هناك تعريفات كثيرة للديمقراطية. والديمقراطية في أبسط تعريف، كما في عبارة جوزيف شمبيتر Joseph Schumpeter، هي «ذلك الترتيب المؤسسي للتوصل إلى قرارات سياسية يكتسب فيها الأفراد سلطة اتخاذ القرار عبر صراع تنافسي من أجل أصوات الشعب».[8] وحدد آخرون ثلاثة عناصر رئيسة في هذا الترتيب: الانتخابات النظامية الحرة والتنافسية؛ ووجود وفرض الأحكام الدستورية لضمان الحقوق المدنية والسياسية؛ وآليات ضمان ألا يتم استثناء أي شخص من ممارسة تلك الحقوق ومن المشاركة في الانتخابات دون سبب معقول.[9] ومع ذلك، تتضمن الديمقراطية أيضاً اعتبارات تتعلق بكيفية ممارسة الحكم، وليس فقط كيفية اختيار الحكومة.

وقد شدد كثير من الكتّاب على أهمية وجود الكوابح على الدولة والسلطة التنفيذية حتى يتسنى محاسبتها أمام المواطنين وحمايتها ضد الفساد. يمكن أن تفرض الانتخابات بقرار، ولكن الممارسة اليومية للديمقراطية تتضمن التعاظم التدريجي للقوانين والعادات والمؤسسات. ويضع روبرت داهل Robert Dahl، وهو منظِّر ديمقراطي مرموق، قائمة لست مؤسسات سياسية تتطلبها الديمقراطية الحديثة تتكون من: المسؤولين المنتخبين، والانتخابات الحرة والنزيهة والمتكررة، وحرية التعبير، ومصادر المعلومات البديلة، و"الاستقلالية الترابطية"، و"المواطنة الشاملة".[10]

إن الانتقال من مجرد استبدال الدكتاتورية بحكومة منتخبة إلى أبهة المؤسسية التامة كثيراً ما تم النظر إليه كمرحلة انتقالية، أو كرحلة سمى وجهتها بعض علماء السياسة بـ "الديمقراطية المدمجة". والوصول لا يعني فقط أن الديمقراطية يجب أن تكون مستقرة، ولكن ينبغي أيضاً أن تضمن أن يتمتع المواطنون بحكم القانون الذي تسنده دولة فعالة وقادرة على تنظيم السوق وتوفير السلع العامة (كالأمن والهواء النظيف).[11]

ونوعية الديمقراطية ليست فقط مسألة تثير الأكاديميين؛ فالديمقراطيات المدمجة تنزع إلى أن تكون أفضل من الدكتاتوريات ليس فقط في حماية حقوق الإنسان، بل أيضاً في توليد الثروة والفرص للمواطنين. في المدى القصير ربما لا تكون العلاقة بين الديمقراطية والتنمية واضحة جداً. يمكن للدكتاتوريات أن تدفع أحياناً الإصلاحات الاقتصادية بسرعة أكثر من الديمقراطيات. ولكن في المدى الطويل، فإن الديمقراطية واقتصادات السوق الناجحة تصبح متبادلة التعزيز.[12] والسبب في ذلك لا يتلخص بأقل قدر في أن الديمقراطيات لها فقط شرعية أن توفر ضمانة طويلة الأجل لحقوق الملكية. فالديمقراطيات تنزع نحو أن تكون أفضل في تعزيز حكم القانون ورعاية التعليم، وكلاهما مطلوب للنمو الاقتصادي المستدام.

تنزع رأسمالية السوق نحو إنتاج طبقة وسطى كبيرة من أصحاب الأملاك الذين لهم مصلحة في التعليم، والحرية، والمشاركة، وحكم القانون. على العكس من ذلك، فليس من قبيل الصدفة أن الديمقراطيات المستقرة لها كلها اقتصادات سوق نظراً لأن الشركات الحكومية تعادي التعددية والمنافسة. ولكن كما يبين داهل، فإن الترابط اللصيق بين الديمقراطية ورأسمالية السوق يخفي مفارقة تتلخص في أن اقتصادات السوق تولد وجوهاً من عدم المساواة في "الموارد السياسية" (بمعنى النفوذ والمنفذ).[13] إن النفوذ المفرط للأثرياء والأقوياء يطرح تحدياً خاصاً للديمقراطية في المجتمعات غير المتساوية بشكل صارخ مثل مجتمعات أمريكا اللاتينية. حقاً، في التعريفات الأكثر صرامة لـ "الاندماج" الديمقراطي كان معظم أمريكا اللاتينية أقل مكانة من دول جنوب وشرق أوربا التي تشكل معها ما سماه صمويل هنتنجتون Samuel Huntington "الموجة الثالثة" من الدمقرطة التي بدأت في سبعينيات القرن العشرين.[14] ومع ذلك، فقد أظهرت الديمقراطية في معظم دول أمريكا اللاتينية مرونة كبيرة.

خضعت ديمقراطيات المنطقة لضغط قاس خلال نصف العقد المفقود 1998–2002 الذي شهد ارتفاع البطالة، وهبوط المداخيل الحقيقية، وتوقف التقدم في خفض الفقر. وقد

صمدت الديمقراطية، ولكن مع إصابتها ببعض الجراح. كان هناك بعض الزيادة في الاضطراب مع إطاحة ثمانية رؤساء منتخبين قبل انتهاء فتراتهم الرئاسية منذ عام 1998. ولكن نصف هذا الرقم جاء من دولتين فقط (بوليفيا وإكوادور)، وكان اثنان تحيط بهما شرعية مشكوك فيها، حيث فازا في انتخابات مزورة (فوجيموري في بيرو في عام 2000، وجان برتراند أريتستيد في هايتي). وقد عانى الدعم الشعبي للديمقراطية. وكشف استطلاع الرأي لاتينوباروميترو في عام 2004 أن 55٪ من المشاركين في الإجابات «لا يأبهون بحكومة غير ديمقراطية إذا كانت تستطيع حل المشكلات الاقتصادية».[15] وفي الاستطلاع نفسه اعتقد 71٪ من المشاركين في الإجابات أن «البلاد تحكم لفائدة قلة من المصالح القوية». وجاء التعافي الاقتصادي والماراثون الانتخابي في عام 2006 بتعافٍ في دعم الديمقراطية. لكن كثيراً من المؤسسات الديمقراطية كانت لاتزال تتمتع بتقدير متدن. وفي استطلاع للرأي في عام 2006 عبر 36٪ فقط عن انعدام أي قدر من الثقة لديهم بالجهاز القضائي (مقارنة بنسبة 20٪ في عام 2003)؛ وعبر 27٪ عن ثقتهم بالجهاز التشريعي (وهذا ارتفاع من نسبة 17٪ في عام 2003). وكان الرقم بالنسبة للثقة بالأحزاب السياسية هو 22٪ (مع أن ذلك كان ضعف الرقم في عام 2003).[16] وتوحي استطلاعات الرأي هذه بأن كثيراً من الأمريكيين اللاتينيين ظلوا مصدر قوة كامناً بالنسبة للكاوديليين *caudillo* الذين يعِدون بحلول سحرية للمشكلات الاقتصادية. وفي بيرو وإكوادور وبوليفيا لم تفصل أغلبية كبيرة رفضها الحكومة عن موقفها من النظام الديمقراطي. وبدلاً من إيلاء ثقتهم بالنظام السياسي، فإن بعض الجماعات الاجتماعية، بما فيهم المزارعون المكسيكيون الذين كانوا يعارضون مطاراً جديداً على أراضيهم، وحركة من لا يملكون أراضي في البرازيل، والحركات الاجتماعية البوليفية، والجماعات البيروفية التي كانت تعارض التعدين- شهدت التعبئة والاحتجاجات العنيفة أحياناً كوسائل لتحقيق مطالبها. غير أنه في عام 2006 توصل استطلاع الرأي لاتينوباروميترو إلى أن 57٪ من المشاركين في الإجابات كانوا يعتقدون أن الاقتراع هو أفضل طريقة لتغيير الأشياء، مقابل 14٪ فضلوا المشاركة في جماعات الاحتجاج. وأشارت استطلاعات الرأي هذه إلى المرونة الأساسية

للديمقراطية: فقد أوحت بأن نصف الأمريكيين اللاتينيين تقريباً ظلوا ديمقراطيين عن قناعة عبر تقلبات الدورة الاقتصادية، مع 15٪ فقط يفضلون الحكومات الاستبدادية. وكان نحو ثلث المشاركين في الإجابات غير مبالين أو لم يجيبوا. وفي باراجواي فقط كان عدد أكبر من المستطلَعين يفضلون الاستبدادية على الديمقراطية، مع أن هذا تغير في عام 2006. وعبر المنطقة وافق نحو 70٪ من المشاركين في الإجابات في عام 2005 على مقولة أنه ربما يكون للديمقراطية مشكلات ولكنها أفضل نظام للحكم، وأن بلادهم يمكن أن تتطور في النظام الديمقراطي فقط.[17]

وعبر المنطقة، هناك تفاوت صارخ في صلابة الديمقراطيات. ويمكن ملاحظة ثلاث مجموعات: دول فيها ديمقراطيات مدمجة، ودول يجري فيها دمج الديمقراطية، ودول تتعرض الديمقراطية فيها لعدم الاستقرار أو التهديد. ويرى كثير من علماء السياسة أن دولتين في أمريكا اللاتينية قد عززتا الديمقراطية، وكلتاهما صغيرة: أورجواي وكوستاريكا. ولشيلي الآن اعتقاد قوي بالانضمام إليهما؛ ففي السنوات القليلة الماضية استطاعت حكوماتها المدنية أخيراً أن تكسر القيود التي كُبلت بها خلال الانتقال من دكتاتورية الجنرال بيونشي. وفي كثير من الوجوه - عدا وجهين مهمين - قد تطالب كولومبيا بمكان في هذه القائمة. وهناك مشكلة تتلخص في أن جماعات حرب العصابات لا تقبل الديمقراطية على أساس أنها "اللعبة الوحيدة في البلدة".[18] ومازالت الدولة الديمقراطية تكافح لتفرض حكم القانون عبر كل الأراضي القومية. ولهذه الدول الأربع خاصيتان مشتركتان: فالأولى، ومع الاستثناء الجزئي لكولومبيا، نجد أن سكانها إجمالاً متجانسون إثنياً، فليس فيهم انقسام عنصري كما نجده في البرازيل وبيرو. والخاصية الأخرى أنها ذهبت إلى مدى أبعد نحو تأسيس الديمقراطية منذ قرن مضى. إن لها خبرة طويلة في "الديمقراطية الأوليجاركية" تمكنها من توظيف هذا التناقض المفيد.[19] بعبارة أخرى، نجحت هذه الدول في مأسسة قوانين للتنافس السياسي في وقت مبكر، برغم أن مجموعات اجتماعية مهمة، خاصة فقراء الريف، قد تم إقصاؤهم. فقط حين تم مأسسة

هذه القوانين، وحين تطورت الاقتصادات، تم إدخال كل السكان في النظام. كانت أوروجواي رائدة في تأسيس حق الاقتراع الشامل ودولة الرعاية الاجتماعية. وقد تحققت هذه في كوستاريكا عبر ثورة عام 1948. وللمحافظة على تقاليد المنافسة السياسية السلمية التي كانوا يعتقدون أنها مهددة، فإن المنتصرين في الثورة، فيجيراس José Figueras وحزب التحرير الوطني الاجتماعي-الديمقراطي الذي كان ينتمي إليه، حلّوا جيش البلاد الصغير. وساعد ذلك في ضمان ألا يطاح بالديمقراطية في كوستاريكا، خلافاً لأوروجواي وشيلي في سبعينيات القرن العشرين. ولكوستاريكا، وحدها بصفة خاصة في أمريكا اللاتينية، مكان في قائمة داهل لـ "أقدم 22 ديمقراطية في العالم".[20]

والدولة الغائبة عن قائمة الديمقراطيات المدمجة بشكل محير هي الأرجنتين؛ ففي عشرينيات القرن الماضي كانت الديمقراطية على الأقل متقدمة بقدر تقدم الديمقراطيات الأخرى، لكنها بعد ذلك عانت كثيراً من الانتكاسات. وكانت المحافظة على الحكم الدستوري خلال الانهيار الاقتصادي في عامي 2001-2002 علامة مليئة بالأمل. ولكن البلاد عانت من جراء الافتقار إلى أحزاب معارضة قوية، وجنوح البيرونية Peronism المستمر نحو تسييس الجهاز القضائي والإدارة العامة. وتعارض الأرجنتين الفكرة المريحة التي تتلخص في أن ممارسة الديمقراطية ستقود بمرور الزمن إلى تعزيزها، ولكن إجمالاً يبدو أن هذه الفكرة معقولة. عند تقييم احتمالات الدمج الديمقراطي، فإن الشروط المبدئية مهمة كأهميتها بالنسبة للإصلاحات الاقتصادية الليبرالية.

تنتمي كولومبيا والأرجنتين إلى المجموعة الثانية من الدول التي قد يندرج فيها أيضاً كل من البرازيل والمكسيك والدومنيكيان، وربما بيرو. كان يبدو أن كل هذه الدول تتحرك نحو دمج الديمقراطية. وهي لم تصل إلى ذلك بعد في معظم الحالات؛ بسبب التطبيق المتفاوت لحكم القانون، وضعف الدولة في توفير السلع العامة والتنظيم الفعال للأسواق. ومازالت باراجواي والسلفادور في المراحل المبكرة من الانتقال الديمقراطي الذي ظلت فيه السلطة في أيدي أحزاب تسيدت برداء أو آخر تحت حكم استبدادي.

وشهدت هندوراس ونيكاراجوا تبادل السلطة، ولكن الفقر الواسع الانتشار يقف عائقاً أمامهما.

وتعد فنزويلا ضمن المجموعة الثالثة من الديمقراطيات غير المستقرة والمهددة. وهناك "تكشفت" - إذا استعرنا من عنوان كتاب حديث عن الدولة - ديمقراطية تمثيلية تبدو صلبة ظاهرياً.[21] وفي ضوء ما تفعله حكومة موراليس، ربما يتكرر الأمر نفسه في بوليفيا. أما إكوادور فهي مضطربة بشكل مزمن مع ما لا يقل عن سبعة رؤساء بين عامي 1996-2007. وفي جواتيمالا كانت الحكومات الديمقراطية تكافح لتؤسس حكم القانون، وقد فشلت في جمع ما يكفي من الضرائب لتدفعها لدولة فعالة. وأما هايتي فدولة فاشلة تحت رعاية الأمم المتحدة، وقد أعطى انتخاب رينيه بريفال René Préval رئيساً في عام 2006 بعض الأمل في بداية جديدة.

وثبت أن بعض الدمج الديمقراطي أصعب وأكثر بطئاً مما أمل فيه كثيرون. وفي معظم الدول لا تقتصر القضية على بقاء الديمقراطية بقدر ما تقتصر على المساواة. وقد أقر علماء السياسة بأن الدول تستطيع الشروع في الانتقال إلى الديمقراطية من دون أن تصل أبداً إلى نهاية رحلة الدمج. وقد قدموا مجموعة من اللواحق الوصفية للتعبير عن هذه الحالة؛ مثل "زائفة"، و"منخفضة الكثافة"، و"ناقصة" أو "ضحلة" لوصف تلك الديمقراطيات.[22] واقترح لورنس وايتهد Laurence Whitehead، وهو منظِّر آخر، للانتقال الديمقراطي لأمريكا اللاتينية، مقياساً بديلاً هو مقياس "قابلية الحياة". ويؤكد أنه «مثل النبات في تربة غير ملائمة، ربما يكون النظام الديمقراطي قادراً على التكيف والبقاء حياً، ولكن فقط باستيعاب الواقع المحلي».[23] وبعض هذا الواقع ربما يكون غير ديمقراطي ويقود إلى نظام يكون ديمقراطياً شكلياً، ولكنه يقوم على أساس هجين. وبينما يُنظر إلى الدمج كرحلة خطية، يرى وايتهد "قابلية الحياة" كأنها عملية دائرية ومن ثم يمكن عكسها. وفي فترة مبكرة ترجع إلى عام 1994 حذر أودونيل O'Donnell، العالم السياسي الأرجنتيني، من الديمقراطيات "التفويضية" التي «يخوِّل فيها لنفسه كل من يفوز في الانتخابات الرئاسية

الحكمَ بالطريقة التي يراها لائقة؛ لا يقيده إلا الواقع الفج لعلاقات القوة القائمة، والحد الدستوري للفترة الرئاسية للتخويل».[24] ومع ذلك، تثار مسألة الخوف المقابل على نحو مطّرد، حيث يعرّض الرؤساء الضعاف «قابلية الخضوع للحكم»[25] للخطر.

حالات توقف البندول

على الرغم من صعوبة تحقيق الدمج، فإن الموجة الديمقراطية الراهنة في أمريكا اللاتينية تختلف نوعياً عن تلك التي جاءت قبلها على الأقل بأربع طرق: لقد توقف البندول بين الدكتاتورية والديمقراطية، وحق الاقتراع الشامل والفعال تحقق أخيراً؛ وقد عمقت اللامركزية الديمقراطية. واجتمعت هذه العوامل الثلاثة لتعطي المواطنين مصلحة ملموسة في الديمقراطية بقدر أكبر مما كان في الماضي. وأخيراً وليس آخراً، أخذت المجتمعات الأمريكية اللاتينية، وليس النظم السياسية فقط، تصبح أكثر ديمقراطية. وكما يقول كاردوسو، رئيس البرازيل السابق، لقد "غرست الديمقراطية جذورها".[26]

ومع ذلك، فما زالت المنطقة تعاني الخلل. وتواجه الديمقراطيات الضعيفة أحياناً بعض التحديات المخيفة؛ إذ يجب أن تناضل ضد الفقر، وعدم المساواة، والتهديدات الخارجية لحكم القانون في شكل تجارة المخدرات. إنها تواجه توقعات كبيرة من دوائرها الانتخابية. ويشمل إرث هذه الديمقراطيات عادات سياسية وممارسات غير ديمقراطية. ومن المؤكد أن وايتهد محق في أنه على الأقل في بعض الدول ربما تفقد الديمقراطية طبيعتها بالتكيف مع بيئة عدائية. ولكن في معظم الدول، وخاصة في الدول الكبرى، هناك احتمال معقول بالدمج الديمقراطي السريع نسبياً على مدى العقد أو العقدين التاليين، بشرط أن تقاوم الدوائر الانتخابية الإغراء الشعبي.

وحقيقة أن الديمقراطية قد بقيت على قيد الحياة في كل مكان تقريباً، كثيراً ما تؤخذ كأمر مسلم به. وينبغي ألا تؤخذ كذلك. إن قصة ديمقراطية أمريكا اللاتينية على مدى ربع القرن الماضي أو نحو ذلك هي قصة ما لم يحدث، بقدر ما هي قصة ما حدث. وفي ضوء

تاريخ النظام، فإن الغياب التـام تقريبـاً للانقلابـات العـسكرية مثـير للدهـشة. في ثـلاث حالات فقط أطيح بالرؤساء بوساطة التدخلات العسكرية؛ اثنتان منهما ضد جان برترانـد أريستيد في هايتي الذي أطيح به في عام 1991، ومرة أخـرى في عـام 2004 عنـدما رتبـت الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا سفره جواً عندما كانت فرقة من المتمردين تتقدم نحـو العاصمة بورت-أو-برنسPort-au-Prince؛ وهو تحرك شجبه أريـستيد لاحقـاً واعتـبره انقلاباً. والتدخل الثالث كان في إكوادور في كانون الثاني/ يناير 2000 عندما أمرت القيادة العليا للجيش جميل ماهود Jamil Mahoud بالاستقالة، ونـصبت مكانـه نائـب الـرئيس، بعد أن انضم عديد من صغار الضباط إلى انتفاضة قام بها سكان إكوادور الأصليون الذين احتلوا مبنى الكونجرس.

وعموماً كان هناك قليل من التدخلات العسكرية في السياسة؛ في عام 1992 استخدم فوجيموري، رئيس بيرو المنتخب، دبابات الجيش لإغلاق كونجرس الـبلاد ومحاكمهـا في أوتوجلوب (autoglope؛ بمعنى انقلاب ذاتي).[27] وكانت هناك محاولات انقلابية عديـدة في باراجواي في تسعينيات القرن العشرين، وفشلت كلها. وفي فنزويلا نظم هوجو شـافيز ومؤيدوه انقلابين ضد حكومة كارلوس أندرياس بيريز Carlos Andrés Pérez المنتخبـة في عامي 1992 و1993. وقد ساعد هذان في خلق جو اتهم فيه بيريز بالفساد قبل سنة مـن انتهاء فترة حكمـه،[28] حتـى إن شـافيز نفسه أطـيح بـه لفـترة وجيـزة في انقـلاب نفـذ في نيسان/ إبريل 2002، قبل أن تعيده إلى السلطة قوات موالية له.[29]

كانت هذه استثناءات، ففي معظم الدول لم تجر محـاولات انقلابيـة حتـى في ظـروف الانهيار الاجتماعي الذي كان من المؤكد أن يدفع إلى التدخل العسكري في المـاضي. وهـذا ينطبق على الأرجنتين خلال انهيارها الاقتصادي في عـامي 2001 و 2002، عنـدما انـضم أصحاب المدخرات من الطبقة الوسطى والعمال العاطلون عن العمـل إلى الاحتجاجـات مؤقتاً تحت شعار "اطردوا كل السياسيين". تلك الرسالة ربما كانت تؤخذ ذات مـرة عـلى أنها ضوء أخضر من قبل الجنرالات الطموحين. وبوليفيا حالة مدهشة بشكل مشابه؛ ففي

أيـار/ مـايو 2005 حـين أغلـق آلاف المحتجـين الطـرق في الـبلاد، وأجـبروا ميـسا عـلى الاستقالة، كان السياسيون في البلاد منقسمين فيمن سيحل محله. وكان مثـل هـذا الفـراغ الفوضوي في السلطة سيؤدي على نحـو حتمـي إلى انقـلاب عـسكري. غـير أنـه في هـذه المناسبة وضعت القوات المسلحة في هدوء وصرامة ثقلها خلف اختيار الكونجرس لرئيس المحكمة العليا كرئيس انتقالي، وتفويضه للمناداة بانتخابات مبكرة.

هذا الغياب للتحدي المفتوح للديمقراطية كان يرجع جزئياً إلى المناخ الخارجي الـذي كان قد تغير. منذ أن قرر رونالد ريجان، في دورته الرئاسية الثانية، أن الدمقرطة هي أفضل سياسة لإدارة نزاعات السنوات الأخيرة للحرب البـاردة في أمريكـا اللاتينيـة، عارضـت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة الانقلابـات العـسكرية ضـد الحكومـات المنتخبـة. وكـان الاستثناء الفاضح لهذا السجل الانقلاب القصير العمـر ضـد شـافيز في فنـزويلا، والـذي فشلت الولايات المتحدة الأمريكية في شجبه، وبدا أنها تدعمه (بـرغم أنهـا أنكـرت ذلـك بقوة).[30] كما كانت الإطاحة بأريستيد في هايتي استثناء آخر. وقد لعبت القـوات الإقليميـة دوراً أيضاً. على سبيل المثال، تصرفت البرازيل والأرجنتين بالتنسيق مع الولايات المتحـدة الأمريكية لمنـع انقـلاب في بـاراجواي في عـام 1996. وفي أعقـاب ذلـك تبنـت مجموعـة ميركوسور Mercosur التجارية، التي تـشمل عـضويتها بـاراجواي إلى جانـب البرازيـل والأرجنتين وأوروجواي، فقرة الديمقراطية التي نادت بتعليق عضوية الدول الأعضاء في حالة تعويق الحكم الدستوري.

غير أن الأسباب الرئيسة للأمن النسبي للديمقراطية كانت داخلية. في معظـم الـدول بدا أن ذكريات الفشل الاقتصادي والحكم القمعي للحكومـات العـسكرية في سـبعينيات القرن العشرين قد حصنت التنظيم السياسي ضد أي إعادة مبكـرة. وكـان هـذا صـحيحاً بشكل خاص في الأرجنتين حيث شوهت سمعة القوات المسلحة بسجلها عندما كانت في السلطة أكثر من أي مكان آخر. وكان غياب الانقلابات أيضاً علامـة عـلى أن الحكومـات الديمقراطية قد أضعفت سلطة القوات المسلحة برغم أن ذلك كان عملية تدريجية، وغـير

متساوية، ومختلفاً حولها. وبخلاف الأرجنتين، كان الانتقال إلى الديمقراطية يتم التفاوض عليه بين السياسيين المدنيين والجنرالات بدلاً من فرضه بالهزيمة العسكرية أو الثورة. حاولت القوات المسلحة الإبقاء على موازنات ثابتة، ومشروعات تفضيلية، و"سلطة احتياطية" على العملية السياسية.[31] وفي كثير من الدول تم إفشال هذه المظاهر بما أن المدنيين أكدوا السيطرة على الجيش. وكانت قضية مساءلة العسكر عن جرائم الدكتاتوريات صعبة على نحو خاص، ولكن تم إحراز تقدم في كثير من الدول. وعبر المنطقة، حلت وزارات الدفاع الموحدة محل الوزارات المنفصلة التي تحكم ذاتياً بالنسبة لكل سلاح. ومعظم وزارات الدفاع مدنية في الوقت الحاضر (وقد شملت الوزارات الحديثة النساء في كل من كولومبيا وشيلي والأرجنتين، وإكوادور). كما تم إحراز تقدم في تسوية المنازعات الحدودية، برغم تحفظات الجيش غالباً. وقد ألغت الحكومات الديمقراطية في البرازيل والأرجنتين برامجها الابتدائية للأسلحة النووية، ووافقت على التفتيش المشترك للمنشآت النووية. وبعد عودة الديمقراطية إلى شيلي تفاوضت حكومتها مع الأرجنتين حول تسوية 24 من النزاعات الحدودية، وقد دفعت هذه القضية الدكتاتوريات في الدولتين إلى شفا حرب في عام 1978. كان فوجيموري بيرو ديمقراطياً يحيط به الشك، ولكنه أفلح بالفعل في تسوية نزاع بلاده الحدودي مع إكوادور الذي كان في ثلاث مرات دافعاً لمناوشات بدرجات متفاوتة الشدة. وبالنسبة لحجم اقتصادات دول أمريكا اللاتينية، فإنها تنفق على الدفاع أقل من غيرها من الدول في أي منطقة أخرى من العالم. وكان الإنفاق الدفاعي في عام 2004 يبلغ نحو 1.3٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي بانخفاض من 1.8٪ في عام 1995.[32]

ومع ذلك، احتفظ الجيش بدرجة غير صحية من السلطة في كثير من الدول؛ مثل بيرو وإكوادور وجواتيمالا وفنزويلا. وقد دفعت الولايات المتحدة الأمريكية الجيوش أحياناً لكي تلعب دوراً بارزاً في 'الحرب على المخدرات' (وفي وقت قريب، فعلت بعض دول أمريكا اللاتينية ذلك باختيارها). في البرازيل وُضعت قوات الشرطة الرئيسية - الشرطة العسكرية أو الدرك - في كل ولاية تحت سيطرة القوات المسلحة في أثناء النظام

العسكري، وهذا توجه أكده دستور عام 1988. والإنفاق العسكري في شيلي أعلى من المتوسط الإقليمي، وهي دولة يشعر قادتها بأنهم محاصرون بعدم الاستقرار. باع الجنرال بينوشي الأسلحة لإكوادور في أثناء حربها مع بيرو من خلف ظهر الحكومة الشيلية؛ وهذا شيء اعتذرت عنه شيلي في عام 2005. (باعت الأرجنتين أيضاً الأسلحة لإكوادور؛ وفي الظاهر كانت هذه صفقة رجحت فيها كفة الرغبة في رد الصاع صاعين بكفة الدوافع الاستراتيجية). كما تعززت القوات المسلحة الكولومبية بالمساعدات العسكرية الأمريكية، وبحشد عسكري كبير. وتظل القوات المسلحة تحت السيطرة المدنية. ويقاوم الجنرالات بعناد تسليم ضباطهم المتهمين بالإساءة إلى حقوق الإنسان للمحاكم المدنية. ويؤكدون، بمعقولية كافية، أنهم يخوضون حرباً داخلية بحجم لم تواجهه أي من الدكتاتوريات. ولكن مساءلة الجيش بطريقة أكثر صرامة سوف تعزز قضية كولومبيا فيما يتعلق بالمساعدات العسكرية الخارجية. وتمثل فنزويلا شافيز الحالة الشاذة الوحيدة، فحكومتها، برغم أنها منتخبة، نظامٌ عسكري في وجوه كثيرة؛ وقد أخذت موازنتها الدفاعية ترتفع على نحو حاد.

وأخيراً، صوت لكل شخص

تمتعت أمريكا اللاتينية بدستور ليبرالي تقليدي لمدة قرنين تقريباً كما رأينا، حتى رغم تعرض ذلك التقليد للمخالفة كثيراً. لكن كان التصويت في القرن التاسع عشر مقصوراً بشكل نموذجي على الملكية وغيرها من المؤهلات، وعلى 5-10٪ من السكان. والآن ولأول مرة أصبحت الانتخابات التي تتضمن حق الاقتراع الشامل أمراً روتينياً. في عام 1912 أصبحت الأرجنتين أول دولة تدخل حق الاقتراع الشامل للذكور (برغم أنها استثنت المهاجرين). وقد امتدت حقوق التصويت سريعاً عبر المنطقة من ثلاثينيات القرن العشرين وما بعد ذلك.[33] وحصلت النساء على حق التصويت بين عامي 1932 (أوروجواي) و1967 (إكوادور). ولكن متطلبات الملكية والمعرفة بالقراءة والكتابة بقيت في كثير من الدول، ومن ثم حرمت كثيراً من الفقراء حق التصويت.[34] وفي بيرو لم يحصل

الأميون (الذين كان معظمهم من هنود الأنديز) على حق التصويت حتى عـام 1979. وفي البرازيل لم يُمنحوا حق الاقتراع حتى عام 1985 (وبعد ذلك بـثلاث سـنوات تـم خفـض سن الاقتراع إلى 16 في البرازيل).

لقد استفاد معظم الأمريكيين اللاتينيين من حق التصويت. وفي الانتخابات الرئاسـية الحادية عشرة التي جرت بين تشرين الثاني/ نوفمبر 2005 وكـانون الأول/ ديـسمبر 2006 أدلى في المتوسط 72.1٪ من الذين يحق لهم التـصويت بأصـواتهم، وهـذه زيـادة ضـئيلة في متوسط المشاركة الذي كان 69.9٪ في الانتخابات التـي جـرت بـين 1978 و2004.[35] إن التصويت بالفعل إجباري في كل مكان ماعدا كولومبيا ونيكـاراجوا، وتطبَّـق عقوبـات في أربع دول على الـذين لا يـدلون بأصـواتهم. وتخفـي المـشاركة المتوسـطة في عـامي 1978 و2006 تفاوتاً كبيراً من 90.7٪ من أولئك الـذين كـانوا مـسجلين في شـيلي إلى 44.5٪ في كولومبيا.

إن حق الاقتراع ليس شاملاً فقط، بل صار أيضاً أكثر فاعلية منه في الماضي. لقد أصبح التزوير الانتخابي الآن الاستثناء وليس المعيار. ولا يوجد مكان يوضح ذلك بجـلاء أكثـر من المكسيك؛ إذ كان انتخاب كارلوس ساليناس في عام 1988 أكثر الأمثلة وضـوحاً عـلى الطريقة التي من خلالها لم يكن التـصويت حـراً ولا نزيهـاً في ظـل نظـام الحـزب الثـوري المؤسسي.[36] وبخلاف وجوه عدم الانتظام في الفرز، لم يكن التـصويت يوصـف بالـسري. كانت أكشاك الاقتراع تتكون من حوامل رقيقة جداً ورديئة كثيراً مـا تنـصب في الـشارع. وقد ألهمت وسائل تزوير الحزب الثوري المؤسسي معجـماً بكاملـه: شـملت تقنياتـه مـلء صناديق الاقتراع بحزم مـن بطاقـات التـصويت عرفـت باسـم تـاكو taco؛ [وهـو طبـق مكسيكي تقليدي يتكون من الذرة والكريمـة البيـضاء مـع حـشوة مـن لحـم الأبقـار، أو الدجاج، أو الأطعمة البحرية، أو الخضروات، أو الجبن]؛ وأماكن اقتراع متنقلة في الدقيقة الأخيرة (سميت الفأر المجنون)؛ وتزويد مؤيديه بآليات تمكنهم من التصويت في أكثر مـن مركز اقتراع، والتلاعب بقوائم تسجيل الناخبين، والتلاعـب في الفـرز. وكـان الإصـلاح

الانتخابي في المكسيك في عام 1996، الذي خلق سلطة انتخابية مستقلة، الخطوة الأخيرة الحاسمة في تحقيق تداول السلطة في البلاد. وعلى أن مصداقية السلطة قد تأذت وسط المكسيكيين نتيجة للفارق الضئيل في الأصوات في نتائج انتخابات عام 2006، فمن المرجح أن تتعافى من ذلك. والقلق الرئيسي في المكسيك يتلخص في أنه في بعض الولايات تظل السلطة الانتخابية المحلية تحت سيطرة الحزب الواحد.

وبخلاف المكسيك، كانت هناك حالات معزولة فقط للتزوير الانتخابي في أمريكا اللاتينية على مدى العقدين السابقين. وشملت هذه جمهورية الدومينيكيان تحت حكم هواكين بالاجير Joaquín Balaguer، وكان مساعداً مدنياً لتروجيليو Trujillo الذي تسيد الحياة السياسية من ستينيات وحتى تسعينيات القرن العشرين. وأظهرت التحقيقات في كولومبيا أن الجماعات شبه العسكرية من الجناح اليميني في بعض الجهات بساحل الكاريبي مارست التزوير الانتخابي في انتخابات الكونجرس في الفترة 2002-2006. وربما كانت أكثر الحالات افتضاحاً في بيرو في عام 2000 عندما سعى فوجيموري لفترة رئاسية متتالية ثالثة بطريقة غير دستورية. ولكي يؤمن ذلك، فقد ناور لفصل ثلاثة من القضاة المنشقين من المحكمة الدستورية، وقام برشوة محطات التلفزيون لكي ترفض الإعلانات المدفوعة لخصومه، ولكي تنحرف بتغطيتها، وقذف منافسيه في الصحف الشعبية التي ترعاها الحكومة. وكان العقل المدبر لهذه الجهود فلاديميرو مونتيسينوس Vladimiro Montesinos، أقرب مساعدي فوجيموري إليه، الذي استخدم جهاز الاستخبارات القومي لنسج شبكة واسعة من الرشوة والابتزاز. وقد قام النظام بفعل ما في وسعه للتلاعب بفرز الأصوات.[37] وانسحب مرشح المعارضة أليخاندرو توليدو Alejandro Toledo من اقتراع الإعادة قائلاً إن الانتخابات لم تكن حرة ولا نزيهة. وقد ساند هذا الحكم المراقبون الدوليون. انهار نظام فوجيموري في غضون شهور، وبحث الرئيس عن ملجأ في اليابان بعد أن ظهر دليل بالفيديو على علميات الابتزاز التي قام بها مونتيسينوس، وفاز توليدو في انتخابات جديدة في السنة التالية. لقد فشل التزوير.

وادعت المعارضة في فنزويلا أن نصر هوجو شافيز في عام 2004 في الاستفتاء على الرئاسة كان مزوراً، ولم تثبت هذه المزاعم قط. وقد أعلنت جينفر ماكوي Jennifer McCoy التي قادت جهود مركز كارتر في فنزويلا، أن التصويت كان "سرياً وحراً". ولكنها أضافت أن «افتقار المجلس الانتخابي للمكاشفة، وتغييرات الدقيقة الأخيرة، والانقسامات الداخلية آذت الثقة العامة في تلك المؤسسة الحيوية قبل وبعد التصويت»[38] في كانون الأول/ ديسمبر 2005. وعبرت أحزاب المعارضة الرئيسية عن افتقادها الثقة بالسلطة الانتخابية بانسحابها من انتخابات برلمان فنزويلا، المجلس الوطني، حيث لم يشارك فيها سوى 25٪ من الناخبين. وقد قامت سلطة انتخابية جديدة - رغم أنها كانت لاتزال تضم أغلبية من مؤيدي الحكومة - ببذل بعض الجهود لكي تعالج هموم المعارضة. وقبِل مانويل روزاليس Manuel Rosales، مرشح المعارضة، الهزيمة في انتخابات الرئاسة في عام 2006.

سياسة تعددية، ديمقراطيات أعمق

إن ما يعطي الفترة الراهنة من الحكومة الديمقراطية شخصيتها الفريدة هو الجمع بين الاقتراع الشامل وإزالة فيتو الجيش على السياسة؛ ومن ثم نهاية تأرجح البندول بين الدكتاتورية والديمقراطية. وكانت أكثر النتائج وضوحاً هي أن اليسار أصبح قادراً على أخذ السلطة والاحتفاظ بها عبر صندوق الاقتراع؛ وهذا بدوره شجع كثيرين في اليسار على احتضان الديمقراطية، وتبني سياسات أكثر مسؤولية.

في المرحلة المبكرة من الموجة الديمقراطية، في ثمانينيات القرن العشرين، انتُخبت حكومات يمين الوسط في كثير من الدول (هرينان في بوليفيا، وألان جارسيا في بيرو، كانا استثناءً). وكان السياسيون من يمين الوسط هم المستفيدين الرئيسيين من فشل التنمية تحت قيادة الدولة الذي كشفته أزمة الديون في عام 1982. وكان النجاح الانتخابي ليمين الوسط مهماً في توطيد التزام مجموعات الأعمال بالديمقراطية. ومنذ التباطؤ الاقتصادي

بين عامي 1998-2002، شهدت المنطقة تحولاً معتدلاً إلى اليسار، مع أن ذلك لم يحدث في كل مكان. بدأ ذلك بانتخاب شافيز في فنزويلا في عام 1998، ولولا في البرازيل، ولوتشيو جيتيريز Lucio Gutiérrez في إكوادور في عام 2002، واستمر مع انتصارات كيرشنر Kirchner في الأرجنتين في عام 2003، وتاباري فازكويز Tabaré Vázquez في أوروجواي، ومارتن توريجوس Martín Torrijos في بنما في عام 2004. وأكدت الانتخابات الرئاسية بين عامي 2005-2006 صعود اليسار المعتدل الذي فاز مرشحوه في خمس دول: هندوراس وشيلي وكوستاريكا وبيرو والبرازيل. وكانت هناك أربعة انتصارات لليسار الراديكالي أو الشعبوي في كل من بوليفيا ونيكاراجوا والإكوادور وفنزويلا. وانتصر يمين الوسط في دولتين: كولومبيا والمكسيك،.

وأينما حدث ذلك، كان هذا التحول نحو اليسار استجابة طبيعية للأزمنة الصعبة، وتعبيراً عن الإحباط بسبب الثمار المخيبة للآمال التي تولدت من إصلاحات إجماع واشنطن. ولكنه كان على الأقل يرجع في قدر كبير منه إلى التداول على المنصب الرئاسي، وهذا علامة صحية على الحالة الطبيعية في الديمقراطية، وكان جديداً كلية بالنسبة لأمريكا اللاتينية. ويوحي استطلاع لاتينوبارومتر بأن الموقف السياسي الأساسي للمنطقة قد تحول قليلاً فقط نحو اليسار.

لقد برز "يساران" مختلفان بشكل حاد في أمريكا اللاتينية في السنوات الأخيرة:[39] الأول، ديمقراطي-اجتماعي وبراجماتي، وهو يقبل الرأسمالية وأهمية استقرار الاقتصاد الكلي، ولكنه يرغب في تكميل هذين بسياسات اجتماعية، والمزيد من الاستثمار العام، وإيماءات قليلة تجاه السياسة الصناعية. وكانت حكومة لولا في البرازيل تمثل هذا اليسار، ولاجوس في شيلي، وفازكويز في أوروجواي، وتحالف فرنتو أمبلو Frento Ampilo (الجبهة الواسعة). وأما اليسار الآخر فهو يسار الراديكاليين الشعبويين والاشتراكيين؛ وهو يسار وطني، ومناهض لأمريكا، ومضاد للرأسمالية، ويرمز له شافيز. لكن الآخرين الذين ينتمون إليه يشملون دانييل أورتيجا في نيكاراجوا، قائد الساندينيستا، وأجزاء من

جبهة فارابندو مارتي للتحرير الـوطني (FMLN) في الـسلفادور، وبعـض قـادة الـسكان الأصليين في إكوادور، والحركـات الراديكاليـة مثـل حركـة الـذين لا يملكـون أراضي في البرازيل. وفي هذا المعسكر أيضاً يقع الجناح اليساري من حـزب العـمال الـبرازيلي، الـذي تقوّى (ولكن في سياق حزب ضعيف) بفضيحة تمويل الحزب التي أحاطت بحكومة لولا في عام 2005. أما نستور كيرشنر، رئيس الأرجنتين الـسابق، فكـان يمتطـي صـهوة كلتـا المجموعتين كطراز بيروني حقيقي. ويأتي موراليس في بوليفيا من المعـسكر الثـاني، ولكنـه أعطى إشارات مختلطة خلال شهوره الأولى في المنصب.

إن إزالة الفيتو على اليسار ليس الطريقة الوحيدة التي أصبحت بها ديمقراطية أمريكـا اللاتينية أكثر تمثيلاً. فلأول مرة صار من الممكن لكل شخص أن يصوت، وأن يتم انتخابه للمنصب الرئاسي، وليس فقط النخبة السياسية التقليدية. وأخذت مجالس الكونجرس في المنطقة تصبح ببطء أماكن أكثر تنوعاً. وعبر أمريكا اللاتينية زاد عدد مقاعـد الكـونجرس التي تشغلها النساء من 8٪ في أواخر ثمانينيـات القـرن العـشرين إلى 15.5٪ بحلـول عـام 2003 قبل أن تهـبط إلى 14٪ في عـام 2007. [40] وقـد تـم انتخـاب عـدد مـن الأمـريكيين اللاتينيين الذين ينحدرون من سلالات هندية للكونجرس، أو كمحافظين، أكثـر مـن أي وقت قبل ذلك في كل من بوليفيا والإكوادور وجواتيمالا. ربما تكون النزعة إيجابية، ولكن، مثل النساء، فإن الأمريكيين اللاتينيين من السود والسكان الأصليين مـازالوا يعـانون قلـة التمثيل، وفي بعض الحالات يكون ذلـك ضـخماً. إن التعريفـات العنـصرية بهـا قـدر مـن الذاتية. ولكن وفق أحد الحسابات فـإن 15 فقـط مـن 513 عـضواً في مجلـس النـواب في الكونجرس البرازيلي في عام 2000 كانوا من الـسود، مـع أن البرازيليـين الـسود والـسمر *pardo* يشكلون 44٪ من السكان.[41] ويشكل هنود المايا في جـواتيمالا 66٪ مـن الـسكان، ولكن كان عددهم 14 من 113 عضواً في الكونجرس في عام 2002.

خلال مناسبات في الماضي جاء الرؤساء من خارج الطبقة الوسطى العليا "البيـضاء". ولكن التنوع في الخلفيات الاجتماعية للقادة السياسيين أخذ يصبح المعيار الآن. وكان لولا

مثالاً واضحاً. وقد ولد أليخاندرو توليدو، رئيس بيرو بين عامي 2001-2006 في قرية من قرى هنود الأنديز، ونشأ واحداً من 16 طفلاً يتحدثون الـ كيشوا Quechua قبل أن يحصل على منحة دراسية كانت ستأخذه في النهاية إلى جامعة ستانفورد، ووظيفة تدريس في كلية ليما للأعمال التجارية. ومثل لولا، عمل توليدو ذات مرة كصبي يمسح الأحذية. ورعى إيفو موراليس قطيع اللامة llama الخاص بأسرته قبل أن ينتقل من ألتيبلانو إلى منطقة الأراضي المنخفضة في شيبار ليزرع الكوكا. ويأتي لوتشيو جيتيريز، العقيد السابق في الجيش الذي انتخب رئيساً لإكوادور في عام 2002، من الطبقة السفلى ومن خلفية أقاليمية متواضعة مثل شافيز رئيس فنزويلا. لكن الجيش كان ولمدة طويلة وسيلة للرقي الاجتماعي في دول أمريكا اللاتينية. وفي عام 2006 أصبحت ميشيل باشليه في شيلي المرأة الثالثة التي تنتخب رئيسة في أمريكا اللاتينية، وهي أول امرأة لم تكن أرملة لشخصية عامة بارزة.

وإضافة إلى أن الديمقراطية صارت أكثر تنوعاً، أخذت كذلك تتعمق بشكل أكبر عبر اللامركزية. فرضت الملكيات الإسبانية والبرتغالية نظاماً مركزياً للحكم. وفي المستعمرات الإسبانية كانت هناك بلديات وغالباً ما كانت مجالسها cabildos تنتخب من بين البيض. ولكن على الأقل حتى بداية إصلاحات البوربون كان لها القليل من السلطة أو المال. وبرغم خطابة ليبراليي القرن التاسع عشر بقيت السلطة مركزية إلى حد كبير في عصر الجمهورية. كانت البرازيل والأرجنتين فقط جمهوريتين فيدراليتين بشكل أصيل. وتحت حكم الحزب الثوري المؤسسي، كانت الفيدرالية المكسيكية عملاً خيالياً فضفاضاً. وقد بدأ ذلك يتغير الآن، حيث شكل حكام الولايات جماعة ضغط، وأخذوا يضغطون من أجل حصة أكبر من الريع القومي. وعبر المنطقة تمثل أكبر تغيير على المستوى البلدي. وفي عام 1980 اختارت ثلاث دول فقط في المنطقة محافظيها بالانتخابات المباشرة. وفي عام 2005 فعلت ذلك 17 دولة، بينما تم اختيارهم في 6 دول أخرى من بين أعضاء المجالس المحلية المنتخبين.[42] وللحكومات المحلية الآن في كثير من الدول سلطات وموارد كبيرة. ففي كولومبيا، على سبيل المثال، تحصل الحكومات المحلية على خمس الإنفاق الحكومي، ولم تخلُ هذه العملية من المشكلات. فقد ساهمت في التفكك السياسي، ولم تسلم من عدم المسؤولية

المالية. ولكن، مع ذلك، هناك كثير من الجوانب الإيجابية فيها. وفي المنطقة عموماً أخذت المدن، التي كانت في الماضي آخذة في التقهقر، تتجدد على أيدي محافظين فعالين.

وفي بعض الدول لاتزال هناك حواجز أمام التمثيل السياسي العادل. وربما كان المثال الأكثر بروزاً هنا هو فرط تمثيل الولايات أو المحافظات النائية والمتخلفة في البرازيل والأرجنتين. وتتمثل المشكلة الأخرى في أن بعض الدول شيدت حواجز متصلبة أمام الدخول في المجال السياسي. ففي بيرو، وبموجب قانون عبثي وغير ديمقراطي سنه فوجيموري، ينبغي أن تحصل الأحزاب على التسجيل القانوني لكي تصعد إلى الانتخابات؛ ولكي تفعل ذلك يجب أن تجمع 100 ألف توقيع. وتوصلت التحقيقات الصحفية إلى أن حزبي كل من فوجيموري وتوليدو قد زوَّرا عدة آلاف من التوقيعات قبل انتخابات عام 2000. ولم يكن ذلك مدهشاً. وكانت الفضيحة الحقيقية أنه في فترة حكومة توليدو لم يبدِ الكونجرس أي رغبة في إلغاء هذا القانون، بما أن الأحزاب الممثلة فيه كانت تستفيد من تخفيض المنافسة السياسية. وفي نيكاراجوا ابتكرت معارضة الساندينيستا حلفاً غير مقدس مع أرنولدو أليمان Arnoldo Alemán، وهو رئيس سابق أدين بالفساد كان يسيطر على الحزب الليبرالي الحاكم، لكي تجيز إجراءً يجعل من الصعب بالنسبة لمرشحي الرئاسة من الأحزاب الجديدة الدخول في الانتخابات. وفي المكسيك قام جورج كاستانيدا Jorge Castañeda، وهو متخصص في العلوم السياسية تحول إلى سياسي، بجهود مصممة ولكنها فاشلة لرفض بند يشترط على المرشحين للرئاسة أن يكونوا ممثلين لحزب مسجل بشكل قانوني، مما يحرم المستقلين. وفي كل هذه الحالات كان القصد الظاهر منع التفكك السياسي. وكان من الممكن خدمة هذا الهدف بشكل أفضل بوضع عتبة على الطراز الألماني ينبغي بموجبها أن تكسب الأحزاب حصة دنيا من الأصوات لكي تحصل على المقاعد التشريعية. وفي عام 2004 صادقت كولومبيا على إصلاح سياسي فعل ذلك، كما قامت بيرو بالشيء نفسه.

وإضافة إلى أنها أصحبت أكثر تمثيلاً، أخذت ديمقراطية أمريكا اللاتينية تصبح أكثر مشاركة. ومن الكذب بدرجة خطيرة النظر إلى هذين كبديلين متنافسين مع اعتبار

ديمقراطية المشاركة أرفع مكانة من الديمقراطية التمثيلية. إن ديمقراطية المشاركة النقية مستحيلة في أي شيء وراء المستوى الأكثر محلية، وكما أشار جون ستورات ميل John Sturat Mill في عام 1861 «بما أن الجميع في مجتمع يزيد على بلدة فردية صغيرة لا يستطيعون المشاركة شخصياً في أي شيء عدا بعض الأجزاء الثانوية جداً من الأعمال العامة، فتبعاً لذلك فإن النوع المثالي من الحكومة الكاملة ينبغي أن يكون تمثيلياً».[43] وأولئك الذين يدعون خلاف ذلك، كما يفعل هوجو شافيز على الأقل في خطابته، يسوقون في الحقيقة حجة للحكم الاستفتائي الذي يطلب من "الناس" فيه المباركة الدورية للسلطة الاستبدادية، وهذا نص أكبر حجماً من طغيان الاجتماع الجماهيري الذي يخضع للتلاعب. ومع ذلك يمكن للأدوات التشاركية أن تكمل وتعمق الديمقراطية التمثيلية. والكثير من الدساتير التي وضعتها كل دول أمريكا اللاتينية تقريباً في انتقالها إلى الديمقراطية شاركت في هذه الروح. إن الاستفتاء على أي شيء، بدءاً من السيطرة على السلاح كما في البرازيل وصولاً إلى سياسة النفط والغاز كما في بوليفيا، أصبح مظهراً نظامياً في الحياة السياسية في كثير من دول المنطقة. ففي المكسيك وشيلي وأماكن أخرى اعتادت الأحزاب اختيار المرشح الرئاسي في انتخابات أولية مفتوحة، يمكن لكل مواطن أن يصوت فيها. وعلى المستوى المحلي، تم على نطاق واسع تقليد "الموازنة التشاركية"، التي أيدها محافظو حزب العمال في بورتو أليجري Porto Alegre في البرازيل، عبر المنطقة. وهي تطالب بوضع أسبقيات الإنفاق في سلسلة من اللقاءات التي تعقد في المنطقة المجاورة. ويمكن أن يفضي ذلك إلى أن يكون الإنفاق عادلاً وفعالاً. وفي عام 2004 خسر حزب العمال السيطرة على بورتو أليجري، ولكن المحافظ الجديد خوسيه فوجاسا José Fogaça أبقى على النظام.

رؤساء عاجزون، أحزاب مفككة

إن كاسترو محق حينما يقول إن ديمقراطية أمريكا اللاتينية أخذت تتجذر، لكن هذه الجذور تنمو في تربة ليست خصبة بشكل نظامي، مع وجود الكثير من الجلاميد. وخلافاً للفقر وعدم المساواة، توجد بعض عوائق الديمقراطية في النظم السياسية للمنطقة نفسها.

كثيراً ما تكون المؤسسات الديمقراطية سيئة التصميم، والأحزاب السياسية ضعيفة نسبياً، والأشكال السابقة أو المضادة للديمقراطية في السلوك السياسي تظل على قيد الحياة. ووجوه الضعف هذه لا تؤثر فقط على نوعية الديمقراطية، بل أيضاً على فاعلية الحكومة.

إن لأمريكا اللاتينية تاريخاً طويلاً من الحكم الرئاسي. ولكن الكثير من الدول يفتقر إلى نظام الحزبين المستقر، الذي سمح للنظام الرئاسي بأداء وظيفته بدرجة جيدة من السلاسة في الولايات المتحدة الأمريكية. ونظام الحزبين هذا جاء نتيجة للطراز البريطاني، وهو النظام الانتخابي القائم على أول من يتجاوز خط النهاية. وعلى نحو فريد تجمع أمريكا اللاتينية بين النظام الرئاسي وبين الأجهزة التشريعية التي يتم انتخابها بالتمثيل النسبي. وفي القارة الأوربية يشيع التمثيل النسبي المرتبط بالأنظمة البرلمانية التي يعد المعيار فيها هو حكومات التحالف المتعدد الأحزاب. وقد ساهم مزج أمريكا اللاتينية بين المؤسسة الرئاسية والتمثيل النسبي في إيجاد نمط يفتقر فيه الرؤساء إلى الأغلبيات التشريعية، مما يحفز النزاع بين الجهازين التنفيذي والتشريعي.

ساق بعض العلماء السياسيين حجة بأن هذا النمط كان عاملاً في الانهيارات الديمقراطية في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، ونادوا بأن تتبنى أمريكا اللاتينية النظام البرلماني. وقد أثار ذلك جدلاً أكاديمياً نشطاً، كانت له أصداء عملية لكنها ضعيفة.[44] وتتلخص المشكلة في أن النظام الرئاسي يتناسب بشكل طبيعي مع التقاليد الثقافية للقيادة في أمريكا اللاتينية من تلاتوني tlatoani الأزتك إلى نائب الملك الإسباني إلى كاوديليو caudillo الجمهورية. وعلى نحو مهم، كانت المناظرة أكثر حيوية في البرازيل التي كانت فيها الحكومة برلمانية تحت الملكية الدستورية في القرن التاسع عشر. ولفترة وجيزة بين عامي 1961-1963. وقد ناقش الكونجرس التأسيسي البرازيلي في عامي 1987-1988 تبني النظام البرلماني، وعرضت المسألة في استفتاء في عام 1993 فكان الخيار الثاني فيه الرجوع إلى الملكية الدستورية؛ ولكن النظام الرئاسي فاز بسهولة (55٪ من الأصوات للنظام البرلماني مقابل 25٪ ضده).[45] وقد أدخل دستور بيرو لعام 1979 رئيس

وزراء، لكنه رئيس وزراء يفتقر إلى سلطة حل الكونجرس والدعوة إلى انتخابات جديدة؛ وهو المرسوم الذي يشجع التنازلات في النظام البرلماني المتعدد الأحزاب. أما بوليفيا فتومئ إلى النظام البرلماني. وبموجب دستورها، إذا لم يفز مرشح رئاسي بنسبة 50٪ من الأصوات الشعبية يجب أن يختار الكونجرس واحداً من بين أعلى اثنين من المتنافسين. وحتى عام 2002 ساعد ذلك الرؤساء في جمع تحالف حاكم قابل للاستمرارية. وكانت المشكلة- حتى انتصار موراليس- تتلخص في أنه يُحرم الرئيس من التفويض الشعبي القوي. وفي المكسيك، حيث لم يحصل أي حزب على أغلبية في الكونجرس منذ عام 1997، أخذ بعض السياسيين يتحدثون عن حسنات الحكومة شبه البرلمانية في فرنسا.[46] وكانت نتيجة الهجين غير الملائم في أمريكا اللاتينية - أي هجين النظام الرئاسي والتمثيل النسبي والنظم المتعددة الأحزاب- تشتيت السلطة. وبدلاً من الضوابط والتوازنات الصحية، أسفر ذلك عن اختناقات كثيرة.

كانت إحدى الاستجابات إلى ذلك تأكيداً فجاً للسلطة الرئاسية وهي تسمو بشكل غاشم فوق الجهازين التشريعي والقضائي، وهذا تقليد بدأه بوليفار Bolívar. وهذا ما عناه أودونيل O'Donnell بـ "الديمقراطية التفويضية". كان هناك بعض الأمثلة الأخيرة؛ إذ استخدم فوجيوموري في بيرو دبابات الجيش لإغلاق الكونجرس في بلاده في عام 1992 مما أفضى إلى التهليل المحلي والإدانة الدولية. وبرر ذلك بأن السياسيين كانوا يعيقون تشريعاً مضاداً للإرهاب ولبرنامجه الاقتصادي. لقد واجه فوجيوموري ظروفاً استثنائية شملت الفوضى الاقتصادية التي اتصفت بالتضخم المفرط الذي ورثه من رئاسة جارسيا، والتمرد الخبيث الذي قامت به حركة الدرب المضيء، وهي جماعة ماوية أصولية تسببت في موت 70 ألف شخص في "حرب قذرة" مع قوات الأمن بين عامي 1980-1993. وقد نجحت إجراءات فوجيوموري المتعسفة، لكن لفترة قصيرة فقط، وكلفت بيرو ديمقراطيتها في المدى الطويل. لقد سحق الدرب المضيء، وأضفى الاستقرار على الاقتصاد، وشيد الكثير من المدارس والعيادات الصحية في القرى الأنديزية، كما أضفى الشرعية على انقلابه الذاتي autogolpe بدستور جديد صودق عليه في استفتاء ركز

السلطات في مؤسسة الرئاسة، وسمح له بخوض انتخابات لفترة رئاسية ثانية (والفوز بسهولة فيها)، لكنه كان دائماً الأوتوقراطي المنتخب. في مقابلة أجريت معه في عام 1995، عندما كان على وشك أن يبدأ فترته الرئاسية الثانية، تم الضغط عليه بسؤال ما إذا كانت آلية استدامة التحول في ظروف بيرو التي خلقها ستخول السلطة لمؤسسات ديمقراطية جديدة، وقد تجنب الإجابة عن السؤال ثلاث مرات،[47] مدعياً أنه كان يحكم وفقاً لمعايير "فنية" بدلاً من "سياسية"، وهي إجابة تذكر بشعار بورفيريو دياز Porfirio Diaz "القليل من السياسة، الكثير من الإدارة".

إذا كان نظام فوجيموري النموذج الأصلي لـ "الديمقراطية التفويضية"، فإن المصطلح يناسب أيضاً نظام هوجو شافيز، وإلى مدى أقل كان ينطبق على حكومة كارلوس منعم في الأرجنتين (1989-1999)، حيث ملأ منعم المحكمة العليا برفاقه الحميمين (مثل كل الرؤساء الأرجنتينيين السابقين، منذ أن فعل ذلك بيرون مع استثناء بارز هو راؤول ألفونصين Raúl Alfonsín)، وقد بالغ منعم كذلك في استخدام سلطات المراسيم، وكذلك فعل كيرشنر الذي أبعد الخصوم السياسيين من المحكمة العليا، ولكنه تبنى عملية أكثر مكاشفة في تعيين قضاتها. وكان الرئيس المتعسف الآخر فرناندو كولر Fernando Collor الذي جمد المدخرات البرازيلية بمرسوم. لكن الجهاز التشريعي أدرك ثأره عندما اتهم كولر بالفساد.

ورأى بعض المحللين أن التخلي عن العوائق الدستورية من قبل الرئيس الحاكم بشأن البحث عن فترة رئاسية ثانية متتالية في كثير من الدول، كالأرجنتين والبرازيل وبيرو وفنزويلا وكولومبيا، كان دلالة أخرى على جهاز تنفيذي مفرط القوة. وفي مقابل ذلك يمكن التأكيد على أن الناخبين عندما يكونون محظوظين في إيجاد الرئيس الذي يريدونه، فيجب عندئذ أن تكون لديهم فرصة الاحتفاظ به. وفي البرازيل وكولومبيا وربما الأرجنتين، كانت القيود الدستورية على مؤسسة الرئاسة كافية لجعل الفوائد المحتملة لإعادة انتخاب الرئيس ترجح كفة التكاليف. لم يكن الأمر كذلك في حالتي بيرو

وفنزويلا. في الواقع العملي، كثيراً ما أثبتت فترات الرئاسة الثانية أنها مخيبة للآمال خاصة في حالتي منعم وفوجيموري، وإلى مدى أقل في حالتي كاردوسو وأوريبي.

كانت "الديمقراطية التفويضية" الاستثناء لا القاعدة. مهما كانت القوة الدستورية للرئيس أو الرئيسة، فإن الواقع كثيراً ما يتجسد في رئيس أمريكي لاتيني يقعده التفكك السياسي. وكما أشرنا، فإن هذه الظاهرة ليست جديدة؛ فمراجعة حالات 71 رئيساً من أمريكا الجنوبية تم انتخابهم في تنافس نزيه نسبياً بين عامي 1930-1990، توصلت إلى أنه في "الأغلبية الساحقة" من الحالات كانت أحزابهم تفتقر إلى أغلبية تشريعية.[48] وتوصلت دراسة في عام 2005 عن الانتخابين السابقين في 18 دولة إلى أن حزب الرئيس كان له في المتوسط أغلبية في مجلس النواب بالكونجرس في ثلاث حالات فقط (شيلي، وهندوراس، ونيكاراجوا). وفي ست دول أخرى كان لحزب الرئيس 40٪ أو أكثر من المقاعد (الأرجنتين، وكوستاريكا، وجمهورية الدومينيكان، وجواتيمالا، وبيرو، وأوروجواي).[49] ومثلت المكسيك حالة اختناق متطرفة بعد استبدال فوكس للتمثيل النسبي في عام 2002. على الرغم من أن حزب الرئيس المحافظ- حزب العمل القومي- كان له 37 مقعداً في مجلس النواب، فقد ثبت أن فوكس غير قادر على بناء ما يكفي من الدعم من الأحزاب الأخرى لكي يدفع ببرنامجه الطموح نحو الإصلاح الاقتصادي والسياسي.

وفي أماكن أخرى كان الرؤساء أحياناً بارعين في بناء التحالفات كما فعل كاردوسو في البرازيل بين عامي 1994-2002. وناضل آخرون لتأمين أغلبيات طوارئ من أجل إجراءات محددة. وكثيراً ما تضمن ذلك تقديم مشروعات الحكومة التي تنطوي على فوائد ثمينة وعلى الرعاية: يأخذ المشرعون الأشغال العامة لتقوم لهم بأعمال في منازلهم، أو يمنحون الوظائف الحكومية لأتباعهم. حتى إن الرؤساء يمكنهم أحياناً الاعتماد على الولاء الكبير في أحزابهم الخاصة: في نيكاراجوا أثار أنريكي بولانوس Enrique Bolaños، وهو رجل أعمال نزيه انتخِب في عام 2001، نقمة حزبه عندما قرر مقاضاة سلفه آرنولدو أليمان بتهمة الفساد. وعلى أي حال، لعب المشرعون في بعض الدول دوراً

فعالاً على نحو جيد في المراقبة اللصيقة للحكومات وفي صياغة التشريعات. وقد صدَق هذا على البرازيل وشيلي وكولومبيا وأوروجواي على نحو خاص وفق دراسة قام بها بنك التنمية للدول الأمريكية.[50] لكن كثيراً ما كانت الأجهزة التشريعية يضعفها التغييرات المستمرة في الأعضاء؛ ففي الولايات المتحدة الأمريكية يفوز 90٪ من أعضاء الكونجرس في إعادة الانتخابات. أما في أمريكا اللاتينية فقد فاز في شيلي وأوروجواي نصف نواب الكونجرس فقط على الأقل في إعادة الانتخابات الفورية. وكانت النسبة في الحالتين أقل من 60٪. وفي الأرجنتين وبيرو فاز أقل من 20٪. وفي المكسيك وكوستاريكا يحظر الدستور إعادة الانتخابات الفورية لأعضاء الكونجرس.[51]

هذه الصعوبات في جمع تحالفات حاكمة فعالة، وأجهزة تشريعية خبيرة سلطت ضوءاً كاشفاً على وجوه قصور الأحزاب السياسية في أمريكا اللاتينية. ولفترة طويلة كان العلماء السياسيون ينظرون إلى الأحزاب السياسة على أساس أنها حجر الأساس بالنسبة إلى الديمقراطية؛ فهي تعبر في آنٍ عن المصالح وتدفعها نحو الاتجاه الصحيح.[52] وتشهد الأحزاب في أمريكا اللاتينية ازدهاراً في الكمية وليس في النوعية. والدراسة القياسية للنظم الحزبية في المنطقة، التي حررها سكوت ماينرينج Scott Mainwring وتيموتي سكلي Timothy Scully ونشرت في عام 1995، وجدت أن هناك اختلافات مذهلة في الدرجة التي تمأسست بها هذه النظم. ويقصد المؤلفان بـ "المأسسة" أربعة أشياء، هي: أن أنماط المنافسة الحزبية والانتخابات تظهر بعض وجوه النظامية، وأن الأحزاب لها جذور مستقرة في المجتمع، وأن الأحزاب والانتخابات ينظر إليهما على نطاق واسع على أساس الشرعية، وأن الأحزاب لها تنظيم مستقل وليست مجرد أدوات شخصية للقادة السياسيين.[53] وبهذه المعايير قامت كوستاريكا وشيلي وفنزويلا وكولومبيا بمأسسة النظام الحزبي، بينما لم تفعل ذلك كل من بيرو والبرازيل وإكوادور وبوليفيا. ومع ذلك، فإن هذه النتيجة مضللة من بعض الوجوه. لاحقاً، وبعد عقد زمني فقط كان النظام الحزبي في فنزويلا، وإلى مدى أقل في كولومبيا، يبدو أقل مأسسة بكثير، والبرازيل أبعد شأواً في ذلك. والنقطة الأساسية تتمثل في

أن النظام الحزبي في أمريكا اللاتينية أخذ يتطور بسرعة: في بعض الحالات يحدث ذلك بطرق قد تبدو كالتي تضعف احتمالات الحكم الديمقراطي الفعال، ولكن في حالات أخرى تعكس التكيف مع الحقائق الاجتماعية-الاقتصادية المتغيرة.

حافظت قلة من الدول فقط في القرن العشرين على نظام الحزبين (عادة الليبراليون والمحافظون، مع أنها يتخذان أحياناً أسماء مختلفة) الذي كان سمة لجمهوريات القرن التاسع عشر. وتشمل هذه الدول بعض الديمقراطيات الأكثر صلابة: أوروجواي، وكوستاريكا، وكولومبيا. في كولومبيا وأوروجواي يعد الولاء راسخاً وينتقل من جيل إلى جيل في الأسر كإحدى علامات الهوية، أوكتشجيع لفريق كروي. غير أن هيمنة الحزبين انهارت في القرن الحادي والعشرين، أو أنها تتعرض لضغط في كل هذه الدول. ففي أوروجواي فاز تحالف فرينتي أمبليو Frente Amplio بالرئاسة في عام 2004 كاسراً الاحتكار الثنائي لحزبي كولورادو ('الأحمر' أو الليبرالي) وبلانكو ('الأبيض' أو المحافظ) الذي يعود إلى أكثر من قرن. وفي كوستاريكا هزت فضائح الفساد التي تورط فيها ثلاثة من الرؤساء السابقين الثقة العامة بالحزبين الكبيرين. وكان الأمر كذلك على نحو خاص بالنسبة للحزب المسيحي الاجتماعي الذي حكم لمدة 8 سنوات حتى عام 2006، حيث لم يحصل مرشحه الرئاسي في انتخابات عام 2006 سوى على 3.5٪ فقط من الأصوات. وفي كولومبيا تشتت حزب المحافظين وتحول إلى سلسلة متنافرة من المجموعات الإقليمية. كان الليبراليون أقوى، ولكنهم كانوا منقسمين إلى فصائل كثيرة. وفي عام 2002 خاض الليبرالي أوريبي انتخابات الرئاسة بنجاح كمستقل. وحكم بدعم من تحالف غير رسمي يشمل كثيراً من المحافظين وبعض الليبراليين. وفي فنزويلا، وهي حالة ديمقراطية، قلصت الشافيزية chavismo الحزب الديمقراطي الاجتماعي والحزب المسيحي الديمقراطي (COPEI) إلى كتل صغيرة متشاجرة، بعد أن هيمنا على الحياة السياسية طوال الفترة 1958-1998.

ظل نظام الحزبين على قيد الحياة في هندوراس فقط، وفي شيلي تطور شيء قريب من نظام الحزبين منذ نهاية دكتاتورية بينوشي في عام 1989. كانت شيلي فريدة في تطوير نظام

حزبي تعددي على الطراز الأوربي بحلول منتصف القرن العشرين مع وجود الأحزاب الاشتراكية والشيوعية والمسيحية الديمقراطية القوية. أما النظام الانتخابي الذي ورث عن الدكتاتورية، والذي كان يمارس التمييز ضد الأطراف الثالثة، إضافة إلى ذكرى العواقب المأساوية للانقسام السياسي في عام 1973؛ كل ذلك شجع الاشتراكيين والمسيحيين الديمقراطيين على الانضمام إلى الآخرين وتكوين تحالف واحد ليسار الوسط باسم كونسيرتاسيون Conertación. وبالفعل، عمل هذا التحالف كأنه حزب واحد تقريباً. وكان الشيء نفسه يصدق على تحالف المعارضة المحافظة المكون من حزبين، على الأقل حتى عندما جعل كل حزب مرشحه للرئاسة يخوض الانتخابات في عام 2005. وفي الأرجنتين، على نحو مغاير، أصبح البيرونيون (فنياً حزب التقاضي- justicialist) مهيمنين، لكنهم انقسموا إلى فصائل مع ميول يمينية ويسارية صريحة. وبخلاف البيرونيين، يتكون النظام الحزبي من مجموعة وافرة من الأحزاب الأقاليمية الصغيرة، التي تعد خلفاء للكاوديليين الفيدراليين في أوائل القرن التاسع عشر. وهكذا تفتقر الأرجنتين إلى معارضة منسجمة. وقد حافظت المكسيك على نظام حزبي ثلاثي الأحزاب مستقر نسبياً، ولكن - كما أشرنا - مازال على هذا النظام أن يُظهِر أنه من الممكن أن يوّلد حكومة فعالة. وكان من علامات قوة حزب العمل القومي المحافظ تحت قيادة فوكس أن كالدرون فاز في الترشيح الأولي في عام 2005 على الرغم من معارضة الرئيس.

وفي الدول الأخرى كان الولاء السياسي متقلباً بقدر أكبر؛ فبيرو ظاهرياً حالة متطرفة من تقلبية الحزب. هيمنت أربعة أحزاب على السياسة في ثمانينيات القرن العشرين: آبرا APRA وهو حركة شعبية، والعمل الشعبي وهو حزب إصلاحي كان يقوده فيرناندو بيلونـدي Fernando Belaunde الرئيس في الفترتين 1963-1968 و 1980-1985، والحزب المسيحي الشعبي المحافظ PPC، واليسار المتحد. وفيما بينها حصلت هذه الأحزاب على 94٪ من الأصوات في عام 1985. وبعد عشر سنوات، عندما كان فوجيموري في أوج قوته، فازت بنسبة 7٪ فقط. ومع ذلك، فالذين أعلنوا موت هذه

الأحزاب كانوا يبالغون في الأمر: في عام 2006 عاد آبرا إلى السلطة مع ألان جارسيا، بينما كان اثنان من خصومه الثلاثة الرئيسيين لوردس فلورس Lourdes Flores من حزب الاتحاد الوطني المنبثق عن الحزب المسيحي الشعبي ويصعب تمييزه عنه، وفالنتين بانياجوا Valentín Paniagua عن العمل الشعبي (ممثلاً لتحالف).

على نحو مشابه في المظهر الخارجي، تعد البرازيل "حالة استثنائية للضعف الحزبي"، كما عبر عن ذلك ماينرينج.[54] في انتخابات عام 2002 فاز ما لا يقل عن 19 حزباً بمقاعد في مجلس النواب، وكان أكثرها نجاحاً حزب لولا دا سيلفا حزب العمال الفائز بـ 18٪ فقط من المقاعد. وفي انتخابات عام 2006 فاز 21 حزباً بمقاعد، وفاز أكبرها، حزب الحركة الديمقراطية البرازيلية الوسطى، بـ 17٪ من المقاعد. ومعظم الأحزاب الأخرى عبارة عن جماعات بلا أيديولوجيات، هدفها اجتذاب الجميع. وهذا هو السبب في أن نحو الخمس من 513 نائباً في مجلس النواب يغيرون أحزابهم عادة بعد أن يتم انتخابهم، وبعضهم يفعل ذلك أكثر من مرة. وغالباً يحتفظ المشرعون بأقوى ولاءاتهم لنوعين من الارتباطات غير الحزبية. أحد هذه الو لاءات لولاياتهم حيث يبني معظم السياسيين مستقبلهم المهني؛ فهم يرون أن مهمتهم الرئيسية تتمثل في تمرير المشروعات من برازليا إلى مواطنهم التي أتوا منها. والولاء الآخر لجماعات اللوبي القوية العابرة للأحزاب. وأكبر جماعات اللوبي هذه، وهو لوبي المزارعين ruralistas، فقد كان لديه نحو 130من المناصرين في كونجرس 1994-1998، وهو عدد كبير في أكبر الأحزاب.[55] ومنها جماعة البلديين municipalistas (وهم المحافظون السابقون أو أعضاء مجالس البلدة)، ولوبي كرة القدم الذي يموله اتحاد كرة القدم البرازيلي، وجماعة المزارعين الإنجيليين. وقد عقد الكثيرون آمالهم على أن صعود حزب العمال، الذي ادعى احتكار الانضباط الحزبي والسياسة الأخلاقية، سوف يغير كل ذلك. لكنه لم يحقق ذلك كما بينت فضيحة مينسالو.[56] وقد شجع حزب العمال أيضاً أكثر من 100 نائب على ترك أحزاب المعارضة والانضمام إلى أحزاب صغيرة مناصرة للحكومة.[57]

غير أن الأحزاب لها بالفعل شأن في البرازيل، وليس فقط حزب العمال. أصبح الحزب الديمقراطي الاجتماعي البرازيلي الذي يتزعمه كاردوسو حزب وسط متماسكاً بشكل جيد يتكون من التكنوقراط. وأخذ حزب الجبهة الليبرالي المحافظ أيضاً يؤدي وظيفة كحزب وطني فعال. وحتى في أثناء أكثر الفترات إرباكاً في ديمقراطية البرازيل المستعادة بين عامي 1988–1994 ساد الانضباط الحزبي في 88٪ من الأصوات في الجهاز التشريعي.[58] ومنذ عام 1994 وما بعد ذلك، حققت الحكومات البرازيلية، أولاً تحت كاردوسو ثم بعدها تحت لولا، سجلاً مشرفاً في التشريع مع أن هذه العملية لم تكن سهلة ولا سريعة.

سياسة جديدة

إذن الأحزاب أقل ضعفاً مما يُظن أحياناً. ومع ذلك، ستكون النظم الحزبية الأكثر مأسسة شيئاً مرغوباً. ما الذي يقف وراء افتقارها النسبي إلى المأسسة في كثير من أمريكا اللاتينية؟ تتمثل إحدى الإجابات في النظام الانتخابي، وخاصة في البرازيل. فالنص البرازيلي من التمثيل النسبي يستخدم القوائم الحزبية "المفتوحة" التي يختار فيها الناخبون مرشحاً فرداً بدلاً من حزب. وتمثل كل ولاية دائرة انتخابية فردية وكثيراً ما تكون واسعة. والمفارقة، أن هذا يعني ميل المرشحين نحو الاعتماد على تحصيل أعداد كبيرة من الأصوات من منطقة صغيرة. وهذا مما يعزز ميلهم إلى التركيز على الشؤون المحلية بمجرد وصولهم إلى برازليا. والعامل الثاني في البرازيل يتمثل في أن الأحزاب كانت في الماضي تميل إلى أن تكون زوائد ملحقة بالدولة. وكان هذا يعني أنها وجدت من الصعب البقاء بعد تغيير النظام؛ فقد ماتت مع الملكية أحزابها، والأحزاب الجمهورية التي تسيدت السياسة في الولايات بين عامي 1889–1930 لم تبقَ بعد فارجاس؛ وتلك التي سادت في ديمقراطية الفترة 1945– 1964 ماتت عندما أصدر النظام العسكري مرسوماً بإعادة تنظيم الأحزاب في عام 1965 مما خلق نظام الحزبين.

هناك قوى عاملة أوسع نطاقاً، تتمثل إحداها في أن الناخبين في العصر الديمقراطي الجديد كانوا بلا رحمة في معاقبة الأحزاب التي يعتقد أنها فشلت في إدارتها للاقتصاد.

ووفق أكثر الفرضيات العملية، فإن الانهيار الاقتصادي في عامي 2001 و2002 هو الذي قتل الحزب الراديكالي، وهو جزء من التاريخ السياسي للأرجنتين منذ تسعينيات القرن التاسع عشر. وقد انطوى ذلك أيضاً على سخرية تمثلت في أن السياسات التي أدخلت الأرجنتين في كارثة كانت سياسات الإدارة البيرونية لكارلوس منعم. وفي المكسيك كانت أزمة الديون في عام 1982 والتخفيض الأخرق للبيسو في عام 1994 محورية بالنسبة لاضمحلال الحزب الثوري المؤسسي وخروجه من السلطة. وحصل حزب العمل الشعبي الحاكم في بيرو على 6٪ فقط من الأصوات في انتخابات عام 1985. وعاقب الناخبون البوليفيون في عام 2005 حزب الحركة الوطنية الثورية لما رأوا فشل الليبرالية الجديدة لجوني، والشيء نفسه ينطبق على حزب العمل الديمقراطي في فنزويلا في عام 1993. وفي عام 2002 دفع حزب المحافظين في كولومبيا ثمن ترؤسه لأول ركود في البلاد خلال نصف قرن، حتى لو كان معظم اللوم يوجه في ذلك إلى إدارة سامبر Samper التي سبقته. كان الناخبون أكثر تساهلاً مع الرؤساء الذين قادوا حملات ضد تطبيق "العلاج بالصدمة" ثم مضوا إلى تنفيذ خطط الاستقرار الاقتصادي الجذري، بشرط أن تنجح هذه الخطط؛ وهكذا أعيد انتخاب منعم في الأرجنتين وفوجيموري في بيرو.

لقد أثر عديد من العوامل الأخرى على الأحزاب؛ فالاضمحلال في الالتزامات الأيديولوجية بعد الحرب الباردة جعل تحفيز المناضلين الحزبيين شيئاً أكثر صعوبة، وجعل الناخبين أكثر مراوغة. والانتشار الشامل للتلفزيون يعني أن التنظيم الحزبي أقل أهمية بالنسبة للفوز في الانتخابات مما كان في الماضي. وينبغي أن نضيف إلى هذه العوامل الكونية عوامل أخرى تختص بها أمريكا اللاتينية، حيث إن تفكك السياسة يعكس تفكك المجتمع. ونادراً ما اخترق التحديث والتصنيع كل أركان المجتمع؛ فالقديم لا يتم القضاء عليه كلياً أبداً على أيدي الحديث، ولكنه يتعايش معه بمشقة. ولنأخذ إكوادور مثلاً، حيث يتنافس حزبا المحافظين والليبراليين منذ القرن التاسع عشر مع نسخ شعبوية مختلفة من منتصف القرن العشرين؛ تمثلت في حزب اجتماعي ديمقراطي، وحزبين من الإلهام المسيحي الديمقراطي، وعديد من الجماعات الماركسية الصغيرة، وحزب السكان

الأصليين الذي ينتمي إلى القرن الحادي والعشرين. ولكل من هذه الأحزاب قطاعه الانتخابي. وفي غضون ذلك، كان صعود الاقتصاد غير الرسمي في أمريكا اللاتينية قد أضعف الأحزاب التي ركزت مناشدتها على العمل المنظم أو مجموعات الأعمال التجارية. وربما كانت فنزويلا أوضح حالة لذلك؛ فمعظم الدعم القوي لشافيز يأتي من القطاع غير الرسمي الآخذ في التضخم، والذي يُحرم أعضاؤه من المزايا الاجتماعية التي تأتي عبر النقابات أو الهيئات المهنية في ظل الحزب الاجتماعي الديمقراطي والحزب المسيحي الديمقراطي. إن السياسة ليست قومية دائماً، فقد أعطت اللامركزية أحياناً للقادة الإقليميين أو الحركات الإقليمية قوة جديدة وقوضت نظام الحزب القومي.[59] وهناك عامل آخر يتمثل في أنه بقدر ما تعتمد الأحزاب الشعبية السائدة جداً في المنطقة على القيادة الكاريزمية، فإنها تخاطر بأفول نجمها مع اختفاء مؤسسيها. إن قادة المنطقة السياسيين عادة ما يفضلون الموت وقوفاً؛ ففي عام 2006 تمسك راؤول ألفونصين بقيادة راديكالي الأرجنتين المحتضَرين وهو في سن 79؛ وكان ليونيل بريزولا، وهو تلميذ سياسي لفارجاس، يخطط لحملة رئاسية فاشلة أخرى عندما توفي في عام 2005 وهو في عامه الثامن والثمانين من العمر. أما دانييل أورتيجا فقد شهد حتى النهاية كل محاولات التجديد السياسي لساندينيستا نيكاراجوا، وسمح لنفسه بالعودة إلى السلطة في عام 2007 بعد 17 عاماً من فقدانه إياها. وبعضهم يلهمه مثال سلفادور ألندي الذي فاز بالرئاسة في المحاولة الثالثة، أو لولا الذي فاز بعد ثلاث هزائم متتالية.

كانت إحدى نتائج هذه التغيرات صعود شخصية سياسية جديدة تتميز بها أمريكا اللاتينية، وهي شخصية الغريب الذي ليست له حلقات وصل مع الأحزاب التقليدية. وقد سادت هذه الظاهرة بشكل خاص في الدول الأنديزية، ولكنها لم تقتصر عليها. كان فوجيموري النموذج الأصلي، وهو رئيس جامعة ليست له تجربة سياسية سابقة، شكل حزباً طارئاً، وصعد من العدم في استطلاعات الرأي قبل شهر فقط من انتخابات عام 1990. وقد استفاد من تكشف الوهم العام لمؤسسة سياسية فشلت في هزيمة أيٍّ من التضخم أو الإرهاب. وفي السنة السابقة كان ريكاردو بلمونت Ricardo Belmont،

مالك ومقدِّم برنامج في محطة تلفزيونية، قد انتخب محافظاً للعاصمة ليما كمستقل. على نحو مشابه، نجح أليخاندرو توليدو في أن يصبح أداة المعارضة لفوجيموري، بينما كان يعوزه الحزب الجاد. وكان هناك صدى للغريب في حملة ألفارو أوريبي الصليبية للرئاسة ضد المرشح الرسمي لحزبه، ولكن أوريبي كان سياسياً محترفاً وذا خبرة. ولم يكن ذلك يصدق على هوجو شافيز في فنزويلا أو لوتشيو جيتيريز الذي كان عقيداً في الجيش ثم تورط في الانقلاب ضد ماهود وانتخب رئيساً لإكوادور في عام 2002. وقد أطلق أولانتا هومالا، مقدم وطني سابق، حملة مشابهة في بيرو في عام 2006. أما الانتخابات الرئاسية في عام 2006 في إكوادور فعرضت غرباء متناقضين؛ فقد ألحق كوريا Rafael Correa، أكاديمي من الجناح اليساري كانت خبرته السياسية الوحيدة فترة وجيزة كوزير للمالية، الهزيمةَ بألفارو نوبو Álvaro Noboa، أحد أقطاب زراعة الموز وكان أثرى رجل في إكوادور. وفي الأرجنتين كان نستور كيرشنر يدين بانتخابه في عام 2003 إلى مزيج من المساندة الداخلية من قبل إدواردو دوهالدي Eduardo Duhalde، سلفه وزعيم البيرونية السياسي وقتها، وما كان لديه من تصورات حول أنه طيلة فترته حاكماً لسانتا كروز، محافظة نائية في بتاجونيا، لم يتلطخ بوجوه فشل المؤسسة السياسية في بلاده. أما موريتشيو ماكري Mauricio Macri، الذي برز كأقوى خصم لكيرشنر في انتخابات الكونجرس في عام 2005، فكان من أبرز مناقبه أنه كان رئيساً لنادي بوكا جونيورز Boca Juniors أكثر أندية كرة القدم شعبية في الأرجنتين.

كان النوع المثير للقلق على نحو خاص من القيادة السياسية الشخصانية personalistic؛ يتمثل في الرجال الأثرياء الذين يكرسون أموالهم من أجل الميزة السياسية. اقترب ألفارو نوبو من الفوز برئاسة بلاده في عام 2002، ومرة أخرى في عام 2006. على نحو مشابه، خسر سيباستيان بينيرا Sebastián Piñera -أحد أكثر رجال الأعمال ثراء في شيلي حيث كان أحد ملاك لان LAN، الناقل الوطني- بفارق ضئيل لصالح ميشيل باشليه في انتخابات رئاسية في عام 2006. وخلافاً لنوبو، فقد أقر بينيرا في النهاية بتضارب المصالح الذي سوف يواجهه إذا حالفه الفوز، فعرض بيع كل أصوله.

وقد ساهم هذان الرجلان بأموالها في حملتيهما. واعتمد المرشحون الأقل حظاً على أموال الناس الآخرين إما من المحفظة العامة أو من مصادر خاصة. وبعد أن أصبحت الممر المعترف به إلى السلطة، صارت انتخابات أمريكا اللاتينية مكلفة بشكل متزايد. ولم تكن كذلك في أي مكان أكثر من البرازيل: برغم أن البحوث في هذا الموضوع ضئيلة، فقد جاء في أحد التقديرات أن حملة عام 1994 كلفت من 3.5 إلى 4.5 مليارات دولار أمريكي، مقارنة بـ 3 مليارات لانتخابات عام 1996 في الولايات المتحدة الأمريكية (برغم أن قوة الريال في ذلك الوقت تضخم الرقم البرازيلي).[60] وذلك بالرغم من أن التلفزيون كان في تلك الفترة مجانياً للمرشحين. والسبب في التكلفة يرجع جزئياً إلى الضعف الحزبي: معظم المال يصرف في التعريف بالمرشحين عبر التسويق الذي يتراوح بين القمصان الدعائية إلى حفلات الروك. وخلافاً للولايات المتحدة الأمريكية، تأتي معظم الأموال من عدد قليل نسبياً من المانحين في الشركات. ومعظم هذه الأموال لا يعلن عنه؛ ونتيجة لذلك أصبحت فضائح تمويل الحملات جزءاً نظامياً من الحياة السياسية البرازيلية. وقد قيدت القواعد الجديدة الإنفاق على الحملات في عام 2006، برغم أن مدى الفاعلية التي سوف تكون عليها لم تكن واضحة. وكثيراً ما يتم الإطراء على التمويل العام للحملات الانتخابية على أساس أنه البديل الأكثر أماناً. غير أن هذا النظام أدى إلى توليد أحزاب صغيرة طفيلية كانت تتغذى من مال دافع الضرائب في المكسيك والأرجنتين.

سوف يكون من الخطأ اقتراح أن الأحزاب المنظمة أخذت تخلي الطريق للقيادة السياسية الشخصانية المجردة. ومع تلاشي بعض الأحزاب الأقدم التي ولدت في عصر التنمية التي تقودها الحكومة، فقد ولدت قوى جديدة عكست الواقع السياسي للقرن الحادي والعشرين في أمريكا اللاتينية؛ ففي كولومبيا برز حزب جديد لليسار المعتدل، بولو ديموكراشيو آلتيرناتيفو Polo Democráico Alternativo، الذي نبذ عنف حرب العصابات، وفاز بمحافظية بوجوتا في عام 2004. وقد برز الحزب الديمقراطي الاجتماعي البرازيلي وحزب كونسيرتاسيون Concertación الشيلي كأنموذج محتمل لنوع جديد من الأحزاب، تقوم على خليط من السياسيين المحترفين والتكنوقراط (صفات كثيراً ما تتوحد

في الشخص نفسه). وقد أكد توركياتو دي تيلا Torcuato di Tella، عالم اجتماع أرجنتيني، أن هناك نزعة طويلة الأجل تجاه تكوين نظم سياسية ثنائية القطبية مع تكوين حزبين أو تحالفين مهيمنين، أحدهما لليسار والآخر لليمين، يحلان محل الأحزاب الشعبوية أو الوسطية الكثيرة.[61]

وكانت الظاهرة الجديدة الأخرى هي الاستبدال الجزئي للاصطفاف القائم على الطبقة بسياسة جديدة للهوية الإثنية؛ ففي بوليفيا قيل إن 50 من 130 نائباً تم انتخابهم للكونجرس في عام 2002 من السكان الأصليين (منهم 30 تم انتخابهم لحزب موراليس). في السابق، كان الكونجرس يضم اثني عشر فقط أو نحو ذلك من النواب الأصليين. ولأول مرة تم استئجار المترجمين الفوريين لكي يوفروا الترجمة إلى الإسبانية من لغات أيمارا Aymara، وكيشوا Quechua، وجاراني Garaní، بما أن العديد من المشرعين اختاروا أن يلقوا كلماتهم الافتتاحية باللغات الأصلية.[62] وفي بوليفيا نجد أن الدرجة التي أقصيت بها في الواقع الأغلبية الهندية منذ ثورة 1952 كانت تثير الجدل؛ فمنذ خمسينيات القرن العشرين وبعد ذلك لعب كثير من الهنود دوراً نشطاً في السياسة، ولكنهم كانوا يعرِّفون أنفسهم كفلاحين زراعيين، وعمال مناجم، ونقابيين. وفي إكوادور أسست الجماعات الأصلية منظمة قومية (اتحاد الجنسيات الأصلية في إكوادور في ثمانينيات القرن العشرين. وقد ثارت هذه أولاً من أجل الأراضي؛ ثم قررت إطلاق حزب سياسي باسم باشاكوتك Pachakutik بمعنى اليقظة الجديدة في لغة كيشوا، ولكن أيضاً اسم أعظم الإنكا). وفي عام 2004 كان باشاكوتك يسيطر على 19 من 215 بلدية، وخمس من محافظات الأقاليم الـ 22 ، و10 من 100 مقعد في الكونجرس. وقد ساند حزب باشاكوتك لوتشيو جيتيريز، الفائز في الانتخابات الرئاسية في عام 2002، وحصل على وزارتين. وفي وقت لاحق سقط الحزب مع جيتيريز، العقيد السابق في الجيش الذي تورط في انقلاب عام 2000، وأطيح به في عام 2005.

إن صعود حركات السكان الأصليين كانت فقط طريقة واحدة أصبحت بها مجتمعات أمريكا اللاتينية والنظم السياسية فيها أكثر ديمقراطية بكثير بحلول القرن الحادي

والعشرين، مقارنة بثلاثين سنة قبل ذلك. وكان كاريكاتور النخبة البيضاء الصغيرة التي تحكم الجماهير السمراء أو السوداء يجسد ذلك إلى حد بعيد، حتى في دول مثل بيرو والبرازيل التي لم تمر بثورات وطنية. أصبح الناخبون أكثر تعلمياً وتحضراً، وأفضل إلماماً بالمعلومات عما كانوا في الماضي. وتظهر استطلاعات لاتينوباروميتر أن دعم الديمقراطية ينزع نحو الارتفاع مع مستوى التعليم. وهذه الميول كانت تجنح نحو إضعاف - وليس القضاء على - سياسة المحسوبية. وكذلك فعل تخفيض حجم الدولة نتيجة للإصلاح الاقتصادي الليبرالي؛ وهذا يعني أن الأحزاب تحصل على عدد أقل من الوظائف الحكومية، أو وجوه الدعم لتقدمها للمؤيدين. إن للممارسات الزبائنية تاريخ طويل في أمريكا اللاتينية، وقد اتخذت الكثير من الأشكال. وفي أكثر أشكالها الفجة كانت تتضمن شراء الأصوات نقداً أم عينياً. وفي حشد حملة لصالح سيزار جافيريا، المرشح الليبرالي في عام 1990 في كولومبيا، لاحظ أحد المراقبين أن زعماء الحزب السياسيين «يمكن أن يملؤوا أي فراغ في المساندة من الفقراء، كما يفعلون دائماً، بما يفعلونه الآن، عن طريق الرم rum، والاحتفالات، والمال».[63] بطريقة أكثر تعقيداً، كانت المحسوبية المنظمة متجذرة في أساليب الأحزاب الشعبوية. وقد طور الناخبون الآن، في دول مثل البرازيل، عادة استخدام صندوق الاقتراع لمعاقبة المحافظين الذين كرسوا حصة غير متناسبة من ريعهم للتوظيف العام بدلاً من الخدمات أو الاستثمار. وفي عام 1998 من بين 15 من حكام الولايات الذين أعيد انتخابهم لفترة ثانية نجح 13 في أن يقصروا فاتورة أجور الولاية على 60٪ أو أقل من الريع الكلي، أما الذين ترشحوا مرة أخرى وأعيد انتخابهم فلم يفلح أيٌّ منهم في تقييد جداول الرواتب إلى ذلك الحد.[64] إن المحسوبية، مثل الشعبوية، لاتزال حية ترزق. إن السياسة في كل مكان تتضمن تبادل المنافع. وحتى تتحسن نوعية وكمية التعليم في أمريكا اللاتينية، وحتى يتناقص الفقر وعدم المساواة، فإن بعض الناخبين سيستمرون في الاستجابة إلى مغريات كل من الوعود المحسوبية بالأصوات مقابل الحظوة، والمعجزات الخطابية للشعبويين. ويكمن الفرق في أنهم لم يعودوا يحتفظون بأي شيء مثل احتكار السياسة الديمقراطية في أمريكا اللاتينية.

الفصل الثاني عشر

عزلة أمريكا اللاتينية

كانت تلاكسكالا Tlaxcala، الولاية الصغيرة في المرتفعات إلى الشرق من مدنية المكسيك، موطناً لشعب سيكون أهم حلفاء هرنان كورتيس Hernán Cortés في هجومه على تنوشتيتلان Tenochtitlánعاصمة الأزتيك. وفي وقت أكثر قرباً، كان على تلاكسكالا أن تستجيب إلى نوع مختلف من الغزو، وهو غزو المنسوجات الآسيوية الرخيصة. وحقيقة كون هذا يتضمن تغييراً مؤلماً تتضح جلية من زيارة إلى الولاية في عام 1992 بعد خمس سنوات من بداية فتح الحكومة المكسيكية الاقتصاد أمام التجارة الدولية بشكل تام، عندما كانت تتفاوض حول اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة (نافتا NAFTA) مع الولايات المتحدة الأمريكية وكندا:

> لا يقطع الصمت في مصنع النسيج في لا جوزفينا La Josefina سوى زقزقة العصافير ... مازالت ياردات الثياب القطنية تتدلى من خطوط الأنوال، وقد توقفت في منتصف عملية النسيج عندما أغلق المصنع قبل عام، وتم تسريح عماله المائة. ولوحات الأسماء على الماكينات تفسر ما حدث. كانت من لانكاشير Lancashire التي مضت في غياهب الماضي، وأنوال الحديد المسبوك صنعها جون أم سمر John M. Summer من مانشستر قبل أكثر من قرن، وجي دجديل وأولاده J. Dugdale & Sons من بلاكبيرن؛ وجي كيلي (G. Keighly من بيرنلي. وجاءت ماكينات الغزل من دوبسن وبارلو Dobson & Barlow المحدودة في بولتون في عام 1912؛ ومعدات التمشيط من الإخوة بلات Platt Bros من أولدهام في عام 1920. كان لا جوزفينا يصنع ملابس الغز ل والقطن منذ عام 1881 للسوق المكسيكية. وقد أغلق أبوابه لأن ماكيناته - رغم أنها كانت في حالة تشغيل مثالية - لا تستطيع المنافسة مع منافساتها الحديثة ذات التحكم الإلكتروني... قال فالانتين رانجل Valentín Rangel مسؤول الإدارة في لا جوزفينا «كان الغزل يأتي من الهند وكوريا وتايوان بنصف السعر الذي نبيع به. لقد علقنا، فنحن متخلفون تقنياً ونفتقر إلى رأس المال اللازم لتجديد ماكيناتنا».[1]

بعد اثني عشر عاماً لم تعد تلاكسكالا مجرد متحف صناعي. كانت شوارع الولاية الرئيسية مرصعة بالمصانع الجديدة؛ بعضها يزود مصنع Volkswagen الآخذ في الاتساع بالقرب من بيوبلا Puebla– موقع الإنتاج الرئيسي لعملاقة السيارات الألمانية في أمريكا الشمالية. استدِرْ نحو التلال تجد الكثير من الأدلة على أن الحياة آخذة في التحسن في منطقة كانت فقيرة لزمن طويل، وتعتمد على زراعة الفلاحين والنسيج. وفي القرى الريفية أخذت المنازل المبنية بالطوب والأسمنت من طابقين وثلاثة تحل محل الأكواخ الصغيرة التي كانت قائمة قبل عقد (برغم أنه كما في أي مكان آخر في الريف المكسيكي كان برنامج أوبورتينيدادس وتحويلات المهاجرين يعلبان دورهما). ووفق ما يقول همبرتو ألفا Humberto Alva، وزير التنمية الاقتصادية في الولاية، فإن دخل الفرد في تلاكسكالا تضاعف في السنوات العشر التي انقضت منذ عام 2005 ليبلغ 6000 دولار أمريكي سنوياً.[2] ومع ذلك، كان أكثر من نال الأصوات في تلاكسكالا في الانتخابات الرئاسية في عام 2006 هو أوبرادور وليس كالدرون. وكذلك كان الأمر في كل ولايات وسط وجنوب المكسيك. لم ينادِ أوبرادور بعودة صريحة إلى حمائية الدولة السابقة، ولكنه دعا إلى إعادة التفاوض مع النافتا لتعليق المتطلب الذي يقتضي من المكسيك رفع التعرفة المتبقية على واردات الذرة والفاصوليا بحلول كانون الثاني/ يناير 2008. ولو أن أوبرادور صار رئيساً فمن المرجح أنه كان سيشجع المكسيك على النظر إلى الداخل مرة أخرى: لقد أبدى القليل من الاهتمام أو الدراية بالعالم الخارجي.

إن كثيرين من الأمريكيين اللاتينين تماماً كالناس في أي مكان يساورهم التناقض حول العولمة. بالنسبة لبعضهم، كانت آلام ربع قرن مضى أكثر من المكاسب، حيث فقد مئات الآلاف من العمال وظائفهم في المصانع مثل لا جوزفينا. ولم توفر قوانين العمل الباروكية Baroque حماية ضد الواقع الاقتصادي، كما لم توفر كذلك تأميناً ضد البطالة لكي تخفف التكيف الاقتصادي. لقد تم خلق كثير من الوظائف الجديدة، ولكنها غالباً ما كانت تذهب إلى العمال الأصغر سناً والأفضل تأهيلاً. وينطبق هذا حتى على المكسيك التي تعد، بفضل نافتا، واحدة من أكثر الدول عولمة في أمريكا اللاتينية. يتم تشجيع

المكسيكيين على الاعتقاد في أن نافتا سوف تحقق الازدهار الفوري (تماماً كما قيل للمقترعين في الولايات المتحدة الأمريكية إنها سوف تضع نهاية لهجرة المكسيكيين). لقد كانت إنجازاتها متواضعة بشكل ملموس؛ مع أنها فعلت كل ما كان الممكن أن يطلب منها فعله بدرجة معقولة. وقد توصلت دراسة قام بها البنك الدولي إلى أن نافتا لها أثر أكبر مما هو متوقع على تجارة المكسيك، وتدفق الاستثمار الأجنبي إلى الداخل، وإنتاجية اقتصادها. وتوصلت الدراسة إلى أنه بدون نافتا كانت صادرات المكسيك الإجمالية سوف تكون أقل بـ 50٪، والاستثمار الأجنبي المباشر أقل بـ 40٪. «والاستنتاج الرئيسي يتلخص في أن ... الاتفاقية ساعدت المكسيك في أن تقترب من مستويات التنمية في شركاء نافتا».[3] تضاعفت صادرات المكسيك غير النفطية ثلاث مرات في أول ست سنوات بعد أن أصبحت الاتفاقية سارية المفعول، واستمرت في الارتفاع بثبات منذ ذلك الوقت. وقد استطاعت المكسيك بفضل نافتا أن تنوع اقتصادها بما يتناقض بحدة مع الحال في فنزويلا. وكان النفط يمثل فقط 13٪ من صادراتها الكلية في عام 2005، هابطاً من 62٪ في عام 1980. وبدلاً من سعر النفط، بدأ اقتصاد المكسيك يتحرك بالتناغم مع الإنتاج الصناعي في الولايات المتحدة الأمريكية.

في شمال المكسيك على نحو خاص تحمل كثير من الأماكن البصمات المرئية لنافتا. ولنأخذ سيوداد خواريز Ciudad Juárez، وكان قد ذاع صيتها بسبب تجارة المخدرات والعنف، ولكنها أصبحت أيضاً واحدة من أكبر المدن الصناعية في أمريكا الشمالية، حيث تمتد الحدائق الصناعية، ومراكز التسوق، والعقارات السكنية الجديدة على الطراز الاستعماري التقليدي بلا نهاية في صحراء تشيهواهوا وتحتل تقريباً ضعف المساحة التي كانت تقوم عليها قبل اثني عشر عاماً. وأصبحت مونتيري Monterey، القطب الصناعي لشمال شرق المكسيك، مدينة جميلة فيها شبكات من طرق المرور السريعة، ومباني المكاتب الزجاجية، والجامعات الإبداعية، والمؤتمرات الدولية المتكررة. إن صناع السيارات القلقين في ديترويت، إضافة إلى منافسيهم اليابانيين وشركة Volkswagen، يتمددون بهدوء في المكسيك. وتقوم المكسيك بتدريب مهندسين أكثر مما تفعل الولايات المتحدة الأمريكية

والصين والهند، وفق ما يقوله رفائيل رانجل Rafael Rangel رئيس المعهد التكنولوجي في مونتيري.[4] وكان يوجد في ذي تك the Tec كما يسميه المكسيكيون، وهو جامعة غير ربحية، 30 فرعاً عبر البلاد في عام 2006 يرتبط كثير منها بحاضنات الأعمال التجارية الصغيرة. كما بنت بالتعاون مع شركاء حكوميين، حديقة تكنولوجية على رقعة من الأراضي المكسوة بالشجيرات بالقرب من مطار مونتيري. ويرى رانجل أن المكسيك لها إمكانيات عظيمة في صناعات مثل الطيران والفضاء، والأدوات المنزلية، والتقنية الحيوية، والأدوية.

وتوصلت دراسة البنك الدولي عن نافتا إلى أثر إيجابي، ولكنه أصغر مما هو متوقع، على الأجور المكسيكية ودخل الفرد. ولكن ارتبط في الذهنية العامة أثر اتفاقية التجارة بأثر انهيار البيسو والركود في عامي 1994و1995 الذي أعقب بشكل لصيق جداً تنفيذ الاتفاقية (ولكنهما لم يكونا يتعلقان مباشرة بنافتا). لم تكمن المشكلة في الاتفاقية التجارية، وإنما كانت في الافتقار إلى السياسات العامة لضمان أن يستطيع كل المكسيكيين الاستفادة منها. لقد كان شمال البلاد لفترة طويلة أكثر ازدهاراً من الجنوب، وهو أكثر ريفية وفيه عدد أكبر من السكان ذوي السلالات الأصلية. ولكن على مدى العقد الماضي اتسعت الفجوة. ويرجع ذلك جزئياً إلى أن الشمال أكثر إقداماً على مشروعات المقاولات، كما تنتشر فيه المدارس والطرقات وحلقات مواصلات أخرى أفضل. إن غياب طرق المرور السريعة وخطوط سكك الحديد على طول سواحل المكسيك يعني أن السلع المتجهة إلى الولايات المتحدة الأمريكية من الجنوب يجب أن تمر عبر اختناقات مكسيكو سيتي، وتصعد 2500 متر فوق مستوى سطح البحر. وإذا تم الالتفاف حول عنق الزجاجة فيمكن أن تهبط تكاليف النقل إلى الجنوب بمقدار 25٪. ويمكن أن يكون الجنوب، حيث غزارة الأمطار والعمال، حديقة التسوق بالنسبة إلى أمريكا الشمالية، ومركز إنتاج الفواكه والخضراوات للتصدير، بدلاً من الاعتماد على زراعة الذرة والفاصوليا كمورد للعيش. ولكن زراعة التصدير كانت مركزة في الشمال، وقد ساعد في ذلك كهرباء الري- وهو

دعم حكومي كلف 450 مليون دولار أمريكي في عام 2005، أي أكثر من موازنة برنـامج التنمية الريفية في المكسيك.[5]

وبعض السياسيين المكسيكيين يضاهون الارتقاء البطيء لالتقاء بلادهم مع مستويات المعيشة عند شركائها في أمريكا الشمالية بالتقدم السريع لإسبانيا والداخلين الجدد نـسبياً في الاتحاد الأوربي، ويستنتجون أن المكسيك سـوف تكـون أفـضل بكثير إذا تـضمنت نافتـا صناديقَ تنمية هيكلية وإقليمية على طراز الاتحاد الأوربي. ولكن لا توجد إرادة سياسية في واشنطن لمثل هذا النوع من المساعدات (وحقيقة أن المكسيك تجمع القليل جـداً مـن ريـع الضرائب من مواطنيها سوف تجعل من الصعب تبريرها على أي حال). لكن نافتـا مثلـت بالفعل أبعد ما كانـت المكـسيك أو الولايـات المتحـدة الأمريكيـة مـستعدة للمـضي إليـه لتتكامل مع الأخرى. وفي تعويض صريح إجمالاً استثنت المكسيك صناعة الطاقة ومن ثـم احتكارات الطاقة المملوكة للدولة من الاتفاقية، بينما حظرت الولايات المتحدة الأمريكيـة حرية حركة العمال على طراز الاتحاد الأوربي. وتحت حكم فوكس أمضت المكسيك سـت سنوات وهي تحاول بلا طائل التوصل إلى اتفاقيـة ثنائيـة للهجـرة. وبـرغم اللـوبي المفـوّه المضاد للهجرة في الحزب الجمهوري في الولايات المتحدة الأمريكية، فليس من المـستحيل أن نتخيل صفقة كبرى مستقبلية تتم فيها إضافة فصول عن الطاقة والهجرة في نافتا.

وجوه العذاب باسم الحرية

إن النقطة الأوسع تتمثل في أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت غير مستعدة لتـوفير نوع الرعاية الخارجية للتنمية في أمريكا اللاتينيـة عـلى غـرار تلـك التـي عرضـها الاتحـاد الأوربي على شطري أوربا الجنـوبي والـشرقي. طالبـت إدارة بـوش دون اكـتراث الاتحـاد الأوربي أن يقبل تركيا كعضو تـام، بيـنما فـشلت في أن تعـرض عـلى المكـسيك أي صـفقة مشابهة. وكان ذلك شيئاً غير موفق؛ فحتـى المتـشككون في أوربـا علـيهم الاعـتراف بـأن الإنجاز الخالص للاتحاد الأوربي كان توسيعه الناجح. إن الاتحاد الأوربي لا يعـرض فقـط

على الأعضاء المحتملين السوقَ والمساعدات، بل يقدم كذلك حافزاً لكي يستوردوا حكم القانون وغيره من المؤسسات. بعبارة أخرى، أعطى الاتحاد الأوربي الديمقراطية بشكل أساسي، إضافة إلى التنمية في الهامش الأوربي. وكان هذا يصدق بشكل خاص على إسبانيا كما أشار إلى ذلك الأمريكيون اللاتينيون. وفي وقت مبكر يعود إلى عام 1910 أكد الفيلسوف الإسباني خوسيه أورتيجا يي جاسيت José Ortega y Gasset أن «إسبانيا مشكلة، وأوربا هي الحل». وكان ذلك يساوي القول إنه «لا يوجد طريق إسباني إلى الحداثة، وأن على أوربا المجيء لمداواتنا من شياطيننا لأننا لا نعرف كيف نفعل ذلك» كما عبر عن ذلك إميليو لاما دي إسبينوزا Emilio Lama De Espinosa المتخصص في العلاقات الدولية.[6]

في الأمريكتين، وفي مختلف الأحوال والظروف، لا يوجد الحافز من أجل ذلك النوع من التكامل بين الشمال المتقدم وبين الوسط والجنوب الناميين. ويأتي بعض أسباب هذا الغياب من التاريخ والجغرافيا. من حسن الحظ يفتقر العصر الراهن إلى التاريخ الطويل من الحروب بين الدول التي أقنعت قادة أوربا بأن التكامل هو الدرب إلى السلام وكذلك الازدهار. والمسافات في الأمريكتين أكبر بكثير: فمعظم الكتلة البرية الأوربية تعادل داخل البرازيل وحدها، وبوليفيا مثلاً – وهي إحدى دول أمريكا الجنوبية الصغيرة – تبلغ ضعف مساحة فرنسا. وحتى إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة لتلعب دور الراعي الخارجي للتنمية، فإن ترحيب دول أمريكا اللاتينية بهذا الأمر في الممارسة أبعد ما يكون من الوضوح. وكما عبر عن ذلك أحد كبار الدبلوماسيين فإن الاتحاد الأوربي «نظام عالي التطور للتدخل المتبادل في شؤون الآخرين».[7] غير أن دول أمريكا اللاتينية أثبتت أنها تمانع بشكل عميق تقاسم السيادة حتى مع بعضها البعض، فكيف تقبل تقاسمها مع عملاق الشمال؟

إن ما قدمته الولايات المتحدة الأمريكية لبقية أمريكا اللاتينية، بتشنج، كان اتفاقيات تجارية على طراز نافتا. وإذا كانت الأمور قد سارت وفقاً للخطة التي تم التصديق عليها في

قمة ميامي في عام 1994، فإن اتفاقية بهذه الطبيعة كانت الآن ستشمل كل المنطقة في شكل منطقة للتجارة الحرة للأمريكتين (Free Trade Area of the Americas. FTAA). لقد قضى العديد من الأمور على تلك الرؤية؛ ومن أبرز ذلك توقف جولة الدوحة من محادثات التجارة العالمية التي كان من المفترض أن تحرر التجارة في الزراعة، وهي قضية حيوية بالنسبة لكلٍّ من البرازيل والأرجنتين ودول أمريكا الجنوبية الأخرى. لكن الولايات المتحدة الأمريكية أصرت على أنها لا تستطيع أن تقضي على وجوه الدعم لمزارعيها إلا في سياق صفقة عالمية لا إقليمية حول الزراعة. ومنطقة التجارة الحرة للأمريكتين الأقل طموحاً ربما كانت ممكنة، ولكن لا البرازيل ولا الولايات المتحدة الأمريكية كانت مستعدة لتدفع بقوة أكثر من أجلها. وعندما بدأت في الاحتضار محادثات منطقة التجارة الحرة للأمريكتين، سعت كل واحدة منهما إلى بناء شبكتها التجارية الخاصة في المنطقة. فأصبحت اتفاقية تجارة حرة بين شيلي والولايات المتحدة الأمريكية سارية المفعول في عام 2004. وكان من المقرر أن تصبح أخرى مع أمريكا الوسطى، وقعت عليها جمهورية الدومينيكيان، سارية المفعول في عام 2007 باسم اتفاقية جمهورية الدومينيكيان-أمريكا الوسطى للتجارة الحرة (DR-CAFTA). وقد تفاوضت بيرو وكولومبيا وبنما على اتفاقيات مشابهة. لكن حماس الديمقراطيين، الذين فازوا بالسيطرة على الكونجرس الأمريكي في انتخابات نصف الفترة في عام 2006، كان فاتراً عموماً تجاه المزيد من الاتفاقيات التجارية، ولم يكن واضحاً إن كانت هذه سيتم التصديق عليها أم لا.

تسمى هذه "اتفاقيات التجارة الحرة"، ولكنها في أفضل حالاتها صفقات تفضيلية. وهي بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية الموقعة خيار أفضل من الدرجة الثالثة، وفائدتها أقل كثيراً من الصفقة التجارية العالمية. وفي مفاوضات اتفاقيات التجارة الحرة للأمريكتين، كان من الممكن لأمريكا اللاتينية الموحدة أن يكون لديها قوة تفاوض أكبر من تلك التي تستطيع الدول المفردة ممارستها في الصفقات الثنائية. ومن بين كل الوكالات التنفيذية في واشنطن، ربما كان مكتب الممثل التجاري للولايات المتحدة الأمريكية هو من يدين أكثر بالفضل للمصالح الخاصة في الكونجرس الأمريكي. على سبيل المثال، استثنى مزارعو

فلوريدا التجارة الحرة في السكر من اتفاقية جمهورية الدومينكيان-أمريكا الوسطى للتجارة الحرة. ودون سبب وجيه أصرت الولايات المتحدة الأمريكية على أن اتفاقيات التجارة الحرة ينبغي أن تحظر فرض الضوابط الانتقائية على التدفقات الداخلية لرأس المال من النوع الذي استخدمته شيلي بنجاح في إضفاء الاستقرار على اقتصادها . وبرغم هذه القيود، استنتجت معظم حكومات أمريكا اللاتينية أن صفقة أفضل ثالث خيار مع الولايات المتحدة الأمريكية كانت أفضل من عدم وجود أي صفقة. وتمثلت الدوافع الرئيسية بالنسبة إلى بيرو وكولومبيا في أن تستمر وجوه التفضيل التي مُنحت للصادرات غير السلعية من أربع دول أنديزية بقانون سُن في عام 1991 كان مقرراً أن ينتهي في كانون الثاني/ يناير 2007 (وقد تم تجديده مؤقتاً للسماح بوقت للتصديق على اتفاقيات التجارة الحرة). وقد نظرت بيرو وكولومبيا إلى الاستثمار الأجنبي الذي جذبته نافتا إلى المكسيك، وكانتا تأملان في تكراره. وبينما لا تتضمن اتفاقيات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية الاستيراد الإجمالي للمؤسسات الديمقراطية، فإن لها بالفعل دوراً في "ترسيخ" بعض إصلاحات السوق الحر – وهذا هو السبب في أنها لقيت معارضة مريرة من قبل أقصى اليسار – والالتزام بالاستقرار الاقتصادي.

رأى بلويفار Bolívar، في خطاب إلى الممثل البريطاني في بوجوتا، أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تبدو «مقدراً لها بالعناية الإلهية أن تبتلي أمريكا [اللاتينية] بالعذاب باسم الحرية».[8] وقد لخص تعليقه بصورة جميلة مشاعره الخاصة المختلطة: إعجابه بالولايات المتحدة الأمريكية، وعدم ثقته بها، والطريقة التي تجمع بها تلك الدولة بين المثالية والغلظة في تعاملاتها مع جاراتها الجنوبية. وكان للبوليفاريين اللاحقين رأي أكثر فجاجة؛ فقد كانوا ينشرون الفكرة المفرطة المبالغة بأن أمريكا اللاتينية ككل كانت دوماً رهن إشارة الولايات المتحدة الأمريكية. في الواقع، لم تعطِ الولايات المتحدة الأمريكية قط الكثير من الانتباه لأمريكا اللاتينية. كما أن الدول الأكبر في أمريكا اللاتينية تبدي تقريباً قدراً من الاستقلالية الدبلوماسية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية مساوياً لما تبديه الدول الأوربية. وهذا لا يعني تجاهل أن تدخل الولايات المتحدة الأمريكية كان له

أثر كبير – وسلبي في الغالب – على دول حافة الكاريبي؛ وأوضح مثالين على ذلك كوبا وجواتيمالا. إن وجوه عدم تماثل القوة بين الأمريكتين ولدت غطرسة معينة في سلوك الولايات المتحدة الأمريكية، علامة على الحنق الموازي في أمريكا اللاتينية. ويكمن خلف مثل هذه المواقف افتقار متبادل إلى المعرفة والفهم. إن مواقف أمريكا اللاتينية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية معقدة؛ فمن جهة، يُعجَب الأمريكيون اللاتينيون العاديون بازدهار وحريات جارتهم الشمالية، لذا يتوقون إلى الهجرة إليها. ومن جهة أخرى، كثيراً ما يرى بعض أعضاء نخب أمريكا اللاتينية، وسواء أكان ذلك مبرراً أم لا، أن الولايات المتحدة تمثل خطراً، حيث يخشون الغزو الثقافي والتدخل السياسي والهيمنة الاقتصادية.[9] ولكن في الممارسة، نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة لمعظم حكومات أمريكا اللاتينية حقيقة من حقائق الحياة ينبغي أن تدار، وفرصة ينبغي تحقيق الاستفادة القصوى منها. وهي بالنسبة للكثيرين تعد سوقاً لصادراتهم الرئيسية (خاصة بالنسبة إلى مُصنِّعي القيمة المضافة الأعلى)، ومصدراً للمساعدات.

وبينما شجبوا تدخل اليانكي في الماضي، فإن كثيرين من سياسيي أمريكا اللاتينية تحسروا على ما رأوا أنه افتقار إلى مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة. وخلال حملته الرئاسية في عام 2000 ألقى جورج دبليو بوش خطاباً في ميامي، وعد فيه بأن يضع أمريكا اللاتينية موضع الجد. وبوصفه أحد سكان تكساس بالتبني، وله علاقة مصاهرة مكسيكية، ومعرفة سطحية بإسبانية سيئة؛ كان يبدو أن بوش له اهتمام فريد بالمنطقة. في أيلول/ سبتمبر 2001 دعا فوكس إلى البيت الأبيض، وفي خضم أبهة ومتعة الزيارة الرسمية قال إن الولايات المتحدة الأمريكية ليس لديها «علاقة مهمة أكثر من» علاقتها بجارتها الجنوبية. وبعد ذلك بأيام غيرت الهجمات الإرهابية ضد الولايات المتحدة الأمريكية أولويات بوش. لم يكن الأمريكيون اللاتينيون متعاطفين مع الحرب في العراق، لما عانوا من "أحادية استباقية" على يد الولايات المتحدة الأمريكية في الماضي. وأحست إدارة بوش بدورها بخيانة شيلي (خاصة) والمكسيك اللتين، بوصفهما عضوين مؤقتين في مجلس الأمن بالأمم المتحدة، التزمتا بخط مناهض للحرب.

من ناحية أخرى، جرى فهم خطة كولومبيا ودوافعها الديمقراطية على نحو بائس في باقي أمريكا اللاتينية. والشيء الذي كان أكثر وضوحاً تمثل في الاستشاد الدائم المنخفض المستوى الخاص بـ"الحرب على المخدرات". بالطبع لم يكن استهلاك الكوكايين مقصوراً على الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن ظلت الولايات المتحدة الأمريكية تمثل أكثر من 40٪ من مستخدمي الكوكايين، مع 25٪ لأوربا الغربية، و15٪ في أمريكا اللاتينية نفسها.[10] ولقد فشل المنع بشكل واضح في القضاء على الطلب، ولكن قلة من السياسيين حول العالم كانت لديهم الشجاعة للاعتراف بذلك. بدلاً من ذلك، تحدثوا عن تقليل الأذى المصاحب لاستهلاك الكوكايين. ولم يساعد ذلك الدول المنتجة أو دول العبور. ومادام هناك طلب على الكوكايين مع كونه ممنوعاً فسوف تستمر عصابات المتاجرة به في توفيره. وهؤلاء بدورهم وفروا المساندة التي جعلت زراعة الكوكا أكثر ربحية بالنسبة إلى المزارعين من زراعة الكاكاو، أو البن، أو المحاصيل البديلة الأخرى. ظلت المساعدات للتنمية البديلة في كولومبيا وبيرو على نحو خاص ضئيلة بالنسبة لحجم المشكلة. بدلاً من ذلك، ألزمت السياسة الأمريكية حكومات أمريكا اللاتينية بإعلان "الحرب" على قطاع من مزارعيها. أما أوربا فالتزمت الهدوء في أغلب الأحيان، وجعلت تنتقد السياسات الأمريكية باعتداد بينما استمر مستهلكو الكوكايين الأوربيون في تمويل أمثال فارك FARC وقواتها شبه العسكرية. استغلت تجارة المخدرات ضعف حكم القانون في أمريكا اللاتينية، ولكنها أضافت إليه بدرجة كبيرة. كان أفضل أمل لأمريكا اللاتينية هو تركيز جهودها على استهداف العصابات المتاجرة من ناحية، وتشجيع التنمية الريفية من ناحية أخرى. ولكن ذلك اقتضى المزيد من المساعدات والمرونة السياسية. وكان كل ما حققته هو الخفض التدريجي لكل من العنف المرتبط بالمخدرات، والخروج على القانون، والفساد.

إضافة إلى "الحرب" على المخدرات، فإن للأمريكيين اللاتينيين محناً أخرى. وسواء أكان ذلك صحيحاً أم خطأً، اتُّهِمت إدارة بوش بأنها لم تقدم مساعدات عندما انهار اقتصاد الأرجنتين في عام 2001 (مع أنها تدخلت بذكاء للإنقاذ عندما تأرجحت أوروجواي والبرازيل في السنة التالية). وتغذى ذلك الإحباط خلال فترة إدارة بوش الأولى بتصور

مفاده عدم وجود شخص رفيع المنصب في واشنطن مسؤول عن السياسة تجاه المنطقة. وتفاقم هذا التصور بمباركة واشنطن ظاهرياً الانقلاب الفاشل ضد هوجو شافيز في فنزويلا في عام 2002، والفشل في مساعدة جوني في بوليفيا في السنة التالية. ومما زاد الأمور سوءاً أنه في القضيتين الأهم بالنسبة لكثير من حكومات أمريكا اللاتينية – التجارة والهجرة – كانت السياسة في كابتول هيل Capitol Hill يحددها إلى قدر كبير الكونجرس الأمريكي بدلاً من البيت الأبيض.

ومع ذلك، لم تكن العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية ومعظم أمريكا اللاتينية بالسوء الذي يُزعم أحياناً، أو كما كانت غالباً في الماضي. وفي الفترة الرئاسية الثانية لبوش أصبحت السياسة تجاه المنطقة أكثر براجماتية؛ إذ سعت الإدارة لخفض نفوذ شافيز في المنطقة عبر الدبلوماسية الهادئة بدلاً من العداء الخطابي الذي ميز معظم الفترة الرئاسية الأولى لبوش. وفي جولة استغرقت أسبوعاً داخل المنطقة وشملت خمس دول في أوائل عام 2007 تحدث بوش عن الفقر والظلم الاجتماعي، وأثار ذكرى تحالف كينيدي من أجل التقدم، وأسس علاقة شخصية جيدة مع لولا رئيس البرازيل. وقد أصر توماس شانون Thomas Shannon، وهو دبلوماسي محترف صار أكبر مسؤول عن المنطقة في وزارة الخارجية في عام 2005، على أن الولايات المتحدة قد تحاول العمل مع قادة الجناح اليساري الذين ينتخبون ديمقراطياً مثل أورتيجا في نيكاراجوا وموراليس في بوليفيا.[11] أما الأمر المفقود فكان التزاماً واضحاً بأن تلك الدول التي أبقت على درب الإصلاح الديمقراطي سوف تجني فوائد تحالف لصيق، وخاصة في شكل صفقات تجارية أكثر إنصافاً، والمزيدَ من مساعدات التنمية.

الأحلام والمآزق العالمية

كان صحيحاً لزمن طويل أنك كلما ذهبت أبعد إلى الجنوب في الأمريكتين كان نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية أقل قوة. بالنسبة إلى البرازيل والأرجنتين يعتبر الاتحاد الأوربي شريكاً تجارياً ومصدر استثمار أكثر أهمية من الولايات المتحدة الأمريكية. وكثير من

الأمريكيين اللاتينيين مازالوا يتوقون إلى أن تتصرف أوربا بشكل أكثر عمومية كثقل موازن للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة. وقد أكد جيل من السياسيين والكتاب الذين عاشوا مؤقتاً في الحي اللاتيني في باريس خلال ستينيات وسبعينيات القرن العشرين أن لأمريكا اللاتينية مشتركات من القيم الاجتماعية الديمقراطية مع أوربا أكثر من الفردانية الأنجلو-ساكسونية الصعبة الشديدة الطموح. وهذا أمر مثير للجدل، ولكن الحق أنه في كثير من القضايا التي تتراوح بين السياسات تجاه كوبا، والمخدرات، ودعم الأمم المتحدة، وتعددية الأطراف كان كثير من دول أمريكا اللاتينية ينزع نحو أن يكون أقرب إلى المواقف الأوربية من مواقف الولايات المتحدة الأمريكية. وهناك كثير من الأنس الذي تم التعبير عنه في القمم الأوربية-الأمريكية اللاتينية الأربعية التي بدأت في ريو دي جانيرو في عام 1999 مع الإعلان المتناقض لـ "55 أولوية" لهذه الشراكة العابرة للقارات. لكن عملياً كانت العلاقات منخفضة المستوى، فأوربا مشغولة جداً بمشكلات أقرب إليها كي تبدي الكثير من الاهتمام. وكانت إسبانيا استثناءً كبيراً؛ فعبر القمم الإيبرية-الأمريكية Iberoamerican التي بدأت في جوادالاخارا Guadalajara في المكسيك في عام 1993 حاولت، ببعض النجاح، أن تضع نفسها كنقطة رئيسية للتماس بين أمريكا اللاتينية وأوربا. وبدأت مصارفها وشركات المرافق فيها استثماراً مكثفاً في المنطقة في أواخر تسعينيات القرن العشرين. وكانت هذه الشركات كثيراً ما تبدو كأنها تبالغ بالنسبة للمنافسين المحليين، وقد خسر العديد منها في ظل الانهيار الأرجنتيني والتباطؤ الإقليمي، ولكنها عادت لتجني أرباحاً جيدة مع تعافي أمريكا اللاتينية بعد عام 2003.

وفي وقت أكثر قرباً، رأى بعض الأمريكيين اللاتينيين خلاصاً في صعود آسيا، ولاسيما الصين. وقد وصلت حمى الصين ذروتها في المنطقة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2004 عندما زار رئيسها هو جينتاو Hu Jintao الأرجنتين والبرازيل وشيلي، ووعد بتخصيص مليارات الدولارات للاستثمار في البنية التحتية لتسهيل استيراد السلع التي تشتهيها بلاده. بعد ذلك بفترة قصيرة زار هوجو شافيز بكين، حيث أكد صراحة أن بوليفار كان سوف يشعر بانجذاب كبير نحو ماوتسي تونج، وأضاف أن الصين سوف تستثمر بكثافة في

صناعة النفط في فنزويلا. وكان ذلك فيما يبدو محاولة لإيجاد بديل تحريري للاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية. وبدا ذلك غريباً على نحو خاص، نظراً لأن واردات الصين من أمريكا اللاتينية، وبقدر أكثر بكثير من واردات الولايات المتحدة الأمريكية، كانت مركزة بدرجة غير متناسبة على المواد الخام (التي تجد احتقاراً تقليدياً من اليسار). ويرتبط كثير من استثمارات الصين ومساعداتها بعقود من أجل شركات التشييد الصينية.

ومع ذلك، فإن صعود الصين والهند حوّل المشهد الاقتصادي لأمريكا اللاتينية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. كان أثره الرئيسي بدرجة كبيرة وفي حالات عدة، هو رفع أسعار صادرات المنطقة من السلع، وأفاد أمريكا الجنوبية خاصة. وكانت الصين وحدها السبب في زيادة بنسبة 50٪ في الطلب العالمي على كثير من السلع منذ عام 2002. ومن جهة أخرى، أصبحت التجارة مع الصين مهمة على نحو مطرد، ومع أن الصين كان نصيبها 6٪فقط من إجمالي صادرات أمريكا اللاتينية في عام 2005، فقد كان ذلك يمثل ارتفاعاً من 2٪ في عام 1999. كانت الصين مهمة بشكل خاص كسوق صادرات بالنسبة لشيلي وبيرو، وقد أخذت أكثر من 10٪ من إجمالي صادرات هاتين الدولتين في عام 2005، وبالنسبة للأرجنتين كان الرقم 8٪.[12] وقد تضمن الاستثمار المباشر للصين قصة مشابهة من النمو السريع من قاعدة منخفضة: كانت تبلغ في الإجمالي نحو أربعة مليارات دولار أمريكي في عام 2004.[13] اشترت الشركات الصينية أسهماً في حقول نفط في الإكوادور وفنزويلا، وفي مناجم في بيرو. وفي عام 2007 وافقت شركة هندية- جندال Jindal للحديد والطاقة- على استثمار 2.1 مليار دولار أمريكي لتطوير احتياطيات كبيرة للحديد الخام في بوليفيا.

وإضافة إلى الآمال، أثار صعود الصين والهند مخاوف خاصة في المكسيك وأمريكا الوسطى اللتين واجهت مصانع النسيج وتجميع الإلكترونيات فيهما منافسة الأجور المنخفضة. وبعبارة أكثر اتساعاً، منح هذا الصعود قدراً أكبر من الإلحاح على مسألة كيفية ازدهار أمريكا اللاتينية في عالم معولم. لم تعد أمريكا اللاتينية من وجوه عدة أكثر المناطق

تقدماً في العالم النامي، ولم تعد المنطقة الوحيدة التي تجذب الاستثمار الأجنبي كما كانت في ستينيات القرن العشرين. إن مستويات الأجور فيها مرتفعة جداً فيما يتعلق بالمنافسة مع الصين في التصنيع الأساسي، إذ كان الراتب الشهري المتوسط في مجال التصنيع في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين 120 إلى 150 دولاراً أمريكياً في الشهر في الصين والهند مقارنة مع 1112 دولاراً أمريكياً في الأرجنتين، و882 دولاراً أمريكياً في شيلي، و670 دولاراً أمريكياً في المكسيك، و262 دولاراً أمريكياً في بوليفيا.[14] ومع ذلك لم تكن المستويات التعليمية في أمريكا اللاتينية أفضل من مستويات الصين، رغم أنها أسوأ كثيراً من كوريا الجنوبية. وتفتقر المنطقة إلى الأعداد الكبيرة من الخريجين الذين يتحدثون الإنجليزية، كما هو الحال في الهند.

إن الميزة الرئيسية لأمريكا اللاتينية تتمثل في قرب التصنيع المنخفض القيمة المضافة من سوق الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن هذا ينطبق بشكل رئيسي على المكسيك، وأمريكا الوسطى، وحوض الكاريبي. زادت صادرات النسيج والملابس من أمريكا اللاتينية إلى الولايات المتحدة الأمريكية بين عامي 1989–2002 بعامل يقدر بحوالي 6.6٪، وهو ما رفع حصة المنطقة من إجمالي واردات الولايات المتحدة الأمريكية في هذا القطاع إلى 27٪. ويرجع هذا النمو جزئياً إلى التجارة التفضيلية. تدنت حصة أمريكا اللاتينية من السوق بعد أن أزيلت كل الحواجز أمام الصادرات الصينية في عام 2005. ولن يستطيع صناع الملابس في أمريكا اللاتينية الاستمرار ما لم ينجحوا في وضع سلعهم على الرفوف بشكل أسرع من نظرائهم الصينيين. وهذا يعتمد على تحسين حلقات النقل وتوسيع حجم التصنيع بتكاليف نقل بوحدة أدنى.[15] بين عامي 2000–2004 ترك واحد من كل أربعة مصانع ماكيلا المكسيك maquila وانتقل إلى الصين، وكان معظمها أعمال نسيج وغيره من الأعمال المتدنية القيمة والكثيفة العمل، وفق ما تقوله آي تي كيرني AT Kearney، وهي هيئة استشارية. لكن تم استعادة النمو منذ ذلك الحين في صناعة مصانع التجميع من أجل التصدير، وبذلت المصانع التي بقيت جهوداً كبيرة لتقليص التكاليف، وأصبحت أكثر كفاءة.[16]

برغم الرسالة المتشائمة التي كثيراً ما تأتي من المنطقة، فإن معظم دول أمريكا اللاتينية الكبرى تكيفت بهدوء مع فرص العولمة، مع أنه مازال عليها تحقيق أكبر قدر من الفائدة منها. لقد قاد القطاع الخاص المسيرة. فالصناعة التحويلية لم يتم تحديثها في المكسيك فقط، وهذا يصدق أيضاً على كثير من الشركات في البرازيل. وقد برزت حفنة من الشركات المتعددة الجنسيات الوطنية المنشأ في كل دولة: في البرازيل أصبحت شركة التعدين البرازيلية CVRD ثاني أكبر شركة تعدين في العالم، عندما اشترت شركة إنكو Inco الكندية بمبلغ 13.4 مليار دولار أمريكي في عام 2006. وبعد ذلك بأسابيع خسرت شركة حديد سي أس أن CSN بفارق ضئيل حرب مناقصة مع شركة الحديد الهندية تاتا على كورسCorus، وهي شركة إنجليزية-هولندية لصناعة الحديد، وصار لشركة جيردو Gerdau، شركة أخرى لصناعة الحديد، وأصبح لشركة إمبرار Embraer، شركة لتصنيع النفاثات الإقليمية، مصانع في الخارج، وكذلك شركة سيمكس Cemex المكسيكية، وهي ثالث أكبر شركة للأسمنت في العالم، أصبح لها مصانع في 50 دولة، وأصبحت البيرة المكسيكية صناعة تصدير كبيرة (كورونا Corona وسول Sol اثنتان من الماركات الدولية القليلة في أمريكا اللاتينية)؛ واشترت جروبو مكسيكو Grupo Mexico، وهي شركة تعدين، أساركو Asarco، وهي منافسة أمريكية كبيرة، وفي الصين تصنع جروبو مسيكا Grupo Mseca التورتية tortilla، كعكة مسطحة مدورة من دقيق الذرة؛ وأصبحت أمريكا موفيل América Movil، وهي ذراع متحركة لإمبراطورية اتصالات كارلوس سليم Carlos Slim، أكبر مشغل للهواتف الخليوية في أمريكا اللاتينية. أما تناريس Tenaris، مجموعة صناعية من أصل إيطالي-أرجنتيني ومقرها الآن في لكسمبورج، فهي أكبر مصنّع في العالم لأنابيب حديد التسليح التي تستخدم في صناعة النفط. وإضافة إلى هذه الشركات ذات النطاق العالمي، هناك عدد من الشركات المتعددة الجنسيات موجودة في أمريكا اللاتينية وتعمل في كثير من دول المنطقة. وأكدت إحدى الدراسات الأخيرة أن الكثير من الصناعيين الأمريكيين اللاتينيين الذين بقوا على قيد الحياة بعد تغيرات العقدين السابقين أصبحوا أكثر ليونة ودناءة، وصاروا مزودين للشركات المتعددة الجنسيات

العالمية الغنية.[17] في كولومبيا، على سبيل المثال، زادت الصناعة التحويلية إنتاجيتها بمقدار 46٪ بين عامي 1992-2000، وزادت حصة إنتاجيتها للتصدير من 7٪ إلى 20٪ في الفترة نفسها.[18] وفي كثير من الدول الأخرى نجد أن هناك بيئات تصنيعية ملائمة قابلة للحياة.

ولكن بالنسبة لكثير من دول أمريكا اللاتينية يتضمن الدرب إلى الازدهار بشكل حتمي تحقيق أكبر فائدة من نعمة الموارد الطبيعية الغنية. كان لصعود الهند والصين أثر في زيادة حصة السلع في صادرات أمريكا اللاتينية. غير أن هذا ليس شيئاً سيئاً بالضرورة. أشار البنك الدولي في تقرير نشر في عام 2002 إلى أن دولاً مثل أستراليا وكندا وفنلندا، والسويد قد بنت كلها تطورها على الموارد الطبيعية، ومازالت مصدرة صافية للمنتجات القائمة على الموارد. ويبين السجل التاريخي وتجربة أمريكا اللاتينية الأخيرة أنه «ليس المهم ما تنتجه الدول، ولكن كيف تنتجه». إن الزراعة والتعدين والغابات كلها ذات عناصر تقنية عالية يمكن أن تولد تأثيرات في أماكن أخرى من الاقتصاد. وقد أكد البنك الدولي «أن مثل هذه الصناعات يمكن أن تصبح صناعات معرفة».[19] ويتطلب هذا سياسات عامة تحفز التعليم والبحث والتطوير إضافة إلى البنية التحتية للنقل. كما يتطلب أيضاً بقاء الانفتاح على الاستثمار الأجنبي كي تتمكن من استغلال التقدم التقني العالمي إضافة إلى نظام فعال لحقوق الملكية.

يمكن للتعدين والنفط أن يصبحا بسهولة نقمة بدلاً من كونهما نعمة. وهناك مبرر لتأميم هذه الموارد، حيث يتضمن إنتاجها إيجارات (أرباح الاحتكار) يمكن لملكية الدولة أن تستولي عليها للصالح العام. ويعد لازارو كارديناس Lázaro Cárdenas في المكسيك أول من أشعل "وطنية الموارد" هذه، وردد صداه هوجو شافيز في فنزويلا، وإيفو موراليس في بوليفيا، ورافاييل كوريا في إكوادور. ولكن كثيراً ما كانت الفوائد الفعلية لوطنية الموارد في أمريكا اللاتينية تختطفها جماعات مصالح معينة، واتحادات (مثل اتحاد عمال النفط في المكسيك)، وبيروقراطيون وسياسيون. إن الدولة الغنية لا تخلق تلقائياً بلاداً غنية؛ فكثيراً ما خلق النفط الاعتماد بدلاً من فرصة للتنويع. وعندما تكون الأسعار

منخفضة كثيراً ما تغدو الشركات الحكومية للموارد الطبيعية نزيفاً في المحفظة العامة؛ نادراً ما كانت هذه الشركات مبدعة للتكنولوجيا. وسواء أكانا في ملكية الدولة أم لا، يجب أن يكون التعدين والنفط موردين مهمين للريع الضريبي لكي يغطيا التعليم والبنية التحتية اللازمة للتنويع الاقتصادي. من السهل جداً زيادة الضرائب على الموارد الطبيعية عندما تكون الأسعار مرتفعة. وتتمثل الحيلة في أن تفعل ذلك بطريقة تأخذ في الاعتبار الدورة الاقتصادية التي لا تبعث برسالة فحواها أن كل المستثمرين يخاطرون بالوصول إلى أن الشروط التي يعملون بموجبها ربما تتغير بإشعار قد يصدر في أي لحظة.

وإذا كانت الصين قد أخذت تصبح ورشة عمل العالم، والهند المكتب الداخلي، فالبرازيل هي مزرعة هذا العالم، وبشكل أساسي مركزه للخدمات البيئية. ومع ارتباط اسمها في العالم الخارجي بقطع الغابات، فإن الكثير من الأعمال الزراعية البرازيلية تتصف بالتكنولوجيا العالية وعلو الكفاءة. إن الأغلبية الساحقة لفول الصويا البرازيلي لا تزرع في الأراضي التي أزيلت منها الغابات، ولكن في أراضي السافانا الغير محدودة في الغرب الأوسط. والبرازيل أكبر مصدِّر في العالم للحم البقر، والبن، وعصير البرتقال، والسكر. وبالتوجهات الحالية سوف تصبح عما قريب أكبر مصدّر في العالم لفول الصويا، والدواجن، ولحم الخنزير. و تعاني البلاد نقصاً في الأراضي الزراعية المناسبة. وتحتل الزراعة 60 مليون هكتار، ويمكن أن تغطي هذه 90 مليون هكتار أخرى دون أن تمس الغابات المطرية وفق ما يقول إمبرابا Embrapa، من معهد البحوث الزراعية الحكومية الرئيسي.[20] وما يعوقها عن فعل ذلك يرجع جزئياً إلى الحمائية الزراعية للدولة الغنية. ومع ذلك نمت صادرات البرازيل الزراعية بما يفوق 6٪ سنوياً بين عامي 1990-2003، وهذا ضعف معدل الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية. ولا يتلخص السر في مجرد توافر الأرض وأشعة الشمس الدائمة مما يسمح باثنين أو ثلاثة من مواسم الحصاد في السنة؛ ولكن أيضاً في العديد من تقارير البحث والتطوير التي قام بها إمبرابا، والجامعات، والهيئات الخاصة. استثمرت البرازيل في الاقتصاديين الزراعيين، وأرسلتهم إلى الدراسة في الخارج، وبعد عودتهم إلى الوطن ابتدعوا تشكيلات نباتية وسلالات حيوانية سوف تزدهر

في المناطق المدارية. كما أن جهوداً بحثية مشابهة (قام بها جزئياً صناع السيارات) جعلت البرازيل الأولى عالمياً في أنواع الوقود القائمة على النباتات (الوقود الحيوي). وفي عام 2005 كان لنحو ثلثي السيارات التي بيعت في البرازيل ماكينات مرنة الوقود تستطيع الحركة بمزيج من البترول والإيثانول. ويولد إيثانول البرازيل المستخرج من السكر قدراً من الطاقة في الهكتار أكثر بثمانية أضعاف من إيثانول الذرة في الولايات المتحدة الأمريكية.[21] وكانت الدول الأخرى- على نحو ملحوظ الأرجنتين وبيرو- تحقق نجاحاً مشابهاً في الزراعة من أجل التصدير.

إن التطوير الإضافي للزراعة يعني التصارع مع الهموم البيئية. وإلى جانب الحمائية الزراعية القديمة الطراز، فإن القلق بشأن التغير المناخي أخذ يضيف بعداً جديداً: معارضة "الأميال الغذائية" food miles. غير أن زراعة الغذاء بكفاءة شيء جيد بالنسبة إلى البيئة؛ إن فكرة ألا يُتاجَر بالغذاء دولياً ليست أكثر منطقية من معارضة "أميال التصنيع". وبالنسبة إلى البرازيل، فإن المهمة تتمثل في تحقيق أكبر قدر من فائدة الأصول البيئية. وبما أن الغابات المدارية في الأمازون تفيد العالم ككل فقد يغطي العالم تكلفة المحافظة عليها. إن المحافظة على البيئة مفيدة اقتصادياً للسياحة، وهي صناعة أخرى لأمريكا اللاتينية فيها ميزة كبيرة مقارنة مع أجزاء من آسيا. وهذه الميزة لا تكمن فقط في السواحل: يوجد في أمريكا اللاتينية والكاريبي 16 موقعاً تراثياً عالمياً حددتها اليونسكو مقارنة مع 33 في الصين و26 في الهند، مثلاً.[22]

ويتلخص الدرس الرئيسي في أنه بينما نجد أن العالم مكان غير عادل، وأن الحمائية الزراعية عبء خاص على أمريكا اللاتينية، فإن الدول إلى حد كبير تملك أقدارها بين أيديها كما أكد كاردوسو في ستينيات القرن العشرين. وشيلي أفضل مثال على دولة تضيف بنجاح قيمة إلى مواردها الطبيعية. وقد وضعت أيضاً قدراً من التشديد على أن تصبح متاجراً عالمياً أكثر من كونها متكاملاً إقليمياً. وليس من المدهش أن ينظر الكثير من الشيليين إلى دول مثل فنلندا أو أيرلندا أو نيوزيلندا كأنموذج يحتذى بدلاً من الأرجنتين أو

فنزويلا. لكن إذا كان التكامل الإقليمي يستطيع أن يساعد أمريكا اللاتينية في المشاركة في العالم فسوف يكون هذا أفضل كثيراً.

الحرث في البحر

في كثير من الخطابة الأخاذة، يؤكد اليسار في أمريكا اللاتينية أنه بطل التكامل الإقليمي. وفي هذا يدعي ملكية عباءة بوليفار، الذي، رغم كونه محافظاً ارستقراطياً، آمن بأن بقاء الجمهوريات الحديثة الاستقلال، أو تلك التي تنتمي إلى شمال الأنديز على الأقل، هو في بقائها بعضها مع بعض. وقد قادت رغبة بوليفار في حكومة قوية إلى رفض الفيدرالية. ثم وجد أن الكونفيدرالية أقل ملاءمة بالنسبة لأمريكا الجنوبية. وكان اتحاد كولومبيا الكبرى Gran Colombia، الذي لم يعمر طويلاً، تعبيراً عن حلمه التكاملي. وفي عام 1830، وبينما كان السل الرئوي وزوال الوهم قد أجهدا هذا المحرر وهو يهم برحلته الأخيرة إلى منفى مقترح عاجله الموت قبله في سانتا ماريا Santa Marta جانب الكاريبي، تلقى خبراً عن أن الإكوادور تبعت فنزويلا في الخروج من كولومبيا العظمى. وكان ذلك قاسياً خاصة مع علمه به مباشرة عقب مقتل سكري Sucre، أكثر جنرالاته ولاءً. وفي خطاب له إلى أول رئيس لبيرو كتب هذه العبارة الشهير المرارة، المنقوشة على ضريحه:

> تعرف أنني حكمت لمدة عشرين عاماً، وقد خرجت من هذه السنوات بقلة قليلة من الاستنتاجات المؤكدة: (1) أنه يعسر على أمريكا أن تحكمنا؛ (2) أولئك الذين يخدمون الثورة يحرثون في البحر؛ (3) الشيء الوحيد الذي يستطيع المرء أن يفعله هو أن يهاجر؛ (4) سوف تسقط هذه الدولة بشكل حتمي في أيدي الجموع التي لا تعرف كابحاً، ثم في أيدي طغاة بلا أهمية، وغير مدركين، ومن كل الألوان والأعراق؛ (5) وحالما يتم التهامنا أحياءً بوساطة كل أنواع الجرائم وتذهب الوحشية بريحنا، فلن يهتم الأوربيون حتى بغزونا؛ (6) وإذا كان من الممكن لأي جزء في العالم أن يرتد إلى الفوضى البدائية، فسوف يكون هذا الجزء أمريكا في ساعتها الأخيرة.[23]

عادة يتوقف مساعدو بوليفار المعاصرون عند النقطة 2 أو 3، ويحذفون تحذير بطلهم ضد الديمقراطية والشعوبية والكاوديليزمو الصغيرة caudillismo؛ ويفسرون النص كشجب للأوليجاركية الضيقة الذهن التي لا تهتم بالحاجة إلى وحدة أمريكا اللاتينية ضد الولايات المتحدة الأمريكية.

سوف يكون من المفيد بقدر أكبر أن نسأل عن السبب في أن التكامل أثبت أنه صعب جداً في الممارسة، وماذا ينبغي أن يكون غرضه. في نهاية المطاف، خلت المنطقة نسبياً من النزاعات بين الدول التي ابتُلي بها كثير من البقاع الأخرى في العالم. هذا هو أحد الأسباب في أنه، بالنسبة للكثير من تاريخ أمريكا اللاتينية، لا يشكل أولوية للتكامل الإقليمي. ولم يكن احتمالاً واقعياً؛ فقد أمضى كثير من الدول القرن التاسع عشر ومعظم القرن العشرين وهي مشغولة بأكثر المهمات بساطة؛ بناء الدولة الوطنية والسيطرة على أراضٍ شاسعة ذات جغرافيا مكسورة (وهذا شيء لم تحققه كولومبيا بشكل تام حتى اليوم). على سبيل المثال، فقط مع مسيرة البرازيليين من قاطني الساحل إلى الأمازون والغرب الأوسط في سبعينيات القرن العشرين، شعر البرازيليون بحاجة كبيرة إلى مشاركة جيرانهم الناطقين بالإسبانية.[24] حتى عام 1985، وبخلاف لقاءين حدوديين، زار فقط ثلاثة من رؤساء البرازيل الأرجنتين (وقام اثنان فقط من حكام الأرجنتين بالرحلة في الاتجاه الآخر). في ستينيات القرن العشرين زادت مشروعات مثل اتحاد التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية، وخاصة في المصنوعات، عبر عمليات التفضيل الانتقائي. لكن الغرض كان فقط توسيع الأسواق المحمية، في جهد محكوم عليه بالإخفاق، لجعل تعويض الواردات يعمل بشكل أفضل. وقد أحرز السوق المشترك لأمريكا الوسطى تقدماً متقطعاً في الربط بين خمسة اقتصادات صغيرة، بينما كانت دول معاهدة الأنديز Andean Pact الخمس (التي أعيد تسميتها في وقت لاحق لتصبح جماعة دول الأنديز Andean Community) نادراً ما تستطيع الاتفاق على مجموعة من السياسات تلتزم بها.

وحمل ميركوسور- (Mercosur- Southern Common Market) السوق المشترك الجنوبي، الذي أسسته في عام 1991 كل من الأرجنتين والبرازيل وباراجواي، وأوروجواي، وعداً بأن يكون مختلفاً. وضم اثنين من أكبر ثلاثة اقتصادات في أمريكا اللاتينية. وأسسته حكومات ديمقراطية كانت ملتزمة بلبرلة التجارة وتبني سياسات اقتصاد كلي سليمة. وكانت فلسفته "الإقليمية المفتوحة" لا بناء قلعة حمائية. ولم يكن هدفه فقط خلق منطقة تجارة حرة، بل تشكيل اتحاد جمركي على طراز الاتحاد الأوربي، بتعرفة خارجية مشتركة، وسياسة تجارة خارجية مشتركة، بموجب جدول زمني صارم ومجموعة واضحة من القوانين. وتلخصت فكرته في أن الشركات تستطيع أن تنشأ في أي مكان في الدول الأربع، وتكسب منفذاً مثالياً إلى سوق رأس ماله تريليون دولار أمريكي، وتحقق وفورات الحجم economies of scale التي كثيراً ما تكون مراوغة في أمريكا اللاتينية. في البداية مضى كل شيء على ما يرام. نمت التجارة بين الدول الأربع بسرعة وبلغت 20.3 مليار في عام 1998 عندما تصاعدت إلى ربع صادراتها الإجمالية؛ وقد أعادت الشركات المحلية والشركات المتعددة الجنسيات تنظيم أنشطتها على أساس إقليمي. وبدأ الآخرون يشهدون ما كان يفاخر بأنها رابعة أكبر الأسواق التكاملية في العالم بعد نافتا والاتحاد الأوربي واليابان.[25] وقد انضمت شيلي وبوليفيا إلى منطقة التجارة الحرة كعضوين منتسبين إلى السوق المشتركة الجنوبية. وعندما هدد جنرال ناشئ حكومة باراجواي، اتفقت المجموعة على أن تكون الديمقراطية متطلباً في العضوية. وبدأت السوق المشتركة الجنوبية محادثات مع الاتحاد الأوربي حول اتفاقية للتجارة الحرة تكون موازية لاتفاقية التجارة الحرة للأمريكتين.

ثم بدأت الأشياء تمضي في الطريق الخطأ، عندما خفضت البرازيل عملتها أولاً، وفي وقت لاحق انهار اقتصاد الأرجنتين. وبحلول عام 2002 هبطت التجارة بين أعضاء السوق المشتركة الجنوبية ذوي العضوية الكاملة إلى نصف مستواها في عام 1998، ولم تتجاوز ذلك المستوى حتى عام 2005، لكن وقتها كانت الصادرات بين دول السوق

المشترك الجنوبي تمثل فقط ثمن الصادرات الإجمالية للدول الأربع.[26] وبدلاً من الضغط إلى الأمام لتنفيذ القوانين المتفق عليها، تم إدخال المزيد والمزيد من الاستثناءات في كل من منطقة التجارة الحرة، والاتحاد الجمركي المزعوم. وتمت مباركة هذه بالدبلوماسية الرئاسية التي أخفت التحرر من الوهم المتصاعد. وفي نهاية المطاف، تم تأسيس محكمة لتسوية المنازعات إلى جانب سكرتارية دائمة صغيرة في مونتفيديو. لكن كان هناك العديد من التوترات الأساسية. وقد أحست باراجواي وأوروجواي بأنهما مكبوتتان بشكل دائم بما أن البرازيل والأرجنتين جنحتا نحو إبرام صفقات ثنائية. ولكن حجم البرازيل غير المتناسب كان يعني أن هذا التدبير لم يكن فعالاً مثل "المحور الفرنسي-الألماني" المكون من عملاقين متساويين كانا لفترة طويلة القوة الدافعة للاتحاد الأوربي. بالنسبة إلى البرازيل كانت السوق المشتركة الجنوبية مشروعاً جيوسياسياً لإتاماراتي Itamaraty، وزارة الخارجية القوية، أكثر منه أولوية بالنسبة للقطاع الخاص في ساو باولو، فضلاً عن كونه أولوية للشمال-الشرق. أعطت إتاماراتي أولوية لتوسيع السوق المشتركة الجنوبية، بينما كان للأعضاء المؤسسين الثلاثة الآخرين شيء أكثر يكسبونه من تعميقه. من الناحية العملية، كانوا جميعاً يمانعون في التضحية بتقديم التنازلات السيادية لكي تعمل السوق المشتركة حتى في مسائل ثانوية نسبياً، مثل تأسيس قانون جمركي مشترك وتقاسم ريع الجمارك.

وتحت حكم لولا في البرازيل ونستور كيرشنر في الأرجنتين، كان يبدو أن التقارب السياسي المفترض قد حل محل "الإقليمية المفتوحة" كفلسفة هادية للسوق المشتركة الجنوبية. وقد تحسر عديد من الدبلوماسيين ذوي الخبرة في كل من البرازيل والأرجنتين على سذاجة هذه المقاربة.[27] لكن كان يشارك في ذلك هوجو شافيز، الذي أخرج فنزويلا من جماعة دول الأنديز، احتجاجاً على مفاوضات بيرو وكولومبيا على اتفاقيات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، مع أن كولومبيا، وليست البرازيل، كانت أهم سوق للصناعة الفنزويلية، ثم اندفع شافيز إلى الانضمام للسوق المشتركة الجنوبية. وبخفة تفتقر إلى الحكمة تم قبول فنزويلا عضواً كاملاً، رغم أنه لم يكن معروفاً بالقدر الكافي مدى التزامها بتقاسم السيادة وقبول القوانين. وكانت فوضى ميركوسور قد أخذت في السابق

منعطفاً خطيراً عندما أيد كيرشنر المحتجين الذين قفلوا على نحو متكرر الجسر الرئيسي بين بلاده وأوروجواي خلال قمة نصف الكرة الجنوبي في عام 2006. كانت الاحتجاجات قد ثارت على بناء مصنعين كبيرين للورق على ضفة أوروجواي من النهر الذي يحمل اسمها، والذي يحدد حدودهما، حيث زعمت حكومة الأرجنتين أن هذين المصنعين سوف يلوثان النهر، وأنه لم تتم استشارتها بطريقة ملائمة. غير أن عمليات الحصار كانت انتهاكاً ليس فقط لروح السوق المشتركة الجنوبية، بل تنتهك أيضاً المادة 1 من اتفاقية أسنسيون- Ausnción (التي تتطلب التوزيع الحر للسلع بين الدول الأربع الأعضاء). وحدثت عمليات الحصار هذه فقط عندما كان السياح الأرجنتينيون يتوافدون على السواحل في أوروجواي. وقال المسؤولون في أوروجواي إن الاحتجاجات كلفت البلاد 400 مليون دولار أمريكي في السنة الأولى.

لخصت قضية تكامل الطاقة المدى الذي ابتعدت به السوق المشتركة الجنوبية عن العقلانية الاقتصادية. وفي تسعينيات القرن العشرين كانت دول السوق المشتركة الجنوبية وزميلاتها قد أمضين سنوات وصرفن الكثير من المال في ربط شبكات الطاقة فيهن. ولكن رفض كيرشنر رفع تعرفة الطاقة كان يعني أن الأرجنتين، وهي منتج مهم للغاز الطبيعي، قد واجهت حالات نقص. وفي عام 2004 بدأ كيرشنر بطريقة أحادية وبدون إشعار قطع صادرات الغاز إلى شيلي، وأوقف صادرات الكهرباء إلى أوروجواي.[28] وفي غضون ذلك، استثمرت بتروبراس البرازيلية Petrobras بكثافة في تطوير حقول الغاز الطبيعي في بوليفيا، وفي بناء خط أنابيب إلى ساو باولو. وبعد التأميم حولت بتروبراس معظم موازنة استثماراتها إلى مكان آخر. وباتباع معاييرهم السياسية الجديدة، فكر رؤساء السوق المشتركة الجنوبية في مشروع عبثي روج له شافيز يقوم على بناء خط أنابيب بطول 8000 كيلومتر (5000 ميل) لنقل الغاز الطبيعي من فنزويلا إلى بوينس آيرس، بتكلفة محتملة تبلغ 20 مليار دولار أمريكي. ومع العلم أن من الأرخص كثيراً شحن الغاز الطبيعي المسال عبر مثل هذه المسافة، فإن خط الأنابيب هذا سوف يشق طريقه مباشرة عبر الغابات

المدارية في الأمازون. إضافة إلى ذلك، بينما زعمت فنزويلا أن لديها احتياطيات هائلة من الغاز الطبيعي، فقد كانت هذه إلى حد كبير غير مطورة، وكانت شركة نفط فنزويلا المملوكة للدولة PdVSA تفتقر إلى الخبرة في مجال الغاز. وفي عام 2006 بدأت فنزويلا بناء خط أنابيب أقصر لكي تستورد الغاز من كولومبيا.[29]

دول أمريكا اللاتينية المقسمة

لا يعني اسم بوليفار إلا القليل خارج الأنديز الشمالية، باستثناء البرازيل أو المكسيك.[30] غير أن هوجو شافيز فكر في الثورة البوليفارية كمشروع أمريكي لاتيني وليس فنزويلياً فقط. وفي محاولة لكسب الحلفاء وتحييد الضغط الدبلوماسي عن فنزويلا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، استخدم شافيز جزءاً من الثروة النفطية التي هبطت عليه لشراء النفوذ في الخارج. وقد بدأ ذلك بحلف استراتيجي مع كوبا، زودت فنزويلا بموجبه الجزيرة بـ 90 ألف برميل من النفط يومياً بأسعار مدعومة، ووافقت على أن تستثمر مليار دولار أمريكي لكي تجدد وتزود مصفاة نفط غير مكتملة من الحقبة السوفيتية في سينفويجوس Cienfuegos في كوبا. وبعد اكتمال هذه العملية يرتفع إجمالي شحنات النفط الفنزويلية نحو كوبا إلى 160 ألف برميل يومياً.[31] وقد تم إضفاء الصفة الرسمية على هذا التحالف باسم "البديل البوليفاري لأمريكا اللاتينية والكاريبي" (أو ألبا– ALBA وتعني الفجر في الإسبانية). قدم شافيز هذا كمشروع قاري منافس لاتفاقية التجارة للأمريكتين FTAA (والحروف الأولى منها هي ألكا– ALCA في الإسبانية). وتتلخص أهداف ألبا في محاربة الفقر والإقصاء الاجتماعي، وذلك من خلال التجارة التي تديرها الحكومة، وثروة النفط الفنزويلية، والخبرة الفنية الكوبية في الصحة العامة والتنظيم السياسي. وفوق ذلك كله فكر شافيز في الأمر كتحالف سياسي ضد الولايات المتحدة الأمريكية. وقد انضمت بوليفيا إلى ألبا في عام 2006، وتبعتها نيكاراجوا تحت حكم دانييل أورتيجا في عام 2007، كما فعلت هايتي تحت حكم رينيه بريفال Rene Préval. كانت وعود شافيز بالمساعدات أكثر سخاء من وعود الولايات المتحدة الأمريكية.

وعرضت فنزويلا على اثنتي عشرة دولة من دول الكاريبي اعتمادات رخيصة لواردات النفط في مشروع يعرف باسم بتروكاريب petrocaribe. كما سعى شافيز أيضاً إلى تقديم أفضل ما في وسعه ليحل محل صندوق النقد الدولي في أمريكا اللاتينية: ففي عام 2005 وأوائل 2006 اشترت فنزويلا نحو 3.2 مليار دولار من سندات الحكومة الأرجنتينية، وكمية غير محددة من ديون إكوادور.[32] وكان شافيز أيضاً متدخلاً نشطاً بقدر أكبر من بوش في المنطقة. وقد أكد معارضوه، برغم أن ذلك كان دون دليل قوي، أنه قام بتمويل الحملات الانتخابية للمتعاطفين معه في أماكن أخرى من المنطقة.

وعلى الرغم من هجماته الشفهية الدائمة على الولايات المتحدة الأمريكية، فقد استمر شافيز في تزويد ما سماه الإمبراطورية بنحو 12٪ إلى 14٪ من وارداتها النفطية، وبلغت قيمة هذه الصادرات أكثر من 30 مليار دولار أمريكي في عام 2006.[33] وكانت الروابط بين صناعة النفط في فنزويلا وسوقها الخارجية الرئيسية لصيقة. وقد تم إعداد عمليات المصافي في الولايات المتحدة الأمريكية بطريقة معينة لكي تعالج الخام الثقيل الفنزويلي، حيث إن بعضها تملكه ستجو Citgo، وهي مؤسسة فرعية من شركة نفط فنزويلا الحكومية PdVSA. وبينما نمت صادرات النفط الفنزويلية إلى الصين بأكثر من ضعفين بين عامي 2004-2006، فقد ظلت كسراً صغيراً من الإجمالي؛ كما جعلتها التكاليف العالية للنقل أقل ربحية بالنسبة إلى فنزويلا. ومع ذلك، فقد أخذ البعض في واشنطن وبشكل جدي تهديدات شافيز التي كان يطلقها من حين إلى آخر بقطع الصادرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية وإعادة توجيهها إلى الصين. وكانوا أيضاً قلقين بشأن مغازلة شافيز لرئيس إيران محمود أحمدي نجاد. وكانت فنزويلا وكوبا، إلى جانب سوريا، الدول الوحيدة في مجلس إدارة الوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة التي صوتت ضد إبلاغ مجلس الأمن بالأمم المتحدة بالأنشطة النووية لإيران.[34]

غير أن شافيز كان مشكلة بالنسبة إلى جيرانه أكثر منها بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية. فقد كان عامل تنافر، برغم كل حديثه عن الوحدة الإقليمية. وبدت أمريكا

اللاتينية، ويرجع ذلك جزئياً إلى نفوذه، أكثر انقساماً مما كانت في جيل كامل. وتحول ذلك إلى رمز في القمة الرابعة للأمريكتين التي انعقدت في مار ديل بلاتا Mar del Plata في الأرجنتين في تشرين الثاني/ نوفمبر 2005. [35]حضر القمة 29 دولة، بما فيهم المكسيك وكولومبيا وبيرو وشيلي، إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وأكدت التزامها بإعادة تنشيط المفاوضات حول الاتفاقية التجارية للأمريكتين. وقالت دول السوق المشتركة الجنوبية وفنزويلا إن "الظروف الضرورية" لذلك كانت غائبة. وخارج قاعة المؤتمر تحدث شافيز لمدة ساعتين ونصف لتجمع من نحو 25 ألف شخص قام بتنظيمهم مساعدو كيرشنر وحضره دييجو مارادونا لاعب الكرة، الذي جعلته العولمة ثرياً. قال الرئيس الفنزويلي إنه جاء لكي "يدفن" اتفاقية التجارة الحرة للأمريكتين، ولكي "يشارك في ميلاد ألبا". وفي المؤتمر وجه فوكس توبيخاً قاسياً لشافيز. وطار جورج بوش إلى برازيليا حيث احتفى به لولا في مأدبة شواء. وشعر سيلسو أموريم Celso Amorim، وزير الخارجية، بأنه ملزم بتوضيح أن «البرازيل لا ترغب في دفن اتفاقية التجارة الحرة للأمريكتين، ولكنها ترغب في بنائها على أساس واقعي».[36]وتكررت هذه الفرقة في فيينا بعد ذلك بستة أشهر في قمة الاتحاد الأوربي-أمريكا اللاتينية. وهناك ألغى رؤساء السوق المشتركة الجنوبية اجتماعاً مجدولاً بسبب النزاع بين الأرجنتين وأوروجواي على مصنعيْ الورق. كما كشفت محاولة شافيز تأمين أحد المقعدين الدوريين في مجلس الأمن بالأمم المتحدة عن انقسامات مشابهة. ساندت السوق المشتركة الجنوبية وبوليفيا وإكوادور فنزويلا، بينما امتنعت شيلي وبيرو عن التصويت، وساندت بقية أمريكا اللاتينية جواتيمالا التي كانت أصلاً المرشح المجمع عليه، ولكنها حصلت أيضاً على دعم الولايات المتحدة الأمريكية. حصلت جواتيمالا على عدد من الأصوات في الجمعية العامة أكثر من فنزويلا، ولكن لم تحصل أيٌّ منهما على أغلبية الثلثين المطلوبة، فتم اختيار بنما في نهاية الأمر كمرشح تسوية.

وكان شافيز كذلك مشكلة خاصة بالنسبة للبرازيل؛ ففي عهد لولا أصبحت البرازيل أقل تحفظاً في التصريح بطموحها إلى أن ينظر إليها كقائد إقليمي ولاعب عالمي، فقد كان دورها مهماً على نحو خاص في الدبلوماسية التجارية، وكان دورها محورياً في تشكيل

مجموعة العشرين للدول النامية في الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في كانكون Cancún في عام 2003، ولعبت دوراً مركزياً في جولة الدوحة من المفاوضات، وتقود حملة لمقعد دائم في مجلس الأمن بالأمم المتحدة. وبدلاً من منطقة للتجارة الحرة للأمريكتين، كان كثير من الدبلوماسيين البرازيليين يفضلون كتلة لأمريكا الجنوبية تكون فيها بلادهم القائد الطبيعي. ولكن البرازيل لم تكن مهتمة بالانضمام إلى جبهة شافيز المضادة لأمريكا، وحاولت المحافظة على علاقات جيدة مع كلتيهما. وقد وجدت علاقات لولا الحميمة مع شافيز قبولاً جيداً في حزب العمال الذي ينتمي إليه، والذي كان كثير من أعضائه أقل حماساً بشأن السياسة الاقتصادية للولا. وساعدوا في الحصول على عقود مجزية في فنزويلا لشركات التشييد البرازيلية بما في ذلك جسر بقيمة 1.2 مليار دولار عبر أورينوكو Orinoco. وقد جلب هذا الموقف أيضاً بعض وجوه الحرج: كان تأميم إيفو موراليس لأصول الغاز الطبيعي الخاصة بشركة بتروبراس في بوليفيا بدعم من شافيز، ومثل إذلالاً للولا. ويعتقد الدبلوماسيون البرازيليون أن دبلوماسيتهم الهادئة كان لها تأثير ملطف على شافيز، لكن من الصعب رؤية براهين كثيرة على ذلك.

لأغراض التجارة، بدا أن أمريكا اللاتينية قد استقرت على كتلتين بحلول عام 2006؛ كانت كل من المكسيك وأمريكا الوسطى وجمهورية الدومينكيان وشيلي وكولومبيا وبيرو (شريطة أن يصدق الكونجرس الأمريكي على اتفاقيتها للتجارة الحرة) ملتزمة بالتجارة المفتوحة والاستثمار مع الولايات المتحدة الأمريكية والعالم عموماً. والمجموعة الأخرى تشمل سوقاً مشتركة جنوبية موسعة (كانت بوليفيا وإكوادور قد تقدمتا للعضوية الكاملة مع أنهما كانتا تأملان أيضاً في المحافظة على منفذ تفضيلي إلى السوق الأمريكية). ومع ذلك، فإن السوق المشتركة الجنوبية نفسها صارت رهينة هشة بالنسبة للتغيير السياسي. عبر رئيس أوروجواي تاباري فازكويز Tabare Vázquez عن رغبته في السعي لاتفاقية تجارة حرة ثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية. ومع أن البرازيل والأرجنتين كانتا لهما أسباب جيدة متعلقة بالمصلحة القومية تجعلهما تحذران اتفاقية التجارة الحرة للأمريكتين بالشروط التي عرضت بها، فقد كانت هناك مجموعات اقتصادية قوية في كلتا الدولتين تفضل

الانفتاح الأكبر. وكان هذا يوحي بأن السوق المشتركة الجنوبية ربما تعود عاجلاً أو آجلاً إلى رؤيتها الأصلية التي تتمثل في ترويج وفورات الحجم لكل من المستثمرين المحليين والأجانب، وتوفير نادٍ داعم للديمقراطية، والتعاون العملي في النقل والطاقة. ولكن ربما يستغرق ذلك وقتاً.

المعركة من أجل روح أمريكا اللاتينية

لقد كان أداء أمريكا اللاتينية جيداً في العصر السابق من العولمة، منذ عام 1870 وحتى عام 1930. ومن الأمور التي قوضت تقدم المنطقة حينها: الاضطراب في الاقتصاد العالمي، وفشل حكوماتها في السماح للمزيد من شعوبها بتقاسم فوائد النمو، ووجوه عدم المساواة المفرطة التي تشكل أساس نصف قرن من الاضطراب السياسي الذي أعقب ذلك. وهذه المرة يمكن أن يكون الأمر مختلفاً. حتى منذ أيام ريفادافيا Rivadavia وروساس Rosas، كان حكام أمريكا اللاتينية منقسمين بين أولئك الذين ينظرون إلى الخارج بحثاً عن الحداثة، وأولئك الذين كانوا يبحثون عن الإلهام في الداخل؛ في الأراضي الداخلية لبلادهم وفي تقاليدهم. ومن المؤكد أن التركيب في متناول اليد: إن فوائد الانفتاح الاقتصادي واضحة، لكن يجب أن يضمن السياسيون وصولهم إلى الأراضي الخلفية. وبينما يمكن للديمقراطية أن تزدهر في أمريكا اللاتينية فقط إذا سارت جنباً إلى جنب مع النمو الاقتصادي الأسرع، فإن التنمية مهمة سياسية تتضمن في جزء منها سياسات ومؤسسات واختيارات من النوع الذي تملك الديمقراطيات العدة الأفضل لقولبته.

لم تفرض الديمقراطية على أمريكا اللاتينية عن طريق جيش غازٍ. ويعتمد وصولها بغزارة، إذا لم يكن في صورة مثالية، على قرنين من الدستورية الليبرالية والتجربة الديمقراطية. على مدى ربع القرن الماضي حلت الحكومات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية العديد من المشكلات الكبيرة. ودحرت التضخم على أن تلك المعركة كانت طويلة ومكلفة. ووضعت نهاية للعزلة الاقتصادية المفروضة ذاتياً في المنطقة. وقلصت في

معظم الأماكن حجم القوات المسلحة إلى الحجم الضروري. ودربتها على دور ديمقراطي جديد. وبدأت في معالجة الإرث التاريخي للمنطقة المتمثل في عدم المساواة المفرط، والفقر الواسع الانتشار، والحضرية الفوضوية، والإهمال التربوي. وكان عليها أن تفعل ذلك بينما تتصارع مع صعود الجريمة المنظمة التي تتغذى جزئياً من خارج المنطقة. وقد سمحت هذه الإنجازات لمشكلات أخرى طال إهمالها مثل النوعية البائسة للتعليم في المنطقة، باحتلال الصدارة في النقاش الجدلي العام. ولئن قل عبء المهمات المستقبلية، فإنها تبقى أكثر تعقيداً. ويمكن تلخيصها في المزيد من تحسين الأداء الاقتصادي للمنطقة، والقضاء على الفقر المدقع الذي مازال يرزح تحته 80 مليوناً من الأمريكيين اللاتينيين، وضمان أن يملك الجميع في المنطقة منفذاً إلى الفرص الاقتصادية، وأن يستطيعوا التمتع بحكم القانون، وحقوق ومسؤوليات المواطنين الديمقراطيين.

وفرت عودة النمو الاقتصادي في سنوات ما بعد عام 2004 فضاءً قيماً لالتقاط الأنفاس بالنسبة إلى ديمقراطيات المنطقة. ومع أن النمو يعود جزئياً إلى الأسعار المرتفعة للسلع، فإنه يعود جزئياً كذلك إلى تحقيق الاستقرار المالي، وهو ما جعل سجل الإصلاح الاقتصادي يبدو أكثر فاعلية. ولكنه أضعف أيضاً القوة الدافعة للإصلاح الإضافي. وكان ذلك أمراً مفهوماً، لكنه تعيس. على مدى القرنين الماضيين كانت قدرة أمريكا اللاتينية على الخروج عن المسار بأحداث خارجية، وبوجوه قصورها وأخطائها الخاصة، قدرة أسطورية. تسببت الانهيارات الاقتصادية المقززة في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين في مشقة كبرى. وكان منع حدوثها مرة أخرى أمراً حيوياً. ومن حسن الطالع أن هناك أسباباً تجعلنا نؤمن بأن أمريكا اللاتينية في وضع أفضل كثيراً للخروج من التباطؤ في الاقتصاد العالمي عندما يأتي. فمعظم الحكومات لم يعد عندها وجوه عجز مالي كبيرة، ومعظمها خفض ديونه الخارجية وطور أسواقاً لديون العملة المحلية.

ويعني رفع معدل النمو الاقتصادي بطريقة مستدامة زيادة الاستثمار من مستواه المتوسط في 21٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2006 بمقدار نقاط مئوية قليلة. وهذا

شيء مجدٍ بطريقة مثالية، ولكنه يقتضي إعطاء المستثمرين المحليين والخارجيين معاً بيئة مستقرة، يمكن التنبؤ بها، وخالية من خطر التجريد من الملكية والارتدادات المفاجئة من سياسة الاقتصاد الكلي. وهذا بدوره يقتضي بناء الإجماع السياسي؛ أي عقد اجتماعي جديد. وفي قلب ذلك تكمن حاجة الحكومات إلى توفير شبكة سلامة فعالة للفقراء وغير المهرة والعاطلين عن العمل، بينما تستثمر المزيد في التعليم والتدريب والبنية التحتية والرعاية الصحية. وتحتاج الحكومات أيضاً إلى فعل المزيد لتشجيع الإبداع والبحث والتطوير، وإلى جعل شركاتها قادرة على المنافسة من دون عوائق بيروقراطية أو تشريعات قهرية. كما أن المزيد من إصلاح النظم القانونية وعمل الشرطة شيء حيوي لحماية المواطنين والعقود معاً.

كانت معظم دول أمريكا اللاتينية في وضع أفضل في عام 2007 مما كانت عليه في أي وقت في ربع القرن الماضي. ومع أن الإصلاحات لم تكن مكتملة، ورغم بعض الأخطاء المكلفة في التنفيذ، فقد وفرت للمنطقة منبراً تبحث منه عن مصيرها في العالم. وكما شهدنا، بينما كانت تمضي تحت المسمى التعيس "إجماع واشنطن"، فإن الإصلاحات كانت ابتكاراً محلياً أكثر من كونه شيئاً مفروضاً من الخارج. وفي كثير من الدول نجد أن الديمقراطيات الواثقة بنفسها بقدر متزايد والشاملة، أخذت تملأ ببطء فجوات القائمة الأصلية للإصلاحات بسياسات اجتماعية خلاقة، وتحسينات مؤسسية، وحوكمة أفضل. ربما تخطف الحركات الاجتماعية الراديكالية، التي كان ممثلوها في وقت ما عرضة للشك، العناوين الرئيسية عن طريق مظاهرات الشوارع، ولكن قوة الرأي العام التي يتم التعبير عنها بواسطة الإعلام عبر الحكومة المحلية أو في الجماعات المدنية كثيراً ما تكون أكثر أهمية في تحقيق التغيير بهدوء. وبأسلوب "اليوم تلو اليوم" هذا أخذ الأمريكيون اللاتينيون يخلقون "ديمقراطيات المواطنين". ومع أن التمييز العنصري مازال قائماً، إلا أنه تناقص كثيراً. إن السواد الأعظم من المجتمعات الأمريكية اللاتينية تتكون من المستيزو mestizo والخلاسيين mulato. وفي الوقت نفسه تواجه أمريكا اللاتينية لحظة ديمغرافية مواتية مع

عدد أقل من الأطفال في عمر المدارس دون أن يكون هناك بعد عدد كبير من كبار السن. ويوفر ذلك فرصة لإكمال الإصلاحات التي تحتاج إليها المنطقة، ويعد الإمساك بهذه الفرصة شيئاً ملحاً.

مع صعود هوجو شافيز وتجنيده لحفنة من الدول من أجل "البديل البوليفاري"، بدا أن الديمقراطية الليبرالية تواجه لأول مرة منذ نهاية الحرب الباردة منافساً في أمريكا اللاتينية. لقد أعطى حادث تاريخي - الارتفاع في أسعار النفط منذ عام 2001 وما بعد ذلك – معقولية زائفة لمسار بديل بدا أن أمريكا اللاتينية قد أدارت له ظهرها قبل فترة ليست طويلة. من الصعب المغالاة فيما هو على المحك في هذه المنافسة الأيديولوجية؛ هذه المعركة من أجل روح أمريكا اللاتينية. إن "البديل البوليفاري" يقوم على مقدمات منطقية مختلة، ويقوم تشخيصه لمشكلات المنطقة على القراءة الخطأ للتاريخ. لقد أعطى حياة جديدة لنظرية التبعية في وقت ينبغي فيه على الأمريكيين اللاتينيين التركيز على ما يجب أن يفعلوه لأنفسهم في مجالات التنافسية والتعليم والفرص المتساوية. إن ولع البديل البوليفاري بكتابة الدستور إلهاء خطير، ولا تقف هذه الخطورة على كونه يضيف عنصراً آخر من الشك لتتصارع معه الأعمال التجارية. إذا كان الدستور الجديد أهم أداة لتحقيق الديمقراطية والتنمية، فإن أمريكا اللاتينية كانت منذ فترة أولى بقيادة العالم في الحالتين.

وبسبب اعتماد الشافيزية chavismo على الثروة النفطية؛ لم يكن من السهل تصديرها إلى الدول الأخرى بشكل دائم. وفي أماكن مثل بوليفيا وإكوادور فإن للسياسة منطقها الخاص، أو افتقارها إليه؛ فهي ليست نسخة بسيطة من سياسات فنزويلا. ومع ذلك، فإن صعود "البديل البوليفاري" كان تحذيراً للديمقراطيين في أمريكا اللاتينية، وكان تذكرة أخرى بأن عدم المساواة المفرط يوفر تربة خصبة للشعبوية. لقد فاز الشعبويون بالسلطة حيث اجتمع عدم المساواة والانتكاسات الاقتصادية مع نظم سياسية أو حكومات بدا أنها تفيد النخب الضيقة. ويتمثل أحد الدروس في أنه إذا كان للرأسمالية أن تزدهر، فإنها تحتاج إلى أن يكون أساسها دولة وسياسات اجتماعية فعالة ينبغي أن تدفع تكلفتها بمستوى كافٍ من ضرائب

الريع. وهناك درس آخر للذين يحظون بالامتيازات يتمثل في أن حكم القانون في الديمقراطية ينطبق على الجميع – حتى هم. وإذا دفعت الحكومة كفالة المصرفيين المنحرفين أو حتى تعيسي الحظ عندما يكون عامة الناس يفقدون وظائفهم بسبب التقشف، كما حدث في الإكوادور والمكسيك وفنزويلا، فمن المدهش بالكاد أن ينمو الحنق الشعبي على النظام السياسي. في خطاب تنصيبه رئيساً لجواتيمالا في 1994 وعد خوان جوزيه أريفالو Juan José Arevalo بأن «يعطي قيمة مدنية وقانونية لكل الناس الذين يعيشون في الجمهورية».[37] ومادمت هذه مهمة غير مكتملة في المنطقة فسوف تزدهر سوق الشعبويين المستقبليين.

وكانت هناك دروس أيضاً لليسار في أمريكا اللاتينية، حتى حينما كانت ديمقراطية فنزويلا يتم تفريغها من مضمونها، لم تكن هناك شهية في المنطقة لانتقاد شافيز في منظمة الدول الأمريكية أو في المنتديات الأمريكية اللاتينية الصافية الأخرى. وكان ذلك يحمل مخاطرة وضع الأساس لتسامح خطير مع الأوتوقراطية من أي لون شريطة أن تكون منتخبة. برفضه انتقاد شافيز، أخذ اليسار ينسى نقده القاسي الذي يقول إن الديمقراطية ليست انتخابات فقط. وهو في حاجة إلى أن يدرك أن حكم القانون والديمقراطية يوفران ضمانة أقوى لمواطنيه الفقراء من السخاء الأبوي للكاوديليين caudillos. في افتتانه بـ "البوليفارية" Bolivarianism، "الاحترام المتجدد لكوبا"، نسي معظم اليسار الدروس الباقية من نهاية الحرب الباردة – حقيقة أن التخطيط المركزي فشل، وأن الشيوعية طغيان وليست تحريراً. و ينبغي على اليسار أن يصالح نفسه مع الرأسمالية إذا كان سيقدم بديلاً اقتصادياً مستداماً لأمريكا اللاتينية.

بعد دمقرطة متزامنة إجمالاً وإصلاح اقتصادي في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، يبدو أن أمريكا اللاتينية تتحرك مرة أخرى نحو فترة فيها قدر أكبر من التغاير heterogeneity. ومن بين الدول الأكبر يبدو أن المكسيك والبرازيل وشيلي، وربما كولومبيا وبيرو، مهيأة لمسار تنمية ديمقراطية يبدو من المرجح أنها سوف تصبح ناجحة بدرجة متزايدة في السنوات القادمة. أما فنزويلا وبوليفيا وإكوادور فإنها تملأ مخازنها بوطنية الموارد، ويردد قادتها معتقدات نظرية التبعية، ويسعون إلى إعادة صنع المؤسسات

في صورتهم الخاصة. من غير المرجح أن توفر هذه الصيغة درباً إلى التنمية في المدى الطويل. وكما الحال دائماً، يمكن أن تمضي الأرجنتين في أي من الاتجاهين، ولكن من المرجح بقدر أكبر أن تنتهي في المعسكر الأول. ولكن عمليات التمييز هذه لم ترس بعد على شيء محدد بالضرورة. والسياسة في كل دولة في المنطقة يدفعها التاريخ والنزاعات والأساسيات الوطنية بالقدر نفسه الذي تدفعها به الموضة القارية. وحيثما كانت النظم السياسية والاقتصاد قوية بشكل معقول، فقد أدت الدمقرطة التحتية لأمريكا اللاتينية إلى تصاعد المطالبة بالإصلاح؛ وأينما كانت هذه الظروف غائبة، فإن العملية نفسها يمكن أن تفضي إلى الشعبوية برغم أنها ليست بالضرورة من النوع النظامي.

وحقيقة أن هذه الدمقرطة التحتية لا يتم فهمها على نحو أفضل تدين بالكثير إلى مكانة أمريكا اللاتينية المتمثلة في "القارة المنسية" التي يمكن أن تنطبق عليها بصورة مأمونة، كما هو مفترض، الصور النمطية المنطوية على التعميمات وعلى المفارقة التاريخية. حقاً ربما يكون الإهمال أمراً محموداً بشكل رئيسي، ولكنه خطير أيضاً. لقد راهنت معظم أمريكا اللاتينية على الانفتاح الاقتصادي والديمقراطية. وقد جادل هذا الكتاب في أن أسباب ذلك داخليةٌ وخاصةٌ بالمنطقة بشكل رئيسي. ومع ذلك فإن التأثيرات الخارجية لها أهميتها. إذا استمرت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي في ترك المنطقة لشأنها، فإن بعض الأمريكيين اللاتينيين ربما يعيدون التفكير في الأمر، خاصة إذا شرعت الصين في تقديم بديل جدي.

لقد أحرزت أمريكا اللاتينية، التي يصرف العالم الخارجي عنها النظر بدرجة كبيرة، الكثير من التقدم في العقود القليلة الماضية. من المهم أن يكون هناك حس بالمنظور: قبل جيلين كانت أغلبية من الأمريكيين اللاتينيين تعيش في ظروف شبه إقطاعية في الريف؛ وقبل أكثر من جيل بقليل في الماضي كان الكثيرون يقتلون بسبب معتقداتهم السياسية. ولم يتم حصر كل التحسن في الأرقام الاقتصادية الجامدة. حقاً، إن واحدة من المشكلات التي تواجهها ديمقراطيات أمريكا اللاتينية تتمثل في الإنكار المستمر للتقدم من قبل كثير من الأكاديميين، والصحفيين، والسياسيين في داخل المنطقة، ووسط أولئك الذين يراقبونه من

الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي.[38] وهذه العادة، التي تؤدي دور تقويض شرعية المؤسسات الديمقراطية، ليست جديدة. ففي البرازيل، على سبيل المثال، كان احتقار الديمقراطية التمثيلية واسع الانتشار بين مثل هذه الشخصيات في القرن التاسع عشر. وهي، كما يقول أحد كبار العلماء السياسيين البرازيليين «ما زالت تتخلل اليوم كلاً من اللغة الثقافية والشعبية، ويمكن دون شك أن تعتبر واحداً من أهم الخطوط العريضة لثقافتنا السياسية».[39] والشيء نفسه يصدق على كولومبيا كما أشار إلى ذلك مؤخراً مسؤول حكومي كبير؛ «إن التشديد على الصفات الإيجابية في كولومبيا شيء يتصف بالشجاعة على نحو خاص في مكان كرس فيه جزء من النخبة الثقافية، لسنوات إن لم يكن لعقود، نفسه للإشارة إلى وجوه فشلها، وبؤسها المادي والإنساني [و] وللسخرية من إنجازاتها».[40]

هذه ليست حجة مجاملة إزاء وجوه الفشل النسبية لأمريكا اللاتينية في مجال التنمية ووجوه الاختلال في ديمقراطياتها. بالأحرى، هي التأكيد على أنه قد حان الوقت لتحرير أمريكا اللاتينية من بعض القراءات الانهزامية والنزوية لتاريخها نفسه؛ حان الوقت للنظر بقدر أكبر إلى المستقبل بتفاؤل حذر على الأقل. إن السجل المحبط نسبياً للكثير من الحكومات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية ينبغي أن يتم الحكم عليه بواقعية إزاء حجم المشكلات التي كان عليها مواجهتها. ربما تكون المشكلات مرئية بشكل أكثر وضوحاً، ولكن بدأ التقدم يحرز اليد العليا في الفوز. وتعزيز هذا يقتضي الإصلاح التدريجي لا الثورة الانحسارية. وهو يقتضي الصبر أيضاً، برغم أنه من الصعب استدعاؤه في مواجهة الفقر. وكما أشار في عام 1837 خوان بوتستا ألبيردي Juan Bautista Alberdí، الليبرالي والدستوري الأرجنتيني: «إن الأمم، مثل الرجال، ليست لها أجنحة؛ فهي تقوم برحلاتها سيراً على الأقدام، وخطوة بخطوة».

الهوامش

تقديم المؤلف للنسخة العربية

1. انظر:

Globalised, Resilient, Dynamic: the New Face of Latin America and the Caribbean, World Bank, October 2010.

2. مقابلة مع المؤلف، واشنطن، حزيران/ يونيو، 2010.

3. باستخدام خطوط الفقر الوطنية، ذكرت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في دراسة أعدّتها بعنوان "البانوراما الاجتماعية لأمريكا اللاتينية والكاريبي لعام 2009" أن نسبة الفقر تراجعت من 44 في المئة من السكان في عام 2002 (أو 221 مليون نسمة) إلى 33 في المئة (180 مليون نسمة) في عام 2008. ووفقاً لقاعدة البيانات الاجتماعية والاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي (مركز الدراسات التوزيعية والعمّالية والاجتماعية CEDLAS [التابع لجامعة دي لا بلاتا الوطنية في الأرجنتين] والبنك الدولي)، فإن عدد من يعيشون دون خط فقر دولي قوامه 2.5 من الدولارات يومياً (مقوّماً بالقوة الشرائية) تراجع من 113 مليوناً (أو نسبة 26 في المئة) في عام 2003 إلى 94 مليوناً (نسبة 17.4 في المئة) في عام 2008).

4. انظر:

Did Latin America Learn to Shield its Poor from Shocks? World Bank, October 2010.

5. انظر:

López-Calva, Luis F and Lustig, Nora (eds), Declining Inequality in Latin America: A Decade of Progress?, UNDP/Brookings Institution, 2010, Chapter 1.

6. انظر المرجع السابق.

7. انظر على سبيل المثال:

Neri, Marcelo, 'A Pequena Grande Década: Crise, Cenários e a Nova Clase Méedia', Fundação Getulio Vargas, Rio de Janeiro, 2010; de Souza, Amaury e Lamounier, Bolívar, 'A Clase Média Brasileira', Editora Campus, Rio de Janeiro, 2010; de la Calle, Luis y Rubio, Luis, 'Clasemediero', CIDAC, Mexico, 2010; Latin American Economic Outlook 2010, OECD.

8. هذه الإحصاءات مستقاة من مصادر الأمم المتحدة، ومصادر وطنية. انظر:

Reid, Michael, 'So near and yet so far: A Special Report on Latin America', The Economist, September 11th 2010

توطئة

1. كان هذا عنوان غلاف عدد 18 آذار/ مارس 2006 من [مجلة] إكونوميست.

الفصل الأول

1. Quoted in 'Out of Fear' by Ariel Dorfman, *Guardian*, 18 March 2006.

2. Graddol, David, *English Next* (2006), British Council.

3. *Guardian*, 19 July 2006.

4. انظر:

'Romancing the Globe' by Ibsen Martínez, *Foreign Policy*, November/ December 2005.

5. World Bank (2006e), pp. 101–2.

6. انظر:

'Bush misfires in drive to end oil addiction', *Financial Times*, 2 February 2006 and 'Chávez quickens drive to wrest oil revenues', *Financial Times*, 28 April 2006.

7. انظر:

Wilson, Dominic and Purushothaman, Roopa, 'Dealing with BRI CS', Goldman Sachs Global Economics Paper No. 99, 1 October 2003.

8. World Bank (2004), Table 1, p. 2.

9. اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المشهد الاجتماعي العام لأمريكا اللاتينية، 2006. وفقاً للقياس الدولي المعياري للفقر في إطار البنك الدولي (الدخل الذي يقلّ عن دولارين يومياً)، فإن نسبة 20.6 في المائة من مواطني أمريكا اللاتينية كانوا من الفقراء في عام 2006. ويصنّف البنك كلاً من بوليفيا وهاييتي وهندوراس ونيكاراجوا ضمن الدول "الفقيرة" وليس "المتوسطة الدخل".

10. كانت المكسيك تُعتبر حالة خاصة. فمنذ عام 1928، كان يحكمها حزب وحيد اتخذ فيما بعد اسم الحزب الثوري المؤسسي. وفي عهد الحزب، كانت المكسيك مزدانة بالمظاهر الخارجية للنظام الديمقراطي الليبرالي ولكن ليس محتواه. وفي عام 1994، كانت البلاد ما تزال تمرّ بعملية انتقال تدريجي نحو الديمقراطية الحقيقية التي تُوجت بهزيمة الحزب الثوري المؤسسي في الانتخابات الرئاسية لعام 2000.

11. الآخرون كانوا: راؤول كوباس، في باراجواي (1999)؛ جميل مهواد، في إكوادور (2000)؛ ألبرتو فوجيموري، في بيرو (2000)؛ فرناندو دي لا روا، في الأرجنتين (2001)؛ جونزالو سانشيز دي لوزادا، في بوليفيا (2003)؛ جون بيرتراند آريستيد، في هاييتي (2004)؛ لوتشيو جوتيريز، في إكوادور (2005). وقدَّم فوجيموري استقالته بعد أن فاز بفترة ثالثة على نحو غير دستوري وبالتزوير. ورفضت المعارضة في هاييتي إعادة انتخاب آريستيد بدعوى حدوث تزوير في نتائج الانتخابات. أما الرؤساء الخمسة الآخرون في هذه القائمة فقد انتُخبوا ديمقراطياً؛ كان ميسا نائب الرئيس سانشيز دي لوزادا.

12. انظر الفصل الحادي عشر من أجل الاطلاع على شرح لمفهوم "الترسيخ الديمقراطي".

13. انظر الفصل السادس للاطلاع على نقاش بشأن "توافق آراء واشنطن". وقد أصبح مصطلح "الليبرالية الجديدة" أحد مصطلحات المهينة في المنطقة وما وراءها. والمعنى الذي أصبحت تشير إليه، إن وُجد، هو المحافظة المستجدة.

14. كان المصطلح تكراراً لمصطلح «العقد المفقود» الذي ساد أمريكا اللاتينية في ثمانينيات القرن العشرين على أثر تخلّف المكسيك عن سداد ديونها في عام 1982. انظر الفصل الخامس.

15. انظر:

UNDP (2004), *La Democracia en América Latina: hacia una democracia de ciudadanas y cuidadanos*, UN DP, New York.

16. انظر:

'El Incierto Futuro de América Latina', El País (Madrid) 18 October 2004.

17. انظر:

Inter-American Development Bank (2006a), 'Remittances 2005: Promoting financial democracy'; and press release, 18 March 2007.

18. Inter-American Development Bank (2000), 'Development Beyond Economics'.

19. انظر:

'São Paulo Growth and Poverty' (1978), A report from the São Paulo Justice and Peace Commission, The Bowerdean Press in association with the Catholic Institute for International Relations; National Research Council (2003), *Cities Transformed: Demographic Change and Its Implications in the Developing World*, The National Academies Press, Washington DC; de Soto, Hernando (1986), *El Otro Sendero*, Editorial El Barranco, Lima, p. 8.

20. انظر:

de Soto, Hernando (2001), *The Mystery of Capital*, Black Swan Books, London, p.30.

21. انظر:
Santiso, Javier (2006), *Latin America's Political Economy of the Possible: Beyond Good Revolutionaries and Free Marketeers*, MIT Press.

22. انظر:
'Latin America's Shift to the Center', Oscar Arias, *Washington Post*, 15 March 2006.

23. Quoted in *El País*, 18 March 2006.

24. Interview with the author, London, September 2001.

25. للاطلاع على النص الكامل، انظر www.economist.com. نظراً لامتلاء الرحلات الجوية في فترة الكرنفال لم يتمكن المؤلف من حضور المقابلة قي مدينة برازيليا في شباط/ فبراير 2006، وأجراها بروك آنجر، مدير مكتب إكونوميست في ساو باولو.

26. Quoted in the *Observer*, 14 May 2006.

27. انظر الفصل السابع.

28. ظهرت الشعبوية لأول مرة كمصطلح سياسي في روسيا في القرن التاسع عشر في إشارة إلى مفكّري الطبقة الوسطى الذين اعتنقوا مشاعية communalism الفلاحين ترياقاً ضد الليبرالية الغربية. وفي الولايات المتحدة أيضاً، كانت الشعبوية حركة ريفية، بلغت ذروتها في عام 1896 أثناء الحملة الانتخابية الرئاسية التي قادها ويليام جنينجز بريان William Jenings Bryan ضد قاعدة الذهب. وانطبق المصطلح فيما بعد على هيوي لونج Huey Long، حاكم ولاية لويزيانا من 1928 إلى 1932، الذي قاد حملة بأسلوب يشبه الكثير من الشعبويين في أمريكا اللاتينية ضد [شركة] ستاندرد أويل Standard Oil التي أسست آلة سياسية لا ترحم. وفي فرنسا، ناصر بيير بوجاد Pierre Poujade في خمسينيات القرن العشرين وجون ماري لو بان Jean-Marie Le Pen حديثاً "الرجل الصغير"، وخصوصاً المزارعين وصغار أصحاب المحال ضد الشركات الكبرى والاتحادات والأجانب. لكن أمريكا اللاتينية كانت هي المكان الذي حظيت فيه الشعبوية بالتأثير الأطول أمداً. انظر:
Conniff, Michael L (ed.) (1982), *Latin American Populism in Comparative Perspective*, University of New Mexico Press, Albuquerque.

يتمسك «كونيف» Coniff في هذا العمل وفي مجموعة أخرى من المقالات المحررة (*Populism in Latin America* (1999), University of Alabama Press, Tuscaloosa and London) بالرأي الشائع بين الكثير من علماء السياسة بأن الشعبوية ما هي إلا أحد أساليب القيادة السياسية ولا صلة لها بالسياسة الاقتصادية. ومن ثم، فإنه وزملاءه يطبقون المصطلح على قادة مثل ألبرتو فوجيموري في بيرو وكارلوس منعم اللذين يعتبرونهما، على نحو مربِك ومشوِّش في رأيي، «شعبويين جداً أو ليبراليين جداً» وليس مجرد محافظين. وفي المقابل، يربط روديجر دورنبوش Rudiger Dornbusch

وسباســتيان إدوردز Sebastian Edwards ومتعــاونون معهـــم (*The Macroeconomics of Populism in Latin America* (1991), University of Chicago Press) الشعبوية بإعادة التوزيـع غير القابلة للاستدامة. وليس ثمة شيء كامن في الجناح اليساري فعلاً فيما يتعلق بالشعبوية - فـبعض مؤيديها كانوا أقرب إلى الفاشية منهم إلى الاشتراكية. إنها بالأحرى في صـميمها مؤسـسية ومناهـضة لليبراليـة. ويـستند هـذا المقطـع الـوارد في الـنص كـذلك إلى: 'Latin America: The Return of Populism', *The Economist*, 15 April 2006.

29. Interview with the author, Mexico City, May 2005.

30. انظر:

Gillespie, Richard (1982), *Soldiers of Perón: Argentina's Montoneros*, Oxford University Press, p. 44.

31. انظر:

'The Latinobarometro Poll: The Democracy Dividend', *The Economist*, 9 December 2006.

32. World Bank (2006a).

33. Interview with the author, Lima, February 2002.

34. انظر:

ECLAC/CEPAL , Economic Survey of Latin America and the Caribbean 2005–6, Santiago, July 2006, p. 15.

35. انظر:

Zweig, and his wife, committed suicide not long after he coined his famous phrase about Brazil.

36. انظر:

Bushnell, David and Macaulay, Neill (1994), *The Emergence of Latin America in the Nineteenth Century*, 2nd edition, Oxford University Press, p.3.

أول استخدام معروف للمصطلح كان على يد ميشيل شوفالييه Michel Chevalier في كتاب معنـون "رسائل حول أمريكا الشمالية" *Lettres sur l'Amérique du Nord* نُشر في 1836. وتُرجمـت مقالـة شوفالييه إلى الإسبانية في عام 1856. انظر:

Dunkerley, James (2004), *Dreaming of Freedom in the Americas: Four Minds and a Name*, Institute for the Study of the Americas, London, p.37.

37. انظر:

Marx, Anthony W (1998), *Making Race and Nation: A Comparison of the United States, South Africa and Brazil*, Cambridge University Press, p. 49.

38. انظر:

Buarque de Holanda, Sergio (1996), *Raízes do Brasil*, 26th edition, Companhia das Letras, São Paulo, p. 53.

39. *Financial Times Magazine*, 7 June 2003.

40. انظر الفصل الثاني عشر.

41. انظر:

Paz, Octavio (1985), *The Labyrinth of Solitude and Other Writings*, Grove Press, p. 29.

42. انظر:

Krauze, Enrique (1997), *Mexico: Biography of Power: A History of Modern Mexico, 1810–1996*, Harper Collins, p. 244.

43. انظر:

della Paolera, Gerardo and Taylor, Alan M (2003), *A New Economic History of Argentina*, Cambridge University Press, p. 1.

44. انظر:

Maddison, Angus (1998), *The World Economy: A Millenial Perspective*, OECD; della Paolera and Taylor, *A New Economic History of Argentina*, pp. 2–3.

45. انظر:

In his 'Jamaica Letter' of 1815. *El Libertador: Writings of Simón Bolívar* (2003), Oxford University Press, p. 27.

46. حوار للمؤلف مع أحد مستشاري الرئيس ريكاردو لاجوس في عام 2002.

47. انظر:

Montenegro, Santiago, 'Territorio, gobernabilidad y competitividad', Departamento Nacional de Planeación, Bogotá, May 2003. Paper available at www.dnp.gov.co

48. الأرقام مستقاة من:

Rafael Fernández de Castro, *Reforma*, 8 May 2005.

49. Calvo, José Manuel, 'Crece la ola hispana', *El País*, 10 June 2005.

50. انظر:

Ramírez, Sergio, 'El Caribe Somos Todos'. This article, which appeared in *El País* (Madrid) in 2001, can be found at www.sergioramirez.org.ni.

51. Paz, *The Labyrinth of Solitude*, Chapter 2.

52. انظر:

Wiarda, Howard (2001), *The Soul of Latin America: The Cultural and Political Tradition*, Yale University Press.

53. Bushnell/Macaulay, *The Emergence of Latin America*, pp. 190–1.

54. انظر:

Huntington, Samuel P (1998), *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order*, Touchstone Books, p. 46.

55. انظر:

Rouquié, Alain (1997), *América Latina: Introducción al Extremo Occidente*, 4th edition, Siglo XXI Editores, Mexico.

الفصل الثاني

1. انظر:

Fernández-Armesto, Felipe (2003), *The Americas: A Hemispheric History*, Random House Modern Library, New York, Chapter 3.

2. انظر:

Bulmer-Thomas, Victor (1994), *The Economic History of Latin America Since Independence*, Cambridge University Press, p. 27.

3. اقتباس يرد في الكتاب:

Platt, DCM (1972), *Latin America and British Trade 1806–1914*, A & C Black, London, p. 4.

4. انظر:

Cárdenas, Enrique, Ocampo, José Antonio and Thorp, Rosemary (eds) (2000), *An Economic History of Twentieth-Century Latin America. Vol. 1: The Export Age*, Palgrave, Chapter 1.

5. انظر:

Cárdenas, Enrique, Ocampo, José Antonio and Thorp, Rosemary (eds) (2000), *An Economic History of Twentieth-Century Latin America. Vol. 1: The Export Age*, Palgrave, Chapter 1.

6. انظر:

Bulmer-Thomas, *The Economic History of Latin America*, pp. 61–6.

7. Ibid., p. 417.

8. *Financial Times* Special Report on the World Economy, 13 September 2006.

9. انظر:

Hartlyn, Jonathan and Valenzuela, Arturo (1994), 'Democracy in Latin America Since 1930', in Bethell, Leslie (ed.), *The Cambridge History of Latin America*, Vol. VI, Part 2, pp. 99–100.

10. انظر:

Thorp, Rosemary (1998), *Progress, Poverty and Exclusion: An Economic History of Latin America in the 20th Century*, Inter-American Development Bank, pp. 122–3.

11. انظر:

Cardoso, Fernando Henrique and Faletto, Enzo (2003), *Dependencia y Desarrollo en América Latina*, Siglo XXI, Argentina, p. 23.

12. Ibid., p. 417.

13. انظر:

Cardoso, Fernando Henrique with Winter, Brian (2006), *The Accidental President of Brazil: A Memoir*, PublicAffairs, pp. 96–8.

14. انظر، على سبيل المثال:

Gunder Frank, Andre (1969), *Capitalism and Underdevelopment in Latin America*, Penguin Books.

15. انظر:

Skidmore, Thomas E and Smith, Peter H (1997), *Modern Latin America*, 4th edition, Oxford University Press, p. 7.

16. انظر:

Galeano, Eduardo (1997), *Open Veins of Latin America*, Monthly Review Press, New York, p. 2.

17. Ibid., p. 267.

18. Ibid., p. 8.

19. كمثالين فقط على الأمثلة العديدة الممكنة على تفسيرات جاليانو التاريخية المشكوك فيها، لاحِظ التناقض بين رأيه بشأن الهزيمة التي مُني بها في حرب أهلية عام 1891 خوسيه مانويل بالماسيدا José Manuel Balmaceda [1840–1891]، وهو أحد رؤساء شيلي، حيث يصوره كشخصية قومية اقتصادية أطاحت بها دسيسة بريطانية؛ ورأيه المختلف أشد الاختلاف في [العمل المعنون] *The Cambridge History of Latin America*. انظر:

(Blakemore, Harold, 'From the War of the Pacific to 1930', in Leslie Bethell (ed.) (1993b), *Chile Since Independence*, Cambridge University Press, pp.33–85.)

ويخلص من ذلك إلى أن «"بالماسيدا" لم يكن لديه شيء من قبيل السياسة الواضحة التنظيم بشأن تدخُّل الدولة في الاقتصاد - بما في ذلك [صناعة] النترات - المنسوبة إليه» (صفحة 55). وبصورة مماثلة، يناصر جاليانو باراجواي بقيادة الدكتاتور المرعب الدكتور جاسبار رودريجيز دي فرانسيا Dr Gaspar Rodríguez de Francia (1814–1840) وخلفائه، باعتبارها «الدولة الأكثر تقدمية في أمريكا اللاتينية». وكما يلاحظ بول جوتنبرج Paul Gootenberg، وهو مؤرخ ذو ميول يسارية: «إن عودة التبعية على لسان شخصيات غريبة الأطوار مثل الدكتور فرانسيا في باراجواي - والتي يُنظر إليها الآن باعتبارها هي مَن خطَّ لأمريكا اللاتينية، في القرن التاسع عشر، مسارَها التقدمي والقابل للحياة باتجاه التنمية - ينبغي أن تنبهنا إلى أن الرجعية قد ضلَّت طريقها». انظر:

(Gootenberg, Paul (1989), *Between Silver and Guano: Commercial Policy and the State in Postindependence Peru*, Princeton University Press, p. 10).

20. انظر:

Bushnell, David (2000), *Colombia: Una Nación a Pesar de sí Misma*, 5th edition, Planeta, Bogotá, p. 246.

21. انظر:

Bucheli, Marcelo (2005), *Bananas and Business: The United Fruit Company in Colombia, 1899–2000*, New York University Press, Chapter 5.

22. انظر الفصل الرابع للاطلاع على سجلّها في جواتيمالا.

23. انظر:

Posada Carbó, Eduardo, 'La historia y los falsos recuerdos', *Revista de Occidente*, Madrid, December 2003.

(ترجمة المؤلف).

24. García Márquez, Gabriel (2002), *Vivir para contarla*, Knopf, New York, p. 74.

و«جارسيا ماركيز من المبالغين الذين لا أمل في صلاحهم. ففي هذا العمل، أي الجزء الأول من مذكراته، يروي تجربته بشأن أعمال الشغب في [عاصمة كولومبيا] بوغوتا Bogotá في عام 1948، والمعروفة باسم *Bogotazo* [في أعقاب اغتيال الزعيم الليبرالي والمرشح الرئاسي ماريانو أوسبينا بيريز]. «لا بد أن يكون القتلى في شوارع بوغوتا، وعلى يد القمع الرسمي في السنوات التالية، قد تجاوز المليون» (صفحة 348). وفي الواقع، فإن حتى أكثر المؤرخين تشاؤماً لا يعتقد أن العدد تجاوز المائتي ألف على مدى عشر سنوات - وهو عدد فظيع بما فيه الكفاية ولكن ليس على المستوى نفسه.

25. Skidmore/Smith, *Modern Latin America*, p. 10.

26. انظر:

Haber, Stephen, 'Introduction: Economic Growth and Latin American Economic Historiography', in Haber, Stephen (ed.) (1997), *How Latin America Fell Behind: Essays in the Economic Histories of Brazil and Mexico, 1800–1914*, Stanford University Press, pp. 1–33.

27. انظر:

Marichal, Carlos (coordinador) (1995), *Las inversiones extranjeras en América Latina, 1850–1930*, Fondo de Cultura Economica, Mexico; or Yarrington, Doug, 'The Vestey Cattle Enterprise and the Regime of Juan Vicente Gomez 1908–1935', *Journal of Latin American Studies*, Vol.35, Part 1, February 2003, pp. 89–115.

28. Marichal, *Las inversiones extrarigeras en América Latina*, p. 23.

29. انظر:

Thorp, Rosemary and Bertram, Geoffrey (1978), *Peru 1890–1977: Growth and Policy in an Open Economy*, Macmillan, p. 104 (table).

30. انظر:

Coatsworth, John H and Williamson, Jeffrey G, 'Always Protectionist? Latin American Tariffs from Independence to Great Depression', *Journal of Latin American Studies*, Vol.36, Part 2, May 2004.

31. Haber, *How Latin America Fell Behind*, p. 12.

32. انظر الفصل الخامس. كان الانقلاب الذي شهدته هندوراس عام 1954 استثناء من حيث كونه مدبّراً بالكامل من قِبل وكالة الاستخبارات المركزية. انظر الفصل الرابع.

33. انظر:

Landes, David (1998), *The Wealth and Poverty of Nations*, Little, Brown, New York, p.328. Italics in original.

34. انظر:

Vélíz, Claudio (1994), *The New World of the Gothic Fox: Culture and Economy in English and Spanish America*, University of California Press, p. 12.

وتشمل أعمال أخرى في نفس الاتجاه ما يلي:

Wiarda, Howard, *The Soul of Latin America*; Harrison, Lawrence E (2000), *Underdevelopment Is a State of Mind: The Latin American Case*, Madison Books, Lanham; and Harrison, Lawrence E (1997), *The Pan-American Dream: Do Latin America's Cultural Values Discourage True Partnership with the United States and Canada?* Basic Books, New York.

وانظر أيضاً:

Vargas Llosa, Álvaro (2005), *Liberty for Latin America*, Farrar, Strauss and Giroux, New York.

الذي يمزج التفسيرات الثقافية والمؤسسية.

35. Véliz, *The New World of the Gothic Fox*, p. 53.

36. Wiarda, *The Soul of Latin America*, Chapters 4 and 5.

37. Véliz, *The New World of the Gothic Fox*, p. 53.

38. Rodó, José Enrique (1994), *Ariel*, Kapelusz Editora, Buenos Aires.

39. Wiarda, *The Soul of Latin America*, Chapter 5.

40. انظر:

Foweraker, Joe, Landman, Todd and Harvey, Neil (2003), *Governing Latin America*, Polity Press, Chapter 3.

41. 'El Amor a Francia', *El País*, 19 March 2005.

42. انظر:

Rouquié, Alain (1987), *The Military and the State in Latin America*, University of California Press, p. 4.

43. انظر:

Gunther, Richard, Montero, José Ramón and Botella, Joan (2004), *Democracy in Modern Spain*, Yale University Press, p. 2.

44. World Bank (1998).

45. انظر:

Rodrik, Dani, Subramanian, Arvind and Trebbi, Francesco, 'Institutions Rule: The Primacy of Institutions over Geography and Integration in Economic Development', revised October 2002. Available at http://ksghome.harvard. edu/drodrik, p. 20.

46. انظر:

Harriss, John, Hunter, Janet and Lewis, Colin M (1995), *The New Institutional Economics and Third World Development*, Routledge, London. *See* 'Introduction: Development and Significance of NIE ', pp. 1–13.

47. de Soto, *El Otro Sendero*, pp. 13–14.

48. انظر على سبيل المثال:

Matos Mar, José (2004), *Desborde Popular y Crisis del Estado: Veinte Años Después*, Fondo Editorial del Congreso del Perú, Lima.

49. de Soto, *El Otro Sendero*, p. 288.

50. Ibid., p. 296.

51. de Soto, *The Mystery of Capital*.

52. مقابلة مع المؤلف، «إل ألطو»، كانون الثاني/ يناير 2004.

53. انظر:

Galiani, Sebastian and Schargrodsky, Ernesto, 'Property Rights for the Poor: Effects of Land Titling', Centro de Investigacion en Finanzas, Universidad Torcuato di Tella, Buenos Aires, Documento de Trabajo June 2005.

54. انظر:

Field, Erica and Torero, Maximo, 'Do Property Titles Increase Credit Access Among the Urban Poor: Evidence from a Nationwide Titling Program', March 2006.

متاح في العنوان الإلكتروني: www.economics.harvard.edu/faculty/field/papers.

توصلت هذه الدراسة إلى أدلة على أن الملاّك لديهم على الأرجح فرص للحصول على قروض لشراء مواد البناء من مصرف المواد Materials Bank الذي تديره الحكومة.

55. انظر:

Field, Erica, 'Entitled to Work: Urban Property Rights and Labor Supply in Peru', March 2006,

ورقة منشورة إلكترونياً في الموقع المذكور أعلاه.

56. Rodrik et al, 'Institutions Rule'.

57. انظر:

La Porta, Rafael, López de Silanes, Florencio, Schleifer, Andrei and Vishny, Robert W, 'Law and Finance', National Bureau of Economic Research Working Paper 5661 and 'Legal Determinants of External Finance', NBER Working Paper 5879.

58. انظر:

Cárdenas/Ocampo/Thorp, *An Economic History of Twentieth-Century Latin America*, Chapter 1.

59. انظر:

Engerman, Stanley L and Sokoloff, Kenneth L, 'Factor Endowments, Institutions and Differential Paths of Growth Among New World Economies' in Haber, *How Latin America Fell Behind*, pp. 260–304.

60. المرجع نفسه، صفحة 275.

61. انظر:

Coatsworth, John H, 'Structures, Endowments, and Institutions in the Economic History of Latin America', *Latin American Research Review*, Vol. 40, No. 3, October 2005.

62. Bulmer-Thomas, *The Economic History of Latin America*, p. 88.

63. انظر:

Przeworski, Adam with Curvale, Carolina, 'Does politics explain the economic gap between the United States and Latin America?', available at www.nyu.edu/gsas/dept/politics/faculty/przeworski/papers

64. انظر:

Cárdenas/Ocampo/Thorp, *An Economic History of Twentieth-Century Latin America*, p. 72.

الفصل الثالث

1. يرى كثيرون أن رد فعل الجيش كان مبالغاً فيه. وما يزال الجدل دائراً حول ما إذا كانت حركـةM-19 كانت تعمل بتعليمات من متّجري المخدرات. ويُذكر أن العديد من ملفات دعاوى المخدرات كانـت من بين ما أتت عليه النيران أثناء الهجوم.

2. Krauze, *Mexico: Biography of Power*, p. xiii.

3. هذه التقديرات مستقاة من ألكسندر فون همبولدت، العالم والمستكشف الألماني العظـيم الـذي تنقّـل كثيراً في أمريكا الإسبانية في الفترة 1799–1804. وهي مقتبسة في:

Lynch, John (1986), *The Spanish American Revolutions 1808–1826*, 2nd edition, WW Norton & Company, New York, p. 19.

4. انظر المرجع نفسه، ص 2.

5. انظر المرجع نفسه، ص 18.

6. Carr, Raymond (ed.) (2000), *Spain: A History*, Oxford, p. 198.

7. انظر:

Parry, JH, Sherlock, Philip and Maingot, Anthony (1987), *A Short History of the West Indies*, 4th edition, Macmillan, p. 140.

8. لم تعترف فرنسا باستقلال هاييتي حتى عام 1825، وهو ما لم يتحقق سوى بعد أن وافقت الدولة الجديدة على دفع تعويضات بلغت 150 مليون فرنك (خُفضت بعدها إلى 60 مليون فرنك). ولم تستوفِ هاييتي الدين الناتج حتى عام 1922. وفي عام 2004، أحيت حكومة هاييتي الذكرى المائتين للاستقلال. واستغلّ أريستيد، الذي أطيح به بعد ذلك بفترة قصيرة، المناسبة لمطالبة فرنسا بإعادة دفع التعويضات التي قال إنها تصل، مع الفائدة، إلى 21.7 مليار دولار.

9. انظر:

Walker, Charles F (1999), *Smoldering Ashes: Cuzco and the Creation of Republican Peru, 1780–1840*, Duke University Press, p. 13.

10. Lynch, *The Spanish American Revolutions*, p. 24.

11. انظر:

Maxwell, Kenneth (2003), 'Why Was Brazil Different?', in *Naked Tropics: Essays on Empire and Other Rogues*, Routledge, p. 156. See also Wilcken, Patrick (2004), *Empire Adrift*, Bloomsbury.

12. انظر:

Harvey, Robert (2000), *Liberators: Latin America's Struggle for Independence 1810–1930*, John Murray, Part 4.

13. Bushnell/Macaulay, *The Emergence of Latin America*, p. 59.

14. Fernández-Armesto, *The Americas: A Hemispheric History*, pp. 126–7.

15. انظر:

Thomas, Hugh (1971), *Cuba or The Pursuit of Freedom*, Eyre & Spotiswoode, pp. 45–56.

16. انظر المرجع نفسه، ص 46.

17. Vargas Llosa, *Liberty for Latin America*, pp. 28–9.

18. مقتبسة في: Galeano, *Open Veins of Latin America*, p. 37.

19. انظر:

Basadre, Jorge (1987), *Peru: Problema y Posibilidad*, 5th edition, Libreria Studium, Lima, p. 281.

20. كانت بنما إحدى مقاطعات كولومبيا حتى عام 1903 عندما أعلنت استقلالها في تمرد أوعزت به الولايات المتحدة.

21. مؤلف العبارة هو جون إل أوساليفان، وهو المحرر الشاب لجريدة مورنينج نيوز *Morning News* الصادرة في نيويورك. ففي عام 1845، كتب أن مطالبة الولايات المتحدة بـ"أرض أوريجون" مبرَّر «انطلاقاً من القدر الجلي للتوسع وامتلاك كامل القارة الذي منحته إيّانا العناية الإلهية من أجل تطوير التجربة العظيمة الممنوحة لنا والمتمثلة بالحرية والحكم الذاتي الاتحادي».

22. آمن بعض مواطني أمريكا اللاتينية لمدة طويلة بإمكانيات النقل النهري. وكما يلاحظ في عام 1845 «دومينجو فوستينو سارميانتو»، وهو كاتب أرجنتيني أصبح رئيساً فيما بعد: «إن [نهر] الميسيسيبي [في الولايات المتحدة] ليس متاحاً للتجارة أكثر من البارانا؛ وليست مياه [أنهار] أوهايو أو إيلينوي أو أركنصو [في الولايات المتحدة أيضاً] أرضاً أكبر أو أغنى من [أنهار] بيلكومايا [الفرع الغربي الأطول من نهر باراجواي] وبيرميجو [يشكّل جزءاً من الحدود الدولية بين الأرجنتين وبوليفيا] وباراجواي وغيرها من الأنهار العظيمة الكثيرة».

23. «في أواسط الأنديز، تعيش أغلبية الناس تقليدياً على ارتفاعات تزيد على 2500 متر حيث تشمل آثار الارتفاع المناوئة: الأراضي الوعرة، والتضاريس الهشّة، والمنحدرات الحادة، والتربة القاحلة، والمساحات الزراعية المحدودة، ومواسم الزراعة القصيرة، والرياح القوية، والجفاف، وقوة الإشعاع الشمسي، والأمطار غير المنتظمة، والتغذية غير السليمة، والبرد، والهيبوكسيا Hypoxia. والهيبوكسيا هي المصطلح التقني لنقص ضغط الأكسجين بسبب انخفاض الضغط البارومتري نتيجة الارتفاع. وهو مصدر منتشر للضغط النفسي المزمن على جميع أوجه الحياة ... فالبرد ونقص الأكسجين يدفعان الناس إلى الأكل أكثر ... وبالتالي، فإن تكلفة دعم الحياة والحضارة تزداد كثيراً في الجبال عن المنخفضات». انظر:

Moseley, Michael E (2001), *The Incas and Their Ancestors*, Thames and Hudson, London, p. 27.

يشير المؤلف إلى حياة ما قبل الفتح، لكن الكثير من تلك العوامل ما يزال سارياً. والسيّاح إلى كوسكو أو بحيرة تيتيكاكا يعيشون بعض مظاهر هذا الحرمان لفترات وجيزة.

24. انظر:

Lewis, Colin M, 'Public Policy and Private Initiative: Railway Building in São Paulo 1860–89', University of London, Institute of Latin American Studies Research Papers No. 26, 1991.

25. انظر:

Sarmiento, Domingo F (1998), *Facundo: or, Civilization and Barbarism*, Penguin Classics, London, p. 9.

26. Bushnell/Macaulay, *The Emergence of Latin America*, p. 53.

27. انظر:

Lamounier, Bolívar (2005), *Da Independência a Lula: dois séculos de política brasileira*, Augurium Editora, São Paulo, p. 80.

28. انظر المرجع نفسه، ص 43-68.

29. انظر:

Skidmore, Thomas E (1999), *Brazil: Five Centuries of Change*, Oxford University Press, p. 48.

30. Lynch, John (2006), *Simón Bolívar: A Life*, Yale University Press, p. xi.

31. Bolívar, Simón, *El Libertador*, p. xxx.

32. Bolívar, Simón, 'The Jamaica Letter', in *El Libertador*, p. 23.

33. Lynch, *Simón Bolívar*, p. 77.

34. يدين ثوار القوات المسلحة الثورية في كولومبيا والنظام الشيوعي في كوبا أيضاً بالولاء المعنوي إلى بوليفار.

35. Lynch, *Simón Bolívar*, p. 304.

36. انظر:

Lynch, John (2001), *Argentine Caudillo: Juan Manuel de Rosas*, Scholarly Resources, Wilmington, Delaware, p. 72.

37. كانت هناك استثناءات بين الحين والآخر. ففي كولومبيا، تضمّن دستور ليبرالي وُضع في عام 1853 حق الاقتراع لجميع الذكور والانتخاب الشعبي للمحكمة العليا. وفي إحدى المقاطعات، اشترع الليبراليون حق الاقتراع للإناث لكن المحكمة أسقطته قبل أن يُنَفَّذ. انظر:

Bushnell/Macaulay, *The Emergence of Latin America*, p. 212.

وألغت شيلي شرط الممتلكات (دون شرط التعليم) من أجل التصويت في عام 1874 (المصدر نفسه، الصفحة 237).

38. انظر:

Shumway, Nicolas (1993), *The Invention of Argentina*, University of California Press, p. 183.

39. Thorp, *Progress, Poverty and Exclusion*, pp. 1–2.

40. Wiarda, *The Soul of Latin America*, Chapter 6.

41. انظر:

Klein, Herbert S, 'Migração Internacional na História das Américas', in Fausto, Boris (ed.) (1999), *Fazer a América: A Imigração em Massa para a América Latina*, Editora da Universidade de São Paulo, pp. 13–31.

42. مقتبسة في: Krauze, *Mexico: Biography of Power*, pp. 217 and 231.

43. انظر المرجع نفسه، ص 219.

44. ينبغي عدم الخلط بينه وبين بنجامين كونستانت Benjamin Constant، وهو سياسي ليبرالي من فترة الثورة الفرنسية سُمِّي البرازيلي باسمه.

45. للاطلاع على رواية غير عادية لمراقب لهذه الحملة، انظر العمل المعنون:

da Cunha, Euclides, *Os Sertões*

والذي تُرجم إلى "تمرد في الأراضي الخلفية" *Rebellion in the Backlands*، Picador، 1995. وقد اعتمد ماريو فارجاس لوسا على كتاب دا كونها da Cunha اعتماداً كبيراً في روايته "حرب نهاية العالم" *War of the End of the World*. وخلال حملة كانودوس، أنشأ الجيش معسكراً على مونتي فافيلا، وهو تلٌ يشرف على المستوطنة. وكنتيجة لذلك، دخلت كلمة فافيلا favela اللغة البرتغالية لتصف مدينة الأكواخ [أو الأحياء الفقيرة].

46. انظر:

Rock, David (1987), *Argentina 1516–1987: From Spanish Colonization to Alfonsín*, University of California Press, p. 125.

47. انظر:

Rock, David (1993), 'Argentina in 1914' in Bethell, Leslie (ed.), *Argentina Since Independence*, Cambridge University Press, p. 117.

48. البيانات مأخوذة من Carlos Díaz Alejandro كما اقتُبست في:

Rock, 'Argentina in 1914', p. 120.

49. الروحانية spiritualism معتقد طال نسيانه، ارتبط بـ فيكتور كوزان Victor Cousin، وهو فيلسوف فرنسي. وهو يقوم على السعي إلى التوفيق بين المثالية والمادية، والكاثوليكية والفلسفة العقلانية. وكان له تأثير عظيم سواء في فرنسا أو في صفوف النخبة الفكرية الليبرالية في أمريكا اللاتينية في أواخر القرن التاسع عشر، كما كانت الحال إلى حدٍّ ما بالنسبة إلى الماسونية في مرحلة لاحقة.

50. Krauze, *Mexico: Biography of Power*, p. 359.

51. الأمر مشروح في:

Riding, Alan (1985), *Distant Neighbors: A Portrait of the Mexicans*, Knopf, Chapter 9.

52. انظر:

Knight, Alan (1990), *The Mexican Revolution, Vol. 1: Porfirians, Liberals and Peasants*, University of Nebraska Press, p. 184.

53. Krauze, *Mexico: Biography of Power*, Chapters 14 and 15.

54. انظر:

Maddison, Angus *et al.* (1992), *The Political Economy of Poverty, Equity and Growth: Brazil and Mexico*, The World Bank and Oxford University Press, p. 6.

55. انظر:

Haya de la Torre, VR (1985), *El Antiimperialismo y el APRA*, 6th edition, APRA, Lima, p. 1.

56. انظر:

Cotler, Julio (1995), 'Political Parties and the Problems of Democratic Consolidation in Peru', in Mainwaring, Scott and Scully, Timothy R, *Building Democratic Institutions: Party Systems in Latin America*, Stanford, p. 328.

57. Pike, Frederick B (1969), *The Modern History of Peru*, Praeger, p. 239.

58. انظر:

Dunkerley, James (1988), *Power in the Isthmus: A Political History of Modern Central America*, Verso, p. 71.

59. Bulmer-Thomas, *The Economic History of Latin America*, p. 201.

60. Skidmore/Smith, *Modern Latin America*, p. 52.

61. أدين بهذه النقطة إلى روبرتو سابا Roberto Saba من رابطة الحقوق المدنية Asociación para los Derechos Civiles في بوينس آيرس.

62. Dunkerley, James (1984), *Rebellion in the Veins*, Verso, Chapters 1 and 2.

63. Dunkerley, James (1984), *Rebellion in the Veins*, Verso, Chapters 1 and 2.

64. في الولايات المتحدة وروسيا في أواخر القرن التاسع عشر، ظهرت حركات شعبوية ريفية تتحدى بعض جوانب التطور الرأسمالي. انظر:

Conniff, Michael L, 'Introduction: Towards a Comparative Definition of Populism', in Conniff, *Latin American Populism*.

انظر كذلك الهامش 28 في الفصل الأول.

65. انظر:

Castañeda, Jorge (1994), *Utopia Unarmed: The Latin American Left After the Cold War*, Vintage Books, p. 43.

66. انظر:

Drake, Paul W, 'Requiem for Populism', in Conniff, *Latin American Populism*, p. 224.

67. انظر المرجع نفسه.

68. Conniff in Conniff, *Latin American Populism*, p. 21.

الفصل الرابع

1. تلك كانت النتيجة التي توصل إليها كل من "لجنة الحقيقة" المشكلة بموجب اتفاق السلام ومكتب حقوق الإنسان التابع لمطرانية جواتيمالا. انظر:

Jonas, Susanne (2000), *Of Centaurs and Doves: Guatemala's Peace Process*, Westview Press, Chapter 1.

2. انظر:

Schlesinger, Stephen, and Kinzer, Stephen (1982), *Bitter Fruit: The Untold Story of the American Coup in Guatemala*, Sinclair Browne, London, p. 11.

3. رونالد شنايدر Ronald Schneider كما استُشهد به في المرجع السابق، ص 227.

4. كانت كوستاريكا لديها عدد محدود من الهنود ولذلك، وُزعت الأرض على نحو أكثر تساوٍ، وكانت الأجور الريفية أعلى، وكان هناك عدد محدود من العِزَب. وعلى الرغم من أن حق الاقتراع كان محدوداً، فقد أرست النخبة من مزارعي البنّ في كوستاريكا الأساس لنظام سياسي مدني في أواخر القرن التاسع عشر.

5. انظر:

Bethell, Leslie and Roxborough, Ian, 'Introduction: The postwar conjuncture in Latin America: democracy, labor and the Left', p. 10, in Bethell and Roxborough (eds) (1992), *Latin America Between the Second World War and the Cold War 1944–48*, Cambridge University Press.

6. تستند هذه الفقرة إلى:

Bethell/Roxborough, *Latin America Between the Second World War and the Cold War*, Introduction, pp. 1–32, and Conclusion, pp. 327–34.

7. Dunkerley, *Power in the Isthmus*, p. 52.

8. منح أوبيكو [شركة] يونايتد فروت مساحة ثانية من الأرض على ساحل [المحيط] الهادي بشروط مماثلة.

9. كما اقتُبست في:

Streeter, Stephen M, 'Interpreting the 1954 US Intervention in Guatemala: Realist, Revisionist and Postrevisionist Perspectives', *The History Teacher*, Vol. 34, No. 1, November 2000.

10. انظر:

Andrew, Christopher and Mitrokhin, Vasili (2006), *The Mitrokhin Archive II: The KGB and the World*, Penguin Books, p. 27.

11. الكنية مستقاة من الاستخدام الأرجنتيني لكلمة شي *che* كصيغة تعجب متكررة.

12. انظر:

Castañeda, Jorge (1997), *Compañero: The Life and Death of Che Guevara*, Bloomsbury, pp. 64 and 71.

13. كما اقتُبست في: Schlesinger/Kinzer, *Bitter Fruit*, p. 184.

14. كما اقتُبست في:

Smith, Peter H (1996), *Talons of the Eagle: Dynamics of US-Latin American Relations*, Oxford University Press, p. 20.

15. انظر:

Smith, Robert Freeman (1986), 'Latin America, the United States and the European Powers 1830–1930', p. 85, in Bethell, Leslie (ed.), *Cambridge History of Latin America*, Vol. IV , c. 1870–1930.

16. انظر:

Bethell/Roxborough, *Latin America Between the Second World War and the Cold War*, p. 22, footnote.

17. انظر الهامش رقم 20 في الفصل الثالث.

18. كما اقتُبست في:

Smith, Joseph (1994), *The Spanish–American War*, Longman, p. 28.

19. انظر:

Smith, R F, 'Latin America, the United States and the European Powers', pp. 95–8.

20. كما اقتُبست في المرجع السابق، ص 101–2.

21. انظر:

McCullough, David (1977), *The Path Between the Seas: The Creation of the Panama Canal, 1870–1914*, Simon & Schuster, p. 384.

22. كما اقتُبست في: Smith, PH, *Talons of the Eagle*, p. 53.

23. انظر المرجع السابق، ص 63.

24. Smith, R F, 'Latin America, the United States and the European Powers', p. 96.

25. انظر المرجع السابق، ص 73.

26. انظر المرجع السابق، ص 100.

27. Smith, R F, 'Latin America, the United States and the European Powers', p. 103.

28. Thomas, *Cuba or The Pursuit of Freedom*, p. 169.

29. انظر المرجع السابق، ص 74.

30. انظر:

Laviana Cuetos, María Luisa (ed.) (1988), *José Martí*, Ediciones de Cultura Hispanica, Madrid, p. 91.

31. كما اقتُبست في:

Pérez, Louis A (1988), *Cuba Between Reform and Revolution*, Oxford University Press, p. 186.

32. انظر:

Gott, Richard (2004), *Cuba: A New History*, Yale University Press, Chapter 4.

33. انظر المرجع السابق، ص 134.

34. انظر:

Szulc, Tad (1986), *Fidel: A Critical Portrait*, Avon Books, New York, p. 203.

35. انظر المرجع السابق، ص 38.

36. للاطلاع على رواية مؤثرة لفاعلية هذه الدولة البوليسية بعد ما يزيد على عشر سنوات على قيام الثورة، انظر كتاب جورجي إدواردز بعنوان "شخص غير مرغوب فيه":

Edwards, Jorge (1993), *Persona Non Grata*, Nation Books, New York.

وكان إدواردز، وهو كاتب ودبلوماسي، قد أُرسل إلى هافانا كقائم بالأعمال من قِبل حكومة ألِندي في شيلي، وكان متعاطفاً إلى حد كبير مع الثورة.

37. انظر المرجع السابق، ص 39.

38. Gott, *Cuba*, pp. 195–209.

39. انظر:

Domínguez, Jorge I, 'US -Latin American Relations During the Cold War and its Aftermath', p. 40, in Bulmer-Thomas, Victor and Dunkerley, James (eds) (1999), *The United States and Latin America: The New Agenda*, Institute of Latin American Studies, University of London and David Rockefeller Center for Latin American Studies, Harvard University.

40. على غرار مارتي، اعتبر كاسترو، لأسباب وجيهة، أن الولايات المتحدة هي التهديد الرئيسي للثورة. لكن شعوره المناوئ للولايات المتحدة ربما يكون قد ازداد حدّة بسبب دعم إدارة أيزنهاور لـ باتيستا. ويشير شولتز إلى رسالة من فيدل إلى رفيقته سيليا سانشيز Celia Sánchez حررها يوم 5 حزيران/ يونيو 1958 بعد فترة وجيزة من تفجير موقع للثوار على يد سلاح الجو التابع لـ باتيستا باستخدام قنابل زودته بها الولايات المتحدة، جاء فيها: «لقد أقسمت أن يدفع الأمريكيون ثمناً باهظاً لما يقومون به. عندما تنتهي هذه الحرب، ستبدأ حرب أكبر وأعظم بكثير بالنسبة لي، حرب سأطلقها أنا ضدهم. وأدرك أن هذا سيكون قدَري الحقيقي». انظر:

Szulc, *Fidel*, p. 39.

41. انظر المرجع السابق، ص 150.

42. Skidmore, *Brazil: Five Centuries of Change*, p. 112.

43. انظر:

Vargas Llosa, Mario (1996), *La Utopía Arcaica: José María Arguedas y Las Ficciones del Indigenismo*, Fondo de Cultura Económica, Mexico, pp. 63–6.

44. انظر:

Mariátegui, José Carlos (1968), *Siete Ensayos de Interpretación de la Realidad Peruana,* 13th edition, Amauta, Lima, pp. 44–5.

45. انظر:

Flores Galindo, Alberto (1991), *La Agonía de Mariitegui*, Editorial Revolución, Madrid.

46. انظر المرجع السابق، ص 229.

47. Guevara, Che (1969), *Guerrilla Warfare*, Penguin Books, p. 13.

48. Gillespie, *Soldiers of Perón*, p. 54.

49. انظر:

John Paul's People: A Journey Through the Catholic World', by Stephen Moss, *Guardian*, 5 April 2005.

50. تقدِّم جوليا سويج Julia Sweig، وهي باحثة أمريكية أتيح لها الاطلاع على أرشيف حكومة كاسترو، أدلة مقنعة في هذا الشأن. انظر:

Sweig, Julia E (2002), *Inside the Cuban Revolution: Fidel Castro and the Urban Underground*, Harvard University Press.

51. Guevara, *Guerrilla Warfare*, p. 14.

52. انظر:

Gerrasi, John (ed.) (1968), *Venceremos: The Speeches and Writings of Ernesto Che Guevara*, Weidenfeld and Nicholson, p. 137.

53. Andrew/Mitrokhin, *The Mitrokhin Archive II*, p. 31.

54. تستند هذه الفقرة إلى:

Kryzanek, Michael J (1996), *US–Latin American Relations*, Praeger, pp. 72–6, and Smith, PH, *Talons of the Eagle*, pp. 168–71.

55. كما اقتُبست في: Andrew/Mitrokhin, *The Mitrokhin Archive II*, p. 28.

56. انظر المرجع السابق، ص 40-1.

57. أرشيف ميتروخين Mitrokhin المشار إليه في هذا الفصل وفي الفصل الخامس هو كنز من الوثائق التي نسخها سرًّا على مدى عشرين عاماً فاسيلي ميتروخين Vasili Mitrokhin، وهو ناشط كبير في جهاز الاستخبارات السوفيتية، وتم تهريبها إلى بريطانيا بواسطة جهاز الاستخبارات البريطانية (MI6) عام 1992. وبما أن الوثائق الأصلية لم يُفرج عنها بعد، فمن غير الممكن التحقق من محتواها بشكل مستقل وإن كانت منطقية إلى حد كبير.

58. Castañeda, *Compañero*, pp. 58–61.

59. *Observer*, 6 November 2005.

60. Castañeda, *Compañero*, p. xiii.

61. Castañeda, *Utopia Unarmed*, p. 109.

62. Andrew/Mitrokhin, *The Mitrokhin Archive II*, pp. 134–5.

63. انظر:

Bonner, Raymond (1985), *Weakness and Deceit: US Policy and El Salvador*, Hamish Hamilton, Chapter 3; White, Alastair (1973), *El Salvador: Nation of the Modern World*, Ernest Benn Ltd, Chapter 9.

64. Dinges, John (1990), *Our Man in Panama*, Random House, pp. 299–319.

65. انظر:

Kempe, Frederick (1990), *Divorcing the Dictator: America's Bungled Affair with Noriega*, GP Putnam's Sons, pp. 418–25.

66. Castañeda, *Utopia Unarmed*, p. 193.

67. انظر:

Pérez-Stabile, Marifeli (1993), *The Cuban Revolution: Origins, Course and Legacy*, Oxford University Press, Chapter 1.

68. على سبيل المثال، في عام 1992، خلص أندريس أوبنهايمر Andres Oppenheimer، وهو صحفي في صحيفة ميامي هيرالد، في كتاب حسن الإعداد حول مصاعب كوبا في تلك الفترة إلى أن "ساعة" كاسترو «الأخيرة قد تمتد لأسابيع أو ... لعدة سنوات». وفي ذلك الوقت، كان ذلك الرأي سائداً على نطاق واسع. انظر:

Oppenheimer, Andres (1992), *Castro's Final Hour: The Secret Story Behind the Coming Downfall of Communist Cuba*, Simon & Schuster, p.9.

69. 'Cuba's Economy: Unappetising', *The Economist*, 23 June 2005.

70. Gott, *Cuba: A New History*, p. 322.

71. مكالمة هاتفية مع المؤلف في كانون الأول/ ديسمبر 2005.

الفصل الخامس

1. هناك بعض الشك حول ما إذا كان فارجاس نفسه هو من كتب الرسالة، لكنها وُزعت على الصحافة بعد موته مباشرة وقَبِلها الشعب باعتبارها صحيحة. انظر:

Skidmore, Thomas E (1967), *Politics in Brazil 1930–1964*, Oxford University Press, p. 142.

2. Skidmore, *Brazil: Five Centuries of Change*, p. 14.

3. انظر:

Gaspari, Elio (2002), *A Ditadura Envergonhada*, Companhia das Letras, São Paulo, p. 53.

4. انظر المرجع السابق، ص 92، وكذلك:
Gordon, Lincoln (2001), *Brazil's Second Chance: En Route Toward the First World*, Brookings Institution Press, p. 60.

5. Gordon, *Brazil's Second Chance*, p. 52.

6. Gaspari, *A Ditadura Envergonhada*, p. 102.

7. Rouquié (1987), p. 139.

8. انظر المرجع السابق، ص 235.

9. انظر:
Whitehead, Laurence (1994), 'State Organisations in Latin America Since 1930', p. 37, in Bethell, Leslie (ed.), *The Cambridge History of Latin America*, Vol. VI , Part 2, Cambridge University Press.

10. Rouquié (1987), p. 248.

11. Angell, Alan, 'Chile Since 1958', p. 156, in Bethell, *Chile Since Independence*.

12. انظر المرجع السابق، ص 158.

13. انظر:
Larraín, Felipe and Meller, Patricio (1991), 'The Socialist-Populist Chilean Experience', pp. 188–9, in Dornbusch/Edwards (eds), *The Macroeconomics of Populism in Latin America.*

14. انظر المرجع السابق، ص 186–7.

15. Whitehead, 'State Organisations', p. 38.

16. Larraín/Meller, 'The Socialist-Populist Chilean Experience'.

17. Andrew/Mitrokhin, *The Mitrokhin Archive II*, pp. 71–2.

18. انظر:
Dinges, John and Landau, Saul (1980), *Assassination on Embassy Row*, Writers and Readers, London, pp. 38–41.

19. Andrew/Mitrokhin, *The Mitrokhin Archive II*, Chapter 4.

20. Angell, 'Chile Since 1958', p. 168.

21. Rouquié (1987), p. 240.

22. انظر:

Prats González, Carlos (1985), *Memorias: Testimonio de un Soldado*, Pehuén Editores, pp. 485–6.

23. انظر المرجع السابق، ص 509.

24. انظر:

'The Legacy of a Crushed Dream: Never Again', Ricardo Lagos, *International Herald Tribune*, 11 September 2003.

25. انظر:

McGuire, James W (1997), *Peronism Without Perón: Unions, Parties and Democracy in Argentina*, Stanford University Press, p. 19.

26. Gillespie, *Soldiers of Perón*, Chapters 1 and 2.

27. انظر المرجع السابق، ص 71.

28. 'El Ultimo Perón', Tomás Eloy Martínez, *El País*, 1 August 2004.

29. انظر:

Torre, Juan Carlos and de Riz, Liliana (1993), 'Argentina Since 1946', p. 327, in Bethell, *Argentina Since Independence*.

30. Gillespie, *Soldiers of Perón*, p. 223.

31. Torre/de Riz, 'Argentina Since 1946', p. 328.

32. انظر تقرير اللجنة في الموقع الإلكتروني www.nuncamas.org.

33. كما اقتُبست في:

'Obituary: Augusto Pinochet', *The Economist*, 16 December 2006.

34. كما اقتُبست في: Rouquié (1987), p. 142.

35. انظر: Smith, PH, *Talons of the Eagle*, pp. 199–203.

36. انظر:

O'Donnell, Guillermo (1997), *Contrapuntos: Ensayos escogidos sobre autoritarismo y democratización*, Paidós, Buenos Aires, pp. 75–6.

37. انظر:

Lowenthal, Abraham F (ed.) (1975), *The Peruvian Experiment: Continuity and Change Under Military Rule*, Princeton University Press; Matos Mar, José and Mejía, José Manuel (1980), *La Reforma Agraria en el Perú*, Instituto de Estudios Peruanos.

38. انظر: Bulmer-Thomas, *The Economic History of Latin America*, p. 283.

39. انظر المرجع السابق، ص 356.

40. انظر المرجع السابق، ص 271.

41. انظر المرجع السابق، ص 364.

42. انظر:

Kuczynski, Pedro-Pablo (1988), *Latin American Debt*, Johns Hopkins University Press, pp. 45–50; Edwards, Sebastian (1995), *Crisis and Reform in Latin America: From Despair to Hope*, World Bank and Oxford University Press, p. 23.

43. انظر:

Biglaiser, Glen (2002), *Guardians of the Nation? Economists, Generals and Economic Reform in Latin America*, University of Notre Dame Press, p. 13.

44. انظر المرجع السابق، ص 11.

45. انظر المرجع السابق، ص 10.

46. وبدرجة أقلّ، النظام العسكري في أوروجواي.

47. انظر: Biglaiser, *Guardians of the Nation?*, Chapters 3 and 4.

الفصل السادس

1. مقابلة مع المؤلف، بوينس آيرس، تشرين الأول/ أكتوبر 2001.

2. انظر المرجع السابق.

3. مقابلة مع المؤلف، نُشرت في:

'Argentina's Economy: Down, and Almost Out, in Buenos Aires', *The Economist*, 1 November 2001.

4. انظر:

'Argentina: Between the Creditors and the Streets', *The Economist*, 3 January 2002.

5. مقابلة مع المحلل السياسي الأرجنتيني روسيندو فراجا Rosendo Fraga، بوينس آيرس، آذار/ مارس 2004.

6. *Guardian*, 14 January 2004.

7. انظر:

Green, Duncan (2003), *Silent Revolution: The Rise and Crisis of Market Economics in Latin America*, Monthly Review Press, New York, and Latin American Bureau, London, p. 171.

8. 'Free Trade in the Americas', *International Herald Tribune*, 7 November 2005.

9. انظر:

'The Washington Consensus: A Damaged Brand', Moisés Naím, *Financial Times*, 28 October 2002.

10. انظر:

Véganzones, Marie-Ange with Winograd, Carlos (1997), *Argentina in the 20th Century: An Account of Long-Awaited Growth*, OE CD, Chapter 4.

11. وفق دراسة أعدّها أندريا جولدشتاين Andrea Goldstein، الذي يعمل في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، واقتُبست في:

'Back on the Pitch: A Survey of Business in Latin America', Reid, Michael, *The Economist*, 6 December 1997, p. 10.

12. انظر:

World Bank, 'Public Policy for the Private Sector', Note No. 88, September 1996.

أتوجه بالشكر إلى أندريا جولدشتاين على هذه الإشارة المرجعية.

13. Reid, 'Back on the Pitch', p. 11.

14. Edwards, S, *Crisis and Reform in Latin America*, pp. 97–8.

15. انظر:

Tountoundjian, Beatriz (1990), 'La Lucha por la Sobrevivencia en la Hiperinflación Argentina', Mimeo, Instituto Fernando Braudel de Economia Mundial, São Paulo.

16. انظر:

della Paolera, Gerardo and Taylor, Alan M (2001), *Straining at the Anchor: The Argentine Currency Board and the Search for Macroeconomic Stability, 1880–1935*, University of Chicago Press, p. 17.

17. انظر:

Blustein, Paul (2005), *And the Money Kept Rolling In (and Out): Wall Street, the IMF and the Bankrupting of Argentina*, PublicAffairs, pp. 26 and 35.

18. انظر المرجع السابق، الفصل الثالث.

19. انظر:

Mussa, Michael (2002), *Argentina and the Fund: From Triumph to Tragedy*, Institute for International Economics, Washington DC, p. 12.

20. Blustein, *And the Money Kept Rolling In (and Out)*, pp. 131–2.

21. انظر المرجع السابق، الصفحات 82-86 و122-123.

22. بيان للرئيس كيرشنر بتاريخ 15 كانون الأول/ ديسمبر 2005 أعلن فيه التبكير بسداد ديون الأرجنتين لصندوق النقد الدولي، انظر الموقع الإلكتروني: www.presidencia.gov.ar.

23. انظر:

Mussa, *Argentina and the Fund*, p. 7; on the home-grown origins of the currency Board.

انظر كذلك:

Blustein, *And the Money Kept Rolling In (and Out)*, Chapter 2.

24. مقابلة مع المؤلف، بوينس آيرس، آذار/ مارس 2004.

25. مقابلة مع المؤلف، بوينس آيرس، آذار/ مارس 2004.

26. مقابلة مع المؤلف أثناء الاجتماع السنوي لبنك التنمية للدول الأمريكية، ليما، آذار/ مارس 2004.

27. مقابلات مع المؤلف، بوينس آيرس، شباط/ فبراير 2003 وآذار/ مارس 2004.

28. 'Argentina: Tucking in to the Good Times', *The Economist*, 23 December 2006.

29. انظر:

Williamson, John (2004), 'A Short History of the Washington Consensus', paper at www.iie.com/jwilliamson.htm, p. 3.

30. Edwards, S, *Crisis and Reform in Latin America*, p. 24.

31. Thorp, *Progress, Poverty and Exclusion*, p. 332.

32. انظر:

Carbonetto, Daniel et al. (1987), *El Perú Heterodoxo: un modelo economico*, Instituto Nacional de Planificación, Lima, p. 81.

33. كما استُشهد بها في: Edwards, S, *Crisis and Reform in Latin America*, p. 48.

34. Williamson, 'A Short History of the Washington Consensus', p. 6.

35. القائمة نشرها ويليامسون لأول مرة في العمل المسمى

'Latin American Adjustment: How Much Has Happened'

الذي نشره معهد الاقتصاد الدولي (IIE) في عام 1990.

36. انظر: Williamson, 'A Short History of the Washington Consensus', p. 2.

37. لم تفلح البرازيل في قهر التضخم حتى منتصف تسعينيات القرن الماضي (انظر الفصل الثامن).

38. انظر:

'Managing International Debt: How One Big Battle Was Won', by invitation by William Cline, *The Economist*, 18 February 1995.

كما استُشهد بها في:

Rajapatirana, Sarath (1997), *Trade Policies in Latin America and the Caribbean: Priorities, Progress and Prospects*, International Center for Economic Growth, Santiago and San Francisco, p. 8.

40. انظر:

Bouzas, Roberto and Keifman, Saúl, 'Making Trade Liberalisation Work', in Kuczynski, Pedro-Pablo and Williamson, John (eds) (2003), *After the Washington Consensus: Restarting Growth and Reform in Latin America*, Institute for International Economics, Washington DC, p. 160.

41. انظر:

Devlin, Robert and Giordano, Paolo, 'The Old and New Regionalism: Benefits, Costs and Implications for the FTA', in Estevadeordal, Antoni, Rodrik, Dani, Taylor, Alan M and Velasco, Andrés (2004), *Integrating the Americas: The FTAA and Beyond*, Harvard University Press, p. 145.

42. انظر:

Wise, Carol and Roett, Riordan (eds) (2000), *Exchange Rate Politics in Latin America*, Brookings Institution, p. 1.

43. انظر:

Aspe Armilla, Pedro (1993), *El camino mexicano de la transformación económica*, Fondo de Cultura Económica, Mexico City, Chapter 5.

44. للاطلاع على التفاصيل، انظر الفصل الثامن.

45. مصطلح "التوقف المفاجئ" صاغه جيلرمو كالفو، الذي كان في ذلك الوقت كبير الاقتصاديين في بنك التنمية للدول الأمريكية؛ وذلك للإشارة إلى جفاف التدفقات الرأسمالية القادمة إلى أمريكا اللاتينية في عام 1998.

46. Blustein, *And the Money Kept Rolling In (and Out)*, p. 78.

47. يشير خوسيه أنطونيو أوكامبو José Antonio Ocampo، الأمين العام للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في ذلك الوقت، إلى أن انخفاض النمو دام ستّ سنوات، من عام 1998 إلى عام 2003. انظر:

Ocampo, José Antonio (2004), *Reconstruir el futuro: Globalización, desarrollo y democracia en América Latina*, Editorial Norma, Bogotá, p. 18, footnote.

48. Edwards, S, *Crisis and Reform in Latin America*, p. 205.

49. انظر المرجع السابق، الصفحتان 203-204.

50. على غرار الأرجنتين فيما يتعلق بمجلسها الخاص بالعملة، تخلّت إكوادور عن سياسة مستقلة فيما يتعلق بالجوانب النقدية وأسعار الصرف. ويواجه مصدّروها في مجال السلع غير النفطية خطر فقدان القدرة التنافسية مقارنةً بمنافسيهم في الدول المجاورة إذا قامت تلك الدول بخفض قيمة عملاتها.

51. انظر:

'Oversold: The World Bank Changes Its Tune on Latin America's Privatised Pensions', *The Economist*, 23 September 2004.

52. زيارة قام بها المؤلف في نيسان/ إبريل 1980.

53. انظر:

Nellis, John, Menezes, Rachel and Lucas, Sarah, 'Privatization in Latin America', Center for Global Development and Inter-American Dialogue Policy Brief, Washington DC, January 2004, Vol. 3, Issue 1.

54. 'Bolivia: Water, Oil and the Mob', *The Economist*, 20 January 2005.

55. انظر:

'Bolivians Find that Post-multinational Life Has Its Problems', Juan Forero *International Herald Tribune*, 15 December 2005.

56. Peet, John, 'Priceless: A Survey of Water', *The Economist*, 19 July 2003.

57. انظر:

Galiani, Sebastián *et al.*, 'The Benefits and Costs of Privatization in Argentina: A Microeconomic Analysis', in Chong, Alberto and López-de-Silanes, Florencio (2005), *Privatization in Latin America: Myths and Reality*, World Bank and Stanford University Press, Chapter 2.

58. Chong/López-de-Silanes, *Privatization in Latin America*, p. 5.

59. مقابلة مع المؤلف في مكسيكو سيتي في تشرين الأول/ أكتوبر 1997.

60. Chong/López-de-Silanes, *Privatization in Latin America*, Chapter 1.

61. انظر المرجع السابق.

62. *Veja*, 1 November 2006.

63. Edwards, S, *Crisis and Reform in Latin America*, p. 199.

64. انظر:

Galiani, S *et al.*, 'The Benefits and Costs of Privatisation in Argentina', pp. 97–8.

65. Chong/López-de-Silanes, *Privatization in Latin America*, p. 27.

66. كانت أسرة سليم تسيطر، إلى جانب مصالحها في مجال الاتصالات، على منشآت تجارية في مجالات الصناعة وتجارة التجزئة والبنى الأساسية، علاوة على أحد المصارف. انظر:

'Time to Wake Up: A Survey of Mexico', Reid, Michael, *The Economist*, 18 November 2006.

67. *Veja*, 13 September 2000.

68. انظر:

Inter-American Development Bank (2001), 'Competitiveness: The Business of Growth', p. 179.

69. كما جرى اقتباسها في:

Chong/López-de-Silanes, *Privatization in Latin America*, p. 51.

70. Nellis *et al.*, 'Privatization in Latin America'.

71. انظر:

Nellis, John and Birdsall, Nancy (eds) (2005), *Reality Check: The Distributional Impact of Privatization in Developing Countries*, Center for Global Development, Washington DC, p. 26.

72. انظر:

'The Latinobarómetro Poll: Democracy's Ten-Year Rut', *The Economist*, 27 October 2005; 'The Latinobarómetro Poll: The Democracy Dividend', *The Economist*, 9 December 2006.

73. انظر:

Lora, Eduardo and Panizza, Ugo, 'Structural Reform in Latin America Under Scrutiny', Inter-American Development Bank Research Department paper, March 2002, p. 7.

74. .Edwards, S, *Crisis and Reform in Latin America*, p. 194

75. انظر:

International Finance Corporation, 'Doing Business in 2005', available at www.doingbusiness.org

76. .Ocampo, *Reconstruir el futuro*, pp. 29–31

77. انظر المرجع السابق، ص 24.

78. انظر:

Lora/Panizza, 'Structural Reform in Latin America Under Scrutiny', Section 3.

79. .Ocampo, *Reconstruir el futuro*, p. 43

80. .*El País*, 6 November 2005

81. مقابلة مع المؤلف، ميلانو، آذار/ مارس 2003.

82. انظر:

Williamson, John (2003), 'Overview: An Agenda for Restarting Growth and Reform', in Kuczynski/Williamson (eds), *After the Washington Consensus*.

83. انظر:

ECLA C, Economic Survey of Latin America and the Caribbean, various years; Thorp, *Progress, Poverty and Exclusion*, p. 332.

84. انظر:

Lora/Panizza, 'Structural Reform in Latin America Under Scrutiny'; ECLAC, Preliminary Balance of the Economies of Latin America and the Caribbean, 2005, Santiago.

المتوسط مرجَّح بحجم الاقتصادات.

85. .*Financial Times*, 22 June 2005

86. انظر:

Eichengreen, Barry and Hausmann, Ricardo (2003), 'Original Sin and the Road to Redemption', paper available at http://ksghome.harvard.edu.

87. .Williamson, 'A Short History of the Washington Consensus', p. 5

88. انظر:

Stiglitz, Joseph E (2002), *Globalization and Its Discontents*, WW Norton, New York and London, Chapter 3.

89. انظر:

Naím, Moisés (1993), *Paper Tigers and Minotaurs: The Politics of Venezuela's Economic Reforms*, Carnegie Endowment for International Peace, Washington DC, p. 141.

90. انظر على سبيل المثال: Santiso, *Latin America's Political Economy of the Possible*.

91. Stiglitz, *Globalization and Its Discontents*, p. 53.

92. كما كتب ويليامسون في مرحلة لاحقة، فإن المساواة لم تكن يُنظر إليها باعتبارها من الأمور الهامة بصفة خاصة في واشنطن في عام 1989. انظر:

'A Short History of the Washington Consensus', p. 8, footnote.

93. انظر:

Birdsall, Nancy and de la Torre, Augusto with Menezes, Rachel (2001), 'Washington Contentious: Economic Policies for Social Equity in Latin America', Carnegie Endowment for International Peace and Inter-American Dialogue.

94. ECLA C/CEPAL , Social Panorama of Latin America, 2006.

95. البيانات متاحة في الموقع الشبكي: www.worldbank.org/lacpoverty

96. World Bank (2004).

97. World Bank (2006a), pp. 26–7.

98. Birdsall *et al.*, 'Washington Contentious'.

99. World Bank (2006a), p. xi.

100. ECLA C/CEPAL , Social Panorama of Latin America, 2005, p. 117.

101. World Bank (2006a), p. 5.

مُعامِل جيني هو قياس لانعدام المساواة في توزيع إحصائي؛ وعندما يطبَّق على توزيع الدخل، فإن 1 يشير إلى انعدام مساواة مطلق (أي إلى أن شخصاً واحداً يستحوذ على الدخل بكامله)، بينما يشير الصفر إلى المساواة المطلقة (أي إلى كون الجميع يحصلون على الدخل نفسه).

102. مقابلة مع لويس ألبرتو مورينو، رئيس بنك التنمية للدول الأمريكية، باريس، كانون الثاني/ يناير 2006.

103. انظر:

Fundação Getúlio Vargas, Centro de Politicas Sociais and UN DP International Poverty Centre, 'Crescimento Pró-Pobre: O Paradoxo Brasileiro',

ورقة متاحة في الموقع الشبكي: www.fgv.br/cps/pesquisas/propobre

104. بيانات جُمعت لصالح البنك الدولي. ويشكر المؤلف مايكل والتن على إتاحته الاستفادة منها.

الفصل السابع

1. انظر:

Marcano, Cristina and Barrera Tyszka, Alberto (2005), *Hugo Chávez Sin Uniforme: Una Historia Personal*, Debate, Caracas.

2. هذه النقطة أثارتها لي لأول مرة الراحلة جانيت كيلي Janet Kelly، وهي خبيرة في الاقتصاد السياسي بمعهد الدراسات العليا في إدارة الأعمال (IESA) [بفنزويلا]. مقابلة في كاراكاس في تشرين الأول/ أكتوبر 1999. والمقارنة يجريها أيضاً ماركانو وباريرا.

3. قال شافيز في كلمة أمام عدّة مئات من المسؤولين والشخصيات السياسية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2004: «أريدكم أن تعلموا أنه في هذه المرحلة الجديدة، من معي هو معي، ومن ليس معي هو ضدي. أنا لا أقبل أنصاف الألوان». انظر:

'El Nuevo Mapa Estratégico: Intervenciones de Hugo Chávez Frias, 12 y 13 de Noviembre, 2004',

متاحة في الموقع الشبكي: www.emancipacion.org

4. انظر:

García Márquez, Gabriel, 'El Enigma de los dos Chávez', *Revista Cambio*, February 1999,

متاح في الموقع الشبكي: www.voltairenet.org

5. انظر:

Petkoff, Teodoro, 'Prólogo' to Marcano/Barrera, *Hugo Chávez Sin Uniforme*, p. 10.

6. انظر:

Gott, Richard (2005), *Hugo Chávez and the Bolivarian Revolution*, Verso, p. 3.

7. 'Nueva Izquierda?', Carlos Fuentes, *Reforma* (Mexico), 1 February 2006.

8. مقابلة مع المؤلف. كاراكاس، نيسان/ إبريل 2005.

9. انظر:

McCoy, Jennifer L and Myers, David J (eds) (2004), *The Unraveling of Representative Democracy in Venezuela*, Johns Hopkins University Press, Introduction, p. 3.

10. انظر:

Gall, Norman, 'Desordem venezuelana afeta petróleo', *O Estado de São Paulo*, 5 February 2006.

11. Maddison, *The World Economy*; Naím, *Paper Tigers and Minotaurs*, p. 19.

12. Thorp, *Progress, Poverty and Exclusion*, p. 317.

13. وُضع المصطلح بعد أن أدى اكتشاف حقول الغاز الطبيعي في بحر الشمال إلى ارتفاع قيمة الجيلدر الهولندي في سبعينيات القرن العشرين.

14. في العقدين التاليين على عام 1982، سجلت فنزويلا فائضاً مجمعاً قياسياً في الحساب الجاري زاد على 50 مليار دولار. وفي الظروف العادية، كان من المفترض أن يقوّي ذلك العملة. وفي الواقع، بحلول عام 2002، لم تكن قيمة البوليفار تتجاوز 1 في المائة من قيمته في عام 1983. انظر:

Ortíz, Nelson, 'Entrepreneurs: Profits Without Power?', in McCoy/Myers, *The Unraveling of Representative Democracy*, p. 79.

15. انظر:

Little, Walter and Herrera, Antonio, 'Political Corruption in Venezuela', p. 270, in Little, Walter and Posada-Carbó, Eduardo (eds) (1996), *Political Corruption in Europe and Latin America*, Macmillan.

16. للاطلاع على مواضع ضعف وقوة ميثاق "بونتو فيخو"، انظر:

McCoy/Myers, *The Unraveling of Representative Democracy*, and Philip, George (2003), *Democracy in Latin America*, Polity Press, Chapter 8.

17. انظر:

Torres, Gerver (2001), *Un Sueño para Venezuela*, Banco Venezolano de Credito, p. 36; Naím, *Paper Tigers and Minotaurs*, p. 37.

كان التراجع في العائدات النفطية الحكومية يعزى في جزء منه إلى تنامي حجم السكان مع تدفق المهاجرين، وخصوصاً من كولومبيا وبيرو؛ لكنه كان عائداً أيضاً إلى سياسة الحكومة القائمة على توخّي ارتفاع أسعار النفط بدلاً من زيادة الإنتاج.

18. Naím, *Paper Tigers and Minotaurs*, Chapter 2.

19. قام المؤلف بتغطية مراسم التنصيب.

20. Philip, *Democracy in Latin America*, p. 142.

21. انظر:

'Ex-President Perez Set to Return in Caracas Poll',

تقرير أعدّه المؤلف في صحيفة الجارديان *Guardian* بتاريخ 3 كانون الأول/ ديسمبر 1988.

22. Naim, *Paper Tigers and Minotaurs*, p. 28.

23. انظر المرجع السابق، ص 39.

24. انظر:

López Maya, Margarita, 'The Venezuelan Caracazo of 1989: Popular Protest and Institutional Weakness', *Journal of Latin American Studies*, Vol. 35, Part 1, February 2003.

25. انظر المرجع السابق، ص 130. وذكر آخرون أن القتلى زاد عددهم على الألف، لكن من دون تقديم أدلّة دامغة على ذلك.

26. كما تم الاستشهاد بها في: García Márquez, Gabriel, 'El Engima de los dos Chávez'.

27. للاطلاع على تفاصيل عن المراحل المبكرة من حياة شافيز، انظر:

Marcano/Barrera, *Hugo Chávez Sin Uniforme*.

28. انظر المرجع السابق، ص 153.

29. انظر المرجع السابق، ص 118.

30. انظر المرجع السابق، ص 125–126.

31. Naím, *Paper Tigers and Minotaurs*, p. 118.

32. Marcano/Barrera, *Hugo Chávez Sin Uniforme*, p. 151.

33. انظر:

Palma, Pedro A, 'La Economía Venezolana en el Quinquenio 1994–1998: de una crisis a otra', *Nueva Economía*, Año VII, No. 12, April 1999, Caracas, pp. 99–104.

34. كانت فنزويلا قد شهدت قيام ثلاث جمهوريات لم تدم طويلاً أثناء الكفاح من أجل الاستقلال. وبدأ عهد الجمهورية الرابعة في عام 1830. ويرى ريتشارد جوت Richard Gott [صحافي ومؤرخ بريطاني وُلد عام 1938] أن فكرة "جمهورية خامسة" قد تحمل صدى الفكرة الألفية القائمة على "مملكة خامسة" يقودها القديسون بعد مملكات بابل وفارس واليونان وروما. انظر: Gott, *Hugo Chávez and the Bolivarian Revolution*, p. 136.

35. انظر المرجع السابق، ص 13.

36. انظر: 'Venezuela: On Troubled Waters', *The Economist*, 7 March 2002.

37. 'Venezuela's Crisis: Towards the Endgame', *The Economist*, 11 April 2002.

38. Marcano/Barrera, *Hugo Chávez Sin Uniforme*, pp. 245–6.

ألقت المعارضة بلائمة مهاجمة المتظاهرين على أعضاء "الدوائر البوليفارية". وادَّعت الحكومة أن حوادث القتل هي من عمل المحرِّضين المنتمين إلى المعارضة لكنها استخدمت الأغلبية التي تتمتع بها في الجمعية الوطنية من أجل سدّ الطريق أمام تشكيل لجنة لتقصّي الحقائق بشأن أحداث 11 نيسان/ إبريل 2002.

39. انظر:

Marcano/Barrera, *Hugo Chávez Sin Uniforme*, p. 248; Gott, *Hugo Chávez and the Bolivarian Revolution*, p. 227.

40. Marcano/Barrera, *Hugo Chávez Sin Uniforme*, p. 259.

41. مقابلة مع شافيز في مجلة نيوزويك بتاريخ 10 تشرين الأول/ أكتوبر 2005.

42. انظر:

'U.S. Strongly Opposes Venezuelan Coup', *Associated Press*, 27 February 2002.

43. 'El Nuevo Mapa Estratégico'.

[الخريطة الاستراتيجية الجديدة]. ومضى شافيز قائلاً: «تلك كانت هي اللحظة التي قررنا عندها العمل على المهامّ [تَرِدُ الإشارة إليها لاحقاً في النصّ]، صمَّمنا الأولى هنا، وبدأت أطلب المساعدة من فيدل».

44. 'Venezuela: Mission Impossible', *The Economist*, 16 February 2006.

45. انظر المرجع السابق.

46. انظر:

'By Invitation: What Really Happened in Venezuela?', Jennifer McCoy, *The Economist*, 2 September 2004.

47. مقابلة مع المؤلف، كاراكاس، نيسان/ إبريل 2005.

48. زيارة قام بها المؤلف، نيسان/ إبريل 2005.

49. انظر:

Lapper, Richard (2006), 'Living with Hugo: U.S. Policy Towards Hugo Chávez's Venezuela', Council on Foreign Relations, New York, November 2006, p. 12.

50. انظر:

ECLAC/CEPAL , Economic Survey of Latin America and the Caribbean, 2005–6.

51. انظر:

Economist Intelligence Unit (2006), Venezuela Country Report, December 2006, London.

52. *New York Times*, 30 October 2005.

53. انظر:

'Vuelvan Caras Mission: 2 Years of Achievements', *Ven-Global News*, 20 March 2006, Ministry of Information's website, www.mci.gob.ve

54. كما اقتُبست في: Lapper, 'Living with Hugo', p. 15.

55. 'Hugo Boss', Javier Corrales, *Foreign Policy*, January–February 2006, p. 38.

56. انظر:

Gall, Norman, 'Chávez sobreviverá à desordem?', *O Estado de São Paulo*, 22 January 2006.

57. 'Venezuela: Crimes and Misdemeanours', *The Economist*, 20 April 2006.

58. انظر:

'Venezuela: The Sickly Stench of Corruption', *The Economist*, 30 March 2006; Gall, 'Chávez sobreviverá à desordem?'.

59. Lapper, 'Living with Hugo', p. 27.

يباع نفط فنزويلا، نظراً إلى ثقله واحتوائه على نسبة عالية من الكبريت، بسعر أقل بنحـو 10 دولارات للبرميل مقارنة بنفط برنت أو نفط تكساس الوسيط.

60. Economist Intelligence Unit (2006).

61. 'El Nuevo Mapa Estratégico'.

62. مقابلة مع المؤلف.

63. انظر:

'Hugo Chávez's Venezuela: Oil, Missions and a Chat Show', *The Economist*, 21 May 2005.

64. انظر:

'The Latinobarómetro Poll: The Democracy Dividend', *The Economist*, 9 December 2006.

65. انظر: Corrales, 'Hugo Boss'.

66. تلك نقطة أثارها بأساليب مختلفة كلٌّ من «يبيس» Yepes و«جال» Gall.

الفصل الثامن

1. زيارات قام بها المؤلف في كانون الثاني/ يناير 1986 وكانون الثاني/ يناير 2005.

2. مقابلة مع نيكولاس آيزاجير (Nicolás Eyzaguirre)، وزير المالية، سانتياجو، كانون الثاني/ يناير 2005.

3. انظر:

Bosworth, Barry P, Dornbusch, Rudiger and Labán, Raúl (eds) (1994), *The Chilean Economy: Policy Lessons and Challenges*, The Brookings Institution, Washington DC, p.23.

4. انظر:

Dornbusch, Rudiger and Edwards, Sebastian, 'Exchange Rate Policy and Trade Strategy', in ibid., p.81.

5. انظر:

Solimano, Andrés, 'The Chilean Economy in the 1990s: on a "Golden Age" and Beyond', in Taylor, Lance (ed.) (1999), *After Neoliberalism: What Next for Latin America?*, University of Michigan Press, p.115.

6. مقابلة مع المؤلف، سانتياجو، كانون الثاني/ يناير 2005.

7. انظر:

Lagos, Ricardo (2003), *Conversaciones en el Camino*, Ediciones B, Santiago, pp.48–9.

8. خطاب أمام المؤتمر الوزاري الثالث لجماعة الديمقراطيات، سانتياجو، نيسان/ إبريل 2005، أعيد تقديمه في Lagos, Ricardo (2005), *The 21st Century: A View from the South*, First, London, p.55.

9. مقابلة مع فيتوريو كاربو (Vittorio Corbo)، رئيس البنك المركزي، سانتياجو، كانون الثاني/ يناير 2005.

10. .*Financial Times*, 6 May 2006

11. انظر:

Angell, alan, 'Democratic Governability in Chile', unpublished paper supplied to the author.

12. انظر:

Solimano, 'The Chilean Economy in the 1990s', p.123; SalmonChile (undated), *La Acuicultura en Chile*, TechnoPress SA, Santiago, Chapter 1.

13. مقابلة مع المؤلف، سانتياجو، كانون الثاني/ يناير 2005.

14. المنتدى الاقتصادي العالمي، بيان صحفي، 28 أيلول/ سبتمبر 2005، جنيف.

15. وفق ما قاله ريكاردو لاجوس (Ricardo Lagos)، مقابلة مع المؤلف، سانتياجو، كانون الثاني/ يناير 2005.

16. المرجع نفسه.

17. مقابلة مع المؤلف، سانتياجو، كانون الثاني/ يناير 2005.

18. .'Chile: Testing times for Michelle Bachelet', *The Economist*, 24 June 2006

19. خطاب أمام جماعة الديمقراطيات في Lagos, *The 21st Century*, p.54 .

20. انظر:

Sola, Lourdes and Whitehead, Laurence (2006), *Statecrafting Monetary Authority: Democracy and Financial Order in Brazil*, Centre for Brazilian Studies, University of Oxford, Introduction pp.1–11.

21. انظر:

Cardoso, Fernando Henrique (2006), *A Arte da Política: A História que Vivi*, Civilização Brasileira, Rio de Janeiro, p. 140.

22. سك المصطلح جيليرمو أودونيل (Guillermo O'Donnell)، انظر الفصل 11، ص 283 [في الأصل الإنجليزي].

23. انظر:

Weyland, Kirk, 'The Brazilian State in the New Democracy', in Kingstone, Peter R and Power, Timothy J (eds) (2000), *Democratic Brazil: Actors, Institutions and Processes*, University of Pittsburgh Press, p. 40.

24. .Cardoso, *A Arte da Política*, p. 108

25. Lamounier, *Da Indepêndencia a Lula*, p. 258.

26. انظر:

Power, Timothy, 'Political Institutions in Democratic Brazil: Politics as a Permanent Constitutional Convention', in Kingstone/Power, *Democratic Brazil*, p. 21.

27. كانت معظم أدبيات العلوم السياسية عن البرازيل المنشورة في النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين شديدة التشاؤم حتى في الوقت الذي كانت فيه الاحتمالات المستقبلية للبلاد تتحول. ويرجع السبب في ذلك إلى أنها كانت تقوم على أعمال ميدانية تمت خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين.

28. Cardoso/winter, *The Accidental President*, pp. 175–7.

29. المرجع نفسه.

30. Cardoso, *A Arte da Política*, p. 141.

31. المرجع نفسه.

32. World Bank (2006e), p. 140.

33. انظر:

Cardoso/Winter, *The Accidental President*, p. 167; Cardoso, *A Arte da Política*, pp. 130–5.

34. Lamounier, *Da Indepêndencia a Lula*, p. 205.

35. المرجع نفسه.

36. انظر:

'Brazil: Inactive Workers, Inactive Congress', *The Economist*, 27 June 1997; 'Reforming Brazil: is it for real', *The Economist*, 17 May 1997.

37. في دراسة قامت بها IPEA، وهي مؤسسة بحثية تساندها الحكومة، مشار إليها في: Cardoso, Eliana, 'Brazil's Currency Crisis: The Shift from an Exchange Rate Anchor to a Flexible Regime', in Wise/Robert, *Exchange Rate Politics in Latin America*, p.72.

38. انظر:

ECLAC/CEPAL, Panorama Social de América Latina, 2005, p. 130. Some of this increase was gobbled up by pensions.

39. مقابلة مع المؤلف، برازيليا، آذار/ مارس 1999.

40. .Cardoso, Eliana, *Brazil's Currency Crisis*, p. 76

41. .Cardoso, *A Arte da Politica*, pp. 388 and 415

42. .Cardoso, Eliana, *Brazil's Currency Crisis*, pp. 70 and 82

43. .Cardoso, *A Arte da Politica*, pp. 363–6

44. انظر:

'Brazil 2015: A Reform Agenda', presentation by Armando Castelar Pinheiro, IDb, Washington DC, 4 October 2005.

45. .Cardoso, *A Arte da Politica*, pp. 12–13

46. انظر:

'Brazil's Presidential Election: The Meaning of Lula', *The Economist*, 3 October 2002.

47. هذه الحكاية رواها للمؤلف خوليو ماريا ساجينتي (Julio María Sanguinetti)، وهو رئيس سابق لأوروجواي.

48. .'Poor Man's Burden', Barry Bearak, *New York Times Magazine*, 27 June 2004

49. بعد أن حكمها في أفضل الأوقات على مدى عقدين، في 2004 خسر انتخابات لمحافظ بورتو أليجري (Porto Alegre) لصالح جوزيه فوجاشا، وهو عضو في حزب الحركة الديمقراطية البرازيلية ومناصر لكاردوسو.

50. انظر:

'Brazil's Presidential Election: From Pauper to President', *The Economist*, 31 January 2002.

51. اجتماع حضره المؤلف، لندن، أيلول/ سبتمبر 2003.

52. انظر:

'Brazil: Love Lula if You're Poor, Worry if You're not', *The Economist*, 30 September 2006.

53. مقابلة من *The Economist*، 24 شباط/ فبراير 2006.

54. المرجع نفسه.

55. استقال بالوتشي (Palocci) بعد أن اعترف أحد مساعديه بتسريب تفاصيل الحساب المصرفي للوكيل في منزل في برازيليا استأجره العديد من زملاء الوزير السابقين من ريبيرو برتو (Ribeirão Preto).

وكان التسريب محاولة لتلطيخ سمعة الوكيل الذي ناقض شهادة الوزير أمام لجنة في الكونجرس وقال فيها إنه لم يزر المنزل. انظر: 'Corruption in Brazil: House Calls', *The Economist*, 23 March 2006.

56. انظر:

Hunter, Wendy and Power, Timothy J (forthcoming), 'Rewarding Lula: Executive Power, Social Policy, and the Brazilian Elections of 2006', *Latin American Politics and Society*.

57. البيانات مأخوذة من: Instituto de Pesqisa Econômica Aplicada (IPEA), available at www.ipeadata.gov.br.

58. في آذار/ مارس 2007 أصدر معهد الإحصاء البرازيلي مجموعة جديدة من الحسابات القومية التي تقيس مساهمات الخدمات في إجمالي الناتج المحلي بدرجة أكثر دقة. وبموجب المنهجية القديمة، كان النمو المتوسط السنوي خلال الفترة الرئاسية الأولى لـ لولا 2.6٪، وكان أعلى بقدر ضئيل فقط منه في فترة كاردوسو. وأينما كان ذلك ممكناً يستخدم هذا الفصل الأرقام الجديدة لإجمالي الناتج المحلي.

59. World bank (2006e), p.74.

60. Ibid, p. 60.

61. Cardoso, *A Arte da Política*, p.168.

62. Thomas, Hugh (1993), *The Conquest of Mexico*, Pimlico, pp.296–8.

63. Krauze, *Mexico: Biography of Power*, p.697.

64. انظر:

Poniatowska, Elena (1992), *La noche de Tlatelolco*, Ediciones Era, Mexico City, p.170.

65. هذه ترجمة المؤلف. كتبت القصيدة خصيصاً لكتاب يحوي مقابلات مع الناجين أعدته إلينا بونياتوسكا (Elena Poniatowska)، وهي صحفية شابة أصبحت في وقت لاحق أوسع كتّاب المكسيك شهرة، وعندما نُشرت في عام 1971 أحدثت أول صدع في جدار الصمت الذي شيده النظام فيما يتعلق بالمذابح. انظر: Poniatowska, *La noche de Tlatelolco*.

66. Krauze, *Mexico: Biography of Power*, pp.736–7.

67. المرجع نفسه.

68. المرجع نفسه.

69. انظر:

Preston, Julia and Dillon, Samuel (2005), *Opening Mexico: The Making of a Democracy*, Farrar, Strauss and Giroux, Chapter 4; Aguilar Camín, Héctor (2004), *Después del milagro*, 16th edition, Ediciones Cal y Arena, mexico City, Chapter 1.

70. انظر:

Preston/Dillon, Opening Mexico, Chapter 6. in 1994, Arturo Nuñez, the head of the IFE, admitted that the computer system had been forced to fail. See Domínguez, Jorge I and mcCann, James A (1996), *Democratizing Mexico: Public Opinion and Electoral Choices*, Johns hopkins university Press, pp.151–2.

71. مقابلة مع المؤلف، مكسيكو سيتي، تموز/ يوليو 1992.

72. Preston/Dillon, *Opening Mexico*, p.481.

73. جلسة الكونجرس قام بتغطيتها المؤلف. انظر: 'Mexico: Ring in Old', *The Economist*, 14 March 1993.

74. Preston/Dillon, *Opening Mexico*, p.219.

75. انظر:

Gómez Tagle, Silvia, 'Public Institutions and Electoral Transparency', p.89, in Middlebrook, Kevin J (2004), *Dilemmas of Political Change in Mexico*, Institute of Latin American Studies, London, and Center for US–Mexican Studies, San Diego.

76. مقابلة مع المؤلف، مكسيكو سيتي، تموز/ يوليو 1991.

77. مقابلة مع المؤلف، مكسيكو سيتي، تموز/ يوليو 1991.

78. 'Mexico: Salt of the Earth', *The Economist*, 19 October 1991.

79. انظر:

'The Clash in Mexico' and 'Mexico: The revolution Continues', *The Economist*, 22 January 1994.

80. Preston/Dillon, *Opening Mexico*, pp.245–50.

81. انظر:

Haber, Stephen, 'Why Institutions Matter: Banking and Economic Growth in Mexico', paper available at www.stanford.edu/~haber/papers; World Bank (2001), p. 242.

82. مقابلة مع المؤلف، مكسيكو سيتي، أيلول/ سبتمبر 2006.

83. Preston/Dillon, *Opening Mexico*, p.261.

84. انظر:

Rubio, luis and Kaufman Purcell, susan (1998), *Mexico Under Zedillo*, lynne rienner, boulder, Colorado, p.14.

85. Preston/Dillon, *Opening Mexico*, p.305.

86. انظر: *Financial Times*, 15 June 2005; *El País*, 26 June 2005. ادعى راؤول ساليناس في مقابلة مع صحيفة *Financial Times* أجريت في عام 2005 أن المال كان «اعتماداً مالياً للاستثمار» كان يديره لمجموعة من رجال الأعمال المكسيكيين، ولكنه لم يقدم تفسيراً للسبب في أنه كان في حسابات خاصة في البنوك السويسرية.

87. الفقرات التالية مستمدة من: 'Reid 'Time to Wake Up.

88. مؤتمر صحفي حضره المؤلف، مكسيكو سيتي، أيار/ مايو 2005؛ انظر: 'Mexico: Will the Real Andrés Manuel López Obrador Please Stand Up?', *The Economist*, 28 May 2006.

89. انظر:

'Triunfo ciudadano', Manuel Camacho Solís, *El Universal*, Mexico City, 3 July 2006.

90. انتقدت المحكمة فوكس ورجالَ الأعمال للتدخلات في الحملة، برغم أنه من الصعب أن نتخيل أن هذه التدخلات كانت سوف تثير تعليقات في الكثير من الدول الأخرى.

91. مقابلة مع المؤلف، مكسيكو سيتي، أيلول/ سبتمبر 2006.

92. مقابلة مع المؤلف، مكسيكو سيتي ، أيلول/ سبتمبر 2006.

الفصل التاسع

1. انظر:

Raffo, Emma (1985), *Vivir en Huáscar: Mujer y Estrategias de Sobrevivencia*, Fundación Friedrich Ebert, lima.

2. انظر:

'Peru: The Problems of Staying Alive', *Sunday Times Magazine*, 12 November 1972.

3. Raffo, *Vivir en Huáscar*.

4. World Bank (2006b), p.51.

5. البيانات من منظمة الصحة الأمريكية.

6. زيارات قام بها المؤلف في ثمانينيات القرن العشرين، كانون الأول/ ديسمبر 2004، وآذار/ مارس 2006.

7. Visits by the author in the 1980s, December 2004 and March 2006.

8. مقابلة مع كارلوس نيوهاوس(Carlos Neuhaus)، مدير مجابلازا، تشرين الثاني/ نوفمبر 2006.

9. مقابلة، سان خوان دي لوريجانشو (San Juan de Lurigancho)، آذار/ مارس 2006.

10. انظر:

Raffo, Emma and Alva, Maritza (2006), 'Re-encuentro con muejeres y families pobres en un pueblo joven de Lima', unpublished manuscript.

11. *Financial Times*, 15 April 2006.

12. ECLAC notes, no. 47, August 2006.

13. World Bank (2006b), Chapter 23.

14. مقابلة مع سان خوان دي لوريجانشو (San Juan de Lurigancho)، آذار/ مارس 2006.

15. مقابلة مع آنا ماريا وسونيا تشوكويهانجو، معلمات، سان خوان دي لوريجانشو (San Juan de Lurigancho) ، آذار/ مارس 2006.

16. Matos Mar, *Desborde Popular y Crisis del Estado*, p.78.

17. de soto, *El Otro Sendero*.

18. مقابلة مع المؤلف، سان خوان دي لوريجانشو (San Juan de Lurigancho)، كانون الأول/ ديسمبر 2004.

19. المعلومات مأخوذة من السير بيتر هيب (Peter Heap) ثم السفير البريطاني لدى البرازيل.

20. *O Estado de São Paulo*, 22 December 2006.

21. انظر:

Guedes, Patricia Mota and Oliveira, Nilson Vieira (2006), 'Democratization of consumption', Braudel Papers no. 38, Fernand Braudel Institute of World Economics, São Paulo.

22. انظر:

Perlman, Janice E, 'The Metamorphosis of Marginality: The Favelas of Rio de Janeiro 1969–2002', summary available at http://www.worldbank.org/urban/upgrading/meta.html.

23. ECLAC, statistical Year book 2005.

24. مقابلة مع المؤلف، ريو دي جانيرو، كانون الثاني/ يناير 1999.

25. Cardoso, *A Arte da Política*, p. 510.

26. بيانات غير منشورة وفرها البنك الدولي للمؤلف.

27. مقتبسة في 'Nation Set to Earn Its Way Out of Shadows,' *Financial Times*, 9 May 2007.

28. Guedes/Oliveira, 'Democratization of consumption'.

29. Galeano, *Open Veins of Latin America*, p. 251.

30. انظر الفصل الثاني.

31. مقابلة مع المؤلف، ال آلتو، كانون الثاني/ يناير 2004.

32. تستمد هذه الفقرة مادتها من: Inter-American Development Bank, 'Development Beyond Economics.

33. انظر:

Inter-American Development bank (2006c), 'Remittances as a Development Tool'.

34. World Bank (2006d).

35. انظر: Reid 'Time to Wake Up'.

36. انظر:

International Labour Organization, *Panorama Laboral 2006*, America Latina y el Caribe, Oficina Regional, Lima.

37. انظر:

Maloney, William, 'Informality Revisited', *World Development*, Vol. 32, Issue 7, 2004.

38. World Bank (2003), P. 28.

39. مقابلة مع المؤلف، كيتو، كانون الثاني/ يناير 2004.

40. World Bank (1994).

41. انظر:

Sieder, Rachel (Ed.) (2002), *Multiculturalism In Latin America: Indigenous Rights, Diversity and Democracy*, Palgrave, Introduction.

42. انظر:

Yashar, Deborah J (2005), *Contesting Citizenship: The Rise of Indigenous Movements and the Postliberal Challenge*, Cambridge University Press, Chapters 2 and 3.

43. انظر:

ECLAC, Current Situation of Indigenous and Afro-American Peoples in Latin America, July 2000.

44. Marx, *Making Race and Nation*, pp. 164–77.

45. *Gazeta Mercantil*, 28 April 1998.

46. *Newsweek*, 9 March 1998.

47. انظر: Marx, *Making Race and Nation*, Chapter 10.

48. Cardoso/Winter, *The Accidental President*, pp. 252–3.

49. *Veja*, 14 may 2003.

50. World Bank (2005a).

51. في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، هدد هبوط حاد في أسعار البُن ازدهار حزام البن، وذلك جزئياً بسبب الزراعة الواسعة النطاق في فيتنام؛ وقد تعافت الأسعار منذ ذلك الحين.

52. 'Brazil's Landless Movement: A Thin Red Line', *The Economist*, 19 May 2005.

53. Cardoso, *A Arte da Política*, pp. 529–41.

54. زيارة قام بها المؤلف، تموز/ يوليو 1997.

55. انظر الفصل الرابع.

56. انظر:

Lehmann, David (1996), *The Struggle for the Spirit: Religious Transformation and Popular Culture in Brazil and Latin America*, Polity Press, Introduction.

57. المرجع نفسه.

58. 'Pentecostals: Christianity reborn', *The Economist*, 23 December 2006.

59. Véliz, *The New World of the Gothic Fox*, p. 53.

60. الأرقام مأخوذة من www.internetworldstats.com.

61. انظر الفصل السابع.

62. انظر:

'The Latinobarómetro Poll: The Democracy Dividend', *The Economist*, 9 December 2006.

الفصل العاشر

1. مقابلة مع المؤلف، مكسيكو سيتي، أيلول/ سبتمبر 2006.

2. انظر:

Concejo Nacional de Evaluación de la Politica de Desarrollo Social, bulletin, 1 October 2006.

3. انظر:

Parker, Susan W, Behrman, Jere R And Todd, Petra E, 'The Longer-Term Impacts Of Mexico's Oportunidades School Subsidy Programme On Educational Attainment, Cognitive Achievement and Work', April 2005, Unpublished Paper.

4. سانتياجو لفي (Santiago Levy)، مقابلة مع المؤلف، مكسيكو سيتي، أيلول/ سبتمبر 2006.

5. للإطلاع على المزيد بشأن *Bolsa Familia*، انظر الفصل الثامن.

6. انظر:

'The Long Road Back: A Survey of Argentina', Reid, Michael, *The Economist*, 5 June 2004, p. 7.

7. مقابلة من المؤلف، سانتياجو، كانون الثاني/ يناير 2005.

8. مقابلة من المؤلف، سانتياجو، كانون الثاني/ يناير 2005.

9. Whitehead, 'State Organisations In Latin America Since 1930', p. 77.

10. مقابلة مع المؤلف، مدنية المكسيك، أيلول/ سبتمبر 2006.

11. انظر: Reid 'Time to Wake Up'.

12. خطاب أمام المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية، 14 حزيران/ يونيو 2000.

13. Whitehead, 'State Organisations In Latin America Since 1930', p. 17.

14. مفهوم «الميراثية» (patrimonalism) استخدمه ماكس فيبر للإشارة إلى نوع من السلطة التقليدية تكون فيه الإدارة والجيش مجرد أدوات شخصية للحاكم، أو، بالامتداد، الأفراد الأقوياء. انظر:
Weber, Max, *Economy and Society*, Vol. 1, University of California Press, p. 231.

15. انظر:

Paz, Octavio, 'The Philanthropic ogre', in Paz, *The Labyrinth of Solitude*, p. 397.

16. أثار هذه النقطة جيليرمو أودونيل (Guillermo O'Donnell) في حديث في كلية لندن للاقتصاد، نيسان/ إبريل 2004.

17. Whitehead, 'State Organisations In Latin America Since 1930', p. 36.

18. المرجع نفسه.

19. انظر:

Lora, Eduardo (2006), 'State Reform In Latin America: A Silent Revolution' In Lora, Eduardo (ed.), *The State Of State Reform in Latin America*, Inter-American Development Bank and Stanford University Press, p. 5.

20. تستند هذه الفقرة إلى: 'Lora, 'State Reform in Latin America.

21. World Bank (2004), pp. 251–5.

22. المرجع نفسه.

23. OECD: Mexico, Oecd Economic Surveys, Vol. 2005/18, November 2005.

24. انظر:

lora, Eduardo, 'Trends And Outcomes Of Tax Reform', in Lora, *The State of State Reform in Latin America*, P. 197 (table).

25. Inter-American Development Bank (2006), pp. 65–73.

26. Lora, *The State of State Reform in Latin America*, p. 17.

27. انظر: *Veja*, 7 February 2007. أثيرت انتقادات مشابهة في الصحافة البرازيلية والأجنبية من جانب العديد من الدبلوماسيين المتقاعدين الآخرين.

28. إصلاحات سيرا (Ceará) هي موضوع:

Tendler, Judith (1997), Good Government in the Tropics, Johns Hopkins University Press, Baltimore and London.

29. المرجع نفسه.

30. مقابلة للمؤلف مع سليفيا مونتينيجرو (Sylvia Montenegro)، مديرة مدرسة سيرا للصحة العامة، فورتاليزا (Fortaleza)، كانون الأول/ ديسمبر 1996. المعلومات في هذه الفقرة مأخوذة من مقابلات في فورتاليزا في كانون الأول/ ديسمبر 1996، Tendler, *Good Government in the Tropics*, and World Bank (2006e), pp. 52–5.

31. المعلومات في هذه الفقرة مأخوذة من مقابلات في فورتاليزا في كانون الأول/ ديسمبر 1996، Tendler, *Good Government in the Tropics*, and World Bank (2006e), pp. 52–5.

32. انظر:

ECLAC/CEPAL, Social Panorama of Latin America, 2002–3, pp. 174–9; ibid., 2005, pp. 117–19.

33. World Bank (2004), p. 271.

34. زيارة قام بها المؤلف، كانون الثاني/ يناير 2004.

35. انظر:

Preal (2005), 'Quantity Without Quality: A Report Card on Education in Latin America', Partnership for Educational Revitalisation in Latin America, Washington DC, 2005, p. 11.

36. انظر:

Unesco (2006), Regional Overview: Latin America and the Caribbean, Education for All, Global Monitoring Report, P. 7.

37. مقابلة مع المؤلف، مكسيكو سيتي، أيلول/ سبتمبر 2006.

38. انظر:

Wolff, Laurence and de Mora Castro, Claudio, 'Education And Training: The Task Ahead', in Kuczynski/Williamson, *After the Washington Consensus*, p. 193.

39. World Bank (2003), p. 28.

40. Preal, 'Quantity without Quality'.

41. هذه الفقرة تستند إلى:

Wolff/de Mora Castro, 'Education and Training'; PREAL, 'Quantity without Quality', p.6; and 'Education in Latin America: Cramming Them In,' *The Economist*, 9 May 2002.

42. مقابلة مع المؤلف، سان خوان دي لوريجانشو (San Juan de Lurigancho)، آذار/ مارس 2006.

43. مقابلة للمؤلف مع ريتشارد ويب (Richard Webb)، ليما، آذار/ مارس 2006.

44. مقابلة مع المؤلف، أوكساكا (Oaxaca)، أيلول/ سبتمبر 2006.

45. Wolff/De Mora Castro, 'Education and Training', pp. 191–2.

46. مقابلة المؤلف مع خوزيه جوكين برنر، تربوي، سانتياجو، كانون الثاني/ يناير 2005؛ Wolff/de Mora Castro, 'Education and Training', p. 202.

47. مقابلة مع المؤلف، سانتياجو، تلازويالتيبك (Tlazoyaltepec)، أيلول/ سبتمبر 2006.

48. انظر:

'Violence Against Women in Ciudad Juárez', Washington Office on Latin America, www.wola.Org, Updated 22 December 2006.

49. مقابلة مع المؤلف، سيوداد جواريز (Ciudad Juárez)، أيار/ مايو 2005.

50. انظر:

Morrison, Andrew, Buvinic, Mayra and Shifter, Michael, 'The Violent Americas: Risk Factors, Consequences, and Policy Implications of Social and Domestic Violence', in Fruhling, Hugo, and Tulchin, Joseph S (2003), *Crime and Violence in Latin America: Citizen Security, Democracy and The State*, Johns Hopkins Niversity Press, Baltimore and London, p. 93; Pan-American Health Organisation, Mortality Indicators, Available At www.Paho.Org; World Health Organization (2002), World Report on Violence and Health, Summary, p. 7.

51. انظر:

'Crime and Policing in Latin America: The battle for Safer Streets', *The Economist*, 30 September 2004.

52. بيان صحفي لمنظمة العفو الدولية، 9 حزيران/ يونيو 2005.

53. انظر:

'The Latinobarómetro Poll: The Democracy Divided', *The Economist*, 9 December 2006.

54. مقابلة للمؤلف مع جافيد بيركي (Javed Burki)، البنك الدولي، ريو دي جانيرو، في عام 1997.

55. ملاحظات لموريشيو روبيو (Mauricio Rubio)، حلقة دراسية عن الجريمة والعنف نظمها البنك الأمريكي للتنمية، ريو دي جانيرو، آذار/ مارس 1997.

56. هذه الفقرة تستند إلى تقرير أعدته WOLA ، وهي منظمة غير حكومية مقرها في واشنطن العاصمة:

'Youth Gangs in Central America', Washington Office on Latin America, November 2006.

57. انظر:

Paes Mano, Bruno, De Araújo Faria, Maryluci And Gall, Norman (2005), 'Diadema', Braudel Papers No. 26, Fernand Braudel Institute of World Economics, São Paulo.

58. انظر:

Fruhling, hugo, 'Police Reform and the Process of Demcoratization', in Fruhling/ Tulchin, *Crime and Violence in Latin America*, pp. 15–21.

59. انظر:

Pinheiro, Paulo Sérgio, 'O passado não está morto: nem passado é ainda', in Dimenstein, Gilberto (1996), *Democracia em pedaços*, Companhia das Letras, São Paulo, pp. 27–30.

60. مقابلة للمؤلف مع بيرناردو ليون (Bernardo León)، المستشار الرئاسي السابق في الإصلاح الشرطي والقضائي، مكسيكو سيتي، أيلول/ سبتمبر 2006.

61. *The Economist*, 9 December 2006.

62. انظر:

'Crime and Policing in Latin America: The battle for Safer Streets', *The Economist*, 30 September 2004.

63. انظر:

'Drugs, war and Democracy: a Survey of Colombia', Reid, Michael, *The Economist*, 19 april 2001.

64. 'Brazil: Policing The Police', *The Economist*, 10 April 1997.

65. في وقت لاحق اتهم قاض أرجنتيني كبار المسؤولين الإيرانيين بالتفجير الذي كان ينسب على نطاق واسع إلى حزب الله.

66. 'Brazil: Protecting Citizens from Themselves', *The Economist*, 20 October 2005.

67. *Financial Times*, 17 February 2007.

68. WHO (2002), World Report on Violence and Health, p. 4.

69. هذه الفقرة تستند إلى:

Fruhling, 'Police Reform and the Process of Democratization,' pp. 33-6; Braudel Institute, 'Diadema' and *The Economist*, 'Protecting Citizens from Themselves'.

70. انظر:

Costa, Gino and Basombrío, Carlos (2004), *Liderazgo Civil en el Ministerio del Interior*, Instituto de Estudios Peruanos, Lima.

71. مقابلة هاتفية، أيلول/ سبتمبر 2004.

72. انظر:

Sousa, Mariana, 'A Brief Overview of Judicial Reform in Latin America: Objectives, Challenges and Accomplishments', in Lora, *The State Of State Reform in Latin America*, P. 95.

73. 'Brazil: The Mob Takes on the State', *The Economist*, 18 May 2006.

74. مقابلة مع المؤلف، بوجوتا، آذار/ مارس 1988.

75. سـك مـصطلح "كارتـل مـدلين" (Medellín cartel) مـسؤولون في إدارة مكافحـة المخـدرات الأمريكية. ولكنه اسم مغلوط. فالكارتل تحـالف لمنتجـين يعملـون معـاً لتقييـد العـرض، ومـن ثـم يرفعون سعر منتج (مثل الأوبك مع النفط). ولكن "كارتل مادلين" أشرف عـلى زيـادة ضـخمة في عرض الكوكايين في الولايات المتحدة الأمريكية وهبوط حاد في سعره.

76. انظر:

Duzán, María Jimena (1994), *Death Beat: A Colombian Journalist's Life Inside the Cocaine Wars*, harper Collins, p. 91.

77. انظر:

Strong, Simon (1995), *Whitewash: Pablo Escobar and the Cocaine Wars*, Macmillan, Chapter 3.

78. Bowden, Mark (2001), *Killing Pablo*, Atlantic Books, pp. 232–65.

79. انظر:

'Legacy of Defeat in The Fight Against a Deadly Trade', Michael Reid, *The Guardian*, 14 August 1993; 'Colombia's Drugs Business: The Wages of Rohibition', *The Economist*, 24 December 1994.

80. انظر:

Youngers, Coletta A and Rosin, Eileen (eds) (2005), *Drugs and Democracy in Latin America: The Impact of U.S. Policy*, lynne Rienner, Boulder, Colorado, Chapter 1.

81. مقابلة مع المؤلف، واشنطن العاصمة، أيلول/ سبتمبر 1994.

82. زيارة قام بها المؤلف، شباط/ فبراير 2001.

83. مقابلة مع المؤلف في مدينـة سـان بيثينتـي ديـل كـاجوان بكولومبيـا (San Vicente del Caguán)، شباط/ فبراير 2001.

84. انظر:

Rangel Suárez, Alfredo, 'Las Farc-Ep: una mirada actual', in Deas, Malcolm and Llorente, María Victoria (eds) (1999), *Reconocer La Guerra Para Construrir La Paz*, Grupo Editorial Norma, Bogotá, pp. 23–51; *see also* Pécaut, Daniel (2001), *Uerra Contra La Sociedad*, Espasa Hoy, Bogotá, Pp. 39–42; and Dudley, Stephen (2004), *Walking Ghosts: Murder and Guerrilla Politics in Colombia*, Routledge, New York and London.

85. Reid, 'Drugs, War and Democracy'.

86. مقابلة مع المؤلف، شباط/ فبراير 2001.

87. مقتبسة في 'Reid, 'Drugs, War and Democracy.

88. Pécaut, *Guerra Contra La Sociedad*, p. 37.

89. مقابلة مع المؤلف، شباط/ فبراير 2001.

90. مقابلة مع المؤلف، بوجوتا، شباط/ فبراير 2001.

91. مقابلة مع المؤلف، بوجوتا، أيار/ مايو 2003.

92. مقابلة المؤلف مع خوان مانويل سانتوس (Juan Manuel Santos) وزير الدفاع، لندن، شباط/ فبراير 2007.

93. مقابلة مع المؤلف، لندن، تموز/ يوليو 2005.

94. مقابلة مع المؤلف، بوجوتا، شباط/ فبراير 2007.

95. انظر موقع وزارة الدفاع www.mindefensa.gov.co.

الفصل الحادي عشر

1. زيارة قام بها المؤلف.

2. Sachs, Jeffrey (2005), *The End of Poverty*, Penguin, Chapter 5.

3. مقابلة مع المؤلف في مدينة لا باز، تموز/ يوليو 1997.

4. انظر:
'The Andean Coca Wars: A Crop that Refuses to Die', *The Economist*, 4 march 2000.

5. محادثة مع محرري صحيفة *Economist*، لندن، كانون الثاني/ يناير 2004. أدين بالعرفان إلى جونزالو سانشيز دي لوزادا (Gonzalo Sánchez de Lozada) لسماحه لي بالاقتباس من المحادثة معه التي لم تكن مسجلة.

6. أبدت هذه الملاحظة أوليفيا هاريس (Olivia Harris) في محادثة في كانئج هاوس (Canning House)، لندن، في شباط/ فبراير 2006.

7. مقابلة مع المؤلف في مدينة كوشابامبا (Cochabamba)، كانون الثاني/ يناير 2004.

8. مقتبس في: Huntington, Samuel P (1991), *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*, University of Oklahoma Press, p.6.

9. انظر على سبيل المثال: Foweraker et al., *Governing Latin America*, Chapter 2.

10. انظر:

Dahl, Robert A (2000), *On Democracy*, Yale University Press, p. 85.

11. انظر:

Linz, Juan J and Stepan, Alfred (1996), *Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America and Post-Communist Europe*, Johns Hopkins University Press, Chapter1; Philip, *Democracy in Latin America*, Chapter 1.

وحول أهمية الدولة في توفير السلع العامة، يشير لن وستيباند (ص 12) إلى آدم سمث الذي كتب عن «واجب [الدولة] في تشييد أشغال عامة معينة والمحافظة عليها؛ و أن تشيد وتحافظ على مؤسسات عامة معينة لا يمكن أن تكون أبداً في مصلحة أي فرد، أو عدد صغير من الأفراد، وذلك لأن الربح لن يستطيع أبداً أن يغطي الإنفاق بالنسبة إلى أي فرد أو عدد صغير من الأفراد برغم أنها ربما تفعل من حين لآخر أكثر من تغيطة الإنفاق بالنسبة إلى مجتمع عظيم».

12. انظر:

Wolf, Martin (2004), *Why Globalization Works: The Case for the Global Market Economy*, Yale University Press, Chapter 3; Dahl, *On Democracy*, pp. 58–9.

13. Dahl, *On Democracy*, Chapter 14.

14. وفق ما يرى هنتنجتون، بدأت الموجة الثالثة في 25 نسيان/ إبريل 1974 بانقلاب ضد الدكتاتورية في البرتغال، وامتدت عبر أوربا الجنوبية، وأمريكا اللاتينية، وآسيا، والكتلة السوفيتية السابقة، وتضمنت عمليات الانتقال الديمقراطية في 35 دولة في الإجمالي. ويرى هنتنجتون أن الموجة الأولى من الدمقرطة دامت من عام 1828 حتى عام 1926، وتضمنت 33 دولة بما في ذلك شيلي، وكولومبيا، والأرجنتين، وأوراجواي برغم ما حصل هناك من عمليات ارتداد إلى الحكم الاستبدادي في 22 دولة من هذه في الفترة 1922–42. وشهدت موجة ثانية قصيرة من الدمقرطة 42 دولة، بما في ذلك الأرجنتين، وأورجواي، وبوليفيا، والبرازيل، وبيرو، وإكوادور، تمر بفترات انتقالية ديمقراطية في الفترة 1943–62 مع عمليات ارتداد في 22 دولة، بما في ذلك الكثير من أمريكا اللاتينية منذ عام 1958 إلى عام 1975. انظر: Huntington, *The Third Wave*, Chapter 1.

15. انظر:

'The Latinobarómetro Poll: Democracy's low-level equilibrium', *The Economist*, 12 August 2004.

16. انظر:

"The Latinobarómetro Poll: The Democracy Dividend', The Economist, 9 December 2006.

17. انظر:

"The Latinobarómetro Poll: The Democracy Dividend', The Economist, 27 October 2005 . www.Latinobarómetro.org.

18. عرف آدم بريجشفسكي (A dam Przeworski) الديمقراطية المدمجة بأنها «عندما تصبح مجموعة معينة من المؤسسات اللعبة الوحيدة في المدينة» أو «عندما تصبح ذاتية التعزيز»، مشار إليه في Philip, *Democracy in Latin America*, p.7.

19. Hartlyn/Valenzuela, 'Democracy in Latin America since 1930', p. 104.

20. Dahl, *On Democracy*, p. 119.

21. McCoy/Myers, *The Unraveling of Representative Democracy in Venezuela*.

22. Foweraker *et al.*, *Governing Latin America*, pp. 43–4.

23. انظر:

Whitehead, Laurence, 'The viability of Democracy', p. 7, in Crabtree John and Whitehead, Laurence (eds) (2001), *Towards Democratic Viability: The Bolivian Experience*, Palgrave.

24. O'Donnell, *Contrapuntos*, p. 293.

25. سك المصطلح هنتنجتون.

26. انظر:

Cardoso, Fernando Henrique, 'Una Visión del Desarrollo de America Latina y el Caribe: Avances, Retos e Instituciones', lecture at the Inter-American Development Bank, 27 February 2003, p. 4.

27. في السنة التالية في جواتيمالا حاول جورج سيرانوا (Jorge Serrano) التكتيك نفسه، ولكنه فشل، وطُرد من المنصب بوساطة الكونجرس.

28. أزيح رئيسان آخران من المنصب بسبب الفساد. في البرازيل تم استبدال فرناندو كولار (Fernando Collor) في عام 1993، وعبد الله بوكرم (Abdalá Bucaram) في إكوادور في 1997. وفي حالة كولار بدا أن الاتهام كان مبرراً، بينما بدا أن اتهام بيريز أكثر إثارة للجدل. لم يحفل الكونجرس في إكوادور بالاتهام بل أعلن ببساطة أن بوكرم المتقلب – الذي كانت كنيته الرجل المجنون – غير لائق عقلياً.

29. انظر الفصل السابع.

30. انظر:

'The United States and Venezuela: Tales from a Failed Coup', *The Economist*, 25 April 2002. A State Department spokesman denied the allegations of American

involvement in the coup in a letter ('Events in Venezuela') published in *The Economist*, 16 May 2002. Otto Reich, the Assistant Secretary of State for Western Hemisphere Affairs, was reported by the *New York Times* as having summoned several Latin American ambassadors to his office to urge them to support the change of government. 'Castro's Shadow: America's man in Latin America and His Obsession', William Finnegan, *New Yorker*, 14 and 21 October 2002.

31. Foweraker *et al., Governing Latin America*, pp. 47–50.

32. انظر:

International Institute For Strategic Studies, *The Military Balance 2006*, London, p. 306.

33. Hartlyn/Valenzuela, 'Democracy In Latin America Since 1930', pp. 129–35.

34. Foweraker *et al., Governing Latin America*, p. 127.

35. انظر:

Zovatto, Daniel (2006), 'Elecciones y Democracia en America Latina: Balance Electoral Latinoamericano, Noviembre 2005–Diciembre 2006', draft paper, IDEA Internacional, San José, Costa Rica.

36. انظر الفصل الثامن.

37. انظر:

Bowen, Sally and Holligan, Jane (2003), *The Imperfect Spy: The Many Lives of Vladimiro Montesinos*, Peisa, Lima, Chapter 15.

38. انظر:

'By Invitation: What Really Happened In Venezuela?', Mccoy, Jennifer, *The Economist*, 4 September 2004.

39. انظر:

Castañeda, Jorge g, 'latin america's left turn', *Foreign Affairs*, may–June 2006.

40. انظر:

Payne, Mark J., Zovatto, Carillo Flores and Allamand Zavala, Andres (2003), *La Politica Importa: Democracia y desarrollo en América Latina*, Banco Interamericano de Desarrolo y el Instituto Internacional para la Democracia y la Asistencia Electoral.

انظر الجدول، ص 91؛ شكل 2007، مأخوذ من http://www.idea.int/america/gender.cfm

في الدول التي يتكون فيها الجهاز التشريعي من غرفتين، يشير الرقم إلى النسب المئوية في مجلس النواب.

41. انظر:

Programa de las Naciones Unidas para el Desarrollo (PnuD) (2004), *La Democracia en América Latina: Hacia una democracia de ciudadanas y ciudadanos*, p. 81.

42. انظر:

Sabatini, Christopher, 'Latin America's lost illusions: Decentralisation and Political Parties, *Journal of Democracy*, vol. 14, no. 2, April 2003, p. 139.

43. مقتبس في Dahl, *On Democracy*, p.95.

44. انظر:

Mainwaring, Scott and Shugart, Matthew Soberg (eds) (1997), *Presidentialism and Democracy in Latin America*, Cambridge University Press, p. 2.

45. انظر:

Power, Timothy J, 'Political institutions in Democratic Brazil', in Kingstone/ Power, *Democratic Brazil*, p. 12.

46. مقابلة المؤلف مع سانتياجو كريل (Santiago Creel)، وزير الداخلية، مكسيكو سيتي، أيار/ مايو 2005.

47. مقابلة مع المؤلف، ليما، تموز/ يوليو 1995. انظر:

Peru: 'The Dark Side of the Boom', *The Economist*, 5 August, 1995.

48. انظر:

Hartlyn/Valenzuela, 'Democracy In Latin America Since 1930', p. 114.

49. انظر:

Inter-American Development Bank, 'The Politics Of Policies, Economic and Social Progress in Latin America', 2006 Report, p. 37.

50. المرجع نفسه.

51. المرجع نفسه.

52. هذا الرأي يرجع إلى سارتوري الذي تم اقتباسه في:

Mainwaring, Scott and Scully, Timothy R (eds) (1995), *Building Democratic Institutions: Party System in Latin America*, Stanford University Press, p5.

53. Mainwaring/Scully, *Building Democratic Institutions*, p. 5.

54. انظر:

Mainwaring, Scott P (1999), *Rethinking Party Systems In The Third Wave Of Democratization*, Stanford University Press, P. 5.

55. انظر:

'The Disorders of Progress: A Survey of Brazil', Reid, Michael, *The Economist*, 27 March 1999, p. 8.

56. انظر الفصل الثامن.

57. Lamounier, *Da Independência a Lula*, p. 231.

58. المرجع نفسه.

59. Sabatini, 'Latin America's Lost Illusions'.

60. *Veja*, 20 June 2004.

61. انظر:

Di Tella, Torcuato (1998), *Los Partidos Politicos*, A–Z editora, Buenos Aires, p. 10.

62. انظر:

Van Cott, Donna Lee. 'From Exclusion: Bolivia's 2002 Elections', *Journal of Latin American Studies*, Vol. 35, Part 4, November 2003, pp. 752-3.

63. جاء هذا التعقيب من جورج رويدا (J. Rueda)، مهندس في مصنع للسكر أجرى المؤلف معه مقابلة في مظاهرة جافيريا (Gaviria) في بالميرا (Palmira) في جنوبي كولومبيا، تشرين الثاني/ نوفمبر 1989.

64. Reid, Michael, 'The Disorders of Progress', p. 9.

الفصل الثاني عشر

1. انظر:

'Nervous Mexico Prepares To Wed A Superpower', Reid, Michael, *The Guardian*, 3 July 1992.

2. مقابلة مع المؤلف ، تالاكسكالا، أيار/ مايو 2005.

3. Interview with the author, Monterrey, September 2006.

4. مقابلة مع المؤلف، مونتيري، أيلول/ سبتمبر 2006.

5. Reid, 'Time to Wake Up'.

6. انظر:

Robert Cooper, Chef De Cabinet of Javier Solana, the Eu's High Representative for Foreign Affairs, Quoted in the *Financial Times Magazine*, 1 February 2003.

7. روبـرت كـوبر (Robert Cooper)، رئـيس مجلـس خـافيير سـولانا ممثـل الاتحـاد الأوربي للـشؤون الخارجية اقتباس في: *Financial Times Magazine*, 3 February 2003.

8. مقتبس في:

Bushnell/Macaulay, *The Emergence of Latin America in the Nineteenth Century*, p.25.

9. انظر:

Davidow, Jeffrey (2004), *The US and Mexico: The Bear and the Porcupine*, Princeton, New Jersey, Chapter 2.

كان ديفيدو السفير الأمريكي لدى المكسيك بين عامي 1998 إلى 2001؛ وكان قبل ذلك مساعد وزير الخارجية لشؤون النصف الغربي من الكرة الأرضية.

10. United Nations Office On Drugs And Crime, World Drug Report 2006, p. 95.

11. مقابلة مع المؤلف، واشنطن العاصمة، أيلول/ سبتمبر 2006.

12. انظر:

'South America: China to Cushion Vulnerability to Us Slowdown', J P Morgan Chase Bank, Economic Research Note, 11 August 2006.

13. World Bank (2006c).

14. Figures from UNIDO quoted in World Bank (2006c), p. 6.

15. انظر:

Devlin, Robert, Estevadeordal, Antoni and Rodríguez Clare, Andrés, *The Emergence of China: Opportunities and Challenges for Latin America and the Caribbean*, Inter-American Development Bank, 2006, p. xxiv.

16. انظر:

Alfredo Thorne, 'Mexico's Manufacturing Comeback Since 2001 Shock', J P Morgan Research Note, 31 March 2006.

17. انظر:

Aykut, Dilek and Goldstein, Andrea, 'Developing Country Multinationals: Southsouth Investment Comes of Age', OECD Development Centre, Working Paper No. 257, December 2006.

18. انظر:

Montenegro, Santiago, 'Más Allá De La Violencia: Fortalezas De Colombia', Departamento Nacional De Planificación, 2003.

19. World Bank (2002).

20. انظر:

'Brazilian Agriculture: The Harvesting of Nature's Bounty', *The Economist*, 3 November 2005.

21. *International Herald Tribune*, 11 april 2006.

22. World Bank (2006c), p. 6.

23. بوليفار، رسالة إلى الجنرال خوان خوسيه فلوريس (Juan José Flores)، 'Ploughing the Sea,' in *El Libertador*.

24. Alfredo Valladão, Talk At Canning House, London, 2005.

25. انظر:

'Remapping South America: A Survey of Mercosur', Reid, Michael, *The Economist*, 12 October 1996.

26. البيانات مأخوذة من وزارة الخارجية الأرجنتينية ومتاحة في www.cei.gov.ar.

27. انظر، مثلاً:

'A Politização do Mercosul', Rubens Barbosa, *O Estado de São Paulo*, 25 July 2006; Felix Peña, an Argentine former diplomat and a leading promoter of Mercosur, noted in 2006 that the group had come to be 'viewed with scepticism' by outsiders. 'Mercosur is in a very bad state ... we can't continue like this.' (Felix Peña, Newsletter, December 2006.)

28. انظر:

'Argentina's Energy Shortages: The Laws of Economics Bite Back', *The Economist*, 22 April 2004.

29. انظر:

'Energy In South America: The Explosive Nature of Gas', *The Economist*, 9 February 2006.

30. انظر:

Malamud, Carlos, 'The Obstacles to Regional Integration in Latin America', Newsletter of Real Instituto Elcano, Madrid, December 2005.

31. Reuters, 12 April 2006.

32. 'Latin allies Forge a Political Bond', *Financial Times*, 12 July 2006.

33. انظر:

Shifter, Michael, 'Hugo Chávez: A Test for Us Policy', Inter-American Dialogue, March 2007.

34. المرجع نفسه.

35. قمة فوق العادة انعقدت في مونتيري، المكسيك، في عام 2003.

36. *El País*; *New York Times*; *Washington Post*; 5 November 2005.

37. Schlesinger/Kinzer, *Bitter Fruit*, p. 34.

38. انظر:

Gall, Norman (2004), 'Latin America's Struggling Institutions: Is Democracy Threatened?' Braudel Papers No. 34, Fernand Braudel Institute of World Economics, São Paulo.

39. Lamounier, *Da Independência a Lula*, p. 15.

40. Montenegro, 'Más Allá de La Violencia'.

المراجع

Aguilar Camín, Héctor, *Después del Milagro*, 16th Edition, Ediciones Cal y Arena, Mexico City, 2004

Andrew, Christopher and mitrokhin, vasili, *The Mitrokhin Archive II: The KGB and the World*, Penguin Books, 2006

Aspe Armilla, Pedro, *El Camino Mexicano De La Transformación Económica*, Fondo De Cultura Económica, Mexico City, 1993

Basadre, Jorge, *Perú: Problema y Posibilidad*, 5th Edition, Libreria Studium, Lima, 1987

Bethell, Leslie (ed.):

—— (1993a) *Argentina Since Independence*, Cambridge University Press

—— (1993b) *Chile Since Independence*, Cambridge University Press

Bethell, Leslie and Roxborough, Ian (eds), *Latin America Between the Second World War and the Cold War 1944–48*, Cambridge University Press, 1992

Biglaiser, glen, *Guardians of the Nation? Economists, Generals and Economic Reform in Latin America*, University of Notre Dame Press, 2002

Birdsall, Nancy and de la Torre, Augusto with Menezes, Rachel, 'Washington Contentious: Economic Policies for Social Equity in Latin America', Carnegie Endowment For International Peace and Inter-American Dialogue, 2001

Blustein, Paul, *And the Money Kept Rolling In (and Out): Wall Street, the IMF and the Bankrupting of Argentina*, Publicaffairs, 2005

Bolívar, Simón, *El Libertador: Writings of Simón Bolívar*, Oxford University Press, 2003

Bonner, Raymond, *Weakness and Deceit: Us Policy and El Salvador*, Hamish Hamilton, 1985

Bosworth, Barry P, Dornbusch, Rudiger And Labán, Raúl (eds), *The Chilean Economy: Policy Lessons and Challenges*, The Brookings Institution, Washington DC, 1994

Bowden, Mark, *Killing Pablo*, Atlantic Books, 2001

Bowen, Sally And Holligan, Jane, *The Imperfect Spy: The Many Lives Of Vladimiro Montesinos*, Peisa, Lima, 2003

Buarque De Holanda, Sergio, *Raízes Do Brasil*, 26th Edition, Companhia Das Letras, São Paulo, 1996

Bucheli, Marcelo, *Bananas and Business: The United Fruit Company in Colombia, 1899–2000*, New York University Press, 2005

Bulmer-Thomas, Victor, *The Economic History of Latin America Since Independence*, Cambridge University Press, 1994

Bushnell, David and Macaulay, Neill, *The Emergence of Latin America in the Nineteenth Century*, 2nd Edition, Oxford University Press, 1994

Bushnell, David, *Colombia: Una Nación a Pesar de sí Misma*, 5th Edition, Planeta, Bogotá, 2000

Carbonetto, Daniel *et al.*, *El Perú Heterodoxo: un modelo económico*, Instituto Nacional de Planificación, Lima, 1987

Cárdenas, Enrique, Ocampo, José Antonio and Thorp, Rosemary (eds), *An Economic History of Twentieth-Century Latin America. Vol 1: The Export Age*, Palgrave, 2000

Cardoso, Fernando Henrique and Faletto, Enzo, *Dependencia y Desarrollo en América Latina,* Siglo Xxi, Argentina, 2003

Cardoso, Fernando Henrique, *A Arte Da Política: A História que Vivi*, Civilização Brasileira, Rio de Janeiro, 2006

Cardoso, Fernando Henrique with Winter, Brian, *The Accidental President of Brazil: A Memoir*, Publicaffairs, 2006

Carr, Raymond (ed.), *Spain: A History*, Oxford, 2000

Castañeda, Jorge:

—— (1994) *Utopia Unarmed: The Latin American Left After the Cold War*, Vintage Books

—— (1997) *Compañero: The Life and Death of Che Guevara*, Bloomsbury

Chong, Alberto and López-De-Silanes, Florencio, *Privatization in Latin America: Myths and Reality*, World Bank and Stanford University Press, 2005

Coatsworth, John H and Williamson, Jeffrey G, 'Always Protectionist? Latin American Tariffs from Independence to Great Depression', *Journal of Latin American Studies*, Vol. 36, Part 2, May 2004

Coatsworth, John H, 'Structures, Endowments, and Institutions in the Economic History of Latin America', *Latin American Research Review*, Vol. 40, No. 3, October 2005

Conniff, Michael L (Ed.):

—— (1982) *Latin American Populism in Comparative Perspective*, University of New Mexico Press, Albuquerque

—— (1999) *Populism In Latin America*, University of Alabama Press, Tuscaloosa and London

Costa, Gino and Basombrío, Carlos, *Liderazgo Civil en el Ministerio del Interior*, Instituto de Estudios Peruanos, Lima, 2004

Cotler, Julio, 'Political Parties and the Problems of Democratic Consolidation in Peru', in Mainwaring, Scott and Scully, Timothy R, *Building Democratic Institutions: Party Systems in Latin America*, Stanford, 1995

Dahl, Robert A, *On Democracy*, Yale University Press, 1998

Davidow, Jeffrey, *The US and Mexico: The Bear and The Porcupine*, Princeton, New Jersey, 2004

Devlin, Robert and Giordano, Paolo, 'The Old And New Regionalism: Benefits, Costs and Implications for the FTAA', in Estevadeordal, Antoni, Rodrik, Dani, Taylor, Alan M and Velasco, Andrés, *Integrating The Americas: The FTAA and Beyond*, Harvard University Press, 2004

Dinges, John, *Our Man in Panama*, Random House, 1990

Dinges, John and Landau, Saul, *Assassination on Embassy Row*, Writers and Readers, London, 1980

Domínguez, Jorge I and Mccann, James A, *Democratizing Mexico: Public Opinion and Electoral Choices*, Johns Hopkins University Press, 1996

Domínguez, Jorge I, 'Us–Latin American Relations During The Cold War and Its Aftermath', in Bulmer-Thomas, Victor and Dunkerley, James (Eds), *The United States And Latin America: The New Agenda*, Institute of Latin American Studies, University Of London and David Rockefeller Center for Latin American Studies, Harvard University, 1999

Dornbusch, Rudiger and Edwards, Sebastian (eds), *The Macroeconomics of Populism in Latin America*, University of Chicago Press, 1991

Dudley, Stephen, *Walking Ghosts: Murder and Guerrilla Politics in Colombia*, Routledge, New York and London, 2004

Dunkerley, James:

—— (1984) *Rebellion in the Veins*, Verso

—— (1988) *Power in the Isthmus: A Political History of Modern Central America*, Verso

—— (2004) *Dreaming of Freedom in the Americas: Four Minds and a Name*, Institute for the Study of the Americas, London

Duzán, María Jimena, *Death Beat: A Colombian Journalist's Life Inside the Cocaine Wars*, Harper Collins, 1994

Edwards, Jorge, *Persona Non Grata*, Nation Books, New York, 1993

Edwards, Sebastian, *Crisis and Reform in Latin America: From Despair to Hope*, World Bank and Oxford University Press, 1995

Engerman, Stanley L and Sokoloff, Kenneth L, 'Factor Endowments, Institutions and Differential Paths of Growth Among New World Economies', in Haber, Stephen (ed.), *How Latin America Fell Behind: Essays on the Economic Histories of Brazil and Mexico, 1800–1914*, Stanford University Press, 1997

Fernand Braudel Institute of World Economics, São Paulo:

—— (1990) Tountoundjian, Beatriz, 'La Lucha por La Sobrevivencia en la Hiperinflación Argentina', Mimeo

—— (2004) Gall, Norman, 'Latin America's Struggling Institutions: Is Democracy Threatened?', Braudel Papers No. 34

—— (2005) Paes Mano, Bruno, de Araújo Faria, Maryluci and Gall, Norman, 'Diadema', Braudel Papers No. 26

—— (2006) Guedes, Patricia Mota and Oliveira, Nilson Vieira, 'Democratization of Consumption', Braudel Papers No. 38

Fernández-Armesto, Felipe, *The Americas: A Hemispheric History*, Random House Modern Library, New York, 2003

Field, Erica and Torero, Maximo, 'Do Property Titles Increase Credit Access Among The Urban Poor: Evidence from a Nationwide Titling Program', March 2006. Available at www.economics.harvard.edu/faculty/field/papers

Field, Erica, 'Entitled to Work: Urban Property Rights and Labor Supply in Peru', March 2006,

Unpublished Paper

Flores Galindo, Alberto, *La Agonia de Mariátegui*, Editorial Revolución, Madrid, 1991

Foweraker, Joe, Landman, Todd and Harvey, Neil, *Governing Latin America*, Polity Press, 2003

Fruhling, Hugo, 'Police Reform and The Process of Democratization', in Fruhling, Hugo and Tulchin, Joseph S (eds), *Crime and Violence in Latin America: Citizen Security, Democracy and the State*, Johns Hopkins University Press, Baltimore and London, 2003

Galeano, Eduardo, *Open Veins of Latin America: Five Centuries of The Pillage of a Continent*, Monthly Review Press, New York, 1997

Galiani, Sebastian and Schargrodsky, Ernesto, 'Property Rights for the Poor: Effects of Land Titling', Centro de Investigación en Finanzas, Universidad Torcuato di Tella, Buenos Aires, Documento De Trabajo June 2005

García Márquez, Gabriel, *Vivir Para Contarla*, Knopf, New York, 2002

Gaspari, Elio, *A Ditadura Envergonhada*, Companhia Das Letras, São Paulo, 2002

Gerrasi, John (ed.), *Venceremos: The Speeches and Writings of Ernesto Che Guevara*, Weidenfeld and Nicholson, 1968

Gillespie, Richard, *Soldiers of Perón: Argentina's Montoneros*, Oxford University Press, 1982

Gootenberg, Paul, *Between Silver and Guano: Commercial Policy and the State in Postindependence Peru*, Princeton University Press, 1989

Gordon, Lincoln, *Brazil's Second Chance: En Route Toward the First World*, Brookings Institution Press, 2001

Gott, Richard:

—— (2004) *Cuba: A New History*, Yale University Press

—— (2005) *Hugo Chávez and The Bolivarian Revolution*, Verso

Green, Duncan, *Silent Revolution: The Rise and Crisis of Market Economics in Latin America*, Monthly Review Press, New York, and Latin American Bureau, London, 2003

Guevara, Che, *Guerrilla Warfare*, Penguin Books, 1969

Gunther, Richard, Montero, José Ramón and Botella, Joan, *Democracy in Modern Spain*, Yale University Press, 2004

Haber, Stephen, 'Introduction: Economic Growth and Latin American Economic

Historiography', in Haber, Stephen (ed.), *How Latin America Fell Behind: Essays in the Economic Histories of Brazil and Mexico, 1800–1914*, Stanford University Press, 1997

Harriss, John, Hunter, Janet and Lewis, Colin M, *The New Institutional Economics and Third World Development*, Routledge, London, 1995

Hartlyn, Jonathan and Valenzuela, Arturo, 'Democracy in Latin America Since 1930', in Bethell, Leslie (ed.), *The Cambridge History of Latin America*, Vol. Vi, Part 2, 1994

Harvey, Robert, *Liberators: Latin America's Struggle for Independence 1810–1930*, John Murray, 2000

Haya de la Torre, Vr, *El Antiimperialismo y el APRA*, 6th Edition, Apra, Lima, 1985

Huntington, Samuel P:

—— (1991) *The Third Wave: Democratization in The Late Twentieth Century*, University of Oklahoma Press

—— (1998) *The Clash of Civilizations And The Remaking of World Order*, Touchstone Books Inter-American Development Bank Reports on Economic and Social Progress in Latin

America, Washington DC:

—— (2000) 'Development Beyond Economics'

—— (2001) 'Competitiveness: The Business of Growth'

—— (2006) 'The Politics of Policies, 2006'

Inter-American Development Bank, Other Publications:

—— (2006a) 'Remittances 2005: Promoting Financial Democracy'

—— (2006b) Devlin, Robert, Estevadeordal, Antoni and Rodríguez Clare, Andrés, *The Emergence of China: Opportunities and Challenges for Latin America and the Caribbean*

—— (2006c) 'Remittances as a Development Tool'

International Labour Organization, *Panorama Laboral 2006*, America Latina y el Caribe, Oficina Regional, Lima, December 2006

Jonas, Susanne, of *Centaurs and Doves: Guatemala's Peace Process*, Westview Press, 2000

Kempe, Frederick, *Divorcing the Dictator: America's Bungled Affair with Noriega*, Gp Putnam's Sons, 1990

Kingstone, Peter R and Power, Timothy J (eds), *Democratic Brazil: Actors, Institutions and Processes*, University of Pittsburgh Press, 2000

Klein, Herbert S, 'Migração Internacional na História das Americas', in Fausto, Boris (ed.), *Fazer a América: A Imigração em Massa Para a América Latina*, Editora da Universidade de São Paulo, 1999

Knight, Alan, *The Mexican Revolution, Vol. 1: Porfirians, Liberals and Peasants*, University of Nebraska Press, 1990

Krauze, Enrique, *Mexico: Biography of Power: A History of Modern Mexico, 1810–1996*, Harper Collins, 1997

Kryzanek, Michael J, *US–Latin American Relations*, Praeger, 1996

Kuczynski, Pedro Pablo, *Latin American Debt*, Johns Hopkins University Press, 1988

Kuczynski, Pedro Pablo and Williamson, John (eds), *After the Washington Consensus: Restarting Growth and Reform in Latin America*, Institute for International Economics, Washington DC, 2003

La Porta, Rafael, López de Silanes, Florencio, Schleifer, Andrei and Vishny, Robert W, 'Law and Finance', National Bureau of Economic Research Working Paper 5661 and 'Legal Determinants of External Finance', NBER Working Paper 5879

Lagos, Ricardo:

—— (2003) *Conversaciones en el Camino*, Ediciones B, Santiago

—— (2005) *The 21st Century: A View from the South*, First, London

Lamounier, Bolívar, *Da Independência a Lula: dois Séculos de Política Brasileira*, Augurium Editora, São Paulo, 2005

Landes, David, *The Wealth and Poverty of Nations*, Little, Brown, New York, 1998

Lapper, Richard, 'Living With Hugo: U.S. Policy Towards Hugo Chávez's Venezuela', Council on Foreign Relations, CSR No. 20, New York, November 2006

Larraín, Felipe and Meller, Patricio, 'The Socialist-Populist Chilean Experience', in Dornbusch, Rudiger and Edwards, Sebastian (eds), *The Macroeconomics of Populism in Latin America*, University of Chicago Press, 1991, pp. 188–9

Laviana Cuetos, María Luisa (ed.), *José Martí*, Ediciones de Cultura Hispanica, Madrid, 1988

Lehmann, David, *The Struggle for The Spirit: Religious Transformation and Popular Culture in Brazil And Latin America*, Polity Press, 1996

Lewis, Colin M, 'Public Policy And Private Initiative: Railway Building in São Paulo 1860–89', University of London, Institute of Latin American Studies Research Papers No. 26, 1991

Linz, Juan J and Stepan, Alfred, *Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America and Post-Communist Europe*, Johns Hopkins University Press, 1996

Little, Walter and Herrera, Antonio, 'Political Corruption in Venezuela', in Little, Walter and Posada-Carbó, Eduardo (eds), *Political Corruption in Europe and Latin America*, Macmillan, 1996, P. 270

López-Calva, Luis F and Lustig, Nora (eds), Declining Inequality in Latin America: A Decade of Progress?, UNDP/Brookings Institution, 2010, Chapter 1

López Maya, Margarita, 'The Venezuelan Caracazo of 1989: Popular Protest and Institutional Weakness', *Journal of Latin American Studies*, Vol. 35, Part 1, February 2003

Lora, Eduardo and Panizza, Ugo, 'Structural Reform in Latin American Under Scrutiny', Interamerican Development Bank Research Department Paper, March 2002

Lora, Eduardo (ed.), *The State of State Reform in Latin America*, Inter-American Development Bank and Stanford University Press, 2006

Lowenthal, Abraham F (ed.), *The Peruvian Experiment: Continuity and Change Under Military Rule*, Princeton University Press, 1975

Lustig, Nora (ed.), *Coping with Austerity: Poverty and Inequality in Latin America*, Brookings Institution, 1995

Lynch, John:

—— (1986) *The Spanish American Revolutions 1808–1826*, 2nd Edition, WW Norton & Company, New York

—— (2001) *Argentine Caudillo: Juan Manuel de Rosas*, Scholarly Resources, Wilmington, Delaware

—— (2006) *Simón Bolívar: A Life*, Yale University Press

McCoy, Jennifer L and Myers, David J (eds), *The Unraveling of Representative Democracy in Venezuela*, Johns Hopkins University Press, 2004

McCullough, David, *The Path Between The Seas: The Creation of The Panama Canal, 1870–1914*, Simon & Schuster, 1977

Mcguire, James W, *Peronism Without Perón: Unions, Parties and Democracy in Argentina*, Stanford University Press, 1997

Maddison, Angus et *al.*, *The Political Economy of Poverty, Equity and Growth: Brazil and Mexico*, The World Bank and Oxford University Press, 1992

Maddison, Angus, *The World Economy: A Millennial Perspective*, OECD, 1998

Mainwaring, Scott and Scully, Timothy R (eds), *Building Democratic Institutions: Party Systems in Latin America*, Stanford University Press, 1995

Mainwaring, Scott and Shugart, Matthew Soberg (eds), *Presidentialism and Democracy in Latin America*, Cambridge University Press, 1997

Mainwaring, Scott P, *Rethinking Party Systems in the Third Wave of Democratization*, Stanford University Press, 1999

Marcano, Cristina and Barrera Tyszka, Alberto, *Hugo Chávez Sin Uniforme: Una Historia Personal*, Debate, Caracas, 2005

Mariátegui, José Carlos, *Siete Ensayos de Interpretación de la Realidad Peruana*, 13th Edition, Amauta, Lima, 1968

Marichal, Carlos (Coordinador), *Las Inversiones Extranjeras en América Latina, 1850–1930*, Fondo de Cultura Economica, Mexico, 1995

Marx, Anthony W, *Making Race and Nation: A Comparison of the United States, South Africa and Brazil*, Cambridge University Press, 1998

Matos Mar, José and Mejía, José Manuel, *La Reforma Agraria en el Perú*, Instituto de Estudios Peruanos, 1980

Matos Mar, José, *Desborde Popular y Crisis del Estado: Veinte Años Después*, Fondo Editorial del Congreso del Perú, Lima, 2004

Maxwell, Kenneth, 'Why Was Brazil Different?', in *Naked Tropics: Essays on Empire dnd Other Rogues*, Routledge, New York and London, 2003

Mesa-Lago, Carmelo, *Market, Socialist and Mixed Economies: Comparative Policy and Peformance – Chile, Cuba and Costa Rica*, Johns Hopkins University Press, 2000

Middlebrook, Kevin J, *Dilemmas of Political Change in Mexico*, Institute of Latin American Studies, London, and Center for Us–Mexican Studies, San Diego, 2004

Morrison, Andrew, Buvinic, Mayra and Shifter, Michael, 'The Violent Americas: Risk Factors, Consequences, and Policy Implications of Social and Domestic Violence', in Fruhling, Hugo and Tulchin, Joseph S, *Crime and Violence in Latin America: Citizen Security, Democracy and The State*, Johns Hopkins University Press, Baltimore and London, 2003

Moseley, Michael E, *The Incas and Their Ancestors*, Thames and Hudson, London, 2001

Mussa, Michael, *Argentina and the Fund: from Triumph to Tragedy*, Institute for International Economics, Washington DC, 2002

Naím, Moisés, *Paper Tigers and Minotaurs: The Politics of Venezuela's Economic Reforms*, Carnegie Endowment for International Peace, 1993

National Research Council, *Cities Transformed: Demographic Change and Its Implications in the Developing World*, National Academies Press, Washington DC, 2003

Nellis, John, Menezes, Rachel and Lucas, Sarah, 'Privatization in Latin America', Center for Global Development and Inter-American Dialogue Policy Brief, Washington DC, January 2004, Vol. 3, Issue 1

Nellis, John and Birdsall, Nancy (eds), *Reality Check: The Distributional Impact of Privatization in Developing Countries*, Center for Global Development, Washington DC, 2005

Neri, Marcelo, 'A Pequena Grande Década: Crise, Cenários e a Nova Clase Méedia', Fundação Getulio Vargas, Rio de Janeiro, 2010; de Souza, Amaury e Lamounier, Bolívar, 'A Clase Média Brasileira', Editora Campus, Rio de Janeiro, 2010; de la Calle, Luis y Rubio, Luis, 'Clasemediero', CIDAC, Mexico, 2010; Latin American Economic Outlook 2010, OECD

Ocampo, José Antonio, *Reconstruir el Futuro: Globalización, Desarrollo y Democracia en América Latina*, Editorial Norma, Bogotá, 2004

O'Donnell, Guillermo, *Contrapuntos: Ensayos Escogidos Sobre Autoritarismo y Democratización*, Paidós, Buenos Aires, 1997

OECD: Mexico, OECD Economic Surveys, Vol. 2005/18, November 2005

Oppenheimer, Andres, *Castro's Final Hour: The Secret Story Behind the Coming Downfall of Communist Cuba*, Simon & Schuster, 1992

Palma, Pedro A, 'La Economía Venezolana en el Quinquenio 1994–1998: de Una Crisis a Otra', *Nueva Economía*, Año VIII, No. 12, April 1999, Caracas

Pan-American Health Organization, Mortality Indicators, Available at www.Paho.Org

della Paolera, Gerardo and Taylor, Alan M:

—— (2001) *Straining at the Anchor: The Argentine Currency Board and The Search for Macroeconomic Stability, 1880–1935*, University of Chicago Press

—— (2003) *A New Economic History of Argentina*, Cambridge University Press, 2003

Parry, J H, Sherlock, Philip and Maingot, Anthony, *A Short History of The West Indies*, 4th Edition, Macmillan, 1987

Payne, Mark J, Zovatto, Daniel, Carillo Flores, Fernando and Allamand Zavala, Andres, *La Política Importa: Democracia y Desarrollo En América Latina,* Banco Interamericano de Desarrollo y el Instituto Internacional para la Democracia y la Asistencia Electoral, 2003, Chapter 3

Paz, Octavio, *The Labyrinth of Solitude and Other Writings*, Grove Press, 1985

Pécaut, Daniel, *Guerra Contra La Sociedad*, Espasa Hoy, Bogotá, 2001

Peet, John, 'Priceless: A Survey of Water', *The Economist*, 19 July 2003

Pérez, Louis A, *Cuba Between Reform and Revolution*, Oxford University Press, 1988

Pérez-Stabile, Marifeli, *The Cuban Revolution: Origins, Course and Legacy*, Oxford University Press, 1993

Philip, George, *Democracy in Latin America*, Polity, 2003

Pike, Frederick B, *The Modern History of Peru*, Praeger, 1969

Pinheiro, Paulo Sérgio, 'O Passado Não Está Morto: Nem Passado é ainda', in Dimenstein, Gilberto, *Democracia em pedaços*, Companhia das Letras, São Paulo, 1996

Platt, DCM, *Latin America and British Trade 1806–1914*, A & C Black, London, 1972

Poniatowska, Elena, *La Noche de Tlatelolco*, Ediciones Era, Mexico City, 1992

Posada Carbó, Eduardo, 'La historia y los falsos recuerdos', *Revista de Occidente*, Madrid, December 2003

Prats González, Carlos, *Memorias: Testimonio de un Soldado*, Pehuén Editores, 1985

PREAL, 'Quantity Without Quality: A Report Card on Education in Latin America, Partnership for Educational Revitalisation in Latin America', Washington DC, 2005

Preston, Julia and Dillon, Samuel, *Opening Mexico: The Making of a Democracy*, Farrar, Strauss and Giroux, 2005

Przeworski, Adam with Curvale, Carolina, 'Does politics explain the economic gap between yhe United States and Latin America?', www.nyu.edu/gsas/dept/politics/faculty/przeworski/papers

Raffo, Emma, *Vivir en Huáscar: Mujer y Estrategias de Sobrevivencia*, Fundación Friedrich Ebert, Lima, 1985

Rajapatirana, Sarath, *Trade Policies in Latin America and the Caribbean: Priorities, Progress and Prospects*, International Center for Economic Growth, Santiago and San Francisco, 1997

Rangel Suárez, Alfredo, 'Las FARC-EP: una mirada actual', in Deas, Malcolm and Llorente, María Victoria (eds), *Reconocer la Guerra Para Construrir La Paz*, Grupo Editorial Norma, Bogotá, 1999

Reid, Michael:

—— 'Remapping South America: A Survey of Mercosur', *The Economist*, 12 October 1996

—— 'Back on The Pitch: A Survey of Business in Latin America', *The Economist*, 6 December 1997

—— 'The Disorders of Progress: A Survey of Brazil', *The Economist*, 27 March 1999

—— 'Drugs, War and Democracy: A Survey of Colombia', *The Economist*, 19 April 2001

—— 'The Long Road Back: A Survey of Argentina', *The Economist*, 5 June 2004

—— 'Time To Wake Up: A Survey of Mexico', *The Economist*, 18 November 2006

—— 'So near and yet so far: A Special Report on Latin America', *The Economist*, September 11th 2010

Riding, Alan, *Distant Neighbors: A Portrait of the Mexicans*, Knopf, 1985

Rock, David:

—— (1987) *Argentina 1516–1987: From Spanish Colonization to Alfonsín*, University of California Press

—— (1993), 'Argentina in 1914', in Bethell, Leslie (ed.), *Argentina Since Independence*, Cambridge University Press

Rodó, José Enrique, *Ariel*, Kapelusz Editora, Buenos Aires, 1994

Rodrik, Dani, Subramanian, Arvind and Trebbi, Francesco, 'Institutions Rule: The Primacy of Institutions Over Geography and Integration in Economic Development', Revised October 2002, http://ksghome.harvard.edu/drodrik

Rouquié, Alain:

—— (1987) *The Military and the State in Latin America*, University of California Press

—— (1997) *América Latina: Introducción al Extreme Occidente*, 4th Edition (in Spanish), Siglo XXI Editores, Mexico

Rubio, Luis and Kaufman Purcell, Susan, *Mexico Under Zedillo*, Lynne Rienner, Boulder, Colorado, 1998

Sabatini, Christopher, 'Latin America's Lost Illusions: Decentralization and Political Parties', *Journal of Democracy*, Vol. 14, No. 2, April 2003

Sachs, Jeffrey, *The End of Poverty*, Penguin, 2005

SalmonChile, *La Acuicultura en Chile*, Technopress SA, Santiago, Undated

Santiso, Javier, *Latin America's Political Economy of the Possible: Beyond Good Revolutionaries and Free Marketeers*, Mit Press, 2006

São Paulo Justice and Peace Commission, *São Paulo Growth and Poverty*, The Bowerdean Press in association with the Catholic Institute for International Relations, 1978

Sarmiento, Domingo F, *Facundo: or, Civilization and Barbarism*, Penguin Classics, London, 1998

Schlesinger, Stephen and Kinzer, Stephen, *Bitter Fruit: The Untold Story of the American Coup in Guatemala*, Sinclair Browne, London, 1982

Shifter, Michael, *Hugo Chávez: A Test for U.S. Policy*, Inter-American Dialogue, Washington DC, 2007

Shumway, Nicolas, *The Invention of Argentina*, University of California Press, 1993

Sieder, Rachel (ed.), *Multiculturalism in Latin America: Indigenous Rights, Diversity and Democracy*, Palgrave, 2002

Skidmore, Thomas E:

—— (1967) *Politics in Brazil 1930–1964*, Oxford University Press

—— (1999) *Brazil: Five Centuries of Change*, Oxford University Press

Skidmore, Thomas and Smith, Peter H, *Modern Latin America*, 4th Edition, Oxford University Press, 1997

Smith, Joseph, *The Spanish–American War*, Longman, 1994

Smith, Peter H, *Talons of The Eagle: Dynamics of US-Latin American Relations*, Oxford University Press, 1996

Smith, Robert Freeman, 'Latin America, The United States and The European Powers 1830–1930', in Bethell, Leslie (ed.), *Cambridge History of Latin America, Vol. IV, C.1870–1930*, Cambridge University Press, 1986

Sola, Lourdes and Whitehead, Laurence, *Statecrafting Monetary Authority: Democracy and Financial Order in Brazil*, Centre for Brazilian Studies, University of Oxford, 2006

de Soto, Hernando:

—— (1986) *El Otro Sendero*, Editorial El Barranco, Lima

—— (2001) *The Mystery of Capital*, Black Swan Books, London

Stiglitz, Joseph E, *Globalization and Its Discontents*, W W Norton, New York and London, 2002

Streeter, Stephen M, 'Interpreting The 1954 Us Intervention in Guatemala: Realist,

Revisionist and Postrevisionist Perspectives', *The History Teacher*, Vol. 34, No. 1, November 2000

Strong, Simon, *Whitewash: Pablo Escobar and the Cocaine Wars*, Macmillan, 1995

Sweig, Julia E, *Inside the Cuban Revolution: Fidel Castro and the Urban Underground*, Harvard University Press, 2002

Szulc, Tad, *Fidel: A Critical Portrait*, Avon Books, 1986

Taylor, Lance (ed.), *After Neoliberalism: What Next for Latin America?*, University of Michigan Press, 1999

di Tella, Torcuato, *Los Partidos Politicos*, A–Z Editora, Buenos Aires, 1998

Tendler, Judith, *Good Government in the Tropics*, Johns Hopkins University Press, Baltimore and London, 1997

Thomas, Hugh:

—— (1971) *Cuba or The Pursuit of Freedom*, Eyre & Spotiswoode

—— (1993) *The Conquest of Mexico*, Pimlico

Thorp, Rosemary, *Progress, Poverty and Exclusion: An Economic History of Latin America in the 20th Century*, Inter-American Development Bank, 1998

Thorp, Rosemary and Bertram, Geoffrey, *Peru 1890–1977: Growth and Policy in an Open Economy,* Macmillan, 1978

Torre, Juan Carlos and de Riz, Liliana, 'Argentina Since 1946', in Bethell, Leslie (ed.), *Argentina Since Independence*, Cambridge University Press, 1993

Torres, Gerver, *Un Sueño Para Venezuela*, Banco Venezolano de Credito, 2001

Undp, *La Democracia en América Latina: hacia una democracia de ciudadanas y ciudadanos,* UNDP, New York, 2004

United Nations Economic Commission for Latin America (ECLAC/CEPAL), Santiago, Chile:

—— Economic Survey of Latin America and the Caribbean, various years

—— Social Panorama of Latin America, various years

—— Preliminary Balance of the Economies of Latin America and the Caribbean, various years

UNESCO, Regional Overview: Latin America and the Caribbean, Education for All, Global Monitoring Report, 2006

Van Cott, Donna Lee, 'From Exclusion to Inclusion: Bolivia's 2002 Elections', *Journal of Latin American Studies*, Vol. 35, Part 4, November 2003

Vargas Llosa, Álvaro, *Liberty for Latin America*, Farrar, Strauss and Giroux, New York, 2005

Vargas Llosa, Mario, *La Utopía Arcaica: José María Arguedas y Las Ficciones del Indigenismo*, Fondo de Cultura Económica, Mexico, 1996

Véganzones, Marie-Ange with Winograd, Carlos, *Argentina in the 20th Century: An Account of Long-Awaited Growth*, OECD, 1997

Véliz, Claudio, *The New World of the Gothic Fox: Culture and Economy in English and Spanish America*, University of California Press, 1994

Walker, Charles F, *Smoldering Ashes: Cuzco and the Creation of Republican Peru, 1780–1840*, Duke University Press, 1999

Washington Office on Latin America (WOLA), 'Youth Gangs in Central America', November 2006

Weber, Max, *Economy and Society*, Vol. 1, University of California Press, 1978

White, Alastair, *El Salvador: Nation of The Modern World*, Ernest Benn Ltd, 1973

Whitehead, Laurence:

—— (1994) 'State Organisations in Latin America Since 1930', in Bethell, Leslie (ed.), *The Cambridge History of Latin America*, Vol. VI, Part 2, Cambridge University Press

—— (2001) 'The Viability of Democracy', in Crabtree, John and Whitehead, Laurence (eds), *Towards Democratic Viability: The Bolivian Experience*, Palgrave

Wiarda, Howard, *The Soul of Latin America: The Cultural and Political Tradition*, Yale University Press, 2001

Wilcken, Patrick, *Empire Adrift: The Portuguese Court in Rio 1808–1821*, Bloomsbury, London, 2004

Williamson, John, 'A Short History of the Washington Consensus', 2004, www.iie.com/jwilliamson.html

Wilson, Dominic and Purushothaman, Roopa, 'Dealing with Brics', Goldman Sachs Global Economics Paper No. 99, 1 October 2003

Wise, Carol and Roett, Riordan (eds), *Exchange Rate Politics in Latin America*, Brookings Institution, 2000

Wolf, Martin, *Why Globalization Works: The Case for the Global Market Economy*, Yale University Press, 2004

Wolff, Laurence and de Mora Castro, Claudio, 'Education and Training: The Task Ahead', in Kuczynski, Pedro-Pablo and Williamson, John, *After The Washington Consensus*, 2003

World Bank, Latin America and Caribbean Department, Washington DC:

—— (1994) Psacharopolous, George and Patrinos, Harry (eds), *Indigenous People in Latin America,*

—— (1998) Burki, Shahid Javed and Perry, Guillermo E, *Beyond The Washington Consensus: Institutions Matter*

—— (2001) Guigale, Marcelo M, Lafourcade, Olivier and Nguyen, Vinh H, *Mexico: A Comprehensive Development Agenda for The New Era*

—— (2002) De Ferranti, David, Perry, Guillermo E, Lederman, Daniel and Maloney, William F, *From Natural Resources to the Knowledge Economy: Trade and Job Quality*

—— (2003) de Ferranti, David, Perry, Guillermo E *et al.*, *Closing the Gap in Education and Technology*

—— (2004) de Ferranti, David, Perry, Guillermo E, Ferreira, Francisco H G and Walton, Michael, *Inequality in Latin America: Breaking with History?*

—— (2005a) de Ferranti, David, Perry, Guillermo E, Lederman, Daniel, Foster, William and Valdés, Alberto, *Beyond the City: The Rural Contribution to Development*

—— (2005b) Lederman, Daniel, Maloney, William F and Servén, Luis, *Lessons from NAFTA for Latin America and the Caribbean*

—— (2006a) Perry, Guillermo E, Arias, Omar S, López, J Humberto, Maloney, William F and Servén, Luis, *Poverty Reduction and Growth: Virtuous and Vicious Circles*

—— (2006b) *Perú: La Oportunidad de un País Diferente*

—— (2006c) *Latin America and the Caribbean Response to the Growth of China and India Overview of Research Findings and Policy Implications* (Draft Version), Office of the Chief Economist, Latin America and Caribbean Region

—— (2006d) Fajnzylber, Pablo and Lopez, J Humberto, *Close to Home: The Development Impact of Remittances in Latin America*

—— (2006e) Thomas, Vinod, From *Inside Brazil: Development in a Land of Contrasts*, Conference Edition

—— (2010) Globalised, Resilient, Dynamic: the New Face of Latin America and the Caribbean, October 2010

—— (2010) Did Latin America Learn to Shield its Poor from Shocks?, October 2010

World Health Organization, World Report on Violence and Health, 2002, Summary

Yashar, Deborah J, *Contesting Citizenship: The Rise of Indigenous Movements and the Postliberal Challenge*, Cambridge University Press, 2005

Youngers, Coletta A and Rosin, Eileen (eds), *Drugs and Democracy in Latin America: The Impact of U.S. Policy*, Lynne Rienner, Boulder, Colorado, 2005

القارة المنسية

المعركة من أجل روح أمريكا اللاتينية

ينطلق هذا الكتاب من رأي رئيسي يتمثل في أنه، ولأول مرة في تاريخ أمريكا اللاتينية، ظهرت في أجزاء كبيرة من المنطقة أنظمة ديمقراطية حقيقية قابلة للبقاء. ولئن كان الوضع الديمقراطي في بعض الدول يتسم بالاضطراب والفوضوية والهشاشة، فإن الديمقراطية في كثير من الدول الأخرى أصبحت أكثر رسوخاً. ومع ذلك، تظل للديمقراطية في أمريكا اللاتينية خصائصها الفريدة التي تميزها عن نظيراتها في الدول الغربية عموماً. ويؤكد الكتاب أن الديمقراطية الليبرالية في المنطقة تواجه تحدياً شعبوياً كبيراً لا يمكن مواجهته إلا بالإصلاح التدريجي والصبر؛ لأن «الأمم مثل الرجال ليست لها أجنحة، وإنما تقوم برحلاتها سيراً على الأقدام، وخطوة بخطوة». من هنا تغدو الرؤى المختلفة لتاريخ المنطقة، علاوة على خياراتها السياسية والاقتصادية المختلفة إلى حد بعيد «معركة لنيل روح أمريكا اللاتينية».

ويؤكد الكتاب أن من أبرز المهام التي على الساسة الديمقراطيين في المنطقة التعامل معها بسرعة: تكريس المزيد من المساواة السياسية والاجتماعية والاقتصادية من دون تهديد الاستثمار الخاص المربح، ومن ثم النمو الاقتصادي المستدام، وتو... نطاق التعليم ونوعيته، وخلق الفرص المتساوية، وتوسيع برامج مكافحة الف... والتصدي لشتى أشكال الفساد السياسي والمالي، ومحاربة الجريمة المنظمة.



كما يلقي الكتاب الضوء على الماضي الاستعماري والراهن السيا... اللاتينية، والإهمال الذي تعرضت له هذه القارة من قبل المستعمر الأ... الأمريكي. ويتطرق في هذا الصدد إلى سيناريوهات وآفاق تحوُّل دول القارة... إلى توثيق التعاون مع العملاقين الصيني والهندي وما سيشكله ذلك... للمصالح الغربية بشكل عام.

ISBN 978-9948-14-415-1

